

الصحيح لمسلم

الإمام الكبير لحافظ الحجّة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري القشيري القشيري - ٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع ترجمته الكامل المسمى بـ "سراج المعروف بـ شرح النووي"
الإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الخازمي - ٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبإضافة الفتاوى بين المدارس للإمام أبي الحسن السندي - ١١٣٨ هـ

مع التعليقات - من الشيخ أبي عبد الله أحمد بن محمد -
شيخ الإسلام العلامة شير أحمد العثماني - ١٣٠٥ - ١٣٦٩ هـ

المجلد الثاني

كتاب الطهارة - كتاب الحيض - كتاب الصلاة - كتاب المساجد ومواضع الصلاة

فهام التحقيق - تصحيح أحسنه جمعاً من العلماء كبارهم في علوم الفقهات
وقايمهم في علوم الكتاب والسنة

طبعة جديدة مصححة ملونة



<p>السعر: مجموع سبع مجلدات =1200 روپية</p>	اسم الكتاب : الصحيح لمسلم (المجلد الثاني)
	تأليف : الحافظ الحجة أبو الحسين مسلم بن
	الحجاج القشيري النيسابوري ر.ق.
	الطبعة الأولى : ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩ء
	الطبعة الجديدة : ١٤٣٢هـ / ٢٠١١ء
	عدد الصفحات : ٥٧٠

مکتبۃ البشیر

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف : +92-21-34541739, +92-21-37740738

فاکس : +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة السري، كراتشي، باكستان +92-321-2196170

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بيت ليند، سني پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مكتبة رشيدية، سرکي روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضا يوجد عدد جميع المكتبات المشهورة

[٢- كتاب الطهارة]

[١- باب فضل الوضوء]

٥٣٤- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَتَّصُورٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى
 أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الطَّهْوَرُ
 شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ - أَوْ تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ
 السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ
 أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ، فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوْبِقُهَا".

[٢- كتاب الطهارة]

[١- باب فضل الوضوء]

معاني الوضوء والطهور والغسل بالضم والفتح والفرق بينهما: قال جمهور أهل اللغة: يقال: الوضوء والطهور،
 بضم أولهما إذا أريد به الفعل الذي هو المصدر، ويقال: الوضوء والطهور، بفتح أولهما إذا أريد به الماء الذي
 يُطَهَّرُ به، هكذا نقله ابن الأنباري، وجماعات من أهل اللغة وغيرهم عن أكثر أهل اللغة. وذهب الخليل،
 والأصمعي، وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى أنه بالفتح فيهما. قال صاحب "المطالع": وحكي الضم
 فيهما جميعاً.

وأصل الوضوء: من الوَضَاعَةِ، وهي الحُسْنُ والنظافة، وسمي وضوء الصلاة وضوءاً؛ لأنه ينظف المتوضئ ويحسنه،
 وكذلك الطهارة أصلها النظافة والتنزه، وأما الغسل فإذا أريد به الماء فهو مضموم الغين، وإذا أريد به المصدر
 فيحوز بضم الغين وفتحها، لغتان مشهورتان، وبعضهم يقول: إن كان مصدراً لـ "غسلت" فهو بالفتح
 كـ "ضربت ضرباً"، وإن كان بمعنى الاغتسال فهو بالضم، كقولنا: "غسلُ الجمعة مسنون"، وكذلك الغسل من
 الجنابة واجب، وما أشبهه. وأما ما ذكره بعض من صنف في لحن الفقهاء من أن قولهم: غسل الجنابة وغسل
 الجمعة وشبههما بالضم لحن، فهو خطأ منه، بل الذي قالوه صواب كما ذكرناه. وأما الغسل بكسر الغين فهو
 اسم لما يغسل به الرأس من عظمي وغيره، والله أعلم.

استدراك الدارقطني والجواب عنه: قال مسلم رحمه الله: "حدثنا إسحاق بن منصور: حدثنا حبيب بن هلال: حدثنا
 أبان، حدثنا يحيى أن زيدا حدثه أن أبا سلام حدثه عن أبي مالك الأشعري" هذا الإسناد مما تكلم فيه الدارقطني
 وغيره، فقالوا: سقط فيه رجل بين أبي سلام وأبي مالك، والساقط عيد الرحمن بن غنم، قالوا: والدليل على سقوطه -

- أن معاوية بن سلام، رواه عن أخيه زيد بن سلام، عن جده أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري، وهكذا أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما، ويمكن أن يجاب لمسلم عن هذا بأن الظاهر من حال مسلم أنه علم سماع أبي سلام لهذا الحديث من أبي مالك، فيكون أبو سلام سمعه من أبي مالك، وسمعه أيضاً من عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك، فرواه مرة عنه، ومرة عن عبد الرحمن، وكيف كان، فالمتن صحيح لا مطعن فيه، والله أعلم.

ضبط الأسماء. وأما حيان بن هلال، فيفتح الحاء وبالياء الموحدة. وأما أيان فقد تقدم ذكره في أول الكتاب، وأنه يجوز صرفه وترك صرفه، وأن المختار صرفه. وأما أبو سلام، فاسمه مططور الأعرج اخيشي الدمشقي، نسب إلى حي من حمير من اليمن، لا إلى الخيشة. وأما أبو مالك، فاختلف في اسمه، فقيل: الحارث، وقيل: عبيد، وقيل: كعب بن عاصم، وقيل: عمرو، وهو معدود في الشاميين.

شرح العريب قوله **يُطَهَّرُ** "الطهور شرط الإيمان، وأحمد الله تبارك وتعالى وسبحان الله وأحمد الله تبارك وتعالى ما بين السموات والأرض، والصلوة بوجه، والصدقة بوجه، والقرآن حجة لك أو عليك كل الناس يعدون، فبأنه حسنة، فمستغنى أو مرتبط بهذا حديث عظيم، أصل من أصول الإسلام، قد اشتمل على مهمات من قواعد الإسلام، فأما الطهور، فالمراد به الفعيل، فهو مضموم الطاء على المختار وقول الأكثرين، ويجوز فتحها كما تقدم، وأصل الشطر: النصف.

قاريل كون الطهور شرط الإيمان؛ واختلف في معنى قوله **يُطَهَّرُ** "الطهور شرط الإيمان" فقيل: معناه: أن الأجر فيه ينتهي تضعيفه إلى نصف أجر الإيمان؛ وقيل: معناه أن الإيمان يجب ما قبله من الخطايا، وكذلك الوضوء؛ لأن الوضوء لا يصح إلا مع الإيمان، فصار لتوفقه على الإيمان في معنى الشطر، وقيل: المراد بالإيمان هنا "الصلوة" كما قال الله تعالى: **فَإِذَا كَانَ لَكُمْ لُبُطٌ** (البقرة: ١٤٣)، والطهارة شرط في صحة الصلاة، فصارت كالشطر، وليس يلزم في الشطر أن يكون نصفاً حقيقياً، وهذا القول أقرب الأقوال، ويحتمل أن يكون معناه: أن الإيمان نصديق بالقلب، وانقياد بالظاهر، وهما شطران للإيمان، والطهارة متضمنة الصلاة، فهي انقياد في الظاهر، والله أعلم.

وأما قوله **يُطَهَّرُ** "أحمد الله تبارك وتعالى" فمعناه: عظم أجرها، وأنه مملأ الميزان، وقد تظاهرت نصوص القرآن والسنة على وزن الأعمال، وتقلي الموازين وخفتها. وأما قوله **يُطَهَّرُ** "وسبحان الله وأحمد الله تبارك وتعالى ما بين السموات والأرض" فضبطناه بالناء المثناة من فوق في "المَلَأَن" و"مَلَأَ"، وهو صحيح، فالأول ضمير مؤنثين غائبتين، والثاني ضمير هذه الجملة من الكلام. وقال صاحب "التحرير": يجوز "مَلَأَن" بالتأنيث والتذكير جميعاً، فالتأنيث على ما ذكرناه، والتذكير على إرادة النوعين من الكلام أو التكرير، قال: "وأما مَلَأَ" فمذكر على إرادة التذكر، وأما معناه: فيحتمل أن يقال: لو قدر ثوابهما جسماً مملأ ما بين السموات والأرض، وميب =

عَظِيمَ فَضْلِهِمَا، مَا اشْتَمَلْنَا عَلَيْهِ مِنَ التَّزْيِيهِ لِلَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: "سُبْحَانَ اللَّهِ"، وَالتَّقْوِيضِ وَالِافْتِقَارِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "وَالصَّلَاةُ نُورٌ" فَمَعْنَاهُ: أَنَّهَا تَمْنَعُ مِنَ الْمَعَاصِي، وَتَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، وَتَهْدِي إِلَى الصَّوَابِ، كَمَا أَنَّ النُّورَ يُسْتَضَاءُ بِهِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَكُونُ أَجْرَهَا نُورًا لِصَاحِبِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهَا سَبَبٌ لِإِشْرَاقِ أَنْوَارِ الْمَعَارِفِ، وَانْشِرَاحِ الْقُلُوبِ، وَمَكَاشِفَاتِ الْحَقَائِقِ لِفِرَاقِ الْقَلْبِ فِيهَا، وَإِقْبَالِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالنَّصِيرِ وَالنَّصِيرَةِ﴾ (البقرة: ٤٥)، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّهَا تَكُونُ نُورًا ظَاهِرًا عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَكُونُ فِي الدُّنْيَا أَيْضًا عَلَى وَجْهِهِ الْبَاطِنِ، بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يُصَلِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "وَالصَّدَقَةُ بِرَحْمَةٍ" فَقَالَ صَاحِبُ "التَّحْرِيرِ": مَعْنَاهُ: يُفْرَعُ إِلَيْهَا كَمَا يُفْرَعُ إِلَى الْبَرَاهِينِ، كَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا سَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْ مَصْرُفِ مَالِهِ، كَانَتْ صَدَقَاتِهِ بِرَاهِينَ فِي جَوَابِ هَذَا السُّؤَالِ، فَيَقُولُ: تَصَدَّقْتُ بِهِ، قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يُوسَمَ الْمُتَصَدِّقُ بِسِمَاءٍ يُعْرَفُ بِهَا، فَيَكُونُ بِرَهَانًا لَهُ عَلَى حَالِهِ، وَلَا يُسَأَلُ عَنْ مَصْرُفِ مَالِهِ، وَقَالَ غَيْرُ صَاحِبِ "التَّحْرِيرِ": مَعْنَاهُ: لِلصَّدَقَةِ حُجَّةٌ عَلَى إِيْمَانِ فَاعِلِهَا، فَإِنَّ الْمُنَافِقَ يَمْتَنِعُ مِنْهَا؛ لِكُونِهِ لَا يَعْتَقِدُهَا، فَمَنْ تَصَدَّقَ، اسْتَدَلَّ بِصِدْقَتِهِ عَلَى صِدْقِ إِيْمَانِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَقْسَامُ الصَّيْرِ وَمَعْنَاهُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "وَالصَّيْرُ ضِيَاءٌ" فَمَعْنَاهُ: تَصَيَّرَ بِالْغُيُوبِ فِي الشَّرْعِ، وَهُوَ الصَّيْرُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّيْرُ عَنْ مَعْصِيَتِهِ، وَالصَّيْرُ أَيْضًا عَلَى الثَّابِتَاتِ وَأَنْوَاعِ الْمَكَارِهِ فِي الدُّنْيَا، وَالْمُرَادُ: أَنَّ الصَّيْرَ مَحْمُودٌ، وَلَا يَزَالُ صَاحِبُهُ مُسْتَضِيئًا مُهْتَدِيًا مُسْتَمِرًّا عَلَى الصَّوَابِ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ أَخُوأَصْحَابِ: الصَّيْرُ: هُوَ الثَّابِتُ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَقَالَ ابْنُ عَطَاءٍ: الصَّيْرُ: الْقُوفُوفُ مَعَ الْبَلَاءِ بِحَسَنِ الْأَدَبِ.

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو عَنِي الدَّقَاقِ رَحِمَهُ: حَقِيقَةُ الصَّيْرِ أَنَّ لَا يَعْتَرِضُ عَلَى الْمَقْدُورِ، فَأَمَّا إِظْهَارُ الْبَلَاءِ لَا عَلَى وَجْهِ الشُّكْوَى، فَلَا يَنَاقِي الصَّيْرَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ التَّوْبِ ﷻ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ ضَالًّا﴾ (ص: ٤٤)، مَعَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿إِنِّي مَتَنِي الضَّلِيلَ﴾ (الأنبياء: ٨٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَيْنٌ"، فَمَعْنَاهُ ظَاهِرٌ، أَيُ نَتَفَعُ بِهِ إِنْ تَلَوْتَهُ وَعَمِلْتَ بِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: "كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَنَاحٍ نَفْسِهِ، فَمَعْتَقُهَا أَوْ مَوْبِقُهَا" فَمَعْنَاهُ: كُلُّ إِنْسَانٍ يَسْعَى بِنَفْسِهِ، فَمَنْعَهُمْ مِنْ بَيْعِهَا لِلَّهِ تَعَالَى بِطَاعَتِهِ، فَيَعْتَقُهَا مِنَ الْعَذَابِ، وَمَنْعَهُمْ مِنْ بَيْعِهَا لِلشَّيْطَانِ وَالْهَوَى بِاتِّبَاعِهِمَا، فَيُوبِقُهَا، أَيُ يَهْنِكُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢- باب وجوب الطهارة للصلاة]

٥٣٥ (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ يَعُوذُهُ وَهُوَ مَرِيضٌ. فَقَالَ: أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لِي يَا ابْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ" وَكُنْتُ عَلَى الْبَصْرَةِ.

٥٣٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَوَكَيْعٌ حَدَّثَنَا عَنْ إِسْرَائِيلَ، كُلُّهُمْ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٢- باب وجوب الطهارة للصلاة

في إسناده "أبو كامل الجحدري" بفتح الجيم، وإسكان الحاء المهملة، وفتح الدال، واسمه: الفضيل بن حسين، منسوب إلى جد له اسمه جحدر، وتقدم بيانه مرات. وفيه "أبو عوانة" واسمه: الوضاح بن عبد الله. قوله ﷺ: "لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ" هذا الحديث نص في وجوب الطهارة للصلاة، وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة.

أقوال العلماء في تعيين أول زمان فرضية الوضوء للصلوات: قال القاضي عياض: واختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة؟ فذهب آئِنُ الْحَنَفِ إِلَى أَنَّ الرُّضُوءَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ كَانَ سُنَّةً، ثُمَّ نَزَلَ فَرَضُهُ فِي آيَةِ التَّيْمِمِ، قَالَ الْجُمْهُورُ: بَلْ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فَرَضًا، قَالَ: واختلفوا في أَنَّ الرُّضُوءَ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ، أَمْ عَلَى السَّاجِدِ خَاصَّةً؟ فَذهب ذاهبون من السلف إلى أَنَّ الرُّضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ فَرَضٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (المائدة: ٦)، وَذهب قوم إلى أَنَّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ ثُمَّ كُسِخَ، وَقِيلَ: الْأَمْرُ بِهِ لِكُلِّ صَلَاةٍ عَلَى التَّدْبِيرِ، وَقِيلَ: بَلْ لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا لِمَنْ أَحْدَثَ، وَلَكِنْ تَجَدِيدُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ مُسْتَحَبٌّ، وَعَلَى هَذَا أَجْمَعَ أَهْلُ الْفَتْوَى بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَتَّخِذْ بَيْنَهُمْ فِيهِ خِلَافٌ، وَمَعْنَى الْآيَةِ عِنْدَهُمْ: إِذَا كُنْتُمْ مُحْدَثِينَ، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ.

الأقوال في موجب الوضوء: واختلف أصحابنا في الموجب للوضوء على ثلاثة أوجه: أحدها: أَنَّهُ يَجِبُ بِالْحَدِيثِ وَجوباً موسعاً. والثاني: لَا يَجِبُ إِلَّا عِنْدَ الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ. والثالث: يَجِبُ بِالْأَمْرَيْنِ، وَهُوَ الرَّاجِعُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مِنْ مَاءٍ أَوْ تَرَابٍ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ وَالنَّافِلَةِ وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرٍ الطُّمَرِيِّ مِنْ قَوْلِهِمَا: تَجُوزُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ =

٥٣٧- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَعَامٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ هَعَامِ بْنِ مَكِيٍّ أَحْيَى وَهَبِ بْنِ مَكِيٍّ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ".

-غير طهارة، وهذا منذهب باطل، وأجمع العلماء على خلافه، ولو صلى محدثاً متعمداً بلا عذر أثم، ولا يُكْفَرُ عندنا وعند الجماهير. وحكى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يكفر لتلاعه، ودليلنا أن الكفر للاعتقاد، وهذا المصلي اعتقاده صحيح، وهذا كله إذا لم يكن للمصلي مُحْدِثاً عذر.

حكم فاقده الطهورين: أما المذخور كمن لم يجد ماء ولا تراباً، ففيه أربعة أقوال للشافعي رحمه الله، وهي مذاهب للعلماء، قال بكل واحد منها قائلون: أصحها عند أصحابنا: يجب عليه أن يصلي على حاله، ويجب أن يعيد إذا تمكن من الطهارة. والثاني: يحرم عليه أن يصلي، ويجب القضاء. والثالث: يستحب أن يصلي ويجب القضاء. والرابع: يجب أن يصلي ولا يجب القضاء. وهذا القول اختيار المزني، وهو أقوى الأقوال دليلاً. فأما وجوب الصلاة، فلقوله ﷺ: "وإذا أمرتكم بأمر فافعلوا منه ما استطعتم". وأما الإعادة، فإنما تجب بأمر مجدد، والأصل عدمه، وكذا يقول المزني: كل صلاة أمر بفعلها في الوقت على نوع من الخلل، لا يجب قضاؤها، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ في الحديث الثاني: "لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضَّأ" فمعناه: حتى يتطهر بماء أو تراب، وإنما اقتصر ﷺ على الوضوء، لكونه الأصل والغالب، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "ولا صدقة من غلول" فهو بضم الغين، "والغلول": الخيانة، وأصله: السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة. وأما قول ابن عامر: "ادع لي" فقال ابن عمر رضي الله عنهما: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول" وكنت على البصرة، فمعناه: أنك لست بسالم من الغلول، فقد كنت والياً على البصرة، وتعلقت بك تبعات من حقوق الله تعالى، وحقوق العباد، ولا يقبل الدعاء لمن هذه صفته، كما لا تقبل الصلاة والصدقة إلا من متصون، والفاجر - والله أعلم - أن ابن عمر قصد زجر ابن عامر، وحثه على التوبة، وتحريضه على الإفلاخ عن المخالفات، ولم يُريد القطع حقيقة بأن الدعاء للفساق لا ينفع، فلم يزل النبي ﷺ، والسلف والخلف يدعون للكفار وأصحاب المعاصي بالهداية والتوبة، والله أعلم.

قوله: "حدثنا محمد بن مثنى وابن يشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة ح: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا حسين بن علي عن زائدة، قال أبو بكر: ووكيع عن إسرائيل، كلهم عن سماك بن حرب" أما قوله: "كلهم" فيعني به شعبة وزائدة وإسرائيل. فأما قوله: قال أبو بكر: ووكيع "حدثنا" فمعناه: أن أبا بكر بن أبي شيبة رواه عن حسين بن علي عن زائدة، ورواه أبو بكر أيضاً عن وكيع عن إسرائيل، فقال أبو بكر: ووكيع: "حدثنا" وهو بمعنى قوله "حدثنا وكيع"، وسقط في بعض الأصول لفظة: "حدثنا"، وبقي قوله: أبو بكر ووكيع عن إسرائيل وهو صحيح أيضاً، ويكون معطوفاً على قول أبي بكر أولاً: حدثنا حسين بن أبي وحدثنا وكيع عن إسرائيل، ووقع في بعض الأصول هكذا، قال أبو بكر: "وحدثنا وكيع" وكله صحيح، والله أعلم.

[٣- باب صفة الوضوء وكماله]

٥٣٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنُ سَرْحٍ، وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ اللَّيْثِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا بِوَضُوءٍ. فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ:

[٣- باب صفة الوضوء وكماله]

ضَبَطُ الْأَسْمَاءِ: فِيهِ حَرَمَلَةُ التَّحِيْبِيُّ هُوَ يَضُمُ النَّاءَ وَفَتْحُهَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ فِي مَوَاضِعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: "عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّ حُمْرَانَ أَخْبَرَهُ" هَؤُلَاءِ ثَلَاثَةُ تَابِعِينَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَحُمْرَانُ يَضُمُ الْهَاءَ. قَوْلُهُ: "غَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ" هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَسْلَهُمَا فِي أَوَّلِ الْوَضُوءِ سُنَّةٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ.

شرح الغريب: وقوله: "ثم مضمض واستنشق" قال جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون: "الاستنشاق" هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق. وقال ابن الأعرابي وابن قتيبة: "الاستنشاق" الاستنشاق، والصواب الأول، ويدل عليه الرواية الأخرى: "استنشق واستنشق" فجمع بينهما، قال أهل اللغة: هو مأخوذ من الشدة، وهي طرف الأنف. وقال الخطابي وغيره: هي الأنف، واشتهر الأول. قال الأزهري: روى سلمة عن الفراء أنه يقال: نثر الرحن وانتثر واستنثر إذا حرك الشدة في الطهارة، والله أعلم.

بيان حقيقة المضمضة والاستنشاق: وأما حقيقة المضمضة، فقال أصحابنا: كمالها أن يجعل الماء في فمه، ثم يديره فيه ثم يمجّه، وأما أقلها، فإن يجعل الماء في فيه، ولا يشترط إدارته على المشهور الذي قاله الجمهور، وقال جماعة من أصحابنا: يشترط، وهو مثل الخلاف في مسح الرأس أنه لو وضع يده المبتلة على رأسه، ولم يمرها، هل يحصل المسح؟ والأصح الحصول، كما يكفي إيصال الماء إلى باقي الأعضاء من غير ذلك.

وأما "الاستنشاق"، فهو إيصال الماء إلى داخل الأنف، وحذبه بالنفس إلى أقصاه، ويستحب المبالغة في المضمضة والاستنشاق، إلا أن يكون صائماً، فيكره ذلك؛ لحديث لقيط أن النبي ﷺ قال: "وبالغ في الاستنشاق إلا أن يكون صائماً" وهو حديث صحيح، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالأسانيد الصحيحة. قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح، قال أصحابنا: وعلى أي صفة وصل الماء إلى الفم والأنف حصلت المضمضة والاستنشاق. =

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ تَحَوٍّ وَضُوءِي هَذَا. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ تَوَضَّأَ تَحَوٍّ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَامَ، فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".
قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ عُلَمَاؤُنَا يَقُولُونَ: هَذَا الْوُضُوءُ أَسْبَغُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ أَحَدٌ لِلصَّلَاةِ.

-أقسام المضمضة وبيان الوجه الراجح منها: وفي الأفضل خمسة أوجه، الأول: يتمضمض ويستنشق بثلاث غرفات يتمضمض من كل واحدة، ثم يستنشق منها.

والوجه الثاني: يجمع بينهما بغرفة واحدة يتمضمض منها ثلاثة، ثم يستنشق منها ثلاثاً. والوجه الثالث: يجمع أيضاً بغرفة، ولكن يتمضمض منها، ثم يستنشق ثم يتمضمض منها، ثم يستنشق، ثم يتمضمض منها، ثم يستنشق. والرابع: يفصل بينهما بغرفتين، فيتمضمض من إحداهما ثلاثاً، ثم يستنشق من الأخرى ثلاثاً. والخامس: يفصل بست غرفات يتمضمض بثلاث غرفات، ثم يستنشق بثلاث غرفات، والصحيح الوجه الأول، وبه جاءت الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم وغيرهما. وأما حديث الفصل فضعيف، فيتعين التصريح إلى الجمع بثلاث غرفات، كما ذكرناه لحديث عبد الله بن زيد المذكور في الكتاب، واففقوا على أن المضمضة على كل قول، مقدمة على الاستنشاق، وعلى كل صفة، وهل هو تقدم استحباب أو اشتراط؟ فيه وجهان: أظهرهما: اشتراط؛ لاختلاف العضوين. والثاني: استحباب كقتلهم يده اليمنى على اليسرى، والله أعلم.

قوله: "ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات، ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات، ثم غسل اليسرى مثل ذلك" هذا الحديث أصل عظيم في صفة الوضوء، وقد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة، وعلى أن الثلاث سنة، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة، وثلاثاً ثلاثاً، وبعض الأعضاء ثلاثاً، وبعضها مرتين، وبعضها مرة. التوفيق بين الروايات: قال العلماء: فاختلافها دليل على حواز ذلك كله، وأن الثلاث هي الكمال، والواحدة نُجْرِي، فعلى هذا يُحْمَلُ اختلاف الأحاديث، وأما اختلاف الرواة فيه عن الصحابي الواحد في القصة الواحدة، فذلك مُحْمُولٌ على أن بعضهم حَفِظَ، وبعضهم نَسِيَ، فيؤخذ بما زاد الثقة، كما تقرر من قبول زيادة الثقة الضابط.

اختلاف الأئمة في تثليث مسح الرأس: واختلف العلماء في "مسح الرأس"، فذهب الشافعي في طائفة إلى أنه يستحب فيه المسح ثلاث مرات كما في باقي الأعضاء، وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والأكثرون إلى أن السنة مرة واحدة، لا يزداد عليها، والأحاديث الصحيحة فيها المسح مرة واحدة، وفي بعضها الاختصار على قوله: "مَسَحَ"،** واحتج الشافعي بحديث عثمان رضي الله عنه الآتي في "صحيح مسلم" أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثاً ثَلَاثاً، وبما رواه-

** قال في فتح الملهم: قوله: "مسح": قال الحافظ ابن تيمية: "مسح الرأس مرة مرة يكفي بالاتفاق، كما يكفي تطهير سائر الأعضاء مرة مرة، وتنازعوا في مسحه ثلاثاً: هل يستحب؟ فذهب الجمهور: أنه لا يستحب كماله-

«أبو داود في "سننه" أنه ﷺ مسح رأسه ثلاثاً، وبالقياض على باقي الأعضاء، وأجاب عن أحاديث المسح مرة واحدة بأن ذلك لبيان الجواز، وواظب ﷺ على الأفضل، والله أعلم. وأجمع العلماء على وجوب غسل الوجه واليدين والرجلين، واستيعاب جميعهما بالغسل، وانفردت الرافضة عن العلماء، فقالوا: الواجب في الرجلين المسح، وهذا خطأ منهم؛ فقد تظاهرت النصوص بإيجاب غسلهما، وكذلك اتفق كل من نقل وضوء رسول الله ﷺ على أنه غسلهما.

أقوال الأئمة في مقدار ما يمسح من الرأس وجوباً، وفي وجوب المضمضة والاستنشاق: وأجمعوا على وجوب مسح الرأس، واختلفوا في قدر الواجب فيه، فذهب الشافعي في جماعة إلى أن الواجب ما يطلق عليه الاسم ولو شعرة واحدة، وذهب مالك وأحمد وجماعة إلى وجوب استيعابه، وقال أبو حنيفة بفتح في رواية: الواجب رُبْعُهُ، واختلفوا في وجوب المضمضة والاستنشاق على أربعة مذاهب:

«أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه، وقال الشافعي وأحمد في رواية عنه: يستحب؛ لما في الصحيح: "أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً" وهذا عام، وفي سنن أبي داود: "أنه مسح برأسه ثلاثاً؛ ولأنه عضو من أعضاء الوضوء، فمن فيه الثلاث كسائر الأعضاء، والأول أصح، فإن الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ تبين أنه كان يمسح رأسه مرة واحدة، ولهذا قال أبو داود السجستاني: "أحاديث عثمان الصحاح تدل على أنه مسح مرة واحدة" وهذا يبطل ما رواه من مسحه ثلاثاً، فإنه يبين أن الصحيح أنه مسح رأسه مرة، وهذا المفصل يقضي على المحمل، وهو قوله: "توضأ ثلاثاً ثلاثاً" كما أنه لما قال: "إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول" كان هذا مجملاً، وفسره حديث عمر أن يقول عند الخيلة: "لا حول ولا قوة إلا بالله"، فإن الخاص المفسر يقضي على العام المحمل، وأيضاً فإن هذا مسح، والمسح لا يسن فيه التكرار، كتمسح الخفف، والمسح في التيمم، ومسح الخيرة، وإلحاق المسح بالمسح أولى من إلحافه بالغسل، لأن المسح إذا تكرر كان كالغسل" إلخ.

قال في البحر: "وإذا كان التلث غير مسنون، فهل يكره؟ فالملذکور في المحيط والبدائع: أنه يكره، وفي الخلاصة: أنه بدعة، وقيل: لا بأس به، وفي فتاوى قاضيهان: "وعندنا لو مسح ثلاث مرات بثلاث مياه لا يكره، ولكن لا يكون سنة ولا أدباً"، وهو الأولى كما لا يخفى، إذ لا دليل على الكراهة". ورجح شارح المنية الكراهة، وأيده ابن عابدين في تعليقه على البحر، واستدل بحديث "من زاد على هذا فقد أساء وظلم".

قال البيهقي: "وقد روي من أوجه غريبة عن عثمان بن عفان تكرر المسح، إلا أنه مع خلاف الحفاظ ليس بحجة عند أهل العلم" إلخ.

قال في الهداية: "والذي يروى من التلث محمول عليه بناءً واحداً وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة". وقال الحفاظ في الفتح: "وبمحمل ما ورد من الأحاديث في تلث المسح -إن صحت- على إرادة الاستيعاب بالمسح، -

أحدها: مذهب مالك والشافعي وأصحابهما أنهما سنتان في الوضوء والغسل، وذهب إليه من السلف: الحسن البصري والزهري والحكم وقتادة وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوزاعي والليث بن سعد، وهو رواية عن عطاء، وأحمد. والمذهب الثاني: أنهما واجبتان في الوضوء والغسل لا بصحان إلا بهما، وهو المشهور عن أحمد بن حنبل، وهو مذهب ابن أبي ليلى ومحمد وإسحاق بن راهويه، ورواية عن عطاء. والمذهب الثالث: أنهما واجبتان في الغسل دون الوضوء، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري. والمذهب الرابع: أنه الاستنشاق واجب في الوضوء والغسل. والمضغطة سنة فيهما، وهو مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداود الظاهري وأبي بكر بن المنذر، ورواية عن أحمد، والله أعلم. واتفق الجمهور على أنه يكفي في غسل الأعضاء في الوضوء والغسل، جريان الماء على الأعضاء، ولا يشترط التدليك. وانفرد مالك والزيدي باشتراطه، والله أعلم. واتفق الجماهير على وجوب غسل الكفين والمرفقين، وانفرد زفر وداود الظاهري بقولهما: لا يجب، والله أعلم.

المراد بالكفين: واتفق العلماء على أن المراد بالكفين: العظمان الناتجتان بين الساق والقدم. وفي كل رجل كفيان، وشذت الرافضة، فقالت: في كل رجل كعب، وهو العظم الذي في ظهر القدم، وحكي هذا عن محمد بن الحسن، ولا يصح عنه، وحجة العلماء في ذلك نقل أهل اللغة والاشتقاق، وهذا الحديث الصحيح الذي نحن فيه، وهو قوله: "فغسل رجله اليسرى ككفك"، فأثبت في كل رجل كفين، والأدلة في المسألة كثيرة، وقد أوضحناها بشواهدنا وأصولها في المجموع في "شرح المذهب"، وكذلك بسطت فيه أدلة هذه المسائل واختلاف المذاهب وحجج الجميع من الطوائف، وأجوبتها والجمع بين النصوص المختلفة فيها، وأضبت فيها غاية الإطناب، وليس مرادي هنا إلا الإشارة إلى ما يتعلق بالحديث، والله أعلم.

قال أصحابنا: ولو خلق للإنسان وجهان، وجب غسلهما، ولو خلق له ثلاثة أيدي أو أرجل أو أكثر، وهي متساويات وجب غسل الجميع، وإن كانت اليد الزائدة ناقصة، وهي نابتة في محل الغرض، وجب غسلها مع الأصلية، وإن كانت نابتة فوق المرفق ولم تحاذ محل الغرض، لم يجب غسلها، وإن حاذته، وجب غسل السحاذي خاصة على المذهب الصحيح المختار، وقال بعض أصحابنا: لا يجب، ولو قُطعت يده من فوق المرفق، فلا فرض عليه.

= لا ألها مسحات مستقلة لجميع الرأس جميعاً بين الأدلة.

قال الزبيدي: "وتكلموا في كيفية المسح، والأظهر أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه، ويمدحها إلى الخلف على وجه يستوعب جميع الرأس، ثم يمسح أذنيه بإصبعيه" إلخ.

وما قبل من أنه يجازي المسبحتين والإهامين ليمسح بهما الأذنين، والكفين ليمسح بهما جانبي الرأس خشية الاستعمال، فقال في الفتح: "لا أصل له في السنة؛ لأن الاتصال لا يثبت قبل الانفصال، والأذنان من الرأس،

كذا في "رد المختار". (فتح الملهم: ٦٠٣/٧ - ٦٠٥)

٥٣٩- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ

شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ.....

فيها، ويُستحب أن يغسل بعض ما بقي؛ ثلثاً يخلو العضو من طهارة، فلو قطع بعض الأصابع، وجب غسل باقيه، والله أعلم. قوله عنه "من نضاً نحو وضوئي عنه" ثم قام فركع ركعتين، لا يحدث بينهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه" إنما قال عنه "نحو وضوئي" ولم يقل: "مثل"؛ لأن حقيقة مماثلته عنه لا يُقدَّر عليها غيره، والمراد بالغفران: الصغائر دون الكبائر، وفيه: استحباب صلاة ركعتين فأكثر عتقت كل وضوء، وهو سنة مؤكدة، قال جماعة من أصحابنا: ويفعل هذه الصلوات في أوقات النهي وغيرها؛ لأن لها سبباً، واستدلوا بحديث بلال عنه المخرج في صحيح البخاري أنه كان من توضع صلى، وقال: إنه أرحى عمل له، ولو صلى فريضة أو نافلة مقصودة، حصلت له هذه الفضيلة، كما تحصل تحية المسجد بذلك، والله أعلم.

وأما قوله عنه "لا يحدث بينهما نفسه" فالمراد لا يحدث بشيء من أمور الدنيا، وما لا يتعلق بالصلاة، ولو عرض له حديث، فأعرض عنه بمجرد عروضه غفي عن ذلك، وحصلت له هذه الفضيلة - إن شاء الله تعالى -؛ لأن هذا ليس من فعله، وقد غفي هذه الأمة عن الخواطر التي تعرض ولا تستقر، وقد تقدم بيان هذه القاعدة في كتاب الإيمان والله تعالى أعلم. وقد قال: معنى ما ذكرته الإمام أبو عبد الله المازري، وتابعه عليه القاضي عياض: فقال: يريد بحديث النفس: الحديث المجنب والمكتسب، وأما ما يقع في الخواطر عليها، فليس هو المراد، قال: قوله: "يحدث نفسه" فيه إشارة إلى أن ذلك الحديث مما يُكتسب لإضافته إليه، قال القاضي عياض: وقال بعضهم: هذا الذي يكون بغير قصد، يُرجى أن تقبل معه الصلاة، ويكون دون صلاة من لم يحدث نفسه بشيء؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما ضمن الغفران لمراعي ذلك؛ لأنه قل من نسى صلاته من حديث النفس، وإنما حصلت له هذه المرتبة بمجاهدة نفسه من خطرات الشيطان، ونفيها عنه، وحافظته عليها حتى لم يشتغل عنها طرفه عين، ونسى من الشيطان باجتهاده وتفرغه قلبه، هذا كلام القاضي والصواب ما قدمته، والله أعلم.

قوله: "قال ابن شهاب: وكان علماء يقولون: هذا أسبق ما يترخص به أحد للصلاة" معناه: هذا أهم الوضوء، وقد أجمع العلماء على كراهة الزيادة على الثلاث، والمراد بالثلاث المستوعبة للعضو، وأما إذا لم تستوعب العضو إلا بغرفتين فهي غسلة واحدة، ولو شك هل غسل ثلاثاً أم اثنتين؟ جعل ذلك اثنتين وأبى بثالثة، هذا هو الصواب الذي قاله الجماهير من أصحابنا، وقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا: يجعل ذلك ثلاثاً، ولا يزيد عليها؛ بخلافه من ارتكاب بدعة بالثلاثة، والأول هو الجاري عن القواعد، وإنما تكون الرابعة بدعة ومكروهة إذا تعمد كونها رابعة، والله أعلم.

وقد يستدل بقول ابن شهاب هذا، من يكره غسل ما فوق المرفقين والكعبين، وليس ذلك بمكروه عندنا، بل هو سنة محبوبة، وسبقي بيانها في بابها - إن شاء الله تعالى -، ولا دلالة في قول ابن شهاب على كراهته، فإن مراده =

أَنَّهُ رَأَى عُمَانًا دَعَا بِأَنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَبَدَّيْهِ إِلَى الْجِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ. ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

«العدد كما قدمناه، ولو صرح ابن شهاب أو غيره بكراهة ذلك، كانت سنة النبي ﷺ الصحيحة مقدمة عليه، والله أعلم».

قوله: «رَأَى عُمَانًا دَعَا بِأَنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَغَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» فيه أن السنة في المضمضة والاستنشاق أن يأخذ الماء طمًا يمينه، وقد يستدل به على أن المضمضة والاستنشاق يكونان بغرفة واحدة، وهو أحد لأوجه الخصصة التي قدمتها، ووجه الدلالة منه أنه ذكر تكرار غسل الكفين والوجه، وأطلق أخذ الماء للمضمضة، والله أعلم. ويستدل على استحباب غسل الكفين قبل إدخالهما الإناء، وإن لم يكن قد قام من النوم إذا شك في نجاسة يده، وهو مذهبنا، والدلالة منه ظاهرة، وسيأتي بيان هذه المسألة في بابها قريباً - إن شاء الله تعالى - والله أعلم.

[٤- باب فضل الوضوء والصلاة عقبه]

٥٤٠- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: حَدَّثَنَا، حَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ، مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ - وَهُوَ بِفِنَاءِ الْمَسْجِدِ - فَجَاءَهُ الْمُؤَدَّنُ عِنْدَ النَّعْصِرِ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ! لَأُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا، لَوْ لَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ، فَيُصَلِّيَ صَلَاةً، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا".

٤- باب فضل الوضوء والصلاة عقبه

قوله: "وهو بفناء المسجد" هو بكسر الفاء وبالدال، أي بين يدي المسجد، وفي جوارده، والله أعلم. قوله: "وأحدثكم حديثاً" فيه جواز الخلاف من غير ضرورة الاستحلاف. قوله: "لولا آية في كتاب الله تعالى ما حدثتكم". ثم قال عروة الآية: "إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ" (البقرة: ١٥٩) معناه: لولا أن الله تعالى أوجب على من علم علماً بإبلاغه لما كنت حريصاً على تحديثكم، ولست منكراً بتحديثكم، وهذا كنهه على ما وقع في الأصول التي يبلدنا، وذكر الناس من غيرهم "لولا آية" بلباء ومد الألف، قال القاضي عياض: وقع للرواة في الحديثين "لولا آية" بلباء إلا الباجي، فإنه رواه في الحديث الأول "لولا أنه" باننون، قال: واختلف رواة مالك في هذين المقطعين قال: واختلف العلماء في تأويل ذلك، ففي مسم قول عروة: "إن الآية هي قوله تعالى: "إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ" وعلى هذا لا تصح رواية النون، وفي الموطأ قال مالك: أراه يريد هذه الآية: "وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرِيقَ الْبَيْتِ وَطَرِيقَ الْمَقْبَرَةِ" (هود: ١١٤) الآية، وعلى هذا نصح الروايات، ويكون معنى رواية النون: لولا أن معنى ما أحدثكم به في كتاب الله تعالى ما حدثتكم به؛ لئلا تنكلكوا.

قال القاضي: والآية التي رآها عروة وإن كانت نزلت في أهل الكتاب، ففيها تنبيه وتحذير لمن فعل فعلهم وسلك سبيلهم، مع أن النبي ﷺ قد عم في الحديث المشهور: "من كتب علماً أجمعه الله بنحam من نار" هذا كلام القاضي، والصحيح تأويل عروة، والله أعلم.

فقه الحديث: قوله "فبإذن الله" "فبحسب حرصه" أي يأتي به تاماً بكمال صفته وآدابه، وفي هذا الحديث البحث على الاعتناء بتعلم آداب الوضوء وشروطه، والعمل بذلك، والاحتياط فيه، والحرص على أن يتوضأ على وجه يصح عند جميع العلماء، ولا يترخص باختلاف، فينبغي أن يحرص على التسمية والثنية والمضمضة والاستنشاق والاستنثار واستيعاب مسح الرأس، ومسح الأذنين، وذلك الأعضاء، والتتابع في الوضوء، وترتيبه، وغير ذلك -

٥٤١- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ: "فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ ثُمَّ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ".

٥٤٢- (٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَكِنْ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ عَنْ حُمْرَانَ أَنَّهُ قَالَ: فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ قَالَ: وَاللَّهِ! لَا أَحَدَّثُكُمْ حَدِيثًا، وَاللَّهِ! لَوْلَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْوهُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَوَضَّأُ رَجُلٌ فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلَاةَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا".

قَالَ عُرْوَةُ: الْآيَةُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَأَهْدَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ جَاءُواكَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ﴾ (البقرة: ١٥٩).

٥٤٣- (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَحجاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ قَالَ عَبْدُ: حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِي: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عُثْمَانَ، فَدَعَا بِطَهْوِرٍ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ أَمْرٍ يُسَلِّمُ تَحْضِرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ، فَيُحْسِنُ وَضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ، مَا لَمْ تَوْتَ كَبِيرَةٌ، وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ".

— من المختلف فيه، وعصيل ماء طهور بالإجماع، والله سبحانه وتعالى أعلم. قوله ﷺ: "غفر له ما بينه وبين الصلاة التي فيها" أي التي بعدها، فقد جاء في "الموطأ": "التي تليها حتى يصلها".

بلطفة الإسناد: قوله: "عن صالح قال: قال ابن شهاب: ولكن عروة يحدث عن حمران أنه قال: توضع عثمان" هذا إسناده اجتمع فيه أربعة تابعيون مديون، يروي بعضهم عن بعض، وفيه لطيفة أخرى، وهو من رواية الأكاكر عن الأصاغر، فإن صالح بن كيسان أكبر سنًا من الزهري، وقوله: "ولكن" هو متعلق بحديث قبله.

قوله ﷺ: "كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة، وذلك الدهر كله" معناه: أن الذنوب كلها تغفر إلا الكبائر، فإنها لا تغفر، وليس المراد: أن الذنوب تغفر ما لم تكن كبيرة، فإن كانت لا يغفر شيء من الصغائر، فإن هذا وإن كان محتملاً، فسباق الأحاديث بأباه، قال القاضي عياض: هذا المذكور في الحديث من غفران الذنوب ما لم يؤت كبيرة هو مذهب أهل السنة، وأن الكبائر إنما تكفرها التوبة، أو رحمة الله وفضله، والله أعلم.

٥٤٤ - (٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ الدَّرَّاورِدِيُّ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْنَمَ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِوَضُوءٍ، فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ، لَا أَدْرِي مَا هِيَ؟ إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ بِمِثْلِ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ بِنِي الْمَسْجِدِ نَافِلَةً".

وَقِي رِوَايَةُ ابْنِ عَبْدِ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ فَتَوَضَّأَ.

٥٤٥ - (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي التَّضَرِّ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ: أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ بِالْمَقَاعِدِ فَقَالَ: أَلَا أُرِيكُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.

وَزَادَ قُتَيْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ أَبُو التَّضَرِّ عَنْ أَبِي أَنَسٍ، قَالَ: وَعِنْدَهُ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

= الجواب عن ألوههم الناسي من كون الأعمال المتعددة كفارات للذنوب: وقوله هكذا لم ذلك ليعلم كنه أي ذلك مستمر في جميع الأزمان، ثم إنه وقع في هذا الحديث: "ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة، فبحسن وضوءها وحشوعها وركوعها، إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب، ما لم يؤت كبيرة"، وفي الرواية المتقدمة: "من تَوَضَّأَ عَمْرٍ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يَخْذُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ". وفي الرواية الأخرى: "إلا غفر له ما بينه وبين صلاة أبي نبيها".

وفي الحديث الآخر: "من تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً". وفي الحديث الآخر: "الصلوات الخمس كفارة لما بينهن"، وفي الحديث الآخر: "الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنب الكبائر". وهذه الألفاظ كلها ذكرها مسلم في هذا الباب، وقد بقر: إذا كفر الوضوء، فماد تكفر الصلاة، وإذا كثرت الصلاة، فماد تكفر الجمعة ورمضان، وكذلك صوم يوم عرفة كفارة ستين، ويوم عاشوراء كفارة سنة، وإذا وافق تأمينة تأمين الدلائكة، غفر له ما تقدم من ذنبه. والجواب ما أجابه العلماء: أن كل واحد من هذه المذكورات صالح لتكفير، فإن وجد ما يكفره من الصفات كفره، وإن لم يصادف صغيرة رجونا أن يخفف من الكبائر، والله أعلم.

حبط الأسماء وضوح الغريب: وقوله: "عن أبي التضر عن أبي أنس أن عثمان قال: ما هذا الضوء، فحدثني: إلا أني كنت وضوء رسول الله ﷺ تَوَضَّأَ بِمِثْلِ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ بِنِي الْمَسْجِدِ نَافِلَةً".

٥٤٦ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُسْعَرٍ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَادٍ أَبِي صَخْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ خُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ قَالَ: كُنْتُ أَصْعُ لِعُثْمَانَ طَهُورَةً، فَمَا أَتَى عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ يَفِضُّ عَلَيْهِ نُطْقَةً، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ انْصِرَافِنَا مِنْ صَلَاتِنَا هَذِهِ - قَالَ مُسْعَرٌ: أَرَاهَا الْعَصْرَ - فَقَالَ: "مَا أَذْرِي أَحَدُكُمْ بِشَيْءٍ أَوْ أَسْكُتُ؟" فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ كَانَ خَيْرًا فَحَدِّثْنَا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ، فَيَتِمُّ الطُّهُورَ الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيُصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَاتٍ لِمَا بَيْنَهَا".

- عن أبي أنس قال: وعنده رجال من أصحاب رسول الله ﷺ، أما أبو النضر، فاسمه سالم بن أمية المدني القرشي التيمي، مولى عمر بن عبد الله التيمي وكاتبه. وأما أبو أنس، فاسمه مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، وهو جد مالك ابن أنس الإمام، ووالد أبي سهيل عم مالك. وأما 'المقاعد' فيفتح الميم وبالضمة، قيل: هي دكاكين عند دار عثمان بن عفان، وقيل: درج، وقيل: موضع بقرب المسجد اتخذ للفقراء فيه نقضاء حوائج الناس والوضوء ونحو ذلك. وأما قوله: 'توضاً ثلاثاً ثلاثاً' فهو أصل عظيم في أن السنة في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، وقد قدمنا أنه مجمع على أنه سنة، وأن الواجب مرة واحدة، وفيه دلالة للشافعي ومن وافقه في أن المستحب في الرأس أن يمسح ثلاثاً كباقي الأعضاء، وقد جاءت أحاديث كثيرة بنحو هذا الحديث، وقد جمعناها مبينة في "شرح المهذب"، ونهت على صحيحها من ضعفها وموضع الدلالة منها.

وأما قوله: وعنده رجال من أصحاب النبي ﷺ فمعناه أن عثمان قال ما قاله والرجال عنده، فلم يخالفوه. وقد جاء في رواية رواها البيهقي وغيره: أن عثمان رضي الله عنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال لأصحاب رسول الله ﷺ: هل رأيتم رسول الله ﷺ فعل هذا؟ قالوا: نعم، والله أعلم.

استدراك الدارقطني وغيره في هذا الإسناد: قوله: "حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي النضر عن أبي أنس أن عثمان توضأ" هذا الإسناد من جملة ما استدركه الدارقطني وغيره. قال أبو علي الغساني الجبلي: يذكر أن وكيع بن الجراح وهم في إسناد هذا الحديث في قوله: عن أبي أنس، وإنما يرويه أبو النضر عن بسر بن سعيد عن عثمان بن عفان، روي هذا عن أحمد بن حنبل وغيره قال: وهكذا قال الدارقطني: هذا مما وهم فيه وكيع على الثوري، وعائنه أصحاب الثوري الحفاظ، منهم الأشعري عبد الله وعبد الله بن الوليد وزيد بن أبي حكيم والفرياني ومعاوية بن هشام وأبو حذيفة وغيرهم روه عن الثوري عن أبي النضر عن بسر بن سعيد أن عثمان، وهو الصواب، هذا آخر كلام أبي علي.

وقوله: "عن جامع بن شداد أبي صخرَةَ" هو بفتح الصاد المهملة ثم حاء معجمة ساكنة، ثم واء، ثم هاء، وقد تقدم -

٥٤٧- (٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبَانَ يُحَدِّثُ أَبَا بُرْدَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فِي إِيمَارَةِ بَشِيرٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَالصَّلَوَاتُ الْمَكْتُوبَاتُ كَفَّارَاتٌ لِمَا يَنْتَهَنُ".

هَذَا حَدِيثُ ابْنِ مُعَاذٍ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ: فِي إِيمَارَةِ بَشِيرٍ، وَلَا ذِكْرُ الْمَكْتُوبَاتِ. ٥٤٨- (٩) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ: تَوَضَّأَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ يَوْمًا وَضُوءًا حَسَنًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَنْتَهَزُهُ إِلَّا الصَّلَاةَ، غُفِرَ لَهُ مَا خَلَا مِنْ ذَنْبِهِ".

= ضبطه. قوله: "فما أتى عليه يوم إلا وهو يفيض عنه نطقه" "النطقه" بضم النون، وهي الماء القليل ومراده: لم يكن يمر عليه يوم إلا اغتسل فيه، وكانت ملازمته للاغتسال محافظة على تكثير الطهر، وتغصيل ما فيه من عظيم الأجر الذي ذكره في حديثه، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ما أدري أحدنكم بشيء أو أسكت؟" قال: قلنا: يا رسول الله إن كان خيراً فحدثنا، وإن كان غير ذلك فالله ورسوله أعلم" أما قوله ﷺ: "ما أدري أحدنكم أو أسكت" فيحتمل أن يكون معناه ما أدري هل ذكركم لكم هذا الحديث في هذا الزمن مصلحة أم لا؟ ثم ظهرت مصلحته في الحال عنده ﷺ، فحدثهم به لما فيه من ترغيبهم في الطهارة، وسائر أنواع الطاعات، وسبب توقفه أولاً أنه خاف مفسدة أنكاهم، ثم رأى المنفعة في التحديث به. وأما قوهم: "إن كان خيراً فحدثنا" فيحتمل أن يكون معناه إن كان بشارة لنا وسبباً لنشاطنا وترغيبنا في الأعمال، أو تحذيراً وتنكيراً من المعاصي والمخالفات، فحدثنا به؛ لنحرص على عمل الخير والإعراض عن الشر، وإن كان حديثاً لا يتعلق بالأعمال، ولا ترغيب فيه ولا ترهيب، فالله ورسوله أعلم، ومعناه: فر فيه رأيك، والله أعلم.

قوله: "ما من مسلم يتطهر فيم الظهور الذي كتب الله تعالى عليه، فيصلي هذه الصلوات الخمس إلا كانت كفارة لما ينهن" هذه الرواية فيها فائدة نفيسة، وهي قوله ﷺ: "الظهور الذي كتبه الله عليه"، فإنه دال على أن من اقتصر في وضوئه على طهارة الأعضاء الواجبة، وترك السنن والمستحبات، كانت هذه الفضيلة حاصلة له، وإن كان من أتى بالسنن أكمل وأشد تكفيراً، والله أعلم.

٥٤٩- (١٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الصَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ أَنَّ الْحَكِيمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَشِيَّ حَدَّثَهُ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمَا عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ تَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ فَاسْتَبْعَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، فَصَلَّاهَا مَعَ النَّاسِ، أَوْ مَعَ الْجَمَاعَةِ، أَوْ فِي الْمَسْجِدِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ".

٥٥٠- (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي الْيُوبِ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ ابْنُ أَبِي يُوبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، مَوْلَى الْحَرَقَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ، مَا لَمْ تُغَشَّ الْكَبَائِرُ".

٥٥١- (١٢) وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ".

= شرح الغريب: قوله ﷺ: "لا يهزه إلا الصلاة" هو بفتح الباء والهاء، وإسكان النون بينهما، ومعناه: لا يدفعه وينهضه ويحركه إلا الصلاة، قال أهل اللغة: هزرت الرجل أفزه إذا دفعته، وهز رأسه أي حركه، قال صاحب "المطالع": وضبطه بعضهم "ينهزه" بضم الباء وهو خطأ، ثم قال: وقيل: هي لفظة، والله أعلم. وفي هذا الحديث الحث على الإخلاص في الطاعات، وأن تكون متمحضة لله تعالى، والله أعلم.

قوله ﷺ: "غفر له ما حلا من ذنبه" أي مضي.

ضبط الأسماء: قوله: "أن الحكيم بن عبد الله الفرشي حدثه أن نافع بن جبير وعدد الله بن أبي سلمة حدثاه أن معاذ بن عبد الرحمن حدثهما عن حمزة" هذا الإسناد اجتمع فيه الحكيم - بضم الحاء وفتح الكاف - ونافع بن جبير ومعاذ وحمزة.

قوله: "مولى الحرقه" هو بضم الحاء المهملة وفتح الراء، تقدم بيانه؟ أول الكتاب. قوله: "حدثنا ابن وهب عن أبي صحر" هو أبو صحر من عمر هاء في آخره، واسمه حميد بن زياد، وقيل: حميد بن صخر، وقيل: حماد بن زياد، ويقال له: أبو الصخر الحفراط صاحب العباء المذني سكن "مصر".

٥٥٢ - (١٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي صَخْرٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ إِسْحَاقَ مَوْلَى زَائِدَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: "الْصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ".

قوله ﷺ "رَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ" كما إذا بينهما فيه حوزة قول "رمضان" من غير إصافة شهر إليه، وهذا هو الصواب، ولا وجه لإنكار من ذكره، وستأتي المسألة في "كتاب الصيام" إن شاء الله تعالى - واضحة مبسطة بشواهدها.

قوله ﷺ: "إِنِ اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ" هكذا هو في أكثر لأصول اجتنب آخره باء موحدة، والكبائر منصوب، أي إذا اجتنب فاعلمها الكبائر. وفي بعض الأصول: "اجتنب" بزيادة تاء مشقة في آخره على ما لم يسم فاعله، ورفع "الكبائر" وكلامها صحيح ظاهر، والله أعلم.

[٥- باب الذكر المستحب عقب الوضوء]

٥٥٣- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا
مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ، يَعْنِي ابْنَ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ
قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ عَنْ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ:

٥- باب الذكر المستحب عقب الوضوء

دقيقة في الإسناد: نعم أن العلماء اختلفوا في القائل في الطريق الأول: وحدثني أبو عثمان من هو؟ فقيل: هو
معاوية بن صالح، وقيل: ربعة بن يزيد، قال أبو علي الغساني الجبلي في "تفيد المhemل": الصواب أن القائل ذلك
هو معاوية بن صالح، قال: وكتب أبو عبد الله بن الحذاء في نسخه: قال ربعة بن يزيد: وحدثني أبو عثمان عن
جبر عن عقبة، قال أبو علي: والذي أتى في النسخ المروية عن مسلم هو ما ذكرناه أولاً، يعني ما قدمته أنا هنا،
قال: وهو الصواب، قال: وما أتى به ابن الحذاء وهم منه، وهذا بين من رواية الأئمة الثقة الحفاظ، وهذا
الحديث يرويه معاوية بن صالح بإسنادين: أحدهما: عن ربعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة، والثاني: عن
أبي عثمان عن جبر بن نفير عن عقبة، قال أبو علي: وعلى ما ذكرنا من الصواب خرجه أبو مسعود الدمشقي،
فصرح، وقال: قال معاوية بن صالح: وحدثني أبو عثمان عن جبر عن عقبة، ثم ذكر أبو علي طرقات كثيرة فيها
التصريح بأنه معاوية بن صالح، وأظن أبو علي في إضاح ما صوته، وكذلك جاء التصريح بكون القائل هو
معاوية بن صالح في "سنن أبي داود"، فقال أبو داود: حدثنا أحمد بن سعيد عن أبي وهب عن معاوية بن صالح
عن أبي عثمان - وأظنه سعيد بن هاني - عن جبر بن نفير عن عقبة، قال معاوية: وحدثني ربعة عن يزيد عن
أبي إدريس عن عقبة، هذا نلفظ أبي داود وهو صريح فيما قدمناه.

وأما قوله في الرواية الأخرى من طريق ابن أبي شيبة: "حدثنا معاوية بن صالح عن ربعة بن يزيد عن أبي إدريس
وأبي عثمان عن جبر" فهو محمول على ما تقدم، فقوله: "وأبي عثمان" معطوف على "ربعة"، وتقديره: حدثنا
معاوية عن ربعة عن أبي إدريس عن جبر، وحدثنا معاوية عن أبي عثمان عن جبر، والدليل على هذا التأويل
والقدير، ما رواه أبو علي الغساني بإسناده عن عبد الله بن محمد البخوي قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا
زيد بن الحباب، حدثنا معاوية بن صالح، عن ربعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن عقة قال معاوية
وأبو عثمان عن جبر بن نفير عن عقبة، قال أبو علي: فهذا الإسناد بين ما أشكل من رواية مسلم، عن أبي بكر
ابن أبي شيبة، قال أبو علي: وقد روى عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح هذا الحديث أيضاً، فبين الإسنادين
معاً، ومن أين مخرجهم، فذكر ما قدمناه من رواية أبي داود عن أحمد بن سعيد عن ابن وهب، قال أبو علي:
وقد خرَّج أبو عيسى الترمذي في مصنفه هذا الحديث من طريق زَيْد بن الحباب، عن شيخ له لم يرقم إسناده عن زيد، -

كَانَتْ عَيْنًا رِعَايَةَ الْإِبْلِ، فَجَاءَتْ نَوْبِي، فَرَوَّحْتُهَا بِعِشِي، فَأَذْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا يُحَدِّثُ النَّاسَ، فَأَذْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وَضْوءَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بقلبه وَوَجْهِهِ، إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ"، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا أَجُودَ هَذِهِ! فَإِذَا قَائِلٌ بَيْنَ يَدَيَّ يَقُولُ: الَّتِي قَبْلَهَا أَجُودُ. فَتَنَظَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ، قَالَ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتُكَ جِئْتَ أَنفَاءً، قَالَ: "مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُتْلِغُ - أَوْ فَيُسَبِّحُ - الْوُضْوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فَتُحَتَّ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَّةُ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ".

- وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب، وزيد يرى من هذه العهدة، والوهم في ذلك من أبي عيسى، أو من شيخه الذي حدث به؛ لأن قديمنا من رواية أئمة حفاظ عن زيد بن الحباب ما خالف ما ذكره أبو عيسى، والحمد لله. وذكره أبو عيسى أيضاً في كتاب العلل وسؤالاته محمد بن إسماعيل البخاري فلم يجوده، وأتى فيه عنه بقول يخالف ما ذكرنا عن الأئمة، ولعله لم يحفظه عنه، وهذا حديث مختلف في إسناده، وأحسن طريقة ما أخرجه مسلم بن الحجاج من حديث ابن مهدي، وزيد بن الحباب عن معاوية بن صالح، قال أبو علي: وقد رواه عثمان ابن أبي شيبة أخو أبي بكر عن زيد بن الحباب، فزاد في إسناده رجلاً وهو جبير بن نفير، ذكره أبو داود في "سننه" في باب كراهة الوسوسة بحديث النفس في الصلاة، فقال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر، فذكر الحديث، هذا آخر كلام أبي علي الضعيف، وقد أنقن به هذا الإسناد غاية الإنفاق، والله أعلم.

وسمى أبي إدريس: عائذ الله - بالذلل المعجمة - ابن عبد الله. وأما زيد بن الحباب فبضم الحاء المهملة، وبالباء الموحدة المكسورة، والله أعلم.

شرح الغريب. قوله: "كاتب عينا رعية الإبل، فجاءت نوبتي فروحيتها بعشي". معنى هذا الكلام أنهم كانوا يتناوبون رعي إبلهم، فيجتمع الجماعة، ويضمون إبلهم بعضها إلى بعض، فيرعاه كل يوم واحد منهم؛ ليكون أرفق بهم، ويصرف الباقون في مصاحبتهم، و"الرعاية" بكسر الراء، وهي الرعي. وقوله: "روحيتها بعشي" أي رددتها إلى مزاجها في آخر النهار، ونفرت من أمرها، ثم حثت إلى مجلس رسول الله ﷺ، قوله ﷺ: "عيسى ركنين، فمن سبهما سب الله" هكذا هو في الأصول: "مقبِل" أي وهو مقبل، وقد جمع ﷺ بهاتين اللفظتين أنواعاً -

قوله: "إِذَا عَمِرَ" كان عمر عَمَرَ أراد بهذا بيان أنك قلت: "ما أجود هذه" إلا ما فاتتك التي فيها من الفائدة، وقد عرفت ذلك؛ لأنك ما حثت إلا أنفاً، ثم شرع عمر ﷺ في بيان الفائدة السابقة بقوله: "ما منكم من أحد" إلى آخره نقوله قال أي عمر ﷺ في بيان الفائدة السابقة ما منكم إلى آخره أو الضمير للنبي ﷺ على أن "قال" من مقول عمر ﷺ، والله تعالى أعلم.

٥٥٤ - (٢) وَاحْتِشَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ابْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ وَأَبِي عُثْمَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ابْنِ مَالِكٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجَهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ".

-الخشوع والخشوع؛ لأن الخشوع في الأعضاء والخشوع بالقلب، على ما قاله جماعة من العلماء. قوله: 'ما أجود هذه' يعني هذه الكلمة أو الفائدة أو البشارة أو العبادة، وجودتها من جهات: منها: أنها سهلة متيسرة يقدم عليها كل أحد بلا مشقة، ومنها: أن أجرها عظيم، والله أعلم.

قوله: "أجود اتفاقاً" أي قريباً، وهو بالمد على النغمة المشهورة، وبالقصر على لغة صحبة، قرئ بها في السبع. قوله ﷺ: "فبمع أو سبع الوضوء" هما بمعنى واحد أي يتمه ويكمله، فيوصله مواضعه على الوجه المستنون، والله أعلم. فقه الحديث: أما أحكام الحديث، ففيه: أنه يستحب للمتوضئ أن يقول عقب وضوئه: "أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله"، وهذا متفق عليه، ويتبع أن يضم إليه ما جاء في رواية الترمذي متصلاً بهذا الحديث: "اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين". ويستحب أن يضم إليه ما رواه النسائي في كتابه 'أعمل اليوم والليلة' مرفوعاً: "سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك أستغفرك وأتوب إليك"، قال أصحابنا: وتستحب هذه الأذكار المتصل أيضاً، والله أعلم.

[٦-باب آخر في صفة الوضوء]

٥٥٥- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا عَلَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ابْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْأَنْصَارِيِّ - وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ - قَالَ: قِيلَ لَهُ: تَوَضَّأْنَا لَنَا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَكْفَأَ مِنْهَا عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا، فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ، مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا، فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَذْبَرَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٥٥٦- (٢) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عَلَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: إِلَى الْكَعْبَيْنِ.

٥٥٧- (٣) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ: بَدَأَ بِتَقْدِيمِ رَأْسِهِ ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّاهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ.

[٦-باب آخر في صفة الوضوء]

فيه حديث عبد الله بن زيد بن عاصم، وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان، كما قاله الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين، وغلطوا سفيان بن عيينة في قوله: هو هو، ومن نصر على غلطه في ذلك البخاري في كتاب "الاستسقاء" من صحيحه، وقد قيل: إن صاحب الأذان لا يعرف له غير حديث الأذان، والله أعلم. قوله: "فَدَعَا بِإِنَاءٍ فَأَكْفَأَ مِنْهَا عَلَى يَدَيْهِ"، هكذا هو في الأصول: "منها" وهو صحيح، أي من الطهارة أو الإداوة، وقوله: "أَكْفَأَ" هو بالهمز أي أمال وصب، وفيه استحباب تقديم غسل الكفين قبل غمسهما في الإناء.

"قوله: "ثم أدخل يده": أي في الإناء.

"قوله: "فاستخرجها": بمعنى فأخرجها من الإناء.

٥٥٨- (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسْرِ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بِمِثْلِ إِسْنَادِهِمْ، رَأَيْتُصَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَمَضْمُضٌ وَاسْتَنْشَقٌ وَاسْتَنْتَرٌ مِنْ ثَلَاثِ غُرَفَاتٍ، وَقَالَ أَيْضًا: فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَذْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً. قَالَ بِهِزٌ: أَمْنَى عَلَيَّ وَهَيْبٌ هَذَا الْحَدِيثَ. وَقَالَ وَهَيْبٌ: أَمَلَى عَلَيَّ عَمْرُو بْنُ يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ مَرَّتَيْنِ.

- قوله: "فمضض واستشق من كف واحدة" * ففعل ذلك ثلاثاً، وفي الرواية التي بعدها: "فمضض واستشق واستنتر من ثلاث غرفات"، في هذا الحديث دلالة ظاهرة للمذهب الصحيح المختار: أن السنة في المضمضة والاستنشاق أن يكون ثلاث غرفات، يتمضض ويستشق من كل واحدة منها، وقد قدمنا إيضاح هذه المسألة، والخلاف فيها في الباب الأول، والله أعلم.

وقوله في الرواية الثانية: "فمضض واستشق واستنتر"، فيه حجة للمذهب المختار الذي عليه الجماهير من أهل اللغة وغيرهم أن الاستنثار غير الاستنشاق، بخلاف ما قاله ابن الأعرابي وابن قتيبة اتفهما بمعنى واحد، وقد تقدم في الباب الأول إيضاحه، والله أعلم.

** قال في فتح المنهم: قوله: "من كف واحدة": إن سلمنا دلالة على الجمع فمحمول على بيان الجواز، وأداء سنن المضمضة والاستنشاق دون إكمالها، قال في الدر المختار وشرحه لابن عابد بن: "لو أخذ ماء، فمضض ببعضه واستشق بباقيه أجزاء، أي عن أصل المضمضة والاستنشاق، وفاته سنة التجديد أي تجديد الماء لكل واحد منهما". وفي شرح النقاية لعلي القاري رحمه بعد ذكر الروايات المختلفة، قال: "ولامتنافاة بينهما في حصول أصل السنة، وإنما الخلاف في زيادة الفضيلة".

قال: في العناية: "انهم والأنف عضوان مفردان، أي منفرد كل واحد من الآخر، فلا يجمع بينهما بماء واحد كسائر الأعضاء"، والله أعلم.

قوله: "فجعل ذلك ثلاثاً": الظاهر أن معناه فعل ذلك الجمع بينهما من كف واحد ثلاثاً، ويلزمه التثنية في كليهما، وهذا جائز عند الحنفية أيضاً - كما ذكرنا - ووقع عند البخاري من رواية وهيب: "فمضض واستشق واستنتر ثلاثاً ثلاثاً ثلاثاً غرفات من ماء".

قال الشيخ ابن الممام ربه: "معلوم أن الاستنثار ليس بأخذ ماء ليكون له غرفة، والمراد بـ "ثلاث غرفات" مثل المراد بقوله: "ثلاثاً" فكما أن المراد كل من المضمضة والاستنشاق ثلاثاً، فكذا كل من المضمضة والاستنثار ثلاث غرفات إلخ.

قلت: وهذا كما وقع عند البخاري من رواية سليمان في باب الوضوء من التور: "فمضض واستنتر ثلاث مرات من -

- اغتراف الماء لغسل الوجه بثلاثة أوجه: قوله: "ثم أدخل يده فاسترحبها فغسل وجهه ثلاثاً" هكذا وقع في "صحيح مسلم": "أدخل يده" بلفظ الأفراد، وكذا في أكثر روايات البخاري، ووقع في رواية للبخاري في حديث عبد الله بن زيد هذا: "ثم أدخل يديه فاغترف بها فغسل وجهه ثلاثاً"، وفي "صحيح البخاري" أيضاً من رواية ابن عباس: "ثم أخذ غرفة فحمل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى، فغسل بها وجهه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ" وفي سنن أبي داود والبيهقي من رواية علي بن محمد في صفة وضوء رسول الله ﷺ: "ثم أدخل يديه في الإناء جميعاً، فأخذ بها حفنة من ماء، فضرب بها على وجهه".

فهذه أحاديث في بعضها "يده"، وفي بعضها "يديه"، وفي بعضها "يده" وضم إليها الأخرى، فهي دالة على جواز الأمور الثلاثة، وأن الجميع سنة، ويجمع بين الأحاديث بأنه ﷺ فعل ذلك في مرات، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا، ولكن الصحيح منها واشتهر الذي قطع بها الجمهور، ونص عليه الشافعي رحمه الله في التلويح والمزني أن المستحب أخذ الماء للوجه باليدين جميعاً؛ لكونه أسهل وأقرب إلى الإسباغ، والله أعلم. قال أصحابنا: ويستحب أن يبدأ في غسل وجهه بأعلاه؛ لكونه أشرف؛ ولأنه أقرب إلى الاستيعاب، والله أعلم.

قوله: "غسل وجهه ثلاثاً" غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين، فيه دلالة على جواز مخالفة الأعضاء، وغسل

- غرفة واحدة" فأوله الحافظ رحمه الله بأنه جمع بينهما ثلاث مرات، كل مرة من غرفة.

قال ابن الممام: وقد جاء مصرحاً في حديث الطبراني من رواية ليث بن أبي سليم: "حدثني طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو البامي أن رسول الله ﷺ توضأ فمضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، يأخذ لكل واحدة ماء جديداً" الحديث. وقد روى أبو داود هذا الحديث في سننه مختصراً وفيه ليث بن أبي سليم. قال النووي في تهذيب الأسماء: "اتفق العلماء على ضعفه".

قلت: وقد عده الإمام مسلم بن النخاع في مقدمة صحيحه في الطبقة الثانية من الرواة الذين هم وإن كانوا غير موصوفين بالحفظ والإتقان كالطبقة الأولى إلا أن اسم السنن والصدق وتعاطي العلم يشتملهم، وقد نقلنا أقوال العلماء في ليث في شرح المقدمة، فراجع.

وذكر أبو داود في باب صفة وضوء النبي ﷺ لهذا الإسناد علة أخرى عن أحمد بن حنبل، قال: "كان ابن عيينة يشكره ويقول: أيش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده". وكذا حكى عثمان الدارمي عن علي بن الحسين، وزاد: "سألت عبد الرحمن المهدي عن اسم جده، فقال: عمرو بن كعب، أو كعب بن عمرو، وكانت له صحبة". وقال النووي عن ابن معين: المحدثون يقولون: إن جد طلحة رأى النبي ﷺ، وأهل بيته يقولون: ليست له صحبة، وقال الخلال عن أبي داود: سمعت رجلاً من ولد طلحة يقول: إن جده صحبة.

قال الشيخ ابن الممام: "مانقل عن ابن معين غير قادح، فإذا اعترف أهل الشأن بأن له صحبة ثم الوجه، أهل بيته -

٥٥٩- (٥) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، ح: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ حَبَانَ بْنَ وَاسِعٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ بْنَ عَاصِمٍ الْمَازِنِيَّ يَذْكُرُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَضْمَضَ ثُمَّ اسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَالْأُخْرَى ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَدَيْهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَتَقَاهُمَا، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ.

- بعضها ثلاثاً وبعضها مرتين وبعضها مرة، وهذا جائز، والوضوء على هذه الصفة صحيح بلا شك، ولكن المستحب تطهير الأعضاء كلها ثلاثاً ثلاثاً كما قدمناه، وإنما كانت مخالفتها من النبي ﷺ في بعض الأوقات بياناً للحوار، كما توضحنا مرة مرة في بعض الأوقات بياناً للحوار، وكان في ذلك الوقت أفضل لي حقه ﷺ لأن البيان واجب عليه ﷺ، فإن قيل: البيان يحصل بالقول، فالجواب: أنه أوقع بالفعل في النفوس، وأبعد من التأويل، والله أعلم.

قوله: "مسح برأسه بأقل يديه وأدبه"، هذا مستحب باتفاق العلماء، فإنه طريق إلى استيعاب الرأس ووصول الماء إلى جميع شعره. قال أصحابنا: وهذا الرد إنما يستحب لمن كان له شعر غير مضمفور، أما من لا شعر على رأسه، أو كان شعره مضمفوراً فلا يستحب الرد؛ إذ لا فائدة فيه، ولو رد في هذه الحالة، لم يحسب الرد مسحة ثانية؛ لأن الماء صار مستعملاً بالنسبة إلى ما سوى تلك المسحة، والله أعلم. وليس في هذا الحديث دلالة لرحوب استيعاب الرأس بالمسح؛ لأن الحديث ورد في كمال الوضوء لا فيما لا بد منه، والله أعلم.

قوله: "مسح برأسه بأقل يديه" أي بالمسح. قوله: "حدثنا هارون بن معروف، وحديثي هارون بن سعيد الأيلي وأبو الطاهر قاتلوا: حدثنا ابن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث أن حبان بن واسع حدثه" فذكر الحديث، ثم قال في آخره: "قال أبو الطاهر: حدثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث". هذا من احتياط مسمى ينفذ وورعه علمه وورعه، فمقرب بين روايته عن شيوخه هارونين، فقال في الأول: حدثنا، وفي الثاني: حدثني، فإن روايته عن الأول كانت سماعاً من لفظ الشيخ له ونفيهم، وروايته عن الثاني كانت له خاصة من غير شريك له، وقد قدمنا أن المستحب في مثل الأول أن يقول: حدثنا، وفي الثاني: حدثني، وهذا مستحب بالاتفاق، وليس بواجب، فاستعمله مسلم ينفذ، وقد أكثر من التحري في مثل هذا، وقد قدمت له نظائر، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - التنبيه على نظائره كثيرة، والله أعلم.

وأما قوله: "قال أبو الطاهر: حدثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث"، فهو أيضاً من احتياط مسلم وورعه، -

- يعرفون أم لا". وقال ابن القطان: علة الخمر عدي الجهل بخال مصرف بن عمرو والد طلحة. وقال ولد مؤلف عون الباري في هامشه: "قد أعلمه بجهالة مصرف وبنه طلحة، ولكن حسن إسناده ابن الصلاح". انظر "لسيل الجرار المتدفق على حقائق الأزهار" للشوكاني ج١. (فتح الملهم: ٦٣٣/٢، ٦٣٤)

.....

فإنه روى الحديث أولاً عن شيوخه الثلاثة الفاروقين وأبي الطاهر عن ابن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث، ولم يكن في رواية أبي الطاهر: "أخبرني"، إنما كان فيها عن "عمرو بن الحارث"، وقد تقرر أن لفظة "عن" تختلف في حملها على الاتصال، وانقائلون، إنما للاتصال - وهم الجماهير - يوافقون على أنها دون "أخبرنا" فاحتاط مسلم رحمه الله ويبيّن ذلك، وكم في كتابه من الضرر والنفائس المشابهة لهذا، رحمه الله وجمع بيننا وبينه في دار كرامته، والله أعلم.

"وسكان يفتح الحاء المهملة، وبالموحدة، "والأبي" يفتح الهمزة، وإسكان المثناة، والله أعلم.

قوله: "ومسح برأسه ماء غير فضل يده"، وفي بعض النسخ "بده" معناه: أنه مسح الرأس بماء جديد لا ببقية ماء يديه، ولا يستدل بهذا على أن الماء المستعمل لا تصح الطهارة به؛ لأن هذا إخبار عن الإتيان بماء جديد للرأس، ولا يلزم من ذلك اشتراطه، والله أعلم.

[٧- باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار]

٥٦٠- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزَّناوِدِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُبْلَغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اسْتَجَمَرْتُمْ أَحَدَكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ وَتَرّاً،* وَإِذَا تَوَضَّأَ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِيهِ أَنْفَهُ مَاءً، ثُمَّ لِيَنْتَرِ".

٧- باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار

شرح الغريب: فيه قوله ﷺ: "إذا استجمر أحدكم فيستجمر وتراً، وإذا توضع أحدكم فيجعل في أنفه ماء ثم ينتر"، أما "الاستجمار" فهو مسح محل البول والغائط بالجمار، وهي الأحجار الصغار. قال العلماء: يقال: الاستنطابة والاستجمار والاستنجاء لتطهير محل البول والغائط، فأما الاستجمار فمختص بالانسح بالأحجار، وأما الاستنطابة والاستنجاء فيكونان بالماء، ويكونان بالأحجار، هذا الذي ذكرنا من معنى الاستجمار هو الصحيح المشهور الذي قاله الجماهير من ضوائف العلماء من اللغويين والمحدثين والفقهاء. وقال القاضي عياض رحمه الله: يختلف قول مالك وغيره في معنى الاستجمار المذكور في هذا الحديث، فقيل: هذا، وقيل: المراد به في البحور أن يأخذ منه ثلاث قطع، أو يأخذ منه ثلاث مرات، يستعمل واحدة بعد أخرى، قال: والأول أظهر، والله أعلم.

والصحيح المعروف ما قدمناه، والمراد بالإيتار: أن يكون عدد المسحات ثلاثاً أو خمساً أو فوق ذلك من الأوتار، ومذهبنا أن الإيتار فيما زاد على الثلاث مستحب، وحاصل المذهب أن الإنقاء واجب، وإستيقاء ثلاث مسحات واجب، فإن حصل الإنقاء بثلاث فلا زيادة، وإن لم يحصل وجب الزيادة، ثم إن حصل بوتر فلا زيادة، وإن حصل بشفع كأربع أو ست استحباب الإيتار. وقال بعض أصحابنا: يجب الإيتار مطلقاً لظاهر هذا الحديث، وحجة الجمهور الحديث الصحيح في السنن: أن رسول الله ﷺ قال: "من استجمر فنيوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج"، ويحملون حديث الباب على الثلاث، وعلى التنب فيما زاد، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "فيجعل في أنفه ماء ثم ينتر" فيه دلالة ظاهرة على أن الاستنثار غير الاستنشاق، وأن الانتثار هو إخراج الماء بعد الاستنشاق مع ما في الأنف من مخاط وشبهه، وقد تقدم ذكر هذا. وفيه دلالة لمذهب من يقول: الاستنشاق واجب لمطلق الأمر، ومن لم يوجبه حمل الأمر على التنب بليل أن المأمور به حقيقة - وهو الانتثار - =

*قال في فتح الملهم: قوله: "فيستجمر وتراً" هذا محمول عند الخنفية على الاستنجاب؛ لحديث السنن: "من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج"، وعند الشافعية محمول على الوجوب في الثلاث، وعلى الاستنجاب فيما زاد عليها، وهو كما ترى، ودل حديث الباب مع زيادة السنن على نفي الحرج عن من استجمر ولم يوتر، ولو اكتفى بما دون الثلاث، فهذا حجة للخنفية على من اشترط التثنية في الاستنجاء، والله أعلم. (فتح الملهم: ٢/٦٣٨)

٥٦١- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْجَرِيهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ لِيَنْتَشِرْ".

٥٦٢- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِرْ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوِزْ".

٥٦٣- (٤) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، ح: وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٥٦٤- (٥) حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَزْدِي - عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اسْتَقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَسْتَنْشِرْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خِيَاشِيمِهِ".

٥٦٥- (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوِزْ".

ليس بواجب بالإتفاق، فإن قالوا: ففي الرواية الأخرى: "إِذَا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْجَرِيهِ مِنَ الْمَاءِ، ثُمَّ لِيَنْتَشِرْ"، فهذا فيه دلالة ظاهرة للوجوب، لكن حمله على اللبس محتمل ليجمع بينه وبين الأدلة الدالة على الاستحباب، والله أعلم. فونه في حديث همام: "فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ"، قد قدمنا مرات بيان الفائدة في هذه العبارة، وإنما ننه على تقديمها لتمامها. قوله: "بِمَنْجَرِيهِ"، هما يفتح المهم وكسر الخاء، وبكسرهما جميعاً، لغتان معروفتان.

قوله ﷺ: "فَلْيَسْتَنْشِرْ" فإن الشيطان يبيت على خياشيمه"، قال العلماء: الخياشيم أعلى الأنف، وقيل: هو الأنف كله، وقيل: هي عظام رفاق لينة في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ، وقيل: غير ذلك، وهو اختلاف متقارب المعنى. قال القاضي عياض -رحمته تعالى-: يحتمل أن يكون قوله ﷺ: "فإن الشيطان يبيت على خياشيمه" على حقيقته، فإن الأنف أحد منافذ الجسم التي يترصل إلى القلب منها، لا سيما وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء وسوى الأذنين. وفي الحديث: "إن الشيطان لا يفتح غلقاً"، وجاء في التناوب الأمر بكظمه من أجل دخول الشيطان حينئذ في الفم. قال: ويحتمل أن يكون على الاستعارة، فإن ما يتعقد من الغبار ووطوبة الخياشيم قدارة توافق الشيطان، والله أعلم.

[٨- باب وجوب غسل الرجلين بكماهما]

٥٦٦- (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ وَأَخْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى شَدَادٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَوْحَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ تُوُفِّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، فَدَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَتَوَضَّأَ عِنْدَهَا، فَقَالَتْ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! أَسْبِغِ الْوُضُوءَ. فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ".

٥٦٧- (٢) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ بَحْثِي: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي حَيُّوَةُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَادِ بْنِ الْهَادِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ عَنْهَا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٨- باب وجوب غسل الرجلين بكماهما

المذاهب في وجوب غسل الرجلين في الوضوء: في نصاب قوله ﷺ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ" أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ" ومراد مسلم ﷺ بإيراد هذا الاستدلال به على وجوب غسل الرجلين، وأن المسح لا يجزئ، وهذه مسألة اختلف الناس فيها على مذاهب، فذهب جمع من الفقهاء من أهل الفتوى في الأعصار والأمصار إلى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين، ولا يجزئ مسحهما، ولا يجب المسح مع الغسل، ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يُعْتَدُّ به في الإجماع. وقالت الشيعة: الواجب مسحهما. وقال محمد بن جرير والجبائي - رأس المعتزلة -: يتخير بين المسح والغسل.

وقال بعض أهل الظاهر: يجب الجمع بين المسح والغسل، وتعلق هؤلاء المخالفون للمجاهير بما لا تظهر فيه دلالة، وقد أوضحت دلائل المسألة من الكتاب والسنة وشرونها وجواب ما تعلق به المخالفون بأبسط العبارات المصححات في "شرح المذهب" بحيث لم يبق للمخالف شبهة أصلاً إلا وضح جوابها من غير وجه، والمقصود هنا شرح متون الأحاديث وألفاظها دون بسط الأدلة وأجوبة المخالفين، ومن أخصر ما تذكره أن جميع من وصف وصو رسول الله ﷺ في مواضع مختلفة وعلى صفات متعددة، متفقون على غسل الرجلين. وقوله ﷺ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ" فتوابعها بالنار لعدم طهرتها، ولو كان المسح كافياً لما نواعد من تركه -

٥٦٨ - (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَأَبِي مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي - أَوْ حَدَّثَنَا - أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي حَنَازَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، فَمَرَرْنَا عَلَى بَابِ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَذَكَرَ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

٥٦٩ - (٤) حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنِي نَعِيمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى شَدَادِ بْنِ الْهَادِ قَالَ: كُنْتُ أَنَا مَعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَذَكَرَ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

«غسل عقبه، وقد صح من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أن رجلاً قال: يا رسول الله! كيف الطهور؟ فدعا ماء، فغسل كفيه ثلاثاً، إلى أن قال: ثم غسل رجله ثلاثاً، ثم قال: هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم"، هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود وغيره بأسانيدهم الصحيحة، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "عن سالم مولى شداد"، وفي الرواية الأخرى: "أن أبا عبد الله مولى شداد بن الهاد"، وفي الثالثة: "سالم مولى المهري"، هذه كلها صفات له، وهو شخص واحد يقال له: سالم مولى شداد بن الهاد، وسالم مولى المهري، وسالم مولى يادوس، وسالم مولى مالك بن أوس بن الحدثان النصري - بالنون والصاد للمهمل - وسالم مَبْلَلَانْ بفتح السين المهمل والباء الموحدة، وسالم البراد، وسالم مولى البصريين، وسالم أبو عبد الله المدني، وسالم بن عبد الله، وأبو عبيد الله مولى شداد بن الهاد، فهذه كلها تقال فيه. قال أبو حاتم: كان سالم من خيار المسلمين. وقال عطاء بن السائب: حدثني سالم البراد، وكان أوثق عندي من نفسي.

وأما قوله: "حدثني سلمة بن شبيب، حدثنا الحسن بن أعين، حدثنا فليح، حدثني نعيم بن عبد الله عن سالم مولى ابن شداد"، فكذلك وقع في الأصول مولى ابن شداد قيل: إنه عطاء، والصواب حذف لفظة "ابن" كما تقدم، والظاهر أنه صحيح، فإن مولى شداد مولى لابنه، وإذا أمكن تأويل ما صحت به الرواية لم يجر إبطالها لا سيما في هذا الذي قد قيل فيه هذه الأقوال، والله أعلم.

قوله: "حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أو حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن حدثنا سالم مولى المهري"، هذا إسناد اجتمع فيه أربعة تابعون، يروي بعضهم عن بعض، فسالم وأبو سلمة ويحيى تابعون، -

- وقال المحافظ: "اختلف في معناه على أقوال: أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً: "ويل: ود في جهنم".

قوله: "الأعقاب": جمع عقب، وهو مؤخر القدم

- معروفون، وعكرمة بن عمار أيضاً تابعي، سمع الهرماس بن زياد النباهلي الصحابي رضي الله عنه، وفي "سنن أبي داود" التصريح بسماعه منه، والله أعلم.

وقوله: "حدثني" أو "حدثنا"، فيه أحسن احتياط، وقد تقدم التنبيه على مثل هذا قريباً وسابقاً، والله أعلم. قوله: "حدثني محمد بن حاتم وأبو معن الرقاشي" اسم أبي معن: زيد بن يزيد، وقد تقدم بيانه في أوائل "كتاب الإيمان". قوله: "كنت أنا مع عائشة"، هكذا هو في الأصول اخففة التي ضبطها المتقنون "أنا مع" بالنون والميم بينهما ألف، ووقع في كثير من الأصول، ولكثير من الرواة المشاركة والمغاربة "أبايع عائشة" بآباء الموحدة والياء المثناة من الميابة، قال القاضي: الصواب هو الأول، قلت: ولثاني أيضاً وجه.

- قال البغوي: "معناه ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها". وقيل: أراد أن انعقب محتص بالعقاب إذا قصر في غسله، ويلحق به ما في معناه من جميع الأعضاء التي قد يحصل التساهل في إسباغها، وفي مستدرک الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن الحارث: "ويل للأعقاب ويطون الأقدام من النار"، قال في مجمع الزوائد: "إن رجاله ثقات".

قوله: "من النار": قال ابن خزيمة: "لو كان المسح مؤدياً للفرض لما تواعد بالنار"، وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض، وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوئه أنه غسل رجليه، وهو المبين لأمر الله، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذي رواه ابن خزيمة وغيره مطولاً في فضل الوضوء: "ثم ينسل قدميه كما أمره الله"، ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك.

قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: "أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين"، رواه سعيد بن منصور، وادعى الطحاوي وابن حزم أن المسح منسوخ، والله أعلم، كذا في الفتح.

قال الشيخ ولي الله الدهلوي: "ولا عبرة بقوم تجارت بهم الأهواء، فأنكروا غسل الرجلين متمسكين بظاهر الآية، فإنه لا فرق عندي بين من قال بهذا القول، وبين من أنكر غزوة بدر أو أحد مما هو كالشمس في رابعة النهار.

وقال الحافظ ابن تيمية: "الذين نقلوا الوضوء عن النبي ﷺ قولاً وفعلًا، والذين تعلموا الوضوء منه ﷺ وتوضؤوا على عهده ﷺ، وهم إبراهيم ويوسف عليه، ونقلوه إلى من بعدهم أكثر من الذين نقلوا لفظ هذه الآية، فإن جميع المسلمين كانوا يتوضؤون على عهده ﷺ، ولم يتعلموا الوضوء إلا منه ﷺ، فإن هذا العمل لم يكن معهوداً عندهم في الجاهلية، وهم قد رأوه ﷺ يتوضأ ما لا يحصى عدده إلا الله تعالى، ونقلوا عنه ذكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث، حتى نقلوا عنه من غير وجه في الصحاح وغيرها أنه قال: "ويل للأعقاب ويطون الأقدام من النار" مع أن الفرض إذا كان مسح ظهر القدم كان غسل الجميع كلفة لا تدعو إليها الطباع.

٥٧٠ - (٥) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ج: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: رَجَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَاءٍ بِالطَّرِيقِ، تَعَجَّلَ قَوْمٌ عِنْدَ الْعَصْرِ، فَتَوَضَّأُوا وَهُمْ عَجَالٌ، فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ، وَأَعْقَابُهُمْ تَنُوحٌ لَمْ يَسْسَهَا الْمَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، أَسْبِغُوا الوُضُوءَ".

قوله: "عن هلال بن يساف عن أبي يحيى"، أما "يساف" فقيه ثلاث لغات: فتح الياء وكسرها، "ويزاف" بكسر الهجمة قال صاحب "المطالع": يقوله المحدثون بكسر الياء، قال: وقال بعضهم: هو بفتح الياء؛ لأنه لم يأت في كلام العرب كلمة أوها ياء مكسور إلا "يسار" لليد، قلت: والأشهر عند أهل اللغة "يساف" بالهمزة، وقد ذكره ابن السكيت وابن ثنية وغيرهما فيما يغيره الناس ويلحنون فيه فقال: هو هلال بن يساف. وأما أبو يحيى فالأكثر على أن اسمه مصدع - بكسر الميم وإسكان الصاد وفتح الدال وبالعين المهملات - وقال يحيى بن معين: اسمه زياد الأعرج المعرقب الأنصاري، والله أعلم. قوله: "فتوضؤوا وهم عجال" هو بكسر العين جمع "عجلان"، وهو المستعجل كمضبان وغضاب.

= فإن جاز أن يقال: إنهم كذبوا وأخطأوا فيما نقلوه عنه من ذلك كان الكذب والخطأ فيما نقلوا من لفظ الآية أقرب إلى الجواز.

وإن قيل: بل لفظ الآية أثبت بالتواتر الذي لا يمكن الخطأ فيه فثبت التواتر في لفظ الوضوء عنه أولى وأكمل، ولفظ الآية لا يخالف ما تواتر من السنة، فإن المسح جنس تحته نوعان: الإمالة وغير الإمالة، كما تقول العرب: تمسحت للصلاة (منهاج السنة) أي توضأت لها، فتسمى الوضوء كله مسحاً. قاله أبو زيد الأنصاري وغيره. فما كان بالإمالة فهو الغسل، وإذا خص أحد النوعين باسم الغسل، فقد يخص النوع الآخر باسم المسح، فالحسب يقال على المسح العام الذي يندرج فيه الغسل، ويقال على الخاص الذي لا يندرج فيه الغسل، ولهذا نظائر كثيرة: مثل لفظ "ذوي الأرحام"، فإنه يعم العصة كلهم وأهل الفروض وغيرهم، ثم لما كان للعصة وأصحاب الفروض اسم يخصهما بقي لفظ "ذوي الأرحام" مختصاً في العرف بمن لا يرث بفرس ولا تعصيب، وكذلك لفظ "اجائر" و"المباح" يعم ما ليس بحرام، ثم قد يختص بأحد الأقسام الخمسة، وكذلك لفظ "الممكن"، فيقال على ما ليس بممتنع، ثم يختص بما ليس بواجب ولا ممتنع، فيفرق بين الجائر والواجب والممكن، نعم والخاص، وكذلك لفظ "الحيوان" ونحوه: يتناول الإنسان وغيره، ثم قد يختص بغير الإنسان، ومثل هذا كثير إذا كان لأحد النوعين اسم يخصه بقي الاسم العام مختصاً بالنوع الآخر.

ولفظ "المسح" من هذا الباب، وفي القرآن ما يدل على أنه لم يرد بمسح الرجلين المسح الذي هو قسم الغسل، بل -

٥٧١- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ نَشَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: "أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ"، وَفِي حَدِيثِهِ: عَنْ أَبِي يَحْيَى الْأَعْرَجِ.

٥٧٢- (٧) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَدَّادِيُّ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ، فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ".

٥٧٣- (٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْحُبَيْجِيُّ: حَدَّثَنَا الزَّيْعُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا لَمْ يَغْسِلْ عَقِبَهُ فَقَالَ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ".

٥٧٤- (٩) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ رَأَى قَوْمًا يَتَوَضَّأُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ، فَقَالَ: أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: "وَيْلٌ لِلْعَرِاقِبِ مِنَ النَّارِ".

قوله: "أحدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف ابن مهران"، أما "أبو عوانة"، فتقدم أن اسمه توضيح بن عبد الله. وأما "أبو بشر" فهو جعفر بن أبي وحشية. وأما "امهنت" ففتح الهاء وهو غير مصروف؛ لأنه اسم عجمي علم. قوله: "وقد حضرت صلاة العصر" أي جاء وقت فعلها، ويقال: حضرت بفتح الضاد وكسرهما لغتان، الفتح أشهر. شرح الغريب: قوله: "يتوضئون من المنهرة"، قال العمدة: "المِطْهَرَةُ" كل إناء يُطَهَّرُ به، وهي بكسر الميم =

= المسح الذي غسل قسمه منه، فإنه قال: "إلى الكعفين" ولم يقل: إلى الكعاب، كما قال: "إلى المرافق"، فدل على أنه ليس في الرجل كعب واحد، كما في كل يد مرفق واحد، بل في كل رجل كعبان، فيكون تعالى قد أمر بالمسح إلى العظمين النابتين، وهذا هو الغسل، فإن من مسح للمسح الخاص جعل المسح لظهور القدمين، وفي ذكره الغسل في العضوين الأولين والمسح في الآخرين التبيه على أن هذين العضوين يجب فيهما المسح العام، فتارة يجزئ لمسح الخاص كما في مسح الرأس والعمامة (أي عند بعض الأئمة) والمسح على الخفين، وتارة لا بد من المسح الكامل الذي هو الغسل، كما في الرجلين المكشوفين، وقد تواترت السنة عن النبي ﷺ بالمسح على الخفين =

٥٧٥- (١٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ".

= وفتحها، لفتان مشهورتان، وذكرهما ابن السكيت من كسر جعلها آلة، ومن فتحها جعلها موضعاً يفعل فيه. =

= وغسل الرجلين، وما تقوله الإمامية: "إن الفرض مسح الرجلين إلى الكعبين الذين هما مجمع الساق والقدم عند معقد الشرك" أمر لا يدل عليه القرآن بوجه من الوجوه، ولا فيه عن النبي ﷺ حديث يعرف، ولا هو معروف عن سلف الأمة، بل هم مخالفون للقرآن والسنة المتواترة، وإجماع السابقين الأولين، والتابعين لهم بإحسان. وأما قراءة النصب، فالمعطف إنما يكون على المحل إذا كان المعنى واحداً كقول الشاعر:

فلما بالجلجـال ولا الحديـدا

فلو كان معنى قوله: "مسحت برأسي ورجلي" هو معنى "مسحت رأسي ورجلي"، لأمكن كون المعطف على المحل، لكن المعنى مختلف، وذلك أن قوله: "وامسحوا برؤوسكم" وقوله: "وامسحوا بوجوهكم وأيديكم" (أي في التيمم) يقتضي إصباح الممسوح؛ لأن الباء للإصباح، وهذا يقتضي إيصال الماء والصعيد إلى أعضاء الطهارة، وإذا قيل: امسح رأسك ورجلك، لم يقتض إيصال الماء إلى العضو، وهذا يبين أن الباء حرف جاء لمعنى زائد، كما يظنه بعض الناس، وهذا خلاف قول الشاعر المذكور، فإن الباء ههنا مؤكدة، فلو حذف لم يخل المعنى، والباء في آية الطهارة إذا حذف اختل المعنى، فلم يجوز أن يكون المعطف على محل المحرور بها، بل على لفظ المحرور بها أو ما قبله.

وفي تحرير الأصول وشرحه: "ومنه - أي التعارض صورة في الكتاب - التعارض الذي بين قراءتي آية الوضوء من الجهر والنصب في "أرجسكم" المقتضيتين مسحهما - أي الرجلين - كما هو ظاهر قراءة الجهر، وغسلهما كما هو ظاهر قراءة النصب، فيتخلص من هذا التعارض بأنه تجوز مسحهما المفاد بـ "وامسحوا" المقدّر، الدال عليه الواو عن الغسل مشاكلة، كما في قول الشاعر:

قالوا: اقترح شيئاً نجد لك طبعه قلت: اصبحوا لي حية وقميصا

والعطف في القراءتين على "رؤوسكم" ولعل فائدته التحذير من الإسراف النهي عنه؛ إذ غسلهما مظنة له؛ لكونه يصب الماء عليهما، فعطفت على الممسوح لا للمسح بل للتنبيه على وجوب الاقتصاد، فكانه قال: اغسلوا أرجلكم غسلًا خفيفًا شبيهاً بالمسح، وإنما قلنا: تجوز مسحهما عن غسلهما؛ لاتفاق الجهم الغفير الذي يمنع العقل نواطوهم على الكذب من الصحابة، على نقل غسلهما عنه ﷺ، ثم اتفاق الجهم الغفير الذين هم بهذه المثابة من التابعين على نقل ذلك عن الصحابة، وهلم جرا، حتى إلباء وليس معنى التواتر إلا هذا، فلا يحتاج إلى أن ينقل فيه نص معين. وانفصال ابن الحاجب عن المجاورة أي عن جر الأرجل بالمجاورة بقوله: "برؤوسكم"؛ إذ ليس جر الجوار فصيحاً =

= قوله **يَسْفِئُ** 'ويل للعراقيب من النار'، العراقيب جمع عُرقوب بضم العين في المفرد وفتحها في الجمع، وهو العصاة التي فوق العقب، ومعنى ويل لهم: هلكة وعيبة.

= يتقارب الفعلين، أي امسحوا واغسلوا، وفي مثله تحذف العرب الفعل الثاني، وتعطف متعلقه على متعلق الفعل الأول كأنه - أي متعلق الفعل الأول - متعلقه أي الفعل الثاني - كقولهم: "متفلدا سيقا ورعنا" و"عنفتها نبنا وماء باردا"؛ إذ الأصل "ومعتفلا رعنا" واسقيتها ماء باردا" فحذفنا، وعطف متعلقهما على متعلق ما قبلهما، والآية من هذا القبيل، أي امسحوا رؤوسكم، واغسلوا أرجلكم؛ فحذف 'اغسلوا' وعطف متعلقه، هو "أرجلكم" على متعلق الأول، وهو "رؤوسكم" فبعد الإغناء عن المنافسة في أنه لم يأت في كلام فصيح لوقوعه في نحو قوله تعالى **يُعَذِّبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** (هود: ٢٦، والزخرف: ٦٥)، و**وَحُورٌ خَيْرٌ** (واقعة: ٢٢) في قراءة حمزة والكسائي إلى غير ذلك، وفي أنه لا حذف في النظيرين المذكورين بل ضمن "متفلدا" معنى "حاملا" و"عنفتها" معنى "أنزلتها" غلط منه؛ إذ لا تفيد قاعدة تقارب الفعلين إلا إذا كان إعراب المتعلقين المتعاضدين من نوع واحد، كما ذكر في "علمتها" و"اسقيتها" وليست الآية من هذا القبيل؛ لأنه على ما ذكر تكون 'الأرجل' منصوبة؛ لأنها معمول 'اغسلوا' المحذوف، فحين ترك إلى اجر الذي هو المشاكل لإعراب "الرؤوس"، فلا يخرج جرهما عن الجوار بحر "رؤوسكم"، فما هرب منه وقع فيه". (فتح الملهم: ٦٤٥/٢ - ٦٤٩)

[٩- باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة]

٥٧٦ (١) وَخَدَّثَنِي سَمْعَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظَفَرٍ عَلَى قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: "ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ"، فَرَجَعَ ثُمَّ صَلَّى.

٩- باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة

فيه "أن رجلاً تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظَفَرٍ عَلَى ظَهْرِ قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: "ارْجِعْ وَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ، فَرَجَعَ ثُمَّ صَلَّى". فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ تَرَكَ جُزْءًا يَسِيرًا مِمَّا يَجِبُ تَطْهِيرُهُ لَا تَصِحُّ طَهَارَتُهُ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاحْتَلَفُوا فِي التَّسْمِيَةِ بِتَرْكِ بَعْضِ وَجْهِهِ، فَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، كَمَا لَا يَصِحُّ وَضُوءُهُ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ: إِحْدَاهَا: إِذَا تَرَكَ أَقْلَ مِنَ النِّصْفِ أَجْزَأَهُ. وَالثَّانِيَةُ: إِذَا تَرَكَ أَقْلَ مِنْ قَدَرِ الدَّرْهَمِ أَجْزَأَهُ. وَالثَّلَاثَةُ: إِذَا تَرَكَ الرَّبْعَ قَمَا دُونَهُ أَجْزَأَهُ. وَلِلْجُمْهُورِ أَنْ يَخْتَصُّوا بِالْقِيَاسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَفَقَّ الْحَدِيثُ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ أَعْضَاءِ طَهَارَتِهِ جَاهِلًا لَمْ تَصِحِّ طَهَارَتُهُ، وَفِيهِ تَعْلِيمُ الْجَاهِلِ وَالرَّفْقُ بِهِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ جَمَاعَةٌ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ فِي الرَّجُلَيْنِ الْغُسْلُ دُونَ الْمَسْحِ، وَاسْتَدَلَّ الْقَاضِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى وَجوب الموالاة في الوضوء؛ بقوله ﷺ: "أَحْسِنْ وَضُوءَكَ"، وَلَمْ يَقُلْ: اغْسِلِ الْمَوْضِعَ الَّذِي تَرَكَتَهُ، وَهَذَا الْاِسْتِدْلَالُ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ، فَوْنُ قَوْلِهِ ﷺ: "أَحْسِنْ وَضُوءَكَ" مُحْتَمَلٌ لِلتَّسْمِيَةِ وَالِاسْتِنَافِ، وَلَيْسَ حَمْمُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي "الظَّفَرِ" لَفْظَانِ: أَحَدُهُمَا "ظَفَرٌ" بِضَمِّ الظَّاءِ وَالْفَاءِ، وَبِهِ جَاءَ الْقُرْآنُ الْعَزِيزُ، وَيَمْجُوزُ إِسْكَانُ الْفَاءِ عَلَى هَذَا، وَيُقَالُ: "ظَفَرٌ" بِكَسْرِ الظَّاءِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ: "وُظْفَرٌ" بِكَسْرِ هَمْزِهِ، وَقُرِئَ بِهَا فِي الشُّوَادِ، وَجَمْعُهُ "أُظْفَارٌ" وَجَمْعُ الْجَمْعِ "أُظْفَانِيرٌ"، وَيُقَالُ: فِي الْوَاحِدِ أَيْضًا، "أُظْفُورٌ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١٠ - باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء]

٥٧٧- (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ - وَالْمَقْطُ
لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ سُهِلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ - أَوْ الْمُؤْمِنُ - فَعَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَ
مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا * يَعْنِيهِ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ
خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - فَإِذَا غَسَلَ
رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - حَتَّى يَخْرُجَ نَفْيًا
مِنَ الذُّنُوبِ".

٥٧٨- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ رِجْعٍ الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ
عَبْدِ الْوَاحِدِ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ
حُمْرَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ
خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ".

١٠ - باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء

أما قوله: "المسلم أو المؤمن"، فهو شك من الراوي. وكذا قوله: "مع الماء أو مع آخر قطر الماء" هو شك أيضاً،
وافراد "الخطايا" الصغار دون الكبائر كما تقدم بيانه، وكما في الحديث الآخر: "ما لم تغسل الكبائر".
قال القاضي: والمراد بخروجها مع الماء المحارز والاستمارة في غفرانها؛ لأنها ليست بأجسام فتخرج حقيقة، والله أعلم.
وفي هذا الحديث دليل على الرافضة، وإبطال لقولهم: الواجب مسح الرجلين.
وقوله ﷺ: "بطشتها يده ومشتها رجلاه" معناه: اكتسبتها.

قوله: "حدثنا محمد بن معمر بن رجي القيسي، حدثنا أبو هشام المخزومي"، هكذا هو في جميع الأصول التي
بيلادنا "أبو هشام"، وهو الصواب، وكذا حكاه القاضي عياض رحمه الله عن بعض رواة قال: ووقع لأكثر الرواة
"أبو هاشم"، قال: والصواب الأول، واسمه المغيرة بن سلمة، وكان من الأخيار المتعبدين المتواضعين رضي الله عنه.

"قوله: "نظر إليها"، أي إلى سببها، وأما قوله: "بطشتها أو مشتها" فمعناه: اكتسبتها، لا بمعنى بطشت سببها
أو مشت سببها، فتلصق.

[١١ - باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء]

٥٧٩ - (١) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ بْنِ دِينَارٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحْمَرِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَصِيدِ، ثُمَّ يَدَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعَصِيدِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمُحْجَلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ إِسْبَاحِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ".

١١ - باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء

مطلب تطويل الغرة والتحجيل: اعلم أن هذه الأحاديث مصرحة باستحباب تطويل الغرة والتحجيل: أما تطويل الغرة، فقال أصحابنا: هو غسل شيء من مقدم الرأس وما يجاوز الوجه، زائد على الجزء الذي يجب غسله؛ لاستيفان كمال الوجه.

وأما تطويل التحجيل، فهو غسل ما فوق المرفقين والكميين، وهذا مستحب بلا خلاف بين أصحابنا. واختلفوا في قدر المنحجب على أوجه: أحدها: أنه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكميين من غير توقيت. والثاني: يستحب إلى نصف العضد والساق. والثالث: يستحب إلى الشكين والركبتين، وأحاديث الباب تقتضي هذا كله.

وأما دعوى الإمام أبي الحسن بن بطال المالكي والقاضي عياض اتفاق العلماء على أنه لا يستحب الزيادة فوق المرفق والكمب فباطلة، وكيف تصح دعواهما! وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله ﷺ وأبي هريرة ؓ، وهو مذهبا لا خلاف فيه عندنا، كما ذكرناه، ولو خالف فيه مخالف، كان محجوجاً بهذه السنن الصحيحة الصريحة، وأما احتجاجهما بقوله ﷺ: "من زاد على هذا أو نقص، فقد أساء وظلم"، فلا يصح؛ لأن المراد من زاد في عدد المرات، والله أعلم.

ضبط الاسم: قوله: "عن نعيم من عبد الله المحمر"، هو بضم الميم الأولى، وإسكان الجيم، وكسر الميم الثانية، ويقال: "المحمر" بفتح الحيم وتشديد الميم الثانية المكسورة، وقيل: نعم المحمر؛ لأنه كان يحمر مسجد رسول الله ﷺ. أي يخره، والمحمر صفة لعبد الله، ويطلق على ابنه نعيم مجازاً، والله أعلم.

قوله: "أشرع في العضد وأشرع في الساق" معناه: أدخل الغسل فيهما.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء". قال أهل اللغة: الغرة: بياض في-

٥٨٠ - (٢) وَخَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَلَيْكِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغَ الْمُتَكَبِّينَ، ثُمَّ عَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَذَى السَّاقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنْ أَمْتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُضِلَّ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ".

٥٨١ - (٣) حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ مَرْوَانَ الْقَرَارِيِّ، قَالَ: ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ سَعِيدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةٍ مِنْ عَدَنِ، لَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ النَّالِجِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ بِالنَّسَنِ، وَالْأَيْتَةُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ النَّحُومِ، وَإِنِّي لَأَصُدُّ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا يَصُدُّ الرَّجُلُ إِبِلَ النَّاسِ عَنْ حَوْضِهِ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَعْرِفُنَا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: "نَعَمْ، لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ، تَرُدُّونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ".

٥٨٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوِاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى - وَاللَّفْظُ لِوِاصِلٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَرُدُّونَ عَلَيَّ أَمْتِي الْحَوْضَ، وَأَنَا أَذُودُ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ إِبِلَ الرَّجُلِ عَنْ إِبِلِهِ" قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ: "نَعَمْ! لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ، تَرُدُّونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، وَلَيَصَدُّنَّ عَنِّي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ فَلَا يَصِلُونَ، فَأَقُولُ: يَا رَبُّ! هَؤُلَاءِ مِنْ أَصْحَابِي، فَيُجِيبُنِي مَلَكٌ، فَيَقُولُ: وَهَلْ تَذَرِي مَا أَحْدَثُوا بِعَذْلِكَ؟".

=جبهة الفرس، والتحجيل: بياض في يديها ورجليها، قال العلماء: سمي النور الذي يكون على مواضع الوضوء يوم القيامة غرة وتحجلاً تشبيهاً بغرة الفرس، والله أعلم.

قوله ﷺ: "لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ تَرُدُّونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ"، أما "السِّيمَا"، فهي العلامة، وهي مقصورة وممدودة لغتان، ويقال: السيماء بياء بعد الميم مع المد، وقد استدل جماعة من أهل العلم بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة زادها الله تعالى شرفاً. وقال آخرون: ليس الوضوء مختصاً، وإنما الذي اختصت به هذه الأمة الغرة والتحجيل: واحتجوا بالحديث الآخر: "هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي" =

٥٨٣- (٥) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جَرَّاسٍ، عَنْ خُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ حَوْضِي لَأَتَّعِدَّ مِنْ أَيْلَةٍ مِنْ عَدَنٍ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَذُودُ عَنْهُ الرَّجَالَ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ الْإِبِلَ الْفَرِيئَةَ عَنْ حَوْضِهِ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ: "نَعَمْ، تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَحَّلِينَ مِنْ أَثَارِ الْوُضُوءِ، لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ".

٥٨٤- (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبَرَةَ، فَقَالَ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، ..

هو أحباب الأولون عن هذا مجاوبين: أحدهما: أنه حديث ضعيف معروف الضعيف. والثاني: لو صح احتمل أن يكون الأنبياء احتضت بالوضوء دون أمهم إلا هذه الأمة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وإني لأحد الناس عنه". وفي الرواية الأخرى: "وأنا أذود الناس عنه"، هما بمعنى: أطرؤ وأمتنع.

قوله ﷺ: "فبيحيي ملك"، هكذا هو في جميع الأصول "فبيحيي" بالياء الموحدة من الجواب، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع الرواة، إلا ابن أبي جعفر من رواهم، فإنه عنده "فبيحيي" بالهمز من الهاء، والأول أظهر، وللثاني: وجه، والله أعلم.

الأقوال في المطرودين عن الخوض: قوله: "وهل تدري ما أحدثوا بعدك"، وفي الرواية الأخرى: "قد بدلوا بعدك فأقول: سحفاً سحفاً"، هذا مما اختلف العلماء في المراد به على أقوال: أحدها: أن المراد به المنافقون المرتدون، فيحوز أن يحشروا بالغرة والتجمل، فيناديهم النبي ﷺ للسيما التي عليهم، فيقال: ليس هؤلاء مما وعدت بهم، إن هؤلاء بدلوا بعدك، أي لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم. والثاني: أن المراد من كان في زمن النبي ﷺ، ثم ارتد بعده، فيناديهم النبي ﷺ وإن لم يكن عليهم سيما الوضوء، لما كان يعرفه ﷺ في حياته من إسلامهم، فيقال: "ارتدوا بعدك". والثالث: أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر، الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا بيدعتهم عن الإسلام، وعلى هذا القول لا يقطع هؤلاء الذين يذادون بالنار، بل يجوز أن يذادوا عفوة لهم، ثم يرحمهم الله سبحانه وتعالى، فيدخلهم الجنة بغير عذاب. قال أصحاب هذا القول: ولا يمنع أن يكون هم غرة ومجمل، ويحتمل أن يكون كانوا في زمن النبي ﷺ وبعدة، لكن عرفهم بالسيما.

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو بن عبد البر: كل من أحدث في الدين، فهو من المطرودين عن الخوض، كالخوارج والروافض وسائر أصحاب الأهواء. قال: وكذلك الظلمة المسرفون في الجور وطمس الحق، والمعلنون بالكبائر. قال: وكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا ممن غنوا هذا الخبر، والله أعلم.

وَأَنَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِكُمْ لِأَحَقُّونَ، وَدِدْتُ أَنَا قَدْ رَأَيْتَا إِخْوَانَنَا" قَالُوا: أَوْلَسْنَا إِخْوَانَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "أَنْتُمْ أَصْحَابِي، وَإِخْوَانُنَا الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدُ".....

- قوله ﷺ: "والذي نفسي بيده" فيه جواز الحلف بالله تعالى من غير استحلاف، ولا ضرورة، ودلالته كثيرة. قوله: "سريج بن يونس" هو بالسین المهملة وبالجيم، وتقدم أن يونس بضم النون وكسرها وفتحها مع الهمز فيهن وتركه، والله أعلم. قوله: "أن رسول الله ﷺ أتني المفجرة فقال: السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون"، أما المفجرة، فيضم الباء وفتحها وكسرها ثلاث لغات، الكسر قليل، وأما "دار قوم"، فهو ينصب "دار"، قال صاحب "المطالع": هو منصوب على الاختصاص، أو النداء المضاف، والأول أظهر. قال: ويصح الخفض على البدل من المكاف والميم في "عليكم"، والمراد "بالدار" على هذين الوجهين الأخيرين: الجماعة أو أهل الدار، وعلى الأول مثله أو المنزل.

وأما قوله ﷺ: "وإن إن شاء الله بكم لاحقون" فأتى بالاستثناء مع أن الموت لا شك فيه، وللعناء فيه أقوال: أظهرها: أنه ليس لنفسك، ولكنه ﷺ قاله للترك واستمال أمر الله تعالى في قوله: ﴿وَلَا تَقُولُ لِنَبَأٍ: إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ۚ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۚ﴾ (الكهف: ٢٣، ٢٤)، والثاني: حكاية الخطابي وغيره أنه عادة للمتكلم بحسن به كلامه. والثالث: أن الاستثناء عائد إلى اللحق في هذا المكان. وقيل: معناه: إذ شاء الله. وقيل أقوال آخر ضعيفة جداً تركتها لضعفها وعدم الحاجة إليها، منها: قول من قال: الاستثناء منقطع راجع إلى استحباب الإيمان، وقول من قال: كان معه ﷺ مؤمنون حقيقة، وآخرون يظن بهم النفاق، فعاد الاستثناء إليهم، وهذان القولان وإن كانا مشهورين فهما خطأ ظاهر، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وددت أنا قد رأيت إخوانك، فأتوا: أو نسأ إخوانك يا رسول الله؟ قال: "بل أنتم أصحابي وإخواننا الذين لم يأتوا بعد"، قال العلماء: في هذا الحديث جواز التمني، لا سيما في الخير ونقاء الفضلاء وأهل الصلاح، والمراد بقوله ﷺ: "وددت أنا قد رأيت إخواننا" أي رأيناهم في الحياة الدنيا. قال القاضي عياض: وقيل: المراد تمنى لقائهم بعد الموت.

قال الإمام الباجي قوله ﷺ: "بل أنتم أصحابي"، ليس نفياً لأخوتهم، ولكن ذكر مرتبتهم الزائدة بالصحبة، فهؤلاء إخوة صحابة، والذين لم يأتوا إخوة ليسوا بصحابة كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْأَنْزِلِيَّتُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات: ١٠)، قال القاضي عياض: ذهب أبو عمرو بن عبد البر في هذا الحديث وغيره من الأحاديث في فضل من يأتي آخر الزمان، إلى أنه قد يكون فيمن يأتي بعد الصحابة من هو أفضل ممن كان من جملة الصحابة، وأن قوله ﷺ: "خيركم قرني" على الخصوص، معناه: خير الناس قرني، أي السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، ومن سلك مسلكهم، فهؤلاء أفضل الأمة، وهم المرادون بالحديث، وأن من خلط في زمنه ﷺ وإن رآه وصحبه، أو لم يكن له سابقة ولا أثر في الدين، فقد يكون في القرون التي تأتي بعد القرن الأول من يفضلهم على ما دلت -

فَقَانُوا: كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أَصْنِكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غَرٌّ مُحَجَّلَةٌ، بَيْنَ ظَهْرِي خَيْلٍ دُهُمٌ نَهْمٌ، أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟" قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَأِنَّهُمْ يَأْتُونَ غَرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَضُهُمْ عَلَى الْخَوْضِ، أَلَا يُؤْذَنُ رَجُلًا عَنْ خَوْضِي كَمَا يُؤْذَنُ الْبَيْعَرُ الضَّالُّ فَأَنَادِبُهُمْ: أَلَا هَلُمَّ" فَيَقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: "سُحْقًا سُحْقًا".

=عليه الآثار. قال القاضي: وقد ذهب إلى هذا أيضاً غيره من المتكلمين على المعاني، قال: وذهب معظم العلماء إلى خلاف هذا، وأن من صحب النبي ﷺ ورآه مرة من عمره، وحصلت له مزية الصحة أفضل من كل من يأتي بعد، فإن قضية الصحة لا يعدلها عمل، قانوا: وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وحتجوا بقوله تعالى: "لَوْ تَفَقَّحْتُمْ أَحَدَكُمْ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا يَبْغِ مِنْ أَحَدِهِمْ وَلَا تَضِلُّوا، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي: وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شرح العريب: قوله: "لَوْ تَفَقَّحْتُمْ" - جازية - حتى غير متحدة بين ظهري خيل دهم غمر، أي "بين ظهري"، فمعناه يسه وهو يفتح الظاء وإسكان الميم، وأما "الدُّهُمُ" فجمع "أدْهُم" وهو الأسود، والدُّهُمَةُ السوداء، وأما "النَّهْمُ" فقبيل: "السود أيضاً"، وقيل: البهم الذي لا يخالط لونه لوناً سواه، سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر، بل يكون لونه خالصاً، وهذا قول ابن السكيت وأبي حاتم السجستاني وغيرهما.

قوله تعالى: "لَوْ أَنَّا بَرَّحْنَاهُ عَلَى خَيْرٍ"، قال المروزي وغيره: معناه أننا أتقدمهم على الخوض، يقال: فرض القوم إذا تقدمهم ليرادهم الماء ويهيء لهم الدلاء والرشاء. وفي هذا الحديث إشارة فائدة الأمة - رادها الله تعالى شرفاً - فهنيئاً من كان رسول الله ﷺ فرضه.

شرح العريب: قوله تعالى: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" معناه: تعالوا، قال أهل اللغة: في "هَلُمَّ" لغتان: أفصحهما: هلم للرجل والرجلين والمرأة والجماعة، من الصفتين بصيغة واحدة، وهذه اللغة جاء القرآن في قوله تعالى: "هَلُمَّ" (سورة الأنعام: ١٥٠) "وَأَتَاهُمُ الْبُحْرَانُ مِنْ يَمِينِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْهِمْ" (الأحزاب: ١٨)، واللغة الثانية: هلم يا رجل، وهلم يا رجلان، وهلموا يا رجال، والمرأة هلمي، وبشرتك هلمنا، وبسرة هلمن. قال ابن السكيت وغيره: الأرنى أفصح كما قدمناه، قوله تعالى: "فَاتَّقُوا اللَّهَ" - محقق - سحفاً سحفاً - هكذا هو في الروايات - سحفاً سحفاً مرتين، ومعناه: بعداً بعداً، والنكاح السحيق البعيد، وفي "سحفاً سحفاً" لغتان قرئ هما في السبع إسكان الخاء وضمها، قرأ الكسائي بالضم والياقوت بالإسكان، ونصب على تقدير: "ألهمهم الله سحفاً، أو سحفاً سحفاً".

قال في فتح الملهم: قوله: "فاتقوا الله سحفاً سحفاً" قال ابن عبد البر: كل من أحدث في الدين ما لا يرصده فهو من المطرودين عن الخوض، وأشدبهم من خالف جماعة المسلمين كالخوارج والبروافض وأصحاب الأهواء، وكذلك الظلمة المسرفين في الجور وطمس الحق، والمعلون بالكبائر، كل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا معي عوا هذا الخبر". (فتح الملهم: ٦٨٢/٢)

٥٨٥ - (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ - ح: رَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، جَمِيعاً عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِكُمْ لَآجِقُونَ" بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ مَالِكٍ: "فَلْيَذْأَنْ رِجَالٌ عَنْ خَوْضِي".

٥٨٦ - (٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا خَلْفٌ - يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، فَكَانَ يَمُدُّ يَدَهُ حَتَّى يَبْلُغَ إِبْطَهُ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! مَا هَذَا الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ: يَا بَنِي فَرُوحَ! أَنْتُمْ هَهُنَا؟ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ هَهُنَا مَا تَوَضَّأْتُ هَذَا الْوُضُوءَ، سَمِعْتُ خَلِيلِي ﷺ يَقُولُ: "يَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ".

سأوله: فقلت: يا أبا هريرة! ما هذا الوضوء؟ فقال: يا بني فروح! أنتم ههنا؟ لو علمت أنكم ههنا ما توضع هذا الوضوء، سمعت خليلي ﷺ يقول: "يبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء"، أما "فروح" ففتح الفاء وتشديد الراء وبإخاء المعجمة، قال صاحب "العين": فروح بلغنا أنه كان من ولد إبراهيم بن عبد الله، من ولد كان بعد إسماعيل وإسحاق، كثير نسله ونما عدده، فولد العجم الذين هم في وسط البلاد. قال القاضي عياض: أراد أبو هريرة هنا الموالي وكان خطابه لأبي حازم. قال القاضي: وإذا أراد أبو هريرة بكلامه هذا، أنه لا ينبغي لمن يقتدى به إذا ترخص في أمر لضرورة، أو تشدد فيه لوسوسة، أو لاعتقاده في ذلك مذهباً شذ به عن الناس، أن يفعله بحضرة العامة الجهلة لئلا يترخصوا برخصته لغير ضرورة، أو يعتقدوا أن ما تشدد فيه هو الفرض اللازم، هذا كلام القاضي، والله أعلم.

[١٢ - باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره]

٥٨٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟" قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ".

٥٨٨- (٢) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، جَمِيعاً عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ ذِكْرُ الرِّبَاطِ. وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ بَيِّنٌ "فَذَلِكَ الرِّبَاطُ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ".

١٢ - باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره

قال القاضي عياض: محو الخطايا كناية عن غفرانها، قال: ويحتل محلها من كتاب الحفظة، ويكون دليلاً على غفرانها، ورفع الدرجات إعلاء المنازل في الجنة، وإسباغ الوضوء ثمانية، والمكاره تكون بشدة البرد، وألم الجسم، ومحو ذلك، وكثرة الخطا تكون بعد الدار، وكثرة التكرار، وانتظار الصلاة بعد الصلاة.

قال القاضي أبو الوليد الباجي: هذا في المشتركين من الصلوات في الوقت، وأما غيرها فلم يكن من عمل الناس. وقوله: "فذلكم الرباط" أي الرباط المرغب فيه، وأصل الرباط الحبس على الشيء، كأنه حبس نفسه على هذه الطاعة، قيل: ويحتمل أنه أفضل الرباط، كما قيل: الجهاد جهاد النفس، ويحتمل أنه الرباط الخيسر الممكن، أي أنه من أنواع الرباط، هذا آخر كلام القاضي، وكله حسن إلا قول الباجي في انتظار الصلاة، فإن فيه نظراً، والله أعلم. قوله: "في حديث ثابت شتين" فذلكم الرباط فذلكم الرباط، هكذا هو في الأصول "شتين" وهو صحيح، ونصبه بتقدير فعل أي ذكر شتين أو كرر شتين، ثم إنه كذا وقع في رواية مسلم تكراره مرتين، وفي "الموطأ" ثلاث مرات: فذلكم الرباط، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط. وأما حكمة تكراره فقيل: للاهتمام به وتعظيم شأنه، وقيل: كرهه ﷺ على عادته في تكرار الكلام؛ ليفهم عنه، والأول أظهر، والله أعلم.

[١٣ - باب السواك]

٥٨٩ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ - وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ، عَلَى أُمَّتِي - لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ".

١٣ - باب السواك

شرح الغريب: قال أهل اللغة: السواك بكسر السين، وهو يطلق على الفعل، وعلى العود الذي يتسوك به، وهو مذكر، قال الليث: وتؤنثه العرب أيضاً. قال الأزهرى: هذا من عدد اليت أي من أغاليطه القبيحة. وذكر صاحب "المحكم" أنه يؤنث ويذكر، والسواك فعلك بالسواك، ويقال: ساك فمه يتسوكه سوكاً، فإن قلت: استاك لم يذكر الغم، وجمع السواك سَوَاك بضم السين ككتاب وكتب. وذكر صاحب "المحكم" أنه يجوز أيضاً سوك بالهمز، ثم قيل: إن السواك مأخوذ من ساك إذا ذلك، وقيل: من جاءت الإبل تساوكة، أي تتمايل هزلاً، وهو في اصطلاح العلماء: استعمال عود أو نحوه في الاستاذة لتنظيف الصفرة وغيرها عنها، والله أعلم. حكم السواك: ثم إن السواك سنة ليس بواجب في حال من الأحوال، لا في الصلاة، ولا في غيرها بإجماع من يعتد به في الإجماع. وقد حكى الشيخ أبو حامد الإسفراييني - (إمام أصحابنا العراقيين - عن داود الظاهري أنه أوجب للصلاة. وحكاها الماوردي عن داود، وقال: هو عنده واجب، لو تركه لم تبطل صلاته. وحكى عن إسحاق بن راهويه أنه قال: هو واجب، فإن تركه عمداً بطلت صلاته.

وقد أئزر أصحابنا المشاعرون على الشيخ أبي حامد وغيره نقل الوجوب عن داود، وقالوا: منعه أنه سنة كالجماعة، ولو صح إيجابه عن داود، لم تضر مخالفته في انعقاد الإجماع على المختار الذي عليه المحققون والأكثر، وأما إسحاق، فلم يصح هذا المحكي عنه، والله أعلم. ثم إن السواك مستحب في جميع الأوقات، ولكن في خمسة أوقات أشد استحباباً، أحدها: عند الصلاة، سواء كان متطهراً بماء أو بتراب، أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا تراباً. الثاني: عند الوضوء، الثالث: عند قراءة القرآن، الرابع: عند الاستيقاظ من النوم، الخامس: عند تغير الفم، وتغيره يكون بأشياء: منها: ترك الأكل والشرب، ومنها: أكل ما له رائحة كريهة، ومنها: طول السكوت، ومنها: كثرة الكلام.

ومذهب الشافعي: أن السواك يكره للبصائم بعد زوال الشمس، لكلا يزيل رائحة الخلوفا المستحبة، ويستحب أن يستاك بعد من أراك، وبأي شيء استاك مما يزيل التغير، حصل السواك كالخرقة الخشنة والسعد والأشنان، وأما الإصبع، فإن كانت لينة لم يحصل بها السواك، وإن كانت خشنة، ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا المشهور: لا تجزئ، والثاني: تجزئ، والثالث: تجزئ، إن لم يجد غيرها، ولا تجزئ إن وجد. والمستحب أن يستاك بعد متوسط، لا شديد -

٥٩٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرٍ، عَنْ يَسَعْرِ، عَنْ الْمُقَدَّامِ ابْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: بِالسَّوَاكِ.

٥٩١ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْمُقَدَّامِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ يَبْدَأُ بِالسَّوَاكِ.

٥٩٢ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ - وَهُوَ ابْنُ جَرِيرٍ الْمَعْرُوفُ - عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ.

الليس يخرج، ولا رطب لا يزيل، والمستحب أن يستاك عرضاً، ولا يستاك طولاً، كفلا يدهي لحم أسنانه، فإن خالف واستاك طولاً حصل السواك مع الكراهة، ويستحب أن يمر السواك أيضاً على طرف أسنانه، وكراسي أضراسه، وسقف حلقه إمراراً لطيفاً، ويستحب أن يبدأ في سواكه بالجانب الأيمن من فيه، ولا بأس باستعمال سواك غمره بإذنه، ويستحب أن يعود الصبي السواك ليعتاده.

قوله ﷺ: "لولا أن أشق على المؤمنين أو على أمي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة".

فقه الحديث: فيه دليل على أن السواك ليس بواجب. قال الشافعي رحمه الله: لو كان واجباً، لأمرهم به، شق أو لم يشق. قال جماعات من العلماء من الطوائف: فيه دليل على أن الأمر للوجوب، وهو مذهب أكثر الفقهاء، وجماعات من المتكلمين، وأصحاب الأصول، قالوا: وجه الدلالة أنه مسنون بالاتفاق، فدل على أن المتروك إيجابه، وهذا الاستدلال يحتاج في تمامه إلى دليل على أن السواك كان مسنوناً حالة قوله ﷺ: "لولا أن أشق على أمي لأمرتهم"، وقال جماعة أيضاً: فيه دليل على أن المندوب ليس مأموراً به، وهذا فيه خلاف لأصحاب الأصول، ويقال في هذا الاستدلال ما قدمنا في الاستدلال على الوجوب، والله أعلم.

وفيه دليل على جواز الاجتهاد للنبي ﷺ فيما لم يرد فيه نص من الله تعالى، وهذا مذهب أكثر الفقهاء، وأصحاب الأصول، وهو الصحيح المختار، وفيه: بيان ما كان عليه النبي ﷺ من الرفق بأمته ﷺ، وفيه دليل على فضيلة السواك عند كل صلاة، وقد تقدم بيان وقت استحبابه.

قوله: "حدثنا يحيى بن حبيب الحارثي حدثنا حماد بن زيد عن غيلان وهو ابن جرير المعولي عن أبي بردة عن أبي موسى عليه السلام".

لطيفة الإسناد وضبط الأسماء: هذا الإسناد كله بصريون إلا أبا بردة، فإنه كوفي، وأما أبو موسى الأشعري، فكوفي بصري، واسم أبي بردة: عامر، وقيل: الحارث، والمعولي الميم وإسكان العين المهملة وفتح الواو منسوب -

٥٩٣- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ لِيَتَهَجَّدَ، يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ.

٥٩٤- (٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، يَمِثِّلُهُ. وَلَمْ يَقُولُوا: لِيَتَهَجَّدَ.

٥٩٥- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، وَحُصَيْنٍ وَالْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ.

٥٩٦- (٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ مِنَ آخِرِ اللَّيْلِ،

- إلى المعاول يُعْطَنُ مِنَ الْأَرْدِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ مِنْ ضَبْطِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْقَنْ، وَكُلُّهُمْ مُصْرَحُونَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَوْلُهُ: "إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ بَدَأَ بِالسَّوَاكِ" فِيهِ بَيَانُ فَضِيلَةِ السَّوَاكِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، وَشِدَّةُ الْإِهْتِمَامِ بِهِ، وَتَكَرُّرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

شرح الغريب: قَوْلُهُ: "إِذَا قَامَ لِيَتَهَجَّدَ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ"، أَمَا "الْتِهَجَّدَ" فَهُوَ الصَّلَاةُ فِي اللَّيْلِ، وَيُقَالُ: هَجَّدَ الرَّجُلُ إِذَا قَامَ، وَهَجَّدَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَجُودِ، وَهُوَ النَّوْمُ بِالصَّلَاةِ، كَمَا يُقَالُ: تَحَنَّنْتَ وَتَأَنَّمْ وَخَرَجَ، إِذَا اجْتَنَبَ الْحَنَنَ وَالْإِنَّمَّ وَالْخَرَجَ.

وأما قَوْلُهُ: "يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ"، فَهُوَ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَضَمُّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَبِالضَّادِ الْمَهْمَلَةُ، وَالشُّوْصُ ذَلِكَ الْأَسْنَانُ بِالسَّوَاكِ عَرْضًا، قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ، وَأَبُو سَلِيمَانَ الْخَطَّابِيُّ وَآخَرُونَ، وَقِيلَ: هُوَ الْغَسْلُ، قَالَهُ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقِيلَ: التَّنْقِيَةُ، قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَالدَّوْدِيُّ، وَقِيلَ: هُوَ الْخَلْكَ، قَالَهُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الرَّ. وَتَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ بِإِصْبَعِهِ، فَهَذِهِ أَقْوَالُ الْأُصَمَةِ فِيهِ، وَأَكْثَرُهَا مُتَقَارِبَةٌ، وَأَظْهَرُهَا الْأَوَّلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: "حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ" إِلَى آخِرِهِ.

فقه الحديث: هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، وَيَسْتَبْطِئُ مِنْهُ أَحْكَامُ نَفِيَسَةٍ، وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي هَذَا مَخْتَصَرًا، وَقَدْ بَسَطَ طَرَفَهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَهَنَّاكَ نَبَسُطُ شَرْحَهُ وَفَوَائِدَهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَنَذَكُرُ هُنَا أَحْرَفًا تَعَلَّقَ بِهَذَا الْقَدْرِ مِنْهُ هُنَا، فَاسْمُ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ: عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ، وَيُقَالُ: ابْنُ دَاوُدَ الْبَصْرِيُّ، وَقَوْلُهُ: "فَخَرَجَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ"

فَخَرَجَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَأَخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (البقرة: ١٦٤) حَتَّى بَلَغَ: ﴿وَفَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (آل عمران: ١٩١)،
ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْيَتِّ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ قَامَ، فَخَرَجَ، فَنَظَرَ إِلَى
السَّمَاءِ، فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَتَسَوَّكَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ، فَصَلَّى.

ثم تلا هذه الآية في آل عمران: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (البقرة: ١٦٤)، فيه: أنه يستحب قراءة
عند الاستيقاظ في الليل، مع النظر إلى السماء؛ لما في ذلك من عظيم التدبير، وإذا تكرر نومه واستيقاظه
وخروجه، استحب تكريره قراءة هذه الآيات، كما ذكر في الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٤ - باب خصال الفطرة

٥٩٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْفِطْرَةُ خَمْسٌ - أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ -: الْخِتانُ وَالْإِسْتِحْدَادُ وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبْطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ".

٥٩٨- (٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْإِخْتَانُ، وَالْإِسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ وَتَنْفُ الْإِبْطِ".

١٤ - باب خصال الفطرة

فيه قوله ﷺ: "الفطرة خمس أو خمس من الفطرة"، هذا شك من الراوي، هل قال الأول أو الثاني؟ وقد حزم في الرواية الثانية، فقال: "الفطرة خمس"، ثم فسر ﷺ الخمس، فقال: "الختان والاستحداد وتقليم الأظفار وتنف الإبط وقص الشارب". وفي الحديث الآخر: "عشر من الفطرة: قص الشارب وإعفاء اللحية ونسوك، واستنشق الماء وقص الأظفار وغسل البراجم وتنف الإبط وحلق العانة وتنقاص الماء، قال مصعب: "ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة".

أما قوله ﷺ: "الفطرة خمس"، فمعناه: خمس من الفطرة كما في الرواية الأخرى: "عشر من الفطرة"، وليست منحصرة في العشر، وقد أشار ﷺ إلى عدم انحصارها فيها بقوله: من الفطرة، والله أعلم. شرح الغريب: وأما الفطرة: فقد اختلف في المراد بها، فقال أبو سليمان الخطابي: ذهب أكثر العلماء إلى أنها السنة، وكذا ذكره جماعة غير الخطابي، قالوا: ومعناه أمّا من سنن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، وقيل: هي الدين، ثم إن معظم هذه الخصال ليست بواجبة عند العلماء، وفي بعضها خلاف في وجوبه كالختان والمضمضة والاستنشق، ولا يمنع قرن الواجب بغيره كما قال الله تعالى: ﴿حَكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ، وَبُرْ خَضَادَهُ﴾ (الأنعام: ١٤١)، والإيتاء واجب، والأكل ليس بواجب، والله أعلم.

أما تفصيلها: 'الختان' واجب عند الشافعي وكثير من العلماء، وسنة عند مالك وأكثر العلماء، وهو عند الشافعي واجب على الرجال والنساء جميعاً، ثم إن الواجب في الرجل أن يقطع جميع الجلدة التي تغطي الحشفة حتى ينكشف جميع الحشفة، وفي المرأة يجب قطع أدنى جزء من الجلدة التي في أعلى الفرج، والصحيح من مذهبي الذي غلبه جمهور أصحابنا: أن الختان جائز في حال الصغر ليس بواجب، ولنا وجه أنه يجب على الولي أن يختن الصغير -

٥٩٩ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرٍ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: وَقْتُ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ، أَنْ لَا تَتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

قبل بلوغه، ووجه أنه يحرم ختانه قبل عشر سنين، وإذا فلنا بالصحيح، استحب أن يُختن في اليوم السابع من ولادته، وهل يحسب يوم الولادة من السبع، أم تكون سبعة سواء؟ فيه وجهان: أظهرهما: يجب، واختلف أصحابنا في الخنثى المشكل، فقبل: يجب ختانه في فرجه بعد البلوغ، وقيل: لا يجوز حتى يتبين، وهو الأظهر. وأما من له ذكران، فإن كانا عاملين، وجب ختانهما، وإن كان أحدهما عاملاً دون الآخر، ختن العامل، وفيما يعتبر العمل به وجهان: قوله: أحدهما بالبول، والآخر بالجماع، ولو مات إنسان غير مختون، ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا: الصحيح المشهور: أنه لا يختن صغيراً كان أو كبيراً. والثاني: يختن الكبير دون الصغير، والله أعلم.

وأما الاستحداد، فهو حلق العانة، سمي استحداداً لاستعمال الخديعة، وهي الموسى، وهو سنة، والمراد به نظافة ذلك الموضع، والأفضل فيه الحلق، ويجوز بالقص والتف والتورة، والمراد "بالعانة" الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه، وكذلك الشعر الذي حوالي فرج المرأة. ونقل عن أبي العباس بن سريج أنه الشعر الثابت حول حلقة الذكر، فيحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على الفيل والدير وحوطهما. وأما وقت حلقه، فالخيار: أنه يضبط باحاجة وطولها، فإذا طال حلق، وكذلك الضبط في قص الشارب وتنف الإبط وتقليم الأظفار.

وأما حديث أنس المذكور في الكتاب: "وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الإبط وحلق العانة أن لا يترك أكثر من أربعين ليلة" فمعناه: لا يترك تركاً يتجاوز به أربعين، لا أنهم وقَّت لهم الترك أربعين، والله أعلم. وأما تقليم الأظفار فسنة ليس بواجب، وهو تفصيل من القلم وهو القطع، ويستحب أن يبدأ باليدين قبل الرجلين، فيبدأ بمسبحة يده اليمنى ثم الوسطى ثم البنصر ثم الإههام، ثم يعود إلى اليسرى، فيبدأ بخنصرها، ثم ينصرها إلى آخرها، ثم يعود إلى الرجلين اليمنى فيبدأ بخنصرها، ويختم بخنصر اليسرى، والله أعلم. *

** قال في فتح الملهم: ولم يثبت في ترتيب الأصابع عند الفص شيء من الأحاديث، لكن حزم النووي في شرح "مسلم" بأنه يستحب البداءة بمسبحة اليمنى، ثم بالوسطى ثم البنصر ثم الإههام، وفي اليسرى بالبداءة بخنصرها ثم بالنصر إلى الإههام. ويبدأ في الرجلين بخنصر اليمنى إلى الإههام، وفي اليسرى بإههامها إلى الخنصر، ولم يذكر للاستحباب مستندا. وقال في شرح "المهذب" بعد أن نقل عن الغزالي أن المازري اشتد إنكاره عليه فيه: "لا بأس بما قاله الغزالي إلا في تأخير إههام اليد اليمنى، فالأولى أن تقدم اليمنى بكمافا على اليسرى. قال: وأما الحديث الذي ذكره الغزالي فلا أصل له" إلخ. وقال ابن دقيق العيد: "بححتاج من ادعى استحباب تقديم اليد في القص عنى الرجل إلى دليل، فإن الإطلاق يأبى ذلك". (فتح الملهم: ٧٠١/٢)

٦٠٠- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى -بِعَنِي ابْنِ سَعِيدٍ- ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَعْفُوا اللَّحَى".

٦٠١- (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِإِخْفَاءِ الشَّوَارِبِ وَإِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ.

٦٠٢- (٦) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَوْفُوا اللَّحَى".

٦٠٣- (٧) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، مَوْلَى الْحُرَقَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "حُزُّوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللَّحَى، خَالِفُوا الْمُحْسِنَ".

= أما "نتف الإبط" فسنة بالاتفاق، والأفضل فيه التتف لمن قوي عليه، ويحصل أيضاً بالخلق وبالثورة، وحكي عن يونس بن عبد الأعلى قال: دخلت على الشافعي رحمه الله وعنده المزين يخلق إبطه، فقال الشافعي: علمت أن السنة التتف، ولكن لا أقوى على الجمع، ويستحب أن يبدأ بالإبط الأيمن. وأما قصر الشارب، فسنة أيضاً ويستحب أن يبدأ بالجانب الأيمن، وهو غير بين القص بنفسه، وبين أن يولي ذلك غيره؛ لحصول المقصود من غير فتك مروءة ولا حرمة، بخلاف الإبط والعانة. وأما حذ ما يقصه، فالختار: أنه يقص حتى يبدو طرف الشفة، ولا يحفه من أصله، وأما روايات "أحفوا الشوارب" فمعناها: أحفوا ما طال على الشفتين، والله أعلم.

تفسير إعفاء اللحية وإخصال المكروهة فيها: وأما إعفاء اللحية: فمعناه: توفيرها، وهو معنى "أوفوا اللحى" في الرواية الأخرى. وكان من عادة الفرنسي قص اللحية، فهي الشرع عن ذلك، وقد ذكر العلماء في اللحية عشر إصصال مكروهة بعضها أشد فحاً من بعض: إحداها: خضابها بالسواد لا لغرض الجهاد. الثانية: خضابها بالصُّفْرَة تشبيهاً بالصالحين، لا لاتباع السنة الثالثة: تبييضها بالكبريت أو غيره استعمالاً للشبخوخة؛ لأجل الرياضة والتعظيم، وإيهام أنه من المشايخ. الرابعة: تنفها أو حلقها أول طلوعها إثارةً للمروءة وحسن الصورة. الخامسة: نتف الشيب. السادسة: تصفيفها طاقة فوق طاقة تصنعاً؛ ليستحسنه النساء وغيرهن. السابعة: الزيادة فيها والنقص منها بالزيادة في شعر العذار من الصُّدُغين، أو أخذ بعض العذار في حلق الرأس، ونتف جانبي العنفة وغير ذلك. الثامنة: تسريحها تصنعاً لأجل الناس. التاسعة: تركها شجة ملبدة إظهاراً للزهادة وقلة المبالاة بنفسه، =

٦٠٤ - (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ وَالسَّوَالِكِ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ وَقَصُّ الْأُظْفَارِ وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ وَتَنْفُ الْإِبْطِ وَحَلْقُ الْعَانَةِ وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ".

قَالَ زَكَرِيَّا: قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ.
زَادَ قُتَيْبَةُ: قَالَ وَكِيعٌ: انْتِقَاصُ الْمَاءِ بِغَيْرِ الاسْتِحْجَاءِ.

-العاشرة: النظر إلى سوادها وبياضها إعجاباً وخيلاء وغرة بالشباب، وفخراً بالمشيب وتطاولاً على الشباب.
الحادية عشر: عقدها وضفرها. الثانية عشر: حلقها إلا إذا نبت للمرأة لحية، فيستحب لها حلقها، والله أعلم.
وأما "الاستنشاق"، فتقدم بيان صفة، واختلاف العلماء في وجوبه واستحبابه. وأما غسل البراجم، فمسنة مستقلة ليست مختصة بالوضوء.

شرح الغريب: والبراجم يفتح الباء وبالجميم جمع بُرْجَمَة بضم الباء والجميم، وهي عقد الأصابع ومفاصلها كلها.
قال العلماء: ويلحق بالبراجم ما يجتمع من الوسخ في معاطف الأذن، وهو الصماخ، فيزيله بالمسح؛ لأنه ربما أضررت كثرت بالسمع، وكذلك ما يجتمع في داخل الأنف، وكذلك جميع الوسخ المتجمع على أي موضع كان من البدن بالعرق والغبار ونحوهما، والله أعلم. وأما "انتقاص ماء" فهو بالقفاف والصاد المهملة، وقد فسره وكيع في "الكتاب" بأنه الاستحذاء. وقال أبو عبيدة وغيره: معناه انتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل مذاكره.
قليل: هو الانتضاح. وقد جاء في رواية الانتضاح يدل انتقاص الماء. قال الجمهور: الانتضاح: نضح الفرج بماء قليل بعد الوضوء؛ لينفي عنه الوسواس، وقيل: هو الاستحذاء بالماء. وذكر ابن الأثير أنه روى "انتقاص الماء" بالقاف والصاد المهملة وقال في فصل الفاء: قيل: الصواب أنه بالقاف، قال: والمراد نضحه على الذكر من قولهم لنضح الدم القليل: نفضه، وجمعها نفص، وهذا الذي نقله شاذ، والصواب ما سبق، والله أعلم.

وأما قوله: "ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة"، فهذا شك منه فيها، قال القاضي عياض: ولعلها "الختان" المذكور مع الخمس، وهو أولى، والله أعلم. فهذا مختصر ما يتعلق بالفطرة، وقد أشبعت القول فيها بدلائلها وفروعها في "شرح المذهب"، والله أعلم.

قوله أنا جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني عن أنس رضي الله عنه قال: وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الإبط وحلق العانة أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة. قد تقدم بيانه وأن معناه: أن لا نترك تركاً يتجاوز الأربعين. وقوله: "وقت لنا" هو من الأحاديث المرفوعة، مثل قوله: "أمرنا بكذا"، وقد تقدم بيان هذا في الفصول -

٦٠٥ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُوهُ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ.

المذكورة في أول هذا الكتاب، وقد جاء في غير صحيح مسلم: وَقَتْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قال القاضي عياض: قال العقيلي: في حديث جعفر هذا نظر، قال: وقال أبو عمر، يعني ابن عبد البر: لم يروه إلا جعفر بن سليمان وليس بحجة، لسوء حفظه وكثرة غلطه، فلت: وقد وثق كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان، ويكتفي في توثيقه احتجاج مسلم به، وقد تابعه غيره.

قوله ﷺ: "أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى". وفي الرواية الأخرى: "وأوفروا اللحى" هو بقطع الهمزة في: أحفوا وأعفوا وأوفروا، وقال ابن دريد: يقال أيضاً: حفا الرجل شاربته يحفوه حفاً، إذا استأصل أحد شعره، فعلى هذا تكون همزة "أحفوا" همزة وصل. وقال غيره: عفوت الشعر وأعفيت، لغتان، وقد تقدم بيان معنى إحفاء الشوارب وإعفاء اللحى. وأما "أوفروا"، فهو بمعنى أعفوا، أي أتركوها وافية كاملة لا تقصوها. قال ابن السكيت وغيره: يقال في جمع اللحية: لحي ولحي بكسر اللام وبضمة لفتان، الكسر أفصح.

وأما قوله ﷺ: "وأرجوا" فهو أيضاً بقطع الهمزة وبإحفاء المعجمة، ومعناه: أتركوها ولا تتعرضوا لها بتغيير. وذكر القاضي عياض: أنه وقع في رواية الأكثرين كما ذكرنا، وأنه وقع عند ابن مهران "أرجوا" بالجيم، قيل: هو بمعنى الأول، وأصله "أرجوا" بالهمزة، فحذفت الهمزة تخفيفاً ومعناه: أخرجوها وأتركوها. وجاء في رواية البخاري: "وأفروا اللحى" فحصل خمس روايات: "أعفوا" و"أوفروا" و"أرجوا" و"أفروا"، ومعناها كلها تركها على حالها، هذا هو الظاهر من الحديث الذي تقتضيه ألفاظه، وهو الذي قاله جماعة من أصحابنا وغيرهم من العلماء.

كلام القاضي حول اللحية والشارب: وقال القاضي عياض رحمه الله: يكره حلقها وقصها وتحريقها، وأما الأخذ من طولها وعرضها فحسن، وتركه الشهرة في تعظيمها كما تركه في قصها ونحوها. قال: وقد اختلف السلف هل لذلك حد؟ فمنهم من لم يحد شيئاً في ذلك إلا أنه لا يتركها لحد الشهرة، ويأخذ منها، وكره مالك طولها جداً، ومنهم من حدد بما زاد على القبضة فيزال، ومنهم من كره الأخذ منها إلا في حج أو عمرة.

قال: وأما الشارب، فذهب كثير من السلف إلى استئصاله وحلقه بظاهر قوله ﷺ: "أحفوا وأفكوا"، وهو قول الكوفيين، وذهب كثير منهم إلى منع الحلق والاستئصال، وقاله مالك، وكان يرى حلقه مثله، ويأمر بأدب فاعله، وكان يكره أن يؤخذ من أعلاه، ويذهب هؤلاء إلى أن الإحفاء والجز والقص بمعنى واحد، وهو الأخذ منه، حتى يبدو طرف الشفة، وذهب بعض العلماء إلى التخيير بين الأمرين، هذا آخر كلام القاضي، والمختار ترك اللحية على حالها، وأن لا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً، والمختار في الشارب ترك الاستئصال، والاقتصار على ما يبدو به طرف الشفة، والله أعلم.

[١٥ - باب الاستطابة]

٦٠٦ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكَيْعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قِيلَ لَهُ: قَدْ عَلَّمَكُمُ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّى الْخِرَاءَةَ. قَالَ، فَقَالَ: أَحَلُّ! لَقَدْ تَهَأَّنَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةَ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ بِعَظْمٍ.

١٥ - باب الاستطابة

وهو مشتمل على النهي عن استقبال القبلة في الصحراء بغائط أو بول، وعن الاستنجاء باليمين، وعن مس الذكر باليمين، وعن التخلي في الطريق والظل، وعن الاختصار على أقل من ثلاثة أحجار، وعن الاستنجاء بالرجيع والعظم، وعن جواز الاستنجاء بالماء.

شرح الغريب: أما "الخِرَاءَةُ". فيكسر الحاء المعجمة، وتخفيف الثاء وبالماء، وهي اسم هيئة الحدث، وأما نفس الحدث، فيحذف التاء وبالماء مع فتح الحاء وكسرها. وقوله: "أحل" معناه: نعم، وهي بتخفيف اللام، ومراد سلمان رحمه الله أنه علمنا كل ما محتاج إليه في ديننا، حتى الخِرَاءَةُ التي ذكرت أيها القائل، فإنه علمنا آدابها، فهناك فيها عن كذا وكذا، والله أعلم. وقوله: "هنا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول"، كذا ضبطناه في مسلم "لغائط" باللام، وروي في غيره "بعائط"، وروي "للفائط" باللام والياء وهما بمعنى، وأصل الغائط: المطمئن من الأرض، ثم صار عبارة عن الخارج المعروف من دبر آدمي.

المذاهب في الاستقبال والاستدبار عند قضاء الحاجة: وأما النهي عن الاستقبال للقبلة بالبول والغائط، فقد اختلف العلماء فيه على مذاهب، أحدها: مذهب مالك والشافعي رضي الله عنهما أنه يحرم استقبال القبلة في الصحراء بالبول والغائط، ولا يحرم ذلك في البنية، وهذا مروي عن العباس بن عبد المطلب، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل رضي الله عنهما في إحدى الروايتين.

والمذهب الثاني: أنه لا يجوز ذلك لا في البنية، ولا في الصحراء، وهو قول أبي أيوب الأنصاري الصحابي رضي الله عنه ومجاهد وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبي ثور وأحمد في رواية.

والمذهب الثالث: جواز ذلك في البنية والصحراء جميعاً، وهو مذهب عروة بن الزبير، وربيعه شيخ مالك رضي الله عنهما وداود الظاهري رضي الله عنه.

والمذهب الرابع: لا يجوز الاستقبال لا في الصحراء ولا في البنية، ويجوز الاستدبار فيهما، وهي إحدى الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد رضي الله عنهما.

= واحتج المانعون مطلقاً بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقاً، كحديث سلمان المذكور وحديث أبي أيوب وأبي هريرة وغيرهما، قالوا: ولأنه إنما منع حرمة القبلة، وهذا المعنى موجود في البنيان والصحراء؛ ولأنه لو كان الحائل كافياً لحاز في الصحراء؛ لأن بيننا وبين الكعبة حبلاً وأودية وغير ذلك من أنواع الحائل، واحتج من أباح مطلقاً بحديث ابن عمر رضي الله عنهما المذكور في الكتاب أنه رأى النبي ﷺ مستقبلًا بيت المقدس مستدير القبلة، وبحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ بلغه أن أناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم؛ فقال النبي ﷺ: "لو قد فعلوها، حولوا عنفندي" أي إلى القبلة.

رواه أحمد بن حنبل في "مسنده" وابن ماجة، وإسناده حسن، واحتج من أباح الاستدبار دون الاستقبال بحديث سلمان، واحتج من حرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء، وأباحهما في البنيان بحديث ابن عمر رضي الله عنهما المذكور في "الكتاب"، وبحديث عائشة رضي الله عنها الذي ذكرناه، وفي حديث جابر رضي الله عنه قال: "قضى رسول الله ﷺ أن تستقبل القبلة ببول، قرأته قبل أن يقبض بعام يستقبلها". رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، وإسناده حسن. وبحديث مروان الأصغر قال: "رأيت ابن عمر رضي الله عنهما أناساً راحلته مستقبل القبلة، ثم جلس ببول إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهي عن هذا؟ فقال: بلى إنما نهي عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسرك فلا بأس". رواه أبو داود وغيره. فهذه أحاديث صحيحة مصرحة بأجواز في البنيان، وحديث أبي أيوب وسلمان وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم وردت بالنهي، فيحمل على الصحراء؛ ليجمع بين الأحاديث، ولا خلاف بين العلماء أنه إذا أمكن الجمع بين الأحاديث لا يصار إلى ترك بعضها، بل يجب الجمع بينها والعمل بجميعها، وقد أمكن الجمع على ما ذكرناه، فوجب التصير إليه، وفرقوا بين الصحراء والبنيان من حيث المعنى بأنه يلحقه المشقة في البنيان في تكليفه ترك القبلة بخلاف الصحراء.

وأما من أباح الاستدبار، فيخرج على رد مذهبه بالأحاديث الصحيحة المصرحة بالنهي عن الاستقبال والاستدبار جميعاً، كحديث أبي أيوب وغيره، والله أعلم.

فرع: في مسائل تتعلق باستقبال القبلة؛ لغضاء الحاجة على مذهب الشافعي رحمه الله: إحداهما: المختار عند أصحابنا أنه إنما يجوز الاستقبال والاستدبار في البنيان إذا كان قريباً من ساتر من جدران وأغواها من حيث يكون بينه وبينه ثلاثة أذرع فما دونها، وبشرط آخر وهو أن يكون الحائل مرتفعاً، بحيث يستر أسافل الإنسان، وقدروه بأخرة الرجل، وهي نحو ثلثي ذراع فإن زاد ما بينه وبينه على ثلاثة أذرع، أو قصر الحائل عن أخرة الرجل، فهو حرام كالصحراء، إلا إذا كان في بيت بين لذلك، فلا حرج فيه كيف كان، قالوا: ولو كان في الصحراء، ونسب بشيء على الشرط المذكور زال التحريم، فالاعتبار بوجود الساتر المذكور وعدمه، فيحل في الصحراء والبنيان بوجوده؛ ويحرم فيها لعدمه، هذا هو الصحيح المشهور عند أصحابنا، ومن أصحابنا من اعتبر الصحراء والبنيان مطلقاً، ولم يعتبر الحائل، فأباح في البنيان بكل حال، وحرم في الصحراء بكل حال، والصحيح الأول، وفرعوا =

عليه فقالوا: لا فرق بين أن يكون السائر دابة أو جداراً أو وحدة أو كتيب رملي أو جبلاً، ولو أرغى ذيله في قبلة القبلة، ففي حصول السَّتر وجهان لأصحابنا: أحدهما عندهم وأشهرهما: أنه سائر لحصول الخائل، والله أعلم.

المسألة الثانية: حيث حوزنا الاستقبال والاستدبار، قال جماعة من أصحابنا: هو مكروه، ولم يذكر الجمهور الكراهة، والمختار: أنه لو كان عليه مشقة في تكلف التحرف عن القبلة، فلا كراهة، وإن لم تكن مشقة، فالأولى تحببه للخروج من خلاف العلماء، ولا تطلق عليه الكراهة؛ للأحاديث الصحيحة فيه.

المسألة الثالثة: يجوز الجماع مستقبل القبلة في الصحراء والبيتان، هذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وداود الظاهري رحمهم، واختلف فيه أصحاب مالك، فحوزه ابن القاسم، وكروه ابن حبيب، والصواب الجواز، فإن التحريم إنما يثبت بالشَّرع، ولم يرد فيه شيء، والله أعلم.

المسألة الرابعة: لا يحرم استقبال بيِّت المقدس، ولا استدباره بالبول والغائط، لكن يكره. المسألة الخامسة: إذا تجنب استقبال القبلة واستدبارها حال خروج البول والغائط، ثم أراد الاستقبال أو الاستدبار حال الاستنحاء جاز، والله أعلم.

قوله: "وأن لا نستحي باليمين"، هو من أدب الاستنحاء، وقد أجمع العلماء على أنه منهي عن الاستنحاء باليمين، ثم الجماهير على أنه هي تنزيه وأدب، لا هي تحريم. وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام، وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا، ولا تعويل على إشارتهم.

بحث غريب: قال أصحابنا: ويستحبُّ أن لا يستمين باليد اليمنى في شيء من أمور الاستنحاء إلا لتُعذَّر، فإذا استنحى ماء، صبه باليمين ومسح باليسرى، وإذا استنحى بحجر، فإن كان في الدبر مسح بيساره، وإن كان في القبل وأمكنه وضع الحجر على الأرض أو بين قدميه بحيث يتأتى مسحه، أمسك الذكر بيساره ومسحه على الحجر، فإن لم يمكنه ذلك واضطر إلى حمل الحجر حمله بيمينه، وأمسك الذكر بيساره، ومسح بها ولا يحرك اليمين، هذا هو الصواب. وقال بعض أصحابنا: يأخذ الذكر بيمينه، والحجر بيساره، ومسح ويحرك اليسرى، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه يحس الذكر بيمينه بغير ضرورة، وقد نفى عنه، والله أعلم.

ثم إن في النهي عن الاستنحاء باليمين تنبيهاً على إكرامها وصيانتها عن الأذى ونحوها، وسنوضح هذه القاعدة قريباً في أواخر الباب - إن شاء الله تعالى - والله أعلم.

قوله: "أو أن نستنحي بأقل من ثلاثة أحجار" ** هذا نص صريح صحيح في أن استيقاء ثلاث مسحات واجب لا بد منه، وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، فمذهبنا أنه لا بد في الاستنحاء بالحجر من إزالة عين-

** قال في فتح الملهم: قوله: "أقل من ثلاثة أحجار": احتفظوا في اشتراط العدد في الاستنحاء. فقال الشافعي وأحمد رحمهم: بشرطه لحديث الباب، ولما روى أبو داود عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: "إذا ذهب-

«النحاسة واستيفاء ثلاث مسحات، فلو مسح مرة أو مرتين، فزالَت عَيْن النحاسة، ذ وَجِبَ مسح ثالثة، وبهذا قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وأبو ثور، وقال مالك وداود: الواجب الانتقاء، فإن حصل بحجر، أجزأه، وهو وجه بعض أصحابنا، والمعروف من مذهبي ما قدمناه. قال أصحابنا: ولو استنحي بحجر له ثلاثة أحرف مسح بكل حرف مسحة أجزأه؛ لأن المراد المسحات، والأحجار الثلاثة أفضل من حجر له ثلاثة أحرف، ولو استنحي في القبل والدبر، وجب ست مسحات؛ لكل واحد ثلاث مسحات، والأفضل أن يكون ستة أحجار، فإن اقتصر على حجر واحد له ستة أحرف أجزأه، وكذلك الخرقَة الصفيقة التي إذا مسح بها لا يصل البلل إلى الجانب الآخر يجوز أن يمسح بها، والله أعلم.

قال أصحابنا: وإذا حصل الانتقاء بثلاثة أحجار، فلا زيادة عليها، فإن لم يحصل بثلاثة وجب رابع، فإن حصل الانتقاء به لم تجب الزيادة؛ ولكن يستحب الإتيان بخامس، فإن لم يحصل بالأربعة وجب خامس، فإن حصل به فلا زيادة، وهكذا فيما زاد متى حصل الانتقاء بوتر، فلا زيادة، وإلا وجب الانتقاء، واستحب الإتيان، والله أعلم. وأما نصه عليه السلام على الأحجار، فقد تعلق به بعض أهل الظاهر، وقالوا: الحجر متعين لا يجزئ غيره.

أحدكم لحاجته فليستطلب بثلاثة أحجار، فإنها تجزئ عنه". وقال أبو حنيفة ومالك وداود -وهو قول عمر رضي الله عنه حكاية المبدري- ليس بشرط، بدليل ما رواه البخاري بشأنه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: "أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط، فأمرني أن أتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرتين ولم أجد الثالث، فأتيته بروثة، فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: "هذا ركس". فاستند الطحاوي بقوله: "وألقى الروثة" على عدم اشتراط الثالث، وعمل بأنه لو كان مشروطا لطلب ثالثا. وأجيب بأن في مسند أحمد في هذا الحديث بعد قوله: "هذا ركس": "التي بحجر".

قلت: وهذا الحديث الذي رواه أحمد من طريق أبي إسحاق عن علقمة رضي الله عنه مع عدم دلالة على الإتيان بالثالث، وإن أمر به صلى الله عليه وسلم ثالثا؛ منقطع عند الطحاوي، فإنه قد ثبت عنده عدم سماع أبي إسحاق عن علقمة، والمحدث لا يرى العمل به. وقال أبو الحسن بن الفصار المالكي: روى أنه أتاه ثالث؛ لكن لا يصح، ولو صح فلا استدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم؛ لأنه اقتصر في الموضوعين على ثلاثة، فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة، كذا في عمدة القاري. وقد يجاب عن استدلال الطحاوي بأنه عليه السلام اكتفى بطرف أحد الحجرين عن الثالث؛ لأن المقصود بالثلاثة أن يمسح بها ثلاث مسحات، وذلك حاصل، ولو بواحد له ثلاثة أحرف.

قلت: المذكور في حديث الباب ونظائره تثليث الأحجار لا المسحات إلا أنهم أقاموا المسحات الثلاثة في حجر واحد له ثلاثة أحرف مقام الأحجار الثلاثة، وهذا بخلاف الظاهر، وأيضا لم يعتبروا خصوص المعدود كما اعتبروا العدد، فحوزوا الاستحفاء بالأحجار وغيرها من المدر والخشب والخرقة، وهذا أيضا عدول عن ظاهر لفظ الحديث، وأيضا لم يكتفوا بالثلاث إذا لم يحصل الانتقاء بها، بل قالوا بوجوب الزيادة عليها ما لم يحصل -

٦٠٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قَالَ لَنَا الْمُشَرِكُونَ: إِنِّي أَرَى صَاحِبَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ، حَتَّى يُعَلِّمَكُمُ الْخِرَاءَةَ. فَقَالَ: أَجَلْ! إِنَّهُ تَهَانَا أَنْ يَسْتَنْجِي أَحَدُنَا بِبِمِينِهِ، أَوْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، وَتَهَانَا عَنِ الرُّوثِ وَالْعِظَامِ، وَقَالَ: "لَا يَسْتَنْجِي أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ".

سودب العلماء كافة من الطوائف كلها إلى أن الحجر ليس متعينا، بل تقوم الحرق والخبث وغير ذلك مقامه، وأن المعنى فيه كونه مزيلا، وهذا يحصل بغير الحجر، وإنما قال عليه السلام: "ثلاثة أحجار"؛ لكونها الغالب المتبرر، فلا يكون له مفهوم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ (الأنعام: ١٥١) ونظائره، ويدل على عدم تعيين الحجر فيه عليه السلام عن العظام والبرج والرجيع، ولو كان الحجر متعينا لنهى عما سواه مطلقا. قال أصحابنا: والذي يقوم مقام الحجر كل حامد طاهر مزيل للعين، ليس له حرمة، ولا هو جزء من حيوان، قالوا: ولا يشترط اتخاذ جنسه، فيجوز في القبل أحجارا، وفي الدبر حرقا، ويجوز في أحدهما حجر مع حرقتين، أو مع حرفة وحشية، ونحو ذلك، والله أعلم.

قوله: "أو أن نستنجي برجيع أو عضو" فيه النهي عن الاستنجاء بالنجاسة، ونه عليه السلام بالرجيع على جنس النجس،

-النقاء مع أن ظاهر حديث الباب الاكتفاء بها، بل حديث عائشة رضي الله عنها في سنن أبي داود صريح في الحكم بأنها تجزئ عنه، فالشارح يحكم بالإجزاء، وهم يحكمون بعدمه؛ لعدم حصول النقاء الذي هو المقصود، ويأولون الأخبار المشعة بخلافهم، ففي هذا كله ترك لما يدل عليه ظاهر أحاديث التحديد لما تقرر عند الجميع من كون الإنقاء هو المقصود من الاستنجاء، فأى ذنب على الخفية في حملهم النهي عما دون الثلاث على التنزيه، كما في المرقاة، والأمر بالتثليث على العادة أو الاستحباب لرعاية ذلك المقصود بعينه، كما في البحر، مع ما ورد صريحا في حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره: "ومن استحمر فليوتر، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج"، حسن إسناده الحافظ ابن حجر، كما في نيل الأوطار، وحمله على ما زاد على الثلاث إذا لم يحصل الإنقاء بها - كما قال البيهقي - ليس عليه قرينة، وهو أبعد عند الذوق السليم مما حملنا عليه أحاديث الباب، والله أعلم بالصواب.

قال في البحر: "وذكر الثلاث في بعض الأحاديث خرج مخرج العادة؛ لأن الغالب حصول الإنقاء بها، أو يحمل على الاستحباب" إلخ.

قلت: وهذا كما حمل الشافعية وغيره التنف في الإبط والخلق في العانة على العادة أو الأحية، نظرا إلى المقصود منهما، والله سبحانه وتعالى أعلم. (فتح الملهم: ٢/٧١٤، ٧١٥)

٦٠٨- (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ أَوْ يَبْعُرَ.

٦٠٩- (٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ لُثْمِرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَالْقُفْطُ لَهُ- قَالَ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: سَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ يَذْكُرُ عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِتَوَلٍّ وَلَا غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرِّبُوا".

قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَاحِيضَ قَدْ بُنِيَتْ قِبَلَ الْقِبْلَةِ، فَتَنَحَّرَفُ عَنْهَا وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٦١٠- (٥) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جِرَاشٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ -يَعْنِي ابْنَ زُرَّيْعٍ- حَدَّثَنَا رَوْحٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ، فَلَا يَسْتَقْبِلَنَّ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا".

= فإن الرجيع هو الرُّوث، وأما العظم، فلكونه طعاماً للجن، فيه على جميع المطاعم، وتلتحق به المحترقات كأجزاء الحيوان وأوراق كتب العلم وغير ذلك. ولا فرق في النجس بين النائع والجامد، فإن استنحى بنجس لم يصح استنجاؤه، ووجب عليه بعد ذلك الاستنجاء بالماء، ولا يجزئه الحجر؛ لأن الموضع صار نجساً بنجاسة أجنبية، ولو امتنحى بمضموم أو غيره من المحترقات الطاهرات فالأصح أنه لا يصح استنجاؤه، ولكن يجزئه الحجر بعد ذلك إن لم يكن نقل النجاسة من موضعها، وقيل: إن استنجاه الأول يجزئه مع المنصية، والله أعلم.

قوله: "عن سليمان بن علقمة قال: قال لنا المشركون: إني أرى صاحبكم، هكذا هو في "الأصول"، وهو صحيح تقديره: قال لنا قائل المشركين، أو أنه أراد واحداً من المشركين، وجمعه؛ لكون باقيهم يوافقونه.

قوله ﷺ: "ولكن شرِّقوا أو غربوا"، قال العلماء: هذا خطاب لأهل المدينة ومن في معناهم بحيث إذا شرق أو غرب، لا يستقبل الكعبة ولا يستدبرها.

شرح الغريب: قوله: "وجدنا مراحيض"، هو بفتح الميم وإخاء المهمل والضاد المعجمة، جمع مرحاض - بكسر الميم - وهو البيت المتخذ لفضاء حاجة الإنسان، أي لتغوط. قوله: "مسحرف عنيا" بالنونين معناه: غرض على اجتنائها بالمثل عنها بحسب قدرتنا. قوله: "قال نعم" هو جواب لقوله أولاً: قلت لسفيان بن عيينة: سمعت الزهري يذكره عن عطاء.

٦١١ - (٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سَيْمَانٌ - يَعْنِي ابْنَ يَزِيدٍ - عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمْرِو وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ قَالَ: كُنْتُ أَصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مُسْنِدٌ ظَهْرُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ، فَلَمَّا قَضَيْتُ صَلَاتِي انْتَصَرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ شَيْئِي، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَقُولُ نَاسٌ: إِذَا قَعَدْتَ لِلْحَاجَةِ تَكُونُ لَكَ، فَلَا تُقْعِدُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَلَا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَقَعَدْتُ رَقِيتٌ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا عَلَى لَيْتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، لِلْحَاجَةِ.

-استدراك الدارقطني والجواب عنه: قوله: "وحدثنا أحمد بن الحسن بن خراش، حدثنا عمر بن عبد الوهاب، حدثنا يزيد يعني ابن زريع، حدثنا روح عن سهيل عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه"، قال الدارقطني: هذا غير محفوظ عن سهيل، وإنما هو حديث ابن عجلان، حدث به عن روح وغيره. وقال أبو الفضل حفيد أبي سعيد نخروي: الخطأ فيه من عمر بن عبد الوهاب؛ لأنه حديث يعرف بمحمد بن عجلان عن القعقاع، وليس لسهيل في هذا الإسناد ذكر، رواه أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع على انصواب عن روح عن ابن عجلان عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ بطوله، وحديث عمر بن عبد الوهاب مختصر.

قلت: ومثل هذا لا يظهر قدحه، فإنه محمول على أن سهيلاً وابن عجلان سمعا جميعاً، واشتهرت روايته عن ابن عجلان، وقت عن سهيل، ولم يذكره أبو داود والنسائي وابن ماجه إلا من جهة ابن عجلان، فرواه أبو داود عن ابن المبارك عن ابن عجلان عن القعقاع، والنسائي عن يحيى بن عجلان، وابن ماجه عن سفيان بن عيينة والمغيرة بن عبد الرحمن وعبد الله بن رجاء المكي "ثلاثتهم" عن ابن عجلان، والله أعلم.

ضبط الأسماء وشرح الغريب: وأحمد بن خراش المذكور بإخاء المعجمة، قوله: "ابن حبان" هو بفتح الحاء وباءاء الموحدة، قوله: "قعد رقيت على ظهر بيت"، قرأ أبو رسول الله ﷺ قاعداً على بيتين مستقبلي بيت المقدس أما رقيت فبكسر القاف، ومعناه "صعدت"، هذه اللمعة الفصيحة المشهورة، وحكى صاحب "الفضائل" لغتي آخرين: إحداهما: بفتح القاف بغير همزة، والثانية: بفتحها مع اضممة، والله تعالى أعلم.

وأما روايته، فوقعت اتفاقاً بغير قصد لذلك. وأما "اللمبة" فمعروفة، وهي بفتح اللام وكسر الباء، ويجوز إسكان الباء مع فتح اللام ومع كسرها، وكذا كن ما كان على هذا الوزن أعني: مفتوح الأول مكسور الثاني، يجوز فيه -

"قوله: الحاجة تكون لك": الظاهر أن الجملة صفة لموصول مقدر هو صفة للحاجة على ما جوزه البعض. أي الحاجة التي تكون لك، والمراد بذلك: أنها الحاجة المعهودة الثابتة لك في العادة، والله تعالى أعلم.

٦١٢ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى يَتِيمِ أَخِي حَفْصَةَ، قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا لِحَاجَتِهِ، مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ، مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ.

= الأوجه الثلاثة كـ "كشف"، فإن كان ثانيه أو ثلثه حرف خلق، جاز فيه وجه رابع، وهو كسر الأول والثاني كـ "فخذ".

وأما بيت المقدس: فتقدم بيان لغائه واشتقاقه في أول باب الإسراء، والله أعلم.

• • • • •

[١٦- باب النهي عن الاستنجاء باليمين]

٦١٣- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يُولِي، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ".

٦١٤- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ".

٦١٥- (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ، وَأَنْ يَمَسْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَأَنْ يَسْتَتِيبَ بِيَمِينِهِ.

[١٦- باب النهي عن الاستنجاء باليمين]

ذكر همام في الطريق الأول تصحيح: قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن همام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قاتادة عن أبيه". قال مسلم رحمه: "وحدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا وكيع عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن ابن أبي قاتادة عن أبيه" هكذا هو في الأصول التي رأيناها، وفي الأول "همام" بالميم عن يحيى بن أبي كثير. وفي الثاني "هشام" بالشين، وأظن الأول تصحيحاً من بعض النافلين عن مسلم، فإن البخاري والنسائي وغيرهما من الأئمة رووه عن هشام الدستوائي كما رواه مسلم في الطريق الثاني، وقد أوضح ما قلناه الإمام الحافظ أبو محمد حنف الواسطي، فقال: رواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد الرحمن بن مهدي عن هشام، وعن يحيى بن يحيى عن وكيع عن هشام عن يحيى بن أبي كثير، فصرح الإمام خلف بأن مسلماً رواه في الطريقين عن هشام الدستوائي، فدل هذا على أن هماماً بالميم تصحيح وقع في نسخة من بعد مسلم، والله أعلم.

قوله ﷺ: "لا يمسك أحدكم ذكره بيمينه وهو يولي، ولا يتمسح من الخلاء بيمينه"، أما "إمساك الذكر باليمين" فمكرهه كراهة تنزيه لا تحریم كما تقدم في الاستنجاء، وقد قدمنا هناك أنه لا يستعين باليمين في شيء من ذلك من الاستنجاء، وقد قدمنا ما يتعلق بهذا الفصل.

وأما قوله ﷺ: "ولا يتمسح من الخلاء بيمينه" فليس التمسح بالخلاء للاحتراز عن البول، بل هما سواء، والخلاء بالمد هو الغائط، والله أعلم.

بقوله ﷺ: "ولا يتنفس في الإناء" معناه لا يتنفس في نفس الإناء، وأما التنفس ثلاثاً خارج الإناء فمستة معروفة، قال العلماء: والنهْيُ عن التنفس في الإناء هو من طريق الأدب مخافة من تقذيره وتنه وسُقُوط شيء من الفم والأنف فيه ونحو ذلك، والله أعلم. **

** قال في فتح الملهم: قوله: "ولا يتنفس في الإناء": وهذا النهي للتأدب لإرادة المبالغة في النظافة؛ إذ قد يخرج مع النفس بصاق أو مخاط أو بخار ردي، فيكسبه رائحة كريهة، فيتقذر بها هو أو غيره عن شربه، كذا في الفتح. وقال البيضاوي رحمه الله: الشرب بثلاث دفعات أقبح للعطش، وأقوى عنى الغضم، وأقل أثراً في برد المعدة، وإضعاف الأعصاب.

وفي الشماائل للترمذي: "أنه ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثاً إذا شرب، ويقول: "هو أمراً وأروى". معناه أن يشرب ثلاث مرات في كل ذلك يبين الإناء عن فيه، فيتنفس، ثم يعود، والنهْيُ عنه هو التنفس في الإناء بلا إبانة أو بلا تنفس، فإنه بدل على الشربة والخرص والغفلة، ولذا ورد: "لا تشربوا واحداً كشرب البعير، ولكن اشربوا مشق وثلاث"، وورد بسند حسن: "أنه ﷺ كان يشرب في ثلاثة أنفاس، إذا أدق الإناء إلى فيه سمى الله، وإذا أخره حمد الله، يفعل ذلك ثلاثاً"، أي في غالب الأحيان، والله أعلم كذا في المرقاة. (فتح الملهم: ٧٣١/٢)

[١٧- باب التيمن في الطهور وغيره]

٦١٦- (١) وَخَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي طُهُورِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي تَرَجُّلِهِ إِذَا تَرَجَّلَ، وَفِي اتِّعَالِهِ إِذَا اتَّعَلَ.

٦١٧- (٢) وَخَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي نَعْلِهِ وَتَرَجُّلِهِ وَطُهُورِهِ.

١٧- باب التيمن في الطهور وغيره

بيان القاعدة العامة: قوله: "كَانَ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي طُهُورِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي تَرَجُّلِهِ إِذَا تَرَجَّلَ، وَفِي نَعْلَانِهِ إِذَا اتَّعَلَ" هذه قاعدة مستمرة في الشرع، وهي أَنَّ مَا كَانَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ وَالتَّشْرِيفِ، كَلَيْسَ الثَّوبِ وَالتَّسْرُوبِ وَالْحُفَّتِ وَدُخُولِ الْمَسْحَدِ وَالسَّوَاكِ وَالِاسْتِحْضَاءِ وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ وَقَصِّ الشَّارِبِ وَتَرْجِيلِ الشَّعْرِ، وَهُوَ مُسَطَّحٌ، وَتَقْبِ الْأُصْبُعِ وَحَقْنِ الرَّأْسِ وَالسَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ وَغَسِّ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ وَالخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ وَالْإِكْلَاءِ وَالشَّرْبِ وَالْمَصَافِحَةِ وَاسْتِلَامِ الْخَمْرِ الْأَسْوَدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ عَمَّا هُوَ فِي مَعْنَاهِ يَسْتَحِبُّ التَّيْمَنَ فِيهِ، وَمَا كَانَ بِضَدِّهِ كَدُخُولِ الْخَلَاءِ وَالخُرُوجِ مِنَ الْمَسْحَدِ وَالِاسْتِحْضَاءِ وَالِاسْتِجَاءِ وَخَلْعِ الثَّوبِ وَالتَّسْرُوبِ وَخَفِّ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَيَسْتَحِبُّ التَّيْمَنَ فِيهِ، وَذَلِكَ كَنَّهُ لِكِرَامَةِ اليمينِ وَشَرَفِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حكم تقديم اليمين على اليسار في الوضوء: وأجمع العلماء على أَنَّ تقديم اليمين على اليسار من البدن والمركب في الوضوء سنة، لو خالفها، فإنه الفضل، وصح وصوؤه، وقالت الشيعة: هو واجب ولا اعتداد بخلاف الشيعة. وعلم أَنَّ الابتداء باليسار، وإن كان مجزئاً، فهو مكروه، نصُّ عليه الشافعي، وهو ظاهر، وقد ثبت في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما بإسناد حميد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِذَا لَبَسْتَ أَوْ تَوَضَّأْتَ فَابْدُءْ بِأَيْمَانِكَ، فهذا نص في الأمر بتقديم اليمين، ومخالفتها مكروهة أو محرمة، وقد انعقد إجماع العلماء على أنها ليست محرمة، فوجب أَنَّ تكون مكروهة. ثم علم أَنَّ من أعضاء الوضوء ما لا يستحب فيه التيمن، وهو الْأَذْنَانِ وَالْكَفَّانِ وَالْخَنَازِرُ، من يطهران دفعة واحدة، فإن تعدد ذلك كما في حق الْأَقْطَاعِ وَلَحْوِهِ قَدَمِ التَّيْمَنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ وَتَرَجُّلِهِ" هكذا وقع في بعض الأصول "في نعله" على أفراد التعلل، وفي بعضها "نعليه" زيادة باء التشبيه، وهما صحيحان أي في لبس نعله، أو في لبس نعله، أي حسن النعل، ولم يُرَ في شيء من نسخ بلادنا غير هذين الوجهين، وذكر الحميدي والخافض عبد الحق في كتابيهما "الجمع بين الصحيحين" في "نَعْلِهِ" بناءً مشاة فوق ثم نون وتشديد العين، وكذا هو في روايات البخاري وغيره، وكله صحيح، ووقع في روايات البخاري: "يُحِبُّ التَّيْمَنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ"، وذكر الحديث الخ. وفي قوله: "مَا اسْتَطَاعَ" إشارة إلى شدة المحافظة على التيمن، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١٨ - باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال]

٦١٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ. قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ"، قَالُوا: وَمَا اللَّعَّانَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ".

١٨ - باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال

قوله ﷺ: "اتَّقُوا اللَّعَّانِينَ، قَالُوا: وَمَا اللَّعَّانَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ". أما اللَّعَّانَانِ: فكذا وقع في مسلم، ووقع في رواية أبي داود: "اتَّقُوا اللَّاعَتَيْنِ"، والروايتان صحيحتان. شرح الغريب: قال الإمام أبو سليمان الخطابي: المراد باللَّاعَتَيْنِ الأمرين الجالِبَيْنِ لِلْعَنِّ، الحاملين الناس عليه والدَّاعِيَيْنِ إِلَيْهِ، وذلك أن من فعلهما، شتم ولعن، يعني عادة الناس لعنه، فلما صار سبباً لذلك، أَضْيَفَ اللْعَنَ إِلَيْهِمَا، قَالَ: وقد يكون اللَّاعِنُ بمعنى الملعون، والمَّلَاعِنُ: مواضع اللعن، قلت: فعلى هذا يكون التقدير: اتَّقُوا الأمرين الملعون فاعلُهما، وهذا على رواية أبي داود. وأما رواية مسلم فمعناها - والله أعلم - اتَّقُوا فَعَلَ اللَّعَّانِينَ، أي صاحبي اللعن، وهما اللذان يلعنهما الناس في العادة، والله أعلم. قال الخطابي وغيره من العلماء: المراد بالظِّلِّ هنا مستظلُّ الناس الذي اتخذوه مقبلاً ومناخاً ينزلونه ويقعدون فيه، وليس كل ظل يحرم القعود تحته، فقد قعد النبي ﷺ تحت حاشي النخل لحاجته، وله ظل بلا شك، والله أعلم. وأما قوله ﷺ: "الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ"، فمعناه: يتفوط في موضع يمر به الناس، وما هي عنه في الظل والطريق؛ لما فيه من إيذاء المسلمين بتشجيع من يمر به وتثنية واستفادته، والله أعلم.

[١٩ - باب الاستنجاء بالماء من التبرز]

٦١٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ حَائِطًا، وَبِيعَهُ غُلَامٌ مَعَهُ مِضْأَةٌ، وَهُوَ أَصْغَرُنَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ سِدْرَةٍ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجَتَهُ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا وَقَدْ اسْتَنْجَى بِالْمَاءِ.

٦٢٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعُثْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا، وَغُلَامٌ نَحْوِي، إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ، وَعَنْزَةً فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ.

٦٢١ - (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ، حَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَبَرَّزُ لِحَاجَتِهِ، فَأَتِيهِ بِالْمَاءِ، فَيَتَغَسَّلُ بِهِ.

١٩ - باب الاستنجاء بالماء من التبرز

شرح الغريب: "المِضْأَةُ" بكسر الميم وبهمزة بعد الضاد المعجمة، وهي الإناء الذي يوضأ به كالركوة والإبريق وشبههما. وأما "الحائط" فهو البستان. وأما "العنزة" فبفتح العين والزاي، وهي عصا طويلة في أسفلها زجٌّ، ويقال: رمح قصير، وإنما كان يستصحبها النبي ﷺ؛ لأنه كان إذا توضأ صلى، فيحتاج إلى نصبتها بين يديه؛ لتكون حائلًا يصلي إليه.

وأما قوله: "يتبرز" فمعناه: يأتي البراز، بفتح الباء، وهو المكان الواسع الظاهر من الأرض؛ ليخلو لحاجته، ويستتر ويبعد عن أعين الناظرين. وأما قوله: "فيغتسل به" فمعناه: يستنجي به، ويغسل عل الاستنجاء، والله أعلم.

فقه الحديث: وأما فقه هذه الأحاديث: ففيها: استحباب التباعد لفضاء الحاجة عن الناس، والاستتار عن أعين الناظرين، وفيها: جواز استعمال الرجل الفاضل بعض أصحابه في حاجته، وفيها: خدمة الصالحين وأهل الفضل والتبرك بذلك، وفيها: جواز الاستنجاء بالماء، واستحبابه ورجحانه على الاقتصاد على الحجر، وقد اختلف الناس في هذه المسألة؛ فالذي عليه الجماهير من السلف والخلف، وأجمع عليه أهل الفتوى من أئمة الأمصار: أن الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر، فيستعمل الحجر أولاً؛ لتخفيف التجاسة، وتقل مباشرتها بيده، ثم يستعمل الماء، فإن أراد =

.....

=الاقتصار على أحدهما، جاز الاقتصار على أيهما شاء، سواء وجد الآخر أو لم يجده، فيجوز الاقتصار على الحجر مع وجود الماء، ويجوز عكسه؛ فإن اقتصر على أحدهما، فإماء أفضل من الحجر؛ لأن الماء يطهر الخلل طهارة حقيقة، وأما الحجر فلا يظهره، وإنما يخفف النجاسة، ويبيح الصلاة مع النجاسة المعقوفة عنها، وبعض السلف ذهبوا إلى أن الأفضل هو الحجر، وربما أوهم كلام بعضهم: أن الماء لا يجزئ. وقال ابن حبيب المالكي: لا يجزئ الحجر، إلا لمن عدم الماء، وهذا خلاف ما عليه العلماء من السلف والخلف، وخلاف ظواهر السنن المنظاهرة، والله أعلم.

وقد استدلل بعض العلماء هذه الأحاديث على أن المستحب أن يتوضأ من الأواني، دون المشارع والبرك ونحوها؛ إذ لم ينقل ذلك عن النبي ﷺ، وهذا الذي قاله غير مقبول، ولم يوافق عليه أحد فيما نعلم. قال القاضي عياض: هذا الذي قاله هذا القائل لا أصل له، ولم ينقل أن النبي ﷺ وجدها فعدل عنها إلى الأواني، والله أعلم.

[٢٠- باب المسح على الخفين]

٦٢٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ؛ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ -وَالْفَقْتُ يَحْيَى- قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَامٍ قَالَ: قَالَ جَرِيرٌ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ، فَقِيلَ: تَفْعَلُ هَذَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ.

قَالَ الْأَعْمَشُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ؛ لَأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ.

٦٢٣- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ؛ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ: كُتِبَ عَنْ الْأَعْمَشِ فِي هَذَا الْأَسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عِيسَى وَسُفْيَانَ: قَالَ: فَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ؛ لَأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ.

٢٠- باب المسح على الخفين

بيان الإجماع على جواز المسح على الخفين: أجمع من يُعندُه في الإجماع على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر، سواء كان حاجة أو لغيرها، حتى يجوز للمرأة الملازمة بينها، والزَّيْنُ الذي لا يمشي، وإنما أنكرته الشيعة والخوارج، ولا يحد بخلافهم. وقد روي عن مالك مثله روايات فيه، والمشهور من مذهبه كمنه بجماهير، وقد روى المسح على الخفين ثلاثاً لا يُحْصَوْنَ من الصحابة. قال الحسن البصري رحمه الله: حدثني سفيان عن أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يمسح على الخفين، وقد بينت أسماء جماعات كثيرين من الصحابة الذين روه في "شرح المذهب"، وقد ذكرت فيه جملاً نفيسة مما يتعلق بذلك، وبالله التوفيق.

أقوال العلماء في الأفضل من غسل الرجلين والمسح على الخفين: واختلف العلماء في أن المسح على الخفين أفضل، أم غسل الرجلين؟ فذهب أصحابنا إلى أن الغسل أفضل؛ لكونه الأصل، وذهب إليه جماعات من الصحابة منهم عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وأبو أيوب الأنصاري رحمه الله. وذهب جماعات من التابعين إلى أن المسح-

٦٢٤- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَيْتَنِي إِلَى سُبَّاطَةِ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِمًا، فَتَنَحَّيْتُ، فَقَالَ: "ادْنُهُ" فَذَنُوتُ حَتَّى قُمْتُ عِنْدَ عَقَبِيهِ، فَتَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ.

٦٢٥- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: كَانَ أَبُو مُوسَى يُشَدِّدُ فِي الْبَوْلِ، وَيَبُولُ فِي قَارُورَةٍ، وَيَقُولُ: إِنَّ بَيْنِي وَإِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ جِلْدَ أَحَدِهِمْ بَوْلٌ قَرَضَهُ بِالْمَقَارِضِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: لَوِ دِدْتُ أَنَّ صَاحِبَكُمْ لَا يُشَدِّدُ هَذَا التَّشْدِيدَ، فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَمَاشَى، فَأَتَى سُبَّاطَةَ خَلْفَ حَائِطٍ، فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ، فَقَالَ: فَأَتَنَبَّذْتُ مِنْهُ، فَأَشَارَ إِلَيَّ فَجِئْتُ، فَقُمْتُ عِنْدَ عَقَبِيهِ حَتَّى فَرَخَ.

=أفضل، وذهب إليه الشعبي والحكم وحماد، وعن أحمد وإسحاق: أحسب المسح أفضل، والثانية: هما سواء، واحتماره ابن المنذر، والله أعلم.

قوله: "كان يمسحهم هذا الحديث: لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة، معناه: أن الله تعالى قال في سورة المائدة: لِذَٰلِكَ أَفْعَلْنَا بِكُمْ وَيَسِّرْكُمْ لِي تَمَازِقَ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجِلِكُمْ" (المائدة: ٦)، فلو كان إسلام جرير متقدماً على نزول المائدة، لاحتل كون حديثه في مسح الخف منسوخاً بآية المائدة، فلما كان إسلامه متأخراً، علمنا أن حديثه يعمل به، وهو مبين أن المراد بآية المائدة غير صاحب الخف، فتكون آية مخصصة للأية، والله أعلم. وروينا في "سنن البيهقي" عن إبراهيم بن أدهم قال: ما سمعت في المسح على الخفين أحسن من حديث جرير، والله أعلم."

قوله: "كنت مع النبي ﷺ، فأتيتني إلى سباطة قوم، فبَالَ قائماً، فتَنَحَّيْتُ، فقال: ادْنُهُ، فذَنُوتُ حتى قُمْتُ عند عَقَبِيهِ، فتَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ"، أما "السباطة" فيضم السين المهملة وتخفيف الباء الموحدة، وهي ملفف القمامة والتراب ونحوها، تكون بقاء الدور مرفقاً لأهلها، قال الخطابي: ويكون ذلك في الغالب سهلاً منه، لا يحذر فيه النول، ولا يرتد عن البائل.

"قال في فتح الملهم: قال: 'وأما المسح على الخورين، فلم يجزه أبو حنيفة والشافعي إلا أن يكونا مجلدين، وحكى الطحاوي عن مالك أنه لا مسح وإن كانا مجلدين، وحكى بعض أصحاب مالك عنه أنه لا مسح إلا أن يكونا مجلدين كاخفين، وقال الثوري وأبو يوسف ومحمد والحسن بن صالح: مسح إذا كانا خفيين إن لم يكونا مجلدين، والأصل فيه أنه قد ثبت أن مراد الآية الغسل عنى ما قدمناه، فلم يرد الآثار المتواترة عن النبي ﷺ في المسح على الخفين، لما أخرجنا المسح، فلما وردت الآثار النصاح واحتجنا إلى استعمالها مع الآية استعمالها معها =

«وجه بوله ﷺ قائماً، وحكم البول قائماً؛ وأما سبب بوله ﷺ قائماً، فذكر العلماء فيه أوجهاً حكاهما الخطابي والبيهقي وغيرهما من الأئمة:

أحدها: قالوا وهو مروي عن الشافعي: أن العرب كانت تستلقي لرجع الصلب بالنزول قائماً، قال: ففرض أنه كان به ﷺ رجوع الصلب إذا ذاك.

والثاني: أن سببه ما روي في رواية ضعيفة، رواها البيهقي وغيره: أنه ﷺ بال قائماً لعله عابضه، والمأبض بهمزة ساكنة بعد الميم ثم باء موحدة، وهو باطن الركبة.

والثالث: أنه لم يجد مكاناً للعود، فاضطر إلى القيام؛ لكون الطرف الذي من السبابة كان غالباً مرتفعاً. وذكر الإمام أبو عبد الله الخارزي والقاضي عياض رحمهما وجهاً رابعاً وهو أنه بال قائماً؛ لكونها حالة يؤمن فيها خروج الحدث من السبل الآخر في الغالب بخلاف حالة العود، ولذلك قال عمر: «البول قائماً أحسن للذكر». ويجوز وجه خامس أنه ﷺ فعله بياناً للحواز في هذه المرة، وكانت عادته المستمرة ببول قاعداً، ويدل عليه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «من حدثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائماً، فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعداً»، رواه أحمد بن حنبل والترمذي والنسائي وآخرون، وإسناده جيد، والله أعلم.

وقد روي في النهي عن البول قائماً أحاديث لا تثبت، ولكن حديث عائشة هذا ثابت، فلهذا قال العلماء: يكره البول قائماً إلا لعذر، وهي كراهة تنزيه لا تحرّم.

أقوال العلماء في جواز البول قائماً وكراهته: قال ابن المنذر في «الإشراق»: اختلفوا في البول قائماً، ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وزيد بن ثابت وابن عمر وسهل بن سعد، أنهم بالوا قياماً، قال: وروي ذلك عن أنس وعلي، وأبي هريرة رضي الله عنهم، وفعل ذلك ابن سيرين، وعروة بن الزبير، وكراهه ابن مسعود، والشعبي، وإبراهيم بن سعد، وكان إبراهيم بن سعد لا يميز شهادة من بال قائماً. وفيه قول ثالث: أنه إن كان في مكان يتطأ به، أو كان يتطأ به من البول شيء، فهو مكروه، فإن كان لا يتطأ به، فلا بأس به، وهذا قول مالك. قال ابن المنذر: البول جائزاً أحب إليّ، وقائماً مباح، وكل ذلك ثابت عن رسول الله ﷺ، هذا كلام ابن المنذر، والله أعلم.

«على موافقة الآية في احتصاص المسح، وتركنا الباقي على مقتضى الآية ومرادها، ولما لم ترد الآثار في جواز المسح على الجوربين في وزان ورودها في المسح على الخفين، أبقينا حكم الغسل على مراد الآية، ولم ننقله عنه. ومن ههنا قال الإمام مسلم بن الحجاج: «لا يترك ظاهر القرآن، مثل أبي قيس وهزيل».

فإن قيل: روي المغيرة بن شعبه وأبو موسى أن النبي ﷺ مسح على جوربيه وتغنيه. قيل له: يحتمل أنهما كانا مجلدين، فلا دلالة فيه على موضع الخلاف إذ ليس بعموم لفظ، وإنما هو حكاية فعل لا تعلم حاله، وأيضاً يحتمل أن يكون وضوء من لم يحدث، كما مسح على رجليه، وقال: «هذا وضوء من لم يحدث»، ومن جهة النظر اتفاق الجميع».

-الجواب عن إثباته سباطة قوم بدون الإذن: وأما بوله ﷺ في سباطة قوم، فيحتمل أوجهاً: أظهرها: أنهم كانوا يؤثرون ذلك، ولا يكرهونه، بل يفرحون به، ومن كان هذا حاله، جاز البول في أرضه، والأكل من طعامه، وتظاير هذا في السنة أكثر من أن تحصى؛ وقد أشرنا إلى هذه القاعدة في "كتاب الإيمان" في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "احتفوت كما يحتفز الثعلب".

والوجه الثاني: أنها لم تكن مختصة بهم، بل كانت بقاء دورهم للناس كنهم، فأضيفت إليهم نقرها منهم. والثالث: أن يكونوا أذنوا لمن أراد قضاء الحاجة، إما بصريح الإذن، وإما بما في معناه، والله أعلم.

وأما بوله ﷺ في السباطة التي يقرب الدور، مع أن المعروف من عاداته ﷺ التباعد في المذهب، فقد ذكر القاضي عياض رحمته أن سببه أنه ﷺ كان من الشغل بأمور المسلمين والنظر في مصالحهم باغلي المعروف، فلعله طال عليه مجلس حتى حفزه البول، فلم يحكه التباعد، ولو أبعد، لتضرر، وارتاد السباطة لدثها، وأقام حذيفة بقربه ليستره عن الناس، وهذا الذي قاله القاضي حسن ظاهر، والله أعلم.

وأما قوله: "فتحت فقال: ادنه فدنوت حتى قمت عند عقبيه" فقال العلماء: إنما استدناه ﷺ ليستتر به عن أعين الناس وغيرهم من الناظرين؛ لكونها حالة يستحقى لها، ويستحى منها في العادة، وكانت الحاجة التي يقضيها بولاً من قيام يوم معها خروج الحدث الآخر والرائحة الكريهة، فلهذا استدناه. وجاء في الحديث الآخر لما أراد قضاء الحاجة، قال: "تَّحَّ"، لكونه كان يقضيها قاعداً، ويحتاج إلى الخدين جميعاً، فتحصل الرائحة الكريهة وما يتبعها، ولهذا قال بعض العلماء في هذا الحديث: من السنة القرب من البائل إذا كان قائماً، فإذا كان قاعداً فالسنة الإبعاد عنه، والله تعالى أعلم.

فقه الحديث: وأعلم أن هذا الحديث مشتمل على أنواع من الفوائد تقدم بسط أكثرها فيما ذكرناه، ونشير إليها هنا مختصرة، وفيه: إثبات المسح على الخفين، وفيه: جواز المسح في الخضر، وفيه: جواز البول قائماً، وجواز قرب الإنسان من البائل، وفيه: جواز طلب البائل من صاحبه الذي يدل عليه القرب منه ليسفره، وفيه: استحباب السر، وفيه: جواز البول بقرب الديار، وفيه: غير ذلك، والله أعلم.

-على امتناع جواز المسح على اللفافة؛ إذ ليس في العادة المشي فيها، وبمنزلة الجرموقين، ألا ترى أنهم قد اتفقوا على أنه إذا كان كله مجلداً جاز المسح، ولا فرق بين أن يكون جميعه مجلداً أو بعضه بعد أن يكون بمنزلة الخفين في المشي والتصرف، كذا في أحكام القرآن.

قلت: وقد روى بعض فقهاءنا رجوع الإمام أبي حنيفة إلى قول صاحبيه في مسألة الجوربين الثخينين، وأصنه أنه لما مرض مسح على الجوربين من غير نعل، وقال لعاذه: فعلت ما كنت منمت عنه، فاستدلوا به على رجوعه، والله أعلم، وتفصيل أقسام الجوارب وأحكامها مبسوط في الكبير. (فتح الملهم: ٦/٣، ٧)

٦٢٦- (٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ: ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُمْحٍ: "مَكَانَ حِينَ" "حَتَّى".

٦٢٧- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَعَمَلٌ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ.

٦٢٨- (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: بَيْنَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، إِذْ نَزَلَ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ مِنْ إِدَاوَةٍ كَانَتْ مَعِي، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ.

٦٢٩- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَشْرُوقٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: "يَا مُغِيرَةُ! خُذِ الْإِدَاوَةَ"، فَأَخَذْتُهَا، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ.....

قوله: "فَإِنْ حَدِيثُ لُؤْدَدٍ أَنْ سَاحِبَكُمْ لَا يَشُدُّ هَذَا الشَّعْبَ، فَلَنْدَ، رَأَيْتِي أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَسَاسِي، فَانْصَبْ خَلْفَ حَائِظٍ، فَتَمَامٌ كَمَا يَضُمُّ أَحَدُكُمْ فَلَنْدَ" الخ، مفصود حديثه أن هذا التشديد بخلاف النسبة، فإن النبي ﷺ بال قائماً، ولا شك في كون القائم معرضاً للرشيح، ولم يلتفت النبي ﷺ إلى هذا الاحتمال، ولم يتكلف البول في قارورة كما فعل أبو موسى يَرْبَد، والله أعلم.

قوله: "أخبرنا الليث عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن إبراهيم عن نافع بن جبير عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة"، هذا الإسناد فيه أربعة تابعون، يروي بعضهم عن بعض وهم: يحيى بن سعيد، وهو الأنصاري، وسعد ونافع وعروة، وقد تقدم أن ميم المغيرة تضم وتكسر، والله أعلم.

قوله: "عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ"، وفي رواية: "حتى" مكان "حين". أما قوله: "فاتبعه المغيرة" فهو من كلام عروة عن أبيه، وهذا كثير يقع مثله في الحديث، فنقل الروي عن المروي عنه نقطة عن نفسه بلفظ الغيبة. وأما "الإداوة"، فهي الزكوة والمطهرة والموضأة بمعنى متقارب، وهو إناء الوضوء.

فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَيْ حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ حَبَّةٌ شَاوِيَةٌ ضَبَقَتْهُ الْكُتَمِينَ، فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ عَلَيْهِ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَّتُ عَلَيْهِ، فَقَوَّضْتُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خَفِيهِ ثُمَّ صَلَّى.

٢٣٠ - (٩) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، جَمِيعًا عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ الْأَمِيرِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَقْضِيَ حَاجَتَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ تَلَقَّيْتُهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَصَبَّتُ عَلَيْهِ فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ عَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَغْسِلَ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَتْ الْحَبَّةُ فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْحَبَّةِ، فَعَسَلَهُمَا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ عَلَى خَفِيهِ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا.

-وأما قوله: فصب عليه حين فرغ من حاجته، فمعناه: بعد إقصائه من موضع قضاء حاجته، وانتقاله إلى موضع آخر، لصب عليه في وضوئه، وأما رواية "حين فرغ" ففعل معناه: فصب عليه في وضوئه، حتى فرغ من الوضوء، فيكون المراد بالحاجة الوضوء، وقد جاء في الرواية الأخرى مبيناً أن صبه عليه كان بعد رجوعه من قضاء الحاجة، والله أعلم.

فقه الحديث وأقسام الاستعانة في الوضوء: وفي هذا الحديث دليل على جواز الاستعانة في الوضوء، وقد ثبت أيضاً في حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه صب على رسول الله ﷺ في وضوئه حين انصرف من عرفة، وقد جاء في أحاديث - ليست بثابتة - تنهي عن الاستعانة، قال أصحابنا: الاستعانة ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يستعين بغيره في إحضار الماء، فلا كراهة فيه ولا نقص.

والثاني: أن يستعين به في غسل الأعضاء، ويشير الأجنبي بنفسه غسل الأعضاء، فهذا مكروه إلا الحاجة.

والثالث: أن يصب عليه، فهذا الأولى تركه، وهل يسمى مكروهاً فيه وجهان، قال أصحابنا وغيرهم: وإذا صب عليه، وقف الصاب على يسار المتوضئ، والله أعلم.

قوله: "أعمر حبس من تحت حبة"، فيه جواز مثل هذا للحاجة وفي الخوة، وأما بين الناس، فينبغي أن لا يفعل لغير حاجة، لأن فيه إحلالاً بالمروءة.

"قوله: "ومسح على خفيه ثم صلى" ظاهره أنه أم بالقوم، وسبحي أن عبد الرحمن هو الذي كان يصلي بالقوم في ذلك اليوم، أحاط بعض الحاضرين أن صلى بنا بمعنى: معنا، قلت: ويحكي أن يقال: إنه أهم في صلاة الظهر بذلك الوضوء، والله تعالى أعلم.

٦٣١- (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ، عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الْمُعِيزَةِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي مَسِيرٍ، فَقَالَ لِي: "أَمَعَكَ مَاءٌ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، فَتَزَلَّ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ، فَأَفْرَعْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِدْلَاءِ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ، وَعَلَيْهِ حَبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا، حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الْحَبَّةِ، فَعَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خُفَيْهِ فَقَالَ: "دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ"، وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا.

٦٣٢- (١١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُعِيزَةِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَضَا النَّبِيُّ ﷺ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: فَقَالَ: "إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ".

قوله: "حدثني محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا أبي، حدثنا زكرياء عن عامر قال: أخبرني عروة بن المعيرة عن أبيه" هذا الإسناد كله كوفون.

قوله ﷺ: "إني أدخلتهما طاهرتين" فيه دليل على أن المسح على الخفين لا يجوز إلا إذا ليسهما على طهارة كاملة، بأن يفرغ من الوضوء بكماله ثم يلبسهما؛ لأن حقيقة إدخالهما طاهرتين: أن تكون كل واحدة منهما أدخلت، وهي طاهرة، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة، فذهبنا أنه يشترط ليسهما على طهارة كاملة، حتى لو غسل رجله اليمنى، ثم لبس خفها، وغسل اليسرى، ثم لبس خفها، لم يصح لبس اليمنى، فلا بد من نزعه وإعادة لبسها، ولا يحتاج إلى نزع اليسرى؛ لكونها ألبست بعد كمال الطهارة، وشذ بعض أصحابنا، فأوجب نزع اليسرى أيضاً، وهذا الذي ذكرناه من اشتراط الطهارة في اللبس، هو مذهب مالك وأحمد وإسحاق، وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو ثور ودาวود: يجوز اللبس على حدث، ثم يكمل طهارته، والله أعلم.

قوله: "وحدثني محمد بن حاتم حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا عمر بن أبي زائدة عن الشعبي عن عروة بن المعيرة عن أبيه" قال الحافظ أبو علي النيسابوري: هكذا روي لنا عن مسلم إسناده الحديث عن عمر بن أبي زائدة من جميع الطرق، ليس بينه وبين الشعبي أحد، وذكر أبو مسعود: أن مسلم بن الحجاج أخرجه عن ابن حاتم، عن إسحاق، عن عمر بن أبي زائدة، عن عبد الله بن أبي السفر، عن الشعبي، وهكذا قال أبو بكر الجوزقي في كتابه "الكبير"، وذكر البخاري في "تاريخه" أن عمر بن أبي زائدة قد سمع من الشعبي، وأنه كان يبعث ابن أبي السفر وزكريا إلى الشعبي يسألانه، هذا آخر كلام أبي عبيد، قلت: وقد ذكر الحافظ أبو محمد خلف الواسطي في "أطرافه" أن مسلماً رواه عن ابن حاتم عن إسحاق عن عمر بن أبي زائدة عن الشعبي، كما هو في الأصول، ولم يذكر ابن أبي السفر، والله أعلم.

[٢١- باب المسح على الناصية والعمامة]

٦٣٣- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْيَعٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرْنِئِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُعْبِرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ قَالَ: "أَمَعَكَ مَاءٌ؟" فَأَتَيْتُهُ بِمِطْهَرَةٍ، فَعَسَلَ كَتِفَيْهِ وَوَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ بِحِيسٍ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، فَضَاقَ كُمُ الْحَبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْحَبَّةِ، وَأَلْقَى الْحَبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى خُفَيْهِ،

٢١- باب المسح على الناصية والعمامة

رفع الوهم عن هذا الإسناد: قوله: "وحدثني محمد بن عبد الله بن بريع قال: حدثنا يزيد يعني ابن زريع قال: حدثنا حميد الطويل قال: حدثنا بكر بن عبد الله المزني عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال الخافض أبو علي الفسائي: قال أبو مسعود الدمشقي: "هكذا يقول مسلم في حديث ابن بريع عن يزيد بن زريع عن عروة بن المغيرة، وخالفه الناس، فقالوا: فيه حمزة بن المغيرة بدل 'عروة'، وأما أبو الحسن الدارقطني، فنسب الوهم فيه إلى محمد بن عبد الله بريع لا إلى مسلم، هذا آخر كلام الفسائي.

قال القاضي عياض: حمزة بن المغيرة هو الصحيح عندهم في هذا الحديث، وإنما عروة بن المغيرة في الأحاديث الأخرى، وحمزة وعروة إثنان للمغيرة، والحديث مروى عنهما جميعاً، لكن رواية بكر بن عبد الله بن المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة وعن ابن المغيرة غير مسمى، ولا يقول بكر، عروة ومن قال: "عروة عنه" فقد وهم، وكذلك اختلف عن بكر، فرواه معتمر في أحد الوجهين عنه، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، وكذا رواه يحيى بن سعيد عن التيمي، وقد ذكر هذا مسلم، وقال غيرهم عن بكر عن المغيرة قال الدارقطني: وهو وهم، هذا آخر كلام القاضي عياض، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "فأتيت به مِطْهَرَةً": قد تقدم قريباً أن فيها لغتين: فتح الميم وكسرها، وأما الإناء الذي يطهر منه. قوله: "ثم ذهب بحسر عن ذراعيه": هو يفتح الياء وكسر السين، أي يكشف، والله أعلم.

قوله: "مسح بِنَاصِيَتِهِ وَعَنِ الْعِمَامَةِ"، هذا كما احتج به أصحابنا على أن مسح بعض الرأس يكفي، ولا يشترط الجميع؛ لأنه لو وجب الجميع، لما اكتفى بالعمامة عن الباقي، فإن الجمع بين الأصل والبديل في عضو واحد لا يجوز، كما لو مسح على خف واحد وغسل الرجل الأخرى، وأما التميم بالعمامة، فهو عند الشافعي وجماعة على الاستحباب؛ لتكون الطهارة على جميع الرأس، ولا فرق بين أن يكون لبس العمامة على طهر أو على حدث، وكذا لو كان على رأسه قميص، ولم يسرعها مسح بِنَاصِيَتِهِ، ويستحب أن يتم على القميص كالعمامة، =

ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبْتُ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى الْقَوْمِ وَقَدْ قَامُوا فِي الصَّلَاةِ، يُصَلِّي بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَقَدْ رَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً، فَلَمَّا أَحَسَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ ذَهَبَ بِتَأَخُّرٍ. فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ، فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقُمْتُ، فَرَكَعْنَا الرُّكْعَةَ الَّتِي سَبَقْتَنَا.

«ولو اقتصر على العمامة، ولم يمسح شيئاً من الرأس، لم يجزه ذلك عندنا بلا خلاف، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأكثر العلماء جته، وذهب أحمد بن حنبل رحمه الله إلى جواز الاقتصار، ووافقه عليه جماعة من السلف، والله أعلم.»

و"الناصية" هي مقدم الرأس. قوله: "فانتهينا إلى القوم وقد قاموا في الصلاة يصلي بهم عبد الرحمن بن عوف وقد ركَعَ رَكْعَةً بِهِمْ. فلما أحسَّ بالنبي ﷺ ذهب بتأخر، فأومأ إليه، فصلى بهم، فلما سلم قام النبي ﷺ وقمت فركعنا الركعة التي سبقتنا".

فقه الحديث: اعلم أن هذا الحديث فيه فوائد كثيرة، منها: جواز اقتداء الفاضل بالمفضول، وجواز صلاة النبي ﷺ خلف بعض أئمة. ومنها: أن الأفضل تقدم الصلاة في أول الوقت، فإنهم فعلوها أول الوقت ولم ينتظروا النبي ﷺ. ومنها: أن الإمام إذا تأخر عن أول الوقت، استحسب للجماعة أن يقدموا أحدهم، فيصلي بهم إذا وثقوا بحسن خلق الإمام، وأنه لا يتأذى من ذلك، ولا يترقب عليه فتنة، فأما إذا لم يأمّنوا أذاه، فإنهم يصلّون في أول الوقت فرادى، ثم إن أدركوا الجماعة بعد ذلك، استحسب لهم إعادتها معهم. ومنها: أن من سبقه الإمام ببعض الصلاة، أتى بما أدرك، فإذا سلم الإمام، أتى بما بقي عليه، ولا يسقط ذلك عنه، بخلاف قراءة الفاتحة، فإنها تسقط عن المسبوق، إذا أدرك الإمام راكمًا. ومنها: اتباع المسبوق للإمام في فعله في ركوعه وسجوده وجلسه، وإن لم يكن-

«قال في فتح الملهم: قوله: "وعلى العمامة": قال الشيخ العلامة أبو بكر الرازي رحمه الله: "اختلف في المسح على العمامة، فقال أصحابنا ومالك والحسن بن صالح والشافعي: لا يجوز المسح على العمامة ولا على الخمار. وقال الثوري (لهله أبو الثور، فإن الثوري مع الفريق الأول كما نقله الترمذي) والأوزاعي وأحمد وداود: مسح على العمامة.

والدليل على صحة القول الأول قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (المائدة: ٦)، وحقيقته تقتضي إمساكه لئاء ومباشرته، ومامسح العمامة غير ماسح برأسه، فلا تجزئه صلاته إذا صلى به، وأيضاً فإن الآثار متواترة في مسح الرأس، فلو كان المسح على العمامة جائزاً لورد النقل به متواتراً في وزن وروده في المسح على الخفين، فلما لم يثبت عنه مسح العمامة من جهة التواتر لم يجز المسح عليها من وجهين:

أحدهما: أن الآية تقتضي مسح الرأس، فغير جائز العدول عنه إلا بخبر يوجب العلم. والثاني: عموم الحاجة إليه، فلا يقبل في مثله إلا المتواتر من الأخبار." -

٦٣٤- (٢) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَمَقَدَّمَ رَأْسَهُ، وَعَلَى عِمَامَتِهِ.

٦٣٥- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٦٣٦- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشَارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ. قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ - قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ، وَعَلَى الْخُفَّيْنِ.

- ذلك موضع فعله للمأموم. ومنها: أن المسبوق إنما يبارك الإمام بعد سلام الإمام، والله أعلم. وأما بقاء عبد الرحمن في صلاته، وتأخر أبي بكر الصديق ﷺ لما تقدم النبي ﷺ، فالفرق بينهما أن في قضية عبد الرحمن كان قد ركع ركعة فترك النبي ﷺ التقديم، لئلا يخل ترتيب صلاة القوم، بخلاف قضية أبي بكر ﷺ، والله أعلم. وأما قوله: "فركعنا الركعة التي سجدنا"، فكذا ضبطناه، وكذا هو في الأصول بفتح السين والياء والقفاف وبمعناها مثناة من فوق ساكنة، أي وجدت قبل حضورنا، والله أعلم.

قوله: "حدثنا المعتمر عن أبيه عن بكر عن الحسن عن ابن المغيرة عن أبيه": هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض وهم: أبو المعتمر سليمان بن طرخان وبكر بن عبد الله والحسن البصري وابن المغيرة، واسمه حمزة كما تقدم، وهؤلاء التابعيون الأربعة بصريون إلا ابن المغيرة، فإنه كوفي. قوله: "قال بكر وقد سمعت من ابن المغيرة: هكذا ضبطناه، وكذا هو في الأصول بيلادنا، سمعت بالياء في آخره، -

- قال الشيخ: "وإن احتجوا بما روى يلال والمغيرة بن شعبة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ"، وما روى راشد بن سعد عن ثوبان: "قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَصَابَهُمُ الْيَرَدُ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى أَنْعِصَابِهِمْ وَاتِّسَاحِينَ"، قيل هم: هذه أخبار مضطربة الأسانيد، وفيها رجال مجهولون، ولو استقامت أسانيدنا لما جاز الاعتراض بمثلها على الآية، وقد بدأ في حديث المغيرة بن شعبة: "أنه مسح على ناصيته وعلامة"، وفي بعضها: "على جانب عمامته"، وفي بعضها: "وضع يده على عمامته"، فأحبر أنه فعل المفروض في مسح الناصية، ومسح على العمامة، وذلك جائز عندنا، ويحسن ما رواه يلال ما بين في حديث المغيرة: (فتح الملهم: ١٩/٣، ٢٠)

٦٣٧- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُمَارِ. وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ: حَدَّثَنَا بِلَالٌ.

٦٣٨- (٦) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَعْنَى ابْنُ مُسَهَّرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

= وليس بعدها هاء، وقال القاضي: هو عند جميع شيوخنا سمعته يعني بالهاء في آخره بعد التاء، قال: وكذا ذكره ابن أبي عيثمة والدارقطني وغيرهما، قال: ووقع عند بعضهم: ولم أروه وقد سمعت من ابن المغيرة، يعني يحدف الهاء، وقد تقدم سماعه الحديث منه، هذا كلام القاضي.
قوله في حديث بلال: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُمَارِ، يعني بـ"الجُمَارِ" العمامة؛ لأنها تحمر الرأس، أي تغطيه.

لطيفة الإسناد: قوله: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن العلاء قالا: حدثنا أبو معاوية، وحدثنا إسحاق أخبرنا عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال بن ربيعة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجُمَارِ. وفي حديث عيسى: حدثني الحكم حدثني بلال". وهذا الذي قاله في الأخير من دقيق علم الإسناد، أعني قوله: "وفي حديث" الخ، ومعنى هذا أن الأعمش يروي عنه هذا الثنا: أبو معاوية وعيسى بن يونس، فقال أبو معاوية في روايته "عن الأعمش عن الحكم"، وقال عيسى بن أبي ليلى في روايته: "عن الأعمش قال: "حدثني الحكم" فأتى بـ"حدثني" بدل "عن"، ولا شك أن الحديث أقوى لا سيما من الأعمش الذي هو معروف بالتدليس، وقال أيضاً أبو معاوية في روايته عن الأعمش: عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن بلال عن كعب بن عجرة عن بلال، وقال عيسى في روايته عن الأعمش: حدثني الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال: حدثني بلال، فأتى بـ"حدثني بلال موضع" عن بلال"، والله أعلم.

ثم اعلم أن هذا الإسناد الذي ذكره مسلم رحمه الله مما تكلم عليه الدارقطني في كتاب "الاعلام"، وذكر الخلاف في طريقه، والخلاف عن الأعمش فيه، وأن بلالاً سقط منه عند بعض الرواة، واقتصر على كعب بن عجرة، وأن بعضهم عكسه، فأسقط "كعباً"، واقتصر على "بلال"، وأن بعضهم زاد "الهاء" بين "بلال" وابن أبي ليلى، وأكثر من رواه روه، كما هو في مسلم، وقد رواه بعضهم عن عني بن أبي طالب رضي الله عنه، عن بلال، والله أعلم.

٢٢- باب التوقيت في المسح على الخفين

- ٦٣٩- (١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْعَلَلِيُّ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُنَيْبَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيَّمَةَ، عَنْ شَرِيحِ بْنِ هَانِيٍّ قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ فَسَلْتَهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْتَاهُ، فَقَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ.
- قَالَ وَكَانَ سَفِيَّانُ إِذَا ذَكَرَ عَمَرُوا أَتْنِي عَلَيْهِ.
- ٦٤٠- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَيْسَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢٢- باب التوقيت في المسح على الخفين

ضبط الأسماء: أما أسمائهم "قاللاني" بضم الميم وباء، كان يبيع الملاء، وهو نوع من الثياب معروف، الواحدة ملأه بلاء، وكان من الأخيار، وعنية بضم العين وبعدها مشاة من فوق ثم مشاة من تحت ثم موحدة، و"مخيمرة" بضم الميم وباء والخاء المعجمة، و"شريح" بالثين المعجمة وباء، و"هاني" همزة أخرى، والأعشى والحكم والقاسم وشريح تابعون كوفيون.

فقه الحديث: وأما أحكامه: ففيه الحجة البينة، والدلالة الواضحة مذهب الجمهور أن المسح على الخفين موقت بثلاثة أيام في السفر، ويوم وليلة في الحضر، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة، فمن بعدهم، وقال مالك في أشهر عنه: بمسح بلا توقيت، وهو قول قديم ضعيف عن الشافعي، واحتجوا بحديث ابن أبي عمارة بكسر العين في ترك التوقيت، رواه أبو داود وغيره، وهو حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث، ووجه الملازمة من الحديث على مذهب من يقول بالمفهوم ظاهراً، وعلى مذهب من لا يقول به، يقال: الأصل منع المسح فيما زاد، ومذهب الشافعي وكثيرين أن ابتداء المدة من حين الحدث بعد لبس الخف، لا من حين اللبس، ولا من حين المسح، ثم إن الحدث عام مخصوص بحديث صفوان بن عسال عنه قال: "أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا مسافرين أو سافراً أن لا نترك خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة" قال أصحابنا: فإذا أحب قبل انقضاء المدة، لم يكر المسح على الخف، فلو اغتسل وغسل رجله في الخف ارتفعت جنابته وحازت -

٦٤١ - (٣) وَخَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَخْيَمَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، فَقَالَتْ: آتَتْ عَلِيًّا، فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنِّي، فَأَتَيْتُ عَلِيًّا، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

=صلاته، فلو أحدث بعد ذلك، لم يجز له المسح على الخف، بل لا بد من غسله ولبسه على طهارة، بخلاف ما لو تنجست رجله في الخف، فغسلها فيه، فإن له المسح على الخف بعد ذلك، والله أعلم.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث من الأدب ما قاله العلماء: أنه يستحب للمحدث والمعمم والمفني إذا طلب منه ما يعلمه عند أجل منه أن يرشد إليه، وإن لم يعرفه قال: سأل عنه فلاناً. قال أبو عمر بن عبد البر: واختلف الرواة في رفع هذا الحديث ووقفه على عني، قال: ومن رفعه أحفظ وأضبط، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٢٣- باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد]

٦٤٢- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُلَقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ؛ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُلَقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ، قَالَ: "عَمْدًا صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ".

٢٣- باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد

فقه الحديث: في هذا الحديث أنواع من العلم: منها: جواز المسح على الخف، وجواز الصلوات المفروضة والنوافل بوضوء واحد ما لم يُحْدِثْ، وهذا جائز بإجماع من يعتد به، وحكى أبو جعفر الطحاري وأبو الحسن ابن بطال في "شرح صحيح البخاري" عن طائفة من العلماء أنهم قالوا: يجب الوضوء لكل صلاة وإن كان متطهراً، واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (المائدة: ٦) الآية، وما أظن هذا المذهب يصح عن أحد، ولعلمهم أرادوا استحباب تجديد الوضوء عند كل صلاة، ودليل الجمهور الأحاديث الصحيحة، منها هذا الحديث، وحديث أنس في صحيح البخاري: "كان رسول الله ﷺ يتوضأ عند كل صلاة، وكان أحدنا يكفيه الوضوء ما لم يحدث"، وحديث سويد بن النعمان في "صحيح البخاري" أيضاً: "أن رسول الله ﷺ صلى العصر، ثم أكل سويقاً، ثم صلى المغرب، ولم يتوضأ"، وفي معناه أحاديث كثيرة كحديث الجمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة وسائر الأسفار، والجمع بين الصلوات الفاتحات يوم "الحندي" وغير ذلك، وأما الآية الكريمة فالمراد بها - والله أعلم - إذا قسمت حديثين، وقيل: إنها منسوخة بفعل النبي ﷺ، وهذا القول ضعيف، والله أعلم.

قال أصحابنا: ويستحب تجديد الوضوء، وهو أن يكون على ظهارة، ثم يتطهر ثانياً من غير حدث، وفي شرط استحباب التجديد أوجه:

أحدها: أنه يستحب لمن صلى به صلاة، سواء كانت فريضة أو نافلة.

والثاني: لا يستحب إلا لمن صلى فريضة.

والثالث: يستحب من فعل به ما لا يجوز إلا بطهارة كمن المصحف وسجود التلاوة.

والرابع: يستحب وإن لم يفعل به شيئاً أصلاً بشرط أن يتخلل بين التجديد والوضوء زمن يقع بمثلته تفرق، ولا يستحب تجديد الغسل على المذهب الصحيح المشهور. وحكى إمام الحرمين وجهاً أنه يستحب.

«وفي استحباب تجديد التيمم وجهان: أشهرهما: لا يستحب، وصورته في الجريح والمريض ومحوهما ممن يتيمم مع وجود الماء، ويتصور في غيره إذا قلنا: لا يجب الطلب لمن تيمم ثانياً في موضعه، والله أعلم. وأما قول عمر بن الخطاب: «صنع التيمم شيئاً لم تكن تصنعه» ففيه تصريح بأن النبي ﷺ كان يواظب على الوضوء بكل صلاة عمداً بالأفضل، وصلى الفسلوات في هذا اليوم بوضوء واحد بياناً للجواز كما قال ﷺ: «أعبدُ صنعة يا عمر». وفي هذا الحديث جواز سؤال المفضول الفاضل عن بعض أعماله التي في ظاهرها مخالفة للعادة؛ لأنها قد تكون عن نسيان، فراجع عنها، وقد تكون تعديداً لمعنى خفي عني تفضيلاً، فيستفيد، والله أعلم.

دقيقة في الإسناد: وأما إسناده الباب: ففيه ابن عمر قال: حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد، وفي الطريق الآخر: يحيى بن سعيد عن سفيان قال: حدثني علقمة بن مرثد، إنما فعل مسلم بن عوف. هذا، وأعاد ذكر سفيان وعلقمة لغوائلها: أن سفيان يروي عن المدنيين، وقال في الرواية الأولى: «عن علقمة» والمُدلس لا يخرج بعنقته بالاتفاق، إلا إن ثبت صحابه من طريق آخر، فذكر مسلم الطريق الثاني المصريح بسماع سفيان من علقمة، فقال: حدثني علقمة، والقائدة الأخرى: أن ابن عمر قال: حدثنا سفيان ويحيى بن سعيد قال عن سفيان، فلم يستحضر مسلم رواية عن الاثنين بصيغة أحدهما، فإن «حدثنا» متفق على حمله على الاتصال، وعن مختلف فيه كما قدمناه في شرح المقدمة.

[٢٤ - باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها...]

٦٤٣ - (١) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبُكَرَاوِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْسِمُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ".

٦٤٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ قَالَ: يَرْفَعُهُ بِغِلِّهِ".

٢٤ - باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها

في الإناء قبل غسلها ثلاثاً

فيه قوله ﷺ: "إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْسِمُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ" قال الشافعي وغيره من العلماء رحمه الله في معنى قوله ﷺ: "لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ: أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ كَانُوا يَسْتَحُونَ بِالْأَحْحَارِ، وَبِلَادِهِمْ حَارَةٌ، فَإِذَا نَامَ أَحَدُهُمْ عَرَقَ، فَلَا يَأْمَنُ النَّائِمُ أَنْ يَطُوفَ يَدُهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَوْضِعِ النَّحْسِ، أَوْ عَلَى بَثْرَةٍ أَوْ قَمَلَةٍ أَوْ قَذَرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث دلالة لمسائل كثيرة في مذهبنا ومذهب الجمهور، منها: أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ، نَجَسَتْ، وَإِنْ قُلْتُ وَلَمْ تَغْمِزْهُ، فَإِنَّمَا نَجَسَتْ؛ لِأَنَّ الَّذِي تَعْلَقُ بِالنَّجَسِ، وَلَا يَرَى قَلِيلَ جَدًّا، وَكَانَتْ عَادَتُهُمْ اسْتِعْمَالُ الْأَوَانِي الصَّغِيرَةِ الَّتِي تَقْصُرُ عَنْ قَلْتَيْنِ، بَلْ لَا تَقَارُهُمَا. وَمِنْهَا: الْفَرْقُ بَيْنَ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَى النَّجَاسَةِ وَوُرُودِهَا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ نَجَسَتْ، وَإِذَا وَرَدَ عَلَيْهَا نَجَسَتْ. وَمِنْهَا: أَنَّ الْغَسْلَ سَبْعًا لَيْسَ عَامًّا فِي جَمِيعِ النَّجَاسَاتِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ فِي وَلَوْغِ الْكَلْبِ خَاصَّةً. وَمِنْهَا: أَنَّ مَوْضِعَ الْاسْتِحْضَاءِ لَا يَطْهَرُ بِالْأَحْحَارِ، بَلْ يَبْقَى نَجَسًا مَعْفُومًا عَنْهُ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ. وَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ غَسْلِ النَّجَاسَةِ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمَرَ بِهِ فِي الْمَتَوَهِّمَةِ، فَفِي الْحَقِيقَةِ أَوَّلَى. وَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ الْغَسْلِ ثَلَاثًا فِي الْمَتَوَهِّمَةِ. وَمِنْهَا: أَنَّ النَّجَاسَةَ الْمَتَوَهِّمَةَ يَسْتَحِبُّ فِيهَا الْغَسْلَ، وَلَا يَزُولُ فِيهَا الرَّغْسُ، فَإِنَّهُ ﷺ قَالَ: "حَتَّى يَغْسِلَهَا"، وَلَمْ يَقُلْ: حَتَّى يَغْسِلَهَا أَوْ يَرَشَهَا. وَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ الْأَخْذِ بِالْإِحْتِيَاظِ فِي الْعِبَادَاتِ وَغَيْرِهَا، مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حُدِّ الْإِحْتِيَاظِ إِلَى حَدِّ الْوَسُوسَةِ، وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِحْتِيَاظِ وَالْوَسُوسَةِ كَلَامٌ طَوِيلٌ، أَوْضَحْتُهُ فِي بَابِ الْآيَةِ مِنْ "شرح المذهب".

٦٤٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

ومنها: استحباب استعمال الفاظ الكنايات فيما يُحتاج من التصريح به، فإنه ﷺ قال: "لا يدري أين باتت يده"، ولم يقل: فاعل يده وقت على دبره أو ذكره أو نجاسة أو نحو ذلك، وإن كان هذا معنى قوله ﷺ، ولهذا نظائر كثيرة في القرآن العزيز والأحاديث الصحيحة، وهذا إذا علم أن السامع يفهم بالكناية المقصود، فإن لم يكن كذلك، فلا بد من التصريح لينفي اللبس والوقوع في خلاف المطلوب، وعلى هذا يحصل ما جاء من ذلك مصرحاً به، والله أعلم.

هذه فوائد من الحديث غير الفائدة المقصودة هنا: وهي النهي عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها، وهذا مجمع عليه، لكن الجماهير من العلماء المتقدمين والمتأخرين على أنه نهي تنزيه لا تحريم، فلو خالف وغمس، لم يفسد الماء، ولم يأثم الغامس، وحكى أصحابنا عن الحسن البصري رحمه الله أنه ينحس إن كان قام من نوم الليل. وحكوه أيضاً عن إسحاق بن راهويه وعبد بن جرير الطبري، وهو ضعيف جداً، فإن الأصل في الماء واليد الطهارة، فلا ينحس بالشك، وقواعد الشرع متظاهرة على هذا، ولا يمكن أن يقال: الظاهر في اليد النجاسة، وأما الحديث فمحمول على التنزيه، ثم منهنا ومذهب المحققين: أن هذا الحكم ليس محصوراً بالقيام من النوم، بل المعتبر فيه الشك في نجاسة اليد، فمضى شك في نجاستها، كره له غمسها في الإناء قبل غسلها، سواء قام من نوم الليل أو النهار، أو شك في نجاستها من غير نوم، وهذا مذهب جمهور العلماء.

وحكى عن أحمد بن حنبل رحمه الله رواية أنه إن قام من نوم الليل، كره كراهة تحريم، وإن قام من نوم النهار، كره كراهة تنزيه، ووافقه عليه داود الظاهري اعتماداً على لفظ البيت في الحديث، وهذا مذهب ضعيف جداً، فإن النبي ﷺ نه عن العلة بقوله ﷺ: فإنه لا يدري أين باتت يده، ومعناه: أنه لا يأمن النجاسة على يده، وهذا عام لوجود احتمال النجاسة في نوم الليل والنهار وفي اليقظة، وذكر النبل أولاً؛ لكونه الغالب، ولم يقتصر عليه خوفاً من توهم أنه مخصوص به بل ذكر العلة بعده، والله أعلم.

هذا كله إذا شك في نجاسة اليد، أما إذا تيقن طهارتها وأراد غمسها قبل غسلها، فقد قال جماعة من أصحابنا: حكمه حكم الشك؛ لأن أسباب النجاسة قد تخفى في حق معظم الناس، فسد الباب لئلا يتساهل فيه من لا يعرف، والأصح الذي ذهب إليه الجماهير من أصحابنا: أنه لا كراهة فيه، بل هو في خيار بين الغمس أولاً والغسل؛ لأن النبي ﷺ ذكر النوم، ونه على العلة، وهي الشك، فإذا انتفت العلة انتفت الكراهة، ولو كان النهي عاماً، لقال: إذا أراد أحدكم استعمال الماء، فلا يغمس يده، حتى يغسلها، وكان أعم، وأحسن، والله أعلم.

قال أصحابنا: وإذا كان الماء في إناء كبير أو صحرة بحيث لا يمكن الصب منه، وليس معه إناء صغير يفرغ به، =

٦٤٦- (٤) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْرِغْ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَ يَدَهُ فِي إِبْرَأَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِيهِمَا بَأْتَتْ يَدَهُ".

٦٤٧- (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُعِزَّةُ بِنْتُ الْحِزَامِيِّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا غَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ وَابْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زَيْدًا: أَنَّ ثَابِتًا مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ فِي رَوَايَتِهِمْ جَمِيعًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، كَتَبُهُمْ يَقُولُ: حَتَّى يَغْسِلَهَا، وَلَمْ يَقُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: ثَلَاثًا إِلَّا مَا قَدَّمْنَا مِنْ رَوَايَةِ جَابِرٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ وَأَبِي صَالِحٍ وَأَبِي رَزِينٍ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِمْ ذِكْرَ الثَّلَاثِ.

-فطريقه أن يأخذ الماء بضمه، ثم يغسل به كفيه، أو يأخذ بطرف ثوبه النظيف، أو يستعين بغيره، والله أعلم.
ضبط الأسماء: وأما أسانيد الباب ففيه "الجهضي" بفتح الجيم والضاد المعجمة، وتقدم بيانه في المقدمة، وفيه: حامد بن عمر البكراني بفتح الباء الموحدة وإسكان الكاف وهو حامد بن عمر بن حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر نفع بن الحارث الصحابي، فنسب حامد إلى جده، وفيه: أبو رزين اسمه مسعود بن مالك الكوفي، كان عالماً فيها، وهو مولى أبي وائل شقيق بن سلمة، وفيه: قول مسلم رحمه الله في حديث أبي معاوية قال: قال رسول الله ﷺ. وفي حديث وكيع يرفعه.

وهذا الذي فعله مسلم رحمه الله من احتياطه، ودقيق نظره، وغزير علمه، وثبوت فهمه، فإن أبا معاوية ووكيعاً اختلفت روايتهما، فقال أحدهما: قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ. وقال الآخر عن أبي هريرة يرفعه، وهذا بمعنى ذلك عند أهل العلم، كما قدمناه في الفصول، ولكن أراد مسلم رحمه الله أن لا يرى بالمعنى، فإن الرواية بالمعنى حرام عند جماعات من العلماء، وحائزة عند الأكثرين إلا أن الأولى اجتنبها، والله أعلم. وفيه: معقل عن أبي الزبير، هو معقل بفتح الميم وكسر القاف، وأبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس، تقدم بيانه في مواضع، وفيه: المغيرة الحزامي، بالزاي، والمغيرة بضم الميم على المشهور، ويقال: بكسرها، تقدم ذكرهما في المقدمة، والله أعلم.

[٢٥- باب حكم ولوغ الكلب]

٦٤٨- (١) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ، ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ".

٦٤٩- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: فَلْيَغْسِلْهُ.

٦٥٠- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ".

٦٥١- (٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ، أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهُنُ بِالْثَرَابِ".

٦٥٢- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "طَهُورُ إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ".

[٢٥- باب حكم ولوغ الكلب]

أما أسانيد الباب ولغاته: ففيه: أبو رزین تقدم ذكره في الباب قبله. وفيه: "ولغ الكلب".

شرح الغريب: قال أهل اللغة: يقال: ولغ الكلب في الإناء يُلَغُّ بفتح اللام فيهما ولوغاً، إذا شرب بطرف لسانه، قال أبو زيد: يقال: ولغ الكلب بشراينا، وفي شراينا، ومن شراينا. وفيه: "طهور إناء أحدكم"، الأشهر فيه ضم الطاء، ويقال بفتحها، لغتان تقدمتا في أول كتاب الوضوء. وفيه: قوله: في صحيفة حمام، فذكر أحاديث منها؛ وقد تقدم في الفصول وغيرها بيان فائدة هذه العبارة. وفيه: قوله: في آخر الباب: "وليس ذكر الروح في الرواية غير نجي"، هكذا هو في الأصول، وهو صحيح، و"ذكر" بفتح الذال والكاف، والزرع منصوب، وغير منوع -

٦٥٣- (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، سَمِعَ مُطْرَفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ الْمُغْفَلِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: "مَا بَالُهُمْ وَيَالُ الْكِلَابِ؟" ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْعَنْمِ، وَقَالَ: "إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَغَفَرُوهُ الثَّامِنَةَ فِي التُّرَابِ".

٦٥٤- (٧) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا عَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مِنَ الزِّيَادَةِ: وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْعَنْمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ، وَلَيْسَ ذَكَرَ الزَّرْعَ فِي الرِّوَايَةِ غَيْرَ يَحْيَى.

مسنده: ثم يذكر هذه الرواية إلا يحيى. وفيه: أبو التياح بفتح المثناة فوق وبعدها مثناة تحت مشددة، وآخره حاء مهملة، واسمه يزيد بن حميد الضبي البصري العبد الصالح، قال شعبة: كنا نكنيه بأبي حماد، قال: وبلغني أنه كان يكنى بأبي التياح وهو غلام. وفيه: ابن المغفل، بضم الميم وفتح الغين المعجمة والفاء، وهو عبد الله بن المغفل المزني. وقول مسلم: حدثنا عبد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن أبي التياح سمع مطرف بن عبد الله عن أبي المغفل، فإن مسلم: وحدثني يحيى بن حبيب الحارثي قال: حدثنا خالد يعني ابن الحارث، ح وحدثني محمد بن حاتم قال: حدثنا يحيى بن سعيد ح، وحدثني محمد بن الوليد قال: حدثنا محمد بن جعفر، كلهم عن شعبة في هذا الإسناد بمثله، هذه الأسانيد من جميع هذه الطرق ورجالها بصريون، وقد قدمت مرات أن شعبة واسطي ثم بصري، ويحيى بن سعيد المذكور هو انقطان، والله أعلم.

فقه أحاديث الباب: أما أحكام الباب، ففيه دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي وغيره «يُحَدِّثُ» يقول بنحوه الكلب؛ لأن الظهارة تكون عن حدث أو نجس، وليس هنا حدث، فتعين النجس، فإن قيل: المراد: الطهارة اللغوية، فالجواب أن حمل اللفظ على حقيقته الشرعية مقدم على اللغوية، وفيه أيضاً: نجاسة ما ولغ فيه، وأنه إن كان طعاماً مائعاً، حرم أكله؛ لأن إراقته إضاعة له، فلو كان صامراً لم يأمرنا بإراقته، بل قد تمينا عن إضاعة المال، وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير أنه بنجس ما ولغ فيه، ولا فرق بين الكلب المأذون في اقتنائه وغيره، ولا بين كلب البهدي والحضري للمعوم اللفظ.

وفي مذهب مالك أربعة أقوال: طهارته ونجاسته وطهارة سور المأذون في اغتاضه دون غيره. وهذه الثلاثة عن مالك، والرابع عن عبد الملك بن الماجشون المالكي: أنه يفرق بين البهدي والحضري. وفي الأمر بإراقته، وهذا متفق عليه عندنا، ولكن هل الإراقة واجبة نعيها أم لا تجب إلا إذا أراد استعمال الإناء إراقته؟ فيه خلاف، ذكر أكثر أصحابنا: الإراقة لا تجب لعيها، بل هي مستحبة، فإن أراد استعمال الإناء، إراقته. وذهب بعض أصحابنا إلى أنها واجبة على -

= الفور، ولو لم يرد استعماله، حكاه الماوردي من أصحابنا في كتابه "المخوي"، ويحتج له بمطلق الأمر وهو يقتضي الوجوب على المختار، وهو قول أكثر الفقهاء، ويحتج للأول بالقياس على باقي المياه النجسة، فإنه لا تحب إراقتها بلا خلاف، ويمكن أن يجاب عنها بأن المراد في مسألة اللوغ الزجر والتغليظ والمبالغة في التفتير عن الكلاب، والله أعلم. وفيه وجوب غسل نجاسة ولوغ الكلب سبع مرات، وهذا مذهبننا ومذهب مالك وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة: يكفي غسله ثلاث مرات، والله أعلم.

الجمع بين الروايات في تطهير الإناء من ولوغ الكلب: وأما الجمع بين الروايات، فقد جاء في رواية "سبع مرات"، وفي رواية "سبع مرات أولاً بالتراب"، وفي رواية "أحدها من أولاهن"، وفي رواية "سبع مرات السابعة بالتراب"، وفي رواية "سبع مرات وغفروه الثامنة بالتراب"، وقد روى البيهقي وغيره هذه الروايات كلها، وفيها دليل على أن التقييد بالأولى وبغيرها ليس على الاشتراط، بل المراد إحداها، وأما رواية: "وغفروه الثامنة بالتراب"، فمذهبننا ومذهب الجمهور: أن المراد: غسلوه سبعاً واحدة منهن بالتراب مع الماء، فكان التراب قائم مقام غسله، فسميت ثامنة لهذا، والله أعلم. وأعلم أنه لا فرق عندنا بين ولوغ الكلب وغيره من أجزائه، فإذا أصاب بوله أو رونه أو دمه أو عرقه أو شعره أو لعابه أو عضو من أعضائه شيئاً طاهراً في حال رطوبة أحدها، وجب غسله سبع مرات، إحداها بالتراب، ولو ولغ كلبان أو كلب واحد مرات في إناء، فغبه ثلاثة أوجه لأصحابنا الصحيح: أنه يكفي لجميع سبع مرات. والثاني: يجب لكل ولعة سبع. والثالث: يكفي لو نفات الكلب الواحد سبع، ويجب لكل كلب سبع، ولو وقعت نجاسة أخرى في الإناء الذي ولغ فيه الكلب، كفى عن الجميع سبع، ولا تقوم الغسلة الثامنة بالماء وحده، ولا غمس الإناء في ماء كثير ومكث فيه قدر سبع غسلات مقام التراب على الأصح، وقيل: يقوم، ولا يقوم الصابون والأشنان وما أشبههما مقام التراب على الأصح، ولا فرق بين وجود التراب وعدمه على الأصح، ولا يحصل الغسل بالتراب النجس على الأصح، ولو كانت نجاسة الكلب دمه أو رونه، فلم يزل عينه إلا بست غسلات مثلاً، فهل يحسب ذلك ست غسلات أم غسلة واحدة؟ أم لا يحسب من السبع أصلاً؟ فيه ثلاثة أوجه، أصحها واحدة.

وأما التحذير: فحكمه حكم الكلب في هذا كله، هذا مذهبنا، وذهب أكثر العلماء إلى أن التحذير لا يفتر إلى غسله سبعاً، وهو قول الشافعي، وهو قوي في الدليل، قال أصحابنا: ومعنى الغسل بالتراب أن يخلط التراب في الماء حتى يتكدر، ولا فرق بين أن يطرَح الماء على التراب أو التراب على الماء أو يأخذ الماء الكدر من موضع، فيغسل به، فأما مسح موضع النجاسة بالتراب فلا يجزي، ولا يجب إدخال اليد في الإناء، بل يكفي أن يلقيه في الإناء ويحركه، ويستحب أن يكون التراب في غير الغسلة الأخيرة؛ لئلا يلبس عليه ما ينظفه، والأفضل أن يكون في الأولى، ولو ولغ الكلب في ماء كثير بحيث لم ينقص ولوغه عن قُلْتين لم ينحسه، ولو ولغ في ماء قليل أو طعام، فأصاب ذلك الماء أو الطعام توباً أو بدناً أو إناء آخر، وجب غسله سبعاً، إحداها بالتراب، =

-ولو ولغ في إناء فيه طعام جامد أنقى ما أصابه وما حوله، وانتفع بالباقي على طهارته السابقة، كما في الفأرة
تموت في السمن الجامد، والله أعلم. وأما قوله: أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال: ما يالهم ويا
الكلاب، ثم رخص في كلب الصيد وكنب الغنم. وفي الرواية الأخرى: "وكنب الزرع"، فهذا هي عن
اقتنائها، وقد اتفق أصحابنا وغيرهم على أنه يحرم اقتناء الكلب لغير حاجة، مثل أن يقتني كلباً إحصائياً
بصورته، أو للمفاخرة، به فهذا حرام بلا خلاف، وأما الحاجة التي يجوز الاقتناء لها، فقد ورد هذا الحديث
بالترخيص لأحد ثلاثة أشياء، وهي: الزرع والماشية والصيد، وهذا جائز بلا خلاف، ويختلف أصحابنا في
اقتنائه لحراسة الدور والدواب، وفي اقتناء الجر وتعلمهم، فمنهم من حرمه؛ لأن الرخصة إنما وردت في الثلاثة
المتقدمة، ومنهم من أباحه وهو الأصح؛ لأنه في معناها، واختلقوا أيضاً فيمن اقتنى كلب صيد، وهو رجل
لا يصيد، والله أعلم. وأما الأمر بقتل الكلاب، فقال أصحابنا: إن كان الكلب عقوراً قتل، وإن لم يكن عقوراً،
لم يجز قتله، سواء كان فيه منفعة من المنافع المذكورة أو لم يكن. قال الإمام أبو المعالي إمام الحرمين: ولأمر
بقتل الكلاب منسوخ، قال: وقد صح أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب مرة، ثم صح أنه لم يمتنع عن قتلها،
قال: واستقر الشرع عليه على التفصيل الذي ذكرناه، قال: وأمر بقتل الأسود البهيم، وكان هذا في الابتداء،
وهو الآن منسوخ، هذا كلام إمام الحرمين، ولا مزيد على تحقيقه، والله أعلم.

[٢٦- باب النهي عن البول في الماء الراكد]

٦٥٥- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزَّيْتَرِ، عَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ.

٦٥٦- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ".

٦٥٧- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "لَا تَبُلْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ تَغْتَسِلُ مِنْهُ".

[٢٦- باب النهي عن البول في الماء الراكد]

فيه قوله ﷺ: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يغتسل منه". وفي الرواية الأخرى: "لا تبول في الماء الدائم الذي لا يجري ثم تغتسل منه". وفي الرواية الأخرى: "لهي أن يبَالَ في الماء الراكد" الرواية: "يغتسل"، مرفوع أي لا تبول ثم أنت تغتسل منه. وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالك رحمه الله أنه يجوز أيضاً حزمه عطفاً على موضع "يبولن"، ونصبه بإضمار "أن"، واعطاء "ثم" حكم واو الجمع، فأما الجزم فظاهر، وأما النصب فلا يجوز؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما دون أفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول فيه منهى عنه، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا، والله أعلم. وأما الدائم فهو الراكد.

وقوله ﷺ: "الذي لا يجري" ** تفسير للدائم وإيضاح لمعناه، ويحتمل أنه احتراز به عن راكد لا يجري بعضه كالبرك ونحوها، وهذا النهي في بعض المياه للتحريم، وفي بعضها للكرهية، ويؤخذ ذلك من حكم المسألة، فإن -

** قال في فتح الملهم: قوله: "في الماء الدائم": أي الباقي الماكث، والمراد به الذي لا يجري. قوله: "ثم يغتسل منه": يضم اللام على المشهور، وقال القرطبي: "فيه تنبيه على مآل الحال، والمعنى أنه إذا بَالَ فيه قد يحتاج إليه، فيستع على استعماله، ومثله بقوله ﷺ: "لا يضرين أحدكم امرأته ضرب الأمة ثم يضاعفها". فإنه لم يروه أحد بالجزم لأن المراد النهي عن الضرب؛ لأنه يحتاج في مآل حاله إلى مضاعفها، فتمتنع لإساءته إليها، فلا يحصل له مقصوده، وتقدير اللفظ "ثم هو يضاعفها"، وفي حديث الباب: "ثم هو يغتسل منه" إلخ.

كان الماء كثيراً جارياً، لم يحرم البول فيه؛ لفهم الحديث ولكن الأولى اجتنابه، وإن كان قليلاً جارياً، فقد قال جماعة من أصحابنا بكرهه، والمختار أنه يحرم؛ لأنه بقدره وينجسه على المشهور من مذهب الشافعي وغيره، وبغير غيره فيستعمله مع أنه نجس، وإن كان الماء كثيراً راكداً فقال أصحابنا: بكرهه ولا يحرم، ولو قيل: يحرم لم يكن بعيداً، فإن النهي يقتضي التحريم على المختار عند المحققين والأكثرين من أهل الأصول، وفيه من المعنى: أنه يقدره، وربما أدى إلى تنجيسه بالإجماع لتغيره، أو إلى تنجيسه عند أبي حنيفة ومن وافقه في أن التغير الذي يتحرك بتحريك طرفه الآخر ينحس بوقوع نجس فيه، وأما الراكد القليل فقد أطلق جماعة من أصحابنا أنه مكروه، والصواب المختار أنه يحرم البول فيه؛ لأنه ينجسه ويثلف ماليته وبغير غيره باستعماله، والله أعلم.

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: والتغوط في الماء كالبول فيه وأقبح، وكذلك إذا بال في إناء ثم صبه في الماء، وكذا إذا بال بقرب النهر بحيث يجري إليه البول، فكله مذموم قبيح منهى عنه على التفصيل المذكور، ولم يخالف في هذا أحد من العلماء إلا ما حكى عن داود بن علي الظاهري أن النهي يختص ببول الإنسان بنفسه، وأن الغائط ليس كالبول، وكذا إذا بال في إناء ثم صبه في الماء أو بال بقرب الماء، وهذا الذي ذهب إليه خلاف إجماع العلماء، وهو أقبح ما نقل عنه في الجُمُود على الظاهر، والله أعلم.

قال العلماء: وبكره البول والتغوط بقرب الماء وإن لم يصل إليه؛ لعموم هي النهي عليه السلام عن الرزاز في الموارد؛ ولما فيه من إيذاء المازنين بنماء، ولما يخاف من وصوله إلى الماء، والله أعلم.

وأما انغماس من لم يستنج في الماء؛ ليستنجي فيه، فإن كان قليلاً بحيث ينحس بوقوع النجاسة فيه فهو حرام؛ لما فيه من تلطحه بالنجاسة وتنجيس الماء، وإن كان كثيراً لا ينحس بوقوع النجاسة فيه، فإن كان جارياً، فلا بأس به، وإن كان راكداً، فليس بحرام، ولا تظهر كراهته؛ لأنه ليس في معنى البول ولا يقاربه، ولو اجتنب الإنسان هذا كان أحسن، والله أعلم.

حرواية همام بن منبه الآتية بلفظ: "لا تب في الماء الدائم الذي لا يجري ثم تعمسل فيه" واضحة في هذا المعنى الذي ذكره القرطبي رحمته.

قوله: "الذي لا يجري": قيل: هو تفسير للدائم، وإيضاح للمعنى، وقيل: احتراز به عن راكد يجري بعضه، كالبرك، وقال ابن الأثير: الدائم من حروف الأضداد، يقال للساكن والدائر، ومنه: أصاب الرأس دوام أي هوار. وعنى هذا فقوله: "الذي لا يجري" صفة مخصصة لأحد معنى المشترك، وقيل: الدائم والراكد مقابلان للجاري، لكن الدائم هو الذي له تبع، والراكد الذي لا تبع له، كذا في الفتح.

[٢٧- باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد]

٦٥٨- (١) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ وَأَخْمَدُ بْنُ عِيسَى، جَمِيعاً عَنْ
ابْنِ وَهْبٍ قَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ
أَنَّ أَبَا السَّائِبِ، مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
"لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَقَالَ: كَيْفَ يَفْعَلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ:
يَتَنَاوَلُهُ قَنَاولاً."

٢٧- باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد

فيه أبو السائب أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: "لا يغسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب".
فقال: كيف يفعل يا أبا هريرة؟ قال: يتناول قنأولاً، أما أبو السائب فلا يعرف اسمه.
الأحكام الفقهية: وأما أحكام المسألة، فقال العلماء من أصحابنا وغيرهم: يكره الاغتسال في الماء الراكد قليلاً
كان أو كثيراً، وكذا يكره الاغتسال في العين الجارية. قال الشافعي رحمه الله في البيهقي: أكره للجنب أن يغتسل في
النهر معينة كانت أو دائمة، وفي الماء الراكد الذي لا يجري، قال الشافعي: وسواء قليل الراكد وكثيره، أكره
الاغتسال فيه. هذا نصه، وكذا صرح أصحابنا وغيرهم بمعناه، وهذا كله على كراهة التنزيه لا التحريم، وإذا
اغتسل فيه من الجنابة، فهل يصير الماء مستعملاً؟ فيه تفصيل معروف عند أصحابنا، وهو أنه إن كان الماء قلتين
فصاعداً، لم يصير مستعملاً، ولو اغتسل فيه جماعات في أوقات متكررات، وأما إذا كان الماء دون القتين، فإن
انغمس فيه الجنب بغير نية، ثم لما صار تحت الماء نوى: ارتفعت جنابته، وصار الماء مستعملاً، وإن نزل فيه إلى
ركبته مثلاً ثم نوى قبل انغماس باقيه صار الماء في الحال مستعملاً بالنسبة إلى غيره، وارتفعت الجنابة عن ذلك
النذر المنغمس بلا خلاف، وارتفعت أيضاً عن النذر الباقي إذا غم انغماسه على المذهب الصحيح المختار
المصنوع المشهور؛ لأن الماء إنما يصير مستعملاً بالنسبة إلى المظهر إذا انفصل عنه.

وقال أبو عبد الله الحنفي: وهو يكره الخاء وإسكان الضاد المعجمتين لا يرفع عن باقيه،
والصواب الأول، وهذا إذا غم الانغماس من غير انفصاله، فهو انفصل ثم عاد إليه لم يجزئه ما يفصله به بعد ذلك
بلا خلاف، ولو انغمس رجلان تحت الماء الناقص عن قتين إن تصورا، ثم نوبا دفعة واحدة، ارتفعت جنابتهما،
وصار الماء مستعملاً، فإن نوى أحدهما قبل الآخر، ارتفعت جنابة النوى، وصار الماء مستعملاً بالنسبة إلى رفيقه
فلا ترتفع جنابته على المذهب الصحيح المشهور، وفيه وجه شاذ: أنه ترتفع، وإن نوى فيه إلى ركبتيهما، فنوى
ارتفعت جنابتهما عن ذلك النذر، وصار مستعملاً، فلا ترتفع عن باقيهما إلا على الوجه الشاذ، والله أعلم.

[٢٨- باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات...]

٦٥٩- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَامَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "دَعُوهُ وَلَا تَزِرْ مَوَدَّهَ"، قَالَ: فَلَمَّا فَرَغَ دَعَا بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ، فَصَبَّهُ عَلَيْهِ.

٦٦٠ (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ الدَّرَاوَزِيِّ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَامَ إِلَى تَاجِيَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَبَالَ فِيهَا، فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "دَعُوهُ"، فَلَمَّا فَرَغَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَنْوٍ فَصَبَّ عَلَى بَوْلِهِ. **

٢٨- باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد،

وأن الأرض تطهر بالماء من غير حاجة إلى حفرها

فيه حديث أنس رضي الله عنه: "أن أعرابياً بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَامَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'دَعُوهُ لَا تَزِرْ مَوَدَّهَ' فلما فرغ، دعا بدلو من ماء، فصبه عليه". وفي الرواية الأخرى: "فصاح به الناس، فقال رسول الله ﷺ: 'دَعُوهُ' فلما فرغ أمر رسول الله ﷺ بذنوب، فصب على بوله". الأعرابي: هو الذي يسكن لبادية.

شرح الغريب: وقوله ﷺ: "لا تَزِرْ مَوَدَّهَ" هو بضم التاء وإسكان الزاي وبعدها راء، أي لا تقطعوا، والإزرام القطع، وأما "الدنو" ففيها لغتان التذكير والتأنيث، و"الذنوب" بفتح الدال وضم النون، وهي الدلو المملوءة ماءً.

** قال في فتح الملهم: قوله: "نصبه عليه": في شرح السنة: "فيه دلالة على أن الأرض إذا أصابها نجاسة لا تطهر بالجفاف، ولا يجب حفر الأرض، ولا نقل التراب إذا صب عليه الماء". نقله الطيبي.

قال ابن القيم: "ليس فيه دلالة على أن الأرض لا تطهر بالجفاف، وقد صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: 'كنت عزيراً أبيت في المسجد، وكانت الكلاب تبول وتدير في المسجد، فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك'. فلولا اعتبارها أنه تطهر بالجفاف كان ذلك تبقية لها بوصف النجاسة مع العلم بأنهم يقومون عليها في الصلاة البتة؛ إذ لا يد منه مع صغر المسجد وعدم من يتخلف في بيته، وكون ذلك يكون في بقع كثيرة، حيث تقبل وتدير وتبول، فإن هذا التركيب في الاستعمال يفيد تكرار الكائن منها، أو لأن تبقيتها نجاسة ينافي الأمر بتطهيره، فوجب كونها =

٦٦١- (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ -وَهُوَ عَمُّ إِسْحَاقَ- قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ جَاءَ أَغْرَابِيُّ، فَقَامَ يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَهْ مَهْ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُزْمَوُ، دُعُوهُ"، فَتَرَكُوهُ حَتَّى بَالَ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ: "إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَالْقَذَرِ، إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ"، أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ الْقَوْمِ، فَجَاءَ بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ، فَسَنَّهُ عَلَيْهِ.

حققه أحاديث الباب: أما أحكام الباب: ففيه: إثبات نجاسة بول آدمي، وهو مجمع عليه، ولا فرق بين الكبير والصغير بإجماع من يعتد به، لكن بول الصغير يكفي فيه التطهير، كما سنوضحه في الباب الآتي -إن شاء الله تعالى- وفيه: احترام المسجد وتنزيهه عن الأقدار، وفيه: أن الأرض تظهر بصب الماء عليها، ولا يشترط حفرها، وهذا مذهبننا ومذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا تظهر إلا بحفرها، وفيه: أن غسالة النجاسة طاهرة. وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، ولأصحابنا فيها ثلاثة أوجه: أحدها: أنها طاهرة. والثاني: نجسة. والثالث: إن انفصلت وقد طهر المحل، فهي طاهرة، وإن انفصلت ولم يظهر المحل، فهي نجسة، وهذا الثالث هو الصحيح، وهذا الخلاف إذا انفصلت غير متغيرة: أما إذا انفصلت متغيرة، فهي نجسة بإجماع المسلمين، سواء تغير طعمها أو لونها أو ريحها، وسواء كان التغير قليلاً أو كثيراً، والله أعلم.

وفيهِ: الفرق بالجاهل وتعليمه ما يزمه من غير تعنيف ولا إبداء إذا لم يأت بالمخالفة استخفافاً أو عناداً، وفيه: دفع أعظم الضررين باحتمال أخفهما، لقوله ﷺ "دعوه".

قال العلماء: كان قوله ﷺ "دعوه" لمصلحتين:

إحداها: أنه لو قطع عليه بوله تضرر، وأصل التحجيس قد حصل، فكان احتمال زيادته أولى من إيقاع الضرر به. والثانية: أن التحجيس قد حصل في جزء يسير من المسجد، فلو أقاموه في أثناء بوله لتنجست تبابه وبدنه وموضع كثيرة من المسجد، والله أعلم.

=تطهير بالخفاف، بخلاف أمره بغيره بإهراق ذنوب من ماء؛ لأنه كان هاراً، وقد لا يجف قبل وقت الصلاة، فأمر بتطهيرها بالماء، بخلاف مدة الليل، أو لأن الوقت كان إذا ذاك قد آن أو أريد إذ ذاك أكمل الظهارتين المتيسرين في ذلك الوقت، وقد صرح الغزالي في المنحول بأن استدلال الشافعية بهذا أخير غير صحيح؛ لأن الغرض قطعاً من تخصيص الماء ما احتص به الماء من عموم الموجود، والمقصود من الحديث الابتدار إلى تطهير المسجد لا بيان ما نزل به النجاسة". كذا في المرقاة. (فتح الملهم: ٦٧/٣)

بقوله ﷺ: "إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر، إنما هي لذكر الله وقراءة القرآن، أو كما قال رسول الله ﷺ".

فقه الحديث: فيه: صيانة المساجد وتنزيهها عن الأكل والشرب والقذو والبصاق ورفع الأصوات والخصومات، والبيع والشراء وسائر العقود وما في معنى ذلك. وفي هذا الفصل مسائل ينبغي أن أذكر أطرافاً منها مختصرة:

أحدها: أجمع المسلمون على حواز الجلوس في المسجد للمحدث، فإن كان جلوسه لعبادة من اعتكاف أو قراءة علم أو سماع موعظة أو انتظار صلاة أو نحو ذلك كان مستحباً، وإن لم يكن لشيء من ذلك كان مباحاً، وقال بعض أصحابنا: إنه مكروه وهو ضعيف.

الثانية: يجوز النوم عندنا في المسجد، نص عليه الشافعي رحمه في "الأم"، قال ابن المنذر في "الإشراق": رخص في النوم في المسجد ابن المسيب والحسن وعطاء وشافعي، وقال ابن عباس: لا تتخذوه مرقداً، وروي عنه أنه قال: إن كنت تنام فيه لصلاة فلا بأس. وقال الأوزاعي: يكره النوم في المسجد. وقال مالك: لا بأس بذلك للغرباء، ولا أرى ذلك للحاضر. وقال أحمد: إن كان مسافراً أو شبيهه، فلا بأس، وإن اتخذ مقيلاً أو مبيتاً فلا، وهذا قول إسحاق، هذا ما حكاه ابن المنذر واحتج من حوزة بنوم علي بن أبي طالب عليه وابن عمر وأهل الصفة والمرأة صاحبة الوشاح، والمرتين وثمالة بن أثال وصفوان بن أمية وغيرهم، وأحاديثهم في الصحيح مشهورة، والله أعلم.

ويجوز أن يمكن الكافر من دخول المسجد بإذن المسلمين، ويمنع من دخوله بغير إذن.

الثالثة: قال ابن المنذر: أباح كل من يحفظ عنه العلم الوضوء في المسجد إلا أن يتوضأ في مكان يله أو يتأذى الناس به، فإنه مكروه، ونقل الإمام والحسن ابن بطال المالكيين هذا عن ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس والحنفى وابن القاسم المالكي وأكثر أهل العلم، وعن ابن سيرين ومالك وسحنون: أنهم كرهوه تنزيهاً للمسجد، والله أعلم.

الرابعة: قال جماعة من أصحابنا: يكره إدخال البهائم والجنائين والصبيان الذين لا يميزون المسجد لغمر حاجة مقصودة؛ لأنه لا يؤمن تنجيسهم المسجد، ولا يحرم؛ لأن النبي ﷺ طاف على البعير، ولا ينفي هذه الكراهة؛ لأنه ﷺ فعل ذلك بياناً للحواز أو ليطهر ليقبض به ﷺ، والله أعلم.

الخامسة: يحرم إدخال النجاسة إلى المسجد، وأما من على بدنه نجاسة، فإن عاف تنجيس المسجد لم يجر له الدخول، فإن أمن ذلك جاز، وأما إذا اقتصد في المسجد، فإن كان في غم إناء، فحرام، وإن قطر دمه في إناء، فمكروه، وإن بال في المسجد في إناء، ففيه وجهان، أحدهما: أنه حرام، والثاني: مكروه.

السادسة: يجوز الاستلقاء في المسجد ومد الرجل وتشبيك الأصابع؛ للأحاديث الصحيحة المشهورة في ذلك من فعل رسول الله ﷺ.

السابعة: يستحب استحباباً مؤكداً كس المسجد وتنظيفه للأحاديث الصحيحة المشهورة فيه، والله أعلم.

قوله: "قل أصحاب رسول الله ﷺ: مه مه": هي كلمة زجر، ويقال: به به بالياء أيضاً، قال العلماء: هو اسم مبني على الكون، معناه: اكبت، قال صاحب "المطالع": هي كلمة زجر، قيل: أصلها ما هذا، تم حذف تخفيفاً، قال: وتقال مكررة "مه مه"، وتقال فردة "مه"، ومثله: به به. وقال يعقوب: هي لتعظيم الأمر "كبح بخ"، وقد تنون مع الكسر وتنون الأول ويكسر الثاني بغير تنوين، هذا كلام صاحب "المطالع"، وذكره أيضاً غيره، والله أعلم.

قوله: "فحاء بالياء فحش عيب"، يروى بالشين المعجمة وبالمهمل، وهو في أكثر الأصول والروايات بالمعجمة، ومعناه: صبه، وقرئ بعض العلماء بينهما، فقال: هو بالمهمل: الصب في سهولة، وبالمعجمة: التفريق في صبه، والله أعلم.

[٢٩- باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله]

- ٢٦٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالصِّبْيَانِ، فَيُرْكَبُ عَلَيْهِمْ وَيُحَنِّكُهُمْ، فَأَتَيْنِي بِصَبِيٍّ قَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَتْبَعَهُ بَوْلَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ.
- ٢٦٣- (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ يَرْضَعُ، قَبَالَ فِي حَجَرِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ.

[٢٩- باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله]

شرح الغريب: "الصبيان" بكسر الصاد: هذه اللغة المشهورة. وحكى ابن دريد ضمها. قوله: "فيرك عليهم" أي يدعو لهم، ويمسح عليهم، وأصل البركة ثبوت الخير وكثرته، وقولها: "فيحنكهم" قال أهل اللغة: التحريك أن يعضغ الثمر أو نحوه، لم يبدلك به حنك الصغور، وفيه لغتان مشهورتان: حنكته وحنكته بالتخفيف والتشديد، والرواية هنا: فيحنكهم بالتشديد، وهي أشهر اللغتين، وقولها: "قبال في حجره" يقال: بفتح الحاء وكسرها، لغتان مشهورتان، وقولها: "بصبي يرضع" هو يفتح أي يرضع، وهو الذي لم يقطع، أما أحكام الباب: ففيه: استحباب تحريك المولود. وفيه: التورك بأهل الصلاح والفضل. وفيه: استحباب حمل الأطفال إلى أهل الفضل للتورك بهم، وسواء في هذا الاستحباب المولود في حال ولادته وبعدها.

وفيهِ: التندب إلى حسن المعاشرة واللين والتواضع والرفق بالصغار وغيرهم. وفيهِ: مقصود الباب، وهو أن بول الصبي يكفي فيه النضح.

المذاهب في تطهير بول الصبي والجارية: وقد اختلف العلماء في كيفية طهارة بول الصبي والجارية على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا: الصحيح المشهور المختار: أنه يكفي النضح في بول الصبي، ولا يكفي في بول الجارية، بل لا بد من غسله كسائر النجاسات. والثاني: أنه يكفي النضح فيهما. والثالث: لا يكفي النضح فيهما، وهذان الوجهان حكاهما صاحب "التتمة" من أصحابنا وغيره، وهما شاذان ضعيفان، ومن قال بالفرق عني بن أبي طالب وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وجماعة من السلف وأصحاب الحديث وابن وهب من أصحاب مالك رحمهم الله، وروى عن أبي حنيفة ومن قال بوجوب غسلهما، أبو حنيفة ومالك في المشهور عنهما، وأهل الكوفة.**

**قال في فتح الملهم: قال العمري رحمه الله: "والعرب تقول: غسلي السماء، وإنما يقولون ذلك عند انصباب المطر عنهم، وكذلك يقال: غسلي التراب إذا انصب عليه"، كذا في عمدة القاري.

٦٦٤- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ تَمِيمٍ.

٦٦٥- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَحْصَنٍ أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَوَضَعَتْهُ فِي حِجْرِهِ، قِيلَ، قَالَ: قَدْ يَزِدُّ عَلَى أَنْ نَضْحَ بِالماءِ*.

٦٦٦- (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: قَدْ عَا بِماءٍ قَرَشَهُ.

٦٦٧- (٦) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتَيْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتِ مَحْصَنٍ -وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولِ اللَّائِي بَاتِعْنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ أُنْتُتْ عَكَاشَةً ابْنِ مَحْصَنٍ، أَحَدُ بَنِي أَسَدِ بْنِ خُرَيْمَةَ-.....

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو في كيفية تطهير الشيء الذي يال عليه الصبي، ولا خلاف في نجاسته. وقد نقل بعض أصحابنا إجماع العلماء على نجاسة بول الصبي، وأنه لم يخالف فيه إلا داود الظاهري. قال الخطابي وغيره: وليس بخويز من جواز النضج في الصبي من أجل أن بوله ليس بنجس، ولكنه من أجل التخفيف في إزالته، فهذا-

*قوله: "قد يزد على أن نضح بالماء": من يرى الغسل من بول الصبي يحمل النضج على الغسل الخفيف، وما جاء من نهي الغسل بحمله على نفي المبالغة في الغسل، والله تعالى أعلم.

=وقال الزرقاني: "المراد بالنضج والرش في حديث الباب: الغسل، وذلك معروف في لسان العرب، ومنه الحديث: "إني لأعرف قرية ينضح البحر بناحيها". وقال ﷺ في المذي: "فلينضح فرجه"، رواه أبو داود وغيره. والمراد الغسل، كما في مسلم، والقصة واحدة كالراوي. وحديث أسماء في غسل الدم: "وانضحيه"، وقد جاء الرش وأريد به الغسل كما في الصحيح عن ابن عباس لما حكى الوضوء النبوي، قال: "أخذ غرفة من ماء و رشي على رجلي اليمنى حتى غسلها"، وأراد بالرش هنا الصب قليلاً قليلاً.

قال العيني رحمه الله: "وما يدل على أن النضح والرش يذكران ويراد بهما الغسل: قوله شيخنا في حديث أسماء رضي الله عنها: "ثم تفرغه بالماء، ثم تنضح، ثم تصلي فيه". معناه: تغسله، هذا في رواية الصحيحين. وفي رواية الترمذي: "حتى ثم تفرغه، ثم رشي، ثم تصلي فيه". أراد: اغسله، قاله البغوي". (فتح الملهم: ٣/٧٦)

قَالَ: أَخْبَرْتَنِي أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَأْكُلَ الطَّعَامَ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرْتَنِي، أَنَّ ابْنَهَا ذَاكَ بَالَ فِي جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ، فَتَضَحَّهُ عَلَى ثَوْبِهِ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ غَسْلًا.

هو الصواب. وأما ما حكاه أبو الحسن بن بطال، ثم القاضي عياض عن الشافعي وغيره أنهم قالوا: بول النسي طاهر، فيضاح، فحكاية باطلة قطعاً.

وأما حقيقة التضح هنا، فقد اختلف أصحابنا فيها، فذهب الشيخ أبو محمد الجويني والقاضي حسين والبغوي إلى أن معناه: أن الشيء الذي أصابه البول يغمر بالماء، كسائر النجاسات، بحيث لو عصر لا يعصر، قالوا: وإن اختلف هذا غيره في أن غيره يشترط عصره على أحد الوجهين، وهذا لا يشترط بالاتفاق. وذهب إمام الحرمين والمحققون إلى أن التضح: أن يغمر ويكثر بالماء مكثرة لا يبلغ جريان الماء، وتردده وتقاطره، بخلاف المكثرة في غيره، فإنه يشترط فيها أن يكون بحيث يجري بعض الماء، ويتقاطر من المحل، وإن لم يشترط عصره، وهذا هو الصحيح المختار، ويدل عليه قولنا: فتضحه ولم يغسله، وقولنا: فرشه أي تضحه، والله أعلم.

ثم إن التضح إنما يجزي ما دام النسي يقتصر به على الرضاع، أما إذا أكل الطعام على جهة التغذية، فإنه يجب الغسل بلا خلاف، والله أعلم.

[٣٠- باب حكم المني]

٦٦٨- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِعَائِشَةَ، فَأَصْبَحَ يَغْسِلُ ثَوْبَهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّمَا كَانَ يُخْرِئُكَ، إِنْ رَأَيْتَهُ أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ، فَإِنْ لَمْ تَرَ، نَضَحْتَ حَوْلَهُ، وَلَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرَكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَرَكًا، فَبُصِّلِي فِيهِ.

٦٦٩- (٢) وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَهَمَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ فِي الْمَنِيِّ، قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرَكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٦٧٠- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْنٌ عَنْ مُعِينَةَ، ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَهْدِيٍّ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ، ح: وَحَدَّثَنِي ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَمُعِينَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ فِي حَتِّ الْمَنِيِّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ.

٦٧١- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

٣٠- باب حكم المني

اختلاف العلماء في طهارة المني ونجاسته: اختلف العلماء في طهارة مني الآدمي، فذهب مالك وأبو حنيفة إلى نجاسته؛ إلا أن أبا حنيفة قال: يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابساً، وهو رواية عن أحمد. وقال مالك: لا بد من غسسه رطباً ويابساً. وقال البيهقي: هو نجس ولا تعاد الصلاة منه. وقال الحسن: لا تعاد الصلاة من المني في الثوب وإن كان كثيراً؛ وتعاد منه في الجسد وإن قل. وذهب كثيرون إلى أن المني طاهر، روي ذلك -

٦٧٢- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ ثَوْبَ الرَّجُلِ، أَيْغُسِلُهُ أَمْ يَغُسِلُ الثَّوْبَ؟ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغُسِلُ الْمَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى آثَرِ الْغُسْلِ فِيهِ.

عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة، وداود وأحمد في أصح الروايتين، وهو مذهب الشافعي وأصحاب الحديث، وقد غلط من أوهم أن الشافعي يترك منفرد بطهارته، ودليل القائلين بالنجاسة رواية الغسل، ودليل القائلين بالطهارة رواية الترك، فلو كان نجساً لم يكف فركه كالدم وغيره، قالوا: ورواية الغسل محمولة على الاستحباب والتسره واختيار النظافة، والله أعلم.^{**} هذا حكم مني الآدمي، ولنا قول شاذ ضعيف، أن مني امرأة نجس دون مني الرجل، وقول أشد منه: أن مني المرأة والرجل نجس، والصواب أنهما طاهران، وهل يحل أكل المني الطاهر؟ فيه وجهان: أظهرهما: لا يحل؛ لأنه مستفذر، -

^{**} قال في فتح الملهم: قال الحافظ ابن حجر: "ويرد ما يذهب إليه الحنفية من التفريق بين المني الرطب واليابس بالغسل والفرك، ما في رواية ابن خزيمة عن عائشة: "كانت تسلط المني من ثوبه بعرق الإذخر، ثم يصلي فيه، وتحكه من ثوبه يابساً، ثم يصلي فيه" فإنه يتضمن ترك الغسل في الحالتين".

قلت: هذه الرواية لم يستق الحافظ إسنادها، ولم يحكم عليها بشي من الصحة أو الضعف، وقد وقع مثل سياق هذه الرواية في مسند أحمد من طريق عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد عن عائشة رضي الله عنها، قال ابن الترمذي: "فيه علتان: إحداهما: أن ابن عمار غمز القطان وابن حنبل، وضعفه البخاري جداً، ذكره البيهقي في باب من الفرج بظهر الكف، وسكت عنه في باب المني يصيب الثوب، إلا أنه قال ابن الترمذي في باب من الفرج: "احتج به مسلم واستشهد به البخاري، وأخرج له ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما، والحاكم في المستدرک، وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ثقة ثبناً، وثقه الوكيع والعجلي، وقال ابن معين: صدوق لا بأس به. والعلة الثانية: عدم سماع عبد الله بن عبيد عن عائشة" إلخ.

قلت: فهذا التقطع إن كان مراده أجزاء السلت بالإذخرة في الرطب، وإن لم يقع التصريح به، والحث في اليابس: فلا يقاوم الحديث الصريح المسند عند الدارقطني والطحطاوي وأبي عوانة واليزار عن عائشة قالت: "كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً، وأغسله إذا كان رطباً"، قال اليزار: "لأنعلم أحداً أسنده غير الحميدي، وغيره يرويه عن عمرة مرسلًا". (فتح الملهم: ٣/٨٠، ٨١)

قال البغوي: "عبد الله بن الزبير الحميدي ثقة حافظ إمام، وهو أحد شيوخ البخاري، فزيادته هذه تقبل جداً؛ لأنها ليست منافية لمن هو أوثق منه" إلخ.

٦٧٣- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَذَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارِكِ وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ فَحَدِيثُهُ كَمَا قَالَ ابْنُ يَشْرِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ. وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارِكِ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ فَفِي حَدِيثِهِمَا: قَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٦٧٤- (٧) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَوَّاسٍ الْحَنْفِيُّ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابٍ الْخَوْلَانِيِّ قَالَ: كُنْتُ نَازِلًا عَلَى عَائِشَةَ، فَأَحْتَلَمْتُ فِي ثَوْبِي، فَمَسَسْتُهَا فِي الْمَاءِ، فَرَأَيْتِي جَارِيَةً لِعَائِشَةَ، فَأَحْبَرْتُهَا، فَبَعَثْتُ إِلَيْهَا عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: رَأَيْتُ مَا يَرَى النَّاسُ فِي مَنْأَمِهِ. قَالَتْ: هَلْ رَأَيْتَ فِيهِمَا شَيْئًا؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: فَلَوْ رَأَيْتَ شَيْئًا غَسَلْتُهُ، لَقَدْ رَأَيْتِي وَإِنِّي لَأُحْكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا بَسًا بِظُفْرِي.

=فهو داخل في جملة الحيثيات المحرمة علينا. وأما من يباقي الحيوانات غير الآدمي، فمنها الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما، وحيوان طاهر، ومنها نجس بلا خلاف، وما عداها من الحيوانات في منيه ثلاثة أوجه. الأصح: أنها كلها طاهرة من مأكول اللحم وغيره. والثاني: أنها نجسة. والثالث: مني مأكول اللحم طاهر، ومني غيره نجس، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما ألفاظ الباب، ففيه خالد بن عبد الله عن خالد عن أبي معشر، واسمه زياد بن كليب التميمي الحنظلي الكوفي، وأما خالد الأول: فهو الواسطي الطحان، وأما خالد الثاني: فهو الحذاء. وهو خالد بن مهران أبو المنازل بضم الميم البصري، وفيه قولها: "كان يجزئك": هو بضم الياء وبالفجر، وفيه: أحمد بن حوَّاس، هو بجيم مفتوحة ثم واو مشددة ثم ألف ثم سين مهمله. وفيه: شبيب بن غرقدة هو بفتح الغين المعجمة وإسكان الراء وفتح القاف، وفيه قولها: "فلو رأيت شيئاً غسلته؟" هو استفهام إنكار، حذف منه الهجمة، تقديره: أكنت غاسله معتقداً وجوب غسله، وكيف تفعل هذا، وقد كنت أحكه من ثوب رسول الله ﷺ يا بَسًا بِظُفْرِي؟ ولو كان نجساً لم يتركه النبي ﷺ ولم يكتف بحكه، والله أعلم.

وقد استدل جماعة من العلماء بهذا الحديث على طهارة رطوبة فرج المرأة، وفيها خلاف مشهور عندنا وعند غيرنا، والأظهر طهارتها، ونعلق المحتجون بهذا الحديث بأن قالوا: الاحتمال مستحيل في حق النبي ﷺ؛ لأنه من تلاعب الشيطان بالناس، فلا يكون المني الذي على ثوبه ﷺ إلا من الجساع، ويلزم من ذلك مرور المني على-

.....

«موضع أصاب رطوبة الفرج، فهو كانت الرطوبة نجسة لتنجس بها المني، ولما تركه في ثوبه، ولما اكتفى بالفرك، وأجاب القائلون بنجاسة رطوبة فرج المرأة بمحواين:

أحدهما: جواب بعضهم أنه يمتنع استحالة الإحتلام منه عليه السلام، وكونها من نلأعب الشيطان، بل الإحتلام منه جائز عليه السلام، وليس هو من نلأعب الشيطان، بل هو قبض زيادة المني يخرج في وقت.

والثاني: أنه يجوز أن يكون ذلك المني حصل بمقدمات جماع، فسقط منه شيء على الثوب، وأما المتلطيخ بالرطوبة، فلم يكن على الثوب، والله أعلم.

• • • •

[٣١ - باب نجاسة الدم وكيفية غسله]

٦٧٥- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ، عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبُهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِ؟ قَالَ: "تُحَنُّهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ، ثُمَّ تَنْضِجُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ".

٣١ - باب نجاسة الدم وكيفية غسله

فيه "الحناء" يعني "جاءت امرأة إلى النبي ﷺ" فقالت: "إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة، كيف تصنع به؟" وفي "تَنْضِجُهُ" أي "تغسله" ثم "تصلي فيه" أي "تصلي في الماء الذي فيه". وفي "تَقْرُصُهُ" أي "تغسله" وتحنه، ومعنى "تَقْرُصُهُ" بقطعه بأطراف الأصابع مع الماء؛ لينحل، وروي "تقرصه" بفتح التاء وإسكان القاف وخسر الراء، وروي بصم التاء وفتح القاف وكسر الراء المتعددة، قال القاضي عياض: ورواهما هما جميعاً، ومعنى "تَنْضِجُهُ" غسله وهو بكسر الصاد، كذا قاله الجوهري وغيره، وفي هذا الحديث: وجوب غسل النجاسة بالماء، ويؤخذ منه: أن من غسل بالخل أو غيره من المائعات لم يجزئه؛ لأنه ترك المأمور به. وفيه: أن ادم نجس، وهو بإجماع المسلمين. وفيه: أن إزالة النجاسة لا يشترط فيها العدد؛ بل يكفي فيها الإناء. وفيه: غير ذلك من الفوائد.

بيان الواجب في إزالة النجاسة: وأعلم أن الواجب في إزالة النجاسة الإنقاء، فإن كانت النجاسة حكمية؛ وهي التي لا تشاهد بالعين كالبول ونحوه؛ وجب غسلها مرة، ولا تحب الزيادة، ولكن يستحب الغسل ثانياً وثالثة؛ لقوله ﷺ: "إِذَا اسْتَبَقَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا"، وقد تقدم بيانه. وأما إذا كانت النجاسة عينية كالدم وغيره، فلا بد من إزالة عينها، ويستحب غسلها بعد زوال العين ثانية وثالثة، =

أقوله: أنه قد مر هذا؛ قال النووي: يؤخذ منه أن من غسل بالخل أو غيره من المائعات، لم يجزئه؛ لأنه ترك المأمور به، انتهى. قلت: الظاهر أن ذكر الماء؛ لأنه المعتاد، والمقصود من الحديث ذكر كيفية تطهير الثوب، هي أحسن الكيفيات وأسهلها، لا تعين كيفية للتطهير بحيث لا يجوز غيرها، ولا توجب هذه الكيفية بحيث لو أتى بعمرها، أو ترك شيء منها، لم يحصل طهارة الثوب من الدم؛ ولا أرى أن أحداً يقول بذلك، فتأمل.

٦٧٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ.

= وهل يشترط عصر الثوب إذا غسله؟ فيه وجهان، الأصح أنه لا يشترط، وإذا غسل النجاسة العينية فبقي لونها، لم يضره، بل قد حصلت الطهارة، وإن بقي طعمها، فالثوب نجس، فلا بد من إزالة الطعم، وإن بقيت الرائحة، ففيه قولان ننتأق، أفصحها: يطهر، والثاني: لا يطهر، والله أعلم.

* * * *

[٣٢- باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه]

٦٧٧- (١) وَخَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَعْلَاءَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ: إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْأَخْرَانِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ. قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: "أَمَّا إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا، فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ، فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ"، قَالَ: فَدَعَا بِعُصْبٍ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِأَثْنَيْنِ، ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاجِدًا، وَعَلَى هَذَا وَاجِدًا، ثُمَّ قَالَ: "لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا، مَا لَمْ يَيْبَسَا".

[٣٣- باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه]

شرح الغريب: أما العصب، فبفتح العين وكسر السين المهملة، وهو الجريد والغصن من النخل، ويقال له العشكال، وقوله: "بأثْنَيْنِ" هذه الباء زائدة للتوكيد، "وأثْنَيْنِ" منصوب على لحال، وزيادة الباء في الحال صحيحة معروفة، وَيَكُنَّ، مقروح الباء الموحدة قبل السين، ويجوز كسرهما بغتان، وأما النسيمة: فحقيقتها نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض على جهة الإفساد، وقد تقدم في باب غَلَطِ نَحْوِ السَّيْمَةِ من كتاب الإيمان بيانها واضحاً مستقصياً. ذكر الروايات الثلاث، وتأويل رواية البخاري "وإنه لكبير": "أما قول النبي ﷺ: "لا يستتر من بوله"، فروي ثلاث روايات: يستتر بقاءين مثانين، ويستتره بالزاري والغاء، ويستترئ بالباء الموحدة واحمزة، وهذه الثلاثة في البخاري وغيره، وكلها صحيحة، ومعناها: لا يتجنبه، ويتحرز منه، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "وما يعذبان في كبير"، فقد جاء في رواية البخاري: "وما يعذبان في كبير، وإنه لكبير كان أحدهما لا يستتر من البول" الحديث، ذكره في كتاب "الأدب" في "باب النسيمة من الكبار"، وفي "كتاب الموضوع" من البخاري أيضاً: "وما يعذبان في كبير، بل إنه كبير" فثبت هاتين الروايتين الصحيحتين أنه كبير، فيجب تأويل قوله ﷺ: "وما يعذبان في كبير"، وقد ذكر العلماء فيه تأويلين: أحدهما: أنه ليس بكبير في زعمهما. والثاني: أنه ليس بكبير تركه عليهما. وحكى القاضي عياض رحمه الله تأويلاً ثالثاً، أي ليس بأكثر الكبار، قلت: فعلى هذا يكون المراد بهذا الزجر والتحذير لغرضهما، أي لا يتوهم أحد أن التعذيب لا يكون إلا في أكبر الكبار الموبقات، فإنه يكون في غيرها، والله أعلم.

وسبب كونهما كبيرين أن عدم التنزه من البول يلزم منه بطلان الصلاة، وتركه كبيرة بلا شك، والمشي بالنسيمة والسعي بالفساد من أفعى القبائح، لا سيما مع قوله ﷺ: "كان يمشي" بلفظ كان التي للحالة المستمرة غالباً، والله أعلم.

٦٧٨- (٢) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَرْدَبِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْنَى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "وَكَانَ الْآخِرُ لَا يَسْتَنْزَهُ عَنِ الْبَوْلِ - أَوْ مِنَ الْبَوْلِ -".

-حكمة وضع الجريدتين على القبر: وأما وضعه عليه السلام الجريدتين على القبر، فقال العلماء: محمول على أنه عليه السلام سأل الشفاعة ضاماً، فأجبت شفاعته عليه السلام بالتخفيف عنهما إلى أن ييسرا. وقد ذكر مسلم بحث في آخر الكتاب في الحديث الطويل حديث جابر في صاحبي القبرين: فأجبت شفاعتي أن يرفع ذلك عنهما ما دام القضبان رطبين". وقيل: يعمل أنه عليه السلام كان يدعو لهما تلك المدة.

وقيل: لكونهما يسبحان ما دام رطبين وليس لنباس تسبيح، وهذا مذهب كثيرين أو الأكثرين من المفسرين في قوله تعالى: عِزَّانٌ مِّنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِ اللَّهِ (الإسراء: ٤٤)، قالوا: معناه: وإن من شيء حي، ثم قالوا: حياة كل شيء بحسبه، فحياة الخشب ما لم ييسر، والخجر ما لم يقطع، وذهب المحققون من المفسرين وغيرهم إلى أنه على عمومته، ثم اختلف هؤلاء هل يسبح حقيقة أم فيه دلالة على الصانع، فيكون مسبحاً منزهاً بصورة حاله؟ والمحققون على أنه يسبح حقيقة، وقد أئتم الله تعالى: عِزَّانٌ مِّنْ الْحِجَابَةِ لَهُمُ وَتَفْجِيرُ بِهِ الْآنْهَارُ (البقرة: ٧٤)، وإذا كان العقل لا يحيل جعل التنزيه فيها وجاء النص به، وجب المصير إليه، والله أعلم، واستحب العلماء قراءة القرآن عند القبر لهذا الحديث؛ لأنه إذا كان يرجى التخفيف بتسبيح الجريد، فتلاوة القرآن أولى، والله أعلم.

وقد ذكر البخاري في صحيحه أن بريدة بن الحبيب الأسلمي الصحابي رضي الله عنه أوصى أن يجعل في قبره جريدتان، ففيه أنه عليه السلام ترك بفعل مثل فعل النبي عليه السلام.

وقد أنكر الخطابي ما يفعله الناس على القبور من الأعواص ونحوها متعقبن بهذا الحديث، وقال: لا أصل له، ولا وجه له، والله أعلم.

فقه الحديث: وأما فقه الباب: ففيه: إثبات عذاب القبر، وهو مذهب أهل الحق خلافاً للمعتزلة، وفيه: نجاسة الأقبال؛ لرواية الثانية: "لا يستنزه من البول"، وفيه: غلظ تحريم النسيئة، وغير ذلك مما تقدم، والله أعلم.*

**قال في فتح الملهم: قلت: وأما وضع الرياحين والبقول ونحوها على قبور أولياء الله الصالحين دون العصاة المعذنين -أي الذين كان ظاهر حالهم المنسوق والعصيان، كما يفعله كثير من المبتدعة في عصرنا- فليس من اتباع هذا الحديث في شيء، فمن شاء أن لا يفتن بتمويه بعض الجهلة، فلا يفتن، والله الموفق. (فتح الملهم: ٩٤/٣)

[كتاب الحيض]

[١- باب مباشرة الحائض فوق الإزار]

٦٧٩- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَأْتِرَ بِإِزَارٍ، ثُمَّ يُبَاشِرُهَا. ٦٨٠- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، ح: وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَأْتِرَ فِي قَوْرِ حَيْضَتِهَا* ثُمَّ يُبَاشِرُهَا. قَالَتْ: وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِرْبَهُ.

[كتاب الحيض]

[١- باب مباشرة الحائض فوق الإزار]

هكذا وقع في الأصول في الرواية في الكتاب عن عائشة: "كان إحْدَانَا" من غير تاء في "كان" وهو صحيح. فقد حكى سيويه في "كنايه" في "باب ما جرى من الأسماء التي هي من الأفعال وما أشبهها من الصفات عثر في الفعل"، قال: وقال بعض العرب: "قال امرأة"، فهذا نفس الإمام هذه الصيغة أنه يجوز حذف التاء من فعل ماله فرج من غير فصل، وقد نقله أيضاً الإمام أبو الحسين بن عرووف في "شرح الجمل"، وذكره آخرون، ويجوز أن تكون "كان" هنا التي للشأد والنقص، أي كان الأمر أو الحال، ثم ابتدأت، فقالت: "إحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا أَمَرَهَا"، والله أعلم.

شرح الغريب: وقولها: "في قور حَيْضَتِهَا": هو بفتح الفاء وسكان الواو، ومعناه: معظمها ووقت كثرتها، والحبيضة بفتح الحاء، أي الحيض، وقولها: "أَنْ تَأْتِرَ": معناه: تشد إزاراً تستر شُرَّتِهَا وما تحتها إلى الركبة فما تحتها، وقولها: "وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ": "كثير الروايات فيه يكسر الحفرة مع إسكان الراء، ومعناه: عضوه الذي يستمتع به، -

* قوله: "في قور حَيْضَتِهَا": متعلق بأمر، والمقصود بيان أنه كان يبشر في قور ندم أيضاً ما فوق الإزار، فكيف في غيره، وليس المقصود بيان أنه يبشر في غير القور بلا إزار، والله تعالى أعلم.

٦٨١ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبَاشِرُ نِسَاءَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ، وَهُنَّ حَيْضٌ.

-أي الفرج، ورواه جماعة بفتح الغمزة والراء، ومعناه: حاجته، وهي شهوة الجماع، والمقصود أملككم أنفسه، فيأمن مع هذه المباشرة الرفوعة في الحرم، وهو مباشرة فرج الحائض. واختار الخطابي هذه الرواية وأنكر الأولى، وغابها على المحدثين، والله أعلم.

بيان معنى الحيض والاستحاضة: وأما الحيض، فأصله في اللغة: السيلان، وحاض الوادي إذا سال، قال الأزهرى والمروى وغيرهما من الأئمة: الحيض جريان دم المرأة في أوقات معلومة، يريه رحم المرأة بعد بلوغها، والاستحاضة: جريان الدم في غير أوانه، قالوا: ودم الحيض يخرج من قعر الرحم، ودم الاستحاضة يسيل من العاذل -بالعين المهملة وكسر الذال المعجمة- وهو عرق فمه الذي يسيل منه في أدنى الرحم دون قعره، قال أهل اللغة: يقال: حاضت المرأة تحيض حيضاً وحيضاً ومحاضاً، فهي حائض بلا هاء، هذه اللمعة الفصيحة المشهورة. وحكى الجوهري عن الفراء حائضة بالهاء، ويقال: حاضت ونحيطت ودرست وطمشت وعركت وضحكت وتقيست كله بمعنى واحد، وزاد بعضهم: أكرت وأعصرت بمعنى حاضت.

فقه الحديث وأقسام مباشرة الحائض وحكمها: وأما أحكام الباب: فاعلم أن مباشرة الحائض أقسام:

أحدها: أن يبشرها بالجماع في الفرج، فهذا حرام بإجماع المسلمين بنص القرآن العزيز والسنة الصحيحة، قال أصحابنا: ولو اعتقد مسلم حل جماع الحائض في فرجها صار كافراً مرتئاً، ونو فعله إنسان غير معتقد حله، فإن كان ناسياً أو جاهلاً بوجود الحيض أو جاهلاً بنحرجه أو مكرهاً، فلا إثم عليه ولا كفارة، وإن وطئها عامداً عادلاً بالحيض والنحرجم مختاراً، فقد ارتكب معصية كبيرة، نص الشافعي على أنها كبيرة، ونحب عليه التوبة. وفي وجوب الكفارة قولان للشافعي: أصحابهما وهو الجديد، وقول مالك، وأبي حنيفة، وأحمد في إحدى الروايتين وجمهور السلف: أنه لا كفارة عليه. ومن ذهب إليه من السلف: عطاء وابن أبي مبيكة والشافعي والنخعي ومكحول والأزهري وأبو الزرد وربيعة وحامد بن أبي سليمان وأيوب السختياني وسفيان الثوري والليث بن سعد جازم تعالى أجمعين.

والقول الثاني: وهو القديم الضعيف أنه يجب عليه الكفارة، وهو مروى عن ابن عباس والحسن البصري وسعيد ابن جبير وقتادة والأوزاعي وإسحاق وأحمد في الرواية الثانية عنه، واختلف هؤلاء في الكفارة، فقال الحسن وسعيد: عتق رقبة، وقال الباقر: دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الدينار ونصف الدينار، هل الدينار في أول الدم ونصفه في آخره، أو الدينار في زمن الدم ونصفه بعد انقطاعه وتعلقوا بحديث ابن عباس المرفوع: لمن أتى امرأته، وهي حائض، فليصدق بدينار أو نصف دينار، وهو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ، فالصواب أن لا كفارة، والله أعلم.

= القسم الثاني: المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر أو بالقبلة أو المعانقة أو اللمس أو غير ذلك، وهو حلال باتفاق العلماء. وقد نقل الشيخ أبو حامد الإسفراييني وجماعة كثيرة الإجماع على هذا.

وأما ما حكى عن عبدة السلماتي وغيره من أنه لا يباشر شيئاً منها بشيء منه، فشاذا منكر غير معروف ولا مقبول، ولو صح عنه، لكان مردوداً بالأحاديث الصحيحة المشهورة المذكورة في الصحيحين وغيرهما في مباشرة النبي ﷺ فوق الإزار، وإذنه في ذلك بإجماع المسلمين قبل التحالف وبعده، ثم إنه لا فرق بين أن يكون على الموضع الذي يستمتع به شيء من الدم أو لا يكون، هذا هو الصواب المشهور الذي قطع به جماهير أصحابنا وغيرهم من العلماء للأحاديث المطلقة، وحكى المحاملي من أصحابنا وجهاً لبعض أصحابنا أنه يحرم مباشرة ما فوق السرة وتحت الركبة إذا كان عليه شيء من دم الحيض، وهذا الوجه باطل لا شك في بطلانه، والله أعلم.

القسم الثالث: المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر، وفيها ثلاثة أوجه لأصحابنا: أصحابنا عند جماهيرهم وأشهرها في المذهب: أنها حرام، والثاني: أنها ليست بحرام، ولكنها مكروهة كراهة تنزيه، وهذا الوجه أقوى من حيث الدليل وهو المختار، والوجه الثالث: إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج ويثقب من نفسه باحتشابه: إما لضعف شهوته، وإما لشدة ورعه، حازه، وإلا فلا، وهذا الوجه حسن، قاله أبو الفياض البصري من أصحابنا، ومن ذهب إلى الوجه الأول، وهو التحريم مطلقاً: مالك وأبو حنيفة، وهو قول أكثر العلماء منهم: سعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة. ومن ذهب إلى الجواز: عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصبغ وإسحاق ابن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداود، وقد قدمنا أن هذا المذهب أقوى دليلاً، واحتجوا بحديث أنس الآتي: "اصنعوا كل شيء إلا التكاح"، قالوا: وأما اقتصار النبي ﷺ في مباشرته على ما فوق الإزار، فمحمول على الاستحباب، والله أعلم.

واعلم أن تحريم الوطء والمباشرة على قول من يحرمهما يكون في مدة الحيض وبعد انقطاعه إلى أن تقتسل أو تتيمم إن علمت الماء بشرطه، هذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجماهير السلف والخلف. وقال أبو حنيفة: إذا انقطع الدم لأكثر الحيض حل وطؤها في الحال، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَضْهَبْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢) والله أعلم.

[٢- باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد]

٦٨٢- (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ ح: وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْطَجِعُ مَعِي وَأَنَا حَائِضٌ، وَيَبْنِي وَيَبْنِي تَوْبًا.

٦٨٣- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ قَالَتْ: يَتِمَّا أَنَا مُضْطَجِعَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخِمِيلَةِ إِذْ حِضْتُ، فَأَنْسَلْتُ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي. فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنْفَسْتِ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخِمِيلَةِ.

قَالَتْ: وَكَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

٢- باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد

شرح الغريب: "الخميصة" بفتح الحاء الموحدة وكسر الميم، قال أهل اللغة: الخميصة والخميلة والخميلة بخذف الهاء هي القطيفة، وكل ثوب له حمل من أي شيء كان، وقيل: هي الأسود من الثياب، وقولها: "انسلت": أي ذهبت في خفية، ويحتمل ذهابها لها علفت وصول شيء من الدم إليه ﷺ، أو تقذرت نفسها، ولم تر ثوبها لمضاجعته ﷺ، أو خافت أن يطلب الاستمتاع بها، وهي على هذه الحالة التي لا يمكن فيها الاستمتاع، والله أعلم.

وقولها: "فأخذت ثياب حيصي": هي بكسر الحاء وهي حالة الحيض، أي أخذت الثياب المعدة لمر من الحيض، هذا هو الصحيح المشهور المعروف في ضبط "حيصي" في هذا الموضع. قال القاضي عياض: ويحتمل فتح الحاء هنا أيضاً، أي الثياب التي ألبسها في حال حيصي، فإن الخميصة بالفتح هي الحيض.

قوله ﷺ: "أنفست": هو بفتح النون وكسر الفاء، وهذا هو المعروف في الرواية، وهو الصحيح المشهور في اللغة أن "نفست" بفتح النون وكسر الفاء معناه: حاضت، وأما في الولادة، فيقال: نُفِسَتْ بضم النون وكسر الفاء أيضاً، وقال المروزي في الولادة: "نفست" بضم النون وفتحها، وفي الحيض بالفتح لا غير. وقال القاضي عياض: روايتنا فيه في مسلم بضم النون هنا، قال: وهي رواية أهل الحديث، وذلك صحيح. وقد نقل أبو حاتم عن الأصمعي الوجهين -

- في الحيض والولادة، وذكر ذلك غير واحد، وأصل ذلك كله خروج الدم، والدم يسمى نفساً، والله أعلم.

فوائد أحاديث الباب: أما أحكام الباب: ففيه: جواز النوم مع الحائض، والاضطجاع معها في لحاف واحد إذا كان هناك حائل يمنع من ملاقة البشرة فيما بين السرة والركبة، أو يمنع الفرج وحده عند من لا يحرم إلا الفرج، قال العلماء: لا تكره مضاجعة الحائض، ولا قبلتها، ولا الاستمتاع بها فيما فوق السرة وتحت الركبة، ولا يكره وضع يدها في شيء من اللبائن، ولا يكره غسلها رأس زوجها أو غيره من محارمها ونزحيلة، ولا يكره طبعها وعجنها وغير ذلك من الصنائع، وسورها وعرقها طاهران، وكل هذا متفق عليه.

وقد نقل الإمام أبو جعفر محمد بن جرير في كتابه في مذاهب العلماء إجماع المسلمين على هذا كله، ودلائله من السنة ظاهرة مشهورة.

وأما قول الله تعالى: ﴿فَاعْتَرِلُوا آتِسَاءَ فِي الْمَجْبِطِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢)، فالمراد: اعتزلوا وطأهن، ولا تقربوا وطأهن، والله أعلم.

[٣- باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله]

٦٨٤- (١) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ، يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجِلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

٦٨٥- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَا أَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضِ فِيهِ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْخُلُ عَلَيَّ رَأْسَهُ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجِلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا.

وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: إِذَا كَانُوا مُعْتَكِفِينَ.

٦٨٦- (٣) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَالٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ إِلَيَّ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ مُحَاوِرٌ، فَأَغْسِلُهُ، وَأَنَا حَائِضٌ.

٦٨٧- (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَأَنَا فِي حُجْرَتِي، فَأَرْجِلُ رَأْسَهُ وَأَنَا حَائِضٌ.

٣- باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله

وطهارة سورها، والاتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه

فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يدني إلي رأسه، فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان". وفي رواية: "فأغسله"، وفيه حديث منالة الخمرة وغيره. قد تقدم مقصود فقه هذا الباب في الذي قبله.

شرح الغريب وفقه الحديث: وترجيل الشعر: تسريحه، وهو نحو قولها: "فأغسله"، وأصل الاعتكاف في اللغة: الحبس، وهو في الشرع: حبس النفس في المسجد خاصة مع النية، وقولها: "وهو مجاور"، أي معتكف، وفي هذا=

٦٨٨ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَتَّصِدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ.

٦٨٩ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ -: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُثَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَوَلَّيْنِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ" قَالَتْ فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ. فَقَالَ: "إِنْ حَيْضَتُكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ".

- الحديث فوائد كثيرة تتعلق بالاعتكاف، وسيأتي في بابهِ - إن شاء الله تعالى -، وما تقدمه أن فيه: أن المعتكف إذا خرج بعضه من المسجد كبده ورجله ورأسه، لم يبطل اعتكافه، وأن من حلف أن لا يدخل داراً أو لا يخرج منها، فأدخل أو أخرج بعضه لا يفسد، والله أعلم.

وفيه: جواز استخدام الزوجة في الغسل والطبخ والحز وغيرها برضاها، وعلى هذا تظاهرت دلائل السنة، وعمل السلف وإجماع الأمة، وأما بغير رضاها، فلا يجوز، لأن الواجب عليها تمكين الزوج من نفسه، وملازمة بيته فقط، والله أعلم.

وفيهما: قال رسول الله ﷺ: "تَوَلَّيْنِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ" فقلت: "إِنْ حَيْضَتُكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ" =

أقوله: "قَالَتْ: قَالَتْ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَوَلَّيْنِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ" قَالَ النَّوَوِي: قَالَ الْقَاضِي: قَالَ ذَلِكَ لَهَا مِنَ الْمَسْجِدِ لَتَنَاوُلِهِ إِيَّاهَا مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَخْرُجَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَسْجِدِ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ مَعْتَكِفًا، وَكَانَتْ عَائِشَةُ فِي حَجَرِهَا، وَهِيَ حَائِضَةٌ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: "إِنْ حَيْضَتُكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ"، فَلِذَا خَالَفتَ مِنْ إِدْخَالِ يَدِهَا فِي الْمَسْجِدِ، وَلَوْ كَانَ أَمَرَهَا بِدُخُولِ الْمَسْجِدِ، لَمْ يَكُنْ لِمُتَخَصِّصِ الْيَدِ مَعْنَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قلت: هنا مبني على أن هذه الواقعة، والواقعة الخروية في حديث أبي هريرة - الآتي واحدة، لكن المذكور في حديث أبي هريرة "الثوب"، وفي حديث عائشة "الخمرة"، فعند الجمع على الاتحاد لا بد من القول بأنه أمر بتناول الأمرين جميعاً، ووقع الاختصار في كل من الحديث على أحدهما، أو أن بعض الرواة سمي، فذكر "الثوب" مكان "الخمرة"، - والله تعالى أعلم - فكلمة "من" على هذا متعقبة - "قال" في هذه الرواية، وبـ "أمر" في الرواية الثانية، وقد يقال: لا حاجة إلى القول بالاتحاد، فيجوز أنه قال له أولاً، وهو في المسجد: "تَوَلَّيْنِي الثَّوبَ"، وهذا هو ما روى أبو هريرة . . . وقال ثانياً، وهو في البيت: "تَوَلَّيْنِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ" بأن كان الخمرة قريباً إلى باب عائشة يصل إليها اليد من الخمرة، فرأت عائشة أن الثاني أشد من الأول، فاعتدلت بالحيض ثانياً، وعلى هذا فكلية "من" متعلقة بـ "تَوَلَّيْنِي" كما هو الظاهر، والله أعلم.

٦٩٠ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ حجاج وَابْنِ أَبِي غِيَاثٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُثَيْبٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَاوِلُهُ الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ. فَقَالَ: "فَتَاوِلِيْهَا، فَإِنَّ الْحَيْضَةَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ".

٦٩١ - (٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كَامِلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ. قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي خَارِمْ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: يَتِمُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ. فَقَالَ: "يَا عَائِشَةُ تَاوِلِيْنِي النَّوْبَ"، فَقَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ. فَقَالَ: "إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ"، فَتَاوَلَتْهُ.

٦٩٢ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُسْعَرٍ وَسُفْيَانَ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَتَاوَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِيَّ، فَيَشْرَبُ، وَتَتَعَرَّقُ الْعَرَقُ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَتَاوَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِيَّ. وَلَمْ يَذْكُرْ زُهَيْرٌ: "فَيَشْرَبُ".

٦٩٣ - (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَكِّيُّ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَكَبَّرُ فِي جُحْرِي وَأَنَا حَائِضٌ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

- شرح الغريب: أما الخمرة فبضم الخاء وإسكان الميم، فاد الهروي وغيره: هي هذه السحادة، وهي ما يضع عليه الرجل جزء وجهه في مسجوده من حصير أو سبيجة من خوص. هكذا قاله الهروي والأكثر، وصرح جماعة منهم بأنها لا تكون إلا هذا. وقال الخطابي: هي انسجادة يسجد عليها المصلي، وقد جاء في "سنن أبي داود" عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "جاءت فارة، فأخذت ثمر الفتيحة، فجاءت بها فألقنتها بين يدي رسول الله ﷺ، عنى الخمرة التي كان قاعدا عليها، فأحرقت منها مثل موضع درهم"، فهذه تصريح بإطلاق "الخمرة" على ما زاد على قدر الوجه، وسُميت خُمرةً؛ لأنها تغمر الوجه، أي تغطيه، وأصل التخمير التغطية، ومنه حمار المراق، والخمرة لأنها تعطي العقل.

وقوها: "من السحادة" قال القاضي عياض رحمه الله: معناه أن النبي ﷺ قال: قد أتاك من المسجد، أي وهو في المسجد؛ لتأويله بإنها من خارج المسجد، لا أن النبي ﷺ أمرها أن تخرجها له من المسجد؛ لأنه ﷺ كان في المسجد معتكفاً، وكانت عائشة في حجرها وهي حائض؛ لقوله ﷺ: "إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ"، فإنما خافت من إدخال يدها المسجد، ولو كان أمرها بدخول المسجد، لم يكن لتخصيص اليد معنى، والله أعلم.

٦٩٤ - (١١) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ، لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، وَلَمْ يُحَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَنَسْتُلْزِمُكَ عَنِ الْمَجْبُضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَأَعْتَرِزُوا النِّسَاءَ فِي التَّمْجِيزِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (البقرة: ٢٢٢)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ"، فَبَلَغَ ذَلِكَ الْيَهُودَ، فَقَالُوا: مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدْعَ مِنْ أَمْرِنَا شَيْئًا إِلَّا خَالَفَنَا فِيهِ، فَجَاءَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَادُ بْنُ بَشْرٍ، فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ الْيَهُودَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا. أَفَلَا نُحَامِعُهُنَّ؟ فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَنَّنَا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا، فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلَهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَأَرْسَلَ فِي أَثَارِهِمَا، فَسَقَاهُمَا، فَعَرَفَا أَنْ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا.

وأما قوله ﷺ: "إِنْ حِضَّتْ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ"، فهو بفتح الحاء، هذا هو المشهور في الرواية، وهو الصحيح. وقال الإمام أبو سليمان الخطابي: المحدثون يقولونها بفتح الحاء، وهو خطأ، وصوابها بالكسر أي الحالة والهيئة. وأنكر القاضي عياض هذا على الخطابي، وقال: الصواب هنا ما قاله المحدثون من الفتح؛ لأن المراد الدم، وهو الحيض بالفتح بلا شك؛ لقوله ﷺ: "ليست في يدك" معناه: أن النجاسة التي يصاب للمسجد عنها - وهي دم الحيض - ليست في يدك، وهذا بخلاف حديث أم سلمة: "فأخذت ثياب حيضي"، فإن الصواب فيه الكسر. هذا كلام القاضي عياض، وهذا الذي اختاره من الفتح هو الظاهر هنا، ولما قاله الخطابي وجهه، والله أعلم.

شرح الغريب: وقولها: "وأترق العرق": هو بفتح العين وإسكان الراء، وهو العظم الذي عليه بقية من اللحم، هذا هو الأشهر في معناه. وقال أبو عبيد: هو القدر من اللحم. وقال الخليل: هو العظم بلا لحم، وجمعه "عراق" يضم العين، ويقال: عرفت العظم وتعرفته واعترفته، إذا أخذت عنه اللحم بأسنانك، والله أعلم. قولها: "كان رسول الله ﷺ ينكى في حجرى، وأنا حائض، فيقرأ القرآن": فيه جواز قراءة القرآن مضطجعا ومتكئا على الخائض، ويقرب موضع النجاسة، والله أعلم.

قوله: "وَمِنْ نَحَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ": أي لم يخالطوهن ولم يساكنوهن في بيت واحد. قوله تعالى: ﴿وَنَسْتُلْزِمُكَ عَنِ الْمَجْبُضِ قُلْ هُوَ أَدْنَىٰ فَأَعْتَرِزُوا النِّسَاءَ فِي التَّمْجِيزِ﴾: أما الحيض الأول: فالمراد به الدم.

وأما الثاني: فاختلف فيه، فمنهنا: أنه الحيض ونفس الدم، وقال بعض العلماء: هو الفرج، وقال الآخرون: هو زمن الحيض، والله أعلم. قوله: "فجاء أسيد بن حضير": هما بضم أولهما، وحضير بالخاء المهملة وفتح الضاد المعجمة. قوله: "ووجد عليهما": أي غضب.

[٤ - باب المذي]

٦٩٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَهَشِيمٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ يَعْلَى - وَيُكْنَى أَبَا يَعْلَى - عَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَكُنْتُ اسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، لِمَكَانِ ابْنَتِهِ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: "يَغْسِلُ ذَكَرَهُ، وَيَتَوَضَّأُ".

٦٩٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ -: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُنْذِرًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَذْيِ مِنْ أَحْلِ فَاطِمَةَ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: "مِنْهُ الْوُضُوءُ".

٤ - باب المذي

شرح الغريب: في المذي لغات: مذي بفتح الميم وإسكان الذال، ومَذْيٌ بكسر الذال وتشديد الياء، ومذي بكسر الذال وتخفيف الياء، فالأوليان مشهورتان، وأولاهما أفصحهما وأشهرهما، والثالثة حكاهما أبو عمرو الزاهد عن ابن الأعرابي، ويقال: مذي وأمذى ومَذْيٌ، الثالثة بالتشديد.

والمذي: ماء أبيض رقيق نرج يخرج عند شهوة، لا بشهوة ولا دفع ولا يعقبه حر، وربما لا يحس بخروجه، ويكون ذلك للرجل والمرأة، وهو في النساء أكثر منه في الرجال، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "وانضح فرجك"، فمعناه: اغسله، فإن النضح يكون غسلًا ويكون رشًا، وقد جاء في الرواية الأخرى يغسل ذكره، فيتميم حمل النضح عليه، وانضح بكسر الضاد، وقد تقدم بيانه.

قوله: "كنت رجلاً مذاءً" أي كثير المذي، وهو بفتح الميم وتشديد الذال وبالمد. وأما حكم خروج المذي، فقد أجمع العلماء على أنه لا يوجب الغسل، قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور: يوجب الوضوء؛ لهذا الحديث.

فقه الحديث: وفي الحديث من الفوائد: أنه لا يوجب الغسل، وأنه يوجب الوضوء، وأنه نجس، ولهذا أوجب ﷺ غسل الذكر، والمراد به عند الشافعي والجمهور غسل ما أصابه المذي، لا غسل جميع الذكر. وحكي عن مالك وأحمد في رواية عنهما بإيجاب غسل جميع الذكر، وفيه: أن الاستحوا بالجمهر إنما يجوز الاقتصار عليه في النجاسة المعتادة، وهي البول والغائط، أما التادر كالدَّم والمذي وغيرهما، فلا بد فيه من الماء، وهذا أصح القولين في مذهبنا، وللغائل الآخر يجوز الاقتصار فيه على الجمهر قياساً على المعتاد أن يجب عن هذا الحديث بأنه خرج على الغالب فيمن هو في بلد أن يستحى بالماء، أو يحمله على الاستحباب، وفيه: حواز الاستنابة في الاستفتاء، وأنه يجوز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المنقطع به؛ لكونه على اقتصر على قول المقداد مع تمكنه -

٦٩٧- (٣) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُكَيْمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أُرْسِلْنَا الْمَقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَذْيِ يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ: كَيْفَ يَقَعُّ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَوَضَّأُ، وَانْتَضَحَ فَرَجَكَ".

= من سؤال النبي ﷺ، إلا أن هذا قد يبازع فيه، ويقال: ففعل علياً كان حاضراً مجلس رسول الله ﷺ وقت السؤال، وإذا استحبنا أن يكون السؤال منه بنفسه، وفيه استحباب حسن العشرة مع الأصهار، وأن الزوج يُستحب له أن لا يذكر ما يتعلق بجماع النساء والاستمتاع بهن بحضرة أبيها وأخيها وأبنيها وغيرهم من أقاربه، وهذا قال عني: "فكنت ألتجئ أن أسأل رسول الله ﷺ فكان ابتداءً معناه أن المذي يكون غالباً عند ملاعبة الزوجة وقبلها وبعدها ذلك من أنواع الاستمتاع، والله أعلم

قوله في الإسناد الأخير من الباب: أبو حمزة شاذل من معناه الأبي وحمد من حمزة هذا حديثنا من وجه قال أخيراً غيره من الخبر عن أبي علي أن سعداً بن سليمان بن يسار عن ابن عباس قال قال علي بن أبي طالب عليه السلام: هذا الإسناد مما استدركه الدار فطحي، وقال: قال حماد بن عاتق: سألت محمداً: هل سمعت من أبيك؟ فقال: لا، وقد حالفه الليث عن بكير، فلم يذكر فيه ابن عباس، وتنازع مالك عن أبي النضر، هذا كلام الدار فطحي، وقد قال النسائي أيضاً في "سننه": محزمة لم يسمع من أبيه شيئاً، وروى النسائي هذا الحديث من طرق، وبعضها ضريق مسلم هذه المذكورة، وفي بعضها عن الليث بن سعد، عن بكير، عن سليمان بن يسار، قال: أرسل علي المقداد، هكذا أتى به مرسل.

الكلام في سماع محزمة من أبيه: وقد احتج العلماء في سماع محزمة من أبيه، فقال مالك عليه السلام: قلت لمحزمة: ما حدثت به عن أبيك سمعت منه؟ فحلف بالله لقد سمعته، قال مالك: وكان محزمة رجلاً صالحاً، وكذا قال معن بن عيسى: إن محزمة سمع من أبيه، وذهب جماعة إلى أنه لم يسمعه، قال أحمد بن حنبل: لم يسمع محزمة من أبيه شيئاً، إنما يروي من كتاب أبيه، وقال يحيى بن معين وابن أبي حشبة: يقال: وقع إليه كتاب أبيه، ولم يسمع منه، وقال موسى بن سلمة: قلت لمحزمة: حدثت أنك؟ فقال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه، وقال أبو حاتم: محزمة صالح الحديث إن كان سمع من أبيه، وقال علي بن المديني: ولا أفضل محزمة سمع من أبيه كتاب سليمان بن يسار، ولعله سمع الشيء اليسير، ولم يجد أحداً يروي عنه غير عن محزمة أنه كان يقول في شيء من حديثه سمعت أبي، والله أعلم. فهذا كلام أئمة هذا الفن، وكيف كان، فممن الحديث صحيح من الطرق التي ذكرها مسلم قبل هذه الطريق، ومن الطريق التي ذكرها غيره، والله أعلم.

[٥- باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم]

٦٩٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْمَلٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ.

٥- باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم

فيه "ابن عباس" رضي الله عنه أن النبي ﷺ قام من الليل، فقضى حاجته، ثم غسل وجهه ويديه ثم نام: "الظاهر - والله أعلم - أن المراد بقضاء الحاجة الحدث، وكذا قاله القاضي عياض، والحكمة في غسل الوجه إذهاب النعاس وآثار النوم، وأما غسل اليد، فقال القاضي: لعله كان لشيء ناهما.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث: أن النوم بعد الاستيقاظ في الليل ليس بمكروه، وقد جاء عن بعض زهاد السلف كراهة ذلك، ولعلهم أرادوا من لم يأمن استغراق النوم بحيث يفوته وظيفته، ولا يكون مخالفاً لما فعله النبي ﷺ، فإنه ﷺ كان يأمن من فوات أوراده ووظيفته، والله أعلم.

٦- باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له...

٦٩٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ.

٧٠٠- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ وَوَكَيْعٌ وَعَنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا، فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

٧٠١- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ.

٦- باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له.

وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع

حاصل الأحاديث كلها أنه يجوز للجنب أن ينام ويأكل ويشرب ويجامع قبل الاغتسال، وهذا يجمع عليه، وأجمعوا على أن ذلك الجنب وعرقه طاهران، وفيها: أنه يستحب أن يتوضأ ويفسل فرجه هذه الأمور كلها، ولا سيما إذا أراد جماع من لم يجامعها، فإنه يؤكد استحباب غسل ذكره، وقد نص أصحابنا أنه يكره النوم والأكل والشرب واجتماع قبل الوضوء، وهذه الأحاديث تدل عليه.

حكم وضوء الجنب. والتطبيق بين الروايات: ولا خلاف عندنا أن هذا الوضوء ليس بواجب، وبهذا قال مالك والجمهور، وذهب ابن حبيب من أصحاب مالك إلى وجوبه، وهو مذهب داود الظاهري، والمراد بالوضوء وضوء الصلاة الكامل، وأما حديث ابن عباس المتقدم في الباب قبله في الاقتصار على الوجه واليدين، فقد قدمنا أن ذلك لم يكن في الجنب، بل في الحدث الأصغر، وأما حديث أبي إسحاق السبيعي عن الأسود عن عائشة: *بَشَّرَ: أَنْ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ، وَلَا يَغْسِلُ مَاءً*، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، فقال أبو داود عن يزيد بن هارون: *وَهُمْ أَبُو إِسْحَاقَ فِي هَذَا يَعْنِي فِي قَوْلِهِ: "لَا يَغْسِلُ مَاءً"*. وقال الترمذي: *يُرْوَى أَنَّ هَذَا غَلَطَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: ضَعُفَ الْخَفَاطُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ، لِأَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ ضَعْفُ الْحَدِيثِ، وَإِذَا لَيْتَ =*

٧٠٢- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّسِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ-، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ ثُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لَهُمَا، قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ- قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمْرُ قَدْ أَحَدْنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: "نَعَمْ! إِذَا تَوَضَّأَ".

٧٠٣- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: هَلْ يَتَأَمُّ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: "نَعَمْ! لِيَتَوَضَّأَ ثُمَّ لِيَتِمَّ، حَتَّى يَغْتَسِلَ إِذَا شَاءَ".

٧٠٤- (٦) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نُصِيبُهُ جَنَابَةً مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَوَضَّأْ، وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمْ".

ضعفه، لم يبق فيه ما يعترض به على ما قدمناه، ولو صح لم يكن أيضاً مخالفاً بل كان له جوابان: أحدهما: جواب الإمامين الجليلين: أبي العباس بن سريج وأبي بكر البيهقي، أن المراد لا يمس ماء للفعل، والثاني -وهو عندي حسن- أن المراد أنه كان في بعض الأوقات لا يمس ماء أصلاً لبيان الجواز؛ إذ لو واطب عليه لتوهم وجوبه، والله أعلم. وأما طوافه ﷺ على نسائه بغسل واحد: فيحتمل أنه ﷺ كان يتوضأ بينهما أو يكون المراد بيان جواز ترك الوضوء، وقد جاء في سنن أبي داود: "أنه ﷺ طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه، فقيل: يا رسول الله! ألا تجعله غسلاً واحداً؟ فقال: هذا أزكى وأطيب وأطهر"، قال أبو داود: والحديث الأول أصح، قلت: وعلى تقدير صحته يكون: هذا في وقت، وذلك في وقت، والله أعلم.

بيان حكمة وضوء الجنب: واختلف العلماء في حكمة هذا الوضوء، فقال أصحابنا: لأنه يخفف الحدث، فإنه يرفع الحدث عن أعضاء الوضوء. وقال أبو عبد الله المازري رحمه الله: اختلف في تعينه، فقيل: لبيت على إحدى الطهارتين، خشية أن يموت في منامه. وقيل: بل لعله أن ينشط إلى الغسل إذا نال الماء أعضاءه. قال المازري: ويجري هذا الخلاف في وضوء الحائض قبل أن تنام، فمن غلغل بالميت على طهارة استحبه لها، هذا كلام المازري. وأما أصحابنا، فإنهم متفقون على أنه لا يستحب الوضوء للحائض والتفساء؛ لأن الوضوء لا يؤثر في حدثهما، فإن كانت الحائض قد انقطعت حيضتها، صارت كالجنب، والله أعلم.

وأما طواف النبي ﷺ على نسائه بغسل واحد، فهو محمول على أنه كان برضاهن، أو برضى صاحبة النبوة إن كانت نوبة واحدة، وهذا التأويل يحتاج إليه من يقول: كان القسم واجباً على رسول الله ﷺ في الدوام كما-

٧٠٥ - (٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ وَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ فِي الْخَنَابَةِ؟ أَكَانَ يَغْتَسِلُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، أَمْ يَنَامُ، قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ؟ قَالَتْ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يَفْعَلُ، رَبَّمَا اغْتَسَلَ فَنَامَ، وَرَبَّمَا نَوَضًا فَنَامَ، قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً.

٧٠٦ - (٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ح: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْنًا.

٧٠٧ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ح: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزَارِيُّ، كُلُّهُمَا عَنْ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي الْمُثَوَّكَلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ".

زَادَ أَبُو بَكْرٍ فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَهُمَا وَضُوءٌ. وَقَالَ: ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُعَاوِدَ.

حجيب علينا، وأما من لا يرحبه، فلا يحتاج إلى تأويل: فإن له أن يفعل ما يشاء، وهذا الخلاف في وجوب القسم هو وجهان لأصحابنا، والله أعلم.

وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب أن غسل اجنبية ليس على الفور، وإنما يتطيق على الإنسان عند القيام إلى الصلاة، وهذا بإجماع المسلمين.

بيان موجب غسل اجنبية والحيض وموجب الوضوء: وقد اختلف أصحابنا في الموجب لغسل الجنبية، هل هو حصول الجنبية بالنساء الجنابيين، أو إزال المني، أم هو القيام إلى الصلاة، أم هو حصول الجنبية مع القيام إلى الصلاة؟ فيه ثلاثة أوجه لأصحابنا. ومن قال: يجب بالجنبية، قال: هو وجوب موشع، وكذا اختلفوا في موجب الرضوء، هل هو الحدث، أم القيام إلى الصلاة أم المجموع؟ وكذا اختلفوا في الموجب لغسل الحيض، هل هو خروج الدم أم انقطاعه؟ والله أعلم.

وأما ما يضمن بأسانيد الباب فقوله: قال ابن المثنى في حديثه: حدثنا الحكم، سمعت إبراهيم يحدث، معناه: قال ابن المثنى في روايته، عن محمد بن جعفر عن شعبة، قال شعبة: حدثنا الحكم قال: سمعت إبراهيم يحدث، وفي الرواية المضممة: شعبة عن الحكم عن إبراهيم، والمنفصود أن الرواية الثانية أقوى من الأولى، فإن الأولى بـ"عن عن"، والثانية لمحدثنا وسمعت"، وقد علم أن "حدثنا وسمعت" أقوى من "عن"، وقد قالت جماعة من العلماء: أن "عن" لا تقتضي الاتصال، ولو كانت من غير مدلس، وقد قدمنا إيضاح هذا في الفصل، وفي مواضع كثيرة بعده، والله أعلم.

٧٠٨- (١٠) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ: حَدَّثَنَا مُسْكِينٌ يَعْنِي ابْنَ بُكَيْرٍ الْحَذَّاءَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ يَغْتَسِلُ وَاحِدَةً.*

== ضبط الأسماء: وفيه محمد بن أبي بكر المقدمي هو بفتح الدال المشددة منسوب إلى جده مقدم، وقد تقدم بيانه مرات، وفيه أبو التوكل عن أبي سعيد هو أبو التوكل الناجي، واسمه: علي بن داود، وقيل: ابن دواد بضم الدال منسوب إلى بني ناجية، قبيلة معروفة، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قوله: "يغسل واحد": يحتمل أنه ﷺ توضأ فيما بينه أو تركه ليان الجواز. وروى البخاري عن قتادة عن أنس قال: "كان النبي ﷺ يدور على نسائه في الساعة الواحدة في الليل والنهار، وهن إحدى عشرة"، ولم يذكر مسلم عدد النسوة، ولم يذكر البخاري الغسل، والمراد بقوله: "وهن إحدى عشرة" الأزواج الطاهرات جملتهن، لا الموطآت في ليلة واحدة؛ إذ منهن خديجة، وهي لم تجتمع معهن. قال في المواهب: "فهؤلاء أزواجه اللاتي دخل بهن، لا خلاف بين أهل السير والعلم بالآثر: خديجة وعائشة وأم حبيبة وأم سلمة وسودة وزينب وميمونة وأم المساكين وجويرية وصفية رضي الله عنهن. اللهم إلا أن يقال: تغلب النساء على السراي، والله تعالى أعلم".

وجاء في غير البخاري أنه قيل لأنس: "أو كان يطيفه؟" فقال: "كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين رجلاً، وعند الإسماعيلي عن معاذ "قوة أربعين"، زاد أبو نعيم عن معاهد: "كل رجل من رجال أهل الجنة"، وفي الحديث قال الترمذي: "صحيح غريب"؛ إذ كل رجل من أهل الجنة يعطى قوة مائة رجل، فيكون ثلثه أعطى قوة أربعة آلاف رجل. وهذا يدفع ما استشكل من كونه ثلثه أعطى قوة أربعين فقط، وأعطى سليمان قوة مائة رجل أو ألف، على ما ورد. وفي غميره عن الخلق في زيادة قوة الوطاء وقلة الأكل حرق للعادة؛ لأن من قل أكله قل جماعه غالباً، ولعل هذه الحكمة في إباحة أربع من النساء، ويدل على أنه كان في غاية من الصبر عن الجماع بالنسبة إلى ما أعطي من قوته، ويحتمل أنه أعطى قوة أكل أربعين في الأكل أيضاً لتلازمهما غالباً، فيدل على نهاية الصبر على الجوع أيضاً، وأنه كان يطعمه ربه ويسقيه، بمعنى أنه يسليه حضوره مع الله وعدم شعوره عما سواه من الأكل والشرب وغيرهما، والله تعالى أعلم، كذا في المرقاة. (فتح الملهم: ١٢٩/٣، ١٣٠)

[٧- باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها]

٧٠٩- (١) وَخَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ قَالَ: قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ -وَهِيَ جَدَّةُ إِسْحَاقَ- إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ لَهُ -وَعَائِشَةُ عِنْدَهُ-: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْمَرْأَةُ تَرَى مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي الْمَنَامِ، فَتَرَى مِنْ نَفْسِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ مِنْ نَفْسِهِ،

٧- باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها

فيه "أن أم سليم رضيها قالت لرسول الله ﷺ -وعنده عائشة رضيها-: يا رسول الله! المرأة ترى ما يرى الرجل في المنام، فتري من نفسها ما يرى الرجل من نفسه، فقالت عائشة رضيها: يا أم سليم! فضحت النساء، تربت بيمينك، قولها: 'تربت بيمينك' غير -فقال لعائشة: "بل أنت، فتربت بيمينك، نعم! فلتغتسل يا أم سليم إذا رأيت ذلك" وفي الباب المذكور الروايات الباقية وستر عليها إن شاء الله تعالى.

اعلم أن المرأة إذا خرج منها المني، وجب عليها الغسل، كما يجب على الرجل بخروجه.

بيان موجبات الغسل: وقد أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة بخروج المني، أو إيلاج الذكر في الفرج، وأجمعوا على وجوبه عليها بالحيض والنفاس، واختلفوا في وجوبه على من ولدت، ولم تر دماً أصلاً، والأصح عند أصحابنا وجوب الغسل، وكذا الخلاف فيما إذا أنفت مُضْغَةً أو عَلَقَةً، والأصح وجوب الغسل، ومن لا يوجب الغسل، يوجب الوضوء، والله أعلم.

ثم إن مذهبنا أنه يجب الغسل بخروج المني، سواء كان بشهوة ودفق، أم ينظر، أم في النوم، أو في البقطة، وسواء أحس بخروجه أم لا، وسواء خرج من المعقل أم من الجنون، ثم إن المراد بخروج المني أن يخرج إلى الظاهر، أما ما لم يخرج، فلا يجب الغسل، وذلك بأن يرى النائم أنه يجامع، وأنه قد أنزل، ثم يستيقظ، فلا يرى شيئاً، فلا يغسل عليه بإجماع المسلمين. وكذا: لو اضطرب بدنه لمباذي خروج المني، فلم يخرج. وكذا: لو نزل المني إلى أصل الذكر، ثم لم يخرج، فلا يغسل. وكذا: لو صار المني في وسط الذكر، وهو في صلاة، فأمسك بيده على ذكره فوق حائل، فلم يخرج المني حتى سلم من صلاته، صحت صلاته، فإنه ما زال متطهراً حتى خرج، والمرأة كالرجل في هذا، إلا أنها إذا كانت شيئاً، فنزل المني إلى فرجها، ووصل الموضع الذي يجب عليها غسله في الجنابة والاستنجاء، -وهو الذي يظهر حال قعودها لقضاء الحاجة- وجب عليها الغسل بوصول المني إلى ذلك الموضع؛ لأنه في حكم الظاهر، وإن كانت بكرأه لم يلزمها ما لم يخرج من فرجها؛ لأن داخل فرجها كداخل إحليل الرجل، والله أعلم.

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا أُمَّ سُلَيْمٍ فَصَحَّتِ النِّسَاءُ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، -قوله: "تَرَبَّتْ يَمِينُكَ" خيرٌ- فَقَالَ لِعَائِشَةَ: "بَلْ أَنْتِ، فَتَرَبَّتْ يَمِينُكَ، نَعَمْ! فَلْتَغْتَسِلْ، يَا أُمَّ سُلَيْمٍ! إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ".

٧١٠- (٢) حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ حَدَّثَتْ أَنَّهَا سَأَلَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَتَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ؟.....

=وأما ألفاظ الباب ومعانيه، ففيه أم سليم، وهي أم أنس بن مالك، واختلفوا في اسمها، فقيل: اسمها سَهْلَة، وقيل: مليكة، وقيل: ربيعة، وقيل: أنيعة، ويقال: الرميصة والغميصا، وكانت من فاضلات الصحابيات ومشهوراتهن، وهي أخت أم حرام بنت ملحان رضي الله عنها، والله أعلم.

وأما قول عائشة رضي الله عنها: "فصحت النساء"، فمعناه: حكيت عنهن أمراً يستحي من وصفهن به وبكتمته، وذلك أن نزول النبي منهن يدل على شدة شهوتهن للرجال.

معنى قوله: "تربت يمينك"، والمراد منه: وأما قوله: "تربت يمينك"، ففيه خلاف كثير منتشر جداً للنسب والخلاف من الطوائف كلها، والأصح الأقوى الذي عليه المحققون في معناه أنها كلمة أصليها: انقشرت، ولكن العرب اعتادت استعمالها غير قاصدة حقيقة معناها الأصلي، فيذكرون: تربت يدك، وقتله الله ما أشجعته، ولا أم له، ولا أب لك، وثكلته أمه، ووثيل أمه، وما أشبه هذا من ألفاظهم، يقولونها عند إنكار الشيء، أو الزجر عنه، أو الذم عليه، أو استعظامه، أو الخث عليه، أو الإعجاب به، والله أعلم.

وأما قوله رضي الله عنها: "بل أنت، فتربت يمينك"، فمعناه: أنت أحق أن يقال لك هذا، فإنها فعلت ما يجب عليها من السؤال عن دينها، فلم تستحق الإنكار، واستحققت أنت الإنكار؛ لإنكارك ما لا إنكار فيه. وأما قوله: قوله: "تربت يمينك خير"، فكذا وقع في أكثر الأصول، وهو تفسير، ولم يقع هذا التفسير في كثير من الأصول، وكذلك ذكر الاختلاف في إثباته، وحذفه القاضي عياض، ثم اختلف المشتون في ضبطه، فنقل صاحب "المنهاج" وغيره عن الأكثرين أنه "خير" بإسكان نداء المثناة من تحت، ضد الشر، وعن بعضهم أنه "خير" بفتح الباء الموحدة، قال القاضي عياض: وهذا الثاني ليس بشيء، فت: كلاهما صحيح، فالأول معناه: لم ترد بهذا شتماً ولكنها كلمة تجري على اللسان، ومعنى الثاني: أن هذا ليس بدعاء، بل هو خير لإبراد حقيقته، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "حدثنا عباس بن الوليد، حدثنا يزيد بن زريع": هو عباس بالياء الموحدة والسين المهملة، وصحفه بعض الرواة لكتاب مسلم، فقال: عباس بالياء المثناة والسين المعجمة، وهو غلط صريح، فإن عياضاً بالمعجمة، هو عباس بن الوليد الرقام البصري، ولم يرو عنه مسلم شيئاً، وروى عنه البخاري، وأما عباس بالمهمل، فهو ابن الوليد البصري الترمذي، وروى عنه البخاري ومسلم جميعاً، وهذا مما لا خلاف فيه، وكان غلطاً هذا القائل وقع له من حيث إنهما مشتركان في الأب والنسب والعصر، والله أعلم.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتُغْتَسِلْ" فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَاسْتَحْيَيْتُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَتْ: وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ! فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ؟ إِنْ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيطٌ أَيْبَضُ، وَمَاءَ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ، فَمِنْ أَيْهَمَا عَلَا، أَوْ سَبَقَ، يَكُونُ مِنْهُ الشَّبَهُ".

قوله: "فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَاسْتَحْيَيْتُ مِنْ ذَلِكَ": هكذا هو في الأصول، وذكر الخافظ أبو علي الغساني أنه هكذا في أكثر النسخ، وأنه غير في بعض النسخ، فجعل: "فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ"، والمخطوط من طرق شتى "أُمُّ سَلَمَةَ"، فإن القاضي عياض: وهذا هو الصواب؛ لأن السائلة هي أم سليم، والرادة عليها أم سلمة في هذا الحديث، وعائشة في الحديث المتقدم، ويحتمل أن عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا عليها، وإن كان أهل الحديث يقولون: الصحيح هنا أم سلمة لا عائشة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ؟" معناه: أن الولد متولد من ماء الرجل وماء المرأة، فأيهما غلب كان الشبه له، وإذا كان للمرأة مني، فإنزله وخروجه منها ممكن؛ ويقال: شَبَّهُه وشَبَّهُه لغتان مشهورتان، إحداهما بكسر الشين وإسكان الباء، والثانية بفتحهما، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِنْ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيطٌ أَيْبَضُ، وَمَاءَ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ": هذا أصل عظيم في بيان صفة المني، وهذه صفته في حال السلامة، وفي الغالب، قال العلماء: مني الرجل في حال الصحة أبيض ثخين، يتدفق في خروجه دفقة بعد دفقة، ويخرج بشهوة، ويلتذ بمخروجه، وإذا خرج استعقب خروجه فتوراً ورائحة كرائحة طلع النخل، ورائحة الطلع قريبة من رائحة العجين، وقيل: تشبه رائحته رائحة الفصيل، وقيل: إذا ليس كانت رائحته كرائحة البول، بهذه صفاته، وقد ينافره بعضها مع بقاء ما يستغل بكونه منيًا، وذلك بأن يمرض، فيصير منه رقيقاً أصفر، أو يسترخي وعاء النبي، فيسيل من غير التلذذ وشهوة، أو يستكثر من الجماع، فيحمر ويصير كماء اللحم، وربما خرج دماً عيظاً، وإذا خرج المني أحمر، فهو ظاهر موجب للفصل، كما لو كان أبيض، ثم إن خواص المني التي عليها الاعتماد في كونه منيًا ثلاث:

أحدها: الخروج بشهوة مع الفتور عقبه. والثانية: الرائحة التي شبه رائحة الطلع كما سبق. الثالثة: الخروج بتزيق ودفق ودفعات، وكل واحدة من هذه الثلاث كافية في إثبات كونه منيًا ولا يشترط اجتماعها فيه، وإذا لم يوجد شيء منها، لم يحكم بكونه منيًا، وغلب على الظن كونه ليس منيًا هذا كما في مني الرجل.

وأما مني المرأة، فهو أصفر رقيق، وقد يبيض بفضل قوتها، وله خاصيتان يعرف بواحدة منهما: إحداهما: أن رائحته كرائحة مني الرجل. والثاني: التلذذ بمخروجه وفتور شهوته عقب خروجه. فالأول: ويجب الغسل بمخروج المني بأي صفة وحال كان، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فَمِنْ أَيْهَمَا عَلَا أَوْ سَبَقَ يَكُونُ مِنْهُ الشَّبَهُ". وفي الرواية الأخرى: "إِذَا عَلَا مَاءُهَا مَاءَ الرَّجُلِ، وَإِذَا عَلَا مَاءَ الرَّجُلِ مَاءُهَا". قال العلماء: يجوز أن يكون المراد بالعمو هنا السبق، ويجوز أن يكون المراد الكثرة والقوة بحسب كثرة الشهوة.

٧١١- (٣) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَأَلْتُ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي مَنَامِهِ؟ فَقَالَ: "إِذَا كَانَ مِنْهَا مَا يَكُونُ مِنَ الرَّجُلِ، فَلْتَغْتَسِلْ".

٧١٢- (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنْ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ! إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ". فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ فَقَالَ: "تَرَبَّتْ بِذَلِكَ، فَبِمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدَهَا".

٧١٣- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَاهُ، وَزَادَ: قَالَتْ قُلْتُ: فَصَحَبَتِ النِّسَاءَ.

حقيقته: "نسألهن" ههنا "نفسألهن" هكذا هو في الأصول، "فمن أيهما" بكسر الميم وبعدها نون ساكنة، وهي الحرف المعروف، وإنما ضبطته لئلا يصحف "نفسألهن"، والله أعلم.

قوله: "حدثنا داود ابن رشيد" هو بضم المراء وفتح الشين. قوله ﷺ: "إذا كان منها ما يكون من الرجل، فلتغتسل" معناه: إذا خرج منها المني، فلتغتسل، كما أن الرجل إذا خرج منه المني، اغتسل، وهذا من حسن العشرة، ولطف الخطاب، واستعمال اللفظ الجميل موضع اللفظ الذي يستحيا منه في العادة، والله أعلم. فلوها: "إن الله لا يستحي من الحق".

تأويل "إن الله لا يستحي من الحق": قال العنقاء: معناه: لا يمنع من بيان الحق، وضرب المثل باليقظة وشبهها كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَغُوضٌ فَلَا فَوْقَهَا﴾ (البقرة: ٢٦)، فكنا أنا لا أمنع من سوالي عما أنا محتاجة إليه، وقيل: معناه: إن الله لا يأمر بالحياء في الحق، ولا يبيحه، وإنما قالت هذا اعتذاراً بين يدي سؤلها عما دعت الحاجة إليه مما تستحي النساء في العادة من السؤال عنه وذكره بحضرة الرجال، فبما أنه ينبغي لمن عرضت له مسألة أن يسأل عنها ولا يمنع من السؤال حياء من ذكرها، فإن ذلك ليس بحياء حقيقي؛ لأن الحياء غير كله، والحياء لا يأتي إلا بخير، والإمسك عن السؤال في هذا الحال ليس بخير، بل هو شر، فكيف يكون حياء؟ وقد تقدم إيضاح هذه المسألة في أوائل كتاب الإيمان. وقد قالت عائشة رضى الله عنها: "نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين"، والله أعلم. قال أهل العربية: يقال: "استحيا" بياء قبل =

٧١٤- (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُبِينِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ - أُمَّ بَنِي أَبِي طَلْحَةَ - دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهَا: أَفَ لَكَ أَنْ تَرَى الْمَرْأَةَ ذَلِكَ؟.

٧١٥- (٧) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ وَنَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ سَهْلٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ ابْنِ شَيْبَةَ، عَنْ مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا احْتَلَمَتْ وَأَبْصَرَتِ الْمَاءَ؟ فَقَالَ: "نَعَمْ" فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: قَرِيبٌ يَدَاكِ، وَأَلَّتْ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "دَعِيهَا، وَهَلْ يَكُونُ الشَّيْبَةُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، إِذَا عَلَا مَاءُهَا مَاءَ الرَّجُلِ أَشْبَهَ الْوَلَدُ أُخْوَانَهُ، وَإِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَهَا أَشْبَهَ أَعْمَامَهُ". *

= "الألف"، "يسنحي" يائين، ويقال أيضا: "يسنحي" بياء واحدة في المضارع، والله أعلم.
شرح الغريب. قوله: "قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهَا: أَفَ لَكَ؟" معناه: استحقاقا لها لما تكلمت به، وهي كلمة تستعمل في الاحتقار والاستفذار والإنكار. قال الباجي: والمراد بها هنا الإنكار، وأصل "الألف" وسمخ الأظفار، وفي "أف" عشر لغات: أَفٌ وَأَفٌ وَأَفٌ بضم الهمزة مع كسر الفاء وفتحها وضمها بغير تنوين، وبالثنتين، فهذه الستة، والتسابعة: إِفٌ بكسر الهمزة وفتح الفاء، والثامنة: أَفٌ بضم الهمزة وإسكان الفاء، والتاسعة: أَفِي بضم الهمزة وبالياء، وألفه بياء، وهذه اللغات مشهورات، ذكرهن كلهم ابن الأثيري وجماعات من العلماء، ودلائلها مشهورة، ومن أحصرها: ما ذكره الزجاج وابن الأثيري، واحتصره أبو البقاء، فقال: من كسر بياء على الأصل، ومن فتح، طلب التخفيف، ومن ضم أتبع، ومن فوّك أراد التذكير، ومن لم يبنوه أراد التعريف، ومن خفف الفاء، حذف أحد المثلين تخفيفا. وقال الأخفش وابن الأثيري في اللغة التاسعة: بالياء كأنه أضافه إلى نفسه، والله أعلم.
 ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "عَنْ مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ": هو بضم الميم وباليامين المهملة وبكسر الفاء. قولها: "قَرِيبٌ يَدَاكِ" وألَّتْ: هو بضم الهمزة وفتح اللام المشددة وإسكان التاء، هكذا الرواية فيه، ومعناه: أصابتها الألة -

* قال في فتح الملهم: قوله: "أَشْبَهَ الْوَلَدُ أُخْوَانَهُ" وسيجيء عند المصنف من حديث ثوبان رفعه "ماء الرجل أبيض، وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمع، فعلا من الرجل مني المرأة أذكرا يؤذن الله، وإذا علا مني المرأة مني الرجل أنثا يؤذن الله"، وهو مشكل من جهة أنه يلزم منه اقتران الشبه للأعمام، وإذا علا ماء الرجل ويكون ذكرا لا أنثى، وعكسه -

=بفتح الهززة وتشديد اللام، وهي "الحربة"، وأنكر بعض الأئمة هذا اللفظ، وزعم أن صوابه أُلِّت بلامين: الأولى مكسورة، والثانية ساكنة وبكسر التاء، وهذا الإنكار فاسد، يل ما صحت به الرواية صحيح، وأصله أُلِّت بكسر اللام الأولى، وفتح الثانية وإسكان التاء، كـ "رَدَّتْ" أصله "رَدَدَتْ"، ولا يجوز فك هذا الإدغام إلا مع المخاطب، وإنما وحدت مع ثنية يداك لوجهين: أحدهما: أنه أراد الجنس، والثاني: صاحبة اليدين، أي وأصابتك الألة، فيكون جمعاً بين دعاءين، والله أعلم.

=والمشاهد خلاف ذلك؛ لأنه قد يكون ذكراً ويشبه أحواله لا أعمامه، وعكسه. قال القرطبي: "يتعين تأويل حديث ثوبان بأن المراد بالعلو السبق".

قال الحافظ: "والذي يظهر ما قدمته -وهو تأويل العلو في حديث عائشة-، وأما حديث ثوبان، فيبقى العلو فيه على ظاهره، فيكون السبق علامة التذكير والتأنيث، والعلو علامة الشبه، فترفع الإشكال، وكان المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه بحسب الكثرة، بحيث يصور الآخر معموماً فيه، فبذلك يحصل الشبه"، كذا في الفتح، وفي العبارة قلب واحتلال مع وضوح المقصود؛ لأن قوله: "فيكون السبق علامة التذكير والتأنيث" إلى آخره لا يصح تفريعه على قوله السابق. والصحيح -والله أعلم- أن يكتب العلو موضع السبق، والسبق موضع العلو في التفريع، وكذا في قوله: "وكان المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه بحسب الكثرة" إلى آخره الظاهر أن يكتب "يكون سبب التذكير والتأنيث" فتأمل وحقق. (فتح الملهم: ١٣٧/٣، ١٣٨)

٨- باب بيان صفة مني الرجل والمرأة، وأن الولد مخلوق من مائهما]

٧١٦- (١) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ - وَهُوَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ -: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ - عَنْ زَيْدٍ - يَعْنِي أَخَاهُ - أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَسْمَاءَ الرَّحْبِيُّ، أَنَّ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ حَبِيرٌ مِنْ أَحْبَابِ الْيَهُودِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ! فَدَفَعْتُهُ دَفْعَةً كَذَا يُصْرَعُ مِنْهَا، فَقَالَ: لِمَ تَدْفَعُنِي؟ فَقُلْتُ: أَلَا تَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: إِنَّمَا نَدْعُوهُ بِاسْمِهِ الَّذِي سَمَّاهُ بِهِ أَهْلُهُ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اسْمِي مُحَمَّدٌ الَّذِي سَمَّانِي بِهِ أَهْلِي"، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: حَبِثْتُ أَسْأَلُكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَفْعَلُ شَيْءًا إِنْ حَدَّثْتُكَ؟" قَالَ: أَسْمَعُ بِأَذْنِي، فَتَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعُودٍ مَعَهُ، فَقَالَ: "سَلْ"، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَيْنَ يَكُونُ النَّاسُ يَوْمَ تَبْدَلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هُنَّ فِي الظُّلُمَةِ دُونَ الْجِسْرِ"، قَالَ: فَمَنْ أَوَّلُ النَّاسِ إِجَارَةً؟ قَالَ: "فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ"، قَالَ الْيَهُودِيُّ: فَمَا تُحَفِّتُهُمْ حِينَ يَدْخُلُونَ الْحَتَّةَ؟ قَالَ: "زِيَادَةُ كِبِدِ الثَّوْبِ"،

٨- باب بيان صفة مني الرجل والمرأة، وأن الولد مخلوق من مائهما

فيه حديث ثوبان رضي الله عنه في قصة الحجر اليهودي، وقد تقدم في الباب الذي قبله بيان صفة مني. شرح الغريب وضبط بعض الأسماء: وأما الحجر، فهو يفتح الحاء وكسرهما لغتان مشهورتان، وهو انعام. قوله: "حدثني أبو أسماء الرحبي": هو يفتح الراء والحاء، واسمه عمرو بن مرثد الشامي الدمشقي، قال أبو سليمان بن زيد: كان أبو أسماء الرحبي من رحبة "دمشق"، قرية من قرأها بينها وبين "دمشق" ميل، رأيتها عامرة، والله أعلم. قوله: "فتكنت رسول الله ﷺ بعود": هو يفتح النون والكاف وبالثاء الشدة من فوق، ومعناه: يخط بالعود في الأرض، ويؤثر به فيها، وهذا يفعله المفكر، وفي هذا دليل على جواز فعل مثل هذا، وأنه ليس مُحَلًّا بالبروءة، والله أعلم. قوله: "هم في الظلمة دون الجسر": هو يفتح الجيم وكسرهما لغتان مشهورتان، والمراد به هنا الصراط. قوله: "فمن أول الناس إجازة؟" هو بكسر الهمزة وبالألف، ومعناه: جوازاً وعبوراً. قوله: "فما تحففتهم؟" هي بإسكان الحاء وفتحها لغتان، وهي ما يهدى إلى الرجل ويخص به، وبلاطف، وقال إبراهيم الخليلي: هي طرف الفاكهة، والله أعلم.

قَالَ: فَمَا غَدَاؤُهُمْ عَلَى إِثْرِهَا؟ قَالَ: "يُنَحَّرُ لَهُمْ نَوْرُ الْحَنَةِ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهَا"، قَالَ: فَمَا شَرَابُهُمْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: "مِنْ عَيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلًا"، قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: وَجِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنْ شَيْءٍ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ، قَالَ: "يَنْفَعُكَ إِنْ حَدَّثْتُكَ؟" قَالَ: أَسْمَعُ بِأُذُنِي. قَالَ: جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنِ الْوَلَدِ؟ قَالَ: "مَاءُ الرَّجُلِ أَيْبَضُ وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا، فَعَلَا مَنِيَّ الرَّجُلِ مَنِيَّ الْمَرْأَةِ، أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَإِذَا عَلَا مَنِيَّ الْمَرْأَةِ مَنِيَّ الرَّجُلِ، آتَا بِإِذْنِ اللَّهِ"، قَالَ الْيَهُودِيُّ: لَقَدْ صَدَقْتَ، وَإِنَّكَ لَنَبِيٌّ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَذَهَبَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ سَأَلَنِي هَذَا عَنِ الَّذِي سَأَلَنِي عَنْهُ، وَمَا لِي عِلْمٌ بِشَيْءٍ مِنْهُ، حَتَّى أَتَانِي اللَّهُ بِهِ".

٧١٧- (٢) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ: زَائِدَةُ كَيْدِ النَّوْنِ. وَقَالَ: أَذْكَرُ وَأَنْثَى، وَلَمْ يَقُلْ أَذْكَرَا وَآنَثَا.

قوله ﷺ: "زيادة كيد النون": هو النون بنونين: الأولى مضمومة، وهو الحوت، وجمعه: نيتان، وفي الرواية الأخرى: "زائدة كيد النون"، والزائدة والزائدة شيء واحد، وهو طرف الكبد، وهو أطيبها. قوله: "فَمَا غَدَاؤُهُمْ؟" روي علي وجهين: أحدهما: بكسر الغين وبالدال المعجمة، والثاني: بفتح الغين وبالدال المهملة، قال القاضي: هذا الثاني هو الصحيح، وهو رواية الأكثرين، قال: والأول ليس بشيء، قلت: وله وجه، وتقديره ما غداؤهم في ذلك الوقت، وليس المراد السؤال عن غذائهم دائماً والله أعلم.

قوله: "علي إثرها": بكسر الهمزة مع إسكان الاء وفتحهما جميعاً، لغتان مشهورتان.

قوله ﷺ: "من عين فيها تسمى سلسيلاً": قال جماعة من أهل اللغة والمفسرين: السلسيل: اسم للعين، وقال بجاهد وغيره: هي شديدة الجري، وقيل: هي السلسلة اللينة.

قوله ﷺ: "أذكر: بإذن الله، وآنا بإذن الله": معنى الأول: كان الولد ذكراً، ومعنى الثاني: كان أنثى. وقوله "آنا" بالمد في أوله وتخفيف النون، وقد روي بالنقص وتشديد النون، والله أعلم.

[٩- باب صفة غسل الجنابة]

٧١٨- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، يَتَدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ، فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ، حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَقَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

٩- باب صفة غسل الجنابة

بيان كيفية الغسل: قال أصحابنا: كمال غسل الجنابة أن يبدأ المتغسل، فيغسل كفيه ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء، ثم يغسل ما على فرجه وسائر بدنه من الأذى، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة بكماله، ثم يدخل أصابعها في الماء، فيغرف غرفة يخلل بها أصول شعره من رأسه ولحيته، ثم يمضي على رأسه ثلاث حثيات، ويتعاهد معاطف بدنه كالإبطين، وداخل الأذنين والنسرة، وما بين الأكتفين، وأصابع الرجلين، وعكبر البطن، وغير ذلك، فيوصل الماء إلى جميع ذلك، ثم يفيض على رأسه ثلاث حثيات، ثم يفيض الماء على سائر جسده ثلاث مرات، بذلك في كل مرة ما تصل إليه يداه من بدنه، وإن كان يقتصر في غير أو بركة، انعكس فيها ثلاث مرات، ويوصل الماء إلى جميع بشرته والشعور الكثيفة والخفيفة، ويغم بالغسل ظاهر الشعر وباطنه وأصول منابته.

والمتحجب: أن يبدأ بعمامته، وأعلى بدنه، وأن يكون مستقبل القبلة، وأن يقول بعد الفراغ: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وينوي الغسل من أولي شروعه فيما ذكرناه، ويستصحب النية إلى أن يفرغ من غسله، فهذا كمال الغسل، والراجح من هذا كله النية في أول ملافاة أو جزء من البدن للماء، وتعميم البدن شعره وبشره بالماء، ومن شرطه أن يكون البدن طاهراً من النجاسة، وما زاد على هذا مما ذكرناه سنة، وينبغي لمن اغتسل من إناء كالإبريق ونحوه أن يفتطن للقيقة قد يغفل عنها، وهي أنه إذا استنحى، وطهر محل الاستنجاء بالماء، فينبغي أن يعمل محل الاستنجاء بعد ذلك بنية غسل الجنابة؛ لأنه إذا لم يغسله الآن رعا غفل عنه بعد ذلك، فلا يصح غسله لترك ذلك، وإن ذكره احتاج إلى مس فرجه، فيتنقص وضوءه، أو يحتاج إلى كفة في لف حرقه على يده، والله أعلم. هذا مذهبا ومذهب كثيرين من الأئمة. وم يوجب أحد من العلماء الدلك في الغسل، ولا في الوضوء، إلا مالك والمزني، ومن سواهما يقول: هو سنة لو تركه صحت طهارته في الوضوء والغسل، ولم يوجب أيضاً الوضوء في غسل الجنابة إلا داود الظاهري، ومن سواه يقولون: هو سنة، فلو أقاض الماء على جميع بدنه من غير وضوء صح غسله، واحتج به الصلاة وغيرها، ولكن الأفضل أن يتوضأ كما ذكرنا، وتحصل الفضيلة بالوضوء قبل الغسل أو بعده، وإذا توضأ أولاً لا يأتي به ثانياً، فقد اتفق العلماء على =

٧١٩- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ح: وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ.

٧٢٠- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَبَدَأَ فغَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ.

٧٢١ (٤) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو الْقَافِلُ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ بِمِثْلِ وَضُوئِهِ لِلصَّلَاةِ.

عَلَيْهِ لَا يَسْتَحِبُّ وَضُوءَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فَهَذَا عَنقَرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِصِفَةِ الْغَسْلِ، وَأَحَادِيثُ بَابِ نَدَلٍ عَلَى مَعْظَمِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَمَا بَقِيَ فَلَهُ دَلَالٌ مَشْهُورَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ جَاءَ فِي رَوَايَاتِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي 'الصَّحِيحِ الْبُخَارِيِّ' وَ"مُسْلِمٍ" أَنَّهُ يَبْدَأُ تَوَضُّأً وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ إِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَيْهِ، فَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ ﷺ أَكْمَلَ الْوَضُوءَ بِغَسْلِ الرَّجُلَيْنِ، وَفَدَحَاهُ فِي أَكْثَرِ رَوَايَاتِ مِيمُونَةَ: "تَوَضَّأَ ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَيْهِ، ثُمَّ تَنَحَّى، فَغَسَلَ رَجْلَيْهِ". وَفِي رَوَايَةٍ مِنْ حَدِيثِهَا زَوَاهَا الْبُخَارِيُّ: "تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَيْهِ، ثُمَّ غَسَّى قَدَمَيْهِ، فَغَسَلَهُمَا"، وَهَذَا نَصْرِيحٌ بِأَخِيرِ الْقَدَمَيْنِ، وَلِلشَّافِعِيِّ رَوَايَاتٌ: أَصْحَهُمَا وَأَشْهُرُهُمَا وَالْمُخْتَارُ مِنْهُمَا: أَنَّهُ يَكْمُلُ وَضُوءَهُ بِغَسْلِ الْقَدَمَيْنِ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُؤَخِّرُ غَسْلَ الْقَدَمَيْنِ، عَلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ بِتَأْوِيلِ رَوَايَاتِ عَائِشَةَ، وَأَكْثَرِ رَوَايَاتِ مِيمُونَةَ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِوَضُوءِ الصَّلَاةِ أَكْثَرَهُ، وَهُوَ مَا سِوَى الرَّجْلَيْنِ، كَمَا يَبْنِيهِ مِيمُونَةُ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ، فَهَذِهِ الرُّوَايَةُ صَرِيحَةٌ، وَتَمُتُّ الرُّوَايَةُ مُحْتَمَلَةٌ لِلتَّأْوِيلِ، فَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا عَلَى الْمَشْهُورِ الصَّحِيحِ، فَيُحْسَلُ بِظَاهِرِ الرُّوَايَاتِ الْمَشْهُورَةِ الْمُسْتَفِيزَةِ عَنْ عَائِشَةَ وَمِيمُونَةَ جَمِيعًا فِي تَقْدِيمِ وَضُوءِ الصَّلَاةِ، فَبِنَ ظَاهِرِهِ كَمَالُ الْوَضُوءِ، فَهَذَا كَانَ الْغَلَبُ وَالْعَادَةُ الْمَعْرُوفَةُ لَهُ ﷺ، وَكَانَ يُعْبَدُ غَسْلُ الْقَدَمَيْنِ بَعْدَ الْفَرَاغِ لِإِزَالَةِ الطَّنِينِ، لَا لِأَحْلِ الْجَنَابَةِ، فَتَكُونُ الرَّجُلُ مَعْسُولَةً مَرَّتَيْنِ، وَهَذَا هُوَ الْأَكْمَلُ الْأَفْضَلُ، فَكَانَ ﷺ يُوَاطَّبُ عَلَيْهِ. وَأَمَّا رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ عَنْ مِيمُونَةَ، فَجَرَى ذَلِكَ مَرَّةً أَوْ نَحْوَهَا بَيَانٌ لِلْجَوَازِ، وَهَذَا كَمَا نَبَتْ أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا، وَمَرَّةً مَرَّةً، فَكَانَ الثَّلَاثُ فِي مَعْظَمِ الْأَوْقَاتِ، لِكِبْرِهِ الْأَفْضَلِ، وَالْمَرَّةُ فِي نَادِرٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ؛ لِبَيَانِ الْجَوَازِ، وَنَظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَمَّا نِيَّةُ هَذَا الْوَضُوءِ، فَيُنَوِي بِهِ رَفْعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَبًّا غَيْرَ مُحَدَّثٍ، فَإِنَّهُ يَنْوِي بِهِ سِتَةَ الْغَسْلِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: "يَدْخُلُ أَصَابِعُهُ فِي أَصْبَحِ الشَّعْرِ": إِنَّمَا يَعْنِي ذَلِكَ لِيلِينَ الشَّعْرَ وَيَرْطِبُهُ، وَيَسْهَلُ مَرُورُ الْمَاءِ عَلَيْهِ.

٧٢٢- (٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنِي عِيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ: أَدْنَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُسْلَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَعَسَلَ كَفَّيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ أَفْرَغَ بِهِ عَلَى فَرْجِهِ، وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ، فَدَنَكَهَا ذَلِكَ شَدِيدًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، * ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِلءُ كَفِّهِ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ، فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِنْذِيلِ فَرَدَّهُ.

= قوله: "حتى إذا رأى أنه قد استبرأ حتى غلى رأسه ثلاث حفنات": معنى استبرأ أي أوصل البلل إلى جميعه، ومعنى حفن أخذ الماء بيديه جميعاً.

قوله: "أدنى رسول الله ﷺ غسله من الجنابة": هو بضم الغين، وهو الماء الذي يغسل به. قوله: "ثم ضرب يده الأرض، فدناها ذلكا شديداً": فيه أنه يستحب للمستحي بالماء إذا فرغ أن يغسل يده بتراب أو أثنان، أو بدلكها بالتراب أو بالحائط ليذهب الاستفزاز عنها. قوله: "ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفه"، هكذا هو في الأصول التي يبلادنا "كفه" بلفظ الأفراد، وكذا نقله القاضي عياض عن رواية الأكثرين. وفي رواية الطبري "كفه" بالثنية، وهي مفسرة لرواية الأكثرين، والحفنة ملء الكفين جميعاً. قوله: "ثم أتيت بالمنديل فردته" فيه استحباب ترك تنشيف الأعضاء.

الكلام حول تنشيف الأعضاء في الوضوء والغسل: وقد اختلف علماء أصحابنا في تنشيف الأعضاء في الوضوء والغسل على خمسة أوجه: أشهرها: أن المستحب تركه، ولا يقال فعله مكروه. والثاني: أنه مكروه. والثالث: أنه مباح بسنوي فعله وتركه، وهذا هو الذي نختاره، فإن الشئ والاستحباب يحتاج إلى دليل ظاهر. والرابع: أنه مستحب لما فيه من الاحتراز عن الأوساخ، والخامس: يكره في الصيف دون الشتاء، هذا ما ذكره أصحابنا. وقد اختلف الصحابة وغيرهم في التنشيف على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه لا بأس به في الوضوء والغسل، وهو قول أنس بن مالك والتوري. والثاني: مكروه فيهما، وهو قول ابن عمر وابن أبي ليلى. والثالث: يكره في =

** قال في فتح الملهم: قوله: "ثم توضع وضوءة للصلاة": زاد البخاري من طريق سفيان عن الأعمش "غير رجله" قال الحافظ: "فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل إلى آخره، وهو مخالف لظاهر رواية عائشة، ويمكن الجمع بينهما بحمل رواية عائشة على المحار، كما تقدم، وإما بحمله على حالة أخرى، قال: وليس في شيء من الروايات عنهما (أي عائشة وميمونة) التصريح بتقدم غسل الرجلين، بل هي إما محتملة كرواية "توضاً وضوءه للصلاة"، أو ظاهرة في تأخيرهما كرواية أبي معاوية المتقدمة وشاهدها من طريق أبي سلمة، وبوافقها أكثر الروايات عن ميمونة، أو صريحة في تأخيرهما، كزيادة البخاري في حديث الباب، ورواها مقدم في الحفظ والنفع =

٧٢٣- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَالْأَشْجَعُ، وَإِسْحَاقُ، كُلُّهُمْ عَنْ وَكِيعٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا إِفْرَاقٌ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ عَلَى الرَّأْسِ، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ وَصْفُ الْوُضُوءِ كُلِّهِ، يَذْكُرُ الْمَضْمُضَةَ وَالْإِسْتِشْقَ فِيهِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ ذِكْرُ الْمُنْدِيلِ.

٧٢٤- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مِمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِمُنْدِيلٍ، فَلَمْ يَمْسَهُ، وَجَعَلَ يَقُولُ بِالنَّاءِ هَكَذَا يَعْنِي يَنْفُضُهُ.

=الوضوء دون الغسل، وهو قول ابن عباس رحمه الله.

وقد جاء في ترك التشفيف هذا الحديث، والحديث الآخر في الصحيح أنه ﷺ اغتسل وخرج ورأسه يقطر ماء. وأما فعل التشفيف فقد رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم من أوجه: لكن أسانيدنا ضعيفة. قال الترمذي: لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، وقد احتج بعض العلماء على إباحة التشفيف بقول ميمونة في هذا الحديث وجعل يقول بالناء هكذا، يعني ينفضه، قال: فإذا كان النقص مباحاً كان التشفيف مثله أو أولى لاشتراكهما في إزالة الماء، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما المنديل فيكسر الميم وهو معروف. وقال ابن فارس: لعله مأخوذ من البدل، وهو النقل، وقال غيره: هو مأخوذ من البدل، وهو الوسخ؛ لأنه يبدل به، ويقال: تبدلت بالمنديل. قال الجوهري: ويقال أيضاً: تبدلت به، وأنكرها الكسائي، والله أعلم.

قوله: "وجعل يقول بالناء هكذا يعني ينفضه" فيه دليل على أن نفث اليد بعد الوضوء والغسل لا بأس به. وقد اختلف أصحابنا فيه على أوجه: أشهرها: أن المستحب تركه، ولا يقال: إنه مكروه. والثاني: إنه مكروه. والثالث: أنه مباح يشوي فعله وتركه، وهذا هو الأظهر المختار، فقد جاء هذا الحديث الصحيح في الإباحة ولم يثبت في النهي شيء أصلاً، والله أعلم.

=على جميع من رواه عن الأعمش، وقول من قال: إنما فعل ذلك مرة لبيان الجواز متعقب، فإن في رواية أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش ما يدل على المواظبة، ولفظه: "كان إذ اغتسل من الجنابة يبدأ، فيغسل يديه، ثم يفرغ يمينه على شماله، فيغسل فرجه"، فذكر الحديث، وفي آخره: "ثم يتحى فيغسل رجليه".

قال القرطبي: "الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء". (فتح الملهم: ١٤٧/٣)

٧٢٥- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، دَعَا بِشِيءٍ نَحْوَ الْجَلَابِ، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ.

-قوله: "وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ": هو بفتح العين والنون وبالنون. قولها: "دَعَا بِشِيءٍ نَحْوَ الْجَلَابِ": هو بكسر الحاء وتخفيف اللام وآخره باء موحدة، وهو إناء يحلب فيه، ويقال له: الحلب أيضاً بكسر الميم. قال الخطابي: هو إناء يسع قدر حبة ناقة، وهذا هو المشهور الصحيح المعروف في الرواية، وذكر الهروي عن الأزهرى أنه الْجَلَاب يضم الجيم وتشديد اللام، قال الأزهرى: ورُاد به ماء الورد، وهو فارسي معرب، وأنكر الهروي هذا، وقال: أراء الجلاب، وذكر نحو ما قدمناه، والله أعلم.

[١٠- باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة...]

٧٢٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِنَاءٍ، هُوَ الْفَرْقُ، مِنَ الْجَنَابَةِ.

١٠- باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة

في إناء واحد في حالة واحدة، وغسل أحدهما بفضل الآخر

أجمع المسلمون على أن الماء الذي يجرى في الوضوء والغسل غير مقدر، بل يكفي فيه القليل والكثير إذا وجد شرط الغسل، وهو جريان الماء على الأعضاء. قال الشافعي رحمه الله: وقد يفرق بالقليل فيكفي، ويخرق بالكثير، فلا يكفي. قال العلماء: والمستحب أن لا ينقص في الغسل عن صاع، ولا في الوضوء عن مد.

بيان مقدار الصاع والرطل: والصاع حصة أرطال وثلاث بالبغدادية، والمد رطل وثلاث، ذلك معتبر على التقريب لا على التحديد، وهذا هو الصواب المشهور. وذكر جماعة من أصحابنا وجهاً لبعض أصحابنا: أن الصاع هنا ثمانية أرطال، والمد رطلان،** وأجمع العلماء على النهي عن الإسراف في الماء ولو كان على شاطئ البحر، والأظهر أنه مكروه كراهة تنزيه. وقال بعض أصحابنا: الإسراف حرام، والله أعلم. وأما تطهير الرجل والمرأة من إناء واحد، فهو جائز بإجماع المسلمين؛ لهذه الأحاديث التي في الباب. وأما تطهير المرأة بفضل الرجل، فجائز بالإجماع أيضاً.

أقوال العلماء في تطهير الرجل بفضل المرأة: وأما تطهير الرجل بفضلها، فهو جائز عندنا، وعند مالك وأبي حنيفة وجماعة العلماء سواء خُلت به أو لم تخل. قال بعض أصحابنا: ولا كراهة في ذلك؛ للأحاديث الصحيحة الواردة به. وذهب أحمد بن حنبل وداود إلى أنها إذا خلت بالماء، واستعملته، لا يجوز لرجل استعمال فضلها. وروى هذا عن عبد الله بن سرجس والحسن البصري، وروى عن أحمد رحمه الله كماله. وروى عن الحسن وسعيد بن المسيب كراهة فضلها مطلقاً، والمختار ما قاله الجماهير هذه الأحاديث الصحيحة في تطهيره ﷺ مع أزواجه، وكل واحد منهما يستعمل فضل صاحبه، ولا تأثير للحلوة، وقد ثبت في الحديث الآخر أنه ﷺ اغتسل بفضل بعض أزواجه، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأصحاب السنن. قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وأما الحديث الذي جاء بالنهي -وهو حديث الحكم بن عمرو- فأجاب العلماء عنه بأجوبة، أحدها: أنه ضعيف، -

"قال في فتح الملهم: ولأبي حنيفة ومحمد: ما روى النسائي عن أبي موسى الجهني قال: 'أتى مجاهد بقدر حزرتة ثمانية أرطال، فقال: حدثني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بمثل هذا' مع سائر الأحاديث المصروفة بأنه كان يغتسل بالصاع، وفي رواية الطحاوي: 'قال مجاهد: فحزرتة في ما أحزر ثمانية أرطال، تسعة أرطال، عشرة أرطال'، فلم يشك مجاهد في الثمانية، وإنما شك في ما فوقها، فثبت الثمانية بهذا الحديث، وانتهى ما فوقها. =

=ضعفه أئمة الحديث، منهم البخاري وغيره. الثاني: أن المراد النهي عن فضل أعضائها، وهو التساقط منها وذلك مستعمل. الثالث: أن النهي للاستحباب والأفضل، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "الفرق": قال سفيان: هو ثلاثة أصع، أما كونه ثلاثة أصع فكذا قال الجماهير، وهو يفتح الفاء وفتح الراء وإسكانها، لغتان حكاهما ابن دريد وجماعة غيره، والفتح أفصح وأشهر، وزعم الباجي أنه =

=ويؤيده ما رواه الشيخان عن أنس قال: "كان النبي ﷺ يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد، ويتوضأ بالمد" مع ما روى أحمد وأبو داود عنه قال: "كان النبي ﷺ يتوضأ بإناء يكون رطلين، ويغتسل بالصاع"، وما روى الدارقطني من طرق ضعيفة عن أنس وعائشة: "أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ بالمد رطلين، ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال". وما روى ابن أبي شيبة عن يحيى ابن آدم قال: "سمعت حسن بن صالح يقول: صاع عمر ثمانية أرطال". قال شريك: أكثر من سعة أرطال، وأقل من ثمانية، وصاع عمر بن الخطاب هذا هو الصاع المعروف بالقفيز الحجاجي، كما بينه الطحاوي.

وربما احتج القائلون بكون الصاع خمسة أرطال وثلاث رطل بما رواه ابن خزيمة وابن حبان من حديث أبي هريرة قال: "قيل: يا رسول الله! صاعنا أصغر الصيعان، ومدنا أكبر الأمداد، فقال: 'أنهم يارك لنا في صاعنا وبارك لنا في قليلنا وكثيرنا، واجعل لنا مع البركة بركتين' أي خمسة أرطال وثلاث أصغر من الثمانية، وهذا ليس فيه دلالة على ما قالوا وإنما ثبت أنه أصغر، وجاز أن يكون ثمانية أرطال أصغر الصيعان، بل هو الظاهر؛ لأنهم كانوا يستعملون الخشبي وهو أكبر من الحجاجي؛ لأن الخشبي اثنان وثلثون رطلا، كذا في شرح إحياء العلوم.

قلت: والذي يظهر لهذا العبد الضعيف من مجموع الروايات -والله أعلم- أن المدين: الحجازي والعراقي -وكذا الصاعين- كانا مستعملين في عهد النبي ﷺ، إلا أن الشائع الغالب في الاستعمال في عهده ﷺ كان العراقي من الأمداد وهو رطلان -والحجازي من الصيعان- وهو خمسة أرطال وثلاث -كما يظهر من رواية ابن خزيمة وابن حبان التي ذكرنا سابقا، ثم شاع الصاع العراقي وهو ثمانية أرطال في زمن عمر بن الخطاب -رحمه الله- وغير الحجاج صاعه بصاع عمر -رحمه الله- وصاع عمر أيضا صاع النبي ﷺ قولا بالاستصحاب إلا أن ثبت خلافه، ولم يثبت بل ثبت وجود الصيعان المختلفة في عهد النبوة من رواية ابن حبان، والصاع العراقي خاصة من رواية مجاهد عند النسائي والطحاوي كما أسلفنا، فأخذ به أبو حنيفة -رحمه الله- في الصدقات والكفارات للاحتياط في كون صاحبها مؤديا ما وجب عليه يمين. وقد أغلظ مالك نفسه القول في الظاهر، وقال: إن الكفارة فيه بمد هشام أي هشام بن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة عامل المدينة نعيد المثلث بن مروان، وهو المد الأعظم أي الأكبر، واختص في أنه مد وثلثان بمد النبي ﷺ أو مدان، نقه الزرقاني في شرح الموطأ، نعم! شيوخ الصاع العراقي ورواجه كان في عهد الفارق الأعظم -رحمه الله- ولذا نسب إليه كما نسب بعد ذلك إلى الحجاج. (فتح الملهم: ١٥٢/٣، ١٥٤)

٧٢٧- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا الثَّيْتِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَادِرِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ فِي الْقَدَحِ، وَهُوَ الْفَرْقُ، وَكُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ.

وفي حديث سُفْيَانَ: مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

قَالَ: قُتَيْبَةُ: قَالَ سُفْيَانُ: وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ.

٧٢٨- (٣) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعُقَيْرِيُّ. قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ أُنَا وَأَخُوهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَسَأَلَهَا عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْحَذَابَةِ؟ فَذَعَتْ بِإِنَاءٍ قَدَرِ الصَّاحِ، فَاعْتَسَلْتُ، وَبَيَّنَّا وَبَيْنَهَا سِتْرًا، فَأَقْرَعْتُ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثًا، قَالَ: وَكَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذُونَ مِنْ رُؤُوسِهِمْ حَتَّى تُكُونَ كَالْوَقُورَةِ.

الصواب، وليس كما قال، من هما لغتان. وأما قوله: "ثلاثة أصع" فصحيح نصيح، وقد جهل من أنكر هذا، وزعم أنه لا يجوز إلا أصوع، وهذه منه غفلة بينة أو جهالة ظاهرة، فإنه يجوز أصوع وأصع، فالأول هو الأصل، والثاني على النقص، فتقدم الواو على الصاد وتقلب ألفاً، وهذا كما قالوا: أدر وشبهه. وفي الصاع لغتان: التذكير والتانيث، ويقال: صاع وصوع بفتح الصاد والنون وصواخ ثلاث لغات.

وأما قوله: "كان يغتسل من الفرق": فلفظه "من" هنا المراد بها بيان الجنس والإناء الذي يستعمل الماء منه، وليس المراد أنه يغتسل بماء الفرق بل دليل الحديث الآخر: "كنت أعتسل أنا ورسول الله ﷺ من قدح من الفرق"، وبإنيال الحديث الآخر "يغتسل بالصاع".

قوله: "كان رسول الله ﷺ يغتسل في القدح": هكذا هو في الأصول "في القدح"، وهو صحيح، ومعناه: "من القدح". قوله: "عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: دخلت على عائشة أنا وأخوها من الرضاعة، فسألتها عن غسل النبي ﷺ من الحذبة، فدعت بإناء قدر الصاع، فاعتسلت وبها ستر، فأقرعت على رأسها ثلاثاً، قال القاضي عياض رحمه الله: ظاهر الحديث أنهما رأيا عملها في رأسها وأعلى جسدها مما يحل لئلا ينظر إليه من ذات الحرم، وكان أحدهما أخوها من الرضاعة كما ذكر. قيل: سمع عبد الله بن يزيد. وكان أبو سلمة ابن أختها من الرضاعة أرضعته ثم كلثوم بنت أبي بكر. قال القاضي: ولولا أنهما شاهدا ذلك ورأياه لم يكن لاستدعائها الماء وطهارتها بعصرهما معاً؛ إذ لو فعلت ذلك كله في ستر عنهما لكان عبثاً، ورجع الحال إلى وصفها له، وإنما فست الستر -

٧٢٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَقْلَبِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ بَدَأَ بِبِيمَيْنِهِ، فَصَبَّ عَلَيْهَا مِنَ الْمَاءِ، فَمَسَحَهَا، ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ عَلَى الْأَدَى الَّذِي يَبِيمَيْنِهِ، وَغَسَلَ عَنْهُ بِبِيمَانِهِ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ ذَلِكَ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَتَحْنُ جُنْبَانِ.

٧٣٠ - (٥) بِحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ - وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ - أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالتَّبَيُّ ﷺ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ، يَسَعُ ثَلَاثَةَ أُمْدَادٍ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ.

= يستتر أسفل البدن، وما لا يحل للمحرم نظره، والله أعلم. والرضاعة والرضاع بفتح الراء وكسرها فهما لغتان، الفتح أفصح، وفي هذا الذي فعلته عائشة ﷺ دلالة على استحباب التعليم بالوصف بالفعل، فإنه أوقع في النفس من القول، وبشئ في الحفظ ما لا يشئ بالقول، والله أعلم.

شرح المريب: قوله: "وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ" أي: كانت تسمع من رسول الله ﷺ ما كان يقول من رؤوسهن حتى يكون كالنمرة: الوفرة أشبع وأكثر من اللمة، واللمة ما يلم بالمتكئين من الشعر، قاله الأصمعي. وقال غيره: الوفرة أقل من اللمة، وهي ما لا يجاوز الأذنين. وقال أبو حاتم: الوفرة ما على الأذنين من الشعر.

قال القاضي عياض: المعروف أن نساء العرب إنما كن يتخذن الفرون والدوائب، ولعل أزواج النبي ﷺ فعلن هذا بعد وفاته ﷺ لتركهن التزين واستغنائهن عن تطويل الشعر، وتخفيف ثبوت رؤوسهن. وهذا الذي ذكره القاضي عياض من كونهن فعنه بعد وفاته ﷺ لا في حياته، كذا قاله أيضاً غيره، وهو متعين، ولا يُظن بمن فعله في حياته ﷺ، وفيه دليل على جواز تخفيف الشعور للنساء، والله أعلم.

قوله: "أَوْ مِنْ جَنْبَانٍ": هذا جار على إحدى التفتين في الجنب أنه بشئ وجميع، فيقال: جنب وجنبان وجنبون وأجناب، والبعة الأخرى: رجل جنب ورجلان جنب ورجال جنب ونساء جنب بلفظ واحد. قال الله تعالى: "وَأَنْ تَكُنَّ جُنْبًا" (المائدة: ٦)، وقال تعالى: "فَبِأُولَئِكَ حُتِّبَ" (النساء: ٤٣) الآية. وهذه اللغة أفصح وأشهر. ويقال في الفعل: أحجب الرجل، وحجب: بضم الحيم وكسر النون، والأولى أفصح وأشهر، وأصل الجنابة في اللغة: البعد، وتطلق على الذي رجب عليه غسل بجماع أو خروج مني؛ لأنه يجنب الصلاة والقراءة والمسجد ويتباعد عنها، والله أعلم.

قوله: "عن عراك" هو يكسر العين وتخفيف الراء.

أجمع بين الروايات المختلفة ظاهراً. قوله: "أَنَّ عَائِشَةَ شَرَحَتْ كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالتَّبَيُّ ﷺ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ يَسَعُ ثَلَاثَةَ أُمْدَادٍ". وفي الرواية الأخرى: "مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ تَخْلُفُ أُنْبُتَ فِيهِ": قد ذكر القاضي في تفسير الرواية الأولى =

٧٣١- (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ، مِنَ الْجَنَابَةِ.

٧٣٢- (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ -بَيْنِي وَبَيْنَهُ- وَاحِدٍ، فَيَبَاذِرُنِي حَتَّى أَقُولَ: دَعْ لِي، دَعْ لِي. قَالَتْ: وَهُمَا جُنَبَانِ.

٧٣٣- (٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي مَيْمُونَةُ، أَنَّهَا كَانَتْ تَعْتَسِلُ، هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

٧٣٤- (٩) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ- أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَكْبَرُ عِلْمِي، وَالَّذِي يَخْطُرُ عَلَى بَالِي أَنْ أَبَا الشَّعْثَاءِ أَخْبَرَنِي أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ.

-وجهين: أحدهما: أن كل واحد منهما ينفرد في اغتساله بثلاثة أمداد. والثاني: أن يكون المراد بالماء هنا الصاع، ويكون موافقاً لحديث "الفرق"، ويجوز أن يكون هذا وقع في بعض الأحوال، وغسلاً من إناء سبع ثلاثة أمداد وزادوا لما فرغ، والله أعلم.

ثم إنه وقع في هذا الحديث: "ثلاثة أمداد أو قريباً من ذلك". وفي الرواية الأخرى: "كان يغتسل من إناء واحد هو الفرق". وفي الرواية الأخرى: "أغسست بماء قدر الصاع، فغسست به". وفي الأخرى: "كان يغتسل بخمس مكابك وعوضاً بمكوك". وفي الرواية الأخرى: "يفسله الصاع وبوصه المدة". وفي الأخرى: "يتوضأ بالماء ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد". قال الإمام الشافعي وغيره من العلماء: الجمع بين هذه الروايات أنها كانت اغتسالات في أحوال وجد فيها أكثر ما استعمله وأقله، فدل على أنه لا حد في قدر ماء الطهارة يجب استيفاءه، والله أعلم.

قوله: "عن أبي الشعثاء" اسمه: جابر بن زيد.

شرح الغريب: قوله: "علسى والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني" يقال: يخطر بضم الطاء وكسرهما لغتان، الكسر أشهر، معناه: يمر ويمر، والبال: القلب والذهن. قال الأزهري: يقال: خطر بالي وعلى بالي كذا =

٧٣٥- (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ: كَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

٧٣٦- (١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ- قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِخَمْسِ مَكَائِبٍ، وَيَتَوَضَّأُ بِمَكْرُوكٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: بِخَمْسِ مَكَائِبٍ. وَقَالَ ابْنُ مُعَاذٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنَ جَبْرِ.

٧٣٧- (١٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُسْعِرٍ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ.

٧٣٨- (١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْخَضِرِيُّ وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ يَشَرَ بْنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا يَشَرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو رِيحَانَةَ، عَنْ سَفِينَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ الصَّاعَ مِنَ الْمَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيُوضِّئُهُ الْمُدَّ.

هـ يحظر خطورا إذا وقع ذلك في برك ومهمل، قال غرور: الخاصر: الماحس، وجمعه خواطر، وهذا الحديث ذكره مسلم بغير متابعة لأنه قصص الاعتماد عليه، والله أعلم.

قوله: "عن عبد الله بن عبد الله بن جبر". وفي الرواية الأخرى: "عن ابن جبر" هذا كله صحيح، وقد ذكره عنه بعض الأئمة، وقال: صحابه ابن جابر. وهذا غلط من هذا المخرض، بل يقال فيه: جابر وجبر، وهو عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيق، ومن ذكر الوجهين فيه الإمام أبو عبد الله البخاري، وأن مسعرا وأبا العباس وشعبة وعبد الله بن عيسى يقولون فيه جبر، والله أعلم.

قوله: "كان رسول الله ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ". وفي رواية: "بِخَمْسِ مَكَائِبٍ" بتشديد ايماء، والمكوك: يفتح ايماء وضم الكاف الأولى وتشديدها، وجمعه مكاكيب ومكاكي، ويعمل أفراد بـ "المكوك" هنا المد، كما قال في الرواية الأخرى: "يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد".

ضبط الاسماء: قوله: "حدثنا أبو ريحانة عن سفيانة". اسم أبي ريحانة: عبد الله بن مضر، ويقال: زيادة بن مضر. وأما سفيانة، فهو صاحب رسول الله ﷺ ومولاه، يقال: اسمه مهران بن فروخ، وقيل: اسمه بخران، وقيل: رومان، وقيل: قيس، وقيل: عمير، وقيل: شنة بإسكان النون بعد لتين وبعدها ياء موحدة، كنيته المشهورة أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البخاري، قيل: سبب تسميته سفيانة أنه حمل متاعا كثيرا لرفقة في العز، فقال له النبي ﷺ: أنت سفيانة.

٧٣٩- (١٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَبِي رَيْحَانَةَ، عَنْ سَفِينَةَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَطَهَّرُ بِالْمُدِّ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ حُجْرٍ أَوْ قَالَ: وَيَتَطَهَّرُهُ الْمُدُّ، وَقَالَ: وَقَدْ كَانَ كَبِيرًا وَمَا كُنْتُ أَتَقَبِّلُ بِحَدِيثِهِ.

قوله: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا ابن عثيم، ح: وحدثني علي بن حجر، حدثنا إسماعيل عن أبي ریحانة، عن سفيينة - قال أبو بكر صاحب رسول الله ﷺ - قال: كان رسول الله ﷺ يغتسل بالصاع ويتطهر بالمد، وفي حديث ابن حجر: أو قال: ويتطهره المد، وقال: وقد كان كبيراً وما كنت أتق حديثه". قوله: صاحب رسول الله ﷺ هو يخفض صاحب صفة لسفيينة، وأبو بكر القائل هو ابن أبي شيبة يعني مسلم أن أبا بكر بن أبي شيبة وصفه، وعلي بن حجر لم يصفه بل اقتصر على قوله: عن سفيينة.

وأما قوله: "وقد كان كبيراً": فهو بكسر الباء، "وما كنت أتق حديثه": هكذا هو في أكثر الأصول "أتق" بكسر التاء المثناة من اليمين الذي هو الاعتماد، ورواه جماعة: "وما كنت أتق": بياء مثناة تحتمل ثمة نون، أي أعجب به وأرتضيه، والقائل: "وقد كان كبيراً"، هو أبو ریحانة، والذي كبر هو سفيينة، ولم يذكر مسلم رحمه الله حديثه هذا معتمداً عليه وحده، بل ذكره متابعة لغيره من الأحاديث التي ذكرها، والله أعلم.

[١١ - باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً]

- ٧٤٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْإِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: تَمَارَوْا فِي الْغُسْلِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَمَّا أَنَا، فَإِنِّي أَغْتَسِلُ رَأْسِي كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ أَكْفَ".
- ٧٤١ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ: "أَمَّا أَنَا، فَأَفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا".
- ٧٤٢ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ جَاهِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ وَقَدْ تَقِيفُ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: إِنْ أَرْضَنَا أَرْضًا بَارِدَةً، فَكَيْفَ بِنَاغُسِلُ؟ فَقَالَ: "أَمَّا أَنَا، فَأَفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا".

[١١ - باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً]

فيه "سليمان بن صرد" هو بضم الصاد وفتح الراء وبالفعل المهملة، وهو مصروف، وهو صحابي مشهور، وقوله: "سليمان بن صرد" كذا في نسخة أخرى، فقال بعضهم: حقه كذا، وقال آخرون: كذا. فقد اختلفوا فيه، وهو جواز المناظرة والمباحة في العلم، وفيه: جواز مناظرة الفضول بحضرة القاض، ومناظرة الأصحاب بحضرة إمامهم وكبيرهم.

قوله ﷺ: "أفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا" المراد ثلاث حفنات، كل واحدة منها ملء الكفين جميعاً. وفي هذا الحديث استحباب إفاضة الماء على الرأس ثلاثاً، وهو متفق عليه، وألحق به أصحابنا سائر الأفعال فافاً على الرأس، وعلى أعضاء الوضوء، وهو أولى بالثلاث من الوضوء، فإن الوضوء مبي على التحفيف ويشكر، فهذا مستحب فيه الثلاث، ففي العمل أولى، ولا نعلم في هذا خلافاً إلا ما انفرد به الإمام أفضى القضا أبو الحسن الطائري صاحب "الخواص" من أصحابنا، فإنه قال: لا يستحب التكرار في الغسل، وهذا ضد متروك، وقد قدمنا في الباب فيه بيان أقل الغسل، والله أعلم.

دقة نظر الإمام مسلم: قوله: "أفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا" أي ملء الكفين، وهو متفق عليه، وألحق به أصحابنا سائر الأفعال فافاً على الرأس، وعلى أعضاء الوضوء، وهو أولى بالثلاث من الوضوء، فإن الوضوء مبي على التحفيف ويشكر، فهذا مستحب فيه الثلاث، ففي العمل أولى، ولا نعلم في هذا خلافاً إلا ما انفرد به الإمام أفضى القضا أبو الحسن الطائري صاحب "الخواص" من أصحابنا، فإنه قال: لا يستحب التكرار في الغسل، وهذا ضد متروك، وقد قدمنا في الباب فيه بيان أقل الغسل، والله أعلم.

قَالَ ابْنُ سَالِمٍ فِي رِوَايَتِهِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ. وَقَالَ: إِنَّ وَقْدَ تَقْيِيفٍ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ!

٧٤٣- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ -يَعْنِي الثَّقَفِيَّ- حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابَةٍ، صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: إِنَّ شَعْرِي كَثِيرٌ. قَالَ جَابِرٌ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا ابْنَ أَخِي كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ شَعْرِكَ وَأَطْيَبَ.

فائدة عظيمة من دقائق هذا العلم ولطائفه، وهي مصرحة بغزارة علم مسلم بهذا ودقيق نظره، وهي أن هشيمًا يشهد مدلس. وقد قال في الرواية المتقدمة عن أبي بشر: والمدلس إذا قال "عن" لا يحتج به إلا إذا أثبت سماعه ذلك الحديث من ذلك الشخص الذي "عتعن" عنه، فيبين مسلم أنه ثبت سماعه من جهة أخرى، وهي رواية ابن سالم، فإنه قال فيها: أخبرنا أبو بشر، وقد قدمنا مرات بيان مثل هذه الدقيقة، واسم أبي بشر: جعفر بن إياس وهو جعفر بن أبي وحشية، واسم أبي سفيان هذا: طلحة بن نافع، وقد تقدم بيانه، والله أعلم.

[١٢ - باب حكم صفائر المغتسلة]

٧٤٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرًا رَأْسِي، فَأَنْقَضُهُ لِيُغْسَلَ الْجَنَابَةَ؟ قَالَ: "لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْطِيَ عَلَى رَأْسِكَ" ثَلَاثَ حَتَّيَاتٍ، ثُمَّ تُفَيِّضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ".

٧٤٥ (٢) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ النَّاقِدِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: فَأَنْقَضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: "لَا". ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

١٢ - باب حكم صفائر المغتسلة

فيه حديث أم سلمة خير قالت: "قال يا رسول الله! إن امرأة أشد ضمير رأسي، أفأقضه لغسل الجنابة؟ قال: "لا، إنما يكفيك أن تحطي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضي على الماء فتطهرين". وفي رواية: "فأقضه لحيض والجنابة"، وفيه حديث عائشة بنحو معناه.

شرح الغريب: قولها: أشد ضمير رأسي: هو بفتح الضاد وإسكان الفاء، هذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث، والمستفيض عند المحققين والفهاء وغيرهم، ومعناه: أحكم قتل شعري. خفظة الإمام الثوري ابن بري: وقال الإمام ابن بري في الجزء الذي صنفه في "لحن الفقهاء": من ذلك قوض في حديث أم سلمة: "أشد ضمير رأسي" يقولونه: بفتح الصاد وإسكان الفاء، وصوابه ضم الضاد والفاء جمع صميرة كسفينة وسفن. وهذا الذي أنكره ابن بري كما زعمه، بل انصبوب جوار الأمرين، ولكل منهما معنى صحيح، ولكن يرجح ما قدمناه لكونه المروي المسموع في الروايات الثلاثة المتصلة، والله أعلم.

قوله تكفى على رأسك ثلاث حثيات: هي بمعنى أخففات في الرواية الأخرى، وخفظة ملء الكفين من أي شيء كاد، ويقال: حثيت وحتوت بالياء والنون افعال مشهورتان، والله أعلم. واسم أم سلمة: هند، وقيل: رملة =

"قوله: فقال: لا، إنما يكفيك أن تحطي على رأسك ثلاث حثيات: إلخ: هذا الحديث ظاهر في أنه لا بد أن يبين لنا تمام قدر الكفاية في الغسل، وإلا فالجواب قد يحصل بقوله: "لا" كما لا يخفى، وحينئذ فيؤخذ من هذا الحديث أن المضمضة والاستنساخ ليسا من فرائض الوضوء، كما يؤخذ منه أن الدلك ليس من فرائضه، والله تعالى أعلم.

٧٤٦ - (٣) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَبْدِ يَكْنِي: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: أَفَأَحْلُهُ، فَأَغْبِلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَيْضَةَ.

٧٤٧ (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عُلَيْةَ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ، أَنْ يَتَقَضَّنَ رُؤُوسَهُنَّ. فَقَالَتْ: يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرٍو هَذَا! يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَتَقَضَّنَ رُؤُوسَهُنَّ، أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَحِلَّقْنَ رُؤُوسَهُنَّ! لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَلَا أُرِيدُ عَلَى أَنْ أَفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاغَاتٍ.

-وليس بشيء. فوله في الرواية الأخرى: "فانقسه بحبيصة" هي بفتح الحاء، والله أعلم.

فقه الحديث: أما أحكام الباب فمذهب، ومذهب الجمهور أن صفائر المenses إذا وصل الماء إلى جميع شعرها ظاهره وباطنه من غير نقض لم يجب نقضها، وإن لم يصل إلا بقضها وجب نقضها، وحديث أم سمة محمول على أنه كان يصل الماء إلى جميع شعرها من غير نقض؛ لأن إيصال الماء واجب، وحكي عن النخعي وجوب نقضها بكل حال. وعن الحسن وطائفة وجوب النقض في غسل الخبث دون الجنابة، ودليلنا حديث أم سلمة، وإذا كان للرجل ضفيرة فهو كامراً. والله أعلم.

واعلم أن غسل الرجل والمرأة من الجنابة والخبث والغسل بغيرها من الأغسال المشروعة، سواء في كل شيء إلا ما سيأتي في المغسلة من الخبث والغسل أنه يستحب لها أن تستعمل فرصة من مسك.

وقد تقدم بيان صفة الغسل بكما في الباب السابق، فإن كانت المرأة بكرًا، لم يجب إيصال الماء إلى داخل فرجها، وإن كانت ثيبًا، وجب إيصال الماء إلى ما يظهر في حال قعودها نقضاء الحاجة؛ لأنه صار في حكم الظاهر، هكذا نص عليه الشافعي وإمامه أصحابنا. وقال بعض أصحابنا: لا يجب على الثيب غسل داخل الفرج. وقال بعضهم: يجب ذلك في غسل الخبث والغسل، ولا يجب في غسل الجنابة، والصحيح الأول، والله أعلم.

وأما أمر عبد الله بن عمر رضي الله عنه بنقض النساء رؤوسهن إذا اغتسلن، فيحمل على أنه أراد إيجاب ذلك عليهن، ويكون ذلك في شعور لا يصل إليها الماء، أو يكون منهياً له أنه يجب النقض بكل حال، كما حكى عنه عن النخعي، ولا يكون بلفظ حديث أم سمة وعائشة، ويحتمل أنه كان يأمرهن على الاستحباب والاحتياط، لا للإيجاب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[١٣ - باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة...]

٧٤٨ - (١) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ عُمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلَتِ امْرَأَةً النَّبِيِّ ﷺ: كَيْفَ تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضَتِهَا؟ قَالَ: فَذَكَرْتُ أَنَّهُ عَلَّمَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ، فَتَطْلَعُ بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَنْظَهُرُ بِهَا؟ قَالَ: "تَطْلَعُ بِهَا سُبْحَانَ اللَّهِ!" وَاسْتَمَرَّ - وَأَشَارَ لَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِإِصْبَعِهِ عَلَى وَجْهِهِ - قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاجْتَذَبْتُهَا إِلَيَّ، وَعَرَفْتُ مَا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ.

١٣ - باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم

قد قدمنا في الباب الذي قبله أن صفة غسل المرأة والرجل سواء، وتقدم بيان ذلك مستوفى. والمراد في هذا الباب بيان أن السنة في حق المغتسلة من الحيض أن تأخذ شيئاً من مسك، فتحمله في فطة أو خرقة أو نحوها، وتدحلبها في فرجها بعد اغتسالها، ويستحب هذا للنساء أيضاً لأنها في معنى الحائض. وذكر المحاملي من أصحابنا في كتابه: "المفنع" أنه يستحب للمغتسلة من الحيض والنفاس أن تطيب جميع المواضع التي أصابها الدم من بدنها، وهذا الذي ذكره من تعميم مواضع الدم من البدن غريب لا أعرفه لغيره بعد البحث عنه.

حكم استعمال المسك للمغتسلة من الحيض: واختلف العلماء في الحكمة في استعمال المسك، فالصحيح المختار الذي قاله الجماهير من أصحابنا وغيرهم: أن المقصود باستعمال المسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة. وحكى أفضى القضاة الماوردي من أصحابنا وجهين لأصحابنا: أحدهما: هذا، والثاني: أن المواد كونه أسرع إلى علوق الولد، قال: فإن قلنا بالأول: فقدت المسك استعملت ما يخففه في طيب الرائحة. وإن قلنا بالثاني، استعملت ما قام مقامه في ذلك من القسط والأظفار وشبههما. قال: واختلفوا في وقت استعماله، فمن قال بالأول، قال: تستعمله بعد الغسل، ومن قال بالثاني: قال قبله، هذا آخر كلام الماوردي، وهذا الذي حكاه من استعماله قبل الغسل، ليس بشيء، ويكفي في إبطاله رواية مسلم في الكتاب في قوله ﷺ: "تأخذ إحدى من ماء وسدقها، فتطهر، فتحس الظهور، ثم تحس عن راسها، فتدلكه، ثم تسب عليها الماء، ثم تأخذ دسماً مسكاً فتطهر بها"، وهذا نص في استعمال الفرصة بعد الغسل.

وأما قول من قال: إن المراد الإسراع في العلوق، فضعيف أو باطل، فإنه على مقتضى قوله: ينبغي أن يخص به ذات الزوج الحاضر الذي يتوقع جماعه في الحال، وهذا شيء لم يصر إليه أحد نعلمه، وإطلاق الأحاديث يرد على من =

٧٤٩- (٢) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَانُ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: كَيْفَ أَعْتَصِلُ عِنْدَ الطَّهْرِ؟ فَقَالَ: "تُحْدِي فِرْصَةً مُسَكَّةً، فَتَوَضِّي بِهَا"، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٧٥٠- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ قَالَ: سَمِعْتُ صَفِيَّةَ تُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غَسْلِ الْمَحِيضِ؟ فَقَالَتْ: "تَأْخُذُ إِحْدَاكُنْ مَاءَهَا وَتُدْرِتُهَا، فَتَطْهَرُ، فَتُحْسِنُ الطَّهْرَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا، فَتَذْلُكُهُ ذَلِكَ شَدِيدًا، حَتَّى تَبْلُغَ شُرُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُسَكَّةً فَتَطْهَرُ بِهَا".....

- التزمه، بل الصواب أن المراد تطيب الخن وإزالة الرائحة الكريهة، وأن ذلك مستحب لكل مغسلة من الحيض أو النفاس، سواء ذات الزوج وغيرها، وتستعمله بعد الغسل، فإن لم تجد مسكًا، فستعمل أي طيب وجدت، فإن لم تجد طيبًا، استحب ما استعمال طين أو نحوه مما يزيل الكراهة، نص عليه أصحابنا، فإن لم تجد شيئًا من هذا، فإماء كافٍ لها، لكن إن تركت التطيب مع التمكن منه كربة لها، وإن لم تستكن، فلا كراهة في حقها، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما الفِرْصَةُ، فهي بكسر الفاء وإسكان الراء، وبالضاد المهملة، وهي القطعة، والمسك بكسر الميم وهو الطيب المعروف، هذا هو الصحيح المختار الذي رواه، وقاله المحققون، وعليه الفقهاء وغيرهم من أهل العلوم، وقيل: مسك يفتح الميم وهو الخلد، أي قطعة جلد فيه شعر. ذكر القاضي عياض أن فتح الميم هي رواية الأكثرين، وقال أبو عبيد وابن قتيبة: إنما هو فِرْصَةٌ من مسك بقاف مضمومة وضاد معجمة، ومسك يفتح الميم، أي قطعة من جلد، وهذا كله ضعيف، والصواب ما قدمناه، وبدل عليه الرواية الأخرى المذكورة في الكتاب "فِرْصَةً مُسَكَّةً" وهي بضم الميم الأولى وفتح الثانية وفتح السين المشددة، أي قطعة من قطن أو صوف أو خرفة مطيبة بالمسك كما قدمنا بيانه، والله أعلم.

قوله ﷺ: "تَطْهَرِي بِهَا وَسَبَّحَانَ اللَّهِ!" قد قدمنا أن سبحان الله في هذا الموضع وأمثاله يرد بها التعجب، وكذا "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"، ومعنى التعجب هنا: كيف يحفي مثل هذا الظاهر الذي لا يحتاج الإنسان في فهمه إلى فكر، وفي هذا جواز التسبيح عند التعجب من الشيء واستعظامه، وكذلك يجوز عند تثبيت علي الشيء والتذكر به، وفيه استحباب استعمال الكتابات فيما يتعلق بالنعورات، وقد تقدم بيان هذه القاعدة مرات، والله أعلم. قوله ﷺ: "تَنْبَعِي مَا تَأْتِي الدَّمُ" قال جمهور العلماء: يعني به الفرج، وقد قدمنا عن الحاملي أنه قال: تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها، وفي ظاهر الحديث حجة له.

قوله: "حَدَّثَنَا حَبَانُ: حَدَّثَ وَهَيْبٌ:" هو حبان بفتح اءاء وبالياء الموحدة، وهو حبان بن هلال.

فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ تَطْهَرُ بِهَا؟ فَقَالَ: "سُبْحَانَ اللَّهِ تَطْهَرِينَ بِهَا!" فَقَالَتْ عَائِشَةُ - كَأَنَّهَا تُخْفِي ذَلِكَ - تَبْعِينَ أَرُ الدَّمِ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: "تَأْخُذُ مَاءً، فَتَطْهَرُ، فَتُحَسِّنُ الطَّهْوَرَ، أَوْ تُبَلِّغُ الطَّهْوَرَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا، فَتَذْلِكُهُ، حَتَّى تَبْلُغَ شُرُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تُفَيِّضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَعَمْ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ! لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ.

٧٥١- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وَقَالَ: قَالَ "سُبْحَانَ اللَّهِ تَطْهَرِي بِهَا!" وَاسْتَرَّ.

٧٥٢- (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ،

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ أَسَاءً بِنْتُ شَكْلِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَغْتَسِلُ إِحْدَانَا إِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضِ؟ وَسَأَلَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غُسْلُ الْجَنَابَةِ.

= قوله: "غسل الحيض": هو الحيض، وقد تقدم بيانه واضحا.

قوله ﷺ: "تأخذ إحداهن ماءها وسدرهما فتطهر، فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها، فتذلكه ذكاً تديداً، ثم تصب عليها ماءً": قال القاضي عياض رحمه الله: التطهر الأول تطهر من النجاسة وما منها من دم الحيض، هكذا قال القاضي، والأظهر - والله أعلم - أن المراد بالتطهر الأول الوضوء. كما جاء في صفة غسله ﷺ، وقد قدمنا في أول كتاب الوضوء بيان معنى تحسين الطهر، وهو إتمامه بمياهه، فهذا المراد بالحديث.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "حتى تبلغ شُرُونَ رأسها": هو بضم الشين المعجمة وبعدها همزة، ومعناه: أصول شعر رأسها، وأصول الشُرُونَ الخطوط التي في عظم الجمجمة، وهو مجتمع شُعَبِ عظامها، الواحد منها شَأْن. قوله: "قامت عائشة كأنها تخفي ذلك": تبعين أثر الدم، معناه: قالت لها كلاماً حفيظاً تسمعه المخاطبة لا يسمعه الحاضرون. والله أعلم.

ضبط الاسم: قوله: "دخلت أساء بنت شكلي": هو شكل بالشين المعجمة والكاف المفتوحين، هذا هو الصحيح المشهور، وحكى صاحب "المطالع": فيه إسكان الكاف، وذكر الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي في كتابه "الأنساب المبهمة" وغيره من العلماء: أن اسم هذه النسالة أسماء بنت يزيد بن السكن التي كان يقال لها: عطية النساء، وروى الخطيب حديثاً فيه تسميتها بذلك، والله أعلم.

[١٤ - باب المستحاضة وغسلها وصلاتها]

٧٥٣- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ، فَلَا أَطْهَرُ، أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: "لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ، فَدْعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ، فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي".

[١٤ - باب المستحاضة وغسلها وصلاتها]

فيه "أن فاطمة بنت أبي حبيش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: يا رسول الله! إن امرأة أُسْتَحَاضُ، فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال: لا، إنما ذلك عرق وليس بالحَيْضَةِ، فإذا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ، فدعي الصلاة، وإذا أَذْبَرَتْ، فاغسلي عنك الدم، وصلّي". تعريف الاستحاضة وحكم المستحاضة: وفيه غيره من الأحاديث. قد قدمنا أن الاستحاضة حريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه، وأنه يفرج من عرق، يقال له: العادل بالعين المهملة وكسر الهمزة، بخلاف دم الحيض، فإنه يخرج من قعر الرحم.

وأما حكم المستحاضة فهو مبسوط في كتب الفقه أحسن بسط، وأنا أشير إلى أطراف من مسائلها، فاعلم أن المستحاضة لها حكم الطاهرات في معظم الأحكام، فيجوز لزوجها وطؤها في حال حريان الدم عندها وعند جمهور العلماء، حكاه ابن المنذر في "الإشراف" عن ابن عباس وابن المسيب والحسن البصري وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة وحامد بن أبي سليمان وبكر بن عبد الله القرني والأوزاعي والثوري ومالك وإسحاق وأبي ثور. قال ابن المنذر: وبه أقول، قال: وروينا عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: "لا يأتيها زوجها"، وبه قال النخعي والحكم، وكرهه ابن سيرين، وقال أحمد: لا يأتيها إلا أن يطول ذلك بها، وفي رواية عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه لا يجوز وطؤها إلا أن يخاف زوجها العنت، والمختار ما قدمناه عن الجمهور، والدليل عليه ما روى عكرمة عن حمزة بنت حاشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها، رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما هذا اللفظ بإسناد حسن. قال البخاري في "صحيحه": قال ابن عباس: "المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت، الصلاة أعظم"، ولأن المستحاضة كالطاهرة في الصلاة والصوم وغيرهما، فكذا في الجماع، ولأن التحريم إنما ثبت بالشرع ولم يرد الشرع بتحريمه، والله أعلم.

وأما الصلاة والصيام والاعتكاف وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله، وسجود التلاوة وسجود الشكر ووجوب العبادات عليها، فهي في كل ذلك كالطاهرة، وهذا مجمع عليه، وإذا أرادت المستحاضة الصلاة، فلها تأمر بالاحتياط في طهارة الحدث وطهارة النجس، فتسل فرجها قبل الرضوء، واليتم إن كانت تيمم، وتحشو فرجها بقطنة أو عرقة رفعا للنجاسة أو قليلاً لها، فإن كان دمها قليلاً يندفع بذلك وحده، فلا شيء عليها غيره، =

حوال لم يدفع شدت مع ذلك على فرجها، وتنجست، وهو أن تشد على وسطها خرقة أو خيطاً أو نحوه على صورة النكة، وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الطرفين، فتدخلها بين فخذيها وإثنيها، وتشد الطرفين بالخرقة التي في وسطها، أحدهما قدامها عند سرتها، والآخر خلفها، وتحكم ذلك الشد، وتلصق هذه الخرقة المشدودة بين الفخذين بالقطنة التي على الفرج بإصافاً جيداً، وهذا الفعل يسمى تلجماً واستغفاراً وتعصياً. قال أصحابنا: وهذا الشد والتلجُّم واجب إلا في موضعين:

أحدهما: أن تذاذى بالشد وتعرقها اجتماع الدم، فلا يلزمها لما فيه من الضرر. والثاني: أن تكون صائمة، فتترك الحشو في النهار، وتقتصر على الشد. قال أصحابنا: ويجب تقديم الشد والتلجُّم على الوضوء، وتوضأ عقب الشد من غير إسهال، فإن شدت وتنجست وأخرت الوضوء، وتطاول الزمان، ففي صحة وضوئها وجهان: الأصح أنه لا يصح. وإذا استوثقت بالشد على الصفة التي ذكرناها، ثم خرج منها دم من غير تفريط لم تبطل طهارتها ولا صلاحها، ولها أن تصلي بعد فرضها ما شاءت من السواك لعدم تفريطها، ولتتعد الاحتراز عن ذلك. أما إذا خرج الدم لتقصيرها في الشد، أو زالت العصاة عن موضعها لضعف الشد، فزاد خروج الدم بسببه، فإنه يبطل طهرها، فإن كان ذلك في أثناء صلاة بطلت، وإن كان بعد فريضة لم تستبج النافلة لتقصيرها، وأما تجديد غسل الفرج وحشوه وشده نكل فريضة، فينظر فيه، إن زالت العصاة عن موضعها زوالاً له تأثير أو ظهر الدم على جوانب العصاة، وجب التجديد، وإن لم تزل العصاة عن موضعها ولا ظهر الدم، ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: وجوب التجديد، كما يجب تجديد الوضوء.

كم نصنى المستحاضة بوضوء واحد؟ ثم اعلم أن مذهبنا أن المستحاضة لا تصلي بطهارة واحدة أكثر من فريضة واحدة، مودة كانت أو مقضية، وتستبج معها ما شاءت من التوافل قبل الفريضة وبعدها، ولنا وجه أنها لا تستبج أصلاً لعدم ضرورتها إليها، والنافلة، والنسابة الأول. وحكي مثل مذهبنا عن عروة بن الزبير وسفيان الثوري وأحمد وأبي ثور، وقال أبو حنيفة: طهارتها مُقدَّرة بالوقت، فتصلي في الوقت بطهارتها الواحدة ما شاءت من الفرائض الفائتة. وقال ربيعة ومالك وداود: دم الاستحاضة لا ينقض الوضوء، فإذا تطهرت، فلها أن تصلي بطهارتها ما شاءت من الفرائض إلى أن تُحدث بغير الاستحاضة، والله أعلم.

قال أصحابنا: ولا يصح وضوء المستحاضة لفريضة قبل دخول وقتها. وقال أبو حنيفة رحمته: يجوز، ودليلنا أنما طهارة ضرورية، فلا تجوز قبل وقت الحاجة.

قال أصحابنا: وإذا توضأت بإحدى إلى الصلاة عقب طهارتها، فإن أخرت بأن توضأت في أول الوقت وصلت في وسطه نظراً، إن كان التأخير للاشتغال بسبب من أسباب الصلاة كستر المورة والأذان والإقامة والاجتهاد في القبلة، والذهاب إلى المسجد الأعظم والمواضع الشريفة، والسعي في غصبل ستره تصلي إليها، وانتظار الجمعة والجماعة، وما أشبه ذلك جاز على المذهب الصحيح المشهور، ولنا وجه أنه لا يجوز وليس بشيء، وأما إذا-

٧٥٤ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح: وَحَدَّثَنَا خَلْفٌ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِمِثْلِ حَدِيثٍ وَكَيْعٍ وَإِسْنَادِهِ. وَفِي حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنْ جَرِيرٍ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ بِنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَسَدٍ، وَهِيَ امْرَأَةٌ مَنَاءُ. قَالَ: وَفِي حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ زِيَادَةٌ حَرْفٍ، تَرَكْنَا ذِكْرَهُ.

أخرت بغیر سبب من هذه الأسباب وما في معناها، ففيه ثلاثة أوجه: أصحها: لا يجوز وتبطل طهارتها. والثاني: يجوز ولا تبطل طهارتها، ولها أن تصنيها ولو بعد خروج الوقت. والثالث: فما التأخير ما لم يخرج وقت الفريضة، فإن خرج الوقت، فليس لها أن تصلي بتلك الطهارة، فإذا قلنا بالأصح، وأنها إذا أخرت لا تستبيح الفريضة، فبادرت فصلت الفريضة، فلها أن تصلي النوافل ما دام وقت الفريضة باقياً، فإذا خرج وقت الفريضة، فليس لها أن تصلي بعد ذلك النوافل بتلك الطهارة على أصح الوجهين، والله أعلم.

كيفية نية المستحاضة: قال أصحابنا: وكيفية نية المستحاضة في وضوئها أن تنوي استباحة الصلاة، ولا تقتصر على نية رفع الحدث، ولنا وجه أنه يجزئها الاقتصاد على نية رفع الحدث، ووجه ثالث أنه يجب عليها إجماع بين نية استباحة الصلاة ورفع الحدث، والصحيح الأول، فإذا توضأت المستحاضة استباحة الصلاة، وهل يقال: ارتفع حدثها؟ فيه أوجه لأصحابنا: الأصح: أنه لا يرتفع شيء من حدثها، بل تستبيح الصلاة بهذه الطهارة مع وجود الحدث كالتيهم، فإنه يحدث عندنا. والثاني: يرتفع حدثها السابق والمقارن للطهارة دون المستقبل. والثالث: يرتفع الماضي وحده.

عدم وجوب الغسل على المستحاضة لشيء من انفصالها عند الجمهور: وأعلم أنه لا يجب على المستحاضة الغسل لشيء من الصلاة، ولا في وقت من الأوقات إلا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها، وهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو مروى عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهن وهو قول عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح أنهم قالوا: يجب عليها أن تغتسل لكل صلاة، وروى هذا أيضاً عن علي وابن عباس، وروى عن عائشة أنها قالت: تغتسل كل يوم غسلاً واحداً، وعن المسيب والحسن قالا: تغتسل من صلاة الظهر إلى صلاة الظهر دائماً، والله أعلم. ودليل الجمهور أن الأصل عدم الوجوب، فلا يجب إلا ما ورد الشرع بإيجابه، ولم يصح عن النبي ﷺ أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع حيضها، وهو قوله ﷺ: "إذا أقبلت الحيضة، فدعي الصلاة، وإذا أدبرت، فاغتسبي"، وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل.

الجواب عن الأحاديث التي تدل على الغسل عند كل صلاة: وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما: أن النبي ﷺ أمرها بالغسل فليس فيها شيء ثابت، وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها، وإنما =

صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في "صحيحهما": أن أم حبيبة بنت جحش رضي الله عنها استحاضت، فقال لها رسول الله ﷺ: "إنما ذلك عرق، فاغتسلي، ثم صلي"، فكانت تغتسل عند كل صلاة. قال الشافعي رحمه الله: إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصل، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة، قال: ولا شك -إن شاء الله تعالى- أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به، وذلك واسع لها، هذا كلام الشافعي بلفظه. وكذا قال شيخه سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما، وعباراتهم متقاربة، والله أعلم.

أقسام المستحاضة: واعلم أن المستحاضة على ضربين: أحدهما: أن تكون ترى دمًا ليس بحيض ولا يخلط بالحيض، كما إذا رأت دون يوم وليلة. والضرب الثاني: أن ترى دمًا بعضه حيض، وبعضه ليس بحيض، بأن كانت ترى دمًا متصلاً دائماً أو مجاوزاً لأكثر الحيض، وهذه لها ثلاثة أحوال: أحدها: أن تكون مبتدئة، وهي التي لم تر الدم قبل ذلك، وفي هذا قولان للشافعي أصحهما: ترد إلى يوم وليلة، والثاني: إلى ست أو سبع. والخال الثاني: أن تكون معتادة فتُردُّ إلى قدر عادي في الشهر الذي قبل شهر استحاضتها. والثالث: أن تكون مميزة ترى بعض الأيام دمًا قوياً، وبعضها دمًا ضعيفاً، كالدم الأسود والأحمر، فيكون حيضها أيام الأسود بشرط أن لا ينقص الأسود عن يوم وليلة، ولا يزيد على خمسة عشر يوماً، ولا ينقص الأحمر عن خمسة عشر، وهذا كله تفاصيل معروفة لا ترى إلا طائفة فيها، لكون هذا الكتاب ليس موضوعاً لهذا، فهذه أحرف من أصول مسائل المستحاضة، أشرت إليها، وقد بسطناها بشرائدها وما يتعلق بها من الفروع الكثيرة في "مخرج المذهب" والله أعلم.

قوله: "فاطمة بنت أبي حبيش": هو بحاء مهملة مضمومة، ثم باء موحدة مفتوحة، ثم باء مشاة من تحت ساكنة، ثم شين معجمة، واسم أبي حبيش قيس بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي. وأما قوله في الرواية الأخرى: "فاطمة بنت أبي حبيش بن عبد المطلب بن أسد" فكذا وقع في الأصول ابن عبد المطلب، واتفق العلماء على أنه وهم، والصواب فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بحذف لفظة "عبد"، والله أعلم.

وأما قوله: "أمرأة منا": فمعناه: من بني أسد، والقاتل هو هشام بن عروة، أو أبوه عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى، والله أعلم.

قوله: "تمقت: يا رسول الله إلى امرأة استحاض، فلا أظهر، أفأدع الصلاة؟ فقال: لا".

فقه الحديث: فيه أن المستحاضة تصلي أبداً، إلا في الزمن المحكوم بأنه حيض، وهذا مجمع عليه كما قدمناه، وفيه جواز استفتاء من وقعت له مسألة، وجواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافهتها الرجال فيما يتعلق بالطهارة وأحداث النساء، وجواز استماع صوتها عند الحاجة. قوله ﷺ: "إنما ذلك عرق وليس بالحيضة".

شرح الغريب: أما عرق، فهو بكسر العين وإسكان الراء، وقد تقدم أن هذا العرق يقال له: العاذل بكسر الذاًل المعجمة، وأما الحيضة، فيحوز فيها الوجهان المتقدمان اللذان ذكرناهما مرات. أحدهما: مذهب الخطابي كسر الحاء أي الحالة، والثاني: وهو الأظهر فتح الحاء أي الحيض، وهذا الوجه قد نقه الخطابي عن أكثر المحدثين أو كلهم.

- كما قدمناه عنه، وهو في هذا الموضع متعين أو قريب من المتعين، فإن المعنى يقتضيه؛ لأنه ﷺ أراد إثبات الاستحاضة ونفى الحيض، والله أعلم.

وأما ما يقع في كثير من كتب الفقه "إنما ذلك عرق انقطع وانفجر"، فهي زيادة لا تُعرف في الحديث، وإن كان لها معنى، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة" * يجوز في الحيضة هنا الوجهان: فتح الحاء وكسرها جوازاً حسناً، وفي هذا نهي عما عن الصلاة في زمن الحيض، وهو نهي تحريم، ويقتضي فساد الصلاة هنا بإجماع المسلمين، وسواء في هذا الصلاة المفروضة والنافلة لظاهر الحديث، وكذلك يحرم عليها الطواف، وصلاة الجنازة، وسجود التلاوة وسجود الشكر، وكل هذا متفق عليه، وقد أجمع العلماء على أنها ليست مكلفة بالصلاة، وعلى أنه لا قضاء عليها، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إذا أدبرت، فاعسلي عنك الدم، وصلي"، المراد بالإدبار انقطاع الحيض، وما ينبغي أن يعتق به معرفة علامة انقطاع الحيض وقيل من توضحه، وقد اعتنى به جماعة من أصحابنا، وحاصله أن علامة انقطاع الحيض والحصول في الظهر أن ينقطع خروج الدم والنقرة والكثرة، وسواء خرجت رطوبة بيضاء أم لم يخرج شيء أصلاً. شرح الغريب: قال البيهقي وابن الصباغ وغيرهما من أصحابنا: الثروة رطوبة خفيفة لا صفرة فيها ولا كدرة، -

* قال في فتح الملهم: قوله: "إذا أقبلت الحيضة": قال العلامة ابن التركماني في الجوهر النقي: "ليس فيه (أي في قوله: "إذا أقبلت الحيضة" إلخ) أنها كانت مميزة، بل قد يستدل بما في بعض رواياته في الصحيح من قوله: "دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها"، من يرى الرد إلى أيام العادة، سواء كانت مميزة أو غير مميزة، وهو اعتبار أي حنفية وأحد قولي الشافعي، والتمسك به يفتي على قاعدة أصولية، وهي: إن ترك الاستئصال في قضايا الأحرار يتنزل منزلة عموم المقل. فلما لم يستفصلها النبي عليه من كونها مميزة أولاً، كان ذلك دليلاً على أن هذا الحكم عام فيهما، وعلى هذا يحمل إقبال الحيضة على وجود الدم في أول أيام العادة، وإدبارها على انقضاء أيام العادة، وفي قوله: "إذا ذهب قدرها": إشارة إلى ذلك؛ إذ الأشبه أنه يريد قدر أيامها، وقد اتفق الجميع على أن لها أيام معروفة، اعتبر أيامها، لا لون الدم، وأن النفاس لا يعتبر فيه اللون مع أنه كالحيض في الأحكام كالفصل وسقوط الصلاة وحرمة الوطء، فثبت أن هذا الحديث لا يدل على التمييز" إلخ.

وأما ما وقع في بعض رواياته عنه أبي داود والنسائي: "إذا كان دم الحيض، فإنه دم أسود يعرف"، ففي العلل لابن أبي حاتم: "سألت أبي، فقال: هو منكرو، وقال ابن القطان: هو في رأيي منقطع" إلخ.

وحكى الطحاوي في "مشكل الآثار": أن أحمد بن حنبل حدث به عن محمد بن أبي عدي، فأوقفه على عروء، ولم يتجاوز به إلى عائشة. وذكر البيهقي فيه الاضطراب. وقال الطحاوي في بيان الاضطراب: "إنه قيل فيه مرة: عن عروء عن عائشة، ومرة: عن عروء عن فاطمة بنت أبي حبيش". -

٧٥٥- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَفْتَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: إِنِّي اسْتَحَاضُ. فَقَالَ: "إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، فَأَغْتَسِلِي، ثُمَّ صَلِّي"، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

تكون على القطنة أثر لا لون، وهذا يكون بعد انقطاع دم الحيض: قلت: هي التربة بفتح التاء والمثاق من فوق وكسر الراء وبعدها باء مثناة من تحت مشددة، وقد صح عن عائشة أنها ما ذكره البخاري في صحيحه عنها أنها قالت لأمساء: "لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء"، تريد بذلك الطهر: والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة، وهي الحص، شبهت الرطوبة النقية الصافية بالحص. قال أصحابنا: إذا مضى زمن حيضتها، وجب عليها أن تغسل في الحال لأول صلاة تتركها، ولا يجوز لها أن تترك بعد ذلك صلاة ولا صوماً، ولا يمتنع زوجها من وطئها، ولا تمتنع من شيء يفعله الطاهر: ولا تستظهر بشيء أصلاً. وعن مالك رحمه الله رواية أنها تستظهر بالإسناك عن هذه الأشياء ثلاثة أيام بعد عاقبتها، والله أعلم.

وفي هذا الحديث الأمر بإزالة النجاسة، وأن الدم نجس، وأن الصلاة تحجب مجرد انقطاع الحيض، والله أعلم. قوله: "وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره": قال القاضي عياض رحمه الله: الحرف الذي تركه هو قوله: "اغسلي علك الدم وتوضئي"، ذكر هذه الزيادة النسائي وغيره، وأسقطها مسلم؛ لأنها مما انفرد به حماد، قال النسائي: لا نعلم أحداً قال: "وتوضئي" في الحديث غير حماد، يعني، والله أعلم في حديث هشام. وقد روى أبو داود وغيره ذكر الوضوء من رواية عدي بن أبي ثابت: وحبيب بن أبي ثابت: وأيوب بن أبي مكي، قال أبو داود: وكلها ضعيفة، والله أعلم.

وعلى فرض صحة الحديث - كما ادعاه ابن حزم - قال علي الفاري: "إنه عندنا محمول على ما إذا وافق التمييز العادة، وهذا هو مقتضى الجمع بين المأثورات في القصة الواحدة، وهي قصة فاطمة بن أبي حبيش، وقد يقال: إن قوله ﷺ: "إنه دم أسود يعرف" إشارة على الأمارة الغائبية الأكثرية (كما في المرقاة)، ومثل هذه الأمارات وإن لم تكن علة مضرة عند الأحناف إلا أنهم اعتبروها في بعض التفاريغ نوع اعتبار، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأما ما وقع في البخاري عن أم عطية، قال: "كنا لا نعد الكدرة والصفرة شيئاً"، وما وقع فيه أيضاً تعميها، ورواه مالك في الموطأ من قول عائشة رضي الله عنها: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء، تريد بذلك الطهر من الحيضة، فأشار البخاري إلى الجمع بينهما بأن قول عائشة محمول على ما إذا رأت الصفرة أو الكدرة في أيام الحيض، وأما في غيرها، فعلى ما قالته أم عطية. ولأبي داود زيادة في حديث أم عطية "قالت: كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً"، وهي موافقة لما أشار إليه البخاري. (فتح الملهم: ١٧٥/٣-١٧٧)

قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلْتَهُ هِيَ. وَقَالَ ابْنُ رُمَحٍ فِي رِوَايَتِهِ: ابْنَةُ جَحْشٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أُمَّ حَبِيبَةَ.

٧٥٦- (٤) وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعُمَرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ -حَتَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ -اسْتَحِيضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَاسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، وَلَكِنَّ هَذَا عِرْقٌ، فَاغْتَسِلِي، وَصَلِّي".

مشكل الآثار والجواب عنها: قوله: 'استفتت أم حبيبة بنت جحش رسول الله ﷺ'. وفي رواية: "بنت جحش"، ولم يذكر أم حبيبة. وفي رواية: "أم حبيبة بنت جحش حنة رسول الله ﷺ" وكانت تحت عبد الرحمن ابن عوف". وذكر الحديث. وفيه: "قالت عائشة: فكانت تغتسل في مكرن في حجرة أختها زينب بنت جحش". وفي الرواية الأخرى: "أن ابنة جحش كانت تستحاض"، هذه اللفاظ هكذا هي ثابتة في الأصول.

وحكى القاضي عياض في الرواية الأخيرة أنه وقع في نسخة أبي العباس الرازي: "أن زينب بنت جحش". قال القاضي: اختلف أصحاب الموطأ في هذا عن مالك وأكثرهم يقولون: زينب بنت جحش، وكثير من الرواة يقولون: عن ابنة جحش، وهذا هو الصواب، ويؤيد الوهم فيه قوله: وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف، وزينب هي أم المؤمنين لم يتزوجها عبد الرحمن بن عوف قط، إنما تزوجها أولاً زيد بن حارثة، ثم تزوجها رسول الله ﷺ، والتي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف هي أم حبيبة أختها، وقد جاء مفسراً على الصواب في قوله: "حَتَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" وتحت عبد الرحمن بن عوف". وفي قوله: "كانت تغتسل في بيت أختها زينب".

قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله: قيل: إن بنات جحش الثلاث: زينب وأم حبيبة وحمنة -زوج طلحة بن عبيد الله- كن يستحضن كلهن، وفيل: إنه لم يستحض منهن إلا أم حبيبة. وذكر القاضي بونس بن مغيث في كتابه "الموعب في شرح الموطأ" مثل هذا، وذكر أن كل واحدة منهن اسمها زينب، ولقيت إحداهن حمنة، وكتبت الأخرى أم حبيبة، وإذا كان هذا هكذا فقد سمع مالك من أخطأ في تسمية أم حبيبة زينب. وقد ذكر البخاري من حديث عائشة رضيها "أن امرأة من أزواجه ﷺ". وفي رواية: "أن بعض أمهات المؤمنين". وفي أخرى: "أن النبي ﷺ اعتكف مع بعض نسائه وهي مستحاضة"، هذا آخر كلام القاضي.

وأما قوله: "أم حبيبة"، فقد قال الدارقطني: قال إبراهيم الخري: الصحيح أنها أم حبيب بلا هاء، واسمها: حبيبة، قال الدارقطني: قول الخري صحيح، وكان من أعلم الناس بهذا الشأن، قال غيره: وقد روي عن عمرة عن عائشة -

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مِرْكَنٍ فِي حُجْرَةٍ أُخْتَهَا زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ حَتَّى تَغْلُو حُمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءَ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ هَذَا، لَوْ سَمِعْتُ بِهِذِهِ الْفُتْيَا، وَاللَّهِ! إِنْ كَانَتْ لَتُبْكِي؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ لَا تُصَلِّي.

٧٥٧ (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو عِمْرَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زَيْدٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى عَنْ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ اسْتَحِضَتْ سِتْعَ سِنِينَ، يَمُثِّلِي حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ إِلَيَّ قَوْلَهُ: تَغْلُو حُمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

أَنَّ أُمَّ حَبِيبٍ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّسَائِيُّ: الصَّحِيحُ أَنَّ اسْمَهَا حَبِيبَةُ، قَالَ: وَكَذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، عَنْ سَفْيَانَ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: يُقَالُ لَهَا: أُمُّ حَبِيبَةَ، وَقِيلَ: أُمُّ حَبِيبٍ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ، وَكَانَتْ مُسْتَحَاضَةً، قَالَ: وَأَهْلُ السَّيْرِ يَقُولُونَ: الْمُسْتَحَاضَةُ أَمْتُهَا حَبِيبَةُ بِنْتُ جَحْشٍ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: الصَّحِيحُ أَنَّهُمَا كَانَتَا مُسْتَحَاضَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: "أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ حَتَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ" وَتَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ اسْتَحِضَتْ. مَرْحُومُ الْغَرِيبِ: أَمَّا قَوْلُهُ: حَتَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ يَفْتَحُ الْحَاءَ وَالنَّاءَ لِمُنْشَأَةٍ مِنْ هَوَافٍ، وَمَعْنَاهُ: قُرْبَةُ رُوحِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْأَحْتَانُ جَمْعُ حَتٍّ، وَهُمْ أَقَارِبُ زَوْجَةِ الرَّحْلِ، وَالْأَحْمَاءُ أَقَارِبُ زَوْجِ الْمَرْأَةِ، وَالْأَصْهَارُ يَعْمُ الْجَمِيعِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَتَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ"، فَمَعْنَاهُ: أَمَّا زَوْجَتُهُ فَعَرَفَهَا بِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: كَوْنَهَا أُخْتُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالثَّانِي: كَوْنَهَا زَوْجَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَأَمَّا وَالِدُهَا جَحْشٌ، فَهُوَ يَفْتَحُ الْجِيمَ وَيَسْكَانُ الْحَاءَ الْمُهْمَلَةَ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةَ.

قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْمَرَادِيُّ: "عَنِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ"، هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعُمَرَ وَهُوَ الصَّوَابُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ عُرْوَةَ وَعُمَرَ، كَمَا رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، وَخَالِفَهُمَا الْأَوْزَاعِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَ "بَعْنٍ" جَعَلَ عُرْوَةَ رَاوِيًا عَنْ عُمَرَ.

وَأَمَّا قَوْلُ مُسْلِمٍ بَعْدَ هَذَا: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ"، هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ، وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ جَمِيعِ رِوَاةِ مُسْلِمٍ إِلَّا السَّمْعَقْدِيَّ، فَإِنَّهُ جَعَلَ عُرْوَةَ مَكَانَ عُمَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: "وَلَكِنْ جَدُّ عَرَفَ، فَتَغَسَّلَ. وَصَلَّى". وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى: "أَمَكْنِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَغْسِلُكَ حَبِيبَتُكَ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَصَلَّى"، فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْغَسْلِ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا انْقَضَى زَمَنُ الْحَيْضِ، وَإِنْ كَانَ الدَّمُ جَارِيًا، وَهَذَا جَمْعٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا بَيَانَهُ.

٧٥٨- (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ ابْنَةَ جَحْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ سَبْعَ سِنِينَ يَخُوضُ حَدِيثُهُمْ.

٧٥٩- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّمِ فَقَالَتْ: عَائِشَةُ: رَأَيْتُ مِرْكَنَهَا مَلَانِ دَمًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "امْكُئِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ حَيْضُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، وَصَلِّي".

٧٦٠- (٨) حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ قُرَيْشٍ الْقِشْبِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَكْرِ بْنِ مُضَرَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ، ابْنَتِي كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، سَكَتَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الدَّمِ. فَقَالَ لَهَا: "امْكُئِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ حَيْضُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي"، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

سقوله: "امكانت تغسل في مكرن" هو بكسر الميم وفتح الكاف، وهو الإحانة التي تغسل فيه ثياب. قوله: "حتى تغسل حرة الدم الماء" معناه: أمّا كانت تغسل في المكرن، فتحلّس فيه، ونصب عليها الماء، فيختلط الماء المتساقط عنها بالدم، فيحمر الماء، ثم أنه لا بد أنما كانت تنظف بعد ذلك عن تلك الغسالة المتغيرة. قوله: "رأيت مركنها ملان دما" هكذا هو في الأصول بلادنا. وذكر القاضي عياض أنه روي أيضاً "ملأى"، وكلاهما صحيح، الأول على لفظ "المركن" وهو مذكر، والثاني على معناه: وهو الإحانة، والله أعلم.

[١٥- باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة]

٧٦١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ، ح وَحَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَزِيدَ الرَّشَدِيِّ، عَنْ مُعَاذَةَ: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَجِيبَتِهَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَحْرُورِيَّةٌ أَلَيْتِ؟ قَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَا تُؤْمَرُ بِقَضَائِهِ.

٧٦٢- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَةَ، أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ: أَتَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَحْرُورِيَّةٌ أَلَيْتِ؟ قَدْ كُنَّ نِسَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحِيضْنَ أَفَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَجْزِينَ؟ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: نَعْنِي يَقْضِينَ.

١٥- باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة

قولها: "تؤمر بقضاء الصوم، ولا تؤمر بقضاء الصلاة"، هذا الحكم متفق عليه، أجمع المسلمون على أن الحائض والنفساء لا تجب عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال، وأنجموا على أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة، وأنجموا على أنه يجب عليهما قضاء الصوم.

قال العلماء: والفرق بينهما أن الصلاة كثيرة متكررة، فيبقى قضاؤها بخلاف الصوم، فإنه يجب في السنة مرة واحدة، وربما كان الحيض يوماً أو يومين. قال أصحابنا: كل صلاة تفوت في زمن الحيض لا تقضى إلا ركعتي الطواف. قال الجمهور من أصحابنا وغيرهم: وليست الحائض مخاضة بالصيام في زمن حيض، وإنما يجب عليها القضاء بأمر جديد. وذكر بعض أصحابنا وجهاً أنها مخاضة بالصيام في حال الحيض، وتؤمر بتأخيرها، كما يحطّب المحدث بالصلاة وإن كانت لا تصح منه في زمن الحدث، وهذا الوجه ليس بشيء فكيف يكون الصيام واجباً عليها وعمرها عليها بسبب لا قدرة لها على إزالته، بخلاف المحدث، فإنه قادر على إزالة الحدث.

ضبط الأسماء: قوله: "عن أبي غلانة": هو بكسر اللام وتحفيف اللام وبإبقاء الموحدة، واسمه عبد الله بن زيد، وقد تقدم بيانه. قوله: "عن يزيد الرشك": هو بكسر الراء وإسكان الشين المعجمة، وهو يزيد بن أبي يزيد الضبي مولاهم البصري أبو الأزهرري، واختلف العلماء في سبب تقييده بالرشك، فقيل: معناه بالفارسية القاسم، وقيل: الغيور، وقيل: كثير اللحية، وقيل: الرشك بالفارسية اسم للعقرب، فقيل ليزيد: الرشك؛ لأن العقرب دخلت في لحيته، فمكثت فيها ثلاثة أيام، وهو لا يدري بماذا لأن لحينه كانت طويلة عظيمة جداً، حكى هذه الأقوال صاحب "المطالع" وغيره، وحكاها أبو علي الغساني، وذكر هذا القول الأخير بإسناده، والله أعلم.

قولها: "أحرورية ألت؟" هو بفتح الحاء المهملة وضم الراء الأولى، وهو نسبة إلى "أحروراء" وهي قرية بقرب =

٧٦٣- (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَخْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قُلْتُ: لَسْتُ بِخُرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ. قَالَتْ: كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ.

"الكوفة"، قال السمعاني: هو موضع على ميلين من الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج به، قال الطبري: تعافدوا في هذه القرية، فانسبوا إليها، فمعنى قول عائشة عليها السلام: أن طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة في زمن الحيض، وهو خلاف إجماع المسلمين، وهذا الاستفهام الذي استفهمته عائشة هو استفهام إنكار، أي هذه طريقة الجوررية، وينتسب الطريقة. قولها: "كانت إحدانا تحيض على عهد رسول الله ﷺ"، ثم لا تؤمر بقضاء: "معناه: لا يأمرها النبي ﷺ بالقضاء مع علمه بالحيض، وتركها الصلاة في زمنه، ولو كان القضاء واجباً لأمرها به.

قولها: "أفأمرهن أن يجزيهن": هو بفتح الياء وكسر الزاي غير مهموز، وقد فسره محمد بن جعفر في "الكتاب" أن معناه: "يقضين"، وهو تفسير صحيح، يقال: جزي يجزي أي قضى، وبه فسروا قوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة: ٤٨)، ويقال: هذا الشيء يجزي عن كذا أي يقوم مقامه. قال القاضي عياض: وقد حكى بعضهم فيه المراءى والله أعلم.

"قال في فتح الملهم: قوله: "ثم لا تؤمر بقضاء" إلخ: قال ابن دقيق العيد: "اكتفاء عائشة عليها السلام في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به: محتمل وجهين، أحدهما: أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء، فيتمسك به حتى يوجد المعارض، وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم. وثانيهما: -قال وهو الأقرب- أن الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده ﷺ، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب، لاسيما وقد اقرن بذلك الأمر بقضاء الصوم كما في رواية عاصم عن معاذة عند مسلم". (فتح الملهم: ٣/١٨٤)

[١٦ - باب تستر المغتسل بثوب وغوره]

٧٦٤ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيٍّ بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَمْسُكُهُ بِثَوْبٍ.

٧٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أُمَّ هَانِيٍّ بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ حَدَّثَتْهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ، أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِأَعْلَى مَكَّةَ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى غُسْلِهِ، فَسَتَرَتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةُ، ثُمَّ أَخَذَتْ ثَوْبَهُ فَالتَحَفَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ سُبْحَةَ الضُّحَى.

٧٦٦ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ يَهَذَا الْإِسْنَادَ، وَقَالَ: فَسَتَرَتْهُ ابْنَتُهُ فَاطِمَةُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا اغْتَسَلَ أَخَذَتْهُ، فَالتَحَفَ بِهِ، ثُمَّ قَامَ، فَصَلَّى ثَمَانِ سَجَدَاتٍ، وَذَلِكَ ضُحًى.

١٦ - باب تستر المغتسل بثوب وغوره

قوله: "عن أبي النضر أن أبا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ" وفي الرواية الأخرى: "أن أبا مَرْثَةَ مَوْلَى عَمِيلٍ" أسماء الرجال: أما أبو النضر فاسم: سالم بن أبي أمية القرشي النخعي المدني مولى عمر بن عبد الله النخعي. وأما أبو مَرْثَةَ فاسم: يزيد وهو مولى أم هانئ، وكان يلزم أخاها عقيلًا، فهذا نسبة في الرواية الأخرى إلى ولائه، وأما أم هانئ فاسمها: فاختة، وقيل: فاطمة، وقيل: هند، كُتبت بابنها هانئ بن هيرة بن عمرو، وهانئ بهمز آخره، أَسَمْتُ أم هانئ في يوم الفتح يومئذ.

قوله: "ذهبت إلى رسول الله ﷺ عَامَ الْفَتْحِ" فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تستره بثوب: "هذا فيه دليل على جواز اغتسال الإنسان بحضرة امرأة من محارمه، إذا كان يحول بينه وبينها ساتر من ثوب وغوره.

قوله: "ثم صلى ثمان ركعات سبحة الضحى" هذا اللفظ فيه فائدة لطيفة، وهي أن صلاة الضحى ثمان ركعات، وموضع الدلالة كروها قالت: "سبحة الضحى" وهذا تصريح بأن هذا سنة مقررة معروفة، وصلّاها بنية الضحى، بخلاف الرواية الأخرى: "صلى ثمان ركعات وذلك ضحى"، فإن من الناس من يتوهم منه خلاف الصواب، فيقول: ليس في هذا دليل على أن الضحى ثمان ركعات، ويزعّم أن النبي ﷺ صلى في هذا الوقت ثمان ركعات بسبب فتح-

٧٦٧- (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا مُوسَى الْقَارِيُّ. حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً وَتَرْتُمُهُ، فَأَغْتَسَلَ.

=مكنه، لا لكونها الضحى، فهذا الحبال الذي يتعلق به هذا القائل في هذا اللفظ لا ينأى له في قولها: "سبحه الضحى"، ولم تزل الناس قديماً وحديثاً يحسبون هذا الحديث على إثبات الضحى ثمان ركعات، والله أعلم. شرح الغريب: و"السبحه" بضم السين وإسكان الباء، هي الدفلة، سميت بذلك لتسبيح الذي فيها. قوله: "فعلى ثمان سجود"؛ المراد ثمان ركعات وسميت الركعة سجدة؛ لاستتمامها عليها، وهذا من باب تسمية الشيء بجزئه. قوله: "أخبرنا موسى القاري"؛ هو ههنا آخره منسوب إلى القراءة، والله أعلم.

[١٧- باب تحريم النظر إلى العورات]

٧٦٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ".

٧٦٩- (٢) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكِ بْنُ عَثْمَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا -مَكَانَ عَوْرَةٍ-: عُورَةُ الرَّجُلِ وَعُورَةُ الْمَرْأَةِ.

١٧- باب تحريم النظر إلى العورات

فيه قوله ﷺ: "لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في توب واحد، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في التوب الواحد". وفي الرواية الأخرى: "عورة الرجل وعورة المرأة".

شرح الغريب: ضبطنا هذه اللفظة الأخيرة على ثلاثة أوجه: عُورَةُ بكسر العين وإسكان الراء، وعُورَةُ بضم العين وإسكان الراء، وعُورَةُ بضم العين وفتح الراء وتشديد الياء، وكلها صحيحة، قال أهل اللغة: عُورَةُ الرجل بضم العين وكسرها هي متحردة، والثالثة على التصغير. وفي الباب ريد بن الحباب، وهو بضم الخاء المهملة وياء الموحدة المكررة المخففة، والله أعلم.

فقه الحديث: وأما أحكام الباب، ففيه تحريم نظر الرجل إلى عورة الرجل، والمرأة إلى عورة المرأة، وهذا لا خلاف فيه، وكذلك نظر الرجل إلى عورة المرأة، والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع، ونبه ﷺ بنظر الرجل إلى عورة الرجل على نظره إلى عورة المرأة، وذلك بالتحريم أولى، وهذا التحريم في حق غير الأزواج والسادة، أما الزوجان، فلكل واحد منهما النظر إلى عورة صاحبه جميعها إلا الفرج نفسه، ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا:

أصحها: أنه مكروه لكل واحد منهما النظر إلى فرج صاحبه من غير حاجة، وليس يحرام. والثاني: أنه حرام عليهما. والثالث: أنه حرام على الرجل، مكروه للمرأة، والنظر إلى باطن فرجها أشد كراهة وتحريماً.

وأما السيد مع أمته، فإن كان بملك وطأها، فهما كالزوجين، وإن كانت محرمة عليه بنسب كاخته وعمته وخاتمه، أو برضاع أو مصاهرة كأم الزوجة وبنتها وزوجة ابنه، فهي كما إذا كانت حرة، وإن كانت الأمة مجوسية أو مرتدة أو وثنية أو معتدة أو مكاتبة، فهي كالأمة الأجنبية.

وأما نظر الرجل إلى محارمه، ونظرهن إليه، فالصحيح أنه يباح فيما فوق السرة وتحت الركبة، وقيل: لا يحل إلا ما يظهر في حال الخدمة والتصرف، والله أعلم. وأما ضبط العورة في حق الأجانب، فعورة الرجل مع الرجل ما بين -

-السرة والركبة، وكذلك المرأة مع المرأة، وفي السرة والركبة ثلاثة أوجه لأصحابنا: أصحها: ليست بعورة. والثاني: هما عورة. والثالث: السرة عورة دون الركبة. وأما نظر الرجل إلى المرأة، فحرام في كل شيء من بدنها، فكذلك يحرم عليها النظر إلى كل شيء من بدنه، سواء كان نظره ونظرها بشهوة أم بغيرها. * وقال بعض أصحابنا: لا يحرم نظرها إلى وجه الرجل بغير شهوة، وليس هذا القول بشيء، ولا فرق أيضاً بين الأمة والحرة إذا كانتا أجنبيتين.

بيان حرمة النظر إلى وجه الأمرد الوضئ: وكذلك يحرم على الرجل النظر إلى وجه الأمرد إذا كان حسن الصورة، سواء كان نظره بشهوة أم لا، سواء أمن الفتنة أم خافها، هذا هو المذهب الصحيح المختار عند العلماء المحققين، نص عليه الشافعي وحذاق أصحابه يثبته، ودليله أنه في معنى المرأة، فإنه يشتبهى كما تستهوى، وصورته في الجمال كصورة المرأة، بل ربما كان كثير منهم أحسن صورة من كثير من النساء، بل هم في التحريم أولى المعنى آخر، وهو أنه يتمكن في حقهم من طرق الشر ما لا يتمكن من مثله في حق المرأة، والله أعلم.

وهذا الذي ذكرناه في جميع هذه المسائل من تحريم النظر هو فيما إذا لم تكن حاجة، أما إذا كانت حاجة شرعية، فيحوز النظر، كما في حالة البيع والشراء، والتعطب والشهادة ونحو ذلك، ولكن يحرم النظر في هذه الحال بشهوة، فإن الحاجة تبيح النظر للحاجة إليه، وأما الشهوة، فلا حاجة إليها. قال أصحابنا: النظر بالشهوة حرام على كل أحد غير الزوج والسيد، حتى يحرم على الإنسان النظر إلى أمه وبناته بالشهوة، والله أعلم. وأما قوله عليه السلام: "ولا يقضى الرجل إلى الرجل في ثوب واحد، وكذلك في المرأة مع المرأة"، فهو نهي تحريم إذا لم يكن بينهما حائل. فقه الحديث: وفيه دليل على تحريم لمس عورة غيره بأي موضع من بدنه كان، وهذا متفق عليه، وهذا مما تعم به البلوى، ويتساهل فيه كثير من الناس باجتماع الناس في الحمام، فيجب على الحاضر فيه أن يصون بصره ويده وغيرها عن عورة غيره، وأن يصون عورته عن بصر غيره، ويد غيره من قيم وغيره، ويجب عليه إذا رأى من يخل بشيء من هذا أن ينكر عليه، قال العلماء: ولا يسقط عنه الإنكار بكونه يظن أن لا يقبل منه، بل يجب عليه الإنكار إلا أن يخاف على نفسه وغيره فتنة، والله أعلم.

وأما كشف الرجل عورته في حال الخلوة بحيث لا يراه آدمي، فإن كان حاجة جاز، وإن كان لغير حاجة، ففيه خلاف العلماء في كراهته وتحريمه، والأصح عندنا أنه حرام، وهذه المسائل غرور وتتمات وتقييدات معروفة في كتب الفقه، وأشرنا هنا إلى هذه الأحرف لئلا يغلو هذا الكتاب من أصل ذلك، والله أعلم.

* قال في فتح الملهم: وفي الدر المختار: "وتنمى المرأة الشابة من كشف الوجه بين الرجال، لا لأنه عورة بل لخوف الفتنة، كمنه، وإن أمن الشهوة؛ لأنه أغلظ، ولا يجوز النظر إليه بشهوة كوجه أمرد" إلى آخره. وقال الحافظ ابن القيم رحمته: "إن ما قال بعض الفقهاء: إن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها، إنما هو في الصلاة، لا في النظر، فإن العورة عورتان: عورة في الصلاة، وعورة في النظر، فالحرة لها أن تصلي مكشوفة الوجه والكفين، وليس لها أن تخرج في الأسواق ومجامع الناس كذلك"، والله أعلم. (فتح الملهم: ١٨٩/٣)

[١٨ - باب جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة]

٧٧٠ - (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَيْبٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءَ، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوْأَةِ بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ، قَالَ فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ فَقَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ فَجَمَعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَأْتِرُهُ يَقُولُ: تُوْبِي حَجَرُ! تُوْبِي حَجَرُ! حَتَّى نَظَرَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوْأَةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. قَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ، فَقَامَ الْحَجَرُ حَتَّى نَظَرَ إِلَيْهِ، قَالَ فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَصَلَّقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا. قَالُوا أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ إِنَّهُ بِالْحَجَرِ نَذِبٌ سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ، ضَرَبَ مُوسَى بِالْحَجَرِ.

[١٨ - باب جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة]

فيه قصة موسى عليه السلام. وقد قدمنا في الباب السابق أنه يجوز كشف العورة في موضع الحاجة في الخلوة، وذلك كحالة الاغتسال، وحال البول، ومعاشرة الزوجة، ونحو ذلك، فهذا كله جائز فيه لتكشف في الخلوة. وأما بحضرة الناس فيحرم كشف العورة في كل ذلك. قال العلماء: وتستتر بغيره ونحوه في حال الاغتسال في الخلوة أفضل من لتكشف، والتكشف جائز مدة الحاجة في الغسل ونحوه، والزيادة على قدر الحاجة حرام على الأصح، كما قدمنا في الباب السابق أن ستر العورة في الخلوة واجب على الأصح، إلا في قدر الحاجة، والله أعلم.*

وموضع الدلالة من هذا الحديث أن موسى عليه السلام اغتسل في خلوة عرياناً، وهذا يتم على قول من يقول من أهل الأصول: إن شرع من قبلنا شرع لنا، والله أعلم.

قوله ﷺ: "كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءَ يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوْأَةِ بَعْضٍ" يعني أن هذا كان جائزاً في شرعهم. وكان موسى عليه السلام يسترها واستجاباً وحياءاً ومروءة، ويحتمل أنه كان حراماً في شرعهم كما هو.

** قال في فتح الملهم: قال فقهاءنا: إن وجوب ستر العورة عام ونو في الخلوة على الصحيح، لأنه تعالى وإن كان يرى المستور كما يرى المكشوف، لكنه يرى المكشوف تاركاً للأدب والمستور متأدباً، وهذا الأدب واجب مراعاته عند القدرة عليه إلا لمرض صحيح كسقوط واستنحاض، وحكى في القنية أفوالاً في تحرده للاغتسال منفرداً منها: أنه يكره، ومنها: أنه يعتذر إن شاء الله، ومنها: لا بأس به، ومنها: يجوز في المدة اليسيرة، ومنها: يجوز في بيت الحمام الصغير، كذا في رد المحتار. (فتح الملهم: ١٩١/٣)

- حرام في شرعنا، وكانوا يتساهلون فيه كما يتساهل فيه كثيرون من أهل شرعنا.

شرح الغريب: والسوءة هي العورة سميت بذلك؛ لأنه يسوء صاحبها كشفها، والله أعلم. قوله: "أنه آدر" هو همزة ممدودة ثم دال مهملة مفتوحة ثم راء مخففة، قال أهل اللغة: هو عظيم الخصيتين.

قوله عَلَيْهِ السَّلَام: "فجمع موسى عَلَيْهِ السَّلَام بآثره" جمع مخفف الميم معناه جرى أشد الجري، ويقال بآثره بكسر الهمزة مع إسكان الشاء، ويقال: أثره بفتحهما لغتان مشهورتان تقدمتا.

قوله عَلَيْهِ السَّلَام: "حتى نظر إليه" هو بضم النون وكسر انشاء مبني لما لم يسم فاعله، قوله عَلَيْهِ السَّلَام: "فطنق بالحجر ضرباً" هو بكسر الفاء وفتحها لغتان معناه: جعل وأقبل وصار ملتزماً لذلك، ويجوز أن يكون أراد موسى عَلَيْهِ السَّلَام بضرب الحجر إظهار معجزة لقومه بآثر الضرب في الحجر، ويحتمل أنه أوحى إليه أن يضربه لإظهار المعجزة، والله أعلم.

قوله: "إنه بالحجر ندب" هو بفتح النون والدال، وهو الأثر، والله أعلم.

[١٩ - باب الاعتناء بحفظ العورة]

٧٧١ - (١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ خَاتِمٍ بْنِ مَيْمُونٍ، جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَالنَّفْطُ لُهُمَا. - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ ذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَبَّاسٌ يَنْقُلَانِ جِجَارَةً، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ إِزَارَكَ عَلَى عَاتِقِكَ، مِنَ الْجِجَارَةِ، فَفَعَلَ، فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ، وَضَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: "إِزَارِي، إِزَارِي" فَشَدَّ عَلَيْهِ إِزَارَهُ.

قَالَ ابْنُ رَافِعٍ فِي رَوَاتِهِ: عَلَى رَقَبَتِكَ، وَلَمْ يَقُلْ: عَلَى عَاتِقِكَ.

٧٧٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ الْجِجَارَةَ لِكَعْبَةٍ، وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: عَمُّهُ: يَا ابْنَ أَبِي! لَوْ خَلَّتْ إِزَارُكَ، فَجَعَلْتَهُ عَلَى مَنْكِبِكَ، دُونَ الْجِجَارَةِ، قَالَ فَحَلَّاهُ، فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكِبِهِ، فَسَقَطَ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ. قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمَ عُرْيَانًا.

[١٩ - باب الاعتناء بحفظ العورة]

قوله: "عن جابر بن عبد الله قال: ما سبت كعبة دم النبي ﷺ" إلى آخره. هذا الحديث مرسل صحابي، وقد قدما أن العلماء من الطوائف متفقون على الاحتجاج بمرسل الصحابي إلا ما انفرد به الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني من أنه لا يفتح به، وقد تقدم دليل الجمهور في الفصول المذكورة في أول الكتاب.

شرح الغريب: وسميت الكعبة كعبة؛ لعموها وارتفاعها، وقيل: لاستدارتها وعلوها، والله أعلم.

قوله: "اجعل إزارك على عاتقك من الججارة" معناه: يقيك الججارة، أو من أجل الججارة، وقد قدما في "كتاب الإيمان" أن العاتق ما بين المنكب والعض، وجمعه عواتق وعنق وعنق، وهو مذكور وقد يؤت.

قوله: "فخر إلى الأرض وضمحت عيناه إلى السماء" معنى: خر: سقط، وضمحت بفتح الطاء والميم أي ارتفعت، ففقه الحديث: وفي هذا الحديث بيان بعض ما أكرم الله سبحانه وتعالى به رسول الله ﷺ، وأنه ﷺ كان مغشواً محمياً في صغره عن القبايح وأحلاق الخاهلية، وقد تقدم بيان عصمة الأنبياء صلوات الله عليهم في كتاب الإيمان، -

٧٧٣- (٣) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ بْنُ عَبَادِ بْنِ خُثَيْفٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ خُثَيْفٍ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: أَقْبَلْتُ بِحَجَرٍ، أَخِطِلُهُ ثِقِيلًا، وَعَلَى إِزَارٍ خَفِيفٍ قَالَ: فَاتَّحَلَّ إِزَارِي وَمَعِيَ الْحَجَرُ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَضَعَهُ حَتَّى بَلَغْتُ بِهِ إِلَى مَوْضِعِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ارْجِعْ إِلَى ثَوْبِكَ فَخُذْهُ، وَلَا تَمْشُوا عُرَاةً".

= وجاء في رواية في غير الصحيحين أن الملك نزل فشد عليه ﷺ إزاره، والله أعلم.
قوله ﷺ: "ولا تمشوا عُرَاةً" هو لغوي تحريم، كما تقدم في الباب السابق، والله أعلم. **

** قال في فتح الملهم: قال السهلي: بنيت في الدهر خمس مرات: الأولى: حين بناها شيث بن آدم، وكانت في حياة آدم عليه السلام عيمة من لؤلؤة حمراء يطوف بها وبأنس، لأنها من الجنة. الثانية: حين بناها إبراهيم عليه السلام. الثالثة: حين بننها قريش قبل الإسلام بخمسة أعوام. وقيل: قبل المبعث بخمس عشرة سنة، وهي التي في حديث الباب. الرابعة: حين احترقت أيام ابن الزبير بشرارة طارت إليها من أبي قيس فاحترقت الأستار فاحترق البيت فهدمها ابن الزبير وبناها علي بن أبي طالب عليه السلام. الخامسة: لما قدم عبد الملك مكة، قال: لنا من تخليط أبي عيبس من شيء - يعني ابن الزبير - فهدمها وردّها علي ما كانت عليه في عهد رسول الله ﷺ، ثم ندم عبد الملك على ذلك، وقال: ليتني تركت أبا عيبس وما تحمل، فلما قدم أبو جعفر المنصور أراد ردّها علي ما بناها ابن الزبير، وشاور في ذلك، فقال له مالك بن نويرة: أنشدك الله يا أمير المؤمنين، أن لا تجعل هذا البيت لعبة لملوك بعده، لا يشاء أحد منهم أن يغيره إلا غيره، فتذهب هيته من قلوب الناس، فصرفه من رأيه.

وقيل إن آدم خلط بناها قبل شيث، وبناء جرهم لها إنما كان إصلاحاً، كذا في إكمال إكمال المنعم.

قال الحافظ: وروى إسحاق بن راهويه من طريق خالد بن عروة عن علي في قصة بناء إبراهيم البيت، قال: فسرّ عليه الدهر فانهدم، فبنته العمالة، فسرّ عليه الدهر فانهدم فبنته جرهم، فسرّ عليه الدهر فانهدم فبنته قريش، ورسول الله ﷺ يومئذ شاب، فلما أرادوا أن يضعوا الحجر الأسود اختصموا فيه، فقالوا: نحكم بيننا أول من يخرج من هذه المسكة، فكان النبي ﷺ أول من خرج منها، فحكم بينهم أن يجتمعوا في ثوب ثم يرفعوه من كل قبيلة رجل.

وذكر أبو داود الطيالسي في هذا الحديث: "أنهم قالوا: نحكم أول من يدخل في باب بني شيبه، فكان النبي ﷺ أول من دخل منه، فأخبروه، فأمر بثوب فوضع الحجر في وسطه وأمر كل قبيلة أن يأخذوا بطائفة من الثوب، فرفعوه، ثم أخذوه فوضع بيده".

وروى الثعالبي أن الذي أشار عليهم أن يحكموا أول داخل: أبو أمية بن المغيرة المخزومي، أخو الوليد. وعند موسى بن عتبة أن الذي أشار عليهم بذلك هو الوليد بن المغيرة المخزومي، وأنه قال لهم: لا تجتمعوا فيها مالا أخذ غصبا، ولا قطعت فيه رحم، ولا انتهكت فيه ذمة" إلى آخره. (فتح الملهم: ١٩٤/٣ - ١٩٦)

[٢٠ - باب التستر عند البول]

٧٧٤- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ. قَالَا: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعْدٍ، مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ خَلْفَهُ، فَأَسْرَ إِلَيَّ حَدِيثًا لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ، وَكَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَتَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ، هَدَفَ أَوْ حَائِشُ نَحْلٍ، قَالَ ابْنُ أَسْمَاءَ فِي حَدِيثِهِ: يَعْنِي حَائِطٌ نَحْلٍ.

٢٠ - باب التستر عند البول

ضبط الأسماء وشرح الغريب: قوله: "شيبان بن فروخ" هو بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وبالخاء المعجمة غير مصروف؛ لكونه أعجمياً، وقد تقدم بيانه مرات. قوله: "عبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي" هو بضم الصاد المعجمة وفتح الباء الموحدة.

قوله: "وكان أحب ما استتر به رسول الله ﷺ" حاجته هدف أو حائش نخل" يعني حائط نخل، أما "الهدف" فيفتح الهاء والذال وهو ما ارفع من الأرض، وأما "حائش النخل" فبالحاء المهملة والشين المعجمة، وقد فسر في الكتاب بحائط النخل، وهو ابستان، وهو تفسير صحيح، ويقال: فيه أيضاً حش وحش بفتح الحاء وضمها. فقه الحديث: وفي هذا الحديث من الفقه استحباب الاستتر عند قضاء الحاجة بحائط، أو هدف، أو هدة أو نحو ذلك، بحيث يغيب جميع شخص الإنسان عن أعين الناظرين، وهذه سنة مؤكدة، والله أعلم.

[٢١ - باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا يوجب الغسل...]

- ٧٧٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَبَحْبُحِيُّ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ وَتُقَيْيَةُ، وَأَبْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى
 ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ شَرِيكٍ يَغْنِي ابْنُ
 أَبِي نَعْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى قُبَاءَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي بَنِي سَالِمٍ وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَابِ عِثَّانَ، فَصَرَخَ
 بِهِ، فَخَرَجَ يَخْرُ إِزَارَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَعْمَلْنَا الرَّجُلَ" فَقَالَ عِثَّانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ
 الرَّجُلَ يُعْجَلُ عَنْ أَمْرَائِهِ وَلَمْ يُمْسِ مَاذَا عَلَيْهِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ".
- ٧٧٦- (٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ،
 عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
 أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ".

[٢١ - باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا يوجب الغسل إلا أن ينزل المني]

وبيان نسخه وأن الغسل يجب بالجماع

اعلم أن الأمة بمحنة الآن على وجوب الغسل بالجماع، وإن لم يكن معه إنزال، وعلى وجوبه بالإتزال، وكان
 جماعة من الصحابة على أنه لا يجب إلا بالإتزال ثم رجع بعضهم، وانعقد الإجماع بعد الآخرين.
 وفي الباب حديث: "إنما الماء من الماء" مع حديث أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ في الرجل يأتي أهله ثم
 لا ينزل قال: يغسل ذكره ويوضأ" وفي الحديث الآخر: "إذا جلس أحدكم بين شعبها الأربع ثم جهدهما فقد
 وجب عليه الغسل وإن لم ينزل". قال العلماء: الفصل على هذا الحديث.
 الجواب عن حديث: "إنما الماء من الماء": وأما حديث "الماء من الماء"، فالجمهور من الصحابة ومن بعدهم قالوا:
 إنه منسوخ، ويعنون بالنسخ أن الغسل من الجماع بغير إنزال كان ساقطاً ثم صار واجباً، وذهب ابن عباس رضي
 الله عنهما إلى أنه ليس منسوخاً، بل المراد به نفي وجوب الغسل بالرؤية في النوم إذا لم ينزل، وهذا الحكم باق بلا شك.
 وأما حديث أبي بن كعب ففيه جوابان: أحدهما: أنه منسوخ، والثاني: أنه محمول على ما إذا باشرها فيما سوى
 الفرج، والله أعلم. قوله: "خرجت مع رسول الله ﷺ إلى قباء" هو بضم القاف ممدود مذكر مصروف، هذا هو
 الصحيح الذي عليه المخفقون والأكثرون، وفيه لغة أخرى أنه مؤنث غير مصروف وأخرى أنه مقصور. قوله:
 "عِثَّانُ بْنُ مَالِكٍ" هو بكسر العين على المشهور وقيل: بضمها، وقد قدمناه في كتاب الإيمان.

٧٧٧- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ الشَّخِيرِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَسَخَّحُ حَدِيثُهُ بَعْضُهُ بَعْضًا، كَمَا يَتَسَخَّحُ الْقُرْآنُ بَعْضُهُ بَعْضًا.

٧٧٨- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقَطِرُ، فَقَالَ: "أَعْلَنَّا أَعْمَلْنَاكَ؟" قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "إِذَا أَعْمَلْتَ أَوْ أَفْحَطْتَ، فَلَا غَسْلَ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ".

وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: إِذَا أَعْمَلْتَ أَوْ أَفْحَطْتَ.

٧٧٩- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ الْزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ ثُمَّ يُكْمِلُ؟ فَقَالَ: "يَقْبِلُ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَرْأَةِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي".

قوله: "حدثنا عبد الله بن معاذ العنبري" حدثنا المعتمر حدثنا أبي حدثنا أبو العلاء بن الشخير قال: كان رسول الله ﷺ يسخح حديثه بعضه بعضاً كما يسخح القرآن بعضه بعضاً هذا الإسناد كله بصريون إلا أبا العلاء فإنه كوفي، وأبو العلاء اسمه يزيد بن عبد الله بن الشخير بكسر الشين وإخاء المعجمتين وإخاء المشددة وأبو العلاء تابعي، ومراد مسلم بروايته هذا الكلام عن أبي العلاء أن حديث "الماء من الماء" مسوخ، وقول أبي العلاء إن السنة تنسخ السنة هذا صحيح، قال العنقاء: نسخ السنة بالسنة يقع على أربعة أوجه:

أحدها: نسخ السنة المتواترة بالمتواترة، والثاني: نسخ خبر الواحد بمثله، والثالث: نسخ الأحاد بالمتواترة، والرابع: نسخ المتواتر بالأحاد، فأما الثلاثة الأول فهي جائزة بلا خلاف. وأما الرابع: فلا يجوز عند الجماهير، وقال بعض أهل الطاهر: يجوز، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إذا أعمجت أو أفحطت فلا غسل عليك". وفي رواية ابن بشار: "أعمجت أو أفحطت" أما "أعمجت" فهو في التوضيعين بضم الميم وإسكان العين وكسر الجيم، وأما "أفحطت" فهو في الأولى بفتح الفيم وإخاء، وفي رواية ابن بشار بضم الميم وكسر الجيم مثل أعمجت، والروايتان صحيحتان، ومعنى "أفحطت" هنا عدم إنزال-

٧٨٠- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ الْمَعْنِيِّ، عَنِ الْمَلِيٍّ يَعْنِي بِقَوْلِهِ: الْمَلِيٍّ عَنِ الْمَلِيٍّ، أَبُو أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ، فِي الرَّجُلِ يَأْتِي أَهْلَهُ ثُمَّ لَا يُنْزِلُ قَالَ: "يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ".

٧٨١- (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ حَدَّثِي، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ: قَالَ قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يُغْسِلْ؟ قَالَ عُثْمَانُ: "يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ". قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٧٨٢- (٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ حَدَّثِي، عَنْ الْحُسَيْنِ قَالَ يَحْيَى: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

حاشي: وهو استعارة من قحوط المطر وهو انحباسه، وقحوط الأرض وهو عدم إخراجها النبات، والله أعلم. قوله: "ثم يكسل" ضبطاه بضم الياء ويجوز فتحها، يقال: أكسل الرجل في جماعه إذا ضعف عن الإنزال، وكسل أبضاً بفتح الكاف وكسر السين، والأول أفصح. قوله ﷺ: "يغسل ما أصابه من المرأة" فيه دليل على نجاسة رطوبة فرج المرأة، وفيها خلاف معروف: والأصح عند بعض أصحابنا نجاستها، ومن قال بالظهارة يعمل الحديث على الاستحباب، وهذا هو الأصح عند أكثر أصحابنا، والله أعلم.

قوله: "حدثني أبي عن الملقى يعني بقوله الملقى عن الملقى أبو أيوب" هكذا هو في الأصول أبو أيوب بالنواو وهو صحيح، والملقى المعتمد عليه المكون إليه، والله أعلم.

قوله: "هذا جامع وم ين" هو بضم الباء وإسكان الميم، هذه اللغة المفصحة، وبها جاءت الرواية، وفيه لغة ثانية بفتح الياء، والثالثة بضم الياء مع فتح الميم وتشديد النون، يقال: أمي ومي وثلاث لغات حكاه أبو عمرو الزاهد، والأولى أفصح وأشهر، وبها جاء القرآن، قال الله تعالى: فَأَفْرِيخُ مَا تُنْمُونَ (الواقعة: ٥٨)

[٢٢- باب: نسخ "الماء من الماء"، ووجوب الغسل بالتقاء الختانين]

٧٨٣- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ يَسَارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، وَ مَطَرٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ * ثُمَّ جَهَّدهَا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ".

وَفِي حَدِيثِ مَطَرٍ: "وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ".

قَالَ زُهَيْرٌ مِنْ بَيْنِهِمْ: "بَيْنَ أَشْعَبَيْهَا الْأَرْبَعِ".

٧٨٤- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبَّادِ بْنِ حَبَلَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: "ثُمَّ اجْتَهَدَ" وَلَمْ يَقُلْ: "وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ".

[٢٢- باب: نسخ "الماء من الماء"، ووجوب الغسل بالتقاء الختانين]

ضبط الأسماء: قوله: "أبو غسان المسمعي" هو بفتح الغين الممجمة وتشديد السين المهمة ويجوز صرفه وترك صرفه، والنسبة بكسر الميم الأولى وفتح الثانية، واسمه: مالك بن عبد الواحد، وقد تقدم بيانه مرات، لكنني أتبعه عليه وعلى من له لفظ المهد به كما شرطته في الخطبة. قوله: "أبو رافع عن أبي هريرة" اسم أبي رافع نفيح، وقد تقدم أيضاً. قوله ﷺ: "إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ * ثُمَّ جَهَّدهَا". وفي رواية: "أشعبيها".

شرح الغريب: اختلف العلماء في المراد بالشعب الأربع، فقيل: هي تيدان والرجلان، وقيل: الرجلان والفخذان، وقيل: الرجلان والشفران، واختار القاضي عياض أن المراد شعب الفرج الأربع، والشعب التواحي، واحداً من شعبة، وأما من قال أشعبيها فهو جمع شعب، ومعنى جهدها حفزها كذا قاله الخطابي. وقال غيره: بلغ مشقتها، يقال: جهدته وبغت مشقة. قال القاضي عياض أيضاً: الأولى أن يكون جهدها بمعنى بلغ جهده في العمل فيها، والجهد الطاقة، وهو إشارة إلى الحركة وتمكن صورة العمل، وهو نحو قول من قال: حفزها أي كدنها بحركته، وإلا فأى مشقة بلغ بها في ذلك، والله أعلم.

ومعنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على نزول الحي، بل متى غابت الحشفة في الفرج وجب الغسل على من

* قوله: "بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ": هو بضم الشين، وفتح العين، جمع شعبة بضم الشين بمعنى القطعة، ومنه قوله تعالى: هُوَذَى نَكَتِ شُعْبَيْهَا (المرسلات: ٣٠).

٧٨٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى - وَهَذَا حَدِيثُهُ -: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ - وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِي بُرْدَةَ - عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَهْطٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ. فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الدَّفْقِ أَوْ مِنَ الْمَاءِ. وَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ: بَلْ إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَنَا أَشْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ، فَقُمْتُ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لِي، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّاهُ! - أَوْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ! - إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ، وَإِنِّي أَسْتَحْيِيكَ، فَقَالَتْ: لَا تَسْتَحْيِي أَنْ تَسْأَلَنِي عَمَّا كُنْتُ سَائِلًا عَنْهُ أُمُّكَ الَّتِي وَلَدَتْكَ، فَإِنَّمَا أَنَا أُمُّكَ، قُلْتُ: فَمَا يُوجِبُ الْغُسْلُ؟ قَالَتْ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ، وَمِنْ الْحِجَانِ الْحِجَانِ، فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ".

- الرجل والمرأة، وهذا لا خلاف فيه اليوم، وقد كان فيه خلاف لبعض الصحابة ومن بعدهم، ثم انعقد الإجماع على ما ذكرناه، وقد تقدم بيان هذا، قال أصحابنا: ولو غيب الحشفة في دبر امرأة أو دبر رجل أو فرج ميمة أو دبرها وجب الغسل، سواء كان المولج فيه حياً أو ميتاً، صغيراً أو كبيراً، وسواء كان ذلك عن قصد أم عن نسيان، وسواء كان مختاراً أو مكرهاً، أو استدخلت المرأة ذكره وهو نائم، وسواء انتشر الذكر أم لا، وسواء كان مختوناً أم أغلف، فيجب الغسل في كل هذه الصور على الفاعل والمفعول به، إلا إذا كان الفاعل أو المفعول به صبياً أو صبية، فإنه لا يقال: وجب؛ لأنه ليس مكلفاً، ولكن يقال: صار جنباً، فإن كان مميزاً وجب على الولي أن يأمره بالغسل كما يأمره بالوضوء، فإن صلى من غير غسل لم تصح صلاته، وإن لم يفصل حتى بلغ وجب عليه الغسل، وإن اغتسل في الصبي ثم بلغ لم يلزمه إعادة الغسل.

قال أصحابنا: والاعتبار في الجماع بتغيب الحشفة من صحيح الذكر بالاتفاق، فإذا غيبها بكما لها تعلقت به جميع الأحكام، ولا يشترط تغيب جميع الذكر بالاتفاق، ولو غيب بعض الحشفة لا يتعلق به شيء من الأحكام بالاتفاق إلا وجهاً شاذاً ذكره بعض أصحابنا: أن حكمه حكم جميعها، وهذا الوجه غلط متكرر متروك. وأما إذا كان الذكر مقطوعاً فإن بقي منه دون الحشفة لم يتعلق به شيء من الأحكام، وإن كان الباقي قدر الحشفة فحسب، تعلقت الأحكام بتغيبها بكما له، وإن كان زائداً على قدر الحشفة ففيه وجهان مشهوران لأصحابنا: أحدهما: أن الأحكام تتعلق بقدر الحشفة منه، والثاني: لا يتعلق شيء من الأحكام إلا بتغيب جميع الباقي، والله أعلم. ولو لف على ذكره خرقه وأولجه في فرج امرأة ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا، الصحيح منها والمشهور: أنه يجب عليهما الغسل. -

٧٨٦- (٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الرَّثِيمِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ كَلْثُومَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنْ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُحَامِعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْسِلُ، هَلْ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ؟ وَعَائِشَةُ جَالِيسَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ، أَنَا وَهَذِهِ، ثُمَّ نَغْتَسِلُ". *

=والثاني: لا يجب؛ لأنه أُولِجَ في حُرْقَةٍ. والثالث: إن كانت الخُرْقَةُ غليظة تمنع وصول النِّدَّةِ والرطوبة لم يجب الغسل، وإلا وجب، والله أعلم.
ولو استدخلت المرأة ذكر ميمية وجب عليها الغسل، ولو استدخلت ذكرًا مقضوعًا فوجهان، أصحهما: يجب عليها الغسل.

شرح الغريب: قولها: "على الخبر سقطت معناه صادفت خيراً بحقيقة ما سألت عنه، عازفاً تخفيه وحليه خاذقاً فيه. قوله ﷺ: "وَمَنْ لِحَتَانِ اخْتَدَى فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ" قال العلماء: معناه: غيبت ذكرك في فرجها؛ وليس المراد حقيقة المس، وذلك أن حَتَانِ المرأة في أعلى الفرج، ولا يحسه الذكر في الجماع، وقد أجمع العلماء على أنه لو وضع ذكره على ختافها ولم يوجده لم يجب الغسل لا عليه ولا عليها؛ فدل على أن المراد ما ذكرناه؛ والمراد بملامسة الختاف، وكذلك الرواية الأخرى: "إِذَا اتَّفَقَ الْخَتَانِ"، أي تحديداً.

قوله: "عن جابر بن عبد الله عن أم كلثوم عن عائشة" أم كلثوم هذه تابعية، وهي بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه وهذا من رواية الأكاثر عن الأصاغر، فإن جابراً رضي الله عنه صحابي، وهو أكبر من أم كلثوم سنّاً ومرتبته وفضلاً رضي الله عنه أجمعين. قوله: "إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ أَنَا وَهَذِهِ ثُمَّ يَغْسِلُ" فيه حواشٍ ذكر مثل هذا بحضرة الروجة، إذا ترتبت عليه مصلحة ولم يحصل به أذى، وإما قال النبي ﷺ بهذه العبارة؛ ليكون أوقع في نفسه، وفيه أن فعله ﷺ للوجوب، ونولا ذلك لم يحصل جواب السائل.

"قوله: إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ وَهَذِهِ ثُمَّ يَغْسِلُ": هذا جواب نقول لسائل هل عليهما الغسل؟ فيفهم منه بقرينة أنه جواب لذلك السؤال، أنه قصد به إفادة الوجوب، ولا يترجم منه أن يكون مطلق الفعل للوجوب، وقال النووي وغيره: وفيه أن فعله ﷺ للوجوب، ونولا ذلك لم يحصل جواب السائل، والله تعالى أعلم، انتهى.
وأنت خبير بأن حكاية الفعل لإفادة الوجوب بضم قرينة السؤال، لا يتوقف على أن يكون الفعل معطفاً لوجوب، والتزام أن الفعل مطلقاً للوجوب لا يخلو عن الخرج أيضاً، فافهم، والله أعلم.

[٢٣- باب الوضوء مما مست النار]

٧٨٧- (١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي. حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْحَارِثِ بْنُ هِشَامٍ، أَنَّ خَارِجَةَ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الْوُضُوءُ بِمَا مَسَّتِ النَّارُ".

٧٨٨- (٢) قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ قَارِظٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ وَحَدَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ عَلَى الْمَسْجِدِ. فَقَالَ: إِنَّمَا اتَّوَضَّأَ مِنْ أَنْوَارٍ أَقْطَعَ أَكْلَتُهَا، لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "تَوَضَّؤُوا بِمَا مَسَّتِ النَّارُ".

٢٣- باب الوضوء مما مست النار

ذكر مسلم رحمه الله في هذا الباب الأحاديث الواردة بالوضوء مما مست النار، ثم عقبها بالأحاديث الواردة بترك الوضوء مما مست النار، فكانه يشير إلى أن الوضوء منسوخ، وهذه عادة مسلم وغيره من أئمة الحديث، يذكرون الأحاديث التي يرونها منسوخة ثم يعقوبها بالناسخ. وقد اختلف العلماء في قوله ﷺ: "تَوَضَّؤُوا بِمَا مَسَّتِ النَّارُ".

مذهب الجمهور عدم نقض الوضوء مما مست النار؛ فذهب جمهور العلماء من السلف والخلف إلى أنه لا ينتقض الوضوء بأكل ما مسته النار. ممن ذهب إليه أبو بكر الصديق رحمه الله، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعبيد الله بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وأبو الدرداء، وابن عباس، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وحامر بن سمية، وزيد بن ثابت، وأبو موسى، وأبو هريرة، وأبي بن كعب، وأبو طلحة، وعامر بن ربيعة، وأبو أمامة، وعائشة رضي الله عنهم، وهؤلاء كلهم صحابة. وذهب إليه جماهير التابعين وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق بن راهوية، يحيى بن يحيى، وأبي ثور، وأبي حنيفة رحمه الله.

وذهب طائفة إلى وجوب الوضوء الشرعي وضوء الصلاة بأكل ما مسته النار؛ وهو مروى عن عمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، والزهري وأبي قلابة، وأبي مجلز، واحتج هؤلاء بحديث: "تَوَضَّؤُوا بِمَا مَسَّتِ النَّارُ" واحتج الجمهور بالأحاديث الواردة بترك الوضوء مما مسته النار. وقد ذكر مسلم هنا منها جملة، وباقها في كتب أئمة الحديث المشهورة.

الجواب عن حديث الوضوء مما مست النار: وأجابوا عن حديث: "الْوُضُوءُ بِمَا مَسَّتِ النَّارُ" بخبرين: أحدهما: أنه منسوخ بحديث جابر رضي الله عنه قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، وهو حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من أهل السنن بأسانيدهم الصحيحة. والجواب الثاني: أن المراد-

٧٨٩- (٣) قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، وَأَنَا أَخَذْتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ عَنِ الْوُضُوءِ بِمَا مَسَّتِ النَّارُ فَقَالَ عُرْوَةُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَوَضَّأُوا بِمَا مَسَّتِ النَّارُ".

=بأن وضوء غسل النعم والكعبين، ثم إن هذا الخلاف الذي حكيناه كان في الصدر الأول، ثم أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء بأكل ما مسته النار، والله أعلم.

قوله في أول الباب: "قال: قال ابن شهاب: أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام" كذا هو في جميع الأصول عبد الملك بن أبي بكر، وكذا نقله الحافظ أبو علي الغساني عن جماعة رواة الكتاب. قال أبو علي: وفي نسخة ابن الحذاء بها أصلح بيده فأفسده، "قال ابن شهاب: فأخبرني عبد الله بن أبي بكر"، جعل عبد الله موضع عبد الملك: قال أبو علي: والصواب عبد الملك وكذا رواه الجلودي، وكذلك هو في نسخة أبي زكريا عن ابن مهران، وكذلك رواه الزبيدي عن الرهري عن عبد الملك بن أبي بكر، وهو أخو عبد الله بن أبي بكر، والله أعلم.

قوله: أن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ هكنا هو في مسلم هنا، وفي باب الجمعة والبيوع، ووقع في باب الجمعة من كتاب مسلم من رواية ابن جريح إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، وكلاهما قد قبل، وقد اختلف الحفاظ فيه على هذين القولين فصار إلى كل واحد منهما جماعة كثيرة، "وقارظ" بالظاف وكسر الراء والطاء المعجمة. قوله: "أنه وجد أنا هريرة بتوضاً على المسجد فقال: إما أتوضاً من أبواب أقط أكتنح". قال الهروي وغيره: الأنوار جمع نور وهو النقطعة من الأقط، وهو بالثاء المثناة، والأقط، معروف وهو ما مسته النار. قوله: "أتوضاً على المسجد" دليل على جواز الوضوء في المسجد، وقد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على جوازه ما لم يؤذ به أحد.

[٢٤- باب نسخ الوضوء مما مست النار]

- ٧٩٠- (١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنُ قَعْتَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.
- ٧٩١- (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ح وَحَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَرَقًا - أَوْ لَحْمًا - ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً.
- ٧٩٢- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَيْفٍ يَأْكُلُ مِنْهَا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.
- ٧٩٣- (٤) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَيْفٍ شَاءَ، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَدَعَى إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ وَطَرَحَ السُّكَيْنَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.
- ٧٩٤- (٥) قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ.

[٢٤- باب نسخ الوضوء مما مست النار]

فقه الحديث: قوله: "أكل عرقاً" هو يفتح العين وإسكان الراء، وهو العظم عليه قليل من اللحم، وقد تقدم بيانه في آخر كتاب "الإيمان" مبسطاً.

قوله: "يحتر من كيف شاء" فيه: جواز قطع اللحم بالسكين، وذلك تدعو إليه الحاجة لصلاة النحر أو كبر القطعة، فالواو ويكره من غير حاجة. قوله: "فدعى إلى الصلاة فقام فطرح السكين وصلى ولم يتوضأ" في هذا دليل على جواز بل استحباب استدعاء الأئمة إلى الصلاة، إذا حضر وقتها، وفيه: أن الشهادة على النبي تقبل إذا كان النبي محصوراً مثل هذا، وفيه: أن الوضوء مما مست النار ليس بواجب، وفي السكين لغتان التذكير والتأنيث، يقال: سكين جيد وجيدة، سميت سكيناً لتسكينها حركة المذبوح، والله أعلم.

٧٩٥- (٦) قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَجِّ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عِنْدَهَا كَيْفَا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٧٩٦- (٧) قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْغَةَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ.

٧٩٧- (٨) قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي غُطَفَانَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: أَشْهَدُ لَكُنْتُ أَشْرِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَطْنَ الشَّاةِ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٧٩٨- (٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَمَضَّضَ، وَقَالَ: "إِنْ لَهُ دَسْمًا".

٧٩٩- (١٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ح: وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ: كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادٍ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، مِثْلَهُ.

قوله: "عن أبي غطفان عن أبي رافع بن عتبة قال: أشهد كنت أشري لرسول الله ﷺ بطن شاة ثم صلى ولم يتوضأ". ضبط الأسماء: أما "أبو غطفان" بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة فهو ابن طريف المري المدني، قال الحاكم أبو أحمد: لا يعرف اسمه. قال: ويقال في كنيته أيضاً أبو مالك. وأما أبو رافع فهو مولى رسول الله ﷺ واسمه أسلم، وقيل: إبراهيم، وقيل: هرمز، وقيل: ثابت. وقوله: 'بطن الشاة' يعني الكبد وما معه من حشوها، وفي الكلام حذف تقديره "أشوي بطن الشاة فبأكل منه ثم يصلي ولا يتوضأ"، والله أعلم.

قوله: "أن النبي ﷺ شرب لبناً ثم دعا بماء، فتَمَضَّضَ" وقال ابن له ديمياً فيه: استحباب المضمضة من شرب اللبن. قال العلماء: وكذلك غيره من المأكول والمشروب تستحب له المضمضة، ولذا تبقى منه بقايا يبتلعها في حال الصلاة، ولتنقطع لزوجته ودمه ويتطهر فمه. واختلف العلماء في استحباب غسل اليد قبل الطعام وبعده، والأظهر استحبابه أولاً إلا أن يبقن نظافة اليد من النجاسة والوسخ، واستحبابه بعد الفراغ إلا أن لا يبقى على اليد أثر الطعام بأن كان يابساً، ولم يحسه بها. وقال مالك بن نضر: لا يستحب غسل اليد للطعام إلا أن يكون على اليد أولاً قدر، ويبقى عليها بعد الفراغ رائحة، والله أعلم.

قوله: 'وأخبرني أحمد بن عيسى قال حدثنا أحمد بن وهب وأخبرني عمرو' هكذا هو في الأصول، وأخبرني-

٨٠٠ - (١١) وَخَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَتَيْنِي بِهَدِيَّةٍ خَبِرَ وَلَحِمٍ، فَأَكَلْتُ ثَلَاثَ لُقْمٍ، ثُمَّ صَلَّى بِالنَّاسِ، وَمَا مَسَّ مَاءٌ.

٨٠١ - (١٢) وَخَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ حَلْحَلَةَ. وَقِيهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ شَهِدَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ: صَلَّى، وَلَمْ يَقُلْ: بِالنَّاسِ.

=عمرو" بالواو في وأخبرني، وهي واو العطف، والقاتل وأخبرني عمرو هو ابن وهب، وإنما أتى بالواو أولاً؛ لأنه سمع من عمرو أحاديث، ف رواها وعطف بعضها على بعض فقال ابن وهب: أخبرني عمرو بكذا، وأخبرني عمرو بكذا، وعدد تلك الأحاديث، نسمع أحمد بن عيسى لفظ ابن وهب هكذا بالواو، فأداه أحمد بن عيسى كما سمعه فقال: حدثنا ابن وهب قال: يعني ابن وهب، وأخبرني عمرو، والله أعلم.

قوله: "حدثنا محمد بن عمرو بن حله" هو بالحاءين المهملتين المفتوحتين بينهما اللام الساكنة. قوله: "وقيه أن ابن عباس رضي الله عنهما شهد ذلك من النبي ﷺ" هذا فيه فائدة لطيفة، وذلك أن الرواية الأولى فيها عن ابن عباس أن النبي ﷺ جمع ثيابه، وليس فيها أن ابن عباس رأى هذه القضية، فيحتمل أنه رآها؛ ويحتمل أنه سمعها من غيره، وعلى تقدير أن يكون سمعها من غيره، يكون مرسل صحابي، وقد منع الاحتجاج به الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني، والصواب قول الجمهور الاحتجاج به، فلما كانت هذه الرواية محتملة هذا الذي ذكرناه فيه مسلم يثبت على ما يزيل هذا كله، فقال: شهد ابن عباس ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٢٥- باب الوضوء من لحوم الإبل]

٨٠٢- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْحَضْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "إِنْ شِئْتَ، فَتَوْضَأْ، وَإِنْ شِئْتَ، فَلَا تَوْضَأْ" قَالَ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: "نَعَمْ! فَتَوْضَأْ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ" قَالَ: أَصَلِّي فِي مَرَايِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قَالَ: أَصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: "لَا".

٢٥- باب الوضوء من لحوم الإبل

ضبط الأسماء وبيان المذاهب في نقض الوضوء من أكل لحوم الإبل: في إسناده "موهَب" هو بفتحطاء والميم، وفيه أشعث بن أبي الشعثاء: هما بالثاء المثلثة، واسم أبي الشعثاء سليم بن أسود. أما أحكام الباب فاختلف العلماء في أكل لحوم الجوارح، فذهب الأكثرون إلى أنه لا ينقض الوضوء: ممن ذهب إليه الخلفاء الأربعة الراشدون أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعبيد، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وابن عباس، وأبو الدرداء، وأبو طلحة، وعامر بن ربيعة، وأبو أمامة، وجماعة التابعين، ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم. وذهب إلى انتقاض الوضوء به أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، ويحيى بن يحيى، وأبو بكر بن المنذر، وابن خزيمة، واختاره الحافظ أبو بكر البيهقي، وحكي عن أصحاب الحديث مطلقاً، وحكي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وأجمعين، واحتج هؤلاء بحديث الباب.

وقوله رضي الله عنه: "نعم فتوضأ من لحم الإبل" وعن البراء بن عازب قال: سئل النبي ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل فأمر به. قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه وإسحاق بن راهوية: صح عن النبي ﷺ في هذا حديثان: حديث جابر، وحديث البراء، وهذا المذهب أقوى دليلاً وإن كان الجمهور على خلافه.

"قوله: "أتوضأ من لحم الغنم؟ قال إن شئت": لعل الجمهور قالوا يحمل الوضوء في هذا الحديث على غسل اليد، لأن تخييرَه في الوضوء من لحوم الغنم، وأمره به من لحوم الإبل يدل على أنه يستحب الوضوء في الجميع، وهو من لحوم الإبل أكد لقوة راحته وزفرته، فالأمر لتأكيد التذنب، وهذا عند الجمهور لا يتم إلا في غسل اليد لا في الوضوء الشرعي، والله أعلم. وكان الداعي لهم إلى التأويل أنه لم يعمم استحباب الوضوء الشرعي مما مسته النار بعد أن سبخ، فلا استحباب لا يتم إلا بالنسبة إلى غسل اليد، فيحمل الحديث عليه، وقال النووي: وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر رضي الله عنه "كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار"، ولكن هذا الحديث عام، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص، والخاص مقدم على العام، والله تعالى أعلم.

٨٠٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ سَمَاطٍ، ح وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، وَأَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ، كُلُّهُمَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي كَامِلٍ، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ.

الطواب عن مستدرك أحمد وإسحاق: وقد أحاط الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار"، ولكن هذا الحديث عام، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص، والخاص مقدم على العام، والله أعلم.

وأما إباحته ﷺ الصلاة في مراض الغنم دون مبارك الإبل فهو متفق عليه، والنهي عن مبارك الإبل وهي أعطاها في تنزيهه، وسبب الكراهة ما يخاف من نفاهاها وتوقيشها على المصلي، والله أعلم.

-قلت: يحتمل لا يرد على الخفية؛ لأنهم لا يقولون بتقديم الخاص على العام، لكن الشأن في عموم ترك الوضوء مما مست النار؛ لأن قوله: "مما مست النار" إن كان متعلقاً بالوضوء يكون رفعاً للإيجاب الكلي، أي ترك أن يتوضأ من كل ما مسته النار، وهذا لا ينافي الوضوء من بعض ما مسته النار، وإن كان متعلقاً بالترك، يكون سلباً كلياً، أي ترك من كل ما مسته النار الوضوء، ولا يخفى أن المعنى الثاني بعيد، وعلى تقدير قربه فهو محتمل، فيجب حمله على المعنى الأول دفعا للتعارض وتوفيقاً بقدر الإمكان، على أن هذا الحديث أعني حديث الوضوء من لحوم الإبل ظاهر في بقاء الوضوء من لحوم الإبل بعد نسخ الوضوء مما مسته النار، وإن الوضوء من لحوم الإبل لم ينسخ حين نسخ الوضوء مما مسته النار، كما لا يخفى فالقول بنسخه بعيد، فتأمل.

قد يقال: لو فرضنا عموم النسخ في قوله: "ترك الوضوء مما مست النار" فلا تعارض أيضاً إذا المتعارف من مثل ترك الوضوء مما مست النار، أن نسخ الوضوء عنه من حيث كونه مما مست النار، وهذا لا ينافي الوضوء عن بعضه بسبب آخر، ولا يخفى أن الوضوء من لحوم الإبل لو كان لما كان لكونه مما مسته النار، وهذا ظاهر، والله تعالى أعلم.

٢٦- باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي...

٨٠٤- (١) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَعَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ شُكَيْبٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ، يُعْجَلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: "لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا".

قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ فِي رَوَاتِهِمَا: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْلٍ.

٨٠٥- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ، أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا".

٢٦- باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك

فيه قوله: "شكى إلى النبي ﷺ الرجل يحبل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة قال: "لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً" قوله: "يحبل إليه الشيء" يعني خروج الحدث منه. وقوله ﷺ: "حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً" معناه: يعلم وجود أحدهما، ولا يشترط السماع والشم بإجماع المسلمين.

فقه الحديث: وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتقن خلاف ذلك، ولا يضر الشك الطارئ عليها، فمن ذلك مسألة الباب التي ورد فيها الحديث، وهي أن من يقن الطهارة وشك في الحدث، حكم ببقائه على الطهارة، ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة، هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف.

وحكي عن مالك رحمه الله روايتان: إحداهما: أنه يلزمه الوضوء إن كان شكه خارج الصلاة، ولا يلزمه إن كان في الصلاة. والثانية: يلزمه بكل حال، وحكي الرواية الأولى عن الحسن البصري، وهو وجه شاذ محكي عن بعض أصحابنا، وليس بشيء قال أصحابنا: ولا فرق في الشك بين أن يستوي الاحتمالان في وقوع الحدث وعدمه، أو يرجح أحدهما، أو يغلب على ظنه، فلا وضوء عليه بكل حال، قال أصحابنا: ويستحب له أن يتوضأ احتياطاً، فلو توضأ احتياطاً ودام شكه فدمته بريئة، وإن علم بعد ذلك أنه كان محدثاً، فهل تجزئه تلك الطهارة الواقعة في حال الشك؟ فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما عندهم أنه لا تجزئه؛ لأنه كان متردداً في نيته، والله أعلم. وأما إذا يقن الحدث وشك في الطهارة فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين.

«وأما إذا يقن أنه وجد منه بعد طلوع الشمس مثلاً حدثٌ وطهارة، ولا يعرف السابق منهما، فإن كان لا يعرف حاله قبل طلوع الشمس لزمه الوضوء، وإن عرف حاله ففيه أوجه لأصحابنا: أشهرها عندهم أنه يكون بضد ما كان قبل طلوع الشمس، فإن كان قبلها عدتاً فهو الآن متطهر، وإن كان قبلها متطهراً فهو الآن محدث. والثاني: وهو الأصح عند جماعات من المحققين أنه يلزمه الوضوء بكل حال. والثالث: يبي على غالب ظنه. والرابع: يكون كما كان قبل طلوع الشمس، ولا تأثير للأمرين الواقعين بعد طبوغها، هذا الوجه غلط صريح، وبطلانه أظهر من أن يستدل عليه، وإنما ذكرته لأني على بطلانه؛ لئلا يفتقر به، وكيف يحكم بأنه على حاله مع يقن بطلانها بما وقع بعدها، والله أعلم.

ومن مسائل القاعدة المذكورة، أن من شك في طلاق زوجته أو عتق عبده، أو نجاسة الماء الطاهر، أو طهارة النجس، أو نجاسة الثوب، أو الطعام، أو غيره، أو أنه صلى ثلاث ركعات أو أربعاً، أو أنه ركع وسجد أم لا، أو أنه توى الصوم أو الصلاة أو الوضوء أو الاعتكاف وهو في أثناء هذه العبادات، وما أشبه هذه الأمثلة، فكل هذه الشكوك لا تأثير لها، والأصل عدم هذا الحادث. وقد استثنى العلماء مسائل من هذه القاعدة، وهي معروفة في كتب الفقه لا يتسع هذا الكتاب لبيسطها، فإنها متشرة وعليها اعتراضات، وما أحوية، ومنها يختلف فيه؛ فلنحذفها هنا، وقد أوضحنا بحمد الله تعالى في باب «مسح الخف» وباب «الشك في نجاسة الماء» من المجموع في «شرح المذهب»، وجمعت فيها متفرق كلام الأصحاب وما تمس إليه الحاجة منها، والله أعلم.

قوله: «عن سعيد وعباد بن عيسى عن عمه شكي إلى النبي ﷺ الرجل يجلس إليه الشيء في الصلاة» ثم قال مسلم في آخر الحديث: «قال أبو بكر وزهير بن حرب في روايتهما هو عبد الله بن زيد» معنى هذا أن في رواية أبي بكر وزهير سمياً عم عباد بن عيسى، فإنه رواه أولاً عن سعيد هو ابن المسيب، وعن عباد بن عيسى عن عمه ولم يسمه فسماه في هذه الرواية فقال: هذا العم هو عبيد الله بن زيد، وهو ابن زيد بن عاصم، وهو راوي حديث «صفة الوضوء» وحديث «صلاة الاستسقاء» وغيرهما، وليس هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي أرى الأذان.

وقوله: «شكي» هو بضم ثلثين وكسر الكاف، والرجل مرفوع ولم يسم هنا الشاكي؛ وجاء في رواية البخاري أن السائل هو عبد الله بن زيد الراوي، وينبغي أن لا يترجم بهذا أنه شكي مفتوحة الثين والكاف، ويجعل الشاكي هو عمه المذكور، فإن هذا الوجه غلط، والله أعلم.

[٢٧- باب طهارة جلود الميتة بالدباغ]

٨٠٦- (١) وَاحْدُثْنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُ بْنُ النَّاقِدِ، وَأَبُو أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عُيَيْنَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ قَانَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ مَوْلَاةٌ لِمَيْسُونَةَ بِشَاةٍ، فَمَاتَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "هَلَّا أَخَذْتُمْ إِبَاهِيَهَا، فَدَبَّغْتُمُوهُ، فَاتَّعَمْتُمْ بِهِ؟" فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: "إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا".

قَالَ أَبُو نَكْرٍ وَأَبُو عُمَرَ فِي حَدِيثِهِمَا: عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢٧- باب طهارة جلود الميتة بالدباغ

انتهى في دباغ جلود الميتة وطهارتها بالدباغ: اختلف العلماء في دباغ جلود الميتة وطهارتها بالدباغ على سبعة مذاهب:

أحدها: مذهب الشافعي أنه يظهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما وغيره، ويظهر بالدباغ ظاهر الجلد وباطنه، ويجوز استعماله في الأشياء المائعة واليابسة، ولا فرق بين مأكول اللحم وغيره، وروى هذا المذهب عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، والمذهب الثاني: لا يظهر شيء من الجلود بالدباغ، وروى هذا عن عمر بن الخطاب، وأبو عبد الله، وعائشة بنت أبي بكر، وهو أشهر الروايتين عن أحمد، وإحدى الروايتين عن مالك. والمذهب الثالث: يظهر بالدباغ حديد مأكول اللحم، ولا يظهر غيره وهو مذهب الأوزاعي، وابن المبارك، وأبي ثور، وإسحاق بن راهويه. والمذهب الرابع: يظهر جلود جميع الميتات إلا الخنزير وهو مذهب أبي حنيفة. والمذهب الخامس: يظهر الجميع إلا أنه يظهر ظاهره دون باطنه، ويستعمل في اليابسات دون المائعات، ويصلى عليه لا فيه: وهذا مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابه عنه.

والمذهب السادس: يظهر الجميع والكلب والخنزير طاهراً وباطناً، وهو مذهب داود وأهل الظاهر، وحكي عن أبي يوسف. والمذهب السابع: أنه يتفح جلود الميتة وإن لم تدبغ، ويجوز استعمالها في المائعات واليابسات، وهو مذهب الزهري، وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا، لا تفرج عنه، ولا الفتاوى إليه.

واحتج كل طائفة من أصحاب هذه المذاهب بأحاديث وغيرها، وأجاب بعضهم عن دليل بعض، وقد أوضحت دلالتهم في أوراق من "شرح المذهب"، والغرض هنا بيان الأحكام والاستنباط من الحديث، وفي حديث ابن وعلة عن ابن عباس دلالة مذهب الأكثرين، أنه يظهر ظاهره وباطنه، فيجوز استعماله في المائعات، فإن جلود ما ذكاه الخمس نجسة، وقد نص على صحتها بالدباغ واستعمالها في الماء والتودك، وقد يندج الزهري -

٨٠٧- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّ شَاةَ مَيْتَةٍ، أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ، مِنَ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَلَأَ اتَّقَعْتُمْ بِجُلْدِهَا؟" قَالُوا: "إِنِّهَا مَيْتَةٌ" فَقَالَ: "إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا".

٨٠٨- (٣) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ رِوَايَةِ يُونُسَ.

٨٠٩- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّهْرِيُّ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ- قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُمَرُو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَطْرُوحَةٍ: أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ، مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَّعُوهُ فَاتَّقَعُوا بِهِ؟".

٨١٠- (٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ التَّوْقَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ مُنْذُ حِينَ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ مَيْمُونَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ دَاجِنَةً كَانَتْ لِبَعْضِ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَاتَتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَلَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ؟".

-بقوله ﷺ: "أَلَا اتَّقَعْتُمْ بِإِهَابِهَا" ولم يذكر دباغها، ويجب عنه بأنه مطلق، وجاءت الروايات الباقية ببيان الدباغ وأن دباغه طهوره، والله أعلم.

شرح الغريب: واختلف أهل اللغة في "الإهاب" فقيل: هو الجلد مطلقاً، وقيل: هو الجلد قبل الدباغ، فأما بعده فلا يسمى إهاباً، وجمعه إهاب، وفتح الهمزة والهاء، وبضمهما لغتان، ويقال: طهر الشيء وطهر بفتح الهاء وضمها لغتان، والفتح أفصح، والله أعلم.

فصل ما يجوز به الدباغ بكل شيء يُسْتَفْ فَضَلَاتِ الْجِلْدِ وَيَطْبِيه، ويمنع من ورود الفساد عليه، وذلك كالشيت والشب [الشب: حجر معروف يشبه الزجاج، يُدْبِغُ بِهِ الْجُلُودَ. (نسان العرب)] والقرظ وقشور الرمان وما أشبه ذلك من الأدوية الطاهرة، ولا يحصل بالتشميس عندنا، وقال أصحاب أبي حنيفة: يحصل، ولا يحصل عندنا بالتراب والرماد والملح على الأصح في الجميع، وهل يحصل بالأدوية النجسة كذوق الحمام والشب المتحصن؟ فيه وجهان: أحدهما عند الأصحاب حصوله، ويجب غسله بعد الفراغ من الدباغ بلا خلاف، ولو كان ديبقه بظاهر =

٨١١- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ لِمَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ. فَقَالَ: "أَلَا اتَّقَعْتُمْ بِهَا بَهَاءً؟".

٨١٢- (٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ وَهْلَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهِّرَ".

٨١٣- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو النَّاقِدُ. قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمْ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْلَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، يَعْنِي حَدِيثَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى.

٨١٤- (٩) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: -قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا- غَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى ابْنِ وَهْلَةَ السَّبَّاءِ فَرَوًا، فَمَسِسْتُهُ، فَقَالَ: مَا لَكَ تَمَسُّهُ؟ قَدْ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، قُلْتُ: إِنْ تَكُونُ بِالْمَغْرِبِ، وَمَعَنَا الْبُرَيْرُ وَالْمَجُوسُ، نُؤْتَى بِالْكُشْبِ قَدْ ذُبِحُوهُ، وَنَحْنُ لَا نَأْكُلُ ذَبَائِحَهُمْ، وَيَأْتُونَنَا بِالسَّعَاءِ يَحْمِلُونَ فِيهِ الْوَذَكُ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: "دِبَاغُهُ طَهُورُهُ".

فهل يحتاج إلى غسله بعد الفراغ؟ فيه وجهان. وهل يحتاج إلى استعمال الماء في أول الدباغ؟ فيه وجهان. قال أصحابنا: ولا يفتر الدباغ إلى فعل فاعل، فلو أطارت الربيع جلد ميتة فوقع في مذبغة طهر، والله أعلم. وإذا طهر بالدباغ جاز الانتفاع به بلا خلاف. وهل يجوز بيعه؟ فيه قولان للشافعي أصحابنا: يجوز، وهل يجوز أكله؟ فيه ثلاثة أوجه أو أقوال: أصحابنا: لا يجوز بحال. والثاني: يجوز. والثالث: يجوز أكل جلد مأكول اللحم ولا يجوز غيره، والله أعلم.

وإذا طهر الجلد بالدباغ فهل يظهر الشعر الذي عليه تبعاً للجلد؟ إذا قلنا بالمختار في مذهبن أن شعر الميتة نجس فيه قولان للشافعي: أصحابنا وأشهرهما: لا يظهر؛ لأن الدباغ لا يؤثر فيه بخلاف الجند، قال أصحابنا: لا يجوز استعمال جلد الميتة قبل الدباغ في الأشياء الرطبة، ويجوز في اليابسات مع تكرارته، والله أعلم.

٨١٥ - (١٠) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الرَّبِيعِ. أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَعْلَةَ السَّبَّيْ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، قُلْتُ: إِنَّا نَكُونُ بِالْمَغْرِبِ، فَيَأْتِينَا الْمَجُوسُ بِالْأَسْقِيَةِ فِيهَا الْمَاءُ وَالْوَدَكُ، فَقَالَ: اشْرَبْ. فَقُلْتُ: أَرَأَيْ تَرَاهُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "دِبَاغُهُ طَهُورَةٌ".

= قوله ﷺ: "إنما حرم أكلها" رويناه على وجهين: حرم بفتح الحاء وضم الراء، وحرم بضم الحاء وكسر الراء المشددة، وفي هذا اللفظ دلالة على تحريم أكل جلد الميتة، وهو الصحيح كما قدمته، وللقائل الآخر أن يقول المراد تحريم لحمها، والله أعلم. قوله: "قال أبو بكر وابن أبي عمر في حديثهما عن ميمونة" يعني ألحما ذكرا في روايتهما أن ابن عباس رواه عن ميمونة.

شرح الغريب وضبط الأسماء: قوله: "أن داجنة كانت" هي بالبدال المهملة والجيم والنون، قال أهل اللغة: وداجن البيوت ما ألغها من الطير والشاء وغيرهما، وقد دجن في بيته إذا لزمه، والمراد بالداجنة هنا الشاة. قوله: "عبد الرحمن بن وعلة السبي" هو يفتح الواو وإسكان العين المهملة والسبي يفتح السين المهملة، ويعنها الباء الموحدة، ثم الحمزة ثم ياء النسب. قوله: "مثله يعني حديث يحيى بن يحيى" هكذا هو في الأصول يعني بالياء المتشابهة من تحت، ولعله من كلام الراوي عن مسلم، ولو روي بالنون في أوله على أنه من كلام مسلم لكان حسناً ولكن لم يُرو. قوله: "أن أبا الخير" هو بالحاء المعجمة، واسمه: مرثد بن عبد الله البزفي يفتح الباء والزاي.

شرح الغريب: وقوله: "يأتونا بالسقاء يحملون فيه الودك" هكذا هو في الأصول بيلادنا يجعلون بالعين بعد الجيم، وكذا نقله القاضي عياض عن أكثر الرواة. قال: ورواه بعضهم "يحملون" بالميم ومعناه: يذبيون يقال: بفتح الياء وضمها لغتان، يقال: جملت الشحم وأجمته: أذنته، والله أعلم.

قوله: "رأيت على ابن وعلة السبائي فرواً" هكذا هو في النسخ "فرواً" وهو الصحيح المشهور في اللغة، وجمع الفرو فرواء، ككعب وكعاب، وفيه لغة قليلة أنه يقال: فروة بالحاء، كما يقولها العامة، حكاه ابن فارس في "الاجمل" والزيدي في "مختصر العين". قوله: "نفسه" هو يكرر السين الأولى على الأخيرة المشهورة، وفي لغة قليلة بفتحها، فعلى الأول انضارع بحسب بفتح الميم، وعلى الثانية بضمها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٢٨ - باب التيمم]

باب التيمم

التيمم في اللغة: هو القصد، قال الإمام أبو منصور الأزهري: التيمم في كلام العرب، القصد، يقال: تيممت فلاناً ويتمته وتأمته وأتمته، أي قصدته، والله أعلم.

واعلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وهو خصيصة حص الله سبحانه وتعالى به هذه الأمة، زادها الله تعالى شرفاً، وأجمعت الأمة على أن التيمم لا يكون إلا في الوجه واليدين، سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر. وسواء تيمم عن الأعضاء كلها أو بعضها، والله أعلم.

اختلف أهل العلم في كيفية التيمم: واختلف العلماء في كيفية التيمم، فذهبنا ومذهب الأكثرين أنه لا بد من ضربتين: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، ومن قال بهذا من العلماء علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، والحسن البصري، والشمسي، وسالم بن عبد الله بن عمر، وسفيان الثوري، ومالك، وأبو حنيفة، وأصحاب الرأي وآخرون يجمعون. وذهب طائفة إلى أن الواجب ضربة واحدة للوجه والكفين، وهو مذهب عطاء، ومكحول، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق، وابن المنذر، وعامة أصحاب الحديث. وحكي عن الزهري أنه يجب مسح اليدين إلى الإبطين، هكذا حكاه عنه أصحابنا في كتب المذهب، وقد قال الإمام أبو سليمان الخطابي: لم يختلف أحد من العلماء في أنه لا يزم مسح ما وراء المرفقين. وحكي أصحابنا أيضاً عن ابن سيرين أنه قال: لا يجزئه أقل من ثلاث ضربات للوجه وضربة ثانية لكفيه وثالثة لذرعيه. وأجمع العلماء على جواز التيمم عن الحدث الأصغر، وكذلك أجمع أهل هذه الأعصار ومن قبلهم على جوازه للجنب والحائض والنفساء، ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولا أحد من السلف إلا ما جاء عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، ويحيى، وحكي مثله عن إبراهيم النخعي الإمام الثامي وقيل: إن عمر وعبد الله رجعا عنه، وقد جاءت مجوازه للجنب الأحاديث الصحيحة المشهورة، والله أعلم.

وإذا صلى الجنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال بإجماع العلماء، إلا ما حكي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الإمام الثامي أنه قال: لا يترمه وهو مذهب متروك بإجماع من قبله ومن بعده، وبالأحاديث لصحيفة المشهورة في أمره عليه السلام للجنب يغسل يديه إذا وجد الماء، والله أعلم. ويجوز للمسافر والمريض في الإبل وغيرهما أن يجمع زوجته، وإن كانا عادمين للماء، يغسلان فرجيهما ويتممان ويصليان ويجزئهما التيمم، ولا إعادة عليهما إذا غسلا فرجيهما، فإن لم يغسل الرجل ذكره وما أصابه من المرأة وصلى بالتيمم على حاله، فإن قلنا: إن رطوبة فرج المرأة نجسة لزمه إعادة الصلاة وإلا فلا يلزمه الإعادة، والله أعلم.

قَاتِي النَّاسُ إِلَيَّ أَبْيَ بَكَرٍ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى إِلَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ مَعَهُ، وَلَيَسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضْبَعُ رَأْسُهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ، وَلَيَسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ: فَعَاتِبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَضَعُ يَدَيْهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ فَتَيَمَّمُوا، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ - وَهُوَ أَحَدُ النَّبِيِّينَ -: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَاتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ! فَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَبَعْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ.

٨١٧- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ بَشْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ. عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أُسْمَاءَ قِلَادَةً، فَهَلَكَتْ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي طَلَبِهَا، فَأَدْرَكَهُمُ الصَّلَاةُ فَصَوَّأُوا بِغَيْرِ وُضُوءٍ،

-فلا مخالفة بينهما، فهو في الحقيقة ملك لأسماء وإضافته في الرواية إلى نفسها؛ لكونه في يدها، وقولها: فهلكت، معناه: ضاعت.

فقد الحديث: وفي هذا الفصل من الحديث فوائد: منها حوار العارية، وجواز عارية الخلي، وجواز المسافرة بالعارية إذا كان يأخذ المعبر، وجواز اتقاء النساء الفلاند، وفيه: الاعتناء بحقوق المسلمين وأموالهم، وإن قلت، ولهذا أقام النبي ﷺ على التماسه، وجواز الإقامة في موضع لا ماء فيه، وإن احتاج إلى التيمم. وفيه غير ذلك، والله أعلم. قوله: "فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها"، وفي رواية "رجلين"، وفي رواية "ناساً" الرجل ولده بالقول والفعل والضرب ومحوه، وفيه: تأديب الرجل بربه وإن كانت كبيرة مزوجة خارجة عن بيته، وقولها: "يطعن" هو يضم العين، وحكى فتحها، وفي النظم في المعاني عكسه.

قوله: "فقال أسيد بن حضير" هو يضم الخيمزة وفتح السين، وحضر يضم الحاء المهملة وفتح الصاد المعجمة، وهذا وإن كان ظاهراً فلا يضر بيانه من لا يعرفه. قولها: "فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها"، وفي رواية "رجلين"، وفي رواية "ناساً" وهي قضية واحدة. قال العلماء: المبعوث هو أسيد بن حضير وأتباع له، فذهبوا فلم يجدوا شيئاً، ثم وجدوا أسيد بعد رجوعه تحت البعير، والله أعلم.

مسألة فافقد الظهورين: قوله: "نفسه" بغير مدح: فيه دليل على أن من عدم الماء والتراب يصلي على حاله، وهذه المسألة فيها خلاف للسلف والخلف، وهي أربعة أقوال للشافعي: أصحها عند أصحابنا: أنه يجب عليه أن يصلي، -

فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ شَكَّوْا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَزَلَّتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ. فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ! مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكَ مِنْهُ مَخْرَجًا، وَجَعَلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ بَرَكَةً.

٨١٨- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُمَيْرٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أُحْتَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، كَيْفَ يَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَتَيَمَّمُ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَكَيْفَ بِهِذِهِ الْآيَةُ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (المائدة: ٦) فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، * لَأَوْشَكَ، إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ، أَنْ يَتَيَمَّمُوا.....

-ويجب عليه أن يعيد الصلاة، وأما الصلاة فلقوله ﷺ: "إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ" وأما الإعادة فلا نهى عنه نادر، فصار كما لو نسي عضوًا من أعضاء صلاته وصلى، فإنه يجب عليه الإعادة. والقول الثاني: لا يجب عليه الصلاة ولكن يستحب، ويجب القضاء سواء صلى أم لم يصل. والثالث: يحرم عليه الصلاة؛ لكونه محدثًا ويجب الإعادة. والرابع: يجب الصلاة ولا يجب الإعادة، وهذا مذهب المزني، وهو أقوى الأقوال دليلًا، وبعضه هذا الحديث وأشباهه، فإنه لم ينقل عن النبي ﷺ إيجاب إعادة مثل هذه الصلاة، والمختار أن القضاء إنما يجب بأمر جديد، ولم يثبت الأمر فلا يجب، وهكذا يقول المزني في كل صلاة وجبت في الوقت على نوع من الخلل لا تجب إعادتها، وللقائلين بوجوب الإعادة أن يجيبوا عن هذا الحديث بأن الإعادة ليست على الفور، ويجوز تأخير البيان إلى وقت الحاجة على المختار والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ اختلف في الصعيد على ما قدمناه في أول الباب، فالأكثر على أنه هنا التراب، وقال الآخرون: هو جميع ما صعد على وجه الأرض، وأما الطيب فالأكثر على أنه الطاهر، وقيل: الحلال، والله أعلم. واحتج أصحابنا بهذه الآية، على أن القصص إلى الصعيد واجب قالوا: فهو ألفت التيمم عليه ترابًا فمسح به وجهه ثم يجزله، بل لا بد من نقله من الأرض أو غيرها.

وفي المسألة فروع كثيرة مشهورة في كتب الفقه، والله أعلم.

قوله: "لَأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا" معنى أو شئت قرب وأسرع، وقد زعم بعض أهل اللغة أنه لا يقال: أو شئت وإنما يستعمل مضارعًا، فيقال: يوشك كذا، ونيس كما زعم هذا القائل، بل يقال أو شئت أيضًا، وما يدل عليه هذا الحديث مع أحاديث كثيرة في الصحيح مثله.

قوله: "لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ..." كأنه أشار إلى أن قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (المائدة: ٦) معنى لم تقدرُوا =

بِالصَّعِيدِ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ: يَغْتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَتِهِ فَأَخْبَيْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا" ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَّيْهِ، وَوَجْهَهُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَمْ تَرَ عَمْرَ لَمْ يَقْنَعْ يَقُولُ عَمَّارٌ*.

٨١٩- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَضْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا" وَضَرَبَ بِيَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، فَتَنَفَّضَ بِدَيْهِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ.

«وقوله: "برد" هو بفتح الباء والمراء، وقال الجوهري: برد بضم الراء، والمشهور الفتح، والله أعلم. قوله ﷺ: "إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا" وضرب بيديه إلى الأرض فنفض يديه فمسح وجهه وكففيه، فيه دلالة للمذهب من يقول يكفي ضربة واحدة للوجه والكفين جميعاً، وللآخرين أن يجيبوا عنه بأن المراد هنا صورة الضرب للتعليم، وليس المراد بيان جميع ما يحصل به التيمم. وقد أوجب الله تعالى غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء، ثم قال تعالى في التيمم: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ (المائدة: ٦) والظاهر أن اليد انطلقت هنا هي المقيدة في الوضوء في أول الآية، فلا يترك هذا الظاهر إلا بصريح، والله أعلم.

«على استعماله بكونه مترتباً على قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ (المائدة: ٦) والمرضى ليس سبباً لعدم وجود الماء، بل لعدم القدرة على استعماله بخلاف السفر، فإنه سبب لعدم الوجود وعدم القدرة، لكون عدم الوجود يوجب عدم القدرة، فيراد عدم القدرة لكونه مما يترتب على المرض والسفر جميعاً، بخلاف عدم الوجود، فإذا أريد ذلك فلو كانت الآية على ظاهرها، وكانت شاملة لحالة الجنابة أيضاً، لكان شدة البرد سبباً للتيمم في حق الجنب؛ لأنها توجب عدم القدرة على استعمال الماء في الاعتسال دون الوضوء، وهو بعيد فلا بد من تخصيص الآية بالحدث الأصغر، كما هو شأن النزول.

فالحاصل: أن الأصل وإن كان هو الأخذ بعموم اللفظ وعدم الاعتبار لخصوص السبب، لكن ذلك إذا لم يكن هناك مانع عن ذلك، وإلا فلا بد من الإرجاع إلى خصوص السبب، وهنا كذلك، والله تعالى أعلم. قوله: "و لم يرضع يقول عمار" قال القاضي: لأنه أخرجه عن شيء حضره معه، ولم يذكره فجوز عليه الوهم، كما جوز على نفسه النسيان. قلت: وتبع ابن مسعود عمر بن الخطاب في ذلك.

٨٢٠ - (٥) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ شُعْبَةَ. قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ عَنْ ذُرٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ فَقَالَ: إِنِّي أَجَنَّبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً، فَقَالَ: لَا تُصَلِّ، فَقَالَ عُمَارٌ: أَمَا تَذَكَّرُ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِذْ أَنَا وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ فَأَجَنَّبْنَا، فَلَمْ نَجِدْ مَاءً: أَمَا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَكْتُ فِي التُّرَابِ وَصَلَّيْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ "إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ، ثُمَّ تَنْفُخَ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَيْكَ" فَقَالَ عُمَرُ: أَتَى اللَّهَ، يَا عُمَارُ! قَالَ: إِنْ شِئْتَ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ. قَالَ الْحَكَمُ: وَحَدَّثَنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، مِثْلَ حَدِيثِ ذُرٍّ قَالَ: وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ ذُرٍّ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرَ الْحَكَمُ. فَقَالَ عُمَرُ: لَوْلَيْكَ مَا تَوَلَّيْتُ.*

-وقوله: "نفقض يده" قد احتج به من جوز التيمم بالحجارة؛ وما لا غبار عليه قالوا: إذ لو كان الغبار معتبراً لم ينقض اليد، وأجاب الآخرون بأن المراد بالنقض هنا تخفيف الغبار الكثير، فإنه يستحب إذا حصل على اليد غبار كثير أن يخفف بحيث يبقى ما يعم العضو، والله أعلم.

قوله: "عبد الرحمن بن أبي" هو بفتح الهمزة وإسكان الباء الموحدة ويعنها زاي ثم ياء وعبد الرحمن صحابي. قوله: "فقال عمر اتق الله تعالى يا عمار قال إن شئت لم أحدث به" معناه: قال عمر لعمار: اتق الله تعالى فيما ترويه وثبت فلعلك نسيت أو الشبه عليك الأمر. وأما قول عمار: "إن شئت لم أحدث به" فمعناه: والله أعلم. إن رأيت المصلحة في إسساكي عن التحديث به راجحة على مصلحة تحديثي به أمسكت، فإن طاعتك واجبة علي في غير المصيبة، وأصل تبليغ هذه السنة وأداء العلم قد حصل، فإذا أمسكت بعد هذا لا يكون داخلًا فيمن كتم العلم، ويحتمل أنه أراد إن شئت لم أحدث به تحديثاً شائعاً، بحيث يشهر في الناس، بل لا أحدث به إلا نادراً، والله أعلم.

فقه الحديث والاختلاف في جواز الاجتهاد وعدمه في زمن النبي ﷺ: وفي قصة عمار جواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ، فإن عماراً ؓ اجتهد في صفة التيمم، وقد اختلف أصحابنا وغيرهم من أهل الأصول في هذه المسألة على ثلاثة أوجه: أصحها: يجوز الاجتهاد في زمنه ﷺ بحضرته وفي غير حضرته. والثاني: لا يجوز بحال. والثالث: لا يجوز بحضرته، ويجوز في غير حضرته، والله أعلم.

*قوله: "لَوْلَيْكَ مَا تَوَلَّيْتُ": أي من التبليغ والإخبار؛ وذلك؛ لأنه ما قطع بخطأه، وإنما لم يذكره، فجوز عليه الوهم، وعلى نفسه النسيان، والله تعالى أعلم.

٨٢١- (٦) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا النُّصْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ذُرًّا عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى. قَالَ: قَالَ الْحَكَمُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ فَقَالَ: إِنِّي أَجْتَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً، وَسَأَى الْحَدِيثَ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ عَمَّارٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنْ شِئْتَ، لِمَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ حَقِّكَ، لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا. وَلَمْ يَذْكُرْ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ ذُرٍّ.

٨٢٢- (٧) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى الثَّلَاثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْجَهْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصُّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ،

بقوله: "وروي الثلث بن سعد عن جعفر بن ربيعة" هكذا وقع في صحيح مسلم من جميع الروايات منقطعة بين مسلم والثلث، وهذا النوع يسمى معلقاً، وقد تقدم بيانه وإيضاح هذا الحديث وغيره مما في معناه في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب، وذكرنا أن في "صحيح مسلم" أربعة عشر أو اثني عشر حديثاً منقطعة هكذا وبيناهما، والله أعلم.

فوله في حديث الثلث هذا: "أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة" هكذا هو في أصول "صحيح مسلم"، قال أبو علي الفسائي وجميع المتكلمين على أسانيد مسلم: قوله: عبد الرحمن خطأ صريح، وصوابه: عبد الله بن يسار، وهكذا رواه البخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم على الصواب، فقالوا: عبد الله بن يسار. قال القاضي عياض: ووقع في روايتنا "صحيح مسلم" من طريق السمرقندي عن الفارسي عن الجلودي عن عبد الله بن يسار عن الصواب، وهم أربعة إخوة: عبد الله وعبد الرحمن وعبد الملك وعطاء مولى ميمونة، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "دخنا على أبي الجهم بن الحارث بن الصمة" أما "الصمة" فبكسر الصاد المهملة وتشديد النيم. وأما "أبو الجهم" فيفتح الجيم ويعلها هاء ساكنة، هكذا هو في مسلم وهو غلط، وصوابه ما وقع في صحيح البخاري وغيره أبو الجهم بضم الجيم وفتح الهاء وزيادة ياء هذا هو المشهور في كتب الأسماء، وكذا ذكره مسلم في كتابه في أسماء الرجال، والبخاري في تاريخه، وأبو داود والنسائي وغيرهم، وكل من ذكره من الفصنين في الأسماء والكنى وغيرهما، واسم أبي الجهم عبد الله، كذا سماه مسلم في كتاب "الكنى"، وكذا سماه أيضاً غيره، والله أعلم.

واعلم أن أبا الجهم هذا هو المشهور أيضاً في حديث المرور بين يدي المصلي، واسمه: عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري التجاري، وهو غير أبي الجهم المذكور في حديث الخميصة والأنبحانية، ذلك بفتح الجيم بغير ياء واسمه: عامر بن حذيفة بن غانم القرشي العدوي من بني عدي بن كعب، وستوضحه في موضعه - إن شاء الله تعالى -.

فَقَالَ أَبُو الْحَكَمِ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَحْوِ بئرِ جَمَلٍ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ.

٨٢٣- (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الضَّحَّاكِ ابْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا مَرَّ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ، فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ.

قوله: "أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل" هو بفتح الجيم والميم، ورواية النسائي بئر "الجمل" بالالف واللام وهو موضع بقرب المدينة، والله أعلم.

قوله: "أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل، فلقبه رجل فسلم عليه فلم يرد رسول الله ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ثم رد عليه" هذا الحديث محمول على أنه ﷺ كان عادماً للماء حال التيمم، فإن التيمم مع وجود الماء لا يجوز للتقادر على استعماله، ولا فرق بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع، ولا فرق أيضاً بين صلاة الجنائزة والعيد وغيرها، هذا مذهبتنا ومذهب الجمهور.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: يجوز أن يتيمم مع وجود الماء لصلاة الجنائزة والعيد إذا خاف فوقهما. وحكى البغوي من أصحابنا عن بعض أصحابنا أنه إذا خاف فوت الفريضة لضيق الوقت صلاحها بالتيمم، ثم نوضاً وقضائها، والمعروف الأول، والله أعلم.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث جواز التيمم بالجدار إذا كان عليه غبار، وهذا جائز عندنا وعند الجمهور من السلف والخلف، واحتج به من جوز التيمم بغير التراب، وأحاب الآخرون بأنه محمول على جدار عليه تراب، وفيه دليل على جواز التيمم للتوافل والفضائل كمسحود التلاوة والشكر ومس المصحف ونحوها، كما يجوز للفرائض، وهذا مذهب العلماء كافة، إلا وجهاً شاذاً منكراً لبعض أصحابنا أنه لا يجوز التيمم إلا للفريضة، وليس هذا الوجه بشيء، فإن قيل: كيف تيمم بالجدار بغير إذن مالكة؟ فالجواب أنه محمول على أن هذا الجدار كان مباحاً أو مملوكاً لإنسان يعرفه، فأدل عليه النبي ﷺ وتيمم به لعله بأنه لا يكره مالكة ذلك، ويجوز مثل هذا والحالة هذه لأحاديث الناس، فالتيمم ﷺ أولى، والله أعلم.

قوله: "أن رجلاً مر ورسول الله ﷺ يبول فسلم فلم يرد عليه" فيه أن المسلم في هذا الحال لا يستحق جواباً، وهذا متفق عليه. قال أصحابنا: ويكره أن يسلم على المشتغل بقضاء حاجة البول والغائط، فإن سلم عليه كره له رد السلام.

القاعد على قضاء الحاجة لا يذكر الله تعالى بشيء من الأذكار: قالوا: ويكره للقاعد على قضاء الحاجة أن يذكر الله تعالى بشيء من الأذكار، قالوا: فلا يسبح، ولا يهلل، ولا يرد السلام، ولا يشمت العاطس، ولا يحمد الله تعالى إذا عطس، ولا يقول مثل ما يقول المؤذن.

قالوا: وكذلك لا يأتي بشيء من هذه الأذكار في حال الجماع، وإذا عطس في هذه الأحوال بحمد الله تعالى في نفسه، ولا يحرك به لسانه، وهذا الذي ذكرناه من كراهة المذكر في حال البول والجماع هو كراهة تنزيه لا تحريم، فلا إثم على فاعله، وكذلك يكره الكلام على قضاء الحاجة بأي نوع كان من أنواع الكلام، ويستثنى من هذا كله موضع الضرورة، كما إذا رأى ضرباً يكاد أن يقع في بئر، أو رأى حية أو عقرباً أو غير ذلك يقصد إنساناً أو نحو ذلك، فإن الكلام في هذه المواضع ليس بمكروه، بل هو واجب.

وهذا الذي ذكرناه من الكراهة في حال الاختيار هو مذهبنا ومذهب الأكثرين، وحكاية ابن المنذر عن ابن عباس، وعطاء، وسعيد الجهن وعكرمة يثت، وحكي عن إبراهيم النخعي، وابن سيرين أنهما قالاً: لا بأس به، والله أعلم.

٢٩- باب الدليل على أن المسلم لا يتنجس

٨٢٤- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى -يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ-، قَالَ حُمَيْدٌ: حَدَّثَنَا ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ فِي صَرِيحٍ مِنْ طُرُقِ الصَّدِيقَةِ وَهُوَ حُجُبٌ، قَائِلٌ: فَذَهَبَ فَأَغْتَسَلَ، فَتَقَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ: "أَتَيْنَ كُنْتَ؟ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ" قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقَيْتَنِي وَأَنَا حُجُبٌ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُجَالِسَكَ حَتَّى أُغْتَسِلَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "سُبْحَانَ اللَّهِ إِنْ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ".*

٢٩- باب الدليل على أن المسلم لا يتنجس

فقه الحديث: فيه قوله: "سبحان الله: إن المؤمن لا يتنجس". وفي الرواية الأخرى: "إن المسلم لا يتنجس". هذا الحديث أصل عظيم في طهارة النسم حياً وميتاً، فأما الحي فظاهر بإجماع المسلمين حتى الجنين إذا ألقته أمه وعليه رطوبة فرجها، قال بعض أصحابنا: هو ظاهر بإجماع المسلمين، قال: ولا يبيء فيه اختلاف المعروف في نجاسة رطوبة فرج المرأة، ولا الخلاف المذكور في كتب أصحابنا في نجاسة ظاهر بيض الدجاج ونحوه، فإن فيه وجهين بناء على رطوبة الفرج، هذا حكم المسلم الحي، وأما الميت ففيه خلاف للعلماء، وللشافعي فيه قولان: الصحيح منهما: أنه ظاهر، ولهذا غُسل، وقوله ﷺ: "إن المسلم لا يتنجس" وذكر البخاري في "صحيحه" عن ابن عباس تعليقاً: "المسلم لا يتنجس حياً ولا ميتاً" هذا حكم المسلم.

وأما الكافر، فحكمه في الطهارة والنجاسة حكم المسلم، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير من السلف والخلف. وأما قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ (التوبة: ٢٨) فالمراد بنجاسة الاعتقاد والاستفاد، وليس المراد أن أعضائهم نجسة كنجاسة البول والغائط ونحوهما، فإذا ثبت طهارة الآدمي مسلماً كان أو كافراً، ففرقه ولعابه-

*قوله: "إن المؤمن لا يتنجس": أي لا يتنجس بسبب الحدث نجاسة تنم عن المصاحبة، وتوجيه التبعيد عن النجاسة، فكانه بين أن الحدث ليس بنجاسة، وإنما هو أمر تعبدية، والله تعالى أعلم. ويمكن أن يقال: إن المؤمن لا يتنجس أصلاً، ونجاسة بعض الأعيان اللاصقة به أحياناً لا يوجب نجاسة ما لصقت به أعضاء المؤمن، نعم تلك الأعيان يجب الاحتراز عنها، فكانه قال: لو كان هناك نجاسة لكانت تلك النجاسة في أعضاء المؤمن، وإذ ليس هناك عين نجسة لاصقة به، و المؤمن لا يتنجس بهذه الصفة، فلا نجاسة، والله تعالى أعلم.

٨٢٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حَدِيقَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَهِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَحَادَّ عَنْهُ فَأَغْتَسَلَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: كُنْتُ جُنُبًا قَالَ: "إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ".

-ودمعه طاهرات، سواء كان محدثاً أو جنباً أو حائضاً أو نفساء، وهذا كله بإجماع المسلمين كما قدمته في باب "الخيض"، وكذلك الصبيان أبدانهم وثيابهم ولعابهم عمولة على الطهارة حتى تيقن النجاسة، فتحوز الصلاة في ثيابهم والأكل معهم من المانع إذا غمسوا أيديهم فيه، ودلائل هذا كله من السنة والإجماع مشهورة، والله أعلم.

وفي هذا الحديث استحباب احترام أهل الفضل، وأن يقرهم جلسهم ومصاحبتهم، فيكون على أكمل احتياطات وأحسن الصفات، وقد استحَبَّ العلماء لطالب العلم أن يحسن حاله في حال محالسة شيخه، فيكون مطهراً منتظماً بإزالة الشعور بالمأمور بإزالة الأظفار وقص الأظفار وإزالة الروائح الكريهة، والملابس المكروهة وغير ذلك، فإن ذلك من إحلال العلم والعلماء، والله أعلم. وفي هذا الحديث أيضاً من الآداب أن العام إذا رأى من تابعه أمراً يخاف عليه فيه خلاف الصواب سأل عنه، وقال له صوابه، وبين له حكمه، والله أعلم.

شرح الغريب: وأما ألفاظ الباب ففيه: قوله ﷺ: "المؤمن لا ينجس" يقال: بضم الجيم وفتحها لغتان، وفي ماضيه لغتان نجس ونجس بكسر الجيم وضها، فمن كسرهما في الماضي، فتحها في المضارع، ومن ضمها في الماضي، ضمها في المضارع أيضاً، وهذا قياس مطرد معروف عند أهل العربية، إلا أحرفاً مستثناة من المكسورة، والله أعلم. وفيه قوله: "فانسل" أي ذهب في عفة. وفيه قوله ﷺ: "سبحان الله إن المؤمن لا ينجس" وقد قدمنا في مواضع "أن سبحان الله" في هذا الموضع وشبهه يراد بها التعجب، وبسطنا الكلام فيه في باب "وجوب الفصل على المرأة إذا أنزلت الحي". وفيه قوله: "محادد عبد" أي مال وحذل. وفيه: أبو رافع عن أبي هريرة واسم أبي رافع نضيع. وفيه: أبو وائل واحمه: شقيق بن سلمة.

وأما ما يتعلق بأسانيد الباب ففيه قول مسلم في الإسناد الثاني: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا: حدثنا وكيع عن مسعر عن واصل عن أبي وائل عن حديثه" هذا الإسناد كله كوفيون إلا أن حديثه كان معظم مقامه بالمداين.

وأما قوله في الإسناد الأول: "حدثني زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد قال حميد: حدثنا ح: وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة واللفظ له قال: حدثنا إسماعيل بن عنية عن حميد الطويل عن أبي رافع عن أبي هريرة" فقد يلتبس على بعض الناس قوله: "قال حميد حدثنا" وليس فيه ما يوجب التلبس على من له أدنى اشتغال بهذا الفن، فإن أكثر ما فيه أنه قدم حميداً على حدثنا، والغالب أنهم يقولون: حدثنا حميد فقال هو: حميد حدثنا، ولا فرق بين تقديمه وتأخيره في المعنى، والله أعلم.

وأما قوله: "عن حميد عن أبي رافع" فهكذا هو في "صحيح مسلم" في جميع النسخ، قال القاضي عياض: قال الإمام أبو عبد الله المازري: هذا الإسناد منقطع، إنما يرويه حميد عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع، هكذا أخرجه البخاري، وأبو بكر بن أبي شيبة في مسنده، وهذا كلام القاضي عن المازري، وكما أخرجه البخاري عن حميد عن بكر عن أبي رافع، كذلك أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من الأئمة، ولا يقدح هذا في أصل متن الحديث، فإن المتن ثابت على كل حال من رواية أبي هريرة ومن رواية حذيفة والله أعلم.

[٣٠- باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها]

٨٢٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ الْبَيْهِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ.

٣٠- باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها

قوله الحديث ومعنى قوله: "يذكر الله تعالى على كل أحيانه": قول عائشة رضي الله عنها: "كان النبي ﷺ يذكر الله تعالى على كل أحيانه" هذا الحديث أصل في جواز ذكر الله تعالى بالتسبيح والتهليل والتكبير والتحميد، وشبهها من الأذكار، وهذا جائز بإجماع المسلمين.

وبما اختلف العلماء في جواز قراءة القرآن للجنب والحائض، فالجمهور على تحريم القراءة عليهما جميعاً، ولا فرق عندنا بين آية وبعض آية، فإن الجميع يحرم، ولو قال الجنب: بسم الله أو الحمد لله ونحو ذلك: إن قصد به القرآن حرم عليه، وإن قصد به الذكر أو لم يقصد شيئاً لم يحرم، ويجوز للجنب والحائض أن يجريا القرآن على قبريهما، وأن ينظرا في المصحف، ويستحب لهما إذا أرادا الاغتسال أن يقولا: بسم الله على قصد الذكر. وعنه أنه يكره الذكر في حالة الجلوس على البول والغائط وفي حالة اجماع، وقد قدمنا بيان هذا قريباً في آخر باب "التيمم" وبيننا الحالة التي تستثنى منه، وذكرنا هناك اختلاف العلماء في كراهته، فعلى قول الجمهور أنه مكروه، يكون الحديث مخصوصاً بما سوى هذه الأحوال، ويكون معظم المقصود أنه ﷺ كان يذكر الله تعالى منزهاً ومعتزاً وحياً وقائماً وقاعداً ومنظحاً وماشياً، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله في إسناد حديث الباب: "حدثنا الشيخ عن سفيان" هو بفتح الباء الموحدة وكسر الفاء وتشديد الباء، وهو لقب له واسمه: عبد الله بن بشر، قال يحيى بن معين، وأبو علي النخعي وغيرهما قالا: وهو معدود في الطبقة الأولى من الكوفيين، وكنيته أبو محمد، وهو مولى مصعب بن الزبير، والله أعلم.

[٣١- باب جواز أكل المحدث الطعام وأنه لا كراهة في ذلك، ...]

٨٢٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ. وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، فَأَتَى بِطَعَامٍ، فَذَكَرُوا لَهُ الْوُضُوءَ فَقَالَ: "أُرِيدُ أَنْ أَصَلِّيَ فَأَتَوَضَّأُ؟".

٨٢٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْحُوَيْرِثِ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ مِنَ الْغَائِطِ، وَأَتَى بِطَعَامٍ، فَقِيلَ لَهُ: أَلَا تَوَضَّأُ؟ فَقَالَ: "لِمَ؟ أَصَلِّيَ فَأَتَوَضَّأُ؟".

٨٢٩- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ مَوْلَى الْأَعْمَشِيِّ آلِ الشَّائِبِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْغَائِطِ، فَلَمَّا جَاءَ، قَدَّمَ إِلَيْهِ طَعَامٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَوَضَّأُ؟ قَالَ: "لِمَ؟ أَلِالصَّلَاةُ؟".

[٣١- باب جواز أكل المحدث الطعام وأنه لا كراهة في ذلك،

وأن الوضوء ليس على الفور

بيان ما يجوز للمحدث: اعلم أن العلماء يجمعون على أن للمحدث أن يأكل ويشرب ويذكر الله سبحانه وتعالى ويقرأ القرآن، ويجمع، ولا كراهة في شيء من ذلك، وقد تظاهرت على هذا كله دلائل السنة الصحيحة المشهورة، مع إجماع الأمة، وقد قدمنا أن أصحابنا حقه اختلفوا في وقت وجوب الوضوء، هل هو بخروج المحدث ويكون وجوباً موسعاً أم لا يجب إلا بالقيام إلى الصلاة؟ أم يجب باخروج والقيام؟ فيه ثلاثة أوجه أصحابها عندهم: الثالث، والله أعلم.

"قوله: "فقبل له ألا توضع؟...": سوق الحديث يدل على أن المراد بالوضوء هو الشرعي لا اللغوي، نعم الظاهر أنه ما غسل اليد في تلك الساعة، كما يدل عليه فأكل ولم يمس ماء، إما لبيان الجواز أو لأنه خرج مغتسلاً يديه، وأياً كان فلا يدل الحديث على كراهة غسل اليدين قبل الطعام، والله تعالى أعلم.

٨٣٠- (٤) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبَّادٍ بْنُ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حُوَيْرِثٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى حَاجَتَهُ مِنَ الْخَلَاءِ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامًا فَأَكَلَ وَلَمْ يَسِّ مَاءً. قَالَ: وَزَادَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ لَمْ تَوْضَأْ؟ قَالَ: "مَا أَرَدْتُ صَلَاةً فَأَتَوْضَأُ" وَزَعَمَ عَمْرُو أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ.

حقيقته: "وَأَتَى بِطَعَامٍ فَقَبِلَ لَهُ: أَلَا تَوْضَأُ؟ فَقَالَ: لَمْ أَصَلِي فَأَتَوْضَأُ؟" أَمَا "لَمْ" فَبِكسْرِ اللام وفتح الميم و"أَصَلِي" بإثبات الياء في آخره وهو استفهام إنكار، ومعناه: الوضوء يكون لمن أراد الصلاة، وأنا لا أريد أن أصلي الآن، والمراد بالوضوء الوضوء الشرعي، وحمله القاضي عياض على الوضوء اللغوي، وجعل المراد غسل الكفين، وحكى اختلاف العلماء في كراهته غسل الكفين قبل الطعام واستحبابه، وحكى الكراهة عن مالك والثوري رحمهما، والظاهر ما قدمناه أن المراد الوضوء الشرعي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٣٢- باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء

٨٣١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: وَقَالَ يَحْيَى أَيْضًا: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ - فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، وَفِي حَدِيثِ هُشَيْمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَئِيفَ - قَالَ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ".

٨٣٢- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عَلِيٍّ - عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: "أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ".

٣٢- باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء

قوله: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ". وفي رواية: "إِذَا دَخَلَ الْكَئِيفَ". وفي رواية: "أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ".

شرح الغريب: أما "الخلاء" ففتح الخاء والمدة، "والكئيف" يفتح الكاف وكسر النون، والخلاء والكئيف والمرحاض كلها موضع قضاء الحاجة. وقوله: "إِذَا دَخَلَ" معناه: إِذَا أَرَادَ الدَّخُولَ، وكذا جاء مصرحاً به في رواية البحاري قال: "كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ".

وأما "الخُبْثُ" فيضم الباء وإسكانها وهما وجهان مشهوران في رواية هذا الحديث. ونقل القاضي عياض عن أن أكثر روايات الشيوخ الإسكان. وقد قال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله: الخُبْثُ بضم الباء جماعة الخبيث، والخبائث جمع الخبيثة، قال: يريد ذكران الشياطين وإناثهم، قال: وعامة المحدثين يقولون: الخُبْثُ بإسكان الباء وهو غلط، والصواب الضم، هذا كلام الخطابي.

وهذا الذي غلطهم فيه ليس بغلط، ولا يصح إنكاره جواز الإسكان، فإن الإسكان جائز على سبيل التخفيف كما يقال: كتب ورسل وعنف وأذن ونظائره، فكل هذا وما أشبهه جائز تسكينه بلا خلاف عند أهل العربية، وهو باب معروف من أبواب "التصريف" لا يمكن إنكاره، ولعل الخطابي أراد الإنكار على من يقول: أصله الإسكان، فإن كان أراد هذا فعبارة موهمة، وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة، منهم الإمام أبو عبيد إمام هذا الفن والعمدة فيه، واحتفوا في معناه، فقول: هو الشر، وقيل: الكفر، وقيل: الخبيث: الشياطين، والخبائث: المعاصي، قال ابن الأعرابي: الخُبْثُ في كلام العرب المكروه، فإن كان من الكلام فهو انشتم، وإن كان من اللؤلؤ فهو الكفر، وإن كان من الطعام فهو الحرام، وإن كان من الشراب فهو الضار، والله أعلم. وهذا الأدب مجمع على استحبابه، ولا فرق فيه بين البنين والصبيان، والله أعلم.

[٣٣- باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء]

٨٣٣- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ؛ ح: وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَجِيًّا لِرَجُلٍ وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ: وَنَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يُنَاجِي الرَّجُلَ فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى تَامَ الْقَوْمُ.

٨٣٤- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِي رَجُلًا، فَلَمْ يَزَلْ يُنَاجِيهِ حَتَّى تَامَ أَصْحَابُهُ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى بِهِمْ.

٨٣٥- (٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ -وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ-: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ. قَالَ قُلْتُ: سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: إِي، وَاللَّهِ.

[٣٣- باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء]

هذه الأسانيد الثلاثة رجالها بصريون كلهم، وقد قدمنا مرات أن شعبة واسطى بصري، وقد قدمنا بيان كون فروخ والد شيبان لا يتصرف بالمحنة، وقد قدمنا بيان القادة في قوله: وهو ابن الحارث، وأوضحنا ذلك في الفصول المتقدمة وفي مواضع بعدها. وأما قوله: "قلت: سمعت من أنس قال: إِي، وَاللَّهِ، مع أنه قال أولاً: "سمعت أنساً" فأراد به الاستبانت، فإن قتادة رحمه الله كان من المدلسين، وكان شعبة رحمه الله من أشد الناس ذمًا للتدليس وكان يقول: الزنا أهون من التدليس، وقد تقرر أن المدلس إذا قال "عن" لا يحتج به، وإذا قال: سمعت احتج به على المذهب الصحيح المختار، فأراد شعبة رحمه الله الاستبانت من قتادة في لفظ السماع، والظاهر أن قتادة عدم ذلك من حال شعبة، ولهذا حنف بالله تعالى، والله أعلم. وأما قوله: "نجي لرجل" فمعناه: مساره، والمناجاة: التحديث سرًا، ويقال: رجل نجى ورجلان نجى، ورجال نجى بلفظ واحد. قال الله تعالى: ﴿وَقَرْنَهُ نَجِيًّا﴾ (مريم: ٥٢) وقال تعالى: ﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ (يوسف: ٨١) والله أعلم.

فقه الحديث والمذهب في نوم الجالس هل ينقض الوضوء: وأما فقه الحديث: ففيه: جواز مناجاة الرجل بمحضرة الجماعة، وإنما هي عن ذلك بمحضرة الواحد. وفيه: جواز الكلام بعد إقامة الصلاة لاسيما في الأمور المهمة، ولكنه مكروه في غير المهم. وفيه: تقدم الأهم فالأهم من الأمور عند ازدحامها، فإنه ﷺ إنما ناجاه بعد الإقامة في أمر -

٨٣٦- (٤) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: أُقِيمَتْ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، فَقَالَ رَجُلٌ: لِي حَاجَةٌ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَجَبَّعُهُ، حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ، -أَوْ بَعْضُ الْقَوْمِ- ثُمَّ صَلَّوْا.

مهم من أمور الدين، مصبحة وراحة على تقديم الصلاة. وفيه: أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء، وهذه هي المسألة المتصودة بهذا الباب، وقد اختلف العلماء فيها على مذاهب:

أحدها: أن النوم لا ينقض الوضوء على أي حال كان، وهذا محكي عن أبي موسى الأشعري، وسعيد بن المسيب، وأبي مجلز، وحمد الأعرج وشعبة. والمذهب الثاني: أن النوم ينقض الوضوء بكل حال، وهو مذهب الحسن البصري، والمزني، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وإسحاق بن راهويه، وهو قول غريب للشافعي؛ قال ابن المنذر: وبه أقول، قال: وروي معناه عن ابن عباس، وأنس، وأبي هريرة رضي الله عنهم.

والمذهب الثالث: أن كثير النوم ينقض بكل حال، وقليله لا ينقض بحال، وهذا مذهب الزهري، وربيعة، والأوزاعي، ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه. والمذهب الرابع: أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلين، كالركع والساجد والقائم والقاعد لا ينقض وضوؤه، سواء كان في الصلاة أو لم يكن، وإن نام مضطجعا أو مستلقيا على قفاه انتقض، وهذا مذهب أبي حنيفة، وداود، وهو قول للشافعي غريب.

والمذهب الخامس: أنه لا ينقض إلا نوم الركع والساجد روي هذا عن أحمد بن حنبل رضي الله عنه. والمذهب السادس: أنه لا ينقض إلا نوم الساجد، وروي أيضاً عن أحمد رضي الله عنه.

والمذهب السابع: أنه لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال، وينقض خارج الصلاة، وهو قول ضعيف للشافعي رضي الله عنه. والمذهب الثامن: أنه إذا نام جالساً ممكناً مقعده من الأرض ثم ينقض وإلا انتقض، سواء قل أو كثر، سواء كان في الصلاة أو خارجها، وهذا مذهب الشافعي، وعنده أن النوم ليس حدثاً في نفسه، وإنما هو دليل على خروج الريح، فإذا نام غير ممكن لمقعده غلب على الظن خروج الريح، فحمل الشرع هذا الغالب كالحق، وأما إذا كان ممكناً فلا يغلب على الظن اخروجه، والأصل بقاء الطهارة، وقد وردت أحاديث كثيرة في هذه المسألة يستدل بها هذه المذاهب، وقد قررت الجمع بينهما، ووجه الدلالة منها في "شرح المذهب"، وليس مقصودي هنا الإطناب بل الإشارة إلى المقاصد، والله أعلم.

بيان الأشياء التي يزول بها العقل: وانفقوا على أن زوال العقل بالجنون، والإغماء والسكر والخمر أو البهيم، أو البنج أو الدواء ينقض الوضوء، سواء قل أو كثر، سواء كان ممكن المقعدة أو غير ممكنها.

قال أصحابنا: وكان من خصائص رسول الله ﷺ أنه لا ينقض وضوؤه بالنوم مضطجعا للمحدث الصحيح عن ابن عباس قال: "نام رسول الله ﷺ حتى سمعت غطيطة، ثم صلى ولم يتوضأ" والله أعلم.

فرع: قال الشافعي والأصحاب: لا ينقض الوضوء بالنعاس، وهو السُّنة.

=الفرق بين النوم والنعاس وهو السَّنة: قالوا: علامة النوم أن فيه غلبة على العقل، وسقوط حاسة البصر وغيرها من الحواس. وأما النعاس فلا يغلب على العقل، وإنما تقتصر فيه الحواس من غير سقوطها، ولو شك هل نام أم نعس فلا وضوء عليه، ويستحب أن يتوضأ، ولو تيقن النوم، وشك هل نام ممكن المقعدة من الأرض أم لا؟ لم ينتقض وضوؤه، ويستحب أن يتوضأ، ولو نام جالساً ثم زالت إتياءه أو إحداها عن الأرض: فإن زالت قبل الانتباه انتقض وضوؤه؛ لأنه معنى عليه لحظة وهو قائم غير ممكن المقعدة، وإن زالت بعد الانتباه، أو معه: أو شك في وقت زوالها لم ينتقض وضوؤه، ولو نام ممكناً مقعده من الأرض مستنداً إلى حائط أو غيره لم ينتقض وضوؤه، سواء كانت بحيث لو رفع الحائط لسقط، أو لم يكن، ولو نام محتباً فيه ثلاثة أوجه لأصحابنا: أحدها: لا ينتقض كالترريح. والثاني: ينتقض كالضغط. والثالث: إن كان تحيف البدن، بحيث لا تنطبق إتياءه على الأرض انتقض، وإن كان ألحم البدن بحيث يطبقان لم ينتقض، والله أعلم بالصواب وله الحمد والنعمة، وبه التوفيق والعصمة.

[٤- كتاب الصلاة]

[١- باب بدء الأذان]

٨٣٧- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ، فَيَتَحَيَّيُونَ الصَّلَوَاتِ، وَلَيْسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ. فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَرْنَا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ. فَقَالَ عُمَرُ: أَوْ لَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا بِلَالُ اقُمْ، فَنَادِ بِالصَّلَاةِ".

٤- كتاب الصلاة

معنى الصلاة في اللغة: اختلف العلماء في أصل الصلاة، فقيل: هي الدعاء لاشتغالها عليه، وهذا قول جماهير أهل العربية، والفقهاء وغيرهم، وقيل: لأنها ثانية لشهادة التوحيد، كالصلوة من السابق في خيل الحنبلة، وقيل: هي من الصلوةين وهما عرقان مع الردف، وقيل: هما عظمان ينحنيان في الركوع والسجود، قالوا: ولهذا كتبت الصلاة بالواو في المصحف، وقيل: هي من الرحمة، وقيل: أصلها الإقبال على الشيء، وقيل غير ذلك، والله تعالى أعلم.

١- باب بدء الأذان

معنى الأذان لغة وشرح الغريب: قال أهل اللغة: الأذان الإعلام. قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (التوبة: ٣) وقال تعالى: ﴿فَأَذِّنْ تُوذُنْ﴾ (الأعراف: ٤٤) ويقال: الأذان والتأذين والأذنين. قوله: "كان المسلمون يجتمعون فيتحينون الصلاة" قال القاضي عياض رحمه الله: معنى "يتحينون": يقدرّون حينها ليأتوا إليها فيه، والحين: الوقت من الزمان. قوله: "فقال بعضهم اتخذوا ناقوساً" قال أهل اللغة: هو الذي يضرب به النصارى لأوقات صلواتهم، وجمعه نواقيس، والنقش: ضرب الناقوس. قوله: "كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون، فيتحينون الصلاة، وليس ينادي بها أحد، فتكلموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم: اتخذوا ناقوساً، وقال بعضهم: قرأنا، فقال عمر رضي الله عنه: أو لا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة؟ قال رسول الله ﷺ: قم يا بلال فناد بالصلاة".

فقه الحديث: في هذا الحديث فوائد: منها: منقبة عظيمة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في إصابته الصواب. وفيه: التشاور في الأمور لا سيما المهمة، وذلك مستحب في حق الأمة بإجماع العلماء. واختلف أصحابنا هل كانت -

"المشاورة واجبة على رسول الله ﷺ أم كانت سنة في حقه ﷺ كما في حقنا؟ والصحيح عندهم وجوبها وهو المختار. قال الله تعالى: ﴿يُؤْتِ وَزُهْرَةً فِي الْآثَرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩) والمختار الذي عليه جمهور الفقهاء، وحفظوا أهل الأصول أن الأمر لنوجوب، وفيه أنه ينبغي للمشاورة أن يقول كل منهم ما عنده، ثم صاحب الأمر يفعل ما ظهرت له مصلحة، والله أعلم.

وأما قوله: "أولا يفتنون رجلاً ينادي بالصلاة" فقال القاضي عياض رحمه الله: ظاهره أنه إعلام ليس على صفة الأذان الشرعي، بل إخبار بحضور وقتها، وهذا الذي قاله محتمل أو متعين، فقد صح في حديث عبد الله بن زيد ابن عبد ربه في "سنن أبي داود" و"الترمذي" وغيرهما أنه رأى الأذان في المنام، فجاء إلى رسول الله ﷺ يخبره به، فجاء عمر رضي الله عنه فقال: يا رسول الله! والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى وذكر الحديث. فهذا ظاهره أنه كان في مجلس آخر فيكون الواقع الإعلام أولاً، ثم رأى عبد الله بن زيد الأذان فشرعه النبي ﷺ بعد ذلك إما بوحى، وإما باجتهاده ﷺ على مذهب الجمهور في جواز الاجتهاد له ﷺ، وليس هو عملاً بحدود المنام، هذا ما لا يشك فيه بلا خلاف، والله أعلم.

قال الترمذي: ولا يصح لعبد الله بن زيد بن عبد ربه هذا من النبي ﷺ شيء غير حديث الأذان، وهو غير عبد الله ابن زيد بن عاصم الماضي، ذلك له أحاديث كثيرة في الصحيحين، وهو عم عباد بن تميم، والله أعلم.

فقه الحديث: وأما قوله ﷺ: "يا بلال! قم فناد بالصلاة" فقال القاضي عياض رحمه الله: فيه حجة لشرع الأذان من قيام، وأنه لا يجوز الأذان قاعداً. قال: وهو مذهب العلماء كافة إلا أبا ثور فإنه جوزها، ووافقه أبو الفرج المائلي، وهذا الذي قاله ضعيف لوجهين، أحدهما: أنه قدمنا أنه أن المراد بهذا النداء الإعلام بالصلاة لا الأذان المعروف. والثاني: أن المراد قم فاذهب إلى موضع بارز، فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس من البعد، وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان، لكن ينتج للقيام في الأذان بأحاديث معروفة غير هذا. وأما قوله: مذهب العلماء كافة أن القيام واجب، فليس كما قال، بل مذهب المشهور أنه سنة، فهو أذن قاعدة بغیر عذر صح أذانه لكن فاتته الفضيلة، وكذا لو أذن مضطجماً مع قدرته على القيام صح أذانه متى أصبح؛ لأن المراد الإعلام، وقد حصل ولم يثبت في اشتراط القيام شيء، والله أعلم.

"قال في فتح الملهم: قال الحافظ رحمه الله: "والظاهر من مجموع الأحاديث أن إشارة عمر بإرسال رجل ينادي بالصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك، والله أعلم."

قال: وحديث الباب ظاهر في أن الأذان إنما شرع بعد المحرقة، فإنه نفى النداء بالصلاة قبل ذلك مطلقاً، قد وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع تحكة قبل المحرقة.

قال الحافظ: "والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث، وقد جزم ابن المنذر بأنه ﷺ كان يصلي بغیر أذان =

حواما السبب في تخصيص بلال رضي الله عنه بالتداء والإعلام، فقد جاء مبينا في "سنن أبي داود" و"المترمذي" وغيرهما في الحديث الصحيح حديث عبد الله بن زيد: "أن رسول الله ﷺ قال له: ألقه على بلال فإنه أندى صوتاً منك" قيل: معناه: أرفع صوتاً، وقيل: أصب، فيؤخذ منه استحباب كون المؤذن رفيع الصوت وحسنه، وهذا متفق عليه. فإن أصحابنا: قلوا وجدنا مؤذناً حسن الصوت يطلب على أذنه رزقاً، وآخر يترج بالآذان لكنه غير حسن الصوت فأيهما يؤخذ؟ فيه وجهان أصحهما: يرزق حسن الصوت، وهو قول ابن شريح، والله أعلم.

وذكر العلماء في حكمة الأذان أربعة أشياء: إظهار شعار الإسلام، وكلمة التوحيد، والإعلام بدخول وقت الصلاة وبمكانها، والدعاء إلى الجماعة، والله أعلم.

=منذ فرضت الصلاة بحكمة إلى أن هاجر إلى المدينة، وإلى أن وقع التشاور في ذلك، على ما في حديث عبد الله ابن عمر، ثم حديث عبد الله بن زيد..."

وقد حاول السهيلي الجمع بين أحاديث الباب والأحاديث الضعيفة التي أشرنا إليها، فتكلف وتفسف، والأخذ بما صح أولى. (فتح المنهم: ٢٦٩/٣)

[٢- باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة]

٨٣٨- (١) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، جَمِيعاً عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ.

زَادَ يَحْيَى فِي خَدِيثِهِ عَنْ ابْنِ عَلِيٍّ: فَحَدَّثْتُ بِهِ أُبُوبَ، فَقَالَ: إِلَّا الْإِقَامَةَ.....

٢- باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة

فيه: "خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال: أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا الإقامة". ضبط الأسماء: أما "خالد الحذاء" فهو خالد بن مهزيب أبو المنازل بضم الميم وبالنون وكسر الزاي، ولم يكن حذاءً، وإنما كان يجلس في الحذائين، وقيل في سبه غير هذا وقد سبق بيانه. وأما "أبو قلابة" فيعكس القاف وبالباء الموحدة، اسمه: عبد الله بن زيد الجرمي تقدم بيانه أيضاً.

وقوله: "يشفع الأذان" هو يفتح الباء والفاء. وقوله: "أمر بلال" هو بضم المعزة وكسر الميم، أي أمره رسول الله ﷺ، هذا هو الصواب الذي عليه جمهور العلماء من الفقهاء، وأصحاب الأصول وجميع المحدثين، وشذ بعضهم فقال: هذا اللفظ وشبهه موقوف؛ لاحتمال أن يكون الأمر غير رسول الله ﷺ، وهذا خطأ، والصواب أنه مرفوع؛ لأن إطلاق ذلك إنما ينصرف إلى صاحب الأمر والنهي، وهو رسول الله ﷺ، ومثل هذا اللفظ قول الصحابي: أمرنا بكذا، ولهمنا عن كذا، أو أمر الناس بكذا ونحوه فكله مرفوع، سواء قال الصحابي ذلك في حياة رسول الله ﷺ أم بعد وفاته، والله أعلم.

وأما قوله: "أمر بلال أن يشفع الأذان" فمعناه: يأتي به متى، وهذا مجمع عليه اليوم، وحكي في إفراده بخلاف عن بعض السلف، واختلف العلماء في إثبات الترجيح، كما سأذكره في الباب الآتي - إن شاء الله تعالى -. وأما قوله: "ويوتر الإقامة" فمعناه: يأتي بها وترّاً، ولا يثنىها بخلاف الأذان. وقوله: "إلا الإقامة" معناه: إلا لفظ الإقامة وهي قوله: قد قامت الصلاة، فإنه لا يوترها بل يثنىها.

المذاهب في عدد كلمات الإقامة: واختلف العلماء رضي الله عنهم في لفظ الإقامة، فالمشهور من مذهبنا الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي رحمه الله وبه قال أحمد، وجمهور العلماء: أن الإقامة إحدى عشرة كلمة: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله.

وقال مالك رحمه الله في المشهور عنه: هي عشر كلمات، فتم يثنى لفظ الإقامة، وهو قول قلتم للشافعي، ولنا قول =

- شاذ أنه يقول في الأول: الله أكبر مرة، وفي الآخر الله أكبر، ويقول: قد قامت الصلاة مرة، فتكون ثمان كلمات والصواب الأول.

وقال أبو حنيفة: الإقامة سبع عشرة كلمة، فثبتها كلها، وهذا المذهب شاذ.*

قال الخطابي: مذهب جمهور العلماء، والذي جرى به العمل في الحرمين "والحجاز" و"الشام" و"اليمن" و"مصر" و"المغرب" إلى أقصى بلاد الإسلام أن الإقامة فرادى. قال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله: مذهب عامة العلماء أنه يكرر قوله: "قد قامت الصلاة" إلا مالكا فإن المشهور عنه أنه لا يكررها، والله أعلم.

* قال في فتح الملهم: والذي يظهر هذا العبد الضعيف - والله أعلم - أن العمدة في هذا الباب التمسك بعادة بلال رحمه الله مؤذن رسول الله ﷺ، والأخذ بالصفات التي كان عليه يؤذن ويقيم بها يحضر النبي ﷺ صباحا ومساء، وإقامته التي كان يعتادها هي أحق بأن تسمى سنة تتخذ معمولاً بها، فلما نظرنا في الأحاديث المتعلقة بإقامة بلال رحمه الله وجدناها على ثلاثة أقسام:

أحدها: الأحاديث التي فيها أمر النبي ﷺ لبلال بشفع الأذان وإيتار الإقامة، ومنها حديث الباب، وفي ظاهره إشاراً بأن الأمر قد وقع بعد المشاورة متصلاً بها.

والثانية: الأحاديث التي فيها بيان عمل بلال وعادته في إيتار الإقامة وإفرادها، كما روى أبو داود والنسائي عن ابن عمر: "إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة، غير أنه يقول: قد قامت الصلاة مرتين" والظاهر أنه أذان بلال رحمه الله.

وروى أبو عوانة في صحيحه والسراج في مسنده عن أنس: "كان بلال يني الأذان ويوتر الإقامة إلا قوله: قد قامت الصلاة".

وعن معمر بن محمد بن عبد الله بن أبي رافع، حدثني أبي، عن أبيه: "رأيت بلالا يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ مثنى مثنى، ويقيم واحدة" أخرجه ابن ماجه.

والثالثة: الأحاديث التي فيها بيان عمل بلال وعادته في شفع الإقامة وتثبيتها، فقد أخرج الترمذي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد، قال: "كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة". وقال بعد إخراجها: "وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: حدثنا أصحاب محمد رسول الله ﷺ: أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام".

وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن الشعبي عن عبد الله بن زيد "وقد سمعت أذان رسول الله ﷺ، فكان أذانه مثنى مثنى، وإقامته كذلك، وفيه شيء من الانقطاع مع قوة إسناده.

وعن الأسود بن يزيد: "أن بلالا كان يني الأذان ويثني الإقامة" أخرجه عبد الرزاق، والطحاوي، والدارقطني، وإسناده صحيح.

= وعن عوف بن أبي حنيفة عن أبيه: "أن بلالا كان يؤذن للنبي ﷺ مثنى مثنى، ويقيم مثنى مثنى" رواه الدارقطني، وانصرياني، وفي إسناده لين.

وعن سويد بن غفلة، قال: "سمعت بلالا يؤذن مثنى ويقيم مثنى" رواه الطحاوي وإسناده حسن. وسويد بن غفلة أدرك أجدادنا، وقدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ، وكان مسلماً في حياته، كما قال الخياط في التقريب، فلا مانع من إدراكه لبلال في عهد أبي بكر، وقد ثبت أن بلالا أذن في عهده (رواه ابن عساکر عن أبي الدرداء، وفيه قصة، قال الثني السبكي: إسناده جيد) وقد صرح سويد بسماع أذان بلال في هذه الرواية، ولما ظهر من سياق حديث الباب أن أمر النبي ﷺ لبلال بإعادة الإقامة ورد في مبدأ تشريع الأذان والإقامة وتعددت عادة بلال في إعادتها وتبنيها، فلا قرب أن يقال: إن عادة الأفراد كانت في الابتداء حين أمر به، وعادة التنية كانت بعد ذلك، ويؤيده رواية سويد بن غفلة التي ذكرناها آنفاً، وروايات قصة أبي مخنف التي فيها التصريح بتنية الإقامة، وقصته عليه السلام كانت سنة ثمان من الهجرة بعد حين، والمشاورة في باب التأذين وقعت حين قدم المسلمون المدينة، فلا أخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ وتقريره أولى وأحكم.

وأما حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن سفيان، فالروايات فيه مختلفة، فقد روي الأفراد في الإقامة فيه من طريق محمد ابنه، وسعيد بن المسيب عند أحمد وأبي داود، وهذا كله من رواية محمد بن إسحاق. وروي التنية فيه من طريق عبد الرحمن بن أبي بليلى بإسناد صحيح عند ابن أبي شيبة والطحاوي، وأصله في سنن أبي داود، ومن طريق محمد بن عبد الله بن زيد عند الطحاوي بإسناد صحيح.

قال ابن دقيق العيد في "الإمام": "رجال ابن أبي شيبة رجال الصحيح، وهو متصل". وفي الجوهر النقي: "قال ابن حزم: هذا الإسناد في غاية الصحة".

فهذه الروايات فيها زيادة على رواية محمد بن إسحاق مع توحد القصة، ورواية ابن إسحاق تحتل الاختصار والقص، ولا أقل من تساقط أحاديث عبد الله بن زيد في باب الإقامة لأجل التعارض، فيتميم المصير إلى إقامة بلال مباشرة، وقد ذكرنا أن الظاهر أنها كانت مثنى مثنى في آخر الأمر، والله أعلم بالصواب. وأما إقامة أبي مخنف فقد روى الترمذي والنسائي وغيرهما "أن النبي ﷺ عمه الأذن سبع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة" قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال ابن دقيق العيد: "هذا السند على شرط الصحيح"، وروى ابن ماجه وأبو داود مثله عن أبي مخنف، وذكر فيه كلمات الأذان والإقامة مفسرة، قال ابن دقيق العيد: "رجاله رجال الصحيح".

وعن عبد العزيز بن رفيع قال: "سمعت أبا مخنف يؤذن مثنى مثنى ويقيم مثنى مثنى". رواه الطحاوي وإسناده حسن.

سقال المفردون: وقد قيل لأحمد بن حنبل: أليس حديث أبي مخزومة بعد حديث عبد الله بن زيد، لأن حديث أبي مخزومة بعد فتح مكة؟ قال: "أليس قد رجع رسول الله ﷺ إلى المدينة فأقر بلالا على أذان عبد الله بن زيد". قال الشوكاني: "وهذا أفصح ما أجابوا به، ولكنه متوقف على نقل صحيح أن بلالا أذن بعد رجوع النبي ﷺ المدينة، وأقر الإقامة، وبمجرد قول أحمد بن حنبل لا يكفي، فإن ثبت ذلك كان دليلا لمذهب من قال بجواز الكل، ويتعين المصير إليها لأن فعل كل واحد من الأمرين عقب الآخر مشعر بجواز الجميع لا بالنسخ". كذا في نيل الأوطار.

فإن قلت: أخرج الدارقطني وغيره من طريق إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخزومة ما فيه ذكر الأفراد بالإقامة.

قلت: إن حديث الثنية عن أبي مخزومة له ترجيحات:

منها: أن رجاله رجال الصحيح، وأن أولاد أبي مخزومة لم يخرج لهم في الصحيحين. ومنها: أن له متابعت، ورواية الأفراد لا يتابع عليها. ومنها: أنه ذكر في الإقامة سبع عشرة كلمة وهذا ينفي القلظ في العدد، وقد صححه الترمذي وابن ماجه وابن حبان.

فالخاصل: أن ما وقع في حديث أبي مخزومة من الاضطراب يدفع بتوع من الترجيحات، ويرجح ما هو أرجح، وهو حديث الثنية، والله أعلم.

هذا كله على مذاق المحدثين، وأما على مذاق فقهاءنا الحنفية رحمهم الله: فبعضهم قالوا حديث: "أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة" بالإيتار والأفراد في الصوت، والجمع بين الكلمتين من كلمات الإقامة في نفس واحد، وهذا الأفراد هو الذي يعبرونه بالحدر، بخلاف الأذان، ففيه الترسيل في الصوت، والثنية في النفس، ولعل مرادهم أن ما سبق له حديث الباب ونظائره هو بيان توحيد كلمات الأذان والإقامة مع الفرق بين كيفية أدائها فيها إلا الإقامة، أي قوله: "قد قامت الصلاة" فإنها زائدة على مادة الأذان وكلماته، فالاستثناء في الحديث حيثف كأنه راجع إلى ما يستفاد من قوله: "أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة" وهو وحدة كلماتها مع التفاوت في كيفية الأداء. وهذا عندي تكلف، وقد اضطروا إليه للجمع بين مختلف الحديث.

وأظهر منه ما قاله شارح النفاية: "إن الأمر بإيتار الإقامة من باب الاختصار في بعض الأحوال تعليلها للجواز، ولا يستمر سنة بدليل ما ذكرنا سابقا من إقامة بلال رضي الله عنه".

وكان شيخنا المحمود قدس الله روحه قد أفصح هذا الجواب في درس الترمذي، ثم رأيت في شرح النفاية، والله الحمد. قال الحافظ ابن تيمية رحمته الله: "والوسط أنه لا يكره، لا هذا، ولا هذا، وإن كان أحمد وغيره من أئمة الحديث يختارون أذان بلال وإقامته لمناومته على ذلك بحضرتة رضي الله عنه، وهذا كما يختار بعض القراءات والتشهدات ونحو ذلك".

- ٨٣٩- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: ذَكَرُوا أَنْ يُعْلَمُوا وَقَتَ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ، فَذَكَرُوا أَنْ يُتَوَرَّوا نَارًا أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوسًا، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ.
- ٨٤٠- (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزَّ: حَدَّثَنَا وَهَّابٌ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ ذَكَرُوا أَنْ يُعْلَمُوا، بِمِثْلِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَنْ يُورُوا نَارًا.
- ٨٤١- (٤) وَحَدَّثَنِي عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ.

=الحكمة في إفراد الإقامة وتنبيه الأذان: والحكمة في إفراد الإقامة وتنبيه الأذان، أن الأذان لإعلام الغائبين، فيكرّر ليكون أبغ في إعلامهم، والإقامة للحاضرين، فلا حاجة إلى تكرارها، ولهذا قال العلماء: يكون رفع الصوت في الإقامة دوله في الأذان، وإنما كرر لفظ الإقامة خاصة؛ لأنه مقصود الإقامة، والله أعلم. فإن قيل: قد قلتم: إن المختار الذي عليه الجمهور أن الإقامة إحدى عشرة كلمة منها: الله أكبر الله أكبر أولاً وآخرها، وهذا تنبيه، فالجواب أن هذا، وإن كان صورة تنبيه، فهو بالنسبة إلى الأذان إفراد، ولهذا قال أصحابنا: يستحب-

=وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه: "وعندي أنها (أي طرق الأذان والإقامة) كأحرف القرآن، كلها شاف وكاف".

وأما ما ادعاه النووي رحمه الله: أن ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله من تنبيه الإقامة: منبه شاذ، فبرده قول الترمذي في جامعهم: "إنه مذهب سفيان الثوري، وعبد الله ابن المبارك، وأهل الكوفة".

وقد روى النراقطي بإسناده عن سلمة بن الأكوع "أنه كان إذا لم يدرك الصلاة مع القوم أذن وأقام، وبشيء الإقامة". وروى الطحاوي عن إبراهيم قال: "كان ثوبان يؤذن مثنى، ويقم مثنى" وفيه إرسال.

وأما ما قاله الخطابي: "الذي جرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الإسلام: أن الإقامة فردى". فتعامل عصر الخطابي ليس بحجة، وقد روي عن فطر بن خليفة عن مجاهد: "أذكر له الإقامة مرة مرة، فقال: هذا شيء استخفه الأمراء، الإقامة مرتين مرتين" رواه عبد الرزاق، وأبو بكر بن أبي شيبة، والطحاوي، وإسناده صحيح.

قال الطحاوي فأخير مجاهد أن ذلك محدث، والأصل هو التنبيه، ولعل مراد مجاهد التزام الأفراد واتخاذ سنة مستمرة، لا نفس فعل الأفراد، فإنه ثابت بالسنة الصحيحة. والله سبحانه وتعالى أعلم- (فتح الملهم: ٢٧٢/٣-٢٧٦)

«للمؤذن أن يقول كل تكبيرتين بنفس واحد، فيقول في أول الأذان: الله أكبر الله أكبر بنفس واحد، ثم يقول: الله أكبر الله أكبر بنفس آخر، والله أعلم.

قوله: "ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة" هو بضم الياء وإسكان العين، أي يجعلوا له علامة يعرف بها. قوله: "فذكروا أن ينوروا ناراً". وفي الرواية الأخرى: "يوروا ناراً" بضم الياء وإسكان الواو، ومعناها متقارب، فمعنى "ينوروا" أي يظهروا نورها، ومعنى "يوروا" أي يوقدوا ويشعلوا، يقال: أوردت النار أي أشعلتها، قال الله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِشَمْعِ النَّارِ الَّتِي تُنَوِّنُ﴾ (الواقعة: ٧١) والله أعلم.

[٣- باب صفة الأذان]

٨٤٢- (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسَمَعِيُّ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَبُو عَسَانَ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ صَاحِبُ الدَّسْتَوَائِي: وَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَهُ هَذَا الْأَذَانَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ - مَرَّتَيْنِ - حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ - مَرَّتَيْنِ - زَادَ إِسْحَاقُ "اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ".

٣- باب صفة الأذان

ضبط الأسماء: قوله: 'أبو عسان المسمعي' قد قدما مرات أن 'عسان' يختلف في صرفه، والمسمعي بكسر الميم الأولى وفتح الثانية مسوب إلى مسمع حد قبيلة، قوله: 'أخبرنا معاذ بن هشام صاحب الدستوائي'، قوله: 'صاحب' هو مجرور صفة لهشام، ولا يقال: إنه مفعول صفة لمعاذ، وقد صرح مسلم بذلك بأنه صفة هشام، ذكره في أواخر كتاب الإيمان في حديث 'الشفاعة' وقد بينه هناك، وأوضح القول فيه وذكرت أنه يقال فيه: 'الدستوائي' بالثون وأنه مسوب إلى دستوا كورة من كور الأهواز.

قوله: 'عن عامر الأحول عن مكحول عن عبد الله بن محيريز' هؤلاء ثلاثة تابعون بعضهم عن بعض، وعامر هذا هو عامر بن عبد الواحد البصري. قوله: 'عن أبي مخذومة' اسمه سمرة، وقيل: أوس، وقيل: جابر، وقال ابن قتيبة 'في المعارف' اسمه سليمان بن سمرة، وهو غريب، 'وأبو مخذومة' قرني جمحي، أسلم بعد الحنين، وكان من أحسن الناس صوتاً، توفي 'بالحكمة' سنة تسع وخمسين، وقيل: سبع وستين، ولم يزل مقيماً 'بالحكمة' وتوارثت ذريته الأذان بهذا.

قوله: 'عن أبي مخذومة'، ثم نبي الله ﷺ عليه السلام: 'اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ، حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ' هكذا وقع هذا الحديث في صحيح مسلم في أكثر الأصول، في قوله: 'اللَّهُ أَكْبَرُ' مَرَّتَيْنِ فقط، ووقع في غير مسلم: اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ، أربع مرات. قال القاضي عياض: يحدو ووقع في بعض طرق الفارسي في صحيح مسلم أربع مرات.

«وكذلك اختلف في حديث عبد الله بن زيد في التثنية والترجيع، والمشهور فيه الترجيع. وبالترجيع قال الشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد، وجمهور العلماء. وبالتثنية قال مالك، واحتج بهذا الحديث، وبأنه عمل أهل "المدينة" وهم أعرف بالسنن، واحتج الجمهور بأن الزيادة من الثقة مقبولة، وبالترجيع عمل أهل 'مكة' وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم، والله أعلم.

وفي هذا الحديث حجة بينة، ودلالة واضحة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء أن الترجيع في الأذان ثابت مشروع، وهو العود إلى الشهادتين مرتين يرفع الصوت بعد قولهما مرتين يخفض الصوت.

وقال أبو حنيفة والكونيون: لا يشرع الترجيع عملاً بحديث عبد الله بن زيد فإنه ليس فيه ترجيع، وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح، والزيادة مقدمة مع أن حديث أبي مخنف هذا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد، فإن حديث أبي مخنف سنة ثمان من الهجرة بعد "حين"، وحديث ابن زيد في أول الأمر، وانضم إلى هذا كله عمل أهل "مكة" و"المدينة" وسائر الأمصار، وبالله التوفيق.**

واختلف أصحابنا في الترجيع هل هو ركن لا يصح الأذان إلا به؟ أم هو سنة ليس ركناً حتى لو تركه صحح الأذان مع فوات كمال الفضيلة؟ على وجهين، والأصح: عندهم أنه سنة. وقد ذهب جماعة من محدثين وغيرهم إلى التحير بين فعل الترجيع وتركه، والصواب إثباته، والله أعلم.

**قال في فتح الملهم: قال الحافظ ابن نعمة: "والترجيع في الأذان اختيار مالك والشافعي، وتركه اختيار أبي حنيفة، وأما أحمد فعنده كلاما سنة، وتركه أحب إليه، لأنه أذان بلال عليه السلام".

قال العبد الضعيف -عفا الله عنه-: إن الترجيع لم يثبت في أذان الملك النازل من السماء، ولا في أذان عبد الله بن زيد أندي ألفاء على بلال، وهو أصل في التأذين، ولا في أذان بلال عليه السلام كان يؤذن به بين يدي النبي ﷺ في اليوم والليلة خمس مرات.

وما أخرجه الدارقطني وغيره عن سعد القرظي "أن هذا الأذان أذان بلال الذي أمره رسول الله ﷺ وإقامته" فذكر فيه الترجيع، ففي إسناده عبد الرحمن بن سعد ابن عمارة، ضعفه يحيى بن معين، وقال الذهبي: ليس بذلك. كما في الميزان.

قال الهبشي: روى له ابن ماجه: "كان بلال يؤذن مثنى مثنى والإقامة منفردة فقط" فهذه الرواية مع ضعفها شاذة لا تقاوم سائر الروايات الصحيحة عن بلال وغيره، نعم! الترجيع ثابت في قصة أبي مخنف. وأما ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أبي مخنف بغير ترجيع فهذا نقص، لأنه عند أبي داود من الوجه المذكور بزيادته، قاله الحافظ في الدراية.

والترجيع عندنا صباح لا سنة ولا مكروه، كما في البحر.

قال في التمهيد: "ويظهر أنه بخلاف الأولى". (فتح الملهم: ٢٨٠/٣)

حيان معنى الحيعلتين: قوله: "حي على الصلاة" معناه: تعالوا إلى الصلاة وأقبلوا إليها، قالوا: وفتحت الياء لسكونها وسكون الياء السابقة المدغمة، ومعنى "حي على الفلاح" هلم إلى الفوز والنجاح، وقيل: إلى البقاء أي أقبلوا على سبب البقاء، في الجنة، والفتح بفتح الفاء واللام لغة في الفلاح، حكاهما الجوهري وغيره، ويقال: لحي على كذا: الحيلة، قال الإمام أبو منصور الأزهرى: قال الخليل بن أحمد رحمته: الحاء والعين لا يأتلفان في كلمة أصلية الحروف لغرب مخرجيهما، إلا أن يؤلف فعل من كلمتين مثل "حي على" فيقال منه: حيعل، والله أعلم.

* * *

[٤- باب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد]

- ٨٤٣- (١) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَذِّنَانِ: بِلَالٌ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى.
- ٨٤٤- (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ.

٤- باب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد

فيه حديث ابن عمر رضي الله عنه: "كان رسول الله ﷺ - مؤذنان بلال وابن أم مكتوم الأعشى رضي الله عنه".
 فقه الحديث: في هذا الحديث فوائد منها: جواز وصف الإنسان بعيب فيه للتعريف، أو مصلحة تترتب عليه، لا على قصد التنقيص، وهذا أحد وجوه الغيبة المباحة، وهي ستة مواضع يباح فيها ذكر الإنسان بعيبه ونقصه وما يكرهه، وقد بيّنتها بدلائلها واضحة في آخر كتاب الأذكار الذي لا يستغني متدين عن مثله، ولذا كررها - إن شاء الله تعالى - في كتاب النكاح عند قول النبي ﷺ: "أما معاوية فصلوك" وفي حديث: "أن أبا سفيان رجل شحيح" وفي حديث: "بئس أخو العشرة" وأنه على نظائرها في مواضعها - إن شاء الله تعالى - وبالله التوفيق.

واسم ابن أم مكتوم عمرو بن قيس بن زائدة بن الأصم بن هرم بن رواحة، هذا قول الأكثرين، وقيل: اسمه عبد الله بن زائدة، واسم أم مكتوم "عاتكة"، توفي ابن أم مكتوم يوم "القادسية" شهيداً، والله أعلم.

وقوله: "كان لرسول الله ﷺ مؤذنان" يعني "بالمدينة" وفي وقت واحد، وقد كان أبو عذورة مؤذناً لرسول الله ﷺ "بحكة"، وسعد القرظ أذن لرسول الله ﷺ بقاء مرات، وفي هذا الحديث استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد، يؤذن أحدهما قبل طلوع الفجر، والآخر عند طلوعه، كما كان بلال وابن أم مكتوم يفعلان، قال أصحابنا: فإذا احتاج إلى أكثر من مؤذنين اتخذ ثلاثة وأربعة فأكثر بحسب الحاجة، وقد اتخذ عثمان رضي الله عنه أربعة للمحاجة عند كثرة الناس، قال أصحابنا: ويستحب أن لا يزداد على أربعة إلا لحاجة ظاهرة. قال أصحابنا: وإذا ترتب للأذان اثنان فصاعداً، فالمستحب أن لا يؤذنا دفعة واحدة، بل إن اتسع الوقت ترتبوا فيه، فإن تنازعوا في الابتداء به أفرع بينهم، وإن ضاق الوقت، فإن كان المسجد كبيراً أذنا متفرقين في أقطاره، وإن كان ضيقاً وقفوا معاً وأذنا، وهذا إذا لم يود اختلاف الأصوات إلى تهويش، فإن أدى إلى ذلك لم يؤذن إلا واحد، فإن تنازعوا أفرع بينهم.

وأما الإقامة، فإن أذنا على الترتيب، فالأول أحق بها إن كان هو المؤذن الراتب، أو لم يكن هناك مؤذن راتب، فإن كان الأول غير المؤذن الراتب، فأيهما أولى بالإقامة؟ فيه وجهان لأصحابنا: أصحهما: أن الراتب أولى؛ لأنه منصبه، ولو أقام في هذه الصور غير من له ولاية الإقامة اعتد به على المذهب الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحابنا، وقال بعض أصحابنا: لا يعتد به كما لو خطب بهم واحد، وأم هم غيره فلا يجوز على قول، وأما إذا أذنا معاً فإن اتفقوا على إقامة واحد وإلا ففرع، قال أصحابنا رحمهم الله: ولا يقيم في المسجد الواحد إلا واحد، إلا إذا لم تحصل الكفاية بواحد، وقال بعض أصحابنا: لا بأس أن يقيموا معاً إذا لم يود إلى التهويش.

[٥- باب جواز أذان الأعمى إذا كان معه بصير]

٨٤٥- (١) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤَذِّنُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَعْمَى.

٨٤٦- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٥- باب جواز أذان الأعمى إذا كان معه بصير

فيه حديث عائشة رضي الله عنها: "كان ابن أم مكتوم يؤذن لرسول الله ﷺ وهو أعمى" وقد تقدم معظم فقه الحديث في الباب قبله، ومقصود الباب أن أذان الأعمى صحيح، وهو جائز بلا كراهة إذا كان معه بصير، كما كان بلال وابن أم مكتوم، قال أصحابنا: ويكره أن يكون الأعمى مؤذناً وحده، والله أعلم.

٦- باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان

٨٤٧- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغِيرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَكَانَ يَسْتَمِيعُ الْأَذَانَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ، وَإِلَّا أَغَارَ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَلَى الْفِطْرَةِ" ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ" فَنَظَرُوا فَإِذَا هُوَ رَاعِي مِعْزَى*.

٦- باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان

قوله ﷺ: "على الفطرة" أي على الإسلام. وقوله ﷺ: "خرجت من النار" أي بالتوحيد. وقوله: "إفاد" هو راعي معزى* احتج به في أن الأذان مشروع للمتقدم، وهذا هو الصحيح المشهور في مذهبنا ومذهب غيرنا. فقه الحديث: وفي الحديث دليل على أن الأذان يمنع الإغارة على أهل ذلك الموضع، فإنه دليل على إسلامهم. وفيه: أن النطق بالشهادتين يكون إسلاماً وإن لم يكن باستدعاء ذلك منه وهذا هو الصواب، وفيه خلاف سبق في أول كتاب الإيمان.

*قوله: "إفاد، راعي معزى" هو بكسر الميم وسكون العين وآخره ألف، هو المعز خلاف الضأن، وهما اسم جنس، والواحد معاز.

[٧- باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه...]

٨٤٨- (١) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ" *.

٨٤٩- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَبِوَةَ وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ وَغَيْرِهِمَا، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُلْفَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْفَعِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ" * فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ" *.

٧- باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه

ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل له الوسيلة

ضبط الأسماء: أما أسماء الرجال فقبيل بن عبد الرحمن بن إساف، فخبيب بضم الخاء المعجمة، وإساف بكسر الهمزة، وفيه أخكيم بن عبد الله، هو بضم الخاء وفتح الكاف، وقد سبق في الفصول التي في مقدمة الكتاب أن كل ما في الصحيحين من هذه الصورة فهو "حكيم" بفتح الخاء إلا اثنين بانضم، "حكيم" هذا "وزريق بن حكيم".

* قوله: "فقولوا مثل ما يقول المؤذن" عموم مخصوص بما سيحي، من حديث عمر وغيره، فالمراد في غير الحيعتين، وفيهما يأتي السامع باخواتين.

* قوله: "أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ" كلمة "أنا" تأكيد للمستتر في "أكون" وهو خير أكون على وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب على الاستعارة، وأما جعل "أنا" مثلاً وهو خير له والحملة حيراً لأكون فلا معنى له عند التأمل. * قوله: "حلت عليه الشفاعة" فسرهُ النووي وغيره — "وحيث" من "حل يحل" بالكسر، فكلمة على معنى اللام، كما في رواية الترمذي: "حلت له الشفاعة" والأقرب أن يقال: نزلت عليه من "حل يحل" بانضم، وفيه: إشارة إلى أن الشفاعة في حقه مستحابة نازلة من حيث الاستحابة من الله تعالى، وإنما لم يفسر: بالحل المقابل للحرمة؛ إذ هي حلال لكل مسلم، وقد يقال: بل لا يحل إلا لمن أذن له، فيمكن أن يجعل الحل كناية عن حصول الإذن في الشفاعة له، والله تعالى أعلم. ثم المراد بالشفاعة الشفاعة المخصوصة، وإلا فمطلق الشفاعة فائنة لكل مؤمن، والله تعالى أعلم.

٨٥٠ - (٣) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ خُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسَافٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ. قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ".

وأما قول مسلم: "حدثنا إسحاق بن منصور قال أخبرنا أبو جعفر محمد بن جهضم الثقفي قال حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمارة بن غزيرة" إلى آخره، فقال الدارقطني في كتاب "الاستدراك": هذا الحديث رواه الدراوردي وغيره مرسلًا. وقال الدارقطني أيضاً في كتاب "العلل": هو حديث متصل، وصله إسماعيل بن جعفر، وهو ثقة حافظ، وزيادته مقبولة، وقد رواه البخاري ومسلم في الصحيحين، وهذا الذي قاله الدارقطني في كتاب "العلل" هو الصواب، فالحديث صحيح، وزيادة الثقة مقبولة، وقد سبق مثال هذا في الشرح، والله أعلم.

شرح اللغات: وأما لغاته ففيه: "الوسيلة" وقد فرها ﷺ بأنها منزلة في الجنة، قال أهل اللغة: الوسيلة المنزلة عند الملك. وقوله ﷺ: "حلت له الشفاعة" أي وجبت وقيل: نالته.

فوله ﷺ: "إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن محمداً رسول الله، ثم قال: حي على الصلاة" إلى آخره، معناه: قال كل نوع من هذا معنى كما هو المشروع، فاختصر ﷺ من كل نوع شرطه تنبيهاً على باقيه، ومعنى حي على كذا أي تعالوا إليه، والفلاح: الفوز والنجاة وإصابة الخير، قالوا: وليس في كلام العرب كلمة أجمع للخير من لفظة "الفلاح"، ويقرب منها النصيحة، وقد سبق بيان هذا في حديث "الدمن النصيحة" فمعنى حي على الفلاح، أي تعالوا إلى سبب الفوز والبقاء في الجنة والخلود في النعيم، والفلاح والفلح تطلقهما العرب أيضاً على البقاء. وقوله: "لا حول ولا قوة إلا بالله" يجوز فيه خمسة أوجه لأهل العربية مشهورة، أحدها: لا حول ولا قوة بفتحهما بلا تنوين. والثاني: فتح الأول ونصب الثاني منوناً. والثالث: رفعهما منونين. والرابع: فتح الأول ورفع الثاني منوناً. والخامس: عكسه.

قال المروزي: قال أبو الهيثم: الحول الحركة، أي لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله، وكذا قال ثعلب وآخرون، وقيل: لا حول في دفع شر، ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله، وقيل: لا حول عن معصية الله إلا بعصمته، ولا قوة على طاعته إلا بمعونته. وحكى هذا عن ابن مسعود رضي الله عنه. وحكى الجوهري لغة غريبة ضعيفة أنه يقال: لا حول -

٨٥١ (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الْقُرَشِيِّ ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ قَالَ جِئَنَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ". قَالَ ابْنُ رُمْحٍ فِي رِوَايَتِهِ "مَنْ قَالَ: جِئَنَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ: وَأَنَا أَشْهَدُ" وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ قَوْلَهُ: وَأَنَا.

ولا قوة إلا بالله، بالباء، قال: والخليل والخلول بمعنى، ويقال في التعبير عن قومه: لا حول ولا قوة إلا بالله "الْخَوْلَةُ" هكذا قاله الأزهرى والأكثرى. وقال الجوهرى: "الخَوْلَةُ" فعلى الأولى، وهو المشهور، الحاء والواو من الحول، والفاء من القوة، واللام من اسم الله تعالى، وعلى الثاني: الحاء واللام من الحول، والفاء من القوة، والأولى أولى لدلا يفصل بين الخروف، ومثل الخَوْلَةُ المبيعة في حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على كذا، واليسمعة في بسم الله، والحمد لله، والهيللة في لا إله إلا الله: والسبحة في سبحان الله. فقد الحديث: أما أحكام الباب. ففيه: استحباب قول سامع المؤذن مثل ما يقول إلا في الخيلتين فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. وقوله ﷺ في حديث أبي سعيد: "إِذَا سَمِعَ نِدَاءَ مُؤَذِّنٍ مِنْ مَا يَقُولُ مُؤَذِّنٌ، عَامٌ مَخْصُوصٌ حَدِيثٌ عَمْرٍ أَنَّهُ يَقُولُ فِي الْخِيلَتَيْنِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وفيه: استحباب الصلاة على رسول الله ﷺ بعد فراقه من متابعة المؤذن، واستحباب سؤال الوسيلة له. وفيه: أنه يستحب أن يقول السامع كل كلمة بعد فراغ المؤذن منها، ولا ينظر فراغه من كل الأذان. وفيه: أنه يستحب أن يقول بعد قومه: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا. وفيه: أنه يستحب لمن رغب غيره في خير أن يذكر له شيئاً من دلائله لينشطه لقوله ﷺ: "فِيهِ مِنْ مَسِيٍّ عَمِي مَرَّةً مَسِيَ اللَّهُ سَبِيحًا بِهَا مَخْرُجٌ، وَمِنْ سَائِرِ نَوَاسِئِهِ حَبِيبٌ لِمَنْ تَنَاطَعَتْ" وفيه: أن الأعمال بشرط لها القصد والإخلاص لقوله ﷺ: "مَنْ سَمِعَ".

واعلم أنه يستحب إجابة المؤذن بالقول مثل قوله لكل من سمعه من متطهر ومحدث وجنب وحائض وغيرهم ممن لا مانع له من الإجابة، فمن أسباب المنع أن يكون في الخلاء، أو جماع أهله أو نحوها.

ومنها: أن يكون في صلاة فمن كان في صلاة فريضة، أو نافلة فسمع المؤذن لم يوافقه وهو في الصلاة، فإذا سلم أتى بمثله، فلو فعله في الصلاة فهل يكره؟ فيه قولان للشافعي رحمه الله. أحدهما: أنه يكره؛ لأنه بعراض عن الصلاة، لكن لا تبطل صلاته إن قال ما ذكرناه؛ لأنها أذكراك، فلو قال حي على الصلاة، أو الصلاة خير من النوم بطلت صلاته، إن كان عالماً بتحرره؛ لأنه كلام آدمي، ولو سمع الأذان، وهو في فراءة أو تسبيح أو نحوها قطع ما هو -

- فيه، وأتى بمطابقة المؤذن، ويتابعه في الإقامة كالأذان، إلا أنه يقول في لفظ الإقامة، أقامها الله وأدامها، وإذا توب المؤذن في صلاة الصبح فقال: الصلاة خير من النوم، قال سامعه: صدقت وبررت، هذا تفصيل مذهبي.

وقال القاضي عياض رحمه الله: اختلف أصحابنا هل يحكي المصلي لفظ المؤذن في صلاة الفريضة والنافلة أم لا يحكيه فيهما؟ أم يحكيه في النافلة دون الفريضة؟ على ثلاثة أقوال. ومنه أبو حنيفة فيهما. وهل هذا القول مثل قول المؤذن واجب على من سمعه في غير الصلاة أم مندوب؟ فيه خلاف حكاه الطحاوي، الصحيح الذي عليه الجمهور أنه مندوب. قال: واختلفوا هل يقوله عند سماع كل مؤذن أم لأول مؤذن فقط؟ قال: واختلف قول مالك هل يتابع المؤذن في كل كلمات الأذان أم إلى آخر الشهادتين؛ لأنه ذكر وما بعده بعضه ليس بذكر، وبعضه تكرار لما سبق، والله أعلم.

كلام القاضي عياض حول ما يحتوي الأذان من التوحيد ونفي الشرك، فصل: قال القاضي عياض رحمه الله: قوله **يُحْمَدُ** "إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر إلى آخره، ثم قال في آخره: من قلبه دخل الجنة" إنما كان كذلك؛ لأن ذلك توحيد وثناء على الله تعالى وانقياد لصاعته وتقويض إليه لقوله: لا حول ولا قوة إلا بالله، فمن حصل هذا فقد حاز حقيقة الإيمان، وكمال الإسلام، واستحق الجنة بفضل الله تعالى، وهذا معنى قوله في الرواية الأخرى: "رضيت بالله رباً ومحمد رسولاً وبالإسلام ديناً". قال: وأعم أن الأذان كلمة جامعة لعقيدة الإيمان مشتملة على نوعيه من العقليات والسمعيات، فأوله إثبات الذات، وما يستحقه من الكمال والتنزيه عن أضدادها، وذلك بقوله: "الله أكبر"، وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه، ثم صرح بإثبات الوحدانية ونفي ضدها من الشراكة المستحيلة في حقه سبحانه وتعالى، وهذه عمدة الإيمان والتوحيد المقدمة على كل وظائف الدين، ثم صرح بإثبات النبوة والشهادة بالرسالة لنبينا ﷺ، وهي قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوحدانية، وموضعها بعد التوحيد؛ لأنها من باب الأفعال الجائزة الوقوع، وتلك المقدمات من باب الواجبات، وبعد هذه القواعد كملت العقائد العقلية فيما يجب ويستحيل ويجوز في حقه سبحانه وتعالى، ثم دعا إلى ما دعاهم إليه من العبادات، فدعاهم إلى الصلاة، وعقبها بعد إثبات النبوة؛ لأن معرفة وجوها من جهة النبي ﷺ لا من جهة العقل، ثم دعا إلى الفلاح، وهو الفوز والبقاء في النعيم المقيم، وفيه إشعار بأمر الآخرة من البحث والجزاء، وهي آخر تراجم عقائد الإسلام، ثم كرر ذلك بإقامة الصلاة للإعلام بالشروع فيها، وهو متضمن لتأكيد الإيمان، وتكرار ذكره عند الشروع في العبادة بالقلب واللسان، وليدخل المصلي فيها على بينة من أمره وبصيرة من إيمانه، ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظمة حق من يعبد وجزيل ثوابه. هذا آخر كلام القاضي، وهو من النفائس الجليلة، وبالله التوفيق.

[٨- باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه]

٨٥٢- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ يَدْعُوهُ إِلَى الصَّلَاةِ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْتَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٨٥٣- (٢) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِهِ.

٨٥٤- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ، ذَهَبَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرُّوحَاءِ".

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرُّوحَاءِ فَقَالَ: هِيَ مِنَ الْمَدِينَةِ بَسْطَةً وَثَلَاثُونَ مِيلًا.

٨٥٥- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٨٥٦- (٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ بِالصَّلَاةِ أَخَالَ لَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ فَوْسُوسٌ، فَإِذَا سَمِعَ الْإِقَامَةَ ذَهَبَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ فَوْسُوسٌ".

٨- باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه

ضبط الأسماء: أما أسماء الرجال: ففيه طلحة بن يحيى عن عمه، هذا المم هو عيسى بن طلحة بن عبيد الله كما بينه في الرواية الأخرى. وقوله: الأعمش عن أبي سفيان" اسم أبي سفيان: طلحة بن نافع، سبق بيانه مرات. وقوله: "قال سليمان فسأله عن الروحاء" سليمان هو الأعمش سليمان بن مهران، والمسؤول أبو سفيان طلحة بن نافع، وفيه: أمية بن بسطام بكسر الباء وفتحها، مصروف وغير مصروف، وسبق بيانه في أول الكتاب مرات.

٨٥٧ - (٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ أَذِينَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ حُصَاصٌ".

٨٥٨ - (٧) حَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ عَنْ سُهَيْلٍ قَالَ: أُرْسِنَنِي أَبِي إِلَى بَنِي حَارِثَةَ. قَالَ وَمَعِيَ غُلَامٌ لَنَا - أَوْ صَاحِبٌ لَنَا - فَذَاذُهُ مُنَادٍ مِنْ حَائِطٍ بِاسْمِهِ. قَالَ: وَأَشْرَفَ الَّذِي مَعِيَ عَلَى الْحَائِطِ فَلَمْ يَرِ شَيْئًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي فَقَالَ: لَوْ شَعَرْتُ أَنَّكَ تَتَلَقَى هَذَا لَمْ أُرْسِلْكَ، وَلَكِنْ إِذَا سَمِعْتَ صَوْتًا مُنَادٍ بِالصَّلَاةِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ، وَلَّى وَلَهُ حُصَاصٌ".

= قوله: "أرسلني أبي إلى بني حارثة" هو بالحاء. قوله: "الحوامي" هو بالحاء المهملة والزاى.

وأما لغاته والفاظه: فقوله ﷺ: "المؤذنون أطول أعناقاً" هو بفتح همزة "أعناقاً" جمع عنق.

الأقوال في معنى قوله: "المؤذنون أطول أعناقاً": واختلف السلف والخلف في معناه فقيل: معناه أكثر الناس تشوقاً إلى رحمة الله تعالى؛ لأن المشوق يطيل عنقه إلى ما يتطلع إليه، فمعناه: كثرة ما يرويه من الثواب. وقال النضر بن سمير: إذا أجمع الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم؛ لئلا ينالهم ذلك الكرب والعرق، وقيل: معناه: أنهم سادة ورؤساء، والعرب تصف السادة بطول العنق، وقيل: معناه: أكثر أتباعاً، وقال ابن الأعرابي: معناه: أكثر الناس أعمالاً. قال القاضي عياض وغيره: ورواه بعضهم "أعناقاً" بكسر الهمزة أي إمراعاً إلى الجنة وهو من سائر العنق.

شرح الغريب: فونه: "مكان لروحاء" هي بفتح الراء وبالحاء المهملة والممد. فونه: "إذا سمع الشيطان الأذان أحان" هو بالحاء المهملة أي ذهب هارباً.

فونه: "وله حصاص" هو بحاء مهملة مضمومة وصادين مهملين، أي ضراط كما في الرواية الأخرى، وقيل: "الخصاص" شدة العدو، فافهما أبو عبيد والأئمة من بعده.

قال العلماء: وإلى أدير الشيطان عند الأذان لئلا يسمعه فيضطر إلى أن يشهد له بذلك يوم القيامة يقول النبي ﷺ: "لا يسمع صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة" قال القاضي عياض: وقيل: إنما يشهد له المؤمنون من الجن والإنس، فأما الكافر فلا شهادة له، قال: ولا يقبل هذا من فائله لما جاء في الآثار من خلافه، قال وقيل: إن هذا فيمن يصح منه الشهادة ممن يسمع، وقيل: بل هو عام في الحيوان والجماد، وأن الله تعالى يخلق لها وما لا يعقل من الحيوان إدراكاً للأذان وعقلاً ومعرفة، وقيل: إنما ينذر الشيطان لعظم أمر الأذان لما اشتمل عليه من قواعد التوحيد وإظهار شعائر الإسلام وإعلانه، وقيل: نياسه من وسوسة الإنسان عند الإعلان بالترديد.

٨٥٩- (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ يَعْنِي الْجَزَامِيَّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأَذِينَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّأَذِينَ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا نُوبَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّنَوُّبُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ. يَقُولُ لَهُ: اذْكُرْ كَذَا، وَادْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ مِنْ قَبْلُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ مَا يَذْرِي كَهْمَ صَلَّى".

٨٦٠- (١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ "حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي كَيْفَ صَنَّى".

وقوله ﷺ: (حتى إذا نوب بالصلاة) المراد بالتنويب الإقامة وأصله من تاب إذا رجع، ومقيم الصلاة راجع إلى الدعاء إليها، فإن الأذان دعاء إلى الصلاة، والإقامة دعاء إليها. قوله: (حتى حتى حتى) وعدة هي بضم الضاء وكسرهما. حكاهما القاضي عياض في "المشارق"، قال: ضبطناه عن المتقين بالكسر، وسمعناه من أكثر الرواة بالنصب، قال: والكسر هو النوح ومعناه: يوسوس، وهو من قولهم: خطر الفحل يذنيه إذا حركه فضرب به فخذيه، وأما بالنصب فمن السلوك والمرور أي يدنو منه فيمر بينه وبين فليه فيشغله عما هو فيه، ولهذا فسرهُ الشارحون "للموظا" وبالأول فسرهُ الخليل. قوله: "حتى يظل الرجل أن يدري كيف صنى" "إن" بمعنى "ما" كما في الرواية الأولى، هذا هو المشهور في قوله: "إن يدري" أنه بكسر همزة "إن"، قال القاضي عياض: وروي يفتحها قال: وهي رواية ابن عبد البر، وأدعى أنها رواية أكثرهم، وكذا ضبطه الأصيلي في كتاب البخاري، والصحيح لكسر.

فقه الحديث أما فقه الباب: ففيه فضيلة الأذان والمؤذن، وقد جاءت فيه أحاديث كثيرة في الصحيحين مصرحة بعظم فضله، واختلف أصحابنا هل الأفضل للإنسان أن يرصد نفسه للأذان أم للإمامة؟ على أوجه أصحابنا: الأذان أفضل، وهو نص الشافعي، وفي "الأم" وقول أكثر أصحابنا، والثاني: الإمامة أفضل، وهو نص الشافعي أيضاً، والثالث: هما سواء. والرابع: إن علم من نفسه القيام بحق الإمامة وجميع خصائصها فهي أفضل. وإلا فالأذان، قاله أبو علي الطبري وأبو القاسم بن كعب، والنسعودي، والقاضي حسين من أصحابنا. وأما جمع الرجل بين الإمامة والأذان، فإن جماعة من أصحابنا يستحب أن لا يفعله، وقال بعضهم: يكره، وقال محققهم وأكثرهم: أنه لا بأس به، بل يستحب وهذا أصح، والله أعلم.

[٩- باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع،..]

٨٦١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَتَّصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ -وَالْقَلْبُ لِيَحْيَى- قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ مَنْكِبَيْهِ، وَقَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُهُمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

٩- باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع،

وفي الرفع من الركوع، وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود

بيان المواضع التي يستحب فيها رفع اليدين في الصلاة: أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام. واختلفوا فيما سواها، فقال الشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم: يستحب رفعهما أيضاً عند الركوع وعند الرفع منه، وهو رواية عن مالك. وللشافعي قول: أنه يستحب رفعهما في موضع آخر رابع، وهو إذا قام من التشهد الأول، وهذا القول هو الصواب، فقد صح فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه كان يفعله، رواه البخاري، وصح أيضاً من حديث أبي حميد الساعدي، ورواه أبو داود والترمذي بأسانيد صحيحة. وقال أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطبري من أصحابنا وبعض أهل الحديث: يستحب أيضاً في السجود. وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل "الكوفة": لا يستحب في غير تكبيرة الإحرام، وهو أشهر الروايات عن مالك، وأجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع، وحكي عن داود إيجابه عند تكبيرة الإحرام، وهذا قول الإمام أبو الحسن أحمد بن حنبل السباري من أصحابنا أصحاب الوجوه، وقد حكاه عنه في "شرح المذهب" وفي "تهذيب اللغات".

"قال في فتح الملهم: وتمسك التاركون بما روى الترمذي وأبو داود والنسائي عن علقمة، قال: قال عبد الله ابن مسعود "ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ فصلى فلم يرفع يديه إلا في أول مرة" حسنه الترمذي، وصححه ابن حزم في المحلى (كما في اللآلئ المصنوعة للسيوطي)

الكلام على حديث ابن مسعود في ترك الرفع: فإن قلت: قال الترمذي: "قال عبد الله بن المبارك: قد ثبت حديث من يرفع، وذكر حديث الزهري عن سالم عن أبيه: ولم يثبت حديث ابن مسعود "أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة".

٨٦٢- (٢) وحدثني محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج: حدثني ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام للصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه. ثم كبر، فإذا أراد أن يركع فعل مثل ذلك: وإذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك، ولا يفعله حين يرفع رأسه من السجود.

٨٦٣- (٣) حدثني محمد بن رافع: حدثنا حجين وهو ابن المثنى: قال حدثنا الثبت، عن عفيال: ح: وحدثني محمد بن عبد الله بن قهزاذ: حدثنا سلمة بن سليمان: أخبرنا يونس: كلاهما عن الزهري بهذا الإسناد، كما قال ابن جريج: كان رسول الله ﷺ إذا قام للصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو منكبيه، ثم كبر.

=صفة رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ووقت الرفع: وأما صفة الرفع فاشتهور من مذهبنا ومذهب الجماهير أنه يرفع يديه حذو منكبيه، بحيث تمازي أطراف أصابعه فروع أذنيه، أي أعلى أذنيه وبهاماه شخصي أذنيه، وراحته منكبيه، فهذا معنى قولهم: حذو منكبيه، وهذا جمع الشافعي رحمه الله بين روايات الأحاديث، فاستحسن الناس ذلك منه.

وأما وقت الرفع ففي الرواية الأولى: "رفع يديه ثم كبر"، وفي الثانية: "كبر ثم رفع يديه"، وفي الثالثة: "إذا كبر رفع يديه"، ولأصحابنا فيه أوجه، أحدها: يرفع غير مكبر، ثم يتدنى للتكبير مع إرسال اليدين، وينتهي مع انتهائه. والثاني: يرفع غير مكبر، ثم يكبر ويده قارتان ثم يرسلهما. والثالث: يتدنى الرفع من ابتدائه التكبير وينتهي معاً. والرابع: يتدنى هما معاً، وينتهي التكبير مع انتهاء الإرسال. والخامس: وهو الأصح: يتدنى الرفع مع ابتداء التكبير، ولا استحباب في الانتهاء، فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس ثم الباقي، وإن فرغ منهما =

=قلت: إن حديث ابن مسعود مروي بالمضمونين: الرفع الفعلي - كما ذكرنا آنفاً - والرفع التقوي، كما أخرجه الطحاوي من "أنه ﷺ كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود". والظاهر أن تغليب ابن المبارك للمضمون الثاني لا الأول، كيف؟ وقد روى ابن المبارك نفسه للمضمون الأول في سنن النسائي، ولم يقل ههنا: "لم يثبت حديث من ثم يرفع". أي حديث ابن مسعود، كما قال في فريته: "قد ثبت حديث من يرفع" فإنه لو قال كذلك لكان دالاً على عدم ثبوت الرفع مطلقاً، وهذا كان خلاف الواقع، وخلاف ما كان يرويه بنفسه، فلذا عيّن الألفاظ التي يريد إعلالها، والمحدثون في باب الإعلال يقيدون بالألفاظ شديداً، فلا ينبغي أن يعدوا الناصر إلى غيره، فقد أعلموا في حديث ابن مسعود الرفع صريحاً بأن يكون من ابن مسعود تعليماً قولياً، فلا يتعدى منه إلى غيره من الوصف الفعلي. (فتح الملهم: ٣/ ٣٠٨، ٣٠٩)

٨٦٤- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ، إِذَا صَلَّى كَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ. وَحَدَّثَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ هَكَذَا.

٨٦٥- (٥) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ"، فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.

= حط يديه ولم يستندم الرفع، ولو كان أقطع اليدين من المنعصم، أو إحداهما رفع الساعد، وإن قطع من الساعد رفع العضد على الأصح.

وقيل: لا يرفعه لو لم يقدر على الرفع إلا بزيادة على المشروع أو نقص من فعل الممكن، فإن أمكن فعل الزائد. ويستحب أن يكون كفاه إلى القبة عند الرفع، وأن يكشفهما، وأن يفرق بين أصابعهما فريقياً وسطاً، ولو ترك الرفع حتى أتى بعض التكبير رفعهما في الساق، فهو تركه حتى أتاه لم يرفعهما بعده، ولا يقصر التكبير بحيث لا يفهم ولا يبلغ في مده بالتعطيط، بل يأتي به مبيناً، وهل يده أو يخففه؟ فيه وجهان: أصحهما: يخففه، وإذا وضع يديه حطهما تحت صدره فوق سرتة، هذا مذهب الشافعي والأكثرين.

وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي: تحت سرتة، والأصح أنه إذا أرسلهما أرسلهما إرسالاً خفيفاً إلى تحت صدره فقط، ثم يضع اليمين على اليسار، وقيل: يرسلهما إرسالاً بليغاً ثم يستأنف رفعهما إلى تحت صدره، والله أعلم. كلام أهل العلم في حكمة رفع اليدين: واختلفت عبارات العلماء في الحكمة في رفع اليدين، فقال الشافعي رحمه الله: فعلته إعظماً لله تعالى وتباعاً لرسول الله ﷺ. وقال غيره: هو استكانة واستسلام وانقياد، وكان الأسير إذا غلبه مد يديه علامة للاستسلام، وقيل: هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه، وقيل: إشارة إلى طرح أمور الدنيا والإقبال بكلية على الصلاة ومناجاة ربه سبحانه وتعالى، كما تضمن ذلك قوله: الله أكبر، فيطابق فعله قوله، وقيل: إشارة إلى دخوله في الصلاة، وهذا الأخير مختص بالرفع لتكبيرة الإحرام، وقيل غير ذلك، وفي أكثرها نظراً، والله أعلم.

وقوله: "إذا قام إلى الصلاة رفع يديه ثم كبر" فيه إثبات تكبيرة الإحرام، وقد قال رحمه الله: "صوا كما رأيتموني أصلي" رواه البخاري من رواية مالك بن الحويرث. وقال رحمه الله: "إذا قصت إلى الصلاة فكبر". وتكبيرة الإحرام واجبة عند مالك، والثوري، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، والعلماء كافة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، إلا ما حكاه القاضي عياض رحمه الله وجماعة عن ابن المسيب، والحسن، وزهري، وقنادة، والحكم، -

٨٦٦- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ أَنَّهُ رَأَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ.

حوالاً وزاعى أنه سنة ليس بواجب، وأن الدخول في الصلاة يكفي فيه النية، ولا أظن هذا بصحيح عن هؤلاء
الأعلام مع هذه الأحاديث الصحيحة مع حديث علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "مفتاح الصلاة الطهور
وتحريمها التكبير وتخليتها التسليم" ولغظة التكبير "الله أكبر" فهذا يجزئ بالإجماع، قال الشافعي: ويجزئ
"الله الأكبر" لا يجزئ غيرهما.

وقال مالك: لا يجزئ إلا "الله أكبر"، وهو الذي ثبت أن النبي ﷺ كان يقوله، وهذا قول منقول عن الشافعي في
القديم، وأجاز أبو يوسف "الله الكبير"، وأجاز أبو حنيفة الإقتصار فيه على كل لفظ فيه تعظيم لله تعالى كقوله:
الرحمن أكبر، أو الله أجل أو أعظم، وعالقه جمهور العلماء من السلف والخلف: والحكمة في ابتداء الصلاة
بالتكبير افتتاحها بالتعظيم والتعظيم لله تعالى ونعته بصفات الكمال، والله أعلم.

[١٠ - باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، ...]

٨٦٧ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فَيَكْبِرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ* فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٨٦٨ (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكْبِرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكْبِرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" حِينَ يَرْفَعُ صَلَاتَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: "رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ" ثُمَّ يُكْبِرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكْبِرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكْبِرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكْبِرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكْبِرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْمَنِيِّ بَعْدَ الْحُلُوسِ. ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٠ - باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة:

إلا رفعه من الركوع فيقول فيه: سمع الله لمن حمده

فيه إثبات التكبير في كل خفض ورفع، إلا في رفعه من الركوع فإنه يقول: سمع الله لمن حمده، وهذا مجمع عليه اليوم ومن الأعصار المتقدمة، وقد كان فيه خلاف في زمن أبي هريرة، وكان بعضهم لا يرى التكبير إلا للإحرام، وبعضهم يزيد عليه بعض ما جاء في حديث أبي هريرة، وكان هؤلاء لم يبلغهم فعل رسول الله ﷺ، ولهذا كان أبو هريرة يقول: إني لأشبهكم صلاة رسول الله ﷺ، واستقر العمل على ما في حديث أبي هريرة هذا، ففي كل صلاة ثنائية إحدى عشرة تكبيرة، وهي تكبيرة الإحرام وخمس في كل ركعة، وفي الثلاثية سبع عشرة وهي تكبيرة الإحرام وتكبيرة القيام من التشهد الأول، وخمس في كل ركعة، وفي الرباعية ثنتان وعشرون، ففي المكتوبات الخمس أربع وتسعون تكبيرة.

تكبيرة الإحرام عند الجمهور واجبة وما سواها سنة: وأعلم أن تكبيرة الإحرام واجبة، وما عداها سنة لو تركه صحت صلاته، لكن فائده تفضيئة وموافقة السنة، هذا مذهب العلماء كافة إلا أحمد بن حنبل رحمه الله في إحدى -

* قوله: "كسب خفض أو رفع" يخص من عمومه الرفع من الركوع بقراءة ما سيحيي من روايات الحديث.

٨٦٩- (٣) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنِّي أَشَبَّهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٨٧٠- (٤) وَخَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ، حِينَ يَسْتَخْلِفُهُ مَرُوانُ عَلَى الْمَدِينَةِ، إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، كَبَّرَ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَفِي حَدِيثِهِ: فَإِذَا قَضَاهَا وَسَلَّمَ أَقْبَلَ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنِّي لَأَشَبَّهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٨٧١- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا رَفَعَ وَوَضَعَ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا هَذَا التَّكْبِيرُ؟ قَالَ: إِنِّهَا لَصَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٨٧٢- (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، وَيُحَدِّثُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

والروايتين عنه أن جميع التكبيرات واجبة. ودليل الجمهور أن النبي ﷺ علم الأعرابي الصلاة، فعلسه واجبا، فذكر منها تكبيرة الإحرام، ولم يذكر ما زاد، وهذا موضع البيان ووقفه، ولا يجوز التأخير عنه.

وقوله: يكبر حين يهوي ساجدا ثم يكبر حين يرفع ويكبر حين يقوم من السجدة، هذا دليل على مقارنة التكبير لهذه الحركات، وبسطه عليها، فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع، ويمده حتى يصل حد الركوعين. ثم يشرع في تسبيح الركوع، ويبدأ بالتكبير حين يشرع في الهوي إلى السجود، ويمده حتى يضح جبهته على الأرض، ثم يشرع في تسبيح السجود ويبدأ في قوله: سمع الله من حمده، حين يشرع في الرفع من الركوع ويمده حتى ينتصب قائما، ثم يشرع في ذكر الاعتدال، وهو ربنا لك الحمد إلى آخره، ويشرع في التكبير للقيام من التشهد الأول حين يشرع في الانتقال ويمده حتى ينتصب قائما، هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة، إلا ما روي عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله، وبه قال مالك: أنه لا يكبر للقيام من الركعتين حتى يستوي قائما.

ودليل الجمهور ظاهر الحديث، وفي هذا الحديث دلالة لمذهب لشافعي رحمه الله وطائفة، أنه يستحب لكل فصل من-

=إمام ومأموم ومنفرد أن يجمع بين "سمع الله لمن حمده" و"ربنا لك الحمد" فيقول: "سمع الله لمن حمده" في حال ارتفاعه، و"ربنا لك الحمد" في حال استوائه وانتصابه في الاعتدال؛ لأنه ثبت أن رسول الله ﷺ فعلهما جميعاً. وقال ﷺ: "صلوا كما رأيتموني أصلي" وسأقي بسط الكلام في هذه المسألة وفروعها وشرح ألفاظها ومعانيها؛ حيث ذكره مسلم رحمه الله بعد هذا إن شاء الله تعالى.

فوله: "لقد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ" فيه إشارة إلى ما قدمناه أنه كان هجر استعمال التكبير في الانتقالات؛ والله أعلم.

* * * *

[١١ - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، ...]

٨٧٣- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَبَادَةَ ابْنِ الصَّامِتِ يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ".

٨٧٤- (٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ ح: وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ".

٨٧٥- (٣) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ مَحْمُودَ بْنَ الرَّبِيعِ، الَّذِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ مِنْ بَقَرِهِمْ: أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ".

٨٧٦- (٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَزَادَ فَصَاعِداً.

١١ - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة

ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها

أما ألفاظ الباب "فالخداج" بكسر الخاء المعجمة. قال الخليل بن أحمد والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والهرودي وآخرون: الخداج، النقصان، يقال: خدجت الناقة إذا ألفت ولدها قبل أوان التاج، وإن كان تام الخلق، وأخدجته إذا ولدته ناقصاً، وإن كان تمام الولادة، ومنه قيل لذي اليد: خدج اليد، أي ناقصها، قالوا: فقوله ﷺ خداج، أي ذات خداج. وقال جماعة من أهل اللغة: خدجت وأخدجت، إذا ولدت لغير تمام. وأم القرآن اسم الفاتحة، وسُميت أم القرآن؛ لأنها فاتحة كما سُميت "مكة" أم القرى؛ لأنها أصلها. قوله عز وجل: "يجدي عبدي" أي عظمي.

*قوله: "لا صلاة لمن لم يقرأ..." فسرته من لا يرى القراءة خلف الإمام، بأن المراد به أيعم القراءة حقيقة أو حكماً توفيقاً بين الأحاديث، والذي خلف الإمام فقراءة الإمام له قراءة، فهو قارئ، أي حكماً، والله تعالى أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: "أن أنا نسأت أخره" أبو النسأت هذا لا يعرفون له اسم، وهو ثقة. قوله: "حدثني أحمد بن جعفر المقرئ" هو بفتح الميم وإسكان العين وكسر القاف منسوب إلى معمر وهي ناحية من اليمن. وأما الأحكام: ففيه وجوب قراءة الفاتحة، وأنها متعينة لا يجزي غيرها إلا لعجز عنها، وهذا مذهب مالك، والتابعي، وجمهور العلماء من النصحية والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة: يجب وطائفة قليلة: لا يجب الفاتحة،** بل الواجب آية من القرآن لقوله ﷺ: "اقرأ ما تيسر".*

**قال في فتح الملهم: والصواب ما قال الحافظ: "إن الحنفية يقولون بوجوب قراءة الفاتحة، لكن بنوا على قاعدتهم أنها مع الوجوب ليست شرطا في صحة الصلاة، لأن وجوبها إنما ثبت بالسنة، والذي لا يتم (أي لا تصح) الصلاة إلا به فرض، والفرض لا يثبت عندهم بما يزيد على القرآن، وقال تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ (الزمل: ٢٠) فالفرض قراءة ما تيسر، وتعين الفاتحة إنما يثبت بالحديث، فيكون واجبا يأثم من تركه، وتجزي الصلاة بدونه"، إلخ. قال الشيخ بندر الدين العيني: "أمر الله تعالى بقراءة ما تيسر من القرآن مطلقا، وتقييده بالفاتحة زيادة على مطلق النص، وإذا لا يجوز عندنا؛ لأنه نسخ، فيكون أدنى ما ينطلق عليه فرضا لكونه مأمورا به، وإن القراءة خارج الصلاة ليست بفرض، فمتى أن يكون في الصلاة.

فإن قلت: هذه الآية في صلاة الليل وقد نسخت فرضيتها، وكيف يصح انتمسك بها؟ قلت: ما شرع ركن لم يصر منسوخا، وإنما نسخ وجوب قيام الليل دون فروض الصلاة وشرائطها وسائر أحكامها، ويدل عليه أنه أمر بالقراءة بعد النسخ بقوله: فاقراءوا ما تيسر منه والصلاة بعد النسخ بقيت نقلا، وكل من شرط الفاتحة في الفرض شرطها في النفل، ومن لا فناء والآية تنفي اشتراطها في النفل، فلا تكون ركن في الفرض لعدم القائل بالفصل. فإن قلت: كلمة "ما" محذوفة والحديث معين ومبين، فالمتعين يقضي على المنهك.

قلت: كل من قال بهذا يدل على عدم معرفته بأصول الفقه، لأن كلمة "ما" من ألفاظ الصوم، يجب العمل بعمومها من غير توقف، ولو كانت محملة لما جاز العمل بما قبل اثنيان كسائر محملات القرآن والحديث، ومعناه: أي شيء تيسر، ولا يسوغ ذلك فيما ذكروه، فيلزم إترك القرآن والحديث، والعام عندنا لا يحمل على الخاص مع ما في الخاص من الاحتمالات.

فإن قلت: هذا الحديث مشهور، فإن العلماء تلقته بالقول، فيحوز الزيادة بمثله.

قلت: لا نسلم أنه مشهور؛ لأن المشهور ما نقاه التابعون بالقبول، وقد اختلف التابعون في هذه المسألة: كذا في عمدة القاري. (فتح الملهم: ٣/٣٣٧، ٣٣٨)

**قد استدلل بعض علمائنا على عدم ركنية الفاتحة بما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعا: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج غير تمام". فإن الخداج بمعنى النقص، يدل =

= ودليل الجمهور قوله ﷺ: "لا صلاة إلا بآم القرآن" فإن قالوا: المراد لا صلاة كاملة قلنا: هذا خلاف ظاهر اللفظ، وما يؤيده حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب" رواه أبو بكر بن خزيمة في صحيحه بإسناد صحيح، وكذا رواه أبو حاتم بن حبان.

وأما حديث "اقرأ ما تيسر" فمحمول على الفاتحة، فإنها متيسرة، أو على ما زاد على الفاتحة بعدها، أو على من عجز عن الفاتحة.

وقوله ﷺ: "لا صلاة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب" فيه دليل لمذهب الشافعي -، ومن وافقه أن قراءة الفاتحة واجبة على الإمام والمأموم والمفرد، وما يؤيد وجوبها على المأموم قول أبي هريرة: "اقرأ بها في نفسك" فمعناه اقرأها سرًا =

عليه اللغة، والعرف، ومقابلته بالتمام على ما يشهد ويتادي عليه لفظ الحديث لا بمعنى الفاسد، والنقصان يتعلق بالصفات لا بالذات، والفساد والبطالان بالذات، فيطرق النقصان إلى الصلاة بترك واجب من الواجبات، لا بترك فرض من فروضها. وأما فهم الراوي كأبي هريرة فليس بدليل يتنهض عليه، فإن احتجاجنا بالحديث لا بما فهمه الراوي، فلا يكون الصلاة الخالية عن الفاتحة تامة كاملة أي فردا كاملا من الصلاة، بل فردا ناقصا منها لترك الواجب، فيتحقق أصل الصلاة، ويتقرر به نفس حقيقته وإن كانت في ضمن فرد ناقص. (فتح الملهم: ٣/٣٣٩)

قال الشيخ الأنور في "فصل الخطاب": "إن هذا اللفظ (أي فصاعداً) في اللغة لا ينسحب حكم ما قبله على ما بعده، إن وجوباً فوجوباً، وإن غيره فغيره، ولا يد من أن ينسحب الحكم المصدر إيجاباً كان أو استحباباً أو إباحة وتخيراً بحسب المقام على كلا الجزئين، ولما كان حكم ما قبله ههنا لوجوب فلا بد أن ينسحب على ما بعده لا محالة" ثم حققه وفصله تفصيلاً شافياً، وأجاب عما تكلم به البخاري في جزئه.

وشاهد هذه الزيادة (فصاعداً) ما عن أبي سعيد قال: "أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر" رواه أبو داود وأحمد وأبو يعلى وابن حبان، وإسناده صحيح. قاله ابن سيد الناس والخافظ في التلخيص.

وأخرج أحمد، والبخاري في جزئه، وأبو داود، وابن الجارود عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أمره أن يخرج فينادي: "لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب وما راد" رجاله ثقات إلا جعفر بن ميمون، فقد تقدم الكلام فيه آنفاً، وبالجملة لا ينزل عن درجة الحسن إن شاء الله.

وروى الطحاوي والبيهقي في جزئه عن جابر، قال: "وكننا نتحدث أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك، أو فما أكثر من ذلك".

وفي حديث رفاع بن رافع في قصة المسىء صلته عند أحمد (كما في آثار النسن) "ثم اقرأ بآم القرآن، ثم اقرأ بما شئت". وفي بعض الروايات لأبي داود: "ثم اقرأ بآم القرآن وما شاء الله".

فهذه الأحاديث كلها تدل على إيجاب ما زاد على الفاتحة، كما تدل على إيجابها ولهذا أوجب التحفية قراءة الفاتحة وضم السورة إليها. (فتح الملهم: ٣/٣٤٠، ٣٤١)

٨٧٧- (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِثْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ. أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأَ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ" ثَلَاثًا، غَيْرُ تَمَامٍ، فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ، فَقَالَ: أَقْرَأُ بِهَا فِي نَفْسِكَ. * فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ* بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمَدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَتَيْتَنِي عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ قَالَ: مَحَدَنِي عَبْدِي - وَقَالَ مَرَّةً: فَوَضَّ إِلَيَّ عَبْدِي - فَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿هَدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ".

قَالَ سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي بِهِ الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَرِيضٌ فِي بَيْتِهِ، فَسَأَلْتُهُ أَنَا عَنْهُ.

-حيث نسمع نفسك، وأما ما حمله عليه بعض المائكية وغيرهم أن المراد تدبير ذلك وتذكره، فلا يقبل؛ لأن القراءة لا تطلق إلا على حركة اللسان بحيث يسمع نفسه، ولهذا اتفقوا على أن الجنب لو تدبر القرآن بقلبه من غير حركة لسانه لا يكون قارئاً مرتكباً لقراءة الجنب المحرمة.

وحكى القاضي عياض عن علي بن أبي طالب ؑ وبيعة، ومحمد بن أبي صفرة من أصحاب مالك أنه لا تجب قراءة أصلاً، وهي رواية شاذة عن مالك. وقال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة ؑ لا يجب القراءة في الركعتين الأخيرتين، بل هو بالخيار إن شاء قرأ، وإن شاء سجع، وإن شاء سكنت، والصحيح الذي عليه جمهور العلماء من السلف والخلف وجوب الفاتحة في كل ركعة بقوله ﷺ للأعرابي: "ثم افعل ذلك في صلاتك كلها".

مطلب قوله تعالى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ. قوله سبحانه وتعالى: "قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ" الحديث قال المنذمة المراد بالصلاة هنا الفاتحة، سميت بذلك؛ لأنها لا تصح إلا بها كقوله ﷺ: =

*قوله: "أقرأ بها في نفسك" فسر من ثم يقر القراءة خلف الإمام بالتدبير في قراءة الإمام.

*قوله: "قَسَمْتُ الصَّلَاةَ" نعل وجه الاستدلال هو اعتبار قسمة الفاتحة قسمة الصلاة، فإنه لا يحصل بقسمة الفاتحة قسمة للصلاة، إلا أن يكون الفاتحة لازمة فيها، والله تعالى أعلم.

٨٧٨- (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ، مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

٨٧٩- (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ أَنَّ أَبَا السَّائِبِ، مَوْلَى ابْنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً فَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ" بِمِثْلِ حَدِيثِ سُفْيَانَ، وَفِي حَدِيثِهِمَا "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَنِصْفُهَا لِي وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي".

٨٨٠- (٨) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْفِيٍّ الْمَعْفَرِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ أَبِي، وَمِنْ أَبِي السَّائِبِ، وَكَانَا جُلِيسَتِي أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ جِدَاجٌ" يَقُولُهَا ثَلَاثًا، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

"الحج عرفة" فيه دليل على وجوبها بعينها في الصلاة، قال العلماء: والمراد قسمتها من جهة المعنى؛ لأن نصفها الأول تحميد لله تعالى وتمجيد وثناء عليه وتفويض إليه، والنصف الثاني سؤال وطلب وتضرع واعتقار، واحتج القائلون بأن البسمة ليست من الفاتحة بهذا الحديث وهو من أوضح ما احتجوا به. قالوا: لأنها سبع آيات بالإجماع، فتلاث في أولها ثناء، أولها "أحمد لله"، وثلاث دعاء، أولها: "اهدنا الصراط المستقيم"، والسابعة متوسطة؛ وهي "إياك نعبد وإياك نستعين"، قالوا: ولأنه سبحانه وتعالى قال: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين فلم يذكر السملة ولو كانت منها لذكرها؛ وأجاب أصحابنا وغيرهم ممن يقول: إن البسمة آية من الفاتحة بأجوبة: أحدها: أن التنصيف عائد إلى جملة الصلاة لا إلى الفاتحة، هذا حقيقة اللفظ. والثاني: أن التنصيف عائد إلى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة. والثالث معناه: فإذا انتهى العبد في قراءته إلى الحمد لله رب العالمين.

قال العلماء: وقوله تعالى: "حمدني عبدي، وأثنى علي، ومجدي" إنما قاله؛ لأن التمجيد الثناء بحسب الفعل، والتمجيد الثناء بصفات الجلال، ويقال: أثنى عليه في ذلك كنه، ولهذا جاء جواباً للرحمن الرحيم لا شتمال اللفظ على الصفات الذاتية والفعلية. وقوله: وربما قال: قُوض إلي عبدي، وجه مطابقة هذا لقوله: "مالك يوم الدين أن الله تعالى هو المنفرد بالملك ذلك اليوم، وبجزء العباد وحسابهم، والدين الحساب. وقيل: الجزاء ولا دعوى لأحد ذلك اليوم ولا مجاز.

٨٨١- (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ" قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمَا أَعْلَنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْلَنَاهُ لَكُمْ، وَمَا أَخْفَاهُ أَخْفَيْنَاهُ لَكُمْ.

وأما في الدنيا فلبعض العباد ملك مجازي، ويدعي بعضهم دعوى باطله، وهذا كله يتقطع في ذلك اليوم، هذا معناه، وإلا فالله سبحانه وتعالى هو تمالك والمالك على الحقيقة للدارين وما فيهما ومن فيهما، وكل من سواه مريب له عبد مسخر، ثم في هذا الاعتراف من التعظيم والتمجيد وتقويض الأمر ما لا يخفى. وقوله تعالى: فإذا قال العبد: ﴿أَعْدَدْنَا لِمُسْتَقِيمٍ﴾ إلى آخر السورة، فهذا لعبد، هكذا هو في صحيح مسلم، وفي غيره فهؤلاء لعبد، وفي هذه الرواية دليل على أن "أعدنا" وما بعده إلى آخر السورة ثلاث آيات لا آيات، وفي المسألة خلاف مبني على أن البسملة من الفاتحة أم لا؟ فمنها مذهب الأكثرين: أنها من الفاتحة وأنها آية، و"أعدنا" وما بعده آيات. ومذهب مالك وغيره ممن يقول: أنها ليست من الفاتحة" يقول: أعدنا وما بعده ثلاث آيات، وللاكثرين أن يقولوا: قوله "هؤلاء" المراد به الكلمات لا الآيات مدلول رواية مسلم "فهذا لعبد"، وهذا أحسن من الجواب بأن الجمع محمول على الآيتين؛ لأن هذا مجاز عند الأكثرين، فيحتاج إلى دليل على صرفه عن الحقيقة إلى المجاز، والله أعلم.

وقول أبي هريرة رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ قال لا صلاة إلا بقراءة، قال أبو هريرة: فما أعلن رسول الله ﷺ أعلناه لكم وما أخفاه أخفيناه لكم" معناه ما جهر فيه بالقراءة جهرنا به، وما أسر أسرنا به.

ذكرت الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة: وقد اجتمعت الأمة على الجهر بالقراءة في ركعتي الصبح والجمعة، والأوليين من المغرب والعشاء، وعلى الإسرار في الظهر والعصر، وثالثة المغرب، والأخريين من العشاء، واحتفتوا في العبد والاستسقاء، ومذهبنا الجهر فيهما، وفي نوافل الليل، قبل: يجهر فيها؛ وقبل: بين الجهر والإسرار، ونوافل النهار يسر بها، والكسوف يسر بها نهاراً ويجهر ليلاً، والجنائز يسر بها ليلاً ونهاراً، وقبل: يجهر ليلاً، ولو فاتته صلاة ليلة كالعشاء فقضاها في ليلة أخرى جهراً، وإن قضاها نهاراً فوجهان: الأصح يسر، والثاني يجهر، وإن فاتته نهارية كالظهر فقضاها نهاراً أسر، وإن قضاها ليلاً فوجهان: الأصح: يجهر، والثاني: يسر. وحيث قلنا: يجهر أو -

قال في فتح الملهم: يخرج به نكون البسملة ليست من الفاتحة إذ لم يختلف أنها سبع آيات: ثلاث ثناء، وثلاث مسألة والسابعة - وهي "إياك نعبد وإياك نستعين" - وسط بين النوعين: نصفها إخلاص بما قبله، ونصفها مسألة متصل بما بعده، فلم كانت منها لم تكن القسمية بنصفين. وأيضاً يقول العبد: الحمد لله، ولم يذكر البسملة، وما جاء في بعض الروايات من قوله: "يقول العبد: بسم الله الرحمن الرحيم، يقول الله: ذكرني عبدي" وهو من رواية محمد بن سحمان، وهو ضعيف، لاسيما وقد انفرد بها، وخالفه فيها الحفاظ الثقات: مالك، وابن جريح، وابن عيينة، وغيرهم، فلم يذكروها، وبالجملة فاخترت أين شيء في الباب، كذا في إكمال إكمال المعلم. (فتح الملهم: ٣٧٢، ٣٧٣)

٨٨٢- (١٠) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْقَافِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِعُمَرُو- قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فِي كُلِّ الصَّلَاةِ يَقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَا مِنْكُمْ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنْ لَمْ أَرِدْ عَلَى أَمِّ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: إِنْ زِدْتَ عَلَيْهَا فَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنْ انْتَهَيْتَ إِلَيْهَا أَجْزَأَتْ عَنْكَ.

٨٨٣- (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْجٍ، عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ، فَمَا أَسْمَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَاهُ مِنْكُمْ، وَمَنْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ فَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ، وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ.

= يسر فهو سنة فلو تركه صحت صلاته ولا يسجد للسهر عندنا.

قوله: "ومن قرأ بأَمِّ الكتاب أجزاء عنه ومن زاد فهو أفضل" فيه دليل لوجوب الفاتحة وأنه لا يجزي غيرها، وفيه استحباب السورة بعدها** وهذا مجمع عليه في الصبح، والجمعة، والأوليين من كل الصلوات، وهو سنة عند جميع العلماء. وحكى القاضي عياض رحمته عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة وهو شاذ مردود، وأما السورة في الثالثة والرابعة، فاختلف العلماء هل تستحب أم لا؟ وكره ذلك مالك رحمته، واستحبته الشافعي رحمته في قوله الجديد دون القديم، والقديم هنا أصح. وقال آخرون: هو مخير إن شاء قرأ وإن شاء سبَّح وهذا ضعيف.

وتستحب السورة في صلاة النافلة، ولا تستحب في الجنازة على الأصح؛ لأنها مبنية على التخفيف، ولا يزداد على الفاتحة إلا التأمين عقبها، ويستحب أن تكون السورة في الصبح، والأوليين من الظهر من طوال المفصل، وفي العصر والمشاء من أوساطه، وفي المغرب من قصاره، واختلفوا في تطويل القراءة في الأولى على الثانية، والأشهر عندنا: أنه لا يستحب بل يسوي بينهما، والأصح أنه يطول الأولى للحديث الصحيح، "وكان يطول في الأولى ما لا يطول في الثانية". ومن قال بالقراءة في الآخرين من الرابعة يقول: هي أخف من الأوليين، واختلفوا في تقصير الرابعة على =

** قال في فتح الملهم: وفي البخاري عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: "كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة مودة، ويسمعنا الآية أحياناً" فهذا الحديث الفعلي الذي ظاهره المواظبة مع الأحاديث القولية التي ذكرناها في مبدأ الباب: دليل على وجوب ما زاد على الفاتحة، وهو السورة. وحيلة "إن زدت عليها فهو خير" إلى آخره في حديث الباب ليس مرفوعاً، ولا في حكم الرفع، بل هو فتوى أبي هريرة موقوف، نعم! حديث ابن عباس عند ابن خزيمة "أن النبي ﷺ قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بفاتحة الكتاب" يدل على عدم فرضية ضم السورة وصحة الصلاة بدينه، وهو لا يقاوم الأحاديث القوية الصحيحة الكثيرة الدالة على وجوب ما زاد على الفاتحة، ولعله محمول على عذر يجوز للاكتفاء على الفاتحة، والله سبحانه وتعالى أعلم. (فتح الملهم: ٣/٣٨٠)

٨٨٤- (١٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّلَامَ، قَالَ: "ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ" فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَعَلَيْكَ السَّلَامُ" ثُمَّ قَالَ: "ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ" حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا، عَلَّمَنِي، قَالَ: "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَأْسَكَ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا".

الثالثة، والله أعلم. وحيث شرعت السورة، فتركها فائتة الفضيلة ولا يسجد للسهو، وقراءة سورة قصيرة أفضل من قراءة قدرها من طويته.

القراءة على غير ترتيب المصحف مكروهة: ويقرأ على ترتيب المصحف، ويكره عكسه، ولا تبطل به الصلاة، ويجوز القراءة بالقراءات السبع ولا يجوز بالشواذ، وإذا لحن في الفاتحة خطأ بخل المصنف كضم تاء "أنعمت" أو كسر ها أو كسر كاف "إياك" بطلت صلاته، وإن لم يخل المصنف كفتح الباء من "المفضوب عليهم" ونحوه كرهه ولم تبطل صلاته، ويجب ترتيب قراءة الفاتحة وموالاتها، ويجب قراءتها بالعربية، ويجرم بالعجمية، ولا تصح الصلاة بها سواء عرف العربية أم لا، ويشترط في القراءة وفي كل الأذكار إسماع نفسه، والأخمس ومن في معناه يحرك لسانه وشفتيه بحسب الإمكان ويجزئه، والله أعلم.

قوله: "دخلى رجل فصلى ثم جاء فسلم على رسول الله ﷺ فرد رسول الله ﷺ السلام فقال: ارجع فصل فإنك لم تصل، فرجع الرجل فصلى، كما كان صلى ثم جاء إلى النبي ﷺ فسلم عليه فقال رسول الله ﷺ: وعليك السلام ثم قال: ارجع فصل فإنك لم تصل، حتى فعل ذلك ثلاث مرات فقال الرجل: والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا علمني، قال: إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها". وفي رواية: "إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر".

فوائد الحديث: هذا الحديث مشتمل على فوائد كثيرة، وليعلم أولاً أنه محمول على بيان الواجبات دون السنن، فإن قيل: لم يذكر فيه كل الواجبات، فقد بقي واجبات يجمع عليها ويختلف فيها، فمن المجمع عليه النية، والقعود في الشهد الأخير، وترتيب أركان الصلاة، ومن المختلف فيه الشهد الأخير، والصلاة على النبي ﷺ فيه، والسلام، -

٨٨٥- (١٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاحِيَةٍ: وَسَاقَا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَزَادَا فِيهِ "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ".

= وهذه الثلاثة واجبة عند الشافعي رحمه الله، وقال يوجب السلام الجمهور، وأوجب التشهد كثيرون، وأوجب الصلاة على النبي ﷺ مع الشافعي الشعبي، وأحمد بن حنبل، وأصحابهما، وأوجب جماعة من أصحاب الشافعي نية الخروج من الصلاة، وأوجب أحمد بن حنبل التشهد الأول، وكذلك التسيب وتكبيرات الانتقالات، فالجواب أن الواجبات الثلاثة المجمع عليها كانت معلومة عند السائل، فلم يحتاج إلى بيانها، وكذا المختلف فيه عند من يوجب بحمله على أنه كان معلوماً عنده.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث دليل على أن إقامة الصلاة ليست واجبة، وفيه وجوب الطهارة، واستقبال القبلة، وتكبير الإحرام والقراءة، وفيه أن التعوذ ودعاء الافتتاح، ورفع اليدين في تكبيرة الإحرام، ووضع اليد اليمنى على اليسرى، وتكبيرات الانتقالات، وتسيبحات الركوع والسجود، وهبات الجلوس، ووضع اليد على الفخذ، وغير ذلك مما لم يذكره في الحديث ليس يوجب إلا ما ذكرناه من المجمع عليه والمختلف فيه.

وفيه دليل على وجوب الاعتدال عن الركوع والجلوس بين السجدين، ووجوب الطمأنينة في الركوع والسجود والجلوس بين السجدين، وهذا مذهبا ومذهب الجمهور، ولم يوجبها أبو حنيفة رحمه الله وطائفة يسيرة، وهذا الحديث حجة عليهم، وليس عنه جواب صحيح.

وأما الاعتدال فالمشهور من مذهبا ومذاهب العلماء نجب الطمأنينة فيه، كما نجب في الجلوس بين السجدين، وتوقف في إيجابها بعض أصحابنا، واحتج هذا القائل بقوله ﷺ في هذا الحديث: "ثم ارفع حتى تعتدل قائما" -

"قال في فتح الملهم: والحاصل أن الأصح رواية ودراية وجوب تعديل الأركان، وأما القومة والجلوسة وتعديلهما فالمشهور في المذهب السنية، وروى وجوها، وهو الموافق للأدلة، وعليه الكمال ومن بعده من المتأخرين، وقد علمت قول تميمه: "إنه الصواب"، وقال أبو يوسف رحمه الله يفرضية الكل، واختاره في المجمع، والعيني، ورواه الطحاوي (الذي هو العمدة في بيان اختلاف العلماء في الفقه كما في عمدة القاري وأشد العيني هنا:

إذا قالت حذام فصدفوها فإن القول ما قالت حذام)

عن أئمتنا الثلاثة، وقال في الفيض: "إنه الأحوط". (فتح الملهم: ٣/٣٨٦)

قال شيخنا المحمود ففس الله روحه: إن الشافعي ومن وافقه قد فهم من قول النبي ﷺ: "صل فإنك لم تصل" ما فهمه الصحابة قبل بيان النبي ﷺ من نفي الصحة، وأبو حنيفة رحمه الله فهم منه ما فهموا بعد بيانه ﷺ من نفي الكمال والتمام، فوازن بينهما واختار أيهما شئت. (فتح الملهم: ٣/٣٨٩)

«فاكتفى بالاعتدال، ولم يذكر الطمأنينة، كما ذكرها في الجلوس بين السجدين، وفي الركوع والسجود. وفيه: وجوب القراءة في الركعات كلها، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور كما سبق. وفيه: أن المفتي إذا سئل عن شيء، وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل، ولم يسأله عنه يستحب له أن يذكره له، ويكون هذا من النصيحة، لا من الكلام فيما لا يعني، وموضع الدلالة أنه قال: "علمني يا رسول الله" أي علمني الصلاة، فعلمه الصلاة، واستقبال القبلة، والوضوء وليس من الصلاة، لكنهما شرطان لها. وفيه: الرفق بالمتعلم والجاهل، وملاطفته، وإيضاح المسألة له، وتلخيص المقاصد، والاقتصار في حقه على المهم دون المكملات التي لا يحتمل حاله حفظها والقيام بها.

وفيه: استحباب السلام عند اللقاء، وجوب رده، وأنه يستحب تكراره إذا تكرر اللقاء وإن قرب العهد، وأنه يجب رده في كل مرة، وأن صيغة الجواب: وعليكم السلام أو عليك بالواو، وهذه الواو مستحبة عند الجمهور، وأوجبها بعض أصحابنا، وليس بشيء، بل الصواب أنها سنة، وقال الله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ۖ﴾ (هود: ٦٩) وفيه: أن من أحل يعمد واجبات الصلاة لا تصح صلاته ولا يسمى مصلياً، بل يقال لم تصل، فإن قيل: كيف تركه مراراً يصلي صلاة فاسدة؟ فالجواب أنه لم يؤذن له في صلاة فاسدة، ولا علم من حاله أنه يأتي بها في المرة الثانية والثالثة فاسدة، بل هو محتمل أن يأتي بها صحيحة، وإنما لم يعلمه أولاً ليكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزئة، كما أمرهم بالإحرام بالحج ثم يفسخه إلى المرة ليكون أبلغ في تقرير ذلك عندهم، والله أعلم.

واعلم أنه وقع في إسنادهما الحديث في مسلم عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال: حدثني سعيد ابن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، قال الدار قطني في استدرأكاته: خالف يحيى بن سعيد في هذا جميع أصحاب عبيد الله، فكلهم رَوَوْه عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة لم يذكروا أباه، قال الدار قطني: ويحيى حافظ فيعتمد ما رواه، فحصل أن الحديث صحيح لا علة فيه، ولو كان الصحيح ما رواه الأكثرون لم يضر في صحة المتن، وقد سبق بيان مثل هذا مرات في أول الكتاب، ومقصودي بذكر هذا أن لا يغتر بذكر الدار قطني أو غيره له في الاستدرأكات، والله عز وجل أعلم.

[١٢ - باب في المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه]

٨٨٦ - (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَّادَةَ، قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّادَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: صَلَّيْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ - أَوْ الْعَصْرِ - فَقَالَ: "إِيكُمْ قَرَأَ خَلْفِي - بِ - سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى؟" (الأعلى: ١) "فَقَالَ رَجُلٌ: أَتَا، وَلَمْ أَرِدْ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ. قَالَ: "قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَتِهَا".

٨٨٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَسَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّيْنَا الظُّهْرَ، فَحَفَّلَ رَجُلٌ يَقْرَأُ خَلْفَهُ - بِ - سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى؟ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: "إِيكُمْ قَرَأَ" أَوْ "إِيكُمْ الْقَارِئُ" فَقَالَ رَجُلٌ: أَتَا، فَقَالَ: "قَدْ ظَنَنْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَتِهَا".

[١٢ - باب في المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه]

فيه قوله: "سبح اسم ربك الأعلى؟" فقال رجل: أنا ما أردت إلا الخير، قال: قد علمت أن بعضكم خالجتها. وفي الروايتين الأخيرتين أنه كان في صلاة الظهر بلا شئ.

شرح العرب: "خالجتها" أي نازعيتها، ومعنى هذا الكلام الإنكار عليه، والإنكار في جهره أو رفع صوته بحيث أسمع غيره لا عن أصل القراءة، بل فيه أنهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة لسرية، وفيه إثبات قراءة السورة.

وقال في فتح الملهم: وأما في حديث عبادة وأنس ورجل من أصحاب النبي ﷺ وأبي هريرة فالسؤال قد وقع عن أصل القراءة، فسم يقرأ فيها: نعلكم تجهرون خلف إمامكم، ولم يقل حين الإرشاد: لا تجهروا على الإمام؛ إنما ورد الإنكار فيها على المنازعة، وليس مساوفاً لتجهر، وهكذا في حديث عمران بن حصين "أن النبي ﷺ صَلَّيْنَا الظُّهْرَ، فَحَفَّلَ رَجُلٌ يَقْرَأُ خَلْفَهُ: سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِيكُمْ قَرَأَ أَوْ إِيكُمْ الْقَارِئُ؟" فقال رجل: أَتَا، فقال: لقد علمت أن بعضكم خالجتها، أي نازعيتها فلم يصرح فيه بالتجهر، والسؤال أيضاً قد وقع بعنوان القراءة لا بالتجهر، والمنازعة لا يجب أن يكون سببها التجهر كما مر منا تحقيقه، وأيضاً تخصيص الذكر "سبح اسم" تفادى واقعي لا مدخل له في إثبات المنازعة، والمثير للسؤال ومخط الاستنكار ومورده ليس قراءة سورة دون سورة، فقراءة "سبح اسم" و"الغاشية" و"الفجر" و"المائدة" كلها سواء. (فتح الملهم: ٣/٣٥٥)

٨٨٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْظَهَرَ، وَقَالَ: "قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَتِهَا".

= في الظاهر للإمام وللمأمووم وهذا الحكم عندنا، ولنا وجه شاذ ضعيف: أنه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرأها في الجهرية، وهذا غلط؛ لأنه في الجهرية يؤمر بالإنتصاف وهنا لا يسمع، فلا معنى لتسكوته من غير استماع، ولو كان في الجهرية بعيداً عن الإمام لا يسمع قراءته، فالأصح أنه يقرأ السورة لما ذكرناه، والله أعلم. قوله: "عن قَتَادَةَ عن زُرَّادٍ". وفي الرواية الثانية: "عن قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ زُرَّاداً" فيه فائدة: وهي أن قَتَادَةَ يروي مدلس، وقد قال في الرواية الأولى: "عن"، والمدلس لا يحتج بعنونه إلا أن ثبت سماعه لذلك الحديث عن عننه عنه في طريق آخر، وقد سبق التنبيه على هذا في مواطن كثيرة، والله أعلم.

[١٣ - باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة]

٨٨٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ غُنْدَرٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

٨٩٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ! نَحْنُ سَأَلْنَاهُ عَنْهُ.

٨٩١ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَجْهَرُ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، تَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى حُدُوكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

وَعَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّيْتُ حَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﷻ، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فِي أَوَّلِ قِرَاءَتِهِ، وَلَا فِي آخِرِهَا.

[١٣ - باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة]

إيضاح السند: في إسناده قتادة عن أنس، وفي الطريق الثاني قبل قَتَادَةَ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قال: نعم، وهذا تصريح بسماعه فبنتفي ما يخاف من إرساله لئلا يسه، وقد سبق مثله في آخر الباب قبله. وقوله: "يستفتحون بالحمد لله" وهو برفع الدال على الحكاية، استدلل بهذا الحديث من لا يرى البسملة من الفاتحة، ومن يراها منها، ويقول: لا يجهر، ومنهـب الشافعي رحمه وطوائف من السنف والخلف أن البسملة آية من الفاتحة، وأنه يجهر بها حيث يجهر بالفاتحة، واعتمد أصحابنا ومن قال بأنها آية من الفاتحة، أنها كتبت في المصحف بخط المصحف، وكان هذا باتفاق الصحابة وإجماعهم على أن لا يشتوا فيه بخط القرآن غير القرآن، وأجمع بعدهم المسلمون كلهم في كل الأعصار إلى يومنا، وأجمعوا أنها ليست في أول براءة، وألها لا تكتب فيها، وهذا يؤكد ما قلناه.

قوله: "حدثنا محمد بن مهران عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب: "هـ" كان يجهر بهؤلاء الكلمات: سبحانك اللهم وبحمدك، وتعالى حُدُوكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. وعن قَتَادَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ

٨٩٢ (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ ذَلِكَ.

جاء عن أنس أنه حدث قال: كنت حاضراً إلى النبي ﷺ قال أبو عني الغساني: هكذا وقع عن عبدة أن عمر، وهو مرسل، يعني أن عبدة وهو ابن أبي ليابة لم يسمع من عمر، قال: وقوله بعده: عن قتادة يعني الأوزاعي عن قتادة عن أنس، هذا هو المقصود من الباب، وهو حديث متصل، هذا كلام الغساني، والمقصود أنه عطف قوله: 'وعن قتادة' على قوله: "عن عبدة"، وإنما فعل مسلم هذا لأنه سمعه هكذا فأداه كما سمعه، ومقصوده الثاني المتصل دون الأول المرسل، وهذا نظائر كثيرة في صحيح مسلم وغيره، ولا إنكار في هذا كله.

وقوله: "سبحانك اللهم وبحمدك" قال الخطابي: أخبرني ابن خلاد قال: سألت الزجاج عن الواو في قوله: وبحمدك فقال معناه: سبحانك اللهم وبحمدك سبحانك، قال: واجد هذا العظمة والله تعالى عليم.

[١٤ - باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة، سوى براءة]

٨٩٣ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا الْمُخْتَارُ ابْنُ قُلْقُلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: بَيَّنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهَرِنَا، إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءَةً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةُ سُورَةٍ، فَقَرَأْتُ:" بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۚ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ۚ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۚ ﴿٢﴾" ثُمَّ قَالَ: "اتَّذَرُونَ مَا الْكَوْثَرُ؟" فَقُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "لِيَأْتِ نَهْرٌ وَعَدْيِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرْدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آيَتُهُ عَذْدُ النَّحُومِ، فَيُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: رَبِّ، إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي، فَيَقُولُ: مَا تَذَرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ".

زَادَ ابْنُ حُجْرٍ فِي حَدِيثِهِ: بَيَّنَّ أَظْهَرِنَا فِي الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: "مَا أَحَدْتُ بَعْدَكَ".

[١٤ - باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة، سوى براءة]

شرح الغريب: قوله: "بينا" قال اخوهرى: "بينا" فعلى أشبعت انفتحة فصارَتْ أَتْفًا وأصله "بين" قال وبينما معناه: زيدت فيه "ما" يقول: "بينا نحن نرقبه أتاناً" أي أتاناً بين أوقات رقيتنا إياه، ثم حذف المضاف الذي هو أوقات، قال: وكان الأصمعي يخفض ما بعد "بينا" إذا صلح في موضعه "بين"، وغيره يرفع ما بعد بينا وبينما على الابتداء والخبر. قوله: "بين أظهرنا" أي بيننا.

*قوله: 'اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إنا أعطيناك...': مقصود مسلم بإدخال الحديث ههنا، أن البسملة في أوائل السور جزء من السور أو من القرآن؛ لأنه يَجُزُّ فسر السورة بمجموع البسملة وغيره، لكنه دليل ضعيف؛ إذ غاية ما فيه هي البداية بالبسملة، يقول به كل أحد، نعم بعضهم على أنه جزء من السورة، وبعضهم على أنه تترك، فهذا الحديث لا يحس محل الخلاف، وليس فيه كثير دلالة على أحد القولين، والله تعالى أعلم.

*قوله: 'اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم...': لعله على وجه التبرك وهذا لا يتكره أحد.

قال في الإكمال: "لا يدل على أنها آية منتهى أو من كل سورة، وإنما هو من معنى قول الشاطبي: ولا بد منها في ابتداءك سورة". (فتح الملهم: ٤٠٧)

٨٩٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضَالٍ عَنْ مُحْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: أَعْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِغْفَاءَةً، بَنَحَوْ حَدِيثَ ابْنِ مُسْهَرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ "تَهَرَّ وَعَدْنِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ فِي الْجَنَّةِ، عَلَيْهِ حَوْضٌ" وَلَمْ يَذْكُرْ: "إِنَّهُ عَدَدُ النُّحُومِ".

-قوله: "أعفى إغفائة" أي نام. وقوله: "أنفاً" أي قريباً وهو بالمد، ويجوز القصير في لغة قلبية، وقد قرئ به في السبع. تفسير سورة الكوثر: و"الثاني" المنفض. و"الأبتر" هو المتقطع العقب. وقيل: المتقطع عن كل عجز. قالوا: أنزلت في العاص بن وائل. و"الكوثر" هنا غير في الجنة كما فسره النبي ﷺ، وهو في موضع آخر عبارة عن الخير الكثير. وقوله: يحتاج، أي يترع ويتقطع.

فوائد الحديث: في هذا الحديث فوائد. منها: أن البسمة في أوائل السور من القرآن، وهو مقصود مسلم بإدخال الحديث هنا. وفيه: جواز النوم في المسجد، وجواز نوم الإنسان بخضرة أصحابه، وأنه إذا رأى التابع من متبوعه تيسماً أو غيره مما يقتضي حدوث أمر يستحب له أن يسأل عن سببه. وفيه: إثبات الحوض، والإيمان به واجب، وسبأني بسطه حيث ذكر مسلم أحاديثه في آخر الكتاب - إن شاء الله تعالى -. وقوله: لا تدري ما أحدثوا بعدك تقدم شرحه في أول كتاب الطهارة، والله أعلم.

[١٥- باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام...]

٨٩٥- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَبَّارِ بْنُ وَائِلٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، وَمَوْلَى لَهُمَا أَنَّهَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِيهِ، وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، كَبَّرَ -وَصَفَ هَمَّامٌ حِينَ أَدْنَاهُ- ثُمَّ انْتَحَفَ بِثَوْبِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنَ الْقُوتِبِ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ، فَلَمَّا قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا سَجَدَ، سَجَدَ بَيْنَ كَفَيْهِ.

١٥- باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سترته.

ووضعهما في السجود على الأرض حذو منكبيه

ضبط الاسم وفوائد الحديث وأقوال الأئمة في موضع وضع اليدين بعد تكبيرة الإحرام: فيه محمد بن جحادة يحجم مضمومة: ثم حاء مهملة مخففة، ثم ألف ثم دال مهملة ثم هاء. قوله: 'حيال' أديا بكسر الحاء أي قبالتها، وقد سبق بيان كيفية رفعهما، ففيه موائد: منها: أن العمل القليل في الصلاة لا يبطلها لقوله: "كبر ثم انتحف". وفيه: استحباب رفع يديه عند الدخول في الصلاة، وعند الركوع، وعند الرفع منه. وفيه: استحباب كشف اليدين عند الرفع، ووضعهما في السجود على الأرض حذو منكبيه، واستحباب وضع اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام، ويجعلهما تحت صدره فوق سترته،* هنا مذهبا المشهور وبه قال الجمهور.

وقال أبو حيفة وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وأبو إسحاق المروزي من أصحابنا: يجعلهما تحت سترته، وعن علي بن أبي طالب عليه السلام روايتان كالنذهين، وعن أحمد روايتان كالنذهين، ورواية ثالثة أنه غير بينهما ولا ترجيح، وهذا قال الأوراعي وابن المنذر.

وعن مالك عليه السلام روايتان: إحداها يضمهما تحت صدره. والثانية: يرسلهما ولا يضع إحداها على الأخرى، وهذه رواية جمهور أصحابه وهي الأشهر عندهم، وهي مذهب الليث بن سعد.

وعن مالك عليه السلام أيضا استحباب الوضع في النفل والإرسال في الفرض، وهو الذي رجحه البصريون من أصحابه، ووجه الجمهور في استحباب وضع اليمنى على الشمال حديث وائل المذكور هنا، وحديث أبي حازم عن سهل -

* قال في فتح الملهم: قوله: "على اليسرى...": لم يذكر عليهما من الجسد، وقد روى ابن حزيمة من حديث وائل أنه وضعهما على صدره واليزار: "عند صدره" كذا في الفتح. (فتح الملهم: ٣/١١٠)

= ابن سعد رحمه الله قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعيه في الصلاة، قال أبو حازم: ولا أعلمه إلا ينسب ذلك إلى النبي ﷺ، رواه البخاري، وهذا حديث صحيح مرفوع كما سبق في مقدمة الكتاب. وعن هلب النطاقي رحمه الله قال: "كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه" رواه الترمذي وقال حديث حسن. وفي المسألة أحاديث كثيرة، ودليل وضعهما فوق الشرة حديث وائل بن حجر قال: "صليت مع رسول الله ﷺ ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره". رواه ابن خزيمة في صحيحه. وأما حديث علي رحمه الله أنه قال: "من السنة في الصلاة وضع الأكف على الأكف تحت الشرة" ضعيف متفق على تضعيفه، رواه الدارقطني والبيهقي من رواية أبي شبة عبد الرحمن بن إسحاق الثواسطي، وهو ضعيف بالاتفاق،* قال العمدة: والحكمة في وضع إحداهما على الأخرى أنه أقرب إلى الخضوع ومنعهما من العبث، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: وقد نص ابن القيم في "إعلام الموقعين": لم يقل: على صدره غير مؤمل بن إسماعيل عن سفيان الثوري ثبت أنه متفرد في ذلك. وقد روى هذا الحديث من طريق عنقمة وغيره عن وائل بن حجر، وليس فيه هذه الزيادة، فلا شك أنها غير محفوظة، لأن الراوي وإن كان من الثقات إذا حالف الثقات أو أوثق منه: فروايته لا تقبل وتكون شاذة غير محفوظة.

قال النيموي: "ومؤمل بن إسماعيل لقيه غير واحد قال الذمبي في الكاشف: صدوق شديد في السنة كثير الخطأ، وقيل: دفين كتبه وحدث حفظاً فغلط".

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: قال البخاري: مؤمل منكر الحديث. وقال ابن سعد: ثقة كثير الخطأ. وقال ابن قانع: صالح يخطئ: وقال الدارقطني: ثقة كثير الخطأ وقال في التفریب: صدوق سيئ الحفظ. (فتح الملهم: ٢/٤١١)

[١٦ - باب التشهد في الصلاة]

٨٩٦- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ عَنْ مَتَّصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى فَلَانٍ. فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَاتَ يَوْمٍ: "إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالصَّلَامَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِذَا قَالَهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ يَلُو صَالِحٍ، فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَخْتَارُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ".

٨٩٧- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَتَّصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ثُمَّ يَخْتَارُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ".

٨٩٨- (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَتَّصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِهَا، وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ ثُمَّ يَخْتَارُ، بَعْدُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ - أَوْ مَا أَحَبَّ".

[١٦ - باب التشهد في الصلاة]

فيه تشهد ابن مسعود، وتشهد ابن عباس، وتشهد أبي موسى الأشعري ^(١).

اختلاف الائمة في أفضل التشهد: وافق العلماء على جوارها كلها، واختلفوا في الأفضل منها. فمذهب الشافعي ^(٢) وبعض أصحاب مالك: أن تشهد ابن عباس أفضل لزيادة لفظة "الباركات" فيه، وهي موافقة لقول الله عز وجل: يَرْجُوهُ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ بِرِسْقَةٍ مَقْبُوحَةٍ لَهُ (النور: ٦١) ولأنه أكد به قوله: يَرْضَاهُ التشهد، كما يعنى السيرة من الخلفاء، وقال أبو حنيفة وأحمد ^(٣) وجمهور الفقهاء وأهل الحديث: تشهد ابن مسعود أفضل لأنه عند المحدثين أشد صحة، وإن كان الجميع صحيحاً، وقال مالك ^(٤): تشهد عمر بن الخطاب ^(٥) أفضل، لوقوف عليه أفضل؛ لأنه عنه الناس على المنبر، ولم ينارعه أحد، فدل على تفصيله وهو: التحيات لله الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله، سلام عليك أيها النبي إلى آخره. واختلفوا في التشهد هل هو واجب أم سنة؟ فقال الشافعي ^(٦) وطائفة: التشهد الأول سنة، والآخر واجب. وقال جمهور محدثين: هما واجبان. وقال أحمد طائفة الأولى واجب، والثاني: فرض. وقال أبو حنيفة ومالك ^(٧) وجمهور الفقهاء: هما ستان. ^(٨) وعن مالك ^(٩) رواية بوجوب ^(١٠).

^(١٠) (فظاهر الرواية عن أبي حنيفة: هما واجبان كذا في الكافي).

٨٩٩- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا إِذَا جَلَسْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، بِمِثْلِ حَدِيثٍ مَقْصُورٍ، وَقَالَ: "ثُمَّ يَتَخَيَّرُ، بَعْدُ، مِنَ الدُّعَاءِ".

= الأخير. وقد وافق من لم يوجب التشهد على وجوب القعود بقدره في آخر الصلاة. شرح كلمات: وأما ألفاظ الباب: ففيه لفظة التشهد سميت بذلك للتعلق بالشهادة بالوحدانية والرسالة. وأما قوله يَحْيَى: "إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ" فمعناه: أَنَّ السَّلَامَ اسم من أسماء الله تعالى، ومعناه: السالم من النقائص وسحات الخدوش ومن الشريك والند، وقيل: المسلم أوليائه، وقيل: المسلم عليهم، وقيل غير ذلك. وأما "التحيات" فجمع تحية وهي الملك، وقيل: البقاء، وقيل: العظمة، وقيل: الحياة، وإثنا قبل التحيات بالجمع؛ لأن ملوك العرب كان كل واحد منهم يحبه أصحابه تحية مخصوصة فقيل: جميع تحياتهم لله تعالى، وهو المستحق لذلك حقيقة. و"الباركات والزكيات" في حديث عمر بن الخطاب بمعنى واحد، والبركة كثرة الخير، وقيل: النماء، وكذا الزكاة أصلها النماء، والصلوات هي الصلوات المعروفة، وقيل: الدعوات والتضرع، وقيل: الرحمة أي الله المتفضل بها، والطيبات أي الكلمات الطيبات.

وقوله في حديث ابن عباس: "التحيات المباركات الصلوات الصيات" فقديره والمباركات والصلوات والطيبات، كما في حديث ابن مسعود وغيره، ولكن حذف الواو اختصاراً، وهو جائز معروف في اللغة، ومعنى الحديث: أن التحيات وما بعدها مستحقة لله تعالى ولا تصلح حقيقتها لغيره. وقوله: "السلم عليك أيها النبي" بـرحمة الله وبركاته السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين.

بيان معنى "السلم عليكم" في آخر الصلاة: وقوله في آخر الصلاة: "السلم عليكم" فقيل: معناه: التعويد بالله واتحصين به سبحانه وتعالى، فإن السلام اسم له سبحانه وتعالى تقديره: الله عليكم حفظ وكفيل، كما يقال: الله معك أي باخفظ والمعونة واللطف، وقيل: معناه السلامة والنجاة لكم، ويكون مصدراً كاللذادة والنداء، كما قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَسْمِعْ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ آيْمِينَ ۖ يٰٓأَيُّهَا (الواقعة: ٩١)﴾.

واعلم أن السلام الذي في قوله: السلام عليك أيها النبي السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. يجوز فيه حذف الألف واللام، فيقال: سلام عليك أيها النبي، وسلام علينا، ولا خلاف في جواز الأمرين هنا، ولكن الألف واللام أفضل، وهو الموجود في روايات صحيحي البخاري ومسلم.

وأما الذي في آخر الصلاة وهو سلام التحليل، فاختلف أصحابنا فيه، فمنهم من جوز الأمرين فيه هكذا، ويقول: الألف واللام أفضل، ومنهم من أوجب الألف واللام؛ لأنه لم يقل إلا بالألف واللام، ولأنه تقدم ذكره في التشهد، فينبغي أن يعيده بالألف واللام ليعود التعريف إلى سابق كلامه، كما يقول: جاءني رجل، فأكرمت الرجل. قوله: "وعلى عباد الله الصالحين" قال الزجاج وصاحب "المطالع" وغيرهما: العبد الصالح هو القائم بحقوق -

٩٠٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَاضِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَخْبَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهَادَةَ، كَفَى بَيْنَ كَفَيْهِ، كَمَا يُعَلَّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَاقْتَصَّ الشَّهَادَةَ بِمِثْلِ مَا اقْتَصَّوْا.

٩٠١ - (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَنْ ضَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الشَّهَادَةَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَكَانَ يَقُولُ: "التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ". وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُمَحٍ: كَمَا يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ.

٩٠٢ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَدَمَ: قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ: قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ ضَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الشَّهَادَةَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ.

-الله تعالى وحقوق العباد. قوله ﷺ: "إِذَا قَامَا أَدْبَابُ كُلِّ عَبْدٍ لَدَى صَاحِبِ السَّمَاءِ" فيه دليل على أن الألف واللام داخلتين على الجنس تقتضي الاستغراق والعموم. قوله: "وأشبهه أن محمدا عبده ورسوله". بيان معنى لفظ محمد: قال أهل اللغة: يقال: رجل محمد ومحمود إذا كثرت خصاله الحمودة. قال ابن فارس: وبذلك سمى نبينا ﷺ محمداً يعني بعلم الله تعالى بكثرة خصاله الحمودة، أهم أهله التسمية بذلك. قوله ﷺ: "أهم يصح من المسألة ما شاء فيه: استحباب الدعاء في آخر الصلاة قبل السلام، وفيه: أنه يجوز الدعاء بما شاء من أمور الآخرة والدنيا ما لم يكن إلهاءاً وهذا مذهب الجمهور.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يجوز إلا الدعوات الواردة في القرآن والسنة،** واستدل به جمهور العلماء على أن الصلاة على النبي ﷺ في الشَّهَادَةِ الأخير ليست واجبة، ومذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وبعض أصحاب مالك رحمه الله وجوبها في الشَّهَادَةِ الأخير، فمن تركها بطلت صلاته، وقد جاء في رواية من هذا الحديث في غير مسلم زيادة، "إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقَدْ نَمَتَ صَلَاتَكَ"، ولكن هذه الزيادة ليست صحيحة عن النبي ﷺ.

** قال في فتح الملهم: قال ابن القيم: ولو استدل بحديث "إنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْفَنَاءِ" لكان أصوب فيكون معارضا لعنوم حديث الباب، فيقدم لأنه مانع، وحديث الباب مبيح. (فتح الملهم: ٤٢٣/٣)

٩٠٣ - (٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَتَشُورٍ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَ أَبُو كَامِلٍ الْحَضْرِيُّ وَ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يُونُسَ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ صَلَاةً، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَقْرَبَ الصَّلَاةُ بِالْيَمِّ وَالزَّكَاةُ؟ قَالَ: فَلَمَّا قَضَى أَبُو مُوسَى الصَّلَاةَ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ فَقَالَ: أَيُّكُمْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: فَأَرَمَ الْقَوْمُ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُمْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟ فَأَرَمَ الْقَوْمُ، فَقَالَ: لَعَلَّكَ يَا حِطَّانُ قُلْتَهَا؟ قَالَ: مَا قُلْتُهَا، وَلَقَدْ رَهَيْتُ أَنْ تَبْكِعَنِي بِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا قُلْتُهَا، وَلَمْ أَرُدْ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَمَا تَعْلَمُونَ كَيْفَ تَقُولُونَ فِي صَلَاتِكُمْ؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَنَا فَبَيْنَ لَنَا سِتْنَا وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا، فَقَالَ: "إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، ثُمَّ لِيَوْمَكُمْ أَحَدُكُمْ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، فَقُولُوا: آمِينَ، يُجِيبُكُمْ اللَّهُ، فَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ"

=قوله: "حدثني عبد الله بن مسخيرة" هو بسين مهملة مفتوحة، ثم حاء معجمة ساكنة ثم ياء موحدة مفتوحة. شرح الغريب: قوله: "أقربت الصلاة بالير والزكاة" قالوا: معناه قرنت بهما، وأقربت معهما وصار الجميع مأموراً به. قوله: "فأرَمَ القوم" هو بفتح الراء وتشديد الميم أي سكتوا. قوله: "لقد رهيت أن تبكعني" هو بفتح المثناة في أوله وإسكان الموحدة بعدها أي تبكعني بها وتوبخني. قوله ﷺ: "أقيموا صفوفكم" أمر بإقامة الصفوف، وهو مأمور به بإجماع الأمة وهو أمر نذبه، والمراد نسويها والاعتدال فيها، وتتميم الأول فالأول منها والبراض فيها، وسيأتي بسط الكلام فيها حيث ذكرها مسلم، إن شاء الله تعالى.

فقه الحديث: قوله ﷺ: "ثم ليومكم أحدكم" فيه الأمر بالجماعة في المكتوبات ولا خلاف في ذلك، ولكن اختلفوا في أنه أمر نذبه أم إيجاب؟ على أربعة مذاهب. فالراجح في مذهبننا وهو نص الشافعي رحمه الله وقول أكثر أصحابنا أنها فرض كفاية، إذا فعله من يحصل به إظهار هذا الشعار سقط المخرج عن التهاون، وإن تركوه كلهم ألحقوا كلهم. وقالت طائفة من أصحابنا: هي سنة. وقال ابن عزيمة من أصحابنا: هي فرض عين لكن ليست بشرط، فمن تركها وصلى منفرداً بلا عذر أثم وصححت صلاته. وقال بعض أهل الظاهر: هي شرط لصحة الصلاة، وقال بكل قول من الثلاثة المتقدمة طوائف من العلماء، وسأنا المسألة في بابها، إن شاء الله تعالى.

قوله ﷺ: "فإذا كبر فكبروا" فيه أمر المأموم بأن يكون تكبيره عقب تكبير الإمام، ويتضمن مسألتين: إحداهما: أنه لا يكبر قبله، ولا معه بل بعده، فلو شرع المأموم في تكبيرة الإحرام ناوياً الاقتداء بالإمام، وقد بقي للإمام -

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَبْلَكَ يَتْلُكَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَإِذَا كَبَّرَ وَسَحَدَ فَكَبِّرُوا وَاسْحُدُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَسْحَدُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَبْلَكَ يَتْلُكَ،....."

-منها حرف لم يصح إجماع المأموم بلا خلاف؛ لأنه نوى الاقتداء بمن لم يصبر إماماً، بل بمن سيصير إماماً إذا فرغ من التكبير. والثانية: أنه يستحب كون تكبيرة المأموم عقب تكبيرة الإمام ولا يتأخر، فلو تأخر جاز وفاته كمال فضيلة تعجيل التكبير.

قوله ﷺ: "وَإِذَا قَالَ: غَيْرُ الْمُعْتَصِبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، فَقُولُوا: آمِينَ" فيه دلالة ظاهرة لما قاله أصحابنا وغيرهم أن تأمين المأموم يكون مع تأمين الإمام لا بعده، فإذا قال الإمام: وَلَا الضَّالِّينَ، قال الإمام والمأموم معاً: آمِينَ. وتناولوا قوله ﷺ: "إِذَا نَسِيَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا" قالوا: معناه: إذا أراد التأمين ليجمع بينه وبين هذا الحديث، وهو يريد التأمين في آخر قوله: وَلَا الضَّالِّينَ، فيتعقب إردته تأمينه وتأمينكم معاً، وفي "آمِينَ" لفتان: المد والقصر، والمد أفصح، والميم خفيفة فيهما، ومعناه: استحب. وسيأتي -إن شاء الله تعالى- تمام الكلام في التأمين، وما يتعلق به في باب حيث ذكره مسلم. قوله ﷺ: "فَقُولُوا: آمِينَ نَحْمَدُكَ اللَّهُ" هو بالجمع أي يستحب دعاءكم، وهذا حيث عظيم على التأمين فيتأكد الاهتمام به.

بيان وقت ركوع المأموم: بيان قوله ﷺ: "وَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَنْ يَتْلُكَ بَنَاتٌ" معناه: اجعلوا تكبيركم المركوع وركوعكم بعد تكبيرة وركوعه، وكذلك رفعكم من الركوع يكون بعد رفعه، ومعنى تلك تلك أن اللحظة التي سبقكم الإمام بها في تقدمه إلى الركوع تنحى لكم بتأخيركم في الركوع بعد رفعه لحظة، فلنك اللحظة بتلك اللحظة، وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه، وقال مثله في السجود.

وقوله ﷺ: "وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ" فيه دلالة لما قاله أصحابنا وغيرهم أنه يستحب للإمام الجهر بقوله: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وحينئذ يسمعون فيقولون. وفيه دلالة لمذهب من يقول: لا يزيد المأموم على قوله: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، ولا يقول معه: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ومذهبنا أنه يجتمع بينهما الإمام والمأموم والمنفرد؛ لأنه ثبت أنه ﷺ جمع بينهما، وثبت أنه ﷺ قال: "صَلُّوا كَمَا أُرِيْتُمْ أُصَلِّي" وسيأتي بسط الكلام فيه في باب، إن شاء الله تعالى. ومعنى "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ"، أي أجاب دعاء من حمده، ومعنى "يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ" يستجيب دعاءكم. قوله: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ هَكَذَا هُوَ هُنَا بِلَا وَاوٍ، وفي غير هذا الموضع: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بإثبات الواو وبحذفها، وكلاهما جاءت به روایات كثيرة، والمختار أنه على وجه الجواز، وأن الأمرين جائزان، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، ونقل القاضي عياض رحمه الله اختلافاً =

وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ فَلْيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ قَوْلٍ أَحَدِكُمْ: التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

٩٠٤ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ؛ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو عَسَانَ الْمُسْتَمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا أَبِي؛ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ، وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ قَتَادَةَ، مِنَ الزِّيَادَةِ: "وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا". وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ "فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" إِلَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ وَحَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَوَّالَةَ.

= من مالك رحمه الله وغيره في الأرجح منهما، وعلى إثبات النواو يكون قوله ربنا متعلقاً بما قبله تقديره سمع الله لمن حمده يا ربنا فاستجب حمدنا ودعائنا، ولك الحمد على هدايتنا لذلك.

قوله: "وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ فَلْيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ قَوْلٍ أَحَدِكُمْ التَّحِيَّاتُ" استدلل جماعة بهذا على أنه بقول في أول جلوسه: التحيات، ولا بقول: بسم الله، وليس هذا الاستدلال بواضح؛ لأنه قال: فليكن من أول، ولم يقل: فليكن أول، والله أعلم.

قوله: "وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ قَتَادَةَ مِنَ الزِّيَادَةِ: "وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا" هكذا قال أبو إسحاق: قال أبو بكر ابن أخت أبي النضر في هذا الحديث، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح يعني وإذا قرأاً فأنصتوا، فقال: هو عندي صحيح، فقال: لم لم تضعه ههنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه" فقوله: قال أبو إسحاق: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم روي الكتاب عنه. وقوله: قال أبو بكر في هذا الحديث يعني طعن فيه وقدح في صحته، فقال له مسلم: أريد أحفظ من سليمان؟ يعني: أن سليمان كامل الحفظ والم ضبط فلا تضر مخالفة غيره.

وقوله: فقال أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟ قال: هو صحيح، يعني قال أبو بكر: لم لم تضعه ههنا؟ في صحيحك؟ فقال مسلم: ليس هذا مجمعا على صحته، ولكن هو صحيح عندي، وليس كل صحيح عندي وضعته في هذا الكتاب، إنما وضعت فيه ما أجمعوا عليه، ثم قد ينكر هذا الكلام، ويقال: قد وضع أحاديث كثيرة غير مجمع عليها، وجوابه أنها عند مسلم بصفة المجمع عليه، ولا يلزم تقليد غيره في ذلك، وقد ذكرنا في مقدمة هذا الشرح هذا السؤال وجوابه.

قال أبو إسحاق: قال أبو بكر ابن أنس أبي التضر في هذا الحديث، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟* فقال: هو صحيح يعني: "وإذا قرأ فأنصتوا". فقال: هو عندي صحيح، فقال: لم لم تضعه ههنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه.

٩٠٥ - (١٠) حدثنا إسحاق بن إبراهيم وابن أبي عمير، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة بهذا الإسناد، وقال في الحديث "فإن الله عز وجل قضى على لسان نبيه ﷺ سمع الله لمن حمده".

=واعلم أن هذه الزيادة وهي قوله: "وإذا قرأ فأنصتوا" مما اختلف الحفاظ في صحته، فروى البيهقي في السنن الكبير عن أبي داود السجستاني أن هذه اللفظة ليست محفوظة، وكذلك رواه عن يحيى بن معين، وأبي حاتم الرازي، والدارقطني، والحافظ أبي عبيد الباقوري شيخ الحاكم أبي عبد الله. قال البيهقي: قال أبو عبيد الحافظ: هذه اللفظة غير محفوظة، قد خالف سليمان التيمي فيها جميع أصحاب قتادة، واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لما لا سيما ولم يروها مسندة في صحيحه، والله أعلم.

*قال في فتح الملهم: قوله: "فحديث أبي هريرة" أي حديث أبي هريرة صحيح عندك أم لا؟ قلت: وحديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وهو قوله عليه السلام: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا، وإذا قال غير المعصوم عليهم ولا الضالين: فقولوا آمين". (فتح الملهم: ٣/٤٢٨)

[١٧- باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد]

٩٠٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّبِيعِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّجَمِيِّ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ -وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هُوَ الَّذِي كَانَ أَرَى النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ- أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَمَيَّنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلَهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، * وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ".

١٧- باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد

اختلاف العلماء في وجوب الصلاة على النبي عقب التشهد الأخير: اعلم أن العلماء اختلفوا في وجوب الصلاة على النبي ﷺ عقب التشهد الأخير في الصلاة، فذهب أبو حنيفة ومالك رحمهما والجمهور إلى أنها سنة لو تركت صحت الصلاة. وذهب الشافعي وأحمد رحمهما إلى أنها واجبة لو تركت لم تصح الصلاة، وهو مروي عن*

قوله: "كما صليت على إبراهيم...": لعل التشبيه بالنظر إلى ما يفيد معنى الواو من الجمع والمشاركة وعموم الصلاة له ﷺ ولأهل بيته، أي شارك أهل بيته معه في الصلاة واجعل الصلاة عليه عامة له ولأهل بيته واجمع بينه وبينهم في الصلاة كما صليت على إبراهيم كذلك، فكانه ﷺ لما رأى أن الصلاة عليه من الله تعالى حاصلة له دائما كما هو مقتضى صيغة المضارع المفيد للاستمرار التجديدي في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: ٥٦) فدعاء المؤمنين بمجرد الصلاة عليه مما لا يظهر له كثير فائدة، بين فهم أن يدعوا له بعموم صلاته له ولأهل بيته ليكون دعاؤهم مستحبا لفائدة جديدة والله تعالى أعلم. وهذا هو الموافق لما ذكر علماء المعاني في القيود أن عطف الفائدة في الكلام هو القيد الزائد فتأمل، وكأنه لهذا خص إبراهيم لأنه كان معلوما بعموم الصلاة له ولأهل بيته على لسان الملائكة، ولهذا خصم بقوله إنك حميد مجيد، كما ختمت الملائكة صلاتهم على أهل بيت إبراهيم بذلك.

وقال بعض المحققين: إن وجه الشبه هو كون كل من الصلاتين أفضل وأولى وأتم من صلاة من قبله أي كما صليت على إبراهيم صلاة هي أتم وأفضل من صلاة من قبله كذلك صل على محمد صلاة هي أفضل وأتم من صلاة من قبله. و لك أن تجعل وجه الشبه بمجموع الأمرين من العموم والأفضلية، والله أعلم.

=عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله ﷺ، وهو قول الشعبي، وقد نسب جماعة الشافعي ﷺ في هذا إلى مخالفة الإجماع، ولا يصح قولهم فإنه مذهب الشعبي كما ذكرنا، وقد رواه عن البيهقي، وفي الاستدلال لوجوبها خفاء، وأصحابنا يحتجون بحديث أبي مسعود الأنصاري ﷺ المذكور هنا أنهم قالوا: كيف نصلي عليك يا رسول الله؟ فقال: قولوا: اللهم صل على محمد إلى آخره.

قالوا: والأمر للوجوب،** وهذا القدر لا يظهر الاستدلال به إلا إذا ضم إليه الرواية الأخرى: كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا؟ فقال ﷺ قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره، وهذه الزيادة صحيحة، رواها الإمامان الحافظان أبو حاتم بن حبان بكسر الحاء النسي والحاكم أبو عبد الله في صحيحهما. قال الحاكم: هي زيادة صحيحة، واحتج بها أبو حاتم، وأبو عبد الله أيضاً في صحيحيهما بما رواه عن فضالة بن عبيد ﷺ: "أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي لم يحمد الله، ولم يحمده، ولم يصل على النبي ﷺ، فقال: النبي ﷺ: "عجل هذا"، ثم دعاه النبي ﷺ فقال: إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه وليرسل على النبي ﷺ وليدع ما شاء" قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

وهذان الحديثان، وإن اشتملا على ما لا يجب بالإجماع، كالصلاة على آل والذرية والدعاء، فلا يكتنع الاحتجاج بهما، فإن الأمر للوجوب، فإذا خرج بعض ما يتناوله الأمر عن الوجوب بتدليل. بقي الباقي على الوجوب، والله أعلم. والوجوب عند أصحابنا اللهم صل على محمد، وما زاد عليه سنة، ولنا وجه شاذ: أنه يجب الصلاة على آل وليس بشيء، والله أعلم.

واختلف العلماء في آل النبي ﷺ على أقوال: أظهرها وهو اختيار الأزهري وغيره من المحققين: أنهم جميع الأمة. والثاني: بنو هاشم وبنو المطلب. والثالث: أهل بيته ﷺ وذريته، والله أعلم.

ضبط الأسماء: قوله: عن نعيم بن عبد الله المجرم هو بضم الميم وإسكان الجيم وكسر الميم، وقد تقدم بيانه، وسبب تسميته المجرم، وأنه صفة لنعيم أو لأبيه في أول كتاب الوضوء. قوله: "عن أبي مسعود الأنصاري" هو البصري واسمه عقبه بن عمر، وتقدم في آخر المقدمة في غيره. قوله: "أمرنا الله تعالى أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك؟" معناه: أمرنا الله تعالى بقوله تعالى: {إِذْ صُلُوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} (الأحزاب: ٥٦)، فكيف نلفظ بالصلاة؟ وفي هذا أن من أمر بشيء لا يفهم مراده يسأل عنه، ليعلم ما يأتي به. قال القاضي:-

**قال في فتح الملهم: قال الشوكاني: "استدل بذلك" أي بصيغة الأمر على وجوب الصلاة عليه ﷺ بعد التشهد. وإلى ذلك ذهب الشافعي، وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب، منهم: مالك وأبو حنيفة رحمهما. قال: ولا يتم الاستدلال على وجوبها بعد التشهد بما في حديث الباب من الأمر بها لأن غايتها الأمر بتطيق الصلاة عليه ﷺ، وهو يقتضي الوجوب في الجملة، فيحصل الامتنال بإيقاع فرد منها خارج الصلاة، فليس فيها زيادة على ما في قوله تعالى: {إِنِّي أَنبَأْتُكَ الْبَيِّنَاتِ}، آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} (الأحزاب: ٥٦) (فتح الملهم: ٤٣٢/٣)

٩٠٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: لَقِيتُ كَتُوبَ ابْنِ عُحْرَةَ فَقَالَ: أَلَا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً؟ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: قَدْ عَرَفْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ".

= ويحتمل أن يكون سؤالهم عن كيفية الصلاة في غير الصلاة، ويحتمل أن يكون في الصلاة، قال: وهو الأظهر، قلت: وهذا ظاهر اختيار مسم، ولهذا ذكر هذا الحديث في هذا الموضع. قوله: "فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَبَيَا أَنَّهُ فِي بَسَائِهِ" معناه: كرهنا سؤاله مخافة من أن يكون النبي ﷺ كرهه سؤاله وشق عليه. قوله ﷺ: "وَأَسْلَمَ كَمَا قَدْ عَسَمَ" معناه: قد أمركم الله تعالى بالصلة والسلام على، فأما الصلاة فهذه صفتها، وأما السلام فكما علمتم في التشهد وهو قولهم: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. وقوله: "عَسَمَ" هو يفتح العين وكسر اللام المخففة، ومنهم من رواه بضم العين وتشديد اللام أي علمتمكموه وكلامه صحيح. قوله ﷺ: "قُولُوا لِلَّهِ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ" قال العلماء: معنى البركة هنا: الزيادة من الخير والكرامة، وقيل: هو معنى التطهير والبركة.

أقوال أهل العلم في وجه التشبيه في قوله كما صليت على إبراهيم: واحتنف العلماء في الحكمة في قوله: "اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ" مع أن محمداً ﷺ أفضل من إبراهيم ﷺ. قال القاضي عياض رحمه الله: أظهر الأقوال: أن نبينا ﷺ سأل ذلك لنفسه ولأهل بيته ليتم النعمة عليهم، كما أمها على إبراهيم وعلى آل، وقبل: بل سأل ذلك لأمته، وقيل: بل ليبقى ذلك له دائماً إلى يوم القيامة، ويجعل له به لسان صدق في الآخرين كإبراهيم ﷺ، وقيل: كان ذلك قبل أن يعلم أنه أفضل من إبراهيم ﷺ، وقيل: سأل صلاة يتخذها بها خليلاً، كما اتخذ إبراهيم، هذا كلام القاضي، والمختار في ذلك أحد ثلاثة أقوال:

أحدها: حكاه بعض أصحابنا عن الشافعي رحمه الله أن معناه: صل على محمد وعم الكلام هنا، ثم استأنف وعلى آل محمد، أي وصل على آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، فالمسؤول له مثل إبراهيم وآله هم آل محمد ﷺ لا نفسه. القول الثاني: معناه اجعل محمد وآله صلاة منك، كما جعلتها لإبراهيم وآله، فالمسؤول المشاركة في أصل الصلاة لا قدرها.

القول الثالث: أنه على ظاهره، والمراد اجعل محمد وآله صلاة بمقدار الصلاة التي لإبراهيم وآله والمسؤول مقابلة-

٩٠٨- (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ أَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ وَمُسْعَرٍ عَنِ الْحَكَمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ مُسْعَرٍ: إِلَّا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً.

٩٠٩- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ: قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَعَنْ مُسْعَرٍ، وَعَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الْحَكَمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ" وَلَمْ يَقُلْ: "اللَّهُمَّ".

٩١٠- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ! صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ".

-الجملة بالجملة، فإن الاختار في الال كما قدمناه أنهم جميع الأتباع، ويدخل في آل إبراهيم خلافتي لا يحصون من الأنبياء، ولا يدخل في آل محمد ﷺ نبي، فطلب إحقاق هذه الجملة التي فيها نبي واحد بتلك الجملة التي فيها خلافتي من الأنبياء، والله أعلم.

قال القاضي عياض: ولم يجه في هذه الأحاديث ذكر الرحمة على النبي ﷺ، وقد وقع في بعض الأحاديث الفرية، قال: واختلف شيوخنا في جواز الدعاء للنبي ﷺ بالرحمة فذهب بعضهم، وهو اختيار أبي عمر بن عبد البر إلى أنه لا يقال، وأحازه غيره، وهو مذهب أبي محمد بن أبي زيد، وحجة الأكثرين تعلية النبي ﷺ بالصلاة، وليس فيها ذكر الرحمة، والمختار أنه لا يذكر الرحمة، وقوله: وبارك على محمد وعلى آل محمد، قيل: البركة هنا: الزيادة من الخير والكرامة، وقيل: المثبات على ذلك من قولهم: بركت الإبل، أي ثبتت على الأرض، ومنه بركة الماء، وقيل: التركبة والتطهير من العيوب كلها.

أقوال العلماء في جواز الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً: وقوله: "اللهم صل على محمد وعلى آل محمد" اخرج به من أجاز الصلاة على غير الأنبياء، وهذا مما اختلف العلماء فيه، فقال مالك والشافعي رحمهما والأكثرون: لا يصلي على غير الأنبياء استقلالاً، فلا يقال: اللهم صل على أبي بكر أو عمر أو عيسى أو غيره، ولكن يصلي عليهم تبعاً فيقال: اللهم صل على محمد وآل محمد وأصحابه وأزواجه وذريته، كما جاءت به الأحاديث. وقال أحمد وجماعة: يصلي على كل واحد من المؤمنين مستقلاً، واحتجوا بأحاديث الباب، وبقوله ﷺ: "اللهم صل =

٩١١ - (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ صَلَّى عَلَى وَاحِدَةٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا" *.

= على آل أبي أوفى"، وكان إذا أتاه قوم بصلاتهم صلى عليهم، قالوا: وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ (الأحزاب: ٤٣) واحتجوا بكثرون بأن هذا النوع مأخوذ من التوقيف، واستعمال السلف، ولم ينقل استعمالهم ذلك، بل خصوا به الأنبياء، كما خصوا الله تعالى بالتقديس والتسبيح، فيقال: قال الله سبحانه وتعالى، وقال الله عز وجل، وقال جلت عظمته وتقدس أسمائه: وتبارك وتعالى، ونحو ذلك. ولا يقال: قال النبي عز وجل، وإن كان عزيزاً جليلاً، ولا نحو ذلك، وأجابوا عن قول الله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ وعن الأحاديث بأن ما كان من الله عز وجل ورسوله، فهو دعاء وترحم، وليس فيه معنى التعظيم والتوقير الذي يكون من غيرهما.

وأما الصلاة على آل والأزواج والذرية، فلأنما جاء على التبع لا على الاستقلال، وقد بينا أنه يقال: تبعاً؛ لأن التابع يحتمل فيه ما لا يحتمل استقلالاً. واختلف أصحابنا في الصلاة على غير الأنبياء هل يقال: هو مكروه أو هو مجرد ترك أدب؟ والصحيح المشهور: أنه مكروه كراهة تنزيه. قال الشيخ أبو محمد الحويني: والسلام في معنى الصلاة، فإن الله تعالى قرن بينهما فلا يفرد به غائب غير الأنبياء، فلا يقال: أبو بكر وعمر وعلي عليهم السلام، وإنما يقول ذلك خطاباً للأحباء والأموات فيقال: السلام عليكم ورحمة الله، والله أعلم.

قوله ﷺ: "مَنْ صَلَّى عَلَى وَاحِدَةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا" قال القاضي: معناه رحمة وتضعيف أجره كقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِحَسَنَةٍ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا﴾ (الأنعام: ١٦٠) قال: وقد يكون الصلاة على وجهها وظاهرها تشریفاً له بين الملائكة كما في الحديث: "وإن ذكرني في ملا ذكرته في ملا خير منهم".

قوله: "صلى الله عليه عَشْرًا": لا يقال: يلزم منه تفضيل المصلي على النبي ﷺ حيث يصلي الله تعالى عليه عَشْرًا في مقابلة صلاة واحدة على النبي ﷺ، لأننا نقول: هي واحدة بالنظر إلى أن المصلي دعا بها مرة واحدة فعمل الله تعالى يصلي على النبي بذلك ما لا يعد ولا يحصى ﷺ. بل قد ذكرنا أننا أن الصلاة عليه ﷺ من الله تعالى دائمة بمقتضى القرآن على أن الصلاة على كل أحد بالنظر إلى حاله وكم من واحد لا يساويه ألف فمن أين التفضيل؟ والله تعالى أعلم.

[١٨ - باب التسميع والتحميد والتأمين]

٩١٢ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَمِيِّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

٩١٣ - (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ سَمِيِّ.

٩١٤ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنََّّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ". قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "أَمِينَ".

١٨ - باب التسميع والتحميد والتأمين

وسبق في حديث أبي موسى في باب التشهد: "إذا قال: غير المضروب عليهم ولا الضالين، فقولوا: آمين". فوالله هذه الأحاديث: في هذه الأحاديث استحباب التأمين عقب الفاتحة للإمام والمأموم والمفرد، وأنه ينبغي أن يكون تأمين المأموم مع تأمين الإمام لا قبله ولا بعده لقوله ﷺ: "وإذا قال: ولا الضالين فقولوا: آمين" وأما رواية: "إذا أمن فأمّنوا" فمعناها: إذا أراد التأمين،* وقد قدمنا بيان هذا قريباً في حديث أبي موسى في باب التشهد، ويسن للإمام والمفرد الجهر بالتأمين، وكذا للمأموم على المنصب الصحيح، هذا تفصيل ملتبس. وقد اجتمعت الأمة على أن المفرد يؤمن، وكذلك الإمام والمأموم في الصلاة السرية، وكذلك قال الجمهور في=

**قال في فتح الملهم: قوله: "إذا أمن الإمام...": استدلل به الإمام البخاري وغيره على الجهر بالتأمين للإمام؛ لأنه على تأمين المأمومين بتأمينه، وأهم لا يعلمون تأمينه إلا أن يسمعوا تأمينه.

ويجاب بأن الجمهور حملوا قوله: "إذا أمن" على المحاذ للجمع بينه وبين قوله ﷺ: "إذا قال الإمام: ولا الضالين" فقولوا: "آمين" قالوا: بأن المراد إذا أراد التأمين، وهذا كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (المائدة: ٦) أي إذا أردتم إقامة الصلاة.

قلت: فإذا كان معناه: إذا أراد التأمين لا يستفاد منه الجهر بالتأمين للإمام. (فتح الملهم: ٤٤٩/٣ - ٤٥٠)

٩١٥- (٤) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِعَثَلٍ حَدِيثَ مَالِكٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ.

٩١٦- (٥) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ أَبَا يُونُسَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ: آمِينَ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

٩١٧- (٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْتَبِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُغْبِرَةُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

٩١٨- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُبَيَّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٩١٩- (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "إِذَا قَالَ الْقَارِئُ: غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، فَقَالَ مَنْ خَلْفَهُ: آمِينَ، فَوَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

الجهرية، وقال مالك رحمه في رواية: لا يؤمن الإمام في الجهرية. وقال أبو حنيفة رحمه والكوفيون ومالك في رواية: لا يجهر بالتأمين. وقال الأكثرون: يجهر.

وقوله ﷺ: "أمن" وافق قوله قول الملائكة، ومن وافق تأميه تأمير الملائكة، معناه: وافقهم في وقت التأمين فأمّن مع تأميرهم، فهذا هو الصحيح والصواب. وحكى القاضي عياض قولاً: أن معناه وافقهم في الصفة والخشوع والإخلاص، واختلفوا في هؤلاء الملائكة فقيل: هم الحفظة وقيل: غيرهم لقوله ﷺ: "فوافق قوله قول أهل السماء".

وأجاب الأولون عنه بأنه إذا قالوا الحاضرون من الحفظة قالوا من فوقهم حتى ينتهي إلى أهل السماء. وقول ابن شهاب: "وكذلك رسول الله ﷺ يقول: آمين" معناه أن هذه صيغة تأمين النبي ﷺ وهو تفسير لقوله ﷺ: "إذا أمن الإمام فأمّنوا" ورد لقول من زعم أن معناه: إذا دعا الإمام بقوله: آمين الصراط إلى آخرها. وفي هذا الحديث دليل على قراءة الفاتحة؛ لأن التأمين لا يكون إلا عقبها، والله أعلم.

[١٩ - باب انتظام المأموم بالإمام]

٩٢٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَقَطَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، فَحُجِحَتْ شِقَقُهُ الْأَيْمَنُ، فَذَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُودُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّيْنَا بِنَا قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِئُونَئَمْ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَأَرْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ".

١٩ - باب انتظام المأموم بالإمام

وذكر أحاديث أخر بمعناه. قوله: "احسن" هو بحيم مضمومة، ثم جاء مهملة مكسورة، أي خدش. وقوله: "فحضرت الصلاة" ظاهره أنه ﷺ صلى بهم صلاة مكوبة. فقه الحديث: وفيه: جواز الإشارة والعمل القليل في الصلاة لحاجة، وفيه: متابعة الإمام في الأفعال والتكبير. وقوله: "ربنا ولك الحمد" كذا وقع هنا ولك الحمد بانواو، وفي روايات بحذفها، وقد سبق أنه يجوز الأحران، وفيه: وجوب متابعة المأموم لإمامه في التكبير، والقيام، والقعود، والركوع، والسجود، وأنه يفعلها بعد الإمام، فيكبر تكبيرة الإحرام بعد فراغ الإمام منها، فإن شرع فيها قبل فراغ الإمام منها لم تعتد صلاته، ويركع بعد شروع الإمام في الركوع، وقبل رفعه منه، فإن قارنه أو سبقه، فقد أساء، ولكن لا تبطل صلاته، وكذا السجود، ويسلم بعد فراغ الإمام من السلام، فإن سلم قبله بطلت صلاته إلا أن يتوهم المفارقة ففيه خلاف مشهور، وإن سلم معه لا قبله ولا بعده، فقد أساء ولا تبطل صلاته على الصحيح. وقيل: تبطل. -

* قوله: "فصروا فعردا أجمعون": الجمهور على أنه منسوخ بإمامته ﷺ في آخر مرضه قاعدا والناس خلفه قيام، وإليه أشار مسلم في إيراد أحاديث آخر المرض عقيب هذا الحديث، لكن كثيرا من المتأخرين بحثوا في النسخ بوجوه كثيرة، منها: أن إمامته ﷺ في ذلك المرض تختلف فيه، والأحاديث وردت مختلفة، فلا يثبت النسخ بمثله. ومنها: أن ما ورد أن أب بكر رضي الله عنه كان يقتدي به ﷺ يمكن تأويله بأنه كان يراعي حاله ﷺ في التخفيف في القيام والركوع وغير ذلك، وهذا مثل ما ورد في الأحاديث في شأن الإمام "افتد بأضعفهم"، رواه أبو داود. ولهذا يقال في مثله إمام يقتدي بالمأموم، فلا يدل ذلك الحديث على إمامته، ولا شك أن الحديث مؤوّل عند -

٩٢١- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: خَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، فَحُجِحَ، فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

٩٢٢- (٣) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صُرِعَ عَنْ فَرَسٍ، فَحُجِحَ شِقَّةُ الْيَمَنِ، بِنَحْوِ حَدِيثِهِمَا، وَزَادَ "إِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا".

٩٢٣- (٤) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ، فَحُجِحَ شِقَّةُ الْيَمَنِ، بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَفِيهِ "إِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا".

٩٢٤- (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَنَسٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَقَطَ مِنْ فَرَسِهِ، فَحُجِحَ شِقَّةُ الْيَمَنِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةُ يُونُسَ وَمَالِكٍ.

٩٢٥- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يُعَوِّدُونَهُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا، فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ اجْلِسُوا. فَجَلَسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُوسًا".

-اختلاف الأئمة في صلاة القادر على القيام خلف القاعد: وأما قوله ﷺ: وإذا صلى قاعداً فصلوا فعوداً: فاختلف العلماء فيه فقالت طائفة بظاهره، ومن قال به أحمد بن حنبل، والأوزاعي رحمهما. وقال مالك رحمه في رواية: لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد. لا قائماً ولا قاعداً.

وقال أبو حنيفة والشافعي وجمهور السلف رحمهم: لا يجوز للمقادير على القيام أن يصلي خلف القاعد إلا قائماً =

-اجمهور أيضاً، وإلا يلزم أن يكون أبو بكر إماماً ومأموماً، فالتأويل على وجه يحصل التوفيق أقرب. ومنها أن ذلك الحديث لا يدل على قيام الناس خلفه، وإنما يدل على قيام أبي بكر رحمه فقط، ففعل الناس فعندوا، عملاً بهذا الحديث، وقيام أبي بكر رحمه كان لضرورة الإجماع. ومنها غير ذلك، والله تعالى أعلم.

٩٣٠- (١١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُتَبِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٩٣١- (١٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا، يَقُولُ: "لَا تُبَادِرُوا الْإِمَامَ، إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: وَلَا الضَّالِّينَ، فَقُولُوا: آمِينَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ".

٩٣٢- (١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ، إِلَّا قَوْلَهُ: "وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا: آمِينَ" وَزَادَ "وَلَا تَرْفَعُوا قَبْلَهُ".

وأما قوله ﷺ: "إِذَا جَعَلَ الْإِمَامُ يُؤْتِمُّ بِهِ" فمعناه عند الشافعي وطائفة: في الأفعال الظاهرة؛ ولا فيحوز أن يصلي الفرض خلف المنفل وعكسه، وانظهر حنف العصر وعكسه. وقال مالك وأبو حنيفة وم والآخرين: لا يجوز ذلك وقالوا: معنى الحديث: ليؤتم به في الأفعال والنيات. ** ودليل الشافعي رحمه الله وموافقيه أن النبي ﷺ صلى بأصحابه بطل غفل صلاة الخوف مرتين بكل فرقة مرة، فصلاته الثانية وقعت له فعلاً ولمقتدين فرضاً. وأيضاً حديث معاذ كان يصلي العشاء مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه، فيصليها هم هي نه تطوع ولهم فريضة؛ ولهم مما بدل على أن الاهتمام إنما يجب في الأفعال الظاهرة قوله ﷺ في رواية جابر رحمه الله: "تَسْمِعُوا بِأَمْرِكُمْ إِنْ صَلَّى قَائِماً فَصَلُّوا فَيَأْمُرُ وَيَنْ صَلَّى فَأَعَادَ فَصَلُّوا فَعُوداً" والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قوله: "إِذَا جَعَلَ الْإِمَامُ يُؤْتِمُّ بِهِ..." الاهتمام: الإقتداء والاتباع، أي جعل الإمام إماماً ليقفدى به ويتبع، ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه، بل يراقب حواره، ويأتي على أثره بنحو قمعه، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال. قاله الحافظ رحمه الله.

وقال الأبي: "وهذا الحديث حجة لمالك والجمهور (منهم أبو حنيفة) في ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام، لا سيما مع زيادة قوله: "فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ" ورداً على الشافعي والمحدثين في فوضهم بصحة صلاة المنفرض خلف المنفل وصلاة الظهر خلف من يصلي العصر واحتجوا بحديث الآتي الكلام عليه، وقصرو الاختلاف المنهى عنه على الاختلاف في الأفعال الظاهرة، وعممه مالك، إذ لا اختلاف أشد من الاختلاف في النيات في صلاة فرضين أو نفل وفرض". (فتح الملهم: ٤٦٤/٣، ٤٦٥)

٩٣٣ - (١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح: وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى وَهُوَ ابْنُ عَطَاءٍ، سَمِعَ أَبَا غَلْفَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا الْإِمَامُ حُتَّةٌ*، فَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ نِعْمَنَ حَمِيدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِذَا وَافَقَ قَوْلُ أَهْلِ الْأَرْضِ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

٩٣٤ - (١٥) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَيَّوَةَ أَنَّ أَبَا يُوسُفَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ نِعْمَنَ حَمِيدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ".

وقوله ﷺ: "إِنَّمَا الْإِمَامُ حُتَّةٌ" أي سائر لمن خلفه وممنوع من خلل يعرض لصلاتهم بسهو أو مرور أي كالجنة، وهي النرس الذي يستر من ورائه ويمنع وصول مكروه إليه.

قوله ﷺ: "إِن كَدُمْنَا أَنْفًا تَفْعَلُونَ فَعَلِ الْفَارِسُ وَالرُّومُ بِسُيُومٍ عَسَىٰ مَلُوكُهُمْ وَهُمْ قُعُودٌ فَلَا تَعْلَمُونَ" فيه النهي عن قيام الغلمان والتباعد على رأس منبوعهم الجالس لغير حاجة. وأما القيام للداخل: إذا كان من أهل الفضل والخير، فليس من هذا، بل هو جائز قد جاءت به أحاديث، وأطبق عليه السلف والخلف، وقد جمعت دلائله وما يرد عليه في جزء، وبالله التوفيق والعصمة.

* قوله: "إِنَّمَا الْإِمَامُ حُتَّةٌ" أي أن الإمام يستحق التقدم كالجنة تستحق التقدم، فيجب الائتمام به على الوجه الذي بينه بقوله: "فَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا" والله تعالى أعلم. ثم لا يخفى أنه ﷺ جعل القعود عند قعود الإمام من جملة الاقتداء به، والاقتداء به حكم ثابت غير منسوخ بالاتفاق، فينبغي أن يكون القعود عند قعود الإمام كذلك، وأيضاً قد أشار ﷺ إلى علة تحريم القيام عند قعود الأئمة بأنه يشبه تعظيم الأئمة في الصلاة كتعظيم فارس والروم ملوكهم، والصلاة ليست محلاً لتعظيم غير الله، ولا شك أن هذه العلة دائمة، فينبغي أن يدوم معلولها إذ الأصل دوام المعلول عند دوام العلة، والله تعالى أعلم.

[٢٠ - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر...]

٩٣٥ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ لَهَا: أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: بَلَى، ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: "أَصَلَّى النَّاسُ؟" قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ" فَفَعَلْنَا، فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِنُيُوءٍ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: "أَصَلَّى النَّاسُ؟" قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ" فَفَعَلْنَا، فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِنُيُوءٍ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: "أَصَلَّى النَّاسُ؟" قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ" فَفَعَلْنَا، فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِنُيُوءٍ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: "أَصَلَّى النَّاسُ؟" قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَتْ وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ.

٢١ - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرها

من يصلي بالناس، وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام لزمه القيام

إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام

فيه حديث استخلاف النبي ﷺ أيا بكر ﷺ، وقد قدمنا في آخر الباب السابق دليل على ما ذكرته في الترجمة. شرح الغريب ودليل جواز الإغماء على الأنبياء: قولها: "المخضب" هو بكسر الميم وبجاء وضاد معجمتين، وهو إناء نحو المكن الذي يغسل فيه. قوله: "ذهب لنوء" أي يقوم وينهض. وقوله: "فأغصني عليه" دليل على جواز الإغماء على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولا شك في جوازه فإنه مرض، والمرض يجوز عليهم، بخلاف الجنون، فإنه لا يجوز عليهم؛ لأنه نقص، والحكمة في جواز المرض عليهم ومصائب الدنيا تكثير أجرامهم، ونسليتهم، ولعلها يفتن الناس بهم، ويعبدوهم لما يظهر عليهم من المعجزات والآيات البينات، والله أعلم. قوله: "فقال أصلى الناس؟ فقل: لا، وهم ينتظرونك يا رسول الله" دليل على أنه إذا تأخر الإمام عن أول الوقت، ورحي مجيء على قرب ينتظر، ولا يتقدم غيره، وتنسبط المسألة في الباب بعده إن شاء الله تعالى قولها: "قال ضعوا لي ماء في المخضب ففعلنا فاعتسل" دليل الاستحباب بالفعل من الإغماء، وإذا تكرر الإغماء استحب تكرر الغسل لكل مرة، فإن لم يغسل إلا بعد الإغماء مرات كفى غسل واحد، وقد حمل القاضي عياض -

قَالَتْ: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ، وَكَانَ رَجُلًا رَفِيقًا: يَا عُمَرُ صَلِّ بِالنَّاسِ*، فَقَالَ عُمَرُ: أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ، قَالَتْ: فَصَلَّى بِهِمْ أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ، ثُمَّ إِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ حِقَّةً فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ، لِصَلَاةِ الظُّهْرِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ*، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ لَا يَتَأَخَّرَ، وَقَالَ لَهُمَا: "أَجْلِسَا نِي إِلَى حَنْبِهِ" فَأَجْلَسَاهُ إِلَى حَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي وَهُوَ قَائِمٌ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ.

= الغسل هنا على الوضوء من حيث إن الإغماء ينقض الوضوء، ولكن الصواب أن المراد غسل جميع البدن، فإنه ظاهر اللفظ، ولا مانع يمنع منه، فإن الغسل مستحب من الإغماء، بل قال بعض أصحابنا: إنه واجب، وهذا شاذ ضعيف. قوله: "والناس عكوف" أي مجتمعون منتظرون لخروج النبي ﷺ، وأصل الاعتكاف لزوم والحبس. قوها: 'الصلاة العشاء الآخرة' دليل على صحة قول الإنسان: العشاء الآخرة، وقد أنكره الأصمعي، والصواب حوازه، فقد صح عن النبي ﷺ وعائشة، وأنس والبراء، وجماعة آخرين إطلاق العشاء الآخرة، وقد سيطت القول فيه في المذهب الاسماء واللفظ، قوها: "فأرسل رسول الله ﷺ إلى أبي بكر ﷺ: أن يصلي بالناس"، صدر أبو بكر ﷺ وكان رجلاً رقيقاً: يا عمر صل بالناس، فقال عمر ﷺ: أنت أحق بذلك.

قوائد الحديث: فيه فوائد منها: فضيلة أبي بكر الصديق ﷺ وتوجيهه على جميع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وتفضيله، وتنبه على أنه أحق بخلافة رسول الله ﷺ من غيره. ومنها: أن الإمام إذا عرض له عذر عن حضور الجماعة استخلف من يصلي بهم، وأنه لا يستخلف إلا أفضلهم. ومنها: فضيلة عمر بعد أبي بكر ﷺ لأن أبا بكر ﷺ لم يعدل إلى غيره. ومنها: أن المفضول إذا عرض عنه تفاضل مرتبة لا يقبلها، بل يدعها لتفاضل إذا لم يمنع مانع. ومنها: جواز البناء في الوضوء لمن أمن عليه الإعجاب والفطنة لقوله: "أنت أحق بذلك". =

* قوله: "فقال أبو بكر: يا عمر! صل بالناس! كأنه رأى أمره ﷺ على وجه التوسع وفهم أن تقدمه بخصوصه غير مراد فعرض الإمامة على عمر، وكأنه بلغه ما جرى في ذلك بينه ﷺ وبين بعض الأزواج المطهرات وإلا فمقتضى ذلك أن تقدمه بخصوصه هو المراد، فلا يمكن له أن يأمر غيره بذلك لما فيه من رد أمره ﷺ.

* قوله: "يصلي الناس": لمن يقول إنه كان مأموماً، أن يقول الباء هنا بمعنى مع أي يصلي مع الناس، وأما قوله: "وأنهم بكر بسمعهم الكبير" فنقله من بعض الرواة على حسب ما فهموا من المعاني، ولا شك أن ألفاظ الرواة لا يخلو عن هذا، بل هذا معناه: لأن هذه الألفاظ مختلفة، ولا يمكن أن يكون كلها من كلام عائشة ؓ، والله تعالى أعلم.

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرْضَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: هَاتِ، فَعَرَضْتُ حَدِيثَهَا عَلَيْهِ فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمَّيْتُ لَكَ الرَّجُلَ الْآخَرَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٩٣٦- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَوَّلُ مَا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ، فَاسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُعْرَضَ فِي بَيْتِهَا، وَأُذِنَ لَهُ، قَالَتْ فَخَرَجَ وَيَدُّ لَهُ عَلَى الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَيَدُّ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ، وَهُوَ يَخْطُ بِرِجْلَيْهِ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَتَدْرِي مَنْ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ هُوَ عَلِيٌّ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي يَكْرِ لِعَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا "صَلِّ بِالنَّاسِ" فَقَالَهُ لِلْعَذْرَاءِ الْمَذْكُورَةِ، وَهُوَ أَنَّهُ رَجُلٌ رَفِيقُ الْقَلْبِ كَثِيرُ الْخُزْنِ وَالْبُكَاءِ لَا يَمْلِكُ عَيْنَيْهِ، وَقَدْ تَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّهُ قَالَهُ تَوَاضَعًا، وَالْمَحْتَارُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

التوفيق بين الروايات: قولها: "فخرج بين رجلين أحدهما العباس" وفسر ابن عباس الآخر بعلي بن أبي طالب. وفي طريق الآخر: "فخرج ويد له على الفضل بن عباس ويد له على رجل آخر". وجاء في غير مسلم "بين رجلين أحدهما أسامة بن زيد"، وطريق الجمع بين هذا كله أقدم كانوا يتناوبون الأخذ بيده الكريمة ﷺ قارة هذا وهذا، وقارة ذلك وذلك، ويتنافسون في ذلك، وهؤلاء هم خواص أهل بيته الرجال الكبار، وكان العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أكثرهم ملازمة للأخذ بيده الكريمة المباركة ﷺ، أو أنه أدام الأخذ بيده، وإنما يتناوب الباقيون في اليد الأخرى، وأكرموا العباس باختصاصه بيد واستمرارها له لما له من السن والصورمة وغيرهما، ولهذا ذكرته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مسمى، وأهممت الرجل الآخر، إذا لم يكن أحد الثلاثة الباقيين ملازمًا في جميع الطريق، ولا معظمه بخلاف العباس، والله أعلم.

قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "أجلساني إلى جنبه فأجلساه إلى جنبه" فيه جواز وقوف مأموم واحد بجانب الإمام لحاجة أو مصلحة، كإسراع المأموم، وضيق المكان ونحو ذلك. قوله: "هات" هو بكسر التاء.

قوله: "استأذن أزواجه أن يمرض في بيتها" يعني بيت عائشة، وهذا يستدل به من يقول كان القسم واجباً على النبي ﷺ بين أزواجه في الدوام كما يجب في حقنا. ولأصحابنا وجهان أحدهما: هذا والثاني: سنة، ويحملون هذا وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "اللهم هذا قسمي فيما أملك" على الاستحباب ومكارم الأخلاق وجهيل العشرة.

فائدة الحديث: وفيه فضيلة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورجحانها على جميع أزواجه الموجودات ذلك الوقت، وكن نسعاً إحداهن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء، وإنما اختلفوا في عائشة وحديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قوله: "يخط برجله في الأرض" أي لا يستطيع أن يرفعهما وينشعهما ويعتمد عليهما.

٩٣٧- (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي. قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتَدْبَرَهُ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَرْوَاجُهُ أَنْ يُرْمَضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، تَخَطَّ رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ، بَيْنَ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ.

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَأَخْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالَّذِي قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ هَلْ تَذَرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ نُسَمَّ عَائِشَةُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ عَيْنِي ﷺ.

٩٣٨- (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَقَدْ رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَمَا حَمَلَنِي عَلَى كَثْرَةِ مُرَاجَعَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِي أَنْ يُجِبَ النَّاسُ بَعْدَهُ رَجُلًا قَامَ مَقَامَهُ أَبَدًا، وَإِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَرَى أَنَّهُ لَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ أَحَدٌ إِلَّا تَشَاءَمَ النَّاسُ بِهِ، فَأَرَدْتُ أَنْ يَعْبُدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

٩٣٩- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُسَيْنٍ وَالْلفظُ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتِي، قَالَ: "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ" قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَفِيقٌ، إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَا يَمْلِكُ دُمْعَةً، قُلُوا أَمَرْتُ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا يَبِي إِلَّا كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَشَاءَمَ النَّاسُ بِأَوَّلِ مَنْ يَقُومُ فِي مَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: فَرَاجَعْتُهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَقَالَ: "لِيَصِلْ بِالنَّاسِ أَبُو بَكْرٍ، فَإِنَّكَ ضَوَّاجِبٌ يُوسَفُ".

قوله ﷺ: "إنك لأنتن صواحب يوسف" أي في الظاهر على ما تردد، وكثرة إلحاحك في طلب ما تردنه وتعلن إليه. وفي مراجعة عائشة حوار مراجعة ولي الأمر على سبيل العرض والمشاورة، والإشارة بما يظهر أنه مصلحة، وتكون تلك المراجعة بعبارة لطيفة، ومثل هذه المراجعة مراجعة عمر رضي الله عنه في قوله: "لا تبشرهم فينكلوا"، وأشباهه كثيرة مشهورة.

٩٤٠ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ. فَقَالَ: "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ" قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ فَقَالَ: "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ" قَالَتْ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ فَقَالَتْ لَهُ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ كُنَّ لَأَنْتَنَ صَوَاجِبُ يُوسُفَ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ" قَالَتْ: فَأَمَرُوا أَبَا بَكْرٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، قَالَتْ: فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ حِقْفَةً، قَالَتْ: فَقَامَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَرَجُلَاهُ تَحْطَانِ فِي الْأَرْضِ، قَالَتْ: فَلَمَّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ، ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُمْ مَكَانَكَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَمَانِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا، وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ.

٩٤١ - (٧) حَدَّثَنَا مِنْحَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ، فَأَتَى بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أُجْلِسَ إِلَى جَنْبِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُهُمُ التَّكْبِيرَ، وَفِي حَدِيثِ عِمْسَى: فَحَنَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَأَبُو بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ.

قوله: "لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ" فيه دليل لما قاله أصحابنا: أنه لا بأس باستدعاء الأئمة للصلاة.

شرح الغريب: قوله: "رَجُلٌ أَسِيفٌ" أي حزبن، وقيل: سريع الحزن والبكاء، ويضل فيه أيضاً: الأسوف. قوله: "يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ" أي يحشي بينهما متكئاً عليهما يتمايل إليهما.

٩٤٢- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَآبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ
ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ -وَالْفَاطِلُ عَنْ مُتْقَدِرٍ- قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ.
قَالَ عُرْوَةُ: فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ جَفَةً، فَخَرَجَ وَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يَوْمُ النَّاسِ، فَلَمَّا رَأَى
أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ: كَمَا أَنتَ فَحَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَدَاءَ
أَبِي بَكْرٍ إِلَى حَتْبِهِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ.
٩٤٣- (٩) حَدَّثَنِي عُمَرُو بْنُ الْقَافِدِ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -قَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي،
وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِسْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: وَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ضَالِحٍ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فِي وَجَعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ، وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
سِتْرَ الْحُجْرَةِ، فَظَرَ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ، كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَّةٌ مُصْحَفٌ*، ثُمَّ نَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا.
قَالَ: فَبِهِتْنَا وَتَحَنُّنَ فِي الصَّلَاةِ مِنْ فَرَحٍ بِخُرُوجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَكَصَّى أَبُو بَكْرٍ عَلَى
عَقِبَيْهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ، وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَارَجَ لِلصَّلَاةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ
أَنْ أَتَمُّوا صَلَاتَكُمْ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَرَاخِي السِّتْرَ، قَالَ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ.

قوله: "كَانَ وَجْهَهُ وَرَقَّةٌ مُصْحَفٌ" عبارة عن الجمال البارع، وحسن البشرة وصفاء الوجه واستنارته. وفي
المصحف ثلاث لغات: ضم الميم وكسرها وفتحها.

قوله: "ثُمَّ نَبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا" سبب نسمه الله فرحه في رأى من اجتماعهم على الصلاة واتباعهم
لإمامهم وإقمتهم شريعته، وانفاق كلمتهم واجتماع قلوبهم، ولهذا استنار وجهه ﷺ على عادته إذا رأى أو سمع
ما يسره يستنير وجهه؛ وفيه معنى آخر وهو تأنيسهم وإعلامهم بمائل حاله في مرضه، وقيل: اجتمع أنه ﷺ
مخرج ليصلي بهم فرأى من نفسه ضعفًا فرجع. قوله: "وَتَكَصَّى" أي رجع إلى ورائه قهقري.

*قوله: "كَانَ وَجْهَهُ وَرَقَّةٌ مُصْحَفٌ": أي في بياضه وصفائه، وأنه موغر معظم محبوب في القلوب، ولهذا الخصوص
شبه بورق المصحف من بين الأوراق، والله تعالى أعلم.

٩٤٤- (١٠) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: آخِرُ نَظَرَةٍ نَظَرْتُهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَشَفَتِ السَّارَةَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، وَحَدِيثُ صَالِحٍ أُنْمُ وَأَشْبَعُ.

٩٤٥- (١١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، بَنَحَرَ حَدِيثَهُمَا.

٩٤٦- (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِالْحِجَابِ فَرَفَعَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ لَنَا وَجْهَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ مَا نَظَرْنَا مَنْظَرًا قَطُّ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَضَعَ لَنَا، قَالَ: فَأَوْمَأَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَأَرْغَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْحِجَابَ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ.

٩٤٧- (١٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاشْتَدَّ مَرَضُهُ، فَقَالَ: 'مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ' فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَفِيقٌ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ: 'مُرِي أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ'.

قَالَ: فَصَلَّى بِهِمْ أَبُو بَكْرٍ حَبَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قوله: "حدثنا محمد بن المثنى وهارون قالا: حدثنا عبد الصمد قال: سمعت أبي يحدث قال: حدثنا عبد العزيز عن أنس ؓ" هذا الإسناد كله بصريون. قوله: "وضع لنا وجهه" أي بان ظهره.

قوله: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن أبي بردة عن أبي موسى" هذا الإسناد كله كوفيون.

قوله: "فلم يقدر عليه": أي على رؤيته مرة ثانية.

صفة الحديث: قوله: وأبو بكر يسمع الناس التكبير فيه جواز رفع الصوت بالتكبير ليسعه الناس ويتبعوه، وأنه يجوز للمعتدي اتباع صوت المكبر وهذا مذهبي ومذهب الجمهور، ويقنوا فيه الإجماع وما أراه يصح الإجماع فيه، فقد نقل القاضي عياض عن مذهبهم أن منهم من أبطل صلاة المعتدي، ومنهم من لم يبطلها، ومنهم من قال: إن أدن له الإمام في الإجماع صح الاقتداء به وإلا فلا، ومنهم من أبطل صلاة المسمع، ومنهم من صححها، ومنهم من شرط إذن الإمام، ومنهم من قال: إن تكلف صوتاً بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاة، وكل هذا ضعيف، والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والسامع، ولا يعتبر إذن الإمام، والله أعلم.

• • • •

٢١- باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم]

٩٤٨- (١) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ، فَحَاطَبَ الصَّلَاةَ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي بِالنَّاسِ فَأَقِيم؟ قَالَ: نَعَمْ! قَالَ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ انْتَفَتَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: "يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُثَبِّتَ إِذَا أَمَرْتُكَ" قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِإِنِّي أَبِي فَخَافَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَالِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ؟ مَنْ ثَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ انْتَفَتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ".

٢١- باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم

فيه حديث تقدم أبي بكر عليه، وحديث تقدم عبد الرحمن بن عوف عليه.
فوائد الحديث: فيه فضل الإصلاح بين الناس، ومشي الإمام وغيره في ذلك، وأن الإمام إذا تأخر عن الصلاة تقدم غيره إذا لم يخف فتنه وإنكار من الإمام. وفيه: أن المتقدم نيابة عن الإمام يكون أفضل القوم، وأصلحهم لذلك الأمر وأقومهم به.
وفيه: أن المؤذن وغيره يعرض التقدم على الفضل، وأن الفضل يوافقه. وفيه: أن الفعل القليل لا يبطل الصلاة لقوله: 'صفق الناس'. وفيه: جواز الانتفات في الصلاة للحاجة، واستحباب حمد الله تعالى لمن تجددت له نعمة، ورفع اليدين بالنداء، وفعل ذلك الحمد والنداء عقب النعمة، وإن كان في صلاة. وفيه: جواز مشي الخطوة والخطوتين في الصلاة. وفيه: أن هذا القدر لا يكره إذا كان الحاجة. وفيه: جواز استخلاف المصلي بالقوم من يتم الصلاة لهم، وهذا هو الصحيح في مذهبي. وفيه: أن التابع إذا أمره المتبوع بشيء، وفهم منه إكرامه بذلك الشيء.

قوله: "رفع أبو بكر يديه": هذا يدل على جواز رفع اليدين للنداء وغيره في الصلاة، والله تعالى أعلم.

٩٤٩- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: فَرَّقَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَأَاهُ، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ.

٩٥٠- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيْعٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: ذَهَبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَصْلُحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ. وَزَادَ: فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَرَّقَ الصَّفُوفَ. حَتَّى قَامَ عِنْدَ الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ. وَفِيهِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجَعَ الْقَهْقَرَى.

٩٥١- (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَنَوَانِيُّ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ حَدِيثِ عُبَادِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ غَرَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُبُوكَ. قَالَ الْمُغِيرَةُ فَتَبَرَّزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ الْغَائِطِ، فَحَمَلَتْ مَعَهُ إِذَاوَةَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ أَخَذْتُ أَهْرِيْقُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِذَاوَةِ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُخْرِجُ حُبَّةً عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَ كَمَا حُبِّيَّةٌ، فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْحُبَّةِ، حَتَّى أَخْرَجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْ أَسْفَلِ الْحُبَّةِ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ ثَوَضًا عَلَى حَفْئِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ.

حالا نستم العمل، فله أن يتركه، ولا يكون هذا مخالفة للأمر، بل يكون أدباً وتواضعاً وتحققاً في فهم المقاصد. وفيه: ملازمة الأدب مع النكار. وفيه: أن السنة لمن نابه شيء في صلاته، كإعلام من يستأذن عليه، ونسبه الإمام وغير ذلك أن يسبح إن كان رجلاً فيقول: سبحان الله، وأن تصفق وهو التصفيح إن كان امرأة، فنضرب بطن كفها الأيمن على ظهر كفها الأيسر، ولا تضرب بطن كف على بطن كف على وجه اللعب واللهو، فإن فعلت هكذا على جهة اللعب بطلت صلاحها لمناقاته الصلاة.

وفيه: فضائل كثيرة لأبي بكر رضي الله عنه وتقدم الجماعة له؛ واتفانهم على فضله عليهم ورجحانه. وفيه: تقديم الصلاة في أول وقتها. وفيه: أن الإقامة لا تصح إلا عند إرادة الدخول في الصلاة لقوله: اتعصبوا فإتيه؛ وفيه: أن المؤذن هو الذي يقيم الصلاة فهذا هو السنة، ولو أقام غيره كان خلاف السنة، ولكن يعد بإقامته عدلًا وعند جمهور العلماء. =

قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَأَقْبَلْتُ مَعَهُ حَتَّى يَجِدَ النَّاسَ قَدْ قَدَّمُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَصَلَّى لَهُمْ، فَأَذْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ، فَصَلَّى مَعَ الثَّامِي الرَّكَعَةَ الْآخِرَةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتِمُّ صَلَاتَهُ، فَأَفْرَعَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَكْثَرُوا التَّسْبِيحَ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ قَالَ: "أَحْسَنْتُمْ" أَوْ قَالَ: "قَدْ أَصَبْتُمْ" يَغِطُّهُمْ أَنْ صَبَّوْا الصَّلَاةَ لِيُوقِتَهَا*.

٩٥٢- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَالْحُلَوَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ حُمْزَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَأَرَدْتُ فَأَخِيرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "دَعَهُ".

وفيه: جواز حرق الإمام الصفوف ليصل إلى موضعه إذا احتاج إلى حرقها لخروجه لطهارة أو رفاف أو نحوهما ورجوعه، وكذا من احتاج إلى الخروج من المأمومين لعدله، وكذا له حرقها في الدخول إذا رأى قدمهم مرجة فإنهم مقصرون بتركها، واستدل به أصحابنا على جواز اقتداء المصلي بمن يحرم بالصلاة بعده، فإن الصديق عليه السلام أحرم بالصلاة أولاً، ثم اقتدى بالنبي ﷺ حين أحرم بعده هذا هو الصحيح في مذهبي.

وقوله: "أرجع المنهري" فيه أن من رجع في صلاته لشيء يكون رجوعه إلى وراء ولا يستدير القبة ولا يتحرفها. وإنما حديث عبد الرحمن بن عوف عنه فقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة، وما فيه حمل الإداوة مع الرجل الجليل، وجواز الاستئانة بصب الماء في الوضوء، وعسل الكفين في أونه ثلاثاً، وجوز لبس الجباب، وجواز إخراج اليد من أسفل الثوب إذا لم يبين شيء من العورة، وجوز المسح على الخفين وغير ذلك مما سبق بيانه في موضعه، والله تعالى أعلم.

*قوله: "أصبتهم" أن صلبوا الأدلة أوتوا: هو بالتحفيف من حد ضرب، أي هو الذي قد غبطهم لتقدمهم وسبقهم إلى الصلاة، أو بالتشديد، أي يحملهم على الغبطة ويجعل فعلهم عندهم مما يعبط بمثله بقوله: "أحسنتم".

[٢٢- باب تسييح الرجل وتصفيق المرأة إذا ناهما شيء في الصلاة]

٩٥٣- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ح: وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَحَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "التَّسْيِيحُ لِلرَّجَالِ وَالتَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ".

زَادَ حَرَمَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُسَبِّحُونَ وَيُصَلُّونَ.
٩٥٤- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْفَضْلِيُّ يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ: عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.
٩٥٥- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَزَادَ "فِي الصَّلَاةِ".

[٢٢- باب تسييح الرجل وتصفيق المرأة إذا ناهما شيء في الصلاة]

قوله ﷺ: التسييح للرجال والتصفيق للنساء تقدم شرحه في ابواب قبله.

٢٣- باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها

٩٥٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: "يَا فَلَانُ أَلَا تُحَسِّنُ صَلَاتَكَ؟ أَلَا يَنْظُرُ الْمُصَلِّي إِذَا صَلَّى كَيْفَ يُصَلِّي؟ فَإِنَّمَا يُصَلِّي لِنَفْسِهِ، إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَبْصِرُ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَبْصِرُ مِنْ بَيْنَ يَدَيَّ".

٩٥٧- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "هَلْ تَرَوْنَ قِبَلِي هَهُنَا؟ فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا سُجُودُكُمْ. إِنِّي لَأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي".

٩٥٨- (٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي - وَرُبَّمَا قَالَ: مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي - إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ".

٩٥٩- (٤) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي، إِذَا مَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ"، وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: "إِذَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا سَجَدْتُمْ".

٢٣- باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها

قوله ﷺ: "يَا فَلَانُ أَلَا تُحَسِّنُ صَلَاتَكَ؟ أَلَا يَنْظُرُ الْمُصَلِّي إِذَا صَلَّى كَيْفَ يُصَلِّي فَإِنَّمَا يُصَلِّي لِنَفْسِهِ، إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَبْصِرُ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَبْصِرُ مِنْ بَيْنَ يَدَيَّ"

وفي رواية: "هَلْ تَرَوْنَ قِبَلِي هَهُنَا فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا سُجُودُكُمْ. إِنِّي لَأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي"

وفي رواية: "أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ"

شرح قوله ﷺ: "إِنِّي لَأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي" وفوائد الحديث: قال العلماء: معناه أن الله تعالى خلق له ﷺ إدراكاً في فقهه يبصر به من ورائه، وقد انخرقت العادة له ﷺ بأكثر من هذا، وليس يمنع من هذا عقل ولا شرع، بل ورد النسخ بظاهره فوجب القول به. قال القاضي: قال أحمد بن حنبل رحمه الله وجمهور العلماء: هذه الرؤية =

.....

حروية بالعين حقيقة، وفيه الأمر بإحسان الصلاة والخشوع، وإتمام الركوع والسجود، وجواز الخلف بالله تعالى من غير ضرورة، لكن المستحب تركه إلا لحاجة كتأكيد أمر وتقعيمه، والمبالغة في تحقيقه، وتمكينه من النفوس، وعلى هذا يحمل ما جاء في الأحاديث من الخلف.

وقوله عَلَيْكُمْ: "إني لأراكم من بعدي" أي من ورثي كما في الروايات الباقية. قال الفاضل عياض: وحمله بعضهم على بعد الوفاة، وهو بعيد عن سياق الحديث.

وقوله: "حدثنا أبو غسان حدثنا معاذ حدثنا أبي وحدثنا محمد بن عثني حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد كلاهما عن قتادة عن أنس"، هذان الطريقان من أبي غسان إلى أنس كلهم بصريون.

[٢٤- باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما]

٩٦٠- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَاللَّفْطُ لِأَبِي بَكْرٍ قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا- عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَّجَهُو، فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي إِمَامُكُمْ، فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسَّجُودِ، وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ أَمَامِي وَمِنْ خَلْفِي" ثُمَّ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ لَصَحَحْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا" قَالُوا: وَمَا رَأَيْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ".

٩٦١- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ فَضَالٍ، بِحَمِيصٍ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ "وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ".

٩٦٢- (٣) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَ أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَادٍ قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: "أَمَّا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ".

٩٦٣- (٤) حَدَّثَنَا عُمَرُو التَّائِبُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "مَا يَأْمَنُ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ فِي صَلَاتِهِ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ صُورَتَهُ فِي صُورَةِ حِمَارٍ".

[٢٤- باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما]

قوله ﷺ: "لا تسبقوني بالركوع ولا بالقيام ولا بالانصراف" فيه تحريم هذه الأمور وما في معناها، والمراد-

"قوله: أن يحول الله رأسه" إلخ: قال القاضي: من رفع رأسه قبل الإمام عكس الإمامة، فلا تعدي بنفسه بعد أن كان مقتديا بغيره، وذلك غاية الجهل فأشبهه حمار المضروب به المثل في الجهل والبلادة، فخشو أنه يخشى أن يتقلب صورته في الصورة التي اتصف بها، انتهى.

٩٦٤ - (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنُ مُسْلِمٍ، جَمِيعاً عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ خَمَادٍ بْنِ سَمَةَ، كُلُّهُمُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ "أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَجْهَ حِمَارٍ".

«علاصراف السلام»

قوله ﷺ: "رَأَيْتُ نَفْسَ الْبَارِ فِي أَمَامِ عُلُوقَتَانِ".

وقوله ﷺ: "أَمَّا بَعْضُ النَّاسِ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فِيهِ الْإِمَامُ أَنْ يَخْلُفَ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ".

وفي رواية: "تصويره في صورة حمار"، وفي رواية: "أوجه وجه حمار" هذا كله بيان لغلط تعريم ذلك، والله أعلم.

هو حاصله أن في الحديث تنبيهاً على أنه صار حماراً معني، فيخاف عليه أن يصير الله تعالى حماراً صورة، والأخبار بأنه يخاف عليه لا يستلزم وقوع ذلك الأمر؛ لأن الأخبار بالنظر إلى الاستحقاق وكم من شيء يستحقه العبد، والله يحفو عنه، قال تعالى: "أَوَدُّهُمْ أَحَدٌ" (الكثير: ١٥) وقال النووي رحمه الله: إنه بيان التغليب، والله تعالى أعلم.

[٢٥- باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة]

٩٦٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ تَعِيمِ بْنِ طَرْفَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ يَرَفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ".

٩٦٦- (٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ، عِنْدَ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ، إِلَى السَّمَاءِ أَوْ لِيُحْطَفْنَ أَبْصَارُهُمْ".

٢٥- باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة

قوله ﷺ: "لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ يَرَفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ". وفي رواية: "أو لتحطفن أبصارهم" فيه النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك، وقد نُقل الإجماع في النهي عن ذلك. قال القاضي عياض: واختلفوا في كراهة رفع البصر إلى السماء في الدعاء في غير الصلاة، فكرهه شريح وآخرون، وجوزه الأكثرون وقالوا: لأن السماء قبله الدعاء، كما أن الكعبة قبله الصلاة، ولا ينكر رفع الأبصار إليها كما لا ينكر رفع اليد. قال الله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رُفُكُورٌ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ (الذريات: ٢٢)

٢٦- باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة باليد...

٩٦٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: "مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ؟ اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ" قَالَ ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا قَرَأْنَا حَلَقًا، فَقَالَ: "مَا لِي أَرَاكُمْ عِزِينَ؟" قَالَ: ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ: "أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟" فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ: "يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْأُولَى، وَيَتَرَاصُّونَ فِي الْعَصَفِ".

٩٦٨- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٩٦٩- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ مُسْعَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ -وَالنَّقْطُ لَهُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُسْعَرٍ: حَدَّثَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَبْطِيَّةِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْحَائِثِيَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَلَامٌ يُؤْمِنُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ؟ إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِجْذِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ".

٢٦- باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة باليد، ورفعها عند السلام.

وإنما الصفوف الأولى والتراص فيها والأمر بالاجتماع

شرح الغريب وفوائد الحديث: قوله ﷺ: "مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ؟" هو بإسكان الميم وضمها، وهي التي لا تستقر، بل تعطرب وتحرك بأذنانها وأرجلها، والمراد بالرفع المنهي عنه هنا رفعهم أيديهم عند السلام مشيرين إلى السلام من الجانبين كما صرح به في الرواية الثانية.

قوله: "أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَاءَ وَفَتَحَهَا لِفَتَانِ جَمَعَ حَلْفَةَ بِإِسْكَانِ اللَّامِ، وَحَكَّى الْخَوْهَرِي وَغَيْرُهُ فَتَحَهَا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ. قَوْلُهُ تَجَمُّدًا: "مَا لِي أَرَاكُمْ عِزِينَ؟" أَيِ مُتَفَرِّقِينَ جَمَاعَةً جَمَاعَةً، وَهُوَ بِتَخْفِيفِ الرَّايِ الْوَاحِدَةِ: عِزَّةً، مَعْنَاهُ =

٩٧٠ - (٤) وَخَذُّنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ فَرَاتٍ يَعْنِي الْقَزَّازَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكُنَّا إِذَا سَلَّمْنَا، قُلْنَا بِأَيْدِينَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَتَنَظَّرَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "مَا شَأْنُكُمْ؟ تُثِيرُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ؟ إِذَا سَلَّمْ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَفَّسْ إِلَى صَاحِبِهِ وَلَا يُؤْمِئْ بِيَدِهِ".

-الهي عن الفرق والأمر بالاجتماع، وفيه الأمر بإتمام الصفوف الأول والتراص في الصفوف، ومعنى إتمام الصفوف الأول أن يتم الأول ولا يشرع في الثاني حتى يتم الأول، ولا في الثالث حتى يتم الثاني، ولا في الرابع حتى يتم الثالث، وهكذا إلى آخرها.

وفيه أن السنة في السلام من الصلاة أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله عن يمينه، السلام عليكم ورحمة الله عن شماله، ولا يسن زيادة "وبركاته" وإن كان قد جاء فيها حديث ضعيف، وأشار إليها بعض العلماء، ولكنها بدعة إذ لم يصح فيها حديث، بل صح هذا الحديث وغيره في تركها، والواجب منه السلام عليكم مرة واحدة، ولو قال: السلام عليك بغير ميم لم تصح صلاته. وفيه دليل على استحباب تسليمين وهذا مذهبا ومذهب الجمهور. وقوله ﷺ: "ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله" المراد بالأخ الجنس أي إخوانه الحاضرين عن اليمين والشمال، وفيه الأمر بالسكون في الصلاة والخشوع فيها، والإقبال عليها، وأن الثلاثكة يصلون وأن صفوفهم على هذه الصفة، والله أعلم.

[٢٧- باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها...]

٩٧١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ التَّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ مَنَاكِبَنَا فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ: "اسْتَوُوا وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْلِفَ قُلُوبُكُمْ، وَيُلَيِّنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ" قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: فَأَتَمُّ الْيَوْمِ أَشَدُّ اخْتِلَافًا.

٢٧- باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها،

والازدحام على الصف الأول والمساواة إليها، وتقديم أولى الفضل وتقريبهم من الإمام

شرح الكلمات: قوله ﷺ: "يُلي منكم أولو الأحلام" انتهى ثم الذين يلونهم ثم الذين بعدهم "الي" هو بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ياء قبل النون، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد. "وأولو الأحلام" هم العقلاء وقيل: البالغون، "والنهي" يضم النون العقول، فعلى قول من يقول: أولو الأحلام العقلاء يكون اللفظان بمعنى، فلما اختلف اللفظ عطف أحدهما على الآخر تأكيداً، وعلى الثاني معناه: البالغون العقلاء، قال أهل اللغة: واحدة "النهي" نُهْيَةٌ بضم النون وهي العقل، ورجل "نه" وهي من قوم نمين وسمي العقل نهيّة؛ لأنه ينتهي إلى ما أمر به ولا يتجاوز، وقيل: لأنه ينهي عن القبائح. قال أبو علي الفارسي: يجوز أن يكون النهي مصدراً كالمهدي، وأن يكون جمعاً كالظلم، قال: والنهي في اللغة معناه: النبات والحبس، ومنه النهى والنهي بكسر النون وفتحها، والنهيّة للمكان الذي ينهي إليه الماء فيستقعر. قال الواحدي: فرجع القولان في اشتقاق النهي إلى قول واحد وهو الحبس، فالنهيّة هي التي تنهي وتحبس عن القبائح، والله أعلم. قوله ﷺ: "ثم الذين يلونهم" معناه: الذين يقربون منهم في هذا الوصف.

قوله: "يمسح مناكبنا" أي يسوي مناكبنا في الصفوف ويعدل فيها.

فوائد الحديث: في هذا الحديث تقسم الأفضل فالأفضل إلى الإمام؛ لأنه أولى بالإكرام، ولأنه ربما احتاج الإمام إلى استخلاف فيكون هو أولى، ولأنه يتفطن لنبيه الإمام على السهو لما لا يتفطن به غيره، وليضبطوا صفة الصلاة ويحفظوها وينقلوها ويعلموها الناس، وليقتدي بأفعالهم من وراءهم، ولا يختص هذا التقديم بالصلاة، بل السنة أن يقدم أهل الفضل في كل مجمع إلى الإمام وكبير المجلس، كمحدثي العلم، والقضاء والذكر، والمشاورة، ومواقف القتال وإمامة الصلاة، ولتدريس، والإفتاء، وإسجاع الحديث ونحوها، ويكون الناس فيها على مراتبهم في العلم والدين والعقل والشرف والسن والكفاءة، في ذلك الباب، والأحاديث الصحيحة متعاضدة على ذلك، وفيه تسوية الصفوف واعتناء الإمام بها واختر عليه.

٩٧٢- (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، ح: قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ح: قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٩٧٣- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ وَصَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ وَرْدَانَ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَتَلْبِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَلَتَهَيَّ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ -ثَلَاثًا- وَإِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ".

٩٧٤- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "سُورُوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ".

٩٧٥- (٥) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَمُّوا الصُّفُوفَ فَإِنِّي أُرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي".

٩٧٦- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ: "أَقِيمُوا الصُّفُوفَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ".

٩٧٧- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ الْفُطَفَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ الثَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَتَسُورَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ رُجُوحِكُمْ".

قوله ﷺ: "وإيَّاكم وهيشات الأسواق" هي بفتح اهاء وإسكان الباء وبالنشوين المعجمة، أي اختلاطها والمنازعة والخصومات وارتفاع الأصوات واللفظ واللعن التي فيها. قوله: "حدثني خالد الحذاء عن أبي معشر" اسم أبي معشر زياد بن كليب التميمي الخنضلي الكوفي.

قوله: "حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة قال: سمعت قَتَادَةَ يحدث عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" وحدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "هذان الإسنادان بصريون." -

٩٧٨- (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ الثَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ، حَتَّى رَأَى أَنَا قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ حَتَّى كَادَ يُكْبِرُ، فَرَأَى رَجُلًا يَأْتِيَا صَدْرُهُ مِنَ الصَّفِّ، فَقَالَ: "عِبَادَ اللَّهِ! لَتَسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوْهِكُمْ".

٩٧٩- (٩) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٩٨٠- (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَمِيٍّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَاسْتَهَمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهَجِيرِ لَاسْتَهَمُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ، لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا".

-قوله ﷺ: "فَإِذَا رَأَوْكَ خَلْفَ ظَهْرِي" تقدم شرحه في الباب قبله.

قوله ﷺ: "تَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ" أي سبوه وعدلوه وتراصوا فيه.

شرح معنى الحديث والغريب: قوله ﷺ: "لَتَسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوْهِكُمْ" قبل معناه: يستسويها ويخوضها عن صورها لقوله ﷺ: "لَيَجْعَلِ اللَّهُ لَكُمْ صُورَةً صُورَةً حَمَارًا" وقيل: يغير صفاتها والأظهر والله أعلم، أن معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب، كما يقال: تغير وجه فلان عني، أي طهر لي من وجهه كراهة لي، وتغير قلبه علي؛ لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن.

قوله: "يُسَوِّي صُفُوفَنَا حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ" القِدَاح بكسر القاف هي خشب السهام حين تنحط وتبرىء، واحدها "قِدَاح" بكسر القاف معناه يبالغ في تسويتها حتى تصبح كأنها يقوم بها السهام لشدة استوائها واعتدالها. -

* قوله: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ" إلخ قد يقال: قد علم كثير منهم بإخبار الصادق، وهم يسئل من تحصي له بلا قرعة، ومع ذلك لا يحصلون فما معنى الحديث؟

قلت: كأن المراد بالحديث تعظيم ما فيها من الأجر وتكثيره بطريق الكتابة من غير قصد إلى الإخبار عن الناس بأنهم يحصلونه على تقدير العلم به، ويحتمل أن المعنى لو يعلمون معانيه، وليس الخبر كالمعاينة أو لو يعلمونه تفصيلاً وبالخير ما علموا إلا إجمالاً أو لو يعلمون مع ترك العجلة أو المراد المكان من حقيهم واللاق بهم أن يحصلوه بانفرقة، لكن كلمة لو تقتضي عدم حصول العلم فلا يصح الوجه الآخر نظراً إليه، والله تعالى أعلم.

٩٨١- (١١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْعُبَيْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّراً، فَقَالَ لَهُمْ: "تَقْدُمُوا فَاتَّمُوا بِي، وَلِيَأْتِمَ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخَّرَهُمُ اللَّهُ".

٩٨٢- (١٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ: حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مَنصُورٍ عَنِ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا فِي مَوْخَرِ الْمَسْجِدِ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

= قوله: "فنام حتى كاد يكبر"، فوأتى رجلاً نادياً حذرده من الصف فقال: لتسبون عباد الله! صفوفكم فيه اخت على تسويتها، وفيه جواز الكلام بين الإقامة والدخول في الصلاة، وهذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء، ومنعه بعض العلماء، والصواب الجواز، وسواء كان الكلام لمصلحة الصلاة أو لغيرها، أولاً لمصلحة.

قوله ﷺ: "لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عند الاستهماء"، "النداء" هو الأذان، و"الاستهماء" الاقتراع، ومعناه: أنهم لو هموا فضيلة الأذان وقدرها وعظيم جزائه، ثم لم يجدوا طريقاً يحصلونه به لضيق الوقت عن أذان بعد أذان، أو لكونه لا يؤذن للمسجد إلا واحد لاقترعوا في تحصيله، ولو يعلمون ما في الصف الأول من الفصيلة نحو ما سبق، وجاؤوا إليه دفعة واحدة وضائق عنهم، ثم لم يسمح بعضهم لبعض به لاقترعوا عليه، وفيه إثبات القرعة في الخفوق التي يزدحم عليها ويتنازع فيها.

قوله: "ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه" "التهجير" التبكير إلى الصلاة أي صلاة كانت، قال الهروي وغيره: وحصة الخليل بالجمعة، والصواب المشهور الأول.

قوله ﷺ: "ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً".

فقه الحديث ووجه تسمية العشاء بالعتمة: فيه الحث العظيم على حضور جماعة هاتين الصلاتين، والفضل الكثير في ذلك، لما فيهما من المشقة على النفس من تنغيص أول نومها وآخره، ولهذا كانتا أثقل الصلاة على المتأخرين. وفي هذا الحديث تسمية العشاء عتمة، وقد ثبت النهي عنه. وجوابه من وجهين: أحدهما: أن هذه التسمية بيان للحجوز، وأن ذلك النهي ليس للتحريم. والثاني: وهو الأظهر أن استعمال العتمة هنا لمصلحة وتقي مفسدة؛ لأن العرب كانت تستعمل لفظة العشاء في المغرب، فلو قال: لو يعلمون ما في العشاء والصبح لحملوها على المغرب ففسد المعنى وفات المطلوب، فاستعمل العتمة التي يعرفونها ولا يشكون فيها، وفواعل الشرع متظاهرة على احتمال أضعف المفسدين لدفع أعظمهما.

قوله ﷺ: "ولو حبواً" هو بإسكان الباء، وإنما ضبطته؛ لأن رأيت من الكبار من صحفه.

قوله: "تقدموا فاتموا بي وليأتكم بكم من بعدكم"، لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله" معنى وليأتكم بكم من =

٩٨٣- (١٣) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الْوَابِشِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ أَبُو قَطَنِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جَلَّاسٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "أَوْ تَعْلَمُونَ - أَوْ يَعْلَمُونَ - مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ، لَكَانَتْ قُرْعَةً".
وَقَالَ ابْنُ حَرْبٍ "الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَا كَانَتْ إِلَّا قُرْعَةً".

٩٨٤- (١٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا".

٩٨٥- (١٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

بعدكم أي يقتدوا في مستدلين على أفعالي بأفعالكم، فقيه حوار اعتماد المؤمن في متابعة الإمام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه أو صف قدماه يراه متبعاً للإمام. وقوله ﷺ: "لا يزال قوم يتأخرون" أي عن الصفوف الأول حتى يؤخرهم الله تعالى عن رحمته أو عظيم فضله ورفع المنزلة وعن العلم ونحو ذلك.

قوله: "قَتَادَةُ عَنْ جَلَّاسٍ" هو بكسر الحاء المصححة وتخفيف اللام وبالنسب المهسلة.

قوله ﷺ: "خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها" أما صفوف الرجال فهي على عمومها، فخيرها أولها وأبدأ، وشرها آخرها وأبدأ، أما صفوف النساء، فالمراد بأحدث صفوف النساء المواقف يصلين مع الرجال، وأما إذا صلبن متميزات لا مع الرجال، فهن كالرجال خير صفوفهن أولها، وشرها آخرها. والمراد بشر الصفوف في الرجال والنساء أقلها ثوباً وفضلاً، وأبعدهما من مطلوب الشرع، وخيرها بكمسه، وإنما فضل آخر صفوف النساء الأخضرات مع الرجال تبعهن من مخالطة الرجال ورؤيتهن، وتعلق القلب بهن عند رؤية حر كاتم وسماح كلامهم ونحو ذلك، وذاً أول صفوفهن بعكس ذلك والله أعلم.

نعيين مسمى الصف الأول: وأعلم أن الصف الأول المنبجج الذي قد وردت الأحاديث بفضله ونحوه عليه، هو الصف الذي يلي الإمام، سواء جاء صاحبه متقدماً أو متأخراً، وسواء تخلله مقصورة ونحوها أم لا، هذا هو الصحيح الذي يقتضيه ظواهر الأحاديث، وصريح به محققون. وقال طائفة من العلماء: الصف الأول هو المتصل من طرف المسجد إلى طرفه لا يتخلله مقصورة ونحوها، فإن تخلل الذي يلي الإمام شيء، فليس بأول، بل الأول ما لا يتخلله شيء وإن تأخر، وقبل: الصف الأول عبارة عن مجيء الإنسان إلى المسجد أولاً وإن صلى في صف متأخر، وهذا القولان غلط صريح، وإنما أذكره ومثله لأبيه عسى بطلانه فلا يعثر به، والله أعلم.

٢٨- باب أمر النساء المصليات وراء الرجال أن لا يرفعن رؤوسهن...

٩٨٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجَالَ عَاقِدِي أَزْرِهِمْ فِي أَغْنَاقِهِمْ، مِثْلَ الصَّبْيَانِ، مِنْ ضَيْقِ الْأُزْرِ خَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَرْفَعَ الرَّجَالُ.

٢٨- باب أمر النساء المصليات وراء الرجال أن لا يرفعن رؤوسهن من السجود حتى يرفع الرجال

قوله: "رأيت الرجال عاقدي أزهرهم" معناه: عقدوها لضيغها لئلا يكشف شيء من العورة، فبه الاحتياط في سر العورة والتوقي بحفظ السترة.
وقوله: "يا معشر النساء لا ترفعن رؤوسكن حتى يرفع الرجال" معناه: لئلا يقع بصر امرأة على عورة رجل انكشف وشبه ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

• • • •

[٢٩- باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة...]

٩٨٧- (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ سَالِمًا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، يَتْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ أَمْرًا إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْتَنِعُهَا".

٩٨٨- (٢) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَمْتَنِعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنْتَكُمْ إِلَيْهَا".

قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ! لَتَمْتَنِعُنَّ، قَالَ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ فَسَبَّهَ سَبًّا سَيِّئًا، مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ وَقَالَ: أَخْبَرُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: وَاللَّهِ! لَتَمْتَنِعُنَّ.

٩٨٩- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَابْنُ إِدْرِيسٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَمْتَنِعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ".

٩٩٠- (٤) حَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا اسْتَأْذَنْتَكُمْ نِسَاؤَكُمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ".

٩٩١- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَمْتَنِعُوا النِّسَاءَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ" فَقَالَ ابْنُ لُجَيْدٍ: لَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَا تَدْعُهُنَّ يَخْرُجْنَ فَيُتَجِدْنَهُ دَعْلًا.

قَالَ: فَرَبَّرَهُ ابْنُ عُمَرَ وَقَالَ: أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: لَا تَدْعُهُنَّ.

٢٩- باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة

شروط جواز خروج النساء إلى المساجد: قوله ﷺ: "لَا تَمْتَنِعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ" هذا وشبهه من أحاديث الباب ظاهر في أنها لا تمنع المسجد، لكن بشروط ذكرها العلماء مأخوذة من الأحاديث، وهو أن لا تكون منطوية، ولا متزينة، ولا ذات خلخال يسمع صوته، ولا ثياب فاخرة، ولا غنظلة بالرجال، ولا شابة ونحوها من-

٩٩٢- (٦) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَسْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.
 ٩٩٣- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ
 عَمْرٍو، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الذَّكُورُ لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى
 الْمَسَاجِدِ" فَقَالَ ابْنُ لَهُ: يُقَالُ لَهُ: وَأَقْدًا: إِذَنْ يَتَّخِذْنَهُ دَعْلًا.

قَالَ: فَضْرَبَ فِي صَدْرِهِ وَقَالَ: أَحَدَثْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: لَا!

٩٩٤- (٨) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ
 يُعْنِي ابْنَ أَبِي أَيُّوبَ: حَدَّثَ كَعْبُ بْنُ عُلْقَمَةَ عَنْ بِلَالٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ حُضُوظَهُنَّ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِذَا اسْتَأْذَنَكُمُ" فَقَالَ بِلَالٌ: وَاللَّهِ
 لَنَمْنَعُهُنَّ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ أَنْتَ: لَنَمْنَعُهُنَّ.

٩٩٥- (٩) حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَحْرَمَةٌ، عَنْ أَبِيهِ،
 عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْنَبَ الثَّقَفِيَّةَ كَانَتْ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِذَا شَهِدْتَ
 إِحْدَاكُنِ الْعِشَاءَ، فَلَا تُطَيِّبِي بِلُكِّ الْبَلْبَلَةِ".

٩٩٦- (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 عَجْلَانَ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ
 قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُنِ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمْسُ طَبِيًّا".

يقتضيان بها، وأن لا يكون في الطريق ما يخاف به مفسدة ونحوها، وهذا ينهي عن منعهن من الخروج معمول على
 كراهة التستر به إذا كانت المرأة ذات زوج أو سيد، ووجدت الشروط المذكورة، فإن لم يكن لها زوج ولا سيد
 حرم المنع إذا وجدت الشروط.

شرح الغريب: قوله: "فيتخذ دعلًا" هو يفتح الدال والفاء المعجمة، وهو الفساد والخباع والريبة. قوله: "فترد"
 أي تهره. قوله: "فما لبس عليه عبد الله فسيه ساسيًا" وفي رواية: "فترد". وفي رواية: "فصرب في صدره". فيه تعزيز
 المعترض على السنة والمنع في ما برأه، وفيه تعزيز الوالد ونده، وإن كان كبيرًا.

قوله ﷺ: "لا تمنعوا النساء حضوظهن من المساجد إذا استأذنكم" هكذا وقع في أكثر الأصول استأذنكم، وفي بعضها:
 استأذنتكم. وهذا ظاهر، والأول صحيح أيضًا، وعموم معاملة الذكور لطبقتهم الخروج إلى مجلس الذكور، والله أعلم.

٩٩٧- (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرَوَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُصَيْفَةَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بَخُورًا، فَلَا تَشْهَدَ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ".

٩٩٨- (١٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لَمَنْعَهُنَّ الْمَسْجِدَ كَمَا مَنَعَتْ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ. قَالَ: فَقُلْتُ لِعَمْرَةَ: أُنِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مَنَعْنَ الْمَسْجِدَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.

٩٩٩- (١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيُّ ح: قَالَ وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ح: قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، ح قَالَ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: قَالَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

=قوله ﷺ: "إذا شهدت إحداكن العشاء فلا تطيب تلك الليلة" معناه: إذا أرادت شهودها، أما من شهدها ثم عادت إلى بيتها فلا تمنع من التطيب بعد ذلك. وكذا قوله ﷺ: "إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً" معناه: إذا أرادت شهوده.

قوله ﷺ: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بَخُورًا فَلَا تَشْهَدَ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ" فيه دليل على جواز قول الإنسان العشاء الآخرة، وأما ما نقل عن الأصمعي أنه قال: من المحال قول العامة العشاء الآخرة؛ لأنه ليس لنا إلا عشاء واحد فلا توصف بالآخرة، فهذا القول غلط لهذا الحديث. وقد ثبت في صحيح مسلم عن جماعات من الصحابة وصفها بالعشاء الآخرة، وألفاظهم بهذا مشهورة في هذه الأبواب التي بعد هذا. والبخور بتخفيف الحاء وفتح الباء، والله أعلم. قولها: "لو أن رسول الله ﷺ رأى ما أحدث النساء لمنعهن المسجد" يعني من الزينة والطيب وحسن الثياب، والله أعلم.

[٣٠ - باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين الجهر والإسرار ...]

١٠٠٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعَمَرُو النَّاقِدُ، جَمِيعاً عَنْ هُشَيْمٍ قَالَ: ابْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾ (الإسراء: ١١٠) قَالَ: نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَارِ بِمَكَّةَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ سَبَّوْا الْقُرْآنَ، وَمَنْ أُنْزِلَهُ، وَمَنْ جَاءَ بِهِ. فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ﴾ فَيَسْمَعُ الْمُشْرِكُونَ قِرَاءَتَكَ. ﴿وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ: أَسْمِعَهُمُ الْقُرْآنَ، وَلَا تُجْهَرُ ذَلِكَ الْجَهْرَ ﴿وَاتَّبَعِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً﴾ يَقُولُ: بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ.

١٠٠١ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾ قَالَتْ: أُنْزِلَ هَذَا فِي الدُّعَاءِ.

١٠٠٢ - (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَوَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٠ - باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين الجهر والإسرار

إذا خاف من الجهر مفسدة

ذكر في الباب حديث ابن عباس ؓ وهو ظاهر فيما ترجمنا له، وهو مراد مسلم بإدخال هذا الحديث هنا. وذكر تفسير عائشة ؓ أن الآية نزلت في الدعاء، واحتاره الطبري وغيره، لكن المختار الأظهر ما قاله ابن عباس ؓ، والله أعلم.

[٣١ - باب الاستماع للقراءة]

١٠٠٣ - (١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَالِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ (القيامة: ١٦) قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ، كَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ فَيَسْتَمِعُ عَلَيْهِ، فَكَانَ ذَلِكَ يُعْرَفُ مِنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ أَخَذَهُ ﴿إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (القيامة: ١٧) إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صَدْرِكَ، وَقُرْآنَهُ فَتَقْرَأَهُ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (القيامة: ١٨) قَالَ: أَلَزَمْنَاهُ فَاسْتَمَعَ لَهُ ﴿إِنْ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة: ١٩) أَنْ تُبَيِّنَهُ بِلِسَانِكَ، فَكَانَ إِذَا أَنَاهُ جِبْرِيلُ أَطْرَقَ، فَإِذَا ذَهَبَ قَرَأَهُ كَمَا وَعَدَهُ اللَّهُ.

١٠٠٤ - (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَالِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، كَانَ يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ، فَقَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَا أَحَرَّ كُھمَا لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُ كُھمَا، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أَحَرَّ كُھمَا كَمَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُ كُھمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ. قَالَ: جَمَعَهُ فِي صَدْرِكَ ثُمَّ تَقْرَأَهُ. ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ قَالَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتُ. ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَنَاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ، قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا أَقْرَأَهُ.

[٣١ - باب الاستماع للقراءة]

فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قول الله عز وجل: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ﴾ إلى آخرها، قوله: "كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي كان مما يحرك به لسانه".

النكبة البلاغية: إنما كرر لفظة "كان" لطول الكلام. وقد قال العلماء: إذا طال الكلام جازت إعادة اللفظ ونحوها، كقوله تعالى: ﴿يَعْبُدُونَ أَشْكَارَ إِذْ يَقُولُ كُلُّهُمْ نَحْنُ نُعْبُدُ اللَّهَ وَإِنَّا لَكَنَّا مُخْزَوُونَ﴾ (المؤمنون: ٣٥) -

=قواعد "أنكم" لطول الكلام. وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٨٩) إلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا﴾ وقد سبق بيان هذه المسألة مبسوطاً في أوائل كتاب الإيمان. وقوله: "كان مما يترك به لسانه وتفتية معناه: كان كثيراً ما يفعل ذلك، وقيل: معناه هذا شأنه ودأبه. قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾ أي قرأه حيريل عليه السلام، ففيه إضافة ما يكون عن أمر الله تعالى إليه.

قوله: "فيشد عليه". وفي الرواية الأخرى: "يعالج من التنزيل شدة" سبب الشدة هيئة اللث وما جاء به، ونقل النوحى. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّلْنَا عَبْدَكَ قَوْلًا نَقِيلاً﴾ (المزمل: ٥) والمعالجة: المحاولة للشيء والمشقة في تحصيله. قوله: "فكان ذلك يعرف منه" يعني يعرفه من رآه لما يظهر على وجهه وبدنه من أثره، كما قالت عائشة رضي الله عنها: "ولقد رأيته ينزل عليه في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جينه ليتفصد عرقاً".

الفرق بين الاستماع والإنصات: قوله: "استمع له وأنصت" الاستماع: الإصغاء له، والإنصات: السكوت فقد يستمع ولا ينصت فلهذا جمع بينهما كما قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ تَفَمَّعُوا لَهُ، وَأَنْصَتُوا﴾ (الأعراف: ٢٠٤) قال الأزهري: يقال: أنصت وأنصت وانتصت، ثلاث لغات أفصحهن: أنصت، وبها جاء القرآن العزيز.

[٣٢- باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن]

١٠٠٥- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي يَسْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْجِنِّ * وَمَا رَأَاهُمْ، انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ غَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عَكَاظٍ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ، فَقَالُوا: مَا لَكُمْ؟ قَالُوا: حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ،.....

[٣٢- باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن]

ضبط الاسم: قوله: "سوق عكاظ" هو يضم العين وبالنطاء المعجمة، يصرف ولا يصرف، والسوق تؤنث وتذكر لغتان، قيل: سميت بذلك لقيام الناس فيها على سوقهم، قوله: "عن ابن عباس" أي قال: ما قرأ رسول الله ﷺ على الجن وما رآهم، وذكر بعده حديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "أناي داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن"

التوفيق بين رواية ابن عباس وابن مسعود: قال العلماء: هما قضيتان، فحديث ابن عباس في أول الأمر وأول النبوة حين أتوا فسمعوا قراءة: ﴿قُلْ أُوْحِي﴾، واختلف المفسرون هل علم النبي ﷺ استماعهم حال استماعهم بوحى أوحى إليه؟ أم لم يعلم هم إلا بعد ذلك؟ وأما حديث ابن مسعود ففضية أخرى جرت بعد ذلك بزمان الله أعلم بقدره، وكان بعد اشتهاار الإسلام.

أقوال أهل العلم في تعيين زمان منع الشياطين عن السمع: قوله: "وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت الشهب عليهم" ظاهر هذا الكلام أن هذا حدث بعد نبوة نبينا ﷺ ولم يكن قبلها، ولهذا أنكرته الشياطين وارتفعت له، وضربوا مشارق الأرض ومغاريها ليعرفوه، وعبره، ولهذا كانت الكهانة فاشية في العرب، حتى قطع بين الشياطين وبين صعود السماء واستراق السمع كما أخبر الله تعالى عنهم أقم قالوا: هَوَأْنَا لِمُسْنَا السَّمَاءِ فَوَجَدْنَاهَا مُبَيَّتْ خَرْمًا شَدِيدًا وَشُبُهًا ۖ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدًا تَرْسَعُ ۖ فَمَنْ يَسْمَعُ الْآنَ نَجِدْ لَهُ، شَبَابًا رُضْدًا﴾ (الجن: ٨، ٩) وقد جاءت أشعار العرب باستغرابهم رميها لكونهم لم يمهده قبل النبوة، وكان رميها من دلائل النبوة. وقال جماعة من العلماء: ما زالت الشهب منذ كانت الدنيا، وهو قول ابن عباس والزهري وغيرهما، وقد جاء ذلك في أشعار العرب. وروى فيه ابن عباس رضي الله عنه حديثاً، قيل للزهري: فقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَسْمَعُ الْآنَ نَجِدْ لَهُ، شَبَابًا رُضْدًا﴾ فقال: كانت الشهب قليلة فلما أمرها وكثرت حين-

"قوله: "ما قرأ رسول الله ﷺ..." لعل المقصود هو الإخبار عن واقعة بخصوصها كلبلة النحلة، والله تعالى أعلم.

قَالُوا: مَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ حَدَّثَ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ؟ فَانْطَلَقُوا يَضْرِبُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا، فَعَمَّرَ النَّفَرُ الَّذِينَ أَخَذُوا نَحْوَ ثَمَامَةٍ - وَهُوَ بِنَحْلِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عَكَاظٍ، وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ - فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ، وَقَالُوا: هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، فَرَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا. يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَأَمَّا بِهِ. وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنْ آلِجِنِّ﴾ (الجن: ١).

- بعث نبينا ﷺ. وقال المفسرون نحو هذا، وذكروا أن الرمي لها وحراسة السماء كانت موجودة قبل النبوة ومعلومة، ولكن إنما كانت تقع عند حدوث أمر عظيم من عذاب ينزل بأهل الأرض، أو إرسال رسول إليهم، وعليه تأولوا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا تَدْرِي أَتَنَزَّلُ أَبَدًا بِحِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَزِيدُهُمْ زُجُومًا زُنُودًا﴾ (الجن: ١٠) وقيل: كانت الشهب قبل مرئية ومعلومة، لكن رجم الشياطين وإحراقهم لم يكن إلا بعد نبوة نبينا ﷺ. بيان إعراب قوله تعالى: ﴿زُجُومًا﴾ ومعناه، وشرح الكلمات: واختلفوا في إعراب قوله تعالى: ﴿زُجُومًا﴾ (الملك: ٥) وفي معناه، ف قيل: هو مصدر، فتكون الكواكب هي الراجحة المحرقة يشبهها لا بأنفسها. وقيل: هو اسم فتكون هي بأنفسها التي يرمم بها ويكون رجوم جمع رجم يفتح الراء، والله أعلم. قوله: "فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها" معناه: سبروا فيها كلها. ومنه قوله ﷺ: "لا يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفين عن عوراتهما يتحدثان فإن الله تعالى يحمت على ذلك".

قوله: "عمر النفر الذين أخذوا نحو ثمامة، وهو بنخل" هكذا وقع في مسلم "بنخل" بالخاء المعجمة وصوابه "بنخلة" بالخاء وهو موضع معروف هناك، كذا جاء صوابه في صحيح البخاري، ويحتمل أنه يقال فيه: نخل ونخنة، وأما "ثمامة" فبكسر التاء وهو اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز، ومكة من ثمامة. قال ابن فارس في "المجمل": سميت ثمامة من التهم يفتح التاء والثاء وهو شدة الحر وركود الرياح. وقال صاحب "المطالع": سميت بذلك تغير هوائها، يقال: هم الدهن إذا تغير. وذكر الحازمي أنه يقال في أرض ثمامة ثالم.

قوله: "وهو يصلي بأصحابه صلاة الصبح فلما سمعوا انقرآن قالوا هذا الذي حال بيننا وبين السماء" فيه الجهر بالقراءة في الصبح، وفيه إنبات صلاة الجماعة وأنها مشروعة في السفر، وأنها كانت مشروعة من أول النبوة. قال الإمام أبو عبد الله الحارثي: ظاهر الحديث أنهم آمنوا عند سماع القرآن، ولا بد لمن آمن عند سماعه أن يعلم حقيقة الإعجاز وشروط المعجزة، وبعد ذلك يقع له العلم بصدق الرسول، فيكون الجن علموا ذلك من كتب الرسل المتقدمين قبلهم على أنه هو النبي الصادق المبشر به.

١٠٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَأَلْتُ عُلَقَمَةَ: هَلْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ قَالَ: فَقَالَ عُلَقَمَةُ: أَنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ فَقُلْتُ: هَلْ شَهِدَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَفَقَدْنَاهُ، فَانْتَمَسَتْهُ فِي الْأَوْدِيَةِ وَالشَّعَابِ، فَقُلْنَا: اسْتَطِيرَ أَوْ اغْتِيلَ قَالَ: فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا هُوَ بِحَايٍ مِنْ قِبَلِ جِرَاءٍ، قَالَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَدْنَاكَ فَطَلَبْنَاكَ فَلَمْ نَجِدْكَ، فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ. فَقَالَ: "أَتَانِي دَاعِي الْجَنِّ، فَذَهَبْتُ مَعَهُ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ" قَالَ فَأُطْلِقَ بَنَا فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَأَنَارَ نِيرَانِهِمْ، وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، فَقَالَ: "لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ * يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفَ لِدَوَابِّكُمْ".

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلَا تَسْتَنَجُوا بِهِمَا فَإِنَّهُمَا طَعَامٌ إِخْوَانِكُمْ".

-الكلام حول تعذيب الجن بالنار وتعيمهم في الجنة: وافق العلماء على أن الجن يعذبون في الآخرة على المعاصي، قال الله تعالى: هَلْ أَمْلَأُ جَهَنَّمَ بِنِ النَّارِ وَالْجَنَّةِ وَالْجَنَّةِ؟ (هود: ٦١٩) واختلفوا في أن مؤمنهم ومطيعهم هل يدخل الجنة وينعم بها ثواباً ومجازاة له على طاعته أم لا يدخلون؟ بل يكون ثوابهم أن ينحوا من النار ثم يقال: كونوا تراباً كالبهائم. وهذا من ذهب ابن أبي سبيم وجماعة، والصحيح: أنهم يدخلونها وينعمون فيها بالأكل والشرب وغيرهما، وهذا قول الحسن البصري، والضحاك، ومالك بن أنس، وابن أبي ليلى وغيرهم. قوله: "سألت ابن مسعود هل شهد أحد منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا" هذا صريح في إبطال الحديث المروي في سنن أبي داود وغيره المذكور فيه النوض، بالنبذ، وحضور ابن مسعود معه ﷺ ليلة الجن، فإن هذا الحديث صحيح، وحديث النبذ ضعيف باتفاق المحدثين، ومداره على زيد مولى عمرو بن حريث وهو مجهول. شرح الغريب: قوله: "استطير أو اغتيل" معنى استطير: طارت به الجن، ومعنى اغتيل: قتل سرّاً، والغيلة بكسر الهمزة هي القتل في خفية. قال الدارقطني: انتهى حديث ابن مسعود عند قوله: "فأرانا آثارهم وأنار نيرانهم" وما بعده من قول الشعبي، كذا رواه أصحاب داود الراوي عن الشعبي، وابن عليه، وابن زريع، وابن أبي زائدة، وابن إدريس وغيرهم، هكذا قاله الدارقطني وغيره. ومعنى قوله: إنه من كلام الشعبي أنه ليس مروياً عن ابن مسعود بهذا الحديث، وإلا فالشعبي لا يقول هذا الكلام إلا بتوقيف عن النبي ﷺ، والله أعلم.

قوله: "كل عظم ذكر اسم الله عليه" قال الأبي: الأظهر في ذكر اسم الله عليه ذكره عند الأكل لا عند الذبح.

١٠٠٧- (٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ دَاوُدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَى قَوْلِهِ، وَأَثَارَ نِيرَانِهِمْ.

قَالَ الشَّعْبِيُّ وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، وَكَأَنَّهُمْ مِنْ جَنِّ الْحَزِيرَةِ... إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ، مُفَصَّلًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ.

١٠٠٨- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

١٠٠٩- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمْ أَكُنْ لَيْلَةَ الْجِنِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ.

١٠١٠- (٦) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَرَمِيُّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ مَعْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَأَلْتُ مَسْرُوقًا: مَنْ أَذَنَ النَّبِيِّ ﷺ * بِالْجِنِّ لَيْلَةَ اسْتَمْعُوا الْقُرْآنَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُوكَ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ أَدْنَتْهُ بِهِمْ شَجَرَةٌ.

قوله: "لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه" قال بعض العلماء، هذا لمؤمنهم، وأما غيرهم فحاء في حديث آخر أن طعامهم ما لم يذكر اسم الله عليه.

لوائد الحديث: قوله: "وددت أني كنت معه" فيه الحرص على مصاحبة أهل الفضل في أسفارهم ومهماتهم ومشاهدتهم ومجالستهم مطلقاً، والتأسف على فوات ذلك. قوله: "أذنت بهم شجرة" هذا دليل على أن الله تعالى يجعل فيما يشاء من الجماد عُمُرًا، ونظيره قوله الله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَتَّبِعُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٧٤) وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ (الإسراء: ٤٤) وقوله ﷺ: "إن لأعرف حجرًا بمكة كان يسلم على" وحديث الشجرتين اللتين أتناه ﷺ، وقد ذكره مسلم في آخر الكتاب، وحديث حنين الجذع وتسبيح الطعام، وفرار حجر موسى بنو به، ورجفان حراء وأحد، والله أعلم.

قوله: "من أذن النبي ﷺ" هو بالمد بمعنى الإعلام، أي من أعلمه بحضور الجن واستماعهم القرآن. وقوله: أذنته بهم شجرة، أي أعلمته الشجرة بأن الجن حضروا يستمعون القرآن.

[٣٣- باب القراءة في الظهر والعصر]

١٠١١- (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَتَرِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ الْحَجَّاجِ يَعْنِي الصَّوَّافَ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَنِّي بِنَاءً، فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَيَسْمَعُنَا الْآيَةَ أحيانًا، وَكَانَ يُطَوِّلُ الرَّكَعَةَ الْأُولَى مِنَ الظُّهْرِ، وَيُقْصِرُ الثَّانِيَةَ، وَكَذَلِكَ فِي الصُّبْحِ.

١٠١٢- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ وَأَبَانُ ابْنُ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ، وَيَسْمَعُنَا الْآيَةَ أحيانًا، وَيَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

٣٣- باب القراءة في الظهر والعصر

وفي أحاديث أخر في غير الباب وهي في "الصحيحين": "أن النبي ﷺ كان يخفف الناس صلاة في تمام" وأنه ﷺ قال: "إني لأدخل في الصلاة أريد إطالتها فأسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتي مخافة أن تقتن أمه".

بيان موضع إطالة النبي ﷺ الصلاة وتخفيفها: قال العلماء: كانت صلاة رسول الله ﷺ تختلف في الإطالة والتخفيف باختلاف الأحوال، فإذا كان المأمومون يؤثرون التصويل ولا شغل هناك له ولا هم طول، وإذا لم يكن كذلك خفف، وقد يريد الإطالة ثم يعرض ما يقتضي التخفيف بكاء الصبي ونحوه، ويضم إلى هذا أنه قد يدخل في الصلاة في أثناء الوقت فيخفف، وقيل: إنما طول في بعض الأوقات وهو الأقل، وخفف في معظمها، فالإطالة لبيان جوازها والتخفيف؛ لأنه الأفضل، وقد أمر ﷺ بالتخفيف وقال: "إن منكم منفرين فأبكم صلى بالناس فيلخفف فإن فيهم السقيم والضعيف وإذا أخاحه" وقيل: طول في وقت وخفف في وقت؛ لبيان أن القراءة فيما زاد على الفاتحة لا تقدر فيها من حيث الاشتراط، بل يجوز قليلها وكثيرها، وإنما المشروط الفاتحة، وهذا انفقت الروايات عيها واختلف فيما زاد، وعلى الجملة: السنة التخفيف كما أمر به النبي ﷺ لليلة التي بينهما، وإنما طول في بعض الأوقات لتخفيفه انتفاء العلة، فإن تحقق أحد انتفاء العلة طول.

قوله: "وكان يقرأ بفاتحة الكتاب وسورة"

الأفضل قراءة سورة قصيرة في الصلاة بكماها من قراءة قدرها من سورة طويلة: فيه دليل لما قاله أصحابنا-

- وغيرهم: إن قراءة سورة قصيرة بكمائها أفضل من قراءة قدرها من طويلة؛ لأن المستحب للقارئ أن يتدبّر من أول الكلام المرتبط ويقف عند انتهاء المرتبط، وقد يخفى الارتباط على أكثر الناس أو كثير، فتدبّر منهم إلى إكمال السورة؛ ليحترز عن الوقوف دون الارتباط.

وأما اختلاف الرواية في السورة في الآخرين قلعل سببه ما ذكرناه من اختلاف إطالة الصلاة وتخفيفها بحسب الأحوال، وقد اختلف العلماء في استحباب قراءة السورة في الآخرين من الرباعية، والثالثة من المغرب فقيل بالاستحباب وبعضهم: وهما قولان للشافعي رحمه الله. قال الشافعي: ولو أدرك المشرق الآخرين أتى بالسورة في التابيتين عليه؛ لئلا تخلو صلاته من سورة. وأما اختلاف قدر القراءة في السنوات فهو عند العلماء على ظاهره قالوا: فالسنة أن يقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل، وتكون الصبح أطول، وفي العشاء والعصر بأوسطه، وفي المغرب بقصاره، قالوا: والحكمة في إطالة الصبح والظهر أنهما في وقت غفلة بالنوم آخر الليل وفي القائلة، فبطولها ليدركهما التأخر بغفلة ونحوها، والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الأعمال فخففت عن ذلك، والمغرب ضيقة الوقت فاحتيج إلى زيادة تخفيفها لذلك، والحاجة الناس إلى عشاء صائمهم وضيقتهم، والعشاء في وقت غلبة النوم والنعاس ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر، والله أعلم.

وقوله: "وكان يطول الركعة الأولى ويقصر الثانية" هذا مما اختلف العلماء في العمل بظاهره، وهما وجهان لأصحابنا أشهرهما عندهم: لا يطوله، والحديث متأول على أنه ضول بدعاء الافتتاح والتمهيد، أو لسماع دعويل داخل في الصلاة ونحوه لا في القراءة. والثاني: أنه يستحب تطويل القراءة في الأولى قصد، وهذا هو الصحيح المختار الموافق لظاهر السنة، ومن قال بقراءة السورة في الآخرين اتفقوا على أنها أخف منها في الأولين، واختلف أصحابنا في تطويل الثالثة على الربرة إذا قلنا بتطويل الأولى على الثانية، وفي هذه الأحاديث كلها دليل على أنه لا بد من قراءة الفاعحة في جميع الركعات، ولم يوجب أبو حنيفة رحمه الله في الآخرين القراءة، بل نحوه بين القراءة والتسبيح والسكوت، والجمهور على وجوب القراءة، وهو الصواب الموافق للسنن الصحيحة.**

وقوله: "وكان يسمعا الآية أحياها" ** هذا محمول على أنه أراد به بيان جواز الجهر في القراءة السرية، وأن

** قال في فتح الملهم: قوله: "ويقرأ في الركعتين الآخرين بفاعحة...": أي فقط، فلا تسن قراءة السورة في الآخرين. وأما حديث أبي سعيد الآتي اندال بظاهره على ضم السورة فيهما أيضاً فمحمول على الجواز لا السنة. (فتح الملهم: ٣/ ٥٦٠)

** قوله: "ويسمعا الآية..." قال ابن حجر: "وهو محمول على أنه لفظة الاستغراق في التدبر يحصل الجهر من غير قصد، أو لبيان جوازه، أو ليعلم أنه يقرأ أو يقرأ سورة كذا ليتأسوا به"....

وقوله: "ليبان الجواز" لا يجوز عندنا، إذ الجهر والإخفاء واجبان على الإمام إلا أن يراد ببيان الجواز أن سماع الآية أو الأثنين لا يخرج عن السر. كذا في المرفعة. (فتح الملهم: ٣/ ٥٥٨)

١٠١٣- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعًا عَنْ هُشَيْمٍ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا نَحْزُرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ قِرَاءَةِ ﴿الْمُرُورِ﴾ (السجدة: ١، ٢) السَّجْدَةِ، وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ التَّصَنُّفِ مِنْ ذَلِكَ، وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ قِيَامِهِ مِنَ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى التَّصَنُّفِ مِنْ ذَلِكَ. وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو بَكْرٍ فِي رَوَايَةٍ: ﴿الْمُرُورِ﴾ نَزِيلٌ. وَقَالَ: قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً.

١٠١٤- (٤) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّجَّاشِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةً، أَوْ قَالَ نِصْفَ ذَلِكَ. وَفِي الْعَصْرِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ قِرَاءَةِ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةٍ، وَفِي الْآخِرَتَيْنِ قَدْرَ نِصْفِ ذَلِكَ.

الإسراء ليس بشرط لصحة الصلاة بل هو سنة، ويحتمل أن الجهر بالآية كان يحصل بسبب اللسان الاستغراق في التدبر، والله أعلم.

أسماء الرجال وضبط بعضها: قوله: "أخبرنا هشيم عن منصور عن الوليد بن مسلم عن أبي الصديق عن أبي سعيد" أما منصور فهو ابن المعتمر، وأما الوليد بن مسلم فليس هو الوليد بن مسلم الدمشقي أبا العباس الأموي مولاهم الإمام اجليل المشهور المتأخر صاحب الأوزاعي، بل هو الوليد بن مسلم الحنظلي البصري أبو بشر الثامي، وأن اسم أبي الصديق: بكر بن عمرو. وقيل: ابن قيس الناجي منسوب إلى فاجية قبيلة. قوله: "كذا نقرأ قيامه" هو بضم الزاي وكسرهما لفنان.

قوله: "والأوليتين والآخريتين" هو يائون مثنائين تحت. قوله: "أحزرنّا قيامه قدر ما تدرين السجدة" يجوز جر السجدة على البدل، ونصبها بأعني، ورفعها خبر مبتدأ محذوف. قوله: "عني خبر قيامه من الآخريتين" كذا هو في معظم الأصول: "من الآخريتين"، وفي بعضها: "في الآخريتين" وهو معنى رواية "من".

قوله: "في الآخريتين قدر النصف من ذلك" يدل على أنه حيثاً كان يزيد في القراءة في الآخريتين على الفاتحة، والله تعالى أعلم.

١٠١٥ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ شَكُّوا سَعْدًا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَذَكَرُوا مِنْ صَلَاتِهِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ فَقَدِمَ عَلَيْهِ، فَذَكَرَ لَهُ مَا عَابُوهُ بِهِ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: إِنِّي لأُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. مَا أَخْرِمُ عَنْهَا إِنِّي لأُرَكِّدُ بِهِمْ فِي الْأَوَّلِينَ وَأُحَذِفُ فِي الْآخِرِينَ، فَقَالَ: ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَ، أَبَا إِسْحَاقَ.

١٠١٦ - (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٠١٧ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عَوْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ، قَالَ قَالَ عُمَرُ لِسَعْدٍ: قَدْ شَكُّوكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَمُدُّ فِي الْأَوَّلِينَ وَأُحَذِفُ فِي الْآخِرِينَ، وَمَا أَلَوْ مَا اقْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: ذَلِكَ الظَّنُّ بِكَ، أَوْ ذَلِكَ ظَنِّي بِكَ.

شرح لفظ الكوفة: قوله: "إن أهل الكوفة شكوا سعداً" هو سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه والكوفة: هي البلدة المعروفة، ودار الفضل، ومحل الفضلاء، بناها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أعني أمر نوابه بينهاها هي والبصرة، قيل: سميت كوفة لاستدارتها، تقول العرب رأيت كوفاً وكوفاناً للرمل المستدير، وقيل: لاجتماع الناس فيها تقول العرب: تكوف الرمل إذا استدار وركب بعضه بعضاً، وقيل: لأن قراها حافظه حصي، وكل ما كان كذلك سمي كوفة. قال الخافظ أبو بكر الخازمي وغيره: ويقال للكوفة أيضاً: كوفان بضم الكاف. قوله: "فذكروا من صلواته" أي أنه لا يحسن الصلاة. قوله: "فأرسل إليه عمر رضي الله عنه".

فوائد الحديث: فيه: أن الإمام إذا شكى إليه نائبه بعث إليه واستفسره عن ذلك، وأنه إذا خاف مفسدة باستمراره في ولايته ووقوع فتنة عزله، فلهذا عزله عمر رضي الله عنه مع أنه لم يكن فيه خلل، ولم يثبت ما يقدح في ولايته وأهليته، وقد ثبت في "صحيح البخاري" في حديث مقتل عمر والشورى، أن عمر رضي الله عنه قال: إن أصابت الإمارة سعداً فذاك، وإلا فليستمن به أيكم ما أمر فلاني لم أعزله من عجز ولا خيانة.

شرح الكلمات: قوله: "لا أخرم عنها" هو بفتح الهمزة وكسر الراء أي لا أنقص. قوله: "إني لأركد بهم في الأولين" يعني أطولهما وأدمهما كما قاله في الرواية الأخرى من قوهم: ركدت السفن والرياح والماء إذا سكن ومكث. وقوله: "وأحذف في الآخرين" يعني أقصرهما عن الأولين، لا أنه يخله بالقراءة ويحذفها كلها. قوله: "ذاك الظن بك أبا إسحاق" فيه مدح الرجل الجليل في وجهه إذا لم يخف عليه فتنة بإعجاب ونحوه، والنهي -

١٠١٨ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ عَنْ مُسْعَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ وَأَبِي عَوْنٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: فَقَالَ: تَعَلَّمْنِي الْأَعْرَابُ بِالصَّلَاةِ؟!

١٠١٩ - (٩) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدٍ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَطِيَّةَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ قُرْعَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: لَقَدْ كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تُقَامُ، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْبَقِيعِ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْتِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، مِمَّا يُطَوِّلُهَا.

١٠٢٠ - (١٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي قُرْعَةُ قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ وَهُوَ مَكْنُورٌ عَلَيْهِ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ، قُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا يَسْأَلُكَ هَؤُلَاءِ عَنْهُ، قُمْتُ: أَسْأَلُكَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي ذَلِكَ مِنْ خَيْرٍ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تُقَامُ، فَيَنْطَلِقُ أَحَدُنَا إِلَى الْبَقِيعِ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَأْتِي أَهْلَهُ فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى.

= عن ذلك إنما هو لمن خيف عليه الفتنة، وقد جاءت أحاديث كثيرة في الصحيح بالأميرين، وجمع العلماء بينهما بما ذكرته وقد أوضحتهما في كتاب "الأذكار"، وفيه خطاب للرجل الخليل بكبته دون اسمه.

قوله: "وما أئروا ما افتديت به من صلاة رسول الله ﷺ" أئرو بالماء في أوله وضم اللام أي لا أقصر في ذلك، ومنه قوله تعالى: هَلَا يَأْتُونَكُمُ خَبَالًا؟ (ال عمران: ١١٨) أي لا يقصرون في إفسادكم.

قوله: "حدثنا الوليد" يعني ابن مسلم هو صاحب الأوزاعي. قوله: "عن قرعة" هو بفتح الزاي وإسكانها. قوله: "وهو مكثور عليه" أي عنده غش كثيرون للاستفادة منه. قوله: "أسألك عن صلاة رسول الله ﷺ" فقال: ما لك في ذلك من خير؟ معناه: أنك لا تستطيع الإتيان بمثلها لطوؤها، وكمال خشوعها، وإن تكلمت ذلك شق عليك ولم تحصله، فتكون قد غنمت السنة وتركتها.

[٣٤- باب القراءة في الصبح]

١٠٢١- (١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عُبَادٍ بْنَ جَعْفَرٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ سَفْيَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ الْعَاصِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْأَعْبَدِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ، فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ، حَتَّى جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، أَوْ ذِكْرُ عِيسَى عَلَيْهِ -مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ يَشْكُ أَوْ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ- أَخَذَتِ النَّبِيُّ ﷺ سَعْلَةً، فَرَكَعَهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ حَاضِرٌ ذَلِكَ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: فَحَذَفَ، فَرَكَعَهُ. وَفِي حَدِيثِهِ: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَلَمْ يَقُلْ: ابْنُ الْعَاصِ.

١٠٢٢- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ح قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا ابْنُ يَسْرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ سَرِيحٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ (التكوير: ١٧)

[٣٤- باب القراءة في الصبح]

أسماء الرجال وضبطها: قوله: "أخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب النعماني" قال الحفاظ: قوله: "ابن العاص" غلط، والصواب حذفه، وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي، بل هو عبد الله بن عمرو الحجازي، كذا ذكره البخاري في "تاريخه" وابن أبي حاتم وعلاء من الحفاظ المتقدمين والمتأخرين. وأما "أبو سلمة" هذا فهو أبو سلمة بن سفيان بن عبد الأشهل المخزومي، ذكره الحاكم أبو أحمد فليس لا يعرف اسمه. وأما "النعماني" فإنباء الموحدة.

قوله: "أخذت النبي ﷺ سعة" هي بفتح السين، وفي هذا الحديث حواجز قطع القراءة، والقراءة ببعض السورة، وهذا جائز بلا خلاف، ولا كراهة فيه إن كان القطع لعذر، وإن لم يكن له عذر فلا كراهة فيه أيضاً، ولكنه خلاف الأول، هذا مذهب الجمهور، وبه قال مالك رحمه الله في رواية عنه، والمشهور عنه كراهته.

قوله: "حدثني الوليد بن سريح" هو بفتح السين وكسر الراء. قوله: "سمع النبي ﷺ يقرأ في الفجر والليل إذا عسعس" أي يقرأ بالسورة التي فيها: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾. قال جمهور أهل اللغة: معنى عسعس الليل:-

١٠٢٣- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّيْتُ وَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَرَأَ: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ (ق: ١، ٢) حَتَّى قَرَأَ: ﴿وَالنَّحْلَ بَاسِقَتٍ﴾ (ق: ١٠) قَالَ فَجَعَلْتُ أَرُدُّهَا، وَلَا أَذْرِي مَا قَالَ.

١٠٢٤- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: ﴿وَالنَّحْلَ بَاسِقَتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ (ق: ١٠)

١٠٢٥- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الصُّبْحَ، فَقَرَأَ فِي أَوَّلِ رَكْعَةٍ: ﴿وَالنَّحْلَ بَاسِقَتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ وَرَبَّمَا قَالَ: ﴿ق﴾.

١٠٢٦- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وَكَانَ صَلَاتُهُ، بَعْدَ، تَخْفِيفًا.

١٠٢٧- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ سِمَاكٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ: عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: كَانَ يُخَفِّفُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُصَلِّي صَلَاةَ هَؤُلَاءِ.

قَالَ وَأَتَّبَانِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ﴾، وَتَحْوِهَا.

حَادِرٍ، كَذَا نَقَلَهُ صَاحِبُ "الْمَحْكَم" عَنْ الْأَكْثَرِينَ، وَنَقَلَ الْفَرَّاءُ إِجْمَاعَ الْمُفَسِّرِينَ عَلَيْهِ، قَالَ: وَقَالَ آخَرُونَ مَعْنَاهُ: أَتَّبَلِي، وَقَالَ آخَرُونَ: هُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، يُقَالُ: إِذَا أَقْبَلَ وَإِذَا أَدْبَرَ.

قَوْلُهُ: "زِيَادَةُ بْنُ عِلَاقَةَ" هُوَ يَكْسِرُ الْعَيْنَ، وَ"قُطَيْبَةُ بْنُ مَالِكٍ" بضم القاف وبالياء الموحدة، وهو عم زياد.

قَوْلُهُ: "وَكَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ تَخْفِيفًا" أَي بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٠٢٨- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِـ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ (الليل: ١). وَفِي الْعَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ.

١٠٢٩- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِـ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى: ١) وَفِي الصُّبْحِ بِأَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ.

١٠٣٠- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ التِّمِّيِّ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرزَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعَدَاةِ مِنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ. ١٠٣١- (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ مَا بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ آمَةً.

١٠٣٢- (١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ (المرسلات: ١) فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةِ. إِنَّهَا لَا تَجُزُ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ.

١٠٣٣- (١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا عَمَرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، كُلُّهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ صَالِحٍ: ثُمَّ مَا صَلَّيْتُ بَعْدَهُ، حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

- شرح المفردات: وقوله عز وجل: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ أي طويلاً. قوله تعالى: ﴿لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ قال أهل اللغة والمفسرون: معناه منضود متراكب بعضه فوق بعض، قال ابن قتيبة: هذا قبل أن ينشق، فإذا انشق -

١٠٣٤- (١٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِالْصُّورِ، فِي الْمَغْرِبِ.

١٠٣٥- (١٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمُ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

=أكمامه وفترق فليس هو بعد ذلك بنفيد.

قوله: "عن أبي النجاشي عن أبي برزة" اسم أبي النجاشي: سيار بن سلامة الرياحي، وأبو برزة: نضلة بن عبيدة الأسلمي.

• • • •

[٣٥- باب القراءة في العشاء]

١٠٣٦- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ سَمِعَةَ الْبَرَاءِ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، فَقَرَأَ فِي إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ: ﴿وَالْبَقَرَةَ وَالزَّيْتُونَ﴾ (الثنين: ١).

١٠٣٧- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ: عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّهُ قَالَ: صَنِّتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، فَقَرَأَ بِالثَّانِي وَالزَّيْتُونَ. ١٠٣٨- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ بِالثَّانِي وَالزَّيْتُونَ، فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَرَ صَوْتًا مِنْهُ.

١٠٣٩- (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَأْتِي فَيُؤْم قَوْمَهُ، فَصَلَّى لَيْلَةً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَى قَوْمَهُ فَأَمَّهُمْ: فَافْتَتَحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَانْحَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ وَانْصَرَفَ، فَقَالُوا لَهُ: أَلَا فُتِّقْتَ؟ يَا فَلَانُ قَالَ: لَا وَاللَّهِ! وَلَا أَيْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَاخْبِرْتُهُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْنا أَصْحَابُ نَوَاضِجٍ، نَعْمَلُ بِالنَّهَارِ، وَإِنْ مُعَاذًا صَلَّى مَعَكَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَى فَافْتَتَحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ فَقَالَ: "يَا مُعَاذُ أَفَتَأْتِ الْإِسْلَامَ أَفَرَأَ بِكَذَا، وَأَفَرَأَ بِكَذَا؟".

قَالَ سُفْيَانٌ: فَقُلْتُ لِعَمْرِو: إِنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ حَدَّثَنَا عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ "اقْرَأْ" ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ (الشمس: ١) ﴿وَالضُّحَى﴾. ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾. ﴿وَالشَّجَرِ أَكْمَرُ﴾. فَقَالَ عَمْرُو: نَحْنُ هَذَا.

[٣٥- باب القراءة في العشاء]

في هذا الحديث جواز صلاة المفترض خلف المنفل؛ لأن معاذًا كان يصلي الفريضة مع رسول الله ﷺ فيسقط فرضه، ثم يصلي مرة ثانية بقومه هي له تطوع وهم فريضة، وقد جاء هكذا مصرحاً به في غير مسلم، وهذا حائز -

١٠٤ - (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ الْأَنْصَارِيُّ لِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ، فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ، فَأَصْرَفَ رَجُلٌ مِنَّا، فَصَلَّى، فَأَخْبَرَ مُعَاذٌ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ، دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ مَا قَالَ مُعَاذٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ قَتَانًا يَا مُعَاذُ؟ إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَأَقْرَأْ بِسْمِ اللَّهِ وَنَسِيسَ وَحُكْمَهَا" وَبِسْمِ اللَّهِ أَشْرَ رَبِّكَ الْأَعْيَى .
وَبِإِقْرَاءِ بِاسْمِ رَبِّكَ ﷻ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﷻ .

-عند الشافعي رحمه الله وآخرين: ولم يخرجه ربيعة ومالك وأبو حنيفة رحمهم الله والكوفيون، وتأولوا حديث معاذ رضي الله عنه على أنه كان يصلي مع النبي ﷺ تفلأ، ومهم من تأوله على أنه لم يعلم به النبي ﷺ. ومنهم من قال: حديث معاذ كان في أول الأمر ثم نسخ، وكل هذه التأويلات دعاوى لا أصل لها، فلا يترك ظاهر الحديث بها، واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أنه يجوز للمأموم أن يقطع القدوة ويتم صلاته منفرداً، وإن لم يخرج منها. وفي هذه المسألة ثلاثة أوجه: لأصحابنا أصحابها: أنه يجوز لعذر ولغير عذر. والشافعي: لا يجوز مطلقاً. والثالث: يجوز لعذر ولا يجوز لغيره.

جواز ترك الجماعة وقطع الصلاة لعذر: وعلى هذا العذر هو ما يسقط به عنه الجماعة ابتداءً، ويعذر في التحريف عنها بسببه، وتطويل القراءة عذر على الأصح لقصة معاذ رضي الله عنه، وهذا الاستدلال ضعيف؛ لأنه ليس في الحديث أنه فارق بينه وبين علي صلواته، بل في الرواية الأولى أنه سلم وقطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها. وهذا لا دليل =

**قال في فتح الملهم: وقال الشيخ أكمل الدين في العاية: "الأصل في جنس هذه المسائل قوله عليه السلام: "الإمام ضامن" بمعنى تضمن صلاته صلاة المقتدي، لأننا نعلم يقيناً أن معناه ليس الضمان في الذمة، فإن صلاة المقتدي ليست في ذمة الإمام، فيكون معناه صلاة الإمام يتضمن صلاة المقتدي، وصلاة المقتدي إذا كانت أقوى حالاً من الإمام فوق صلاته، والشيء إنما يتضمن ما هو دونه أو مثله، لا ما هو فوقه"، إلخ بخلاف المنفل بالمفترض؛ لأن الحاجة في حق المنفل إلى أصل الصلاة، وهو موجود في الإمام، وهذا بناء على أن مطلق ثبوت كفاف في صحة المنفل، والمفترض يشتمل عليه، فيصح الاقتداء بخلاف العكس.

قال في شرح الشافية: "ولو جاز اقتداء المفترض بالمنفل لما شرع صلاة الخوف مع الماي، بل كان الإمام يصلي بكل طائفة صلاة كاملة" هذا. (فتح الملهم: ٥٨١/٣)

قال العلامة النعيمي: "وما زيادة" هي له تطوع وهم فريضة فقد تكلموا فيها، فزعم أبو الثرككات ابن تيمية أن الإمام أحمد ضعف هذه الزيادة، وقال: أعشى أن لا تكون محفوظة. وقال ابن الجوزي: هذا الزيادة لا تصح، ولو صححت لكان ضا من جابر، وهكذا ذكره ابن العربي في العارضة" إلخ. (فتح الملهم: ٥٨٣/٣)

١٠٤١ - (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَتَّصُورٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ.

١٠٤٢ - (٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ يَأْتِي مَسْجِدَ قَوْمِهِ فَيُصَلِّي بِهِمْ.

فيه للمسألة المذكورة، وإنما يدل على جواز قطع الصلاة وإبطالها لعذر، والله أعلم. قوله: "افتتح بسورة البقرة" فيه جواز قول سورة البقرة، وسورة النساء وسورة المائدة ونحوها، ومنعه بعض السلف، وزعم أنه لا يقال إلا السورة التي يذكر فيها البقرة ونحو هذا؛ وهذا خطأ صريح، والصواب جوازه، فقد ثبت ذلك في الصحيح في أحاديث كثيرة من كلام رسول الله ﷺ وكلام الصحابة والتابعين وغيرهم.

شرح الغريب: ويقال: سورة، بلا همز وبالحمز لغتان ذكرهما ابن قتيبة وغيره، وترك الهمزة هنا هو المشهور الذي جاء به القرآن العزيز، ويقال: قرأت السورة وقرأت بالمسورة وافتحتها وافتتحت بها. قوله: "إننا أصحاب نواضح" هي الإبل التي يستقى عليها، جمع ناضح، وأراد أننا أصحاب عمل ونعمب فلا نستطيع تطويل الصلاة. قوله ﷺ: "يا معاذ أفان أنت" أي منقر عن الدين وصاداً عنه، ففيه: الإنكار على من ارتكب ما ينهى عنه وإن كان مكروهاً غير محرم.

فوائد الحديث: وفيه: جواز الاكتفاء في التعزير بالكلام؛ وفيه: الأمر بتخفيف الصلاة، والتعزير على إطالتها إذا لم يرض المأمومون. قوله: "عن جابر أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ عشاء الآخرة" فيه: جواز قول عشاء الآخرة، وقد سبق قريباً بيانه، وقول الأصمعي بإتكاؤه، وإبطال قوله، والله أعلم. قوله: "حدثنا قتيبة بن سعيد وأبو الربيع الزهراني قال أبو الربيع حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر رضى الله عنه" قال أبو مسعود الدمشقي: قتيبة يقول في حديثه: عن حماد عن عمرو، ولم يذكر فيه أيوب، وكان ينبغي لمسلم أن يبينه وكأنه أهمله لكونه جعل الرواية مسوقة عن أبي الربيع وحده، والله أعلم.

[٣٦- باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في غمام]

١٠٤٣- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ* مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ، مِمَّا يُطِيلُ بَنًا، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مِمَّا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ مِنْكُمْ مُتَعَرِّينَ، فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُوجِزْ، فَإِنْ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذَا الْحَاجَةِ".

١٠٤٤- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ وَوَكَيْعٌ، ح قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمَّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ هُشَيْمٍ.

١٠٤٥- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيُّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيَحَقِّقْ، فَإِنْ فِيهِمُ الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، وَالضَّعِيفُ، وَالْمَرِيضُ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ".

١٠٤٦- (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مَثْبُةٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "إِذَا مَا قَامَ أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيَحَقِّقِ الصَّلَاةَ، فَإِنْ فِيهِمُ الْكَبِيرُ، وَفِيهِمُ الضَّعِيفُ، وَإِذَا قَامَ وَحْدَهُ فَلْيُطِلْ صَلَاتَهُ مَا شَاءَ".

[٣٦- باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في غمام]

فيه قوله ﷺ: "إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيَحَقِّقِ الصَّلَاةَ" فإن فيه الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَالْمَرِيضَ وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ. وفي رواية: "وَذَا الْحَاجَةِ". معنى أحاديث الباب ظاهر، وهو الأمر للإمام بتخفيف الصلاة بحيث لا يخل بسبتها ومقاصدها، وأنه إذا صلى لنفسه طَوَّلَ ما شاء في الأركان التي تشمل التطويل: وهي القيام، -

*قوله: "بني لأتأخر عن صلاة الصبح" أي مع الجماعة، أي تأخر عن فضل حضورها مع الجماعة، وهو كناية عن ترك الحضور مع الجماعة لا حضورها بعد الناس، والله تعالى أعلم.

١٠٤٧- (٥) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِي النَّاسِ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَذَا الْحَاجَةَ".

١٠٤٨- (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ -بَدَلَ السَّقِيمِ-: الْكَبِيرَ.

١٠٤٩- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي عَثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ الدَّقْفِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "أَمَّ قَوْمَكَ" قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحَدُ فِي نَفْسِي شَيْئًا، قَالَ: "أَدْنَاهُ" فَجَلَسَنِي بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ فِي صَدْرِي بَيْنَ تَدْيِي، ثُمَّ قَالَ: "تَحَوَّلْ" فَوَضَعَهَا فِي ظَهْرِي بَيْنَ كَتِفَيَّ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّ قَوْمَكَ، فَمَنْ أَمَّ قَوْمًا فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ، وَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ وَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ، وَإِنَّ فِيهِمُ ذَا الْحَاجَةِ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ وَحْدَهُ، فَلْيَصَلِّ كَيْفَ شَاءَ".

= والركوع، والسجود، والتشهد، دون الاعتدال والجلوس بين السجنتين، والله أعلم.

قوله: "إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان بما بضل بها".

فوائد الحديث: فيه جواز التأخر عن صلاة الجماعة إذا علم من عادة الإمام التطويل الكثير، وفيه جواز ذكر الإنسان بهذا نحوه في معرض الشكوى والاستفتاء.

قوله: "فما رأيت النبي ﷺ غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ فقال: يا أيها الناس إن منكم منفرين" الحديث. فيه الغضب لما يُنكر من أمور الدين، والغضب في الموعظة.

قوله: "عن عثمان بن أبي العاصٍ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: أم قومك، قال: قلت: يا رسول الله إنني أحد في نفسي شيئاً فقال: أدبه فجلسني بين يديه ثم وضع كفه في صدري بين تدي ثم قال: تحول فوضعها في ظهري بين كتفي ثم قال: أم قومك".

ضبط الأسماء: قوله: "تدي وكتفي" بتشديد الباء على التننية وفيه إطلاق اسم التدي على حُمَةِ الرجل، وهذا هو الصحيح، ومنهم من منعه، وقد سبق بيانه في كتاب الإيمان. وقوله: "أجسني" هو بتشديد اللام.

وقوله: "أحد في نفسي شيئاً". قيل: محتمل أنه أراد الخوف من حصول شيء من الكبر والإعجاب له بتقدمه على الناس، فأذبه الله تعالى بركة كف رسول الله ﷺ ودعائه، ومحتمل أنه أراد الوسوسة في الصلاة، فإنه كان موسوساً، =

١٠٥٠ - (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: حَدَّثَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: آخِرُ مَا عَهَدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَمَمْتَ قَوْمًا فَأَخِفْ بِهِمُ الصَّلَاةَ".

١٠٥١ - (٩) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوجِزُ فِي الصَّلَاةِ وَيُزِمُّ.

١٠٥٢ - (١٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا - أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَنَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ مِنْ أَخَفِّ النَّاسِ صَلَاةً، فِي تَمَامٍ.

١٠٥٣ - (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ، يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَعْمٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً، وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٠٥٤ - (١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ أَنَسٌ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ مَعَ أُمِّهِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ الْخَفِيفَةِ أَوْ بِالسُّورَةِ الْقَصِيرَةِ.

١٠٥٥ - (١٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِيْنَهَالٍ الصَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَنَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي لَأَدْخُلُ الصَّلَاةَ أُرِيدُ إِطْلَاقَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَخَفِّفُ، مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ بِهِ".

= ولا يصلح للإمامة الموسوي، فقد ذكر مسلم في "الصحيح" بعد هذا عن عثمان بن أبي العاصي هذا قال: قلت: يا رسول الله إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي يلبسها علي، فقال رسول الله ﷺ: "ذاك الشيطان يقال له: خنزرب، فإذا أحسسته فتعوذ بالله واتل عن يسارك ثلاثاً، ففعلت ذلك فأذهب الله تعالى عني".

قوله: "كان النبي ﷺ يسمع بكاء الصبي مع أمه وهو في الصلاة فيقرأ بالسورة الخفيفة". وفي رواية: "أن النبي ﷺ قال: إنني لأدخل في الصلاة أريد إطلاقها، فأسمع بكاء الصبي فأخفف من شدة وجد أمه به" الوجه: يطلق على الحزن، وعلى الحب أيضاً وكلاهما ساقط هنا، والحزن أظهر، أي من حزنها واشتغال قلبها به.

=قوائد الحديث: وفيه: دليل على التفرق بالثأومين وسائر الأتباع ومراعات مصلحتهم، وأن لا يُدخل عليهم ما يشق عليهم، وإن كان يسيراً من غير ضرورة، وفيه: جواز صلاة النساء مع الرجال في المسجد، وأن النسي يجوز إدخاله المسجد، وإن كان الأولى تفريجه المسجد ممن لا يؤمن منه حدث.
قوله: 'حدثنا محمد بن مهزيب حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن ثوبان عن أنس هذا الإسناد كله بصريون، والله أعلم.

[٣٧- باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام]

١٠٥٦- (١) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي غَوَّانَةَ قَالَ حَامِدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو غَوَّانَةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: رَمَقْتُ الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَوَحَّدْتُ قِيَامَهُ، فَرُكْعَتَهُ، فَأَعْتَدَلَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ، فَسَجَدْتُهُ، فَجَلَسْتُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَسَجَدْتُهُ، فَجَلَسْتُهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

١٠٥٧- (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ قَالَ: غَلَبَ عَلَيَّ الْكُوفَةُ رَجُلٌ -قَدْ سَمَاءُ- زَمَنَ ابْنِ الْأَشْعَثِ، فَأَمَرَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَكَانَ يُصَلِّي، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ قَدْرَ مَا أَقُولُ: اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِثْلَ مَا نُسَبِّحُ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمُحَمْدِ، لَا مَنَاعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ.

قَالَ الْحَكَمُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى فَقَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرُكُوعُهُ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَسُجُودُهُ، وَمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

قَالَ شُعْبَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرُو بْنِ مُرَّةٍ فَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، فَلَمْ تُكُنْ صَلَاتُهُ هَكَذَا.

[٣٧- باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام]

قوله: "حدثنا حامد بن عمر البكرائي" هو بفتح الباء، منسوب إلى جده الأعلى أبي بكر الصحابي رضي الله عنه وقد سبق بيانه مراراً. قوله: "رماقت الصلاة مع محمد ﷺ" فوحدت فيه معركته فاعتداله بعد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فجلسه ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء.

فقه الحديث: فيه دليل على تخفيف القراءة والشهد، وإطالة الطمأنينة في الركوع والسجود، وفي الاعتدال عن الركوع وعن السجود، ونحو هذا قول أنس في الحديث الثاني بعده: "ما صليت عطف أحد أوجز صلاة من صلاة رسول الله ﷺ في تمام". وقوله: "قريباً من السواء" يدل على أن بعضها كان فيه طول يسير على بعض، وذلك في القيام ولعله أيضاً في التشهد.

١٠٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ ابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ أَنَّ مَطَرَ بْنَ نَاحِيَةَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى الْكُوفَةِ أَمَرَ أَبَا عُبَيْدَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

١٠٥٩ - (٤) حَدَّثَنَا عَفَفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا.

قَالَ: فَكَانَ أَنَسٌ يُصْنَعُ شَيْئًا لَا أَرَاكُمْ تُصْنَعُونَهُ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَصَبَ قَائِمًا، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ مَكَثَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ.

١٠٦٠ - (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ أَحَدٍ أَوْخَزَ صَلَاةً مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي تَمَامٍ. كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَقَارِبَةً، وَكَانَتْ صَلَاةُ أَبِي بَكْرٍ مُتَقَارِبَةً، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَدَّ فِي صَلَاةِ النَّخَعِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" قَامَ، حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَوْهَمَ، ثُمَّ يَسْجُدُ، وَيَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَوْهَمَ.

هو اعلم أن هذا الحديث محمول على بعض الأحوال، ولا فقد ثبت الأحاديث السابقة بنطويل القيام، وأنه ﷺ كان يقرأ في الصبح بالنسبة إلى المائة. وفي الظهر بـ "ثم تنزل" السجدة. وأنه كان تمام الصلاة فيذهب المذهب إلى "البقيع" فيقضي حاجته ثم يرجع فيمضوا ثم يأتي المسجد، فيدرك الركعة الأولى، وأنه قرأ سورة المؤمنين حتى يبلغ ذكر موسى وهارون عليه السلام، وأنه قرأ في المغرب بـ "الطور" وبـ "المرسلات"، وفي الشحاري بـ "الأعراف" وأشبه هذا، وكله يدل على أنه ﷺ كانت له في إطالة القيام أحوال بحسب الأوقات، وهذا الحديث الذي نحن فيه جرى في بعض الأوقات.

وقد ذكره مسلم في الرواية الأخرى، ولم يذكر فيه القيام، وكذا ذكره البخاري، وفي رواية للبخاري ما خلا القيام والقيود وهذا تفسير الرواية الأخرى.

وقوله: "فجلسه ما بين التسميم والانصراف" دليل على أنه ﷺ كان يجنس بعد التسليم شيئاً يسيراً في مصلاه. قوله: 'غلب على الكوفة رجل فامر أبا عبيدة أن يصلي بالناس' وهذا الرجل هو مطر بن ناحية كما سماه في الرواية الثانية، وأبو عبيدة: هو ابن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

[٣٨ - باب متابعة الإمام والعمل بعده]

١٠٦١ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ح: قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَظِيمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْ الْبَرَاءِ وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ أَرِ أَحَدًا يَحْنِي ظَهْرَهُ، حَتَّى يَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ يَخِرُّ مِنْ وَرَاءَهُ مُسْجِدًا.

١٠٦٢ - (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلَاءٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ يَقَعُ سُجُودًا بَعْدَهُ.

١٠٦٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دَثَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَكَعَ وَرَكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" لَمْ تَزَلْ قِيَامًا حَتَّى تَرَاهُ قَدْ وَضَعَ وَجْهَهُ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ تَتَبَعَهُ.

[٣٨ - باب متابعة الإمام والعمل بعده]

قوله: "عن أبي إسحاق عن عبد الله بن يزيد قال: حدثني البراء وهو غير كذوب، أنهم كانوا يصنون خلف رسول الله ﷺ، فإذا رفع رأسه من الركوع لم أر أحدًا يحن ظهره، حتى يضع النبي ﷺ جبهته على الأرض، ثم يخِر من وراءه مسجداً".

بيان أن المراد من قول وهو غير كذوب من؟ قال يحيى بن معين: الفائل "وهو غير كذوب" هو أبو إسحاق قال: ومراده أن عبد الله بن يزيد غير كذوب، وليس المراد أن البراء غير كذوب؛ لأن البراء صحابي لا يحتاج إلى تركية؛ ولا يحسن فيه هذا القول، وهذا الذي قاله ابن معين خطأ عند العلماء، بل الصواب أن الفائل "وهو غير كذوب" هو عبد الله بن يزيد، ومراده أن البراء غير كذوب، ومعناه: تقوية الحديث وتضعيمه، والمبالغة في تمكينه.

١٠٦٤ - (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ وَغَيْرُهُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، لَا يَحْتَوِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى تَرَاهُ قَدْ سَجَدَ.

فَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْكُوفِيُّونَ: أَبَانُ وَغَيْرُهُ قَالَ: حَتَّى تَرَاهُ يَسْجُدُ.

١٠٦٥ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَرَّرُ بْنُ عَوْنٍ بْنُ أَبِي عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ الْأَشْجَعِيُّ أَبُو أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ مَوْلَى آلِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ الْفَجْرَ، فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ: ﴿فَلَا تُقْسِمُ بِالْإِنْسِ - الْجَوَارِ الْكُنْزِ -﴾ (التكوير: ١٥، ١٦) وَكَانَ لَا يَحْتَبِي رَجُلٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَسْتَتِمَّ سَاجِدًا.

من النفس لا التزكية التي تكون في مشكوك فيه، ونظيره قول ابن عباس رضى الله عنهما: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وهو الصادق المصنوق. وعن أبي هريرة مثله. وفي صحيح مسلم عن أبي مسلم الخولاني: حَدَّثَنِي الْخَبِيبُ الْأَمِينُ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ. فَمَعْنَى الْكَلَامِ حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ وَهُوَ غَيْرُ مَنَّهُمْ كَمَا عَلِمْنَاهُمْ: فَتَقَفُوا بِمَا أَحْبَبَرَكُم بِهِ. قَالُوا: وَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّ الْبَرَاءَ صَحَابِيَّ فَيَنْزِعُ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ صَحَابِيٌّ أَيْضًا مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث هذا الأدب من آداب الصلاة، وهو أن السنة أن لا ينحني المأموم للسجود حتى يضع الإمام جبهته على الأرض إلا أن يعلم من حاله أنه لو أحرأ إلى هذا الخذلان لرفع الإمام من السجود قبل سجوده، قال أصحابنا رحمه الله: في هذا الحديث وغيره ما يقتضي مجموعه أن السنة لمأموم التأخر عن الإمام قليلاً بحيث يشرع في الركعة بعد شروعه، وقيل فرائضه منه، والله أعلم.

قوله: "حدث أبان وغيره عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء".

الجواب عن كلام الدارقطني في هذا الحديث: هذا مما تكلم فيه الدارقطني وقال: الحديث محفوظ لعبد الله بن يزيد عن البراء، ولم يقل أحد: "عن ابن أبي ليلى" غير أبان بن تغلب عن الحكم، وقد عالفه ابن عرعر فقال: عن الحكم عن عبد الله بن يزيد عن البراء، وغير أبان أحفظ منه، هذا كلام الدارقطني، وهذا الاعتراض لا يقبل، بل أبان ثقة نقل شيئاً فوجب قبوله، ولم ينحرف كذبه وغلطه، ولا امتناع في أن يكون مروياً عن ابن يزيد وابن أبي ليلى، والله أعلم.

قوله: "لا يحرأ أحد ما ظهره حتى يراه قد سجد" هكذا هو في هذه الرواية الأخيرة من روايات البراء "ينحوا" بالنون، وباقى رواياته ورواية عمرو بن حريث بعدها كلها بالباء، وكلاهما صحيح، فهما لغتان حكاهما الجوهري =

«وغيره: "حنيت وحنوت" لكن أياً أكثر، ومعناه عطفته، ومثله حنيت العود وحنوته عطفته.

قوله: "عن الوليد بن سريع" هو بفتح السين المهملة وكسر الراء.

تأويل قوله تعالى: الحنّس والكنّس: قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالنُّجُومِ﴾ قال المفسرون وأهل اللغة: هي النجوم الخمسة وهي: المشتري وعطارد والزهرة والمريخ وزحل، هكذا قال أكثر المفسرين، وهو مروي عن علي بن أبي طالب عليه السلام. وفي رواية عنه: أنّها هذه الخمسة والشمس والقمر. وعن الحسن: هي كل النجوم، وقيل: غير ذلك. "والحنّس": أي نخس أي ترجع في مجراها، "والكنّس": أي تكسر، أي تدخل كناسها أي تغيب في المواضع التي تغيب فيها، "والكنّس" جمع كناس، والله تعالى أعلم بالصواب.

• • • •

[٣٩- باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع]

١٠٦٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِنْ عِلَاءِ السَّمَاوَاتِ وَمِلَأِ الْأَرْضِ، وَمِلَأِ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ".

١٠٦٧- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُثَيْبِ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: "اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِنْ عِلَاءِ السَّمَاوَاتِ وَمِلَأِ الْأَرْضِ، وَمِلَأِ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ".

[٣٩- باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع]

قوله: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن عبيد بن الحسن عن ابن أبي أوفى قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع ظهره من الركوع قال: سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد من عِلَاءِ السَّمَاوَاتِ وَمِلَأِ الْأَرْضِ وَمِلَأِ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ" هذا الإسناد كله كوفيون.

أولاه "هو ينصب امره ورفعه" وينصب أشهر: وهو الذي اختاره ابن خالويه ورجحه وأطلب في الاستدلال له، وجوز الرفع على أنه مرجوح. وحكي عن الزجاج أنه يعمى الرفع ولا يجوز غيره وبأنه في إنكار النصب، وقد ذكرت كل ذلك بدلائله مختصراً "في تهذيب الأسماء واللغات". قال العلماء: معناه حمداً لو كان أجساماً ذللاً السماوات والأرض.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد: منها استحباب هذا الذكر. ومنها وجوب الاعتدال، ووجوب الضمائية فيه، وأنه يستحب لكل مصل من إمام ومؤمن ومفرد أن يقول: سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد، ويجمع بينهما، فيكون قوله: سمع الله لمن حمده في حال ارتفاعه، وقوله ربنا لك الحمد في حال اعتداله، لقوله ﷺ: "صبروا كما رأيتموني أصلي" رواه البخاري.

قوله: "سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد" قال العلماء: معنى سمع هنا محاب، ومعناه: أن من حمد الله تعالى متعرضاً لثوابه استحباب الله تعالى له، وأعطاه ما نعرض له بهذا القول: ربنا لك الحمد لتحصيل ذلك.

١٠٦٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَحْزُومَةَ بْنِ زَاهِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، وَمِلءُ السَّمَاءِ وَمِلءُ الْأَرْضِ وَمِلءُ مَا بَيْنَتْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، اللَّهُمَّ طَهِّرْني بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، اللَّهُمَّ طَهِّرْني مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَسَخِ".

١٠٦٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. فِي رِوَايَةِ مُعَاذٍ "كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّرَنِ". وَفِي رِوَايَةِ يَزِيدَ "مِنَ الدَّنَسِ".

١٠٧٠ - (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّمَشَقِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَصِيَّةَ بِنْتِ قَيْسٍ، عَنْ قُرْعَةَ بِنْتِ بَحْصَى، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: "رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِلءُ مَا بَيْنَتْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَحْمَدِ،....."

ضبط الاسم وشرح كلمات الحديث، والفروق بين الخطيئة والإثم: قوله: "حدثنا شعبة عن محزومة بن زاهر" هو عنهم مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم زاي ثم همزة تكتب ألفاً ثم هاء، وحكى صاحب "المطالع" فيه كسر الميم أيضاً، ورجح الفتح، وحكى أيضاً ترك الهمزة فيه قال: وقاله الجبائي بالهمز.

قوله ﷺ: "اللهم طهري بالليل والنهار" استعارة للمبالغة في الطهارة من الذنوب وغيرها. وقوله "ماء النار" هو من إضافة الموصوف إلى صفته، كقوله تعالى: ﴿تَجَانِبُ الْآفِرِينَ﴾ (القصص: ٤٤) وقولهم: مسجود الجامع، وفيه المذهبان السابقان: مذهب الكوفيين: أنه جائز على ظاهره، ومذهب البصريين: أن تقديره ماء الظهور البارد، وحائب المكان الغربي، ومسجد الموضع الجامع.

قوله ﷺ: "اللهم طهري من الذنوب والخطايا" يحتمل أن يكون الجمع بينهما كما قال بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ (النساء: ١١٣) قال: الخطيئة: للعصية بين العبد وبين الله تعالى، والإثم: بينه وبين آدمي. قوله: "كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ" وفي رواية: من "الدنس". وفي رواية: من "الدنس". كلة بمعنى واحد ومعناه: اللهم طهري طهارة كاملة معني بها كما يعنى بتنقية الثوب الأبيض من الوسخ.

قوله: "أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجند منك الجد" أما قوله: "أهل" فمنصوب على النداء هذا هو المشهور، وحوز بعضهم رفعه على تقدير أنت -

أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكَلَّمَا لَكَ عَبْدٌ، اللَّهُمَّ! لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ".

(١٠٧١ - ٦) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بِشِيرٍ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ: "اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَمِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ، وَمَا بَيْنَهُمَا، وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ أَهْلِ الثَّنَاءِ وَالْمَحْمَدِ! لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ".

= أهل الثناء، والمختار النصب، والثناء: الوصف الجميل، والمدح والمجد العظمة ونهاية الشرف، هذا هو المشهور في الرواية في مسلم وغيره. قال القاضي عياض: ووقع في رواية ابن مالهان "أهل الثناء والحمد" وله وجه، ولكن الصحيح المشهور الأول.

وقوله: "أحق ما قال العبد وكلما كنت عبد"، هكذا هو في مسموع وغيره: "أحق" بالألف و"كتب" بالواو، وأما ما وقع في كتب الفقه حق ما قال العبد وكلما بعدد الألف والواو فغير معروف من حيث الرواية وإن كان كلاماً صحيحاً. وعلى الرواية المعروفة تقديره: أحق قول العبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت بل آخره، واعترض بينهما "وكلما كنت عبد"، ومثل هذا الاعتراض في القرآن قول الله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾. وله الحمد في السموات والأرض وعشياً وحِينَ تَضَعُونَ فِي (الروم: ١٨) اعترض قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْتُ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُ أَنفِيَ وَتِلْكَ أَعْمَارُ بَيْنَا وَضَعْتُ﴾ (آل عمران: ٣٦) على قراءة من قرأ وضعت بفتح العين وإسكان ثناء ونظائره كثيرة، ومنه قول الشاعر:

ألم يأتك والأنباء تنمي بما لاقَتْ لبون بني زياد

وقول الآخر:

ألا هل أتاها والحوادث جمة بأن امرأ القيس بن علك يقرأ

ونظائره كثيرة، وإنما يعترض ما يعترض من هذا الباب للاهتمام به، وارتباطه بالكلام السابق، وتقديره هنا: أحق قول العبد لا مانع لما أعطيت وكلما كنت عبد، فبيني لنا أن نقوله، وقد أوضحت هذه المسألة بشواهدهما في آخر صفة الوضوء من شرح "المهذب".

وفي هذا الكلام دليل ظاهر على فضيلة هذا اللفظ، فقد أخبر النبي ﷺ الذي لا ينطق عن أهوى أن هذا أحق ما قاله العبد، فبيني أن يحافظ عليه؛ لأن كلنا عبد، ولا हमسه، وإنما كان أحق ما قاله العبد لما فيه من التفويض إلى =

١٠٧٢ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى قَوْلِهِ: " وَمِلَّةٌ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ " وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

= الله تعالى، والإدعان له والاعتراف بوحدانيته، والتصريح بأنه لا حول ولا قوة إلا به، وأن الخير والشر منه، والحث على الزهادة في الدنيا، والإقبال على الأعمال الصالحة.

وقوله: "ذا الجد" المشهور فيه فتح الجليم هكذا ضبطه العلماء المتقدمون والمتأخرون. قال ابن عبد البر: ومنهم من رواه بالكسر. وقال أبو جعفر محمد بن حرير الطبري: هو بالفتح، قال: وقاله الشيباني بالكسر، قال: وهذا بخلاف ما عرفه أهل النقل، قال: ولا يعلم من قاله غيره، وضعف الطبري ومن بعده الكسر قالوا: ومعناه على ضعفه الاجتهاد أي لا ينفع ذا الاجتهاد منك اجتهاده إنما ينفعه وينجيه رحمتك. وقيل: لقواد ذا الجد والسعي التام في الحرص على الدنيا.

وقيل: معناه الإسراع في الحرب أي لا ينفع ذا الإسراع في الحرب منك هربه فإنه في قبضتك وسطانتك، والصحيح المشهور الجد بالفتح وهو الحقد والنقن والعظمة والسلطان، أي لا ينفع ذا الحقد في الدنيا بأثال والثوبد والعظمة والسلطان منك حظه أي لا ينجيه حظه منك، وإنما ينفعه وينجيه العمل الصالح كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ زِينَةَ الْخَيْرِ الدُّنْيَا وَيَنْفِقُونَ الصَّلَاحَ خَيْرٌ مِنْ زِينَةِ الدُّنْيَا﴾ (الكهف: ٤٦) والله تعالى أعلم.

[٤٠ - باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود]

١٠٧٣- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَتَّصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سُحَيْمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّتْرَةَ، وَالنَّاسُ صُفُوفٌ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ النَّبُوءَةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ، أَوْ تَرَى لَهُ، أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، وَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظُمُوا فِيهِ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدَّعَاءِ، فَقِمِينَ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ".

قَالَ: أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ.

١٠٧٤- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سُحَيْمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَشَفَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّتْرَ، وَرَأْسُهُ مَغْصُوبٌ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ "إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ النَّبُوءَةِ إِلَّا الرُّؤْيَا، يَرَاهَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ أَوْ تَرَى لَهُ"، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

١٠٧٥- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُثَيْنٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا.

[٤٠ - باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود]

قوله: "قال أبو بكر: حدثنا سفیان عن سليمان" هذا من ورع مسلم وياهر علمه؛ لأن في رواية اثنين عن سفیان ابن عیینة أنه قال: "أخبرني سليمان بن سحيم" وسفیان معروف بالندليس. وفي رواية أبي بكر عن سفیان عن سليمان، فبیه مسلم على اختلاف الرواة في عبارة سفیان.

قوله: "كشف السترة" هي بكسر السين وهي السترة الذي يكون على باب البيت والدار. قوله ﷺ: "نهيت أن أقرأ القرآن راکعاً أو ساجداً، فأما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقاس أن يستجاب لكم" وفي حديث علي ﷺ: "نهاني رسول الله ﷺ أن أقرأ راکعاً أو ساجداً" فيه النهي عن قراءة =

١٠٧٦- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَنَا رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ.

١٠٧٧- (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَلَا أَقُولُ: نَهَاكُمْ. ١٠٧٨- (٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ قَالََا: أَخْبَرَنَا أَبُو غَامِرٍ الْعَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: نَهَانِي جَدِّي ﷺ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا.

= القرآن في الركوع والسجود، وإنما وظيفة الركوع التسييح، ووظيفة السجود التسييح والدعاء، فلو قرأ في ركوع أو سجود غير الفاتحة كره ولم تبطل صلاته، وإن قرأ الفاتحة ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: أنه كغير الفاتحة فيكره ولا تبطل صلاته. والثاني: يحرم وتبطل صلاته هذا إذا كان عمداً، فإن قرأ سهواً لم يكره، وسواء قرأ عمداً أو سهواً يسجد للسهر عند الشافعي رحمه الله.

وقوله ﷺ: "أما الركوع فعضوا فيه الرب" أي سبحانه ونزهوه ومجدوه. وقد ذكر مسلم بعد هذا الأذكار التي تقال في الركوع والسجود: واستحب الشافعي رحمه الله وغيره من العلماء أن يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم، وفي سجوده: سبحان ربي الأعلى، ويكرر كل واحدة منهما ثلاث مرات، ويضم إليه ما جاء في حديث علي عليه السلام ذكره مسلم بعد هذا: اللهم لك ركعت اللهم لك سجدة إلى آخره، وإنما يستحب الجمع بينهما لغير الإمام والإمام الذي يعلم أن المأمومين يؤثرون التطويل، فإن شك لم يزد على التسييح، ولو اقتصر الإمام والمنفرد على تسبيحة واحدة فقال: سبحان الله: حصل أصل سنة التسييح لكن ترك كماها وأفضلها.

حكم التسييح في الركوع والسجود: وأعلم أن التسييح في الركوع والسجود سنة غير واجب، هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمه الله والجمهور، وأوجبه أحمد رحمه الله وطائفة من أئمة الحديث لظاهر الحديث في الأمر به، ولقوله ﷺ: "صلوا كما رأيتموني أصلي" وهو في صحيح البخاري. وأجاب الجمهور بأنه محمول على الاستحباب، واحتجوا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: "صلاته فإن النبي ﷺ لم يأمر به ولو وجب لأمره به، فإن قيل: فلم يأمره بالنية والتشهد والسلام؟" فقد سبق جوابه عند شرحه.

شرح الغريب: وقوله ﷺ: "فَقَبِلَ" هو بفتح القاف وفتح الميم وكسرهما لغتان مشهورتان، فمن فتح فهو عنده مصدر لا يبنى ولا يجمع، ومن كسر فهو وصف يبنى ويجمع، وفيه لغة ثالثة "قَمِين" بزيادة ياء وفتح القاف -

١٠٧٩ - (٧) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ تَافِعٍ، ح وَحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ حَمَادٍ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا الْبَيْهَقِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عَثْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ: ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو، ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، كُلُّهُمَا زَادَا: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَلِيٍّ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَلَّمَهُمْ قَالُوا: نَهَانِي عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَنَا رَاكِعٌ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي رَوَايَتِهِمُ النَّهْيَ عَنْهَا فِي السَّجْدَةِ، كَمَا ذَكَرَ الزُّهْرِيُّ وَزَيْدُ ابْنُ أَسْلَمَ وَالْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ وَدَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ.

١٠٨٠ - (٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، بْنُ سَعِيدٍ عَنْ خَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ عَلِيٍّ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي السَّجْدَةِ.

١٠٨١ - (٩) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ وَأَنَا رَاكِعٌ، لَا يَذْكُرُ فِي الْإِسْنَادِ عَلِيًّا.

سوكسر الميم ومعناه: حقيق وجدير، وفيه الحث على الدعاء في السجود، فيستحب أن يجمع في سجوده بين الدعاء والتسبيح وسأني الأحاديث فيه. قوله: "ورأسه معصوب" فيه عصب الرأس عند وجهه.

قوله: "عبد الله بن حنين" هو بضم الحاء وفتح النون. قوله: "لغاي" ولا أقول "لغاكم" ليس بمعناه إذ النهي مختص به، وإنما معناه: أن اللفظ الذي سمعته بصيغة الخطاب لي فأنا أنقله كما سمعته، وإن كان الحكم يتناول الناس كلهم. ذكر مسلم الاختلاف على إبراهيم بن حنين في ذكر ابن عباس بين علي وعبد الله بن حنين رضي الله عنهما قال النازفطلي: من أسقط ابن عباس أكثر وأحفظ. قلت: وهذا الاختلاف لا يؤثر في صحة الحديث فقد يكون عبد الله بن حنين سمعه من ابن عباس عن علي ثم سمعه من علي نفسه، وقد تقدمت هذه المسألة في أوائل هذا الشرح مبسوفة. قوله: "لغاي حتى" رضي الله عنه هو بكسر الغاء والياء، أي عجبني.

[٤١- باب ما يقال في الركوع والسجود]

١٠٨٢- (١) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبِي صَالِحٍ ذَكَرَ أَنَّهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ".

١٠٨٣- (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَ يُؤُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دِقَّةً وَجَلَّةً، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَعَلَائِيَّتَهُ وَسِرَّهُ".

٤١- باب ما يقال في الركوع والسجود

قوله ﷺ: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء" معناه: أقرب ما يكون من رحمة ربه وفضله، وفيه: الحث على الدعاء في السجود، وفيه: دليل لمن يقول: إن السجود أفضل من القيام وسائر أركان الصلاة.

فقه الحديث: وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب، أحدها: أن تطويل السجود وتكثير الركوع والسجود أفضل، حكاه الترمذي والبيهقي عن جماعة، ومن قال بتفضيل تطويل السجود ابن عمر رضي الله عنهما، والمذهب الثاني: مذهب الشافعي رحمته الله، وجماعة، أن تطويل القيام أفضل ^١ الحديث جابر في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: أفضل الصلاة طول القنوت^٢، والمراد: بالقنوت القيام، ولأن ذكر القيام القراءة، وذكر السجود التسبيح، والقراءة أفضل؛ لأن المنقول عن النبي ﷺ أنه كان يطول القيام أكثر من تطويل السجود.

والمذهب الثالث: أنهما سواء، وتوقف أحمد بن حنبل رحمته الله في المسألة ولم يقض فيها بشيء. وقال إسحاق بن راهويه: أما في النهار فتكثير الركوع والسجود أفضل، وأما في الليل فتطويل القيام، إلا أن يكون للرجل جزء بالليل يأتي عليه، فتكثير الركوع والسجود أفضل؛ لأنه يقرأ جزءاً ويربح كثرة الركوع والسجود. وقال =

^١ قال في فتح الملهم: والمذهب الثاني: مذهب الشافعي رحمته الله، وجماعة، (منهم الإمام أبو حنيفة رحمته الله) أن تطويل القيام أفضل. (فتح الملهم: ٦٢٣)

١٠٨٤- (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الصُّحَيْ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي" يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ.

١٠٨٥- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكثِرُ أَنْ يَقُولَ، قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ: "سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ".

قَالَتْ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا هَذِهِ الْكَلِمَاتُ الَّتِي أَرَاكَ أُحَدِّثُهَا نَفْسِي؟ قَالَ: "جَعَلْتُ لِي عَلَامَةً فِي أُمِّي إِذَا رَأَيْتُهَا قُلْتُهَا ﷻ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﷻ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ.

١٠٨٦- (٥) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُنْذُ نَزَلَ عَلَيْهِ: ﷻ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﷻ، يُصَلِّي صَلَاةً إِلَّا دَعَا، أَوْ قَالَ فِيهَا: "سُبْحَانَكَ رَبِّي وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي".

الترمذي: إنما قال إسحاق هذا؛ لأنهم وصفوا صلاة النبي ﷺ بالليل بطول القيام، ولم يوصف من تصويله بالنهار ما وصف بالليل، والله أعلم.

شرح كلمات الحديث: قوله ﷻ: "اللهم اغفر لي ذنبي كله دفةً وذنه" هو يكسر أولهما، أي قلبه وكثيره، وفيه تأكيد الدعاء وتكثير الفاظه وإن أغنى بعضها عن بعض.

قوله: "كان رسول الله ﷺ يكثّر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا، وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن". وفي الرواية الأخرى "أستغفرك وأتوب إليك" معنى يتأول القرآن: يعمل ما أمر به في قول الله عز وجل: ﷻ فَمَنْ تَبِعَ يَتَّبِعْ يَكْفِرْ إِنَّهُ كَانَ نَوَابِئًا ﷻ وكان ﷻ يقول هذا الكلام البديع في الخزانة المستوفى ما أمر به في الآية، وكان يأتي به في الركوع والسجود؛ لأن حالة الصلاة أفضل من غيره، فكان يختارها؛ لأداء هذا الواجب الذي أمر به؛ ليكون أكمل، قال أهل اللغة العربية وغيرهم: التسبيح: التنزيه، وقولهم: "سبحان الله" منصوب على المصدر. يقال: سبحت الله تسبيحاً وسبحاناً، فسبحان الله معناه: براءة وتنزيهاً له من كل نقص وصفة للمحدث، قالوا: وقوله: "وبحمدك" أي وبحمدك سبحتك، ومعناه: بتوفيقك لي وهدايتك وفضلك عني سبحتك لا بحولي وقوتي، ففيه شكر الله تعالى على هذه النعمة، والاعتراف بها والتفويض إلى الله تعالى، وأن كل الأفعال له، والله أعلم.

١٠٨٧- (٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ مِنْ قَوْلِ "سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ".

قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْكَ تُكْثِرُ مِنْ قَوْلِ: "سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ؟" قَالَتْ: فَقَالَ: "خَبَرَنِي رَبِّي أَنِّي سَأَرَى عَلَامَةً فِي أُمِّي، فَإِذَا رَأَيْتَهَا أَكْثَرْتُ مِنْ قَوْلِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فَقَدْ رَأَيْتَهَا. ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾. فَتَحَ مَكَّةَ ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾. فَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرُكَ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ (النصر: ١-٣)

١٠٨٨- (٧) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: كَيْفَ تَقُولُ أَنْتَ فِي الرُّكُوعِ؟ قَالَ: أَمَّا سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، فَأَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: افْتَقَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَتَحَسَّنْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ، فَإِذَا هُوَ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ يَقُولُ: "سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ" فَقُلْتُ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي إِنِّي نَفِي شَأْنٍ وَإِنَّكَ لَفِي آخَرٍ.

١٠٨٩- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنِي عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ، فَالْتَمَسْتُهُ، فَوَقَعْتُ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ، وَهُوَ فِي الْمُسْجِدِ، وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ، وَهُوَ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ".

=وفي قوله ﷺ: "أستغفرك وأتوب إليك" حجة أنه يجوز بل يستحب أن يقول: أستغفرك وأتوب إليك، وحكي عن بعض السلف كراهته، لئلا يكون كاذباً، قال: بل يقول: اللهم اغفر لي وتب علي، وهذا الذي قاله من قوله: اللهم اغفر لي وتب علي حسن لا شك فيه، وأما كراهة قوله: أستغفر الله وأتوب إليه فلا يوافق عليها، وقد ذكرت المسألة بدلائلها في باب الاستغفار من كتاب الأذكار، والله أعلم.

١٠٩٠ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعُبَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ أَنَّ عَائِشَةَ تَبَّأَتْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: "سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ".

= وجه استغفار النبي ﷺ مع كونه معفورا: وأما استغفاره ﷺ وقوله ﷺ: "اللهم اغفر لي ذنبي كله" مع أنه معذور له فهو من باب العبودية والإذعان والافتقار إلى الله تعالى، والله أعلم.

ضبط الاسماء وفقه الحديث: قوله: "عن مسلم بن صبيح" هو بضم الصاد، وهو أبو الضحى المذكور في الرواية الأولى.

قوله: "انجست" هو بالحاء، وقولها: "انجست" في الرواية الأخرى "فجأت" هما لغتان بمعنى.

قوله: "محمد بن يحيى بن حبان" يفتح حاء وبالباء الموحدة. قولها: "فوقعت يدي على بطن عمه" وهو في السجدة وبها منصوبتان استدلال به من يقول: لمس المرأة لا ينقض الوضوء، وهو مذهب أبي حنيفة رحمهما وآخرين. ^{٢٢}

وقال مالك والشافعي وأحمد رحمهم والأكثرون: ينقض، واختلفوا في تفصيل ذلك، وأحب عن هذا الحديث بأن الملموس لا ينقض على قول الشافعي رحمهما وغيره، وعنى قول من قال: ينقض وهو الراحح عنه أصحابنا بحسب هذا اللمس على أنه كان فوق حائل فلا يضر. وقولها: وبها منصوبتان فيه أن السنة نصيهما في السجود. وقولها: "وهو يقول: اللهم إني أعوذ بفضلك من سخطك، ومعافائك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أعصى ثناء عبيت، أنت كما أئبت على نفسك".

شرح أئبت لكلمات الحديث: قال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمهما في هذا معنى لطيف، وذلك أنه استعاذ بالله تعالى وسأله أن يحرمه برضاه من سخطه، ومعافاته من عقوبته، والرضاء والسخط ضدان متضايان، وكذلك المعافاة والعقوبة، فلما صار إلى ذكر ما لا ضد له، وهو الله سبحانه وتعالى استعاذ به منه لا غير، ومعناه: الاستغفار من التقصير في بلوغ الواجب من حق عبادته والثناء عليه.

وقوله: "لا أحصي ثناء عبيك" أي لا أطيعه ولا آتي عليه، وقبل: لا أحيط به. وقال مالك رحمهما معناه لا أحصي نعمتك وإحسانك والثناء بما عليك، وإن اجتهدت في الثناء عليك. وقوله: "أنت كما أئبت على نفسك" =

^{٢٣} "قال في فتح الملهم: قال النجدي الضعيف عفا الله عنه: وظاهر الحديث يوافق الحنفية، وفيه في هذا حديثان: روى أحدهما البزار من طريق عبد الكريم الجزري، عن عطاء عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يقبل بعض سنامه ثم يصلي ولا يتوضأ. (فتح الملهم: ٦٣١)

ولهذا الحديث شواهد رواها أصحاب السنن، وبسط الكلام في تحقيقها ونسبتها للحافظ الزبيعي رحمهما.

والحديث الآخر رواه النسائي عن عائشة قالت: "إن كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا معترضة بين يديه اعترضه الجنان، حتى إذا أراد أن يوتر مستني برجله" وإسناده صحيح. (فتح الملهم: ٦٣٢)

١٠٩١ - (١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ؛ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدَّثَنِي هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ: عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

=اعتراف بالبحر عن تفصيل انشاء، وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته، ورد للثناء إلى الجملة دون التفصيل والإحصاء والتعيين، فوكل ذلك إلى الله سبحانه وتعالى المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً، وكما أنه لا نهاية لصفاته لا نهاية للثناء عليه، لأن الثناء تابع لمشي عليه، وكل ثناء أتى به عليه وإن كثر وطال وبلغ فيه فقدر الله أعظم: وسلطانه أعز، وصفاته أكرم وأكثر، وفضله وإحسانه أوسع وأوسع.

وفي هذا الحديث دليل لأهل السنة في جواز إضافة الشر إلى الله تعالى كما يضاف إليه الخير لقوله: أعود بك من سخطك، ومن عقوبتك، والله أعلم.

قوله: "عن مطرف بن عبد الله بن الشخير" هو بكسر الشين وإخاء المعجمتين. قوله: "سبوح قدوس" هما بضم السين والقاف ويفتحهما، والضم أفصح وأكثر. قال الجوهري في فصل "ذروح": كان سبويه يقولهما بالفتح. وقال الجوهري في فصل "سبح": سبوح من صفات الله تعالى. قال ثعلب: كل اسم عني فعول فهو مفتوح الأول إلا السبوح والقدوس فإن الضم فيهما أكثر، وكذلك "الذروح" وهي دومة حمراء منقطة بسواد تطير، وهي من ذوات السموم.

وقال ابن فارس والزيدي وغيرهما: سبوح هو الله عز وجل، فالمراد بالسبوح القدوس الممبح المقدس، فكأنه قال: ممبح مقدس رب الملائكة والروح، ومعنى "سبوح": المبرأ من النقائص والشرىك، وكل ما لا يليق بالإلهية، "وفاًئس": المطهر من كل ما لا يليق بالخالق. وقال الهروي: قيل القدوس المبارك. قال القاضي عياض: وقيل فيه: سبوحاً قدوساً على تقدير أصبح سبوحاً أو أذكر أو أعظم أو أعبد. وقوله: "رب الملائكة والروح" قيل: الروح ملك عظيم، وقيل: يحتمل أن يكون جبريل عليه السلام، وقيل: حتى لا نراهم الملائكة كما لا نرى نحن الملائكة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٤٢ - باب فضل السجود والحث عليه]

١٠٩٢ - (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ الْمُعِطِيُّ: حَدَّثَنِي مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيُّ قَالَ: لَقِيتُ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ أَعْمَلُهُ يُدْخِلُنِي اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ، أَوْ قَالَ قُلْتُ: بِأَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ، فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: "عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السَّجُودِ لِلَّهِ، فَإِنَّكَ لَا تَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْكَ بِهَا خَطِيئَةٌ".

قَالَ مَعْدَانُ: ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ لِي مِثْلَ مَا قَالَ لِي ثَوْبَانُ.

١٠٩٣ - (٢) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ زَبَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيُّ قَالَ: كُنْتُ أَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ وَحَاجَتِهِ. فَقَالَ لِي: "سَلْ" فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ. قَالَ: "أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟" قُلْتُ: هُوَ ذَاكَ. قَالَ: "فَاعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السَّجُودِ".

[٤٢ - باب فضل السجود والحث عليه]

فيه قوله ﷺ: "عليك بكثرة السجود لله فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة وحطَّ عنك بها خطيئة". وفي الحديث الآخر: "أسألك مرافقتك في الجنة قال أو غير ذلك، قال هو ذلك، قال فاعني على نفسك بكثرة السجود".

*قوله: "فاعني على نفسك بكثرة السجود" أي أعني على حاجة نفسك التي هي المرافقة، والمراد تعظيم تلك الحاجة، ولها تحتاج إلى معاونتك السؤال مني لا يكفي، أو المعنى فوقعتي ومساعدتي بكثرة السجود غالباً قاصراً بما على نفسك، والوجه هو الأول، والله تعالى أعلم.

والمفهوم من كلام الطيبي أن المعنى على فهر نفسك بكثرة السجود كأنه أشار إلى ما ذكرت لا يحصل إلا بفهر نفسك التي هي أعدي عروك، فلا بد في من فهر نفسك بصرفها عن الشهوات ولا بذلك أن تعاونني فيه والله تعالى أعلم.

فقد الحديث: فيه: الحث على كثرة السجود والترغيب فيه، والمراد به السجود في الصلاة، وفيه: دليل لمن يقول تكثير السجود أفضل من إطالة القيام، وقد تقدمت المسألة والخلاف فيها في الباب الذي قبل هذا، وسبب الحث عليه ما سبق في الحديث الماضي: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد" وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ (العلق: ١٩) ولأن السجود غاية التواضع والعبودية لله تعالى، وفيه: تمكين أعز أعضاء الإنسان وأعلىها، وهو وجهه من التراب الذي يداس ويمتن، والله أعلم. وقوله: "أو غير ذلك" هو يفتح الواو.

وفي المفاتيح يقال: أعنت زبداً على أمر، أي صرت عوناً له في تحصيل ذلك الأمر فههنا معناه: كن عوناً إلى في إصلاح نفسك، وجعلها ظاهرة مستحقة لتحقيقه، لما تطلب، فلاي أطلب إصلاح نفسك من الله تعالى، وأطلب منك أيضاً إصلاحها بكثرة السجود لله تعالى، فإن السجود كاسر لنفس ويذل لها، وأي نفس الكسرت وذلت أي لله - استحققت الرحمة، انتهى.

[٤٣- باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر...]

١٠٩٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا سَحْمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، وَنَهَى أَنْ يَكُفَّ شَعْرَهُ وَتَيَابَهُ، هَذَا حَدِيثُ يَحْيَى.

وقال أَبُو الرَّبِيعِ: عَلَى سَبْعَةٍ أَعْظَمَ، وَنَهَى أَنْ يَكُفَّ شَعْرَهُ وَتَيَابَهُ، الْكَفَّيْنِ وَالرَّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ وَالْجَبْهَةَ.

٤٣- باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقوص الرأس في الصلاة

فوائد الحديث: هذه الأحاديث فيها فوائد: منها: أن أعضاء السجود سبعة، وأنه ينبغي للماجد أن يسجد عليها كلها، وأن يسجد على الجبهة والأنف جميعاً، فأما الجبهة: فيحب وضعها مكشوفة على الأرض ويكفي بعضها، والأنف مستحب فلو تركه جاز، ولو اقتصر عليه وترك الجبهة لم يجوز، هذا مذهب الشافعي ومالك رحمتهما والأكثرين، وقال أبو حنيفة رحمه الله وابن القاسم من أصحاب مالك: له أن يقتصر على أيهما شاء.**

وقال أحمد رحمه الله وابن حبيب من أصحاب مالك رحمه الله: يجب أن يسجد على الجبهة والأنف جميعاً لظاهر الحديث. قال الأكثرون: بل ظاهر الحديث أنهما في حكم عضو واحد؛ لأنه قال في الحديث: سبعة، فإن جعلنا عضوين صارت ثمانية، وذكر الأنف استحباباً.

وأما اليدين والركبتان والقدمان فهل يجب السجود عليهما؟ فيه قولان للشافعي رحمه الله: أحدهما: لا يجب لكن يستحب استحباباً مؤكداً. والثاني: يجب وهو الأصح، وهو الذي رجحه الشافعي رحمه الله، فلو أحل بعضو منها لم تصح صلاته، وإذا أوجبه لم يجب كشف القدمين والركبتين، وفي الكفين قولان للشافعي رحمه الله: أحدهما: يجب كشفهما كالجبهة. وأصحهما: لا يجب.

قوله رحمه الله: "سبعة أعظم" أي أعضاء فسمى كل عضو عظماً، وإن كان فيه عظام كثيرة. وقوله رحمه الله: "لا تكفت الثياب ولا الشعر" هو بفتح النون وكسر الفاء أي لانضمها ولا نجممها، والكفت: الجمع والضم ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَرُّكُمْ كَمَا تَخْطَلِ الْأَرْضُ كَفَاتِ﴾ (المرسلات: ٢٥) أي نجمع الناس في حياتهم وموتهم، وهو بمعنى الكف في الرواية الأخرى، وكلاهما معنى.

**قال في فتح النعم: وإنما حل الاختلاف في الاقتصار على الأنف، فعنده يجوز مطلقاً، وعندهما لا يجوز إلا من غير بالجبهة، كما صرح به صاحب الهداية (وفي الدر المختار: أنه صح رجوع الإمام إلى قول صاحبه). (فتح الملهم: ٦٤٣)

١٠٩٥- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا أَكُفَّ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا".

١٠٩٦- (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ، وَنَهَى أَنْ يَكُفَّ الشَّعْرَ وَالْثِّيَابَ.

١٠٩٧- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزَّ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: الْحَبِيبَةِ وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ، وَلَا نَكُفَّتِ الثِّيَابَ وَلَا الشَّعْرَ".

١٠٩٨- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ، وَلَا أَكُفَّ الشَّعْرَ وَلَا الثِّيَابَ: الْحَبِيبَةَ وَالْأَنْفَ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ".

١٠٩٩- (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ وَهُوَ ابْنُ مُضَرَ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّيِّبِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدَةً مَعَ سَبْعَةِ أَطْرَافٍ: رَأْسُهُ وَكَفَاهُ وَرُكْبَتَاهُ وَقَدَمَاهُ".

وقوله في الرواية الأخرى: "ورأسه معقوص". اتفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه مشعر أو كفه أو نحوه، أو رأسه معقوص أو مردود وشعره تحت عمامته أو نحو ذلك، فكل هذا منهي عنه باتفاق العلماء، وهو كراهة تنزيه، فلو صلى كذلك فقد أساء، وصحت صلاته، واحتج في ذلك أبو جعفر محمد بن جرير الطبري بإجماع العلماء، وحكى ابن المنذر الإعادة فيه عن الحسن البصري، ثم منبذ الجمهور: أن النهي مطلقاً لمن صلى كذلك، سواء نعمده للصلاة أم كان قبلها كذلك لا لها، بل لمعنى آخر. وقال النذودي: يختص النهي بمن فعل ذلك للصلاة، والمختار الصحيح هو الأول، وهو ظاهر المنقول عن الصحابة وغيرهم، ويدل عليه فعل ابن عباس المذكور هنا.

قال العلماء: والحكمة في النهي عنه أن الشعر يسجد معه؛ ولهذا مثله بالذي يصلي وهو مكوف.

١١٠٠ - (٧) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ الْغَامِرِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو ابْنُ الْحَارِثِ أَنْ بَكْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي، وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ مِنْ وَرَائِهِ، فَقَامَ فَحَلَلَ يَحُلُّهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَرَأْسِي؟ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ".

قوله: "عن ابن عباس أنه رأى ابن الحارث يصلي ورأسه معقوص فتقام فجعل يحله" فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن ذلك لا يؤخر إذ لم يؤخره ابن عباس شيئا حتى يفرغ من الصلاة، وأن المنكروه ينكر كما ينكر المحرم، وأن من رأى منكراً وأمكنه تغييره بينه وبينه غيره به، لحديث أبي سعيد الخدري، وأن خبر الواحد مقبول، والله أعلم.

[٤٤ - باب الاعتدال في السجود، ووضوع الكفين على الأرض...]

- ١١٠١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اعْتَدِلُوا فِي السَّجُودِ"، وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ".
- ١١٠٢ - (٢) حَدَّثَنَا: مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح: وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ "وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ".
- ١١٠٣ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِيَادٍ بْنُ لَقِيطٍ، عَنْ إِيَادٍ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَيْكَ وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ".

٤٤ - باب الاعتدال في السجود، ووضوع الكفين على الأرض،

ورفع المرفقين عن الجنبين، ورفع البطن عن المتخذين في السجود

مقصود أحاديث الباب أنه ينبغي للساجد أن يضع كفيه على الأرض، ويرفع مرفقيه عن الأرض وعن جنبيه رفعاً يليقاً بحيث يظهر باطن إبطيه إذا لم يكن مستوراً، وهذا أدب متفق على استحبابه، فلو تركه كان مسيئاً مرئياً، والنهي للتنزيه وصلاته صحيحة، والله أعلم. قال العلماء: والحكمة في هذا أنه أشبه بالتواضع، وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض، وأبعد من هياث الكمال، فإن المنبسط كشبه الكلب، ويشعر حاله بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها، والله أعلم.

وأما ألفاظ الباب ففيه قوله ﷺ: "وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ" وفي الرواية الأخرى: "وَلَا يَبْسُطُ" بزيادة التاء المنثناة من فوق، انبساط الكلب، هذان اللفطان صحيحان وتقديره: وَلَا يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ فَيَنْبَسُطُ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ، وكذا اللفظ الآخر، وَلَا يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ فَيَبْسُطُ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ، ومثله قول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح: ١٧) وقوله: ﴿فَنَفَعْنَاهَا نَافَلاً بِقَبُولِ حَسَنِ﴾ وأنتها نبتاً حسناً (آل عمران: ٣٧) وفي هذه الآية الثانية شاهدان ومعنى "ينبسط" ببناء المنثناة فوق أي يتخذها بساطاً، والله أعلم.

ضبط الأسماء وشرح الكلمات: قوله: "عن إِيَادٍ" هو بكسر الهمزة وبالياء المنثناة من تحت.

"قوله: "اعتدلوا في السجود" توسطوا بين الإفراط والقبض بوضع الكفين على الأرض ورفع المرفقين عنها، إذ هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة وأبعد من الكسالة.

١١٠٤ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ: وَهُوَ ابْنُ مُضَرَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَالِكٍ، ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ، إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ، حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ.

١١٠٥ - (٥) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ سَوَادٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ وَالنَّبْتُ بْنُ سَعْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي رِوَايَةِ عُمَرُو بْنِ الْحَارِثِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ، يُخَبِّجُ فِي سُجُودِهِ، حَتَّى يَرَى وَضْعَ إِبْطَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ، فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنْ إِبْطَيْهِ، حَتَّى لَا يَرَى بَيَاضَ إِبْطَيْهِ.

١١٠٦ - (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا خَمِيْعًا عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَسَمِ، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسَمِ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ، أَوْ شَاءَتْ بِهِمْ* أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ.

قوله: "عن عبد الله بن مالك بن بحينة" الصواب فيه أن يكون مالك، ويكتب "ابن" بالالف؛ لأن ابن بحينة ليس صفة لمالك بل صفة لعبد الله؛ لأن عبد الله اسم أبيه مالك، واسم أم عبد الله بحينة، فبحينة امرأة مالك، وأم عبد الله ابن مالك. قوله: "فرج بين يديه" يعني بين يديه وجنبه. قوله: "أخجج في سجوده" هو بضم الباء وفتح الجيم وكسر النون المشددة، وهو معنى فرج بين يديه، وهو معنى قوله في الرواية الأخرى: "حوى بيديه" بالخاء المعجمة وتشديد الواو، وفرج وفتح وحوى بمعنى واحد، ومعناه كله: باعد مرفقيه وعرضيه عن جنبه.

قوله: "أخجج في سجوده حتى يرى بياض إبطيه" هو بالنون في "ترى"، وروي بالياء المشددة من تحت المضمومة وكلامه صحيح، ويؤيد الياء الرواية الأخرى عن ميمونة: "إذا سجد حوى بيديه حتى يرى بياض إبطيه" ضبطناه وضبطوه هنا بضم الباء، ويؤيد النون رواية الليث في هذا الطريق: "حتى أرى بياض إبطيه".

قوله: "أو شاءت بهم" قال أبو عبيد وغيره من أهل اللغة: "البهمة": واحدة البهم، وهي أولاد الغنم من الذكور والإناث، وجمع البهم بهام بكسر الباء، وقال الجوهري: "البهمة" من أولاد الضأن خاصة، وبطلق على الذكر والأنثى. قال: والسحال أولاد المعزى.

قوله: "أو شاءت بهمة" هي بفتح الباء وسكون الهاء ولد المعزى.

١١٠٧- (٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ خَوَى يَدَيْهِ بَعْنِي جَنَحَ، حَتَّى يَرَى وَضَحَ إِبْطَيْهِ مِنْ وَرَائِهِ، وَإِذَا قَعَدَ اضْمَأَنَّ عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى.

١١٠٨- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا -وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ ابْنُ بُرْقَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ، جَافَى حَتَّى يَرَى مِنْ خَلْفِهِ وَضَحَ إِبْطَيْهِ. قَالَ وَكَيْعٌ: تَعْنِي بَيَاضَهُمَا.

بقوله: "أخبرنا ابن عيينة عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم عن عمه يزيد بن الأصم". وفي الرواية الأخرى: "أخبرنا مروان بن معاوية الفزاري قال: حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن الأصم عن يزيد بن الأصم" هكذا وقع في بعض الأصول: عبيد الله بن عبد الله، بتصغير الأول في الروایتين، وفي بعضها: عبد الله، مكبراً في الموضعين، وفي أكثرها بالتكبير في الرواية الأولى والتصغير في الثانية، وكله صحيح، فعبد الله وعبيد الله أخوان، وهما ابنا عبد الله بن الأصم، وعبد الله بالتكبير أكبر من عبيد الله، وكلاهما روي عن عمه يزيد بن الأصم، وهذا مشهور في كتب أسماء الرجال، والذي ذكره محلف الواسطي في كتابه "أطراف الصحيحين" في هذا الحديث عبد الله بالتكبير في الروایتين، وكنا ذكره أبو داود وابن ماجه في سننهما من رواية ابن عيينة بالتكبير ولم يذكر رواة الفزاري، ووقع في "سنن النسائي" اختلاف في الرواية عن النسائي، بعضهم رواه بالتكبير، وبعضهم بالتصغير. ورواه البيهقي في السنن الكبير من رواية ابن عيينة بالتصغير، ومن رواية الفزاري بالتكبير، والله أعلم.

قوله: "حتى يرى وضح إبطيه" هو بفتح الضاد أي بياضهما. قوله: "وإذا قعد اضمأَنَّ على فخذه اليسرى" يعني إذا قعد بين السجدين أو في التشهد الأول، وأما القعود في التشهد الأخير: فالسنة فيه التورك كما رواه البخاري في "صحيحه" من رواية أبي حميد الساعدي، وكذلك رواه أبو داود والترمذي وغيرهما. قوله: "جعفر بن برقان" بضم الباء المتوحدة، والله أعلم.

[٤٥ - باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به...]

١١٠٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ يَعْنِي الْأَحْمَرَ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُوْنُسَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، عَنْ بُذَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي الْحَوَزَاءِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ، بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةِ، بِالحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْجِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَصَوِّتْهُ، وَلَكِنْ يَبْنِي ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا. وَكَانَ يَقُولُ، فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ، وَكَانَ يَفْرُسُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عَقَبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ افْتِرَاشَ السَّجْعِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ: وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عَقَبِ الشَّيْطَانِ.

٤٥ - باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به، وصفة الركوع والاعتدال منه، والسجود والاعتدال منه، والتشهد بعد كل ركعتين من الرباعية. وصفة الجلوس بين السجدين. وفي التشهد الأول.

ضبط الاسم: "أبو الحوزاء" بإلحيم والزاي واسمه: أوس بن عبد الله، بصري. قولها: "والقراءة بالحمد لله" هو يرفع الدال على الحكاية.

شرح الكلمات: قولها: "لَمْ يَصَوِّتْهُ" هو بضم الباء وفتح الصاد المهملة وكسر الواو المشددة، أي لم يخفضه خفضاً بليغاً، بل يعدل فيه بين الإشخاص والتصويب. قولها: "وَكَانَ يَفْرُسُ" هو بضم الراء وكسرها والضم أشهر. قولها: "عَقَبَةُ الشَّيْطَانِ" بضم العين، وفي الرواية الأخرى: "عَقَبُ الشَّيْطَانِ" بفتح العين وكسر القاف هذا هو الصحيح المشهور فيه. وحكى القاضي عياض عن بعضهم بضم العين وضمه، وفسره أبو عبيدة وغيره بالإفناء المنهي عنه، وهو أن يلمس اليدين بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض، كما يفرس الكلب وغيره من السباع.

فقه الحديث: أما أحكام الباب فقولها: "كَانَ يَفْتَحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ" فيه إثبات التكبير في أول الصلاة، وأنه يتعين لفظ التكبير؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ، وَأَنَّهُ ﷺ قَالَ: "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوهُنَّ أَصْلَى" وهذا الذي ذكرناه -

من تعيين التكبير هو قول مالك، والشافعي، وأحمد رحمهم الله وجمهور العلماء من السلف والخلف. وقال أبو حنيفة رحمهم الله: يقوم غيره من ألفاظ التعظيم مقامه. **

وقولها: "والقراءة وبالحمد لله رب العالمين" استدلل به مالك وغيره ممن يقول: أن البسملة ليست من الفاتحة، وجواب الشافعي رحمهم الله والأكثرين القائلين بأنها من الفاتحة أن معنى الحديث أنه ابتدئ القرآن بسورة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لا بسورة أخرى، فالمراد بيان السورة التي يبدأ بها، وقد قامت الأدلة على أن البسملة منها. وفيه: أن السنة للركوع أن يسوي ظهره بحيث يستوي رأسه ومؤخره، وفيه: وجوب الاعتدال إذا رقع من الركوع، وأنه يجب أن يستوي قائماً؛ لقوله رحمهم الله: "صلوا كما رأيتموني أصلي" وفيه: وجوب الجلوس بين السجدين. قولها: "وكان يقول في كل ركعتين التحية".

أقوال الأئمة في حكم التشهد الأول والآخر: فيه حجة لأحمد بن حنبل ومن وافقه من فقهاء أصحاب الحديث أن التشهد الأول والآخر واجب. وقال مالك وأبو حنيفة رحمهم الله والأكثر: هما متان ليسا واجبين. وقال الشافعي رحمهم الله: الأول سنة والثاني واجب. واحتج أحمد رحمهم الله بهذا الحديث مع قوله رحمهم الله: "صلوا كما رأيتموني أصلي" ويقول: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن". ويقول رحمهم الله: "إذا صلى أحدكم فليقل التحيات" والأمر للوجوب. واحتج الأكثرون بأن النبي صلى الله عليه وسلم ترك التشهد الأول وجهره بسجود السهو ولو وجب لم يصح جهره كالركوع وغيره من الأركان، قالوا: وإذا ثبت هذا في الأول فالآخر بمعناه، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه الأعرابي حين علمه فروض الصلاة، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم: قال علي الفاري في شرح النقاية: قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (المذثر: ٣) معناه: عظم ربك، فالتكبير يجوز بلفظ "الله أكبر" وبكل ما دل على تعظيمه تعالى، لقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ (الأعلى: ١٥) فإنه بإطلاقه يدل على جواز الشروع في الصلاة بكل ذكر على سبيل التعظيم، كالله أجل، والرحمن أكبر، والله أعظم، فإن هذه الألفاظ موضوعة لتعظيم الله عز وجل، فكانت تكبيرا وإن لم يلفظ به. فالثابت بالنص ذكر الله على سبيل التعظيم. ولفظ التكبير ثبت بالخير، فيجب العمل حتى يكره افتتاح الصلاة بغيره لمن يحسنه، بناء على تصحيح صاحب التحفة، وهو أولى من تصحيح السرخسي عدمها بغيره". إلخ.

وقال في المرقاة: وحديث تحريرها التكبير وقوله صلى الله عليه وسلم في أوائل صلاته: "الله أكبر" مع المواظبة عليه يدل على كونه واجبا لا على كونه ركنا، خلافا للشافعي ومن تبعه إلخ.

قال الشيخ ابن الحمام بعد البحث: "وهذا يفيد وجوبه (أي بلفظ الله أكبر) ظاهراً، وهو مقتضى المواظبة التي لم تقتصر بترك، فينبغي أن يقول على هذا" إلخ. (فتح الملهم: ٦٥٤/٣)

==مذاهب الأئمة في كيفية الجلوس في القعدتين: قولها: 'أو كان يعرض رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى' معناه: يجلس مفترشاً، فيه حجة لأبي حنيفة رحمته ومن وافقه أن الجلوس في الصلاة يكون مفترشاً سواء فيه جميع الجلوسات، وعند مالك رحمته يسن متوركاً بأن يخرج رجله اليسرى من تحته ويفضي يوركه إلى الأرض. وقال الشافعي رحمته: السنة أن يجلس كل الجلوسات مفترشاً إلا الجلسة التي يعقبها السلام.

والجلوسات عند الشافعي رحمته أربع: الخموس بين السجدين، وجلسة الاستراحة عقب كل ركعة يعقبها قيام، والجلسة للشهد الأول، والجلسة للشهد الأخير، فالجميع يسن مفترشاً إلا الأخيرة، فهو كان مسبقاً وجلس إمامه في آخر صلاته متوركاً جلس المسبوق مفترشاً؛ لأن جلوسه لا يعقبه سلام، ولو كان على المصلي سجود سهو، فالأصح أنه يجلس مفترشاً في تشهدده، فإذا سجد سجدتي السهو تورك ثم سجد، هذا تفصيل مذهب الشافعي رحمته.

واحتج أبو حنيفة رحمته بإطلاق حديث عائشة رضي الله عنها هذا، واحتج الشافعي رحمته بحديث أبي حميد الساعدي في 'صحيح البخاري': وفيه تصريح بالافتراض في الجلوس الأول، والتورك في آخر الصلاة،** وحمل حديث عائشة هذا على الجلوس في غير الشهد الأخير للمجمع بين الأحاديث، وجلوس المرأة كجلوس الرجل، وصلاة التفل كصلاة الفرض في الجلوس، هذا مذهب الشافعي ومالك رحمته والجمهور. وحكى القاضي عياض عن بعض السلف أن سنة المرأة التربع، وعن بعضهم التربع في النافلة، والصواب الأول، ثم هذه الهيئة مستنونة، فلو جلس في الجميع مفترشاً أو متوركاً أو مترعاً أو مقباً أو ماداً رجله صحت صلاته وإن كان مخالفاً.

قولها: 'وكان ينهى عن عفة الشيطان' هو الإقعاء الذي فسرناه، وهو مكروه باتفاق العلماء، هذا التفسير الذي ذكرناه، وأما الإقعاء الذي ذكره مسلم بعد هذا في حديث ابن عباس أنه سنة فهو غير هذا كما ستفسره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قولها: 'وينهى أن يعترض الرجل ذراعيه افتراش السبع' سبق الكلام عليه في الباب قبله. قولها: 'وكان يحتم الصلاة بالتسليم' فيه دليل على وجوب التسليم، فإنه ثبت هذا مع قوله رحمته: "صلوا كما رأيتموني أصلي" واختلف العلماء فيه فقال مالك والشافعي وأحمد رحمته وجمهور العلماء من السلف والخلف: السلام فرض ولا تصح الصلاة إلا به.

قال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي رحمته: هو سنة لو تركه صحت صلاته. قال أبو حنيفة رحمته: لو فعل متافياً.

**قال في فتح الملهم: والحديث إن كان صحيحاً فأصحابنا يحملونه على العذر، كالكبر والتبدين مثلاً، فيكون متصفاً بالمعارض لا مشروعاً أصلياً، أو عسى بيان الإباحة، كما في المرقاة، (فتح المهم: ٣/٦٥٦)

للصلاة من حدث أو غيره في آخرها صحت صلاته، واحتج بأن النبي ﷺ لم يعلمه الأعرابي في واجبات الصلاة حين علمه واجبات الصلاة،* واحتج الجمهور بما ذكرناه وبالحديث الآخر في سنن أبي داود والترمذي: "مفتاح الصلاة الطهور وتحليلها التسليم".

ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد رحمهم الله والجمهور أن المشروع تسليمتان، ومذهب مالك رحمته الله في طائفة: المشروع تسليمية، وهو قول ضعيف عن الشافعي رحمته الله، ومن قال بالتسليم الثانية فهي عنده سنة، وشذ بعض الظاهرية والمالكية فأوجبها، وهو ضعيف مخالف لإجماع من قبله، والله أعلم.

* قال في فتح الملهم: والخروج بفعل المصلي فرض عندنا وبلغف السلام واجب، كذا في المراقبة. والصحيح أن فرضية الخروج بصنع المصلي لم يرد فيها نص عن الإمام الأعظم رحمته الله، وإنما استبطنها البردعي من بعض مسائل الإمام فمضى عليه أكثر المصنفين، ونفاه كثير من المحققين. قال السرخسي مستدلاً على افتراض الخروج بصنع المصلي: "إن هذه الصلاة عبادة لها تحريم وتحليل فلا يخرج عنها على وجه التمام إلا بصنعه كالالحج، قال الله تعالى: «فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْخُلُوا اللَّهَ فِيمَا وَفَعَدَا» (النساء: ١٠٣) فنسب قضاء الصلاة -أي احتسابها- والفراغ منها إلى فعل المصلين، ولم يخص بفعل دون فعل، وتخصيص صيغة السلام إنما ثبت بالأخبار الآحاد، فيكون واجباً والخروج بصنع المصلي فرضاً فإنه لو أراد بعد التشهد استدانة التحريم إلى خروج الوقت أو إلى دخول صلاة أخرى منع منه، ولو لم يبق عليه شيء من الصلاة لم يمنع من ذلك إلخ. (فتح الملهم: ٣/٦٦٠)

[٤٦ - باب سترة المصلي]

١١١٠ (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ، وَلَا يَبَالِ مَنْ مَرَّ وَرَاءَهُ ذَلِكَ".

١١١١ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا - عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الصَّنَافِيِّ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي وَالذُّوَابُ تَمُرُّ بَيْنَ أَيْدِينَا. فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ تَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ". وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: "فَلَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ".

١١١٢ - (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ: "مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ".

١١١٣ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا حَبِيبُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ، فِي عُرْوَةَ ثُبُوكَ، عَنْ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ: "كَمُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ".

[٤٦ - باب سترة المصلي]

بيان أربع لغات في كلمة (مؤخرة) وشرح معناها: قوله ﷺ: "إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ" وَلَا يَبَالِ مَنْ مَرَّ وَرَاءَهُ ذَلِكَ. "المؤخرة" بضم الميم وكسر الحاء وهزة ساكنة، ويقال: يفتح الحاء مع فتح الهزة وتشديد الحاء، ومع إسكان الهزة وتخفيف الحاء، ويقال: آخرة الرحل بمزة ممدودة وكسر الحاء، فهذه أربع لغات، وهي النور الذي في آخر الرحل.

فائدة الحديث: وفي هذا الحديث التذنب إلى السترة بين يدي المصلي، وبيان أن أقل السترة مؤخرة الرحل، وهي قدر عظم الذراع هو نحو ثلثي ذراع، ويحصل بأي شيء أقامه بين يديه هكذا، وشرط مالك رحمه الله أن يكون في-

١١١٤ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ، أَمَرَ بِالْحَرَبَةِ* فَتَوَضَّعَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا، وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَاءُ.

١١١٥ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرُكِّزُ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَغْرِزُ - الْعَنْزَةَ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

زَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهِيَ الْحَرَبَةُ.

= غلط الرمح، قال العلماء: والحكمة في السترة كف البصر عما وراءه، ومنع من يجتاز بقربه، واستدلال القاضي عياض رحمه الله بهذا الحديث على أن الخط بين يدي المصلي لا يكفي، قال: وإن كان قد جاء به حديث، وأخذ به أحمد بن حنبل رحمه الله فهو ضعيف، واختلف فيه فقيل: يكون مفوساً كهينة المهراب، وقيل: قائماً بين يدي المصلي إلى القبلة، وقيل: من جهة يمنة إلى شماله، قال: ولم ير مالك رحمه الله ولا عامة الفقهاء الخط. هذا كلام القاضي وحديث الخط رواه أبو داود، وفيه ضعف واضطراب.

واختلف قول الشافعي رحمه الله فيه فاستحبه في "سنن حرمله" وفي القديم ونفاه في البيهقي. وقال جمهور أصحابه باستحبابه، وليس في حديث مؤخره الرّحل دليل على بطلان الخط والله أعلم.

قال أصحابنا: ينبغي له أن يدنو من السترة ولا يزيد ما بينهما على ثلاث أذرع، فإن لم يجد عصاً ونحوها جمع أحجاراً أو تراباً أو متاعه وإلا فليسط مصلي، وإلا فليعط الخط، وإذا صلى إلى سترة منع غيره من المرور بينه وبينها، وكذا يمنع من المرور بينه وبين الخط، ويحرم المرور بينه وبينها، فلو لم يكن سترة أو تباعد عنها، فقيل: له منعه والأصح أنه ليس له تنقصه، ولا يحرم حيثنّذ المرور بين يديه لكن يكره، ولو وجد الداخل فرجة في الصف الأول فيه أن يمر بين يدي الصف الثاني، ويقف فيها تنقصه أهل الصف الثاني بتركها، والمستحب أن يجعل السترة عن يمنة أو شماله ولا يصمد لها، والله أعلم.

قوله: "حدثنا الطنافسي" هو بفتح الطاء وكسر الفاء.

شرح الكلمات وفائدة الحديث: قوله: "يركز العنزة" هو بفتح الياء وضم الكاف، وهو بمعنى يغرز المذكور في الرواية الأخرى.

* قوله: "بالحرية" بفتح فكور، وهي دون الرمح عريضة النصل، السندي.

١١١٦- (٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْرُضُ رَاحِلَتَهُ وَهُوَ يُصَلِّيُ إِلَيْهَا.

١١١٧- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّيُ إِلَى رَاحِلَتِهِ. وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى بَعِيرٍ.

١١١٨- (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ: حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِمَكَّةَ، وَهُوَ بِالْأَبْطَحِ، فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ مِنْ أَدَمٍ. قَالَ: فَخَرَجَ بِلَالٌ يَوْضُوهُ، فَمِنْ نَائِلٍ وَنَاضِحٍ قَالَ: فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ سَاقِيهِ قَالَ: فَتَرَضًا وَأَذَنَ بِلَالٌ قَالَ: فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَأَهْ هَهُنَا وَهَهُنَا يَقُولُ: يَمِينًا وَشِمَالًا يَقُولُ: حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ، حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ قَالَ: ثُمَّ رُكِبَتْ لَهُ عَتَرَةٌ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، يَمْرُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحِمَارُ وَالْكَسْبُ، لَا يُمْنَعُ، ثُمَّ صَلَّى الْغَصَرَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ.

=قوله: "كان يبرض راحلته ويصلي إليها" هو يفتح الراء وكسر الراء، وروى بضم الراء وتشديد الراء، ومعناه: يجعلها معترضة بينه وبين القبلة، ففيه دليل على جواز الصلاة إلى الحيوان، وجواز الصلاة بقرب البحر، بخلاف الصلاة في عطان الإبل، فإنها مكروهة لأحدديث الصحيحة في النهي عن ذلك؛ لأنه يخاف هناك نفورها، فيذهب الخشوع بخلاف هذا.

قوله: "وهو بالأبطح" هو الموضع المعروف على باب "مكة" ويقال لها: البطحاء أيضاً. قوله: "فمن نائل وناضح" معناه فمنهم من ينال منه شيئاً، ومنهم من ينضح عليه غيره شيئاً مما ناله، ويرش عليه بدلاً مما حصل له، وهو معنى ما جاء في الحديث الآخر، فمن لم يصب أخذ من يد صاحب.

قوله: "أخرج بلال يوضو، فمن نائل وناضح، فخرج نبي ﷺ فتوضأ" فيه تقديم وتأخير تقديره: فتوضأ، فمن نائل بعد ذلك وناضح تبركاً بآثاره ﷺ، وقد جاء مبيهاً في الحديث الآخر: "قرايت الناس يأخذون من فضل وصلة"، ففيه التبرك بآثار الصالحين، واستعمال فضل طهورهم وضماهم وشرابهم ولباسهم.

قوله: "عليه حلة حمراء" قال أهل اللغة: "الحلة" ثوبان لا تكون واحداً، وهما إزار ورداء ونحوهما وفيه جواز لباس الأحمر. قوله: "كأني أنظر إلى بياض ساقيه".

فقه الحديث: فيه أن الساق ليست بعورة وهذا مجمع عليه. قوله: "أذن بلال" فيه الأذان في السفر، قال الشافعي رحمه الله =

١١١٩- (١٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا عَوْْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ أَنَّ أَبَاهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ، وَرَأَيْتُ بِأَلَا أُخْرِجَ وَضُوءًا، فَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَذَرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ أَخَذَ مِنْ بِلَالٍ يَدَ صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِأَلَا أُخْرِجَ عَنزَةً فَرَكَّهَا، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مُسَمَّرًا، فَصَلَّى إِلَى الْعَنزَةِ بِالنَّاسِ رُكْعَتَيْنِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالذَّوَابَّ يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْعَنزَةِ.

١١٢٠- (١١) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْْنٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَوْْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِ سَفْيَانَ وَعُمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. وَفِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ: فَلَمَّا كَانَ بِالْهَاجِرَةِ خَرَجَ يَلَانَّ فَنَادَى بِالصَّلَاةِ.

ولا يكره من تركه في السفر ما يكره من تركه في الحضر؛ لأن أمر المسافر مني على التخفيف. قوله: "فأذن ثلاث فاعلمت أربع" هذه هيئتها وهيئتها بغير عيباً وشمالاً حتى عسى الصلاة حتى عسى الفلاح فيه أنه يسمن للمؤذن الالتفات في الخيلتين يميناً وشمالاً برأسه وعنقه، قال أصحابنا: ولا يحول قدميه وصدره عن القبلة، وإنما يلوي رأسه وعنقه، واختلفوا في كيفية ثقافته على مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا: أصحابنا: وهو قول الجمهور أنه يقول: حي على الصلاة مرتين عن يمينه، ثم يقول عن يساره مرتين حي على الفلاح، والثاني يقول عن يمينه: حي على الصلاة مرة ثم مرة عن يساره، ثم يقول حي على الفلاح مرة عن يمينه ثم مرة عن يساره، والثالث: يقول عن يمينه: حي على الصلاة، ثم يعود إلى القبلة، ثم يعود إلى الالتفات عن يمينه فيقول: حي على الصلاة ثم يثقف عن يساره فيقول: حي على الفلاح، ثم يعود إلى القبلة ويلتفت عن يساره فيقول: حي على الفلاح.

قوله: "ثم رأيت له عوداً هي عصا في أسفلها حديد، وفيه دليل على جواز استعانة الإمام بمن يركزه عنزة ونحو ذلك. قوله: "فصلى ركعتين" أي: ركعتين؛ أي: أن الأفضل قصر الصلاة في السفر، وإن كان يقرب بئس ما لم ينو الإقامة أربعة أيام فصاعداً. قوله: "أمر من يركب لا يسمع معناه: يمر الحمار والكنب وراء السرة وقدامها إلى القبلة، كما قال في الحديث الآخر: رأيت النبي ﷺ والذوَابَّ يَمْرُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْعَنزَةِ" وفي الحديث الآخر: "يَمْرُونَ مِنْ وَرَائِهِ الْمُرَاةَ وَالْحَمَارَ" وفي الحديث السابق: "وَلَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ".

قوله: "أخرج رسول الله ﷺ في حلة حمراء مسمرة" أي: يعني رافعها إلى أنصاف سابقه ونحو ذلك كما قال في الرواية =

١١٢١- (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ إِلَى الْبُطْحَاءِ، فَتَوَضَّأَ فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عِزَّةٌ. قَالَ شُعْبَةُ: وَزَادَ فِيهِ عَوْنٌ عَنْ أَبِيهِ أَبِي جُحَيْفَةَ: وَكَانَ يَمُرُّ مِنْ وَرَائِهَا الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ.

١١٢٢- (١٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا، مِثْلَهُ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ الْحَكَمِ: فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ.

١١٢٣- (١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْىَ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ الصَّفِّ، فَتَرَلْتُ، فَأَرَسْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعٌ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَزْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ.

- السابقة: "كأنني أنظر إلى بياض ساقيه" وفيه رفع الثوب عن الكعفين.

قوله: "خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة إلى البطحاء فتوضأ فصلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عِزَّةٌ فيه دليل على القصر والجمع في السفر، وفيه: أن الأفضل لمن أراد الجمع وهو نازل في وقت الأولى أن يقدم الثانية إلى الأولى، وأما من كان في وقت الأولى سائرا، فالأفضل تأخير الأولى إلى وقت الثانية، كذا جاءت الأحاديث ولأنه أرفق به.

قوله: "أقبلت راكبا على أتان". وفي الرواية الأخرى: "على حمار". وفي رواية للبخاري: "على حمار أتان".

شرح كلمة أتان والتوفيق بين الروایتين: قال أهل اللغة: 'الأتان' هي الأنثى من جنس الحمير، ورواية من روى حمار محمولة على إرادة الجنس، ورواية البخاري مبنية للجمع. قوله: "وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام" معناه قاربته، واختلف العلماء في من ابن عباس رضي الله عنده عند وفاة رسول الله ﷺ: قليل: عشر سنين، وقيل: ثلاث عشرة، وقيل: خمس عشرة، وهو رواية سعيد بن جبير عنه، قال أحمد بن حنبل رحمه الله: وهو الصواب.

قوله: "أأرست الأتان ترتع" أي ترتعي.

شرح كلمة (مَنْىَ): قوله: "بمَنْىَ" فيها لفتان الصرف وعدمه، ولهذا يكتب بالألف والياء، والأجود صرفها وكتابتها بالألف، سميت مَنْىَ لما معنى بها من الدماء، أي تراق، ومنه قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَنِيٌّ يُمْنَى﴾ (القبامة: ٣٧)

١١٢٤- (١٥) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ أَقْبَلَ يَسِيرُ عَلَى حِمَارٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي بَيْنِي، فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يُصَلِّي بِالنَّاسِ قَالَ: فَمَسَارُ الْحِمَارِ بَيْنَ يَدَيَّ بَعْضِ الصَّفِّ، ثُمَّ نَزَلَ عَنْهُ، فَصَفَّ مَعَ النَّاسِ.

١١٢٥- (١٦) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِعَرَفَةَ.

١١٢٦- (١٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مِثْنٌ وَلَا عَرَفَةَ، وَقَالَ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ أَوْ يَوْمَ الْفَتْحِ.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أن صلاة الصبي صحيحة، وأن سترة الإمام سترة لمن خلفه. قال القاضي رحمه الله: واختلفوا هل سترة الإمام بنفسها سترة لمن خلفه. أم هي سترة له خاصة وهو سترة من خلفه مع الاتفاق على أنهم مصلون إلى سترة؟ قال: ولا خلاف أن السترة مشروعة إذا كان في موضع لا يأمن المرور بين يديه، واختلفوا إذا كان في موضع يأمن المرور بين يديه، وهما قولان في مذهب مالك، ومنهنا: أنها مشروعة مطلقاً، لعموم الأحاديث، ولأنها تصون بصره، وتمنع الشيطان المرور والتعرض لإفساد صلاته كما جاءت الأحاديث. قوله: "وهو يعني معنى" وفي رواية "عرفة" هو محمول على أنهما قضيتان. قوله: "في حجة الوداع" وفي رواية: حجة الوداع أو يوم الفتح الصواب في حجة الوداع، وهذا الشك محمول عليه.

[٤٧- باب منع المار بين يدي المصلي]

١١٢٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا بِمُرَّتَيْنِ يَدَيْهِ، وَكَيْدَرَاهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ".

١١٢٨- (٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُعْبِرَةِ: حَدَّثَنَا ابْنُ هِلَالٍ يَعْني حُمَيْدًا، قَالَ: يَنْمَ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي تَذَكَّرُ حَدِيثًا، إِذْ قَالَ أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ: أَنَا أُحَدِّثُكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَرَأَيْتُ مِنْهُ. قَالَ: يَنْمَ أَنَا مَعَ أَبِي سَعِيدٍ، يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ، أَرَادَ أَنْ يَحْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَ فِي نَحْرِهِ، فَتَنَظَّرَ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاعًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْ أَبِي سَعِيدٍ فَعَادَ، فَدَفَعَ فِي نَحْرِهِ أَشَدَّ مِنَ الدَّفْعَةِ الْأُولَى، فَسَلَّ قَائِمًا، فَكَانَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، ثُمَّ رَاحَ النَّاسُ فَنَحَرَ، فَدَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ، فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَفِيَ، قَالَ: وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ عَلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: مَا لَكَ وَلِابْنِ أَخِيكَ؟ جَاءَ يَشْكُوكُ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَحْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيَدْفَعْ فِي نَحْرِهِ، فَإِنْ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ".

[٤٧- باب منع المار بين يدي المصلي]

حكم دفع المار بين يدي المصلي وتوضيح طريق الدفع: قوله: إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه، وبعبارة ما استطاع فإن أتى فليقاتله فإنما هم شيطان. معنى "مباراً" يدفع، وهذا الأمر بالدفع أمر ندب وهو ندب متأكد، ولا نعم أحدًا من العلماء أوجه، بل صرح أصحابنا وغيرهم بأنه مندوب غير واجب.

قال القاضي عياض: وأجمعوا على أنه لا يلزمه مقاتلته بالسلاح، ولا ما يؤدي إلى هلاكه، فإن دفعه بما يجوز فهلك من ذلك فلا قود عليه باتفاق العلماء، وهل يجب دية أم يكون هدنة؟ فيه مذهبان للعلماء وهما قولان في مذهب مالك رحمه الله. قال: واتفقوا على أن هذا كله لمن لم يقرط في صلاته، بل احتاط وصلى إلى شئرة أو في مكان يأمن المرور بين يديه، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد في الرواية التي بعد هذه: إذا صلى أحدكم إلى شيء يستر به، فأراد أحد أن يحتاز بين يديه، فليدفع في نحره، فإن أبي، فليقاتله. قال: وكذا اتفقوا على أنه لا يجوز له أن يمشي إليه من موضعه ليرده، وإنما يدفعه ويرده من موقفه، لأن مفسدة المشي في صلاته أعظم من مروره من بعد-

١١٢٩ - (٣) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْلٍ عَنْ الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ صَدْقَةَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقْبَلْهُ، فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ".

١١٣٠ - (٤) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو يَكْرَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا الصَّحَّاحُ ابْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا صَدْقَةُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ بِمِثْلِهِ".

١١٣١ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْحُجَيْمِيَّ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُحَيْمٍ يَسْأَلُهُ: مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي؟ قَالَ أَبُو جُحَيْمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ" مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ".

قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَدْرِي قَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ شَهْرًا، أَوْ سَنَةً؟

= بين يديه: وإنما أتيح له قدر ما تنافه يده من موقفه، ولهذا أمر بالتقرب من سترته؛ وإنما يرده إذا كان بعيداً منه بالإشارة والنسيج، قال: وكذلك اتفقوا على أنه إذا مر لا يرده، لئلا يصير مروراً ثانياً، إلا شيئاً روي عن بعض السلف أنه يرده، وذاتُه بعضهم. هذا آخر كلام القاضي . . . وهو كلام نفيس.

قوله: "لَكَانَ التَّقْوِيفُ عِنْدَهُ خَيْرًا لَهُ مِنْ الْمُرُورِ، وَلِهَذَا عُلِقَ بِالْعَمَلِ وَإِلَّا فَالتَّقْوِيفُ خَيْرًا لَهُ، سِوَاهُ عِلْمٍ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، وَخَيْرٌ فِي نَسْخِ مُسْلِمٍ بِأَلْفِ كَسَا فِي نَسْخِ التِّرْمِذِيِّ، وَأَمَّا فِي نَسْخِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بِأَلْفٍ، فَقِيلَ: هُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ كَاذٍ وَأَنْتَ عَمِيرُ بَأْنِ الْقَوَاعِدِ تَأَيُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَنْ تَقِفَ، تَنْسُزُ الْاسْمَ مَعْرِفَةً تَقْدِيرًا، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَمِيرًا لَكَانَ، وَيَكُونُ التَّكْرَرُ اسْمًا لَهُ، بَلْ أُنْ مَعَ الْفِعْلِ يَكُونُ اسْمًا لَكَانَ مَعَ كَوْنِ الْخَيْرِ مَعْرِفَةً مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: فَتَوَبَّكَ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا بِهِ (آل عمران: ١٤٧) بِمِثْلِهِ كَانَ قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا (النور: ٥١) الْآيَةَ عَلَى نَصْبِ الْقَوْلِ عَلَى الْخَيْرِ، وَرَفَعَ أَنْ مَعَ الْفِعْلِ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ لَكَانَ، وَكَذَا الْمَعْنَى بِأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَ النَّاسِ، فَالْوَجْهُ أَنَّ اسْمَ كَاذٍ ضَمِيرُ الشَّانِ وَاجْتِمَاعُهُ بَعْدَ كَوْنِ مَفْسَدَةِ الشَّانِ، أَوْ بِنِ خَيْرًا مُنْصَوِّبٍ عَلَى أَنَّهُ عَمِيرٌ كَانَ وَتَرَكَ الْأَلْفَ بَعْدَهُ عَنِ تَسَامُحِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَلَقِمْ كَثِيرًا مَا يَتْرَكُونَ كِتَابَةَ الْأَلْفِ بَعْدَ الْاسْمِ مُنْصَوِّبٍ كَمَا صَرَحَ النَّوَوِيُّ وَالسَّيُوطِيُّ فِي مَوَاضِعَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١١٣٢- (٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنِ عَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أُرْسِلَ إِلَى أَبِي جَهْمٍ الْأَنْصَارِيِّ: مَا سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ؟ فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ.

-والذي قاله أصحابنا: أنه يردّه إذا أراد المرور بينه وبين سترته بأسهل الوجوه، فإن أبى فباشدها، وإن أدى إلى قتله فلا شيء عليه كائنًا على عليه لأخذ نفسه أو ماله، وقد أباح له الشرع مقابله، والمقاتلة المباحة لا ضمان فيها. وجده كون المار بين يدي المصلي شيطانًا: قوله ﷺ: "بإني هو شيطان" قال القاضي: قيل: معناه: إنما حمله على مروره وامتناعه من الرجوع الشيطان، وقيل: معناه: يفعل فعل الشيطان؛ لأن الشيطان بعيد من الخير وقبول السنة. وقيل: المراد بالشيطان القرين كما جاء في الحديث الآخر: "فإن معه القرين"، والله أعلم. قوله: "فمن" هو بفتح الميم وفتح ثاء وضمها لفتان، حكاهما صاحب "المصانع" وغيره، لفتح أشهر، ولم يذكر الجوهري وآخرون غيره، ومعناه انتصب والمضارع "يُعْتَلُّ" بضم الثاء لا غير، ومعناه الحديث: لمن أحب أن يخلف الناس له قيامًا.

ضبط الاسم: قوله: "أرسله إلى أبي جهم" هو بضم الجيم وفتح ثاء مصغر، واسمه: عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري النخعي، وهو المذكور في التميم، وهو غير أبي جهم الذي قال النبي ﷺ: "أذهب هذه الحميصة إلى أبي جهم" فإن صاحب الحميصة أبو جهم بفتح الجيم وبغير ياء، واسمه: عامر بن حذيفة العدوي. قوله ﷺ: "أبو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه" كان أن ينفذ أربعين خير له من أن يمر بين يديه معناه: لو يعمم ما عليه من الإثم لاعتبار الوقوف أربعين على ارتكاب ذلك الإثم، ومعنى الحديث النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك.

[٤٨ - باب دنو المصلي من السترة]

- ١١٣٣ - (١) حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ الشَّاةُ.
- ١١٣٤ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا -حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنْ يَزِيدَ -يَعْنِي ابْنَ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ وَهُوَ ابْنُ الْأَمْوَجِ، أَنَّهُ كَانَ يَتَحَرَّى مَوْضِعَ مَكَانِ الْمُصْحَفِ يُسَبِّحُ فِيهِ. وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى ذَلِكَ الْمَكَانَ. وَكَانَ بَيْنَ الْمِنْبَرِ وَالْقِبْلَةِ قَدْرُ مَمَرٍ الشَّاةِ.
- ١١٣٥ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مَكِّيٌّ، قَالَ يَزِيدُ: أَخْبَرَنَا قَالَ: كَانَ سَلَمَةُ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ! أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا.

[٤٨ - باب دنو المصلي من السترة]

قوله: "كان بين مصلي رسول الله ﷺ وبين الجدار ممر الشاة" يعني بالمصلي موضع السجود، وفيه أن السنة قرب المصلي من سترته.

شرح الكلمات وفقه الحديث: قوله: "كان يتحرى موضع مكان المصحف يسبح" المراد بالتسبيح صلاة النافلة والسبحة صلاة النافلة، وفي المصحف ثلاث لغات: ضم الميم وفتحها وكسرها، وفي هذا أنه لا بأس بإدانة الصلاة في موضع واحد إذا كان فيه فضل. وأما النهي عن إبطان الرجل موضعاً من المسجد يلازمه فهو فيما لا فضل فيه ولا حاجة إليه، فأما ما فيه فضل فقد ذكرناه، وأما من يحتاج إليه لتيسير علم، أو للإفتاء أو سماع الحديث ونحو ذلك، فلا كراهة فيه بل هو مستحب؛ لأنه من تسهيل طرق الخير، وقد نقل القاضي رحمه الله خلاف السلف في كراهة الإبطان لغو حاجة، والاتفاق عليه لحاجة نحو ما ذكرناه.

قوله: "كان بين المنبر والقبة قدر ممر الشاة" المراد بالقبة الجدار، وإنما أخرج المنبر عن الجدار؛ لدلا ينقطع نظر أهل الصف الأول بعضهم عن بعض. قوله: "كان يتحرى الصلاة عند الأسطوانة" فيه ما سبق أنه لا بأس بإدانة الصلاة في مكان واحد إذا كان فيه فضل، وفيه جواز الصلاة بحضرة الأساطين، فأما الصلاة إليها فمستحبة، لكن الأفضل أن لا يصمد إليها، بل يجعلها عن يمينه أو شماله كما سبق، وأما الصلاة بين الأساطين، فلا كراهة فيها عندنا، واختلف قول مالك في كراهتها إذا لم يكن عذره، وسبب الكراهة عنده أنه يقطع الصف؛ ولأنه يصلي إلى غير حذار قريب.

[٤٩ - باب قدر ما يستر المصلي]

١١٣٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ * الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ".

قُلْتُ: يَا أَبَا ذَرٍّ! مَا بَالُ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ: "الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ".

١١٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَيْضًا: أَخْبَرَنَا الْمُحْتَرِبُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَ بْنَ أَبِي الذَّبَّالِ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ حَمَادٍ الْمُعْنِي: حَدَّثَنَا زِيَادُ الْبَكَّائِيُّ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ. بِإِسْنَادِ يُونُسَ، كُنْتُ خَوِّ حَدِيثِهِ.

٤٩ - باب قدر ما يستر المصلي

أقوال أهل العلم في قطع الحمار والمرأة والكلب الأسود الصلاة: قوله ﷺ: "يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود" اختلف العلماء في هذا فقال بعضهم: يقطع هؤلاء الصلاة. وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: يقطعها الكلب الأسود، وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء، ووجه قوله: أن الكلب لم يجيء في الترخيص فيه شيء يعارض هذا الحديث، وأما المرأة ففيها: حديث عائشة رضي الله عنها المذكور بعد هذا. وفي الحمار: حديث ابن عباس السابق. -

* قوله: "فإنه يقطع الصلاة" أوله النووي رحمه الله بأن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء وليس المراد إبطالها، ثم رد دعوى نسخ الحديث.

قلت: شغل القلب لا يرتفع بمؤخرة الرجل إذ المار وراء مؤخرة الرجل في شغل القلب قريب من المار في شغل القلب إن لم يكن مؤخرة الرجل في ما يظهر فالوقاية بمؤخرة الرجل على هذا المعنى غير ظاهرة، والله تعالى أعلم.

١١٣٨ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْرَاهِيلَ: أَخْبَرَنَا الْمُصَحَّرُومِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ وَالْكَلْبُ، وَيُقَى ذَلِكَ مِثْلُ مُوجِرَةِ الرَّحْلِ".

= وقال مالك وأبو حنيفة والثالثي رحمهم الله، وجمهور العلماء من المنصف والخفيف: لا تقبل الصلاة بحور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم، وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء، وليس المراد بإبطالها.

ومنهج من يدعي نسخه بالحديث الآخر: "لا يقطع صلاة شيء وأدركوا ما استطعتم" وهذا غير مرضي؛ لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع بين الأحاديث وتأويلها وعلمنا التاريخ، وليس هنا تاريخ، ولا تعذر الجمع والتأويل، بل يتأول على ما ذكرناه، مع أن حديث "لا يقطع صلاة المرأة" ضعيف، والله أعلم.

صحت الأسماء: قوله: سمعت سب من أبي ثعلبة "سلم" بفتح السين وإسكان اللام، و"الذيان" بفتح الذال المعجمة وتشديد الهمزة، قوله: يوسف بن حماد يعني "هو بإسكان العين وكسر النون وتشديد الياء منسوب إلى معني".

[٥٠- باب الاعتراض بين يدي المصلي]

١١٣٩- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، كَاعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ.

١١٤٠- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ كُلِّهَا، وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُرِيَزَ أَيْعَظَنِي فَأَوْتَرْتُ.

١١٤١- (٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ حَفْصٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: فَقُلْنَا: الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ. فَقَالَتْ: إِنَّ الْمَرْأَةَ لَدَائِبُ سَوْءٍ لَقَدْ رَأَيْتَنِي بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُعْتَرِضَةٌ، كَاعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ، وَهُوَ يُصَلِّي.

١١٤٢- (٤) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُعُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي مُسْلِمٌ بْنُ صَبِيحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الْكَلْبُ وَالْجِمَارُ وَالْمَرْأَةُ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ شَبَّهْتُمُونَا بِالْحَمِيرِ وَالْكَلَابِ! وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَرَأَى عَلَى السَّرِيرِ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مَضْطَجِعَةٌ، فَتَبَدُّو لِي الْحَاجَّةُ، فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْسَلُ مِنْ عِنْدِ رَحْلِيهِ.

٥١- باب الاعتراض بين يدي المصلي

قوله: "عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان النبي ﷺ يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنائز" استدلت به عائشة رضي الله عنها والعلماء بعدها على أن المرأة لا تقطع صلاة الرجل، ولها حواز صلاته إليها، وكرهه -

١١٤٣- (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا خَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: عَذَلْتُمُونَا بِالْكَلَابِ وَالْحُمْرِ! لَقَدْ رَأَيْتُنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ، فَيَجِيءُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ، فَيُصَلِّي، فَأُكْرَهُ أَنْ أَسْتَحْه، فَأَنْسَلُ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي السَّرِيرِ، حَتَّى أَنْسَلُ مِنْ لِحَافِي.

١١٤٤- (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ عَمَرَنِي فَقَبِضْتُ رِجْلِي، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا، قَالَتْ: وَالْيَبُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ.

١١٤٥- (٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ، جَمِيعاً عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ بْنِ الْهَادِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاوُهُ وَأَنَا حَائِضٌ وَرُبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَحَدَ.

والعلماء أو جماعة مهم الصلاة إليها نغم النبي ﷺ؛ لخوف الفتنة بها وتذكرها وإشغال القلب بها بالنظر إليها؛ وأما النبي ﷺ فمنزله عن هذا كله، وصلاته مع أنه كان في الليل والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح. قولها: "فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت" فيه: استحباب تأخير الوتر إلى آخر الليل؛ وفيه: أنه يستحب لمن وثق باستيقاظه من آخر الليل، إما بنفسه وإما بإيقاظ غيره، أن يؤخر الوتر، وإن لم يكن له لحمد، فإن عائشة عذرت كانت بهذه الصفة، وأما من لا يثق باستيقاظه، ولا له من يوقظه فيوتر قبل أن ينام، وفيه: استحباب إيقاظ النائم للصلاة في وقتها، وقد جاءت فيه أحاديث أيضاً غير هذا.

قولها: "إن المرأة لذاتة سوء" تريد به الإنكار عليهم في قوامهم: إن المرأة تقض الصلاة. شرح معنى قولها: أن أسنحه: قولها: فأكره أن أسنحه" هو بقطع الهزمة المفتوحة وإسكان السين المهملة وفتح النون، أي أظهر له وأعرض، يقان: سنع في كذا أي عرض ومنه السانح من الظلم.

قولها: "فإذا سجد عمرني فقبضت رجلي" استدل به من يقول: لمس النساء لا ينقض الوضوء، والجمهور على أنه ينقض، وحملوا الحديث على أنه عجزها فوق حائل، وهذا هو الظاهر من حال النائم، فلا دلالة فيه على عدم النقض.

قولها: "والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح" أرادت به الاعتذار تقول: لو كان فيها مصابيح لقبضت رجلي عند إرادته السجود، ولما أخرجته إلى عمري.

١١٤٦ - (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُهُ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ، وَأَنَا حَائِضٌ، وَعَلَيَّ مِرْطٌ، وَعَلَيْهِ بَعْضُهُ إِلَى جَنْبِهِ.

= فوائد الحديث: قوها: 'كان النبي ﷺ يصلي من الليل وأنا إلى جنبه وأنا حائض، وعلي مِرْط وعليه بعضه إلى جنبه' المِرْط: كساء، وفي هذا دليل على أن وقوف المرأة بحجب المصلي لا يطل صلاته، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وأبطلها أبو حنيفة رحمه الله، وفيه: أن ثياب الحائض طاهرة إلا موضعاً ترى عليه دماً أو نجاسة أخرى، وفي جواز الصلاة بحضرة الحائض، وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي وبعضه على حائض أو غيرها، وأما استقبال المصلي وجهه غيره فمذهبنا ومذهب الجمهور كراهته، ونقله القاضي عياض عن عامة العلماء رحمه الله.

[٥١- باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه]

١١٤٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ؟ فَقَالَ: "أَوْ لِيَكُنْكُمْ ثَوْبَانِ؟".

١١٤٨- (٢) حَدَّثَنِي خُزَيْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنِ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حَدَّثِي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١١٤٩- (٣) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقَافِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَادَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَبْصَلِي أَحَدُنَا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: "أَوْ كَلَّكُمُ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ؟".

١١٥٠- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَافِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ".

[٥١- باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه]

شرح الصلاة في ثوب واحد: قوله: "مثل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد فقال: أو ليكنكم ثوبان فيه جواز الصلاة في ثوب واحد، ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن مسعود رحمه الله، ولا أعلم صحته. وأجمعوا أن الصلاة في ثوبين أفضل، ومعنى الحديث أن الثوبين لا يقدر عليهما كل أحدهما فلو وجبا لعجز من لا يقدر عليهما عن الصلاة، وفي ذلك حرج وقد قال الله تعالى: ﴿يَوْمًا جَعَلْنَا لِكُلِّ فِتْنَةٍ مِنْ حَرْجٍ﴾ (الحج: ٧٨).

وأما صلاة النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم في ثوب واحد فهي وقت كان لعدم ثوب آخر، وفي وقت كان مع وجوده: لبيان الجواز، كما قال جابر رضي الله عنه: ليراني الخهان، وإلا فالثوبان أفضل كما سبق.

قوله ﷺ: "لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء" قال العلماء: حكيمته أنه إذا ائتمر به ولم يكن على عاتقه منه شيء لم يؤمن أن تنكشف عورته، بخلاف ما إذا جعل بعضه على عاتقه، ولأنه قد يحتاج -

١١٥١- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ عُمَرَ ابْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ، فِي بَيْتٍ أُمِّ سَلَمَةَ، وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ.

١١٥٢- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: مُتَوَشِّحًا، وَلَمْ يَقُلْ: مُشْتَمِلًا.

١١٥٣- (٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي بَيْتٍ أُمِّ سَلَمَةَ فِي ثَوْبٍ، قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ.

١١٥٤- (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعِيسَى بْنُ حَمَادٍ قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيْفٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْتَحِفًا، مُخَالِفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ.

زَادَ عِيسَى بْنُ حَمَادٍ فِي رِوَايَتِهِ، قَالَ: عَلَى مَنْكِبَيْهِ.

١١٥٥- (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، مُتَوَشِّحًا بِهِ.

- إلى إمساكه يده أو يديه، فيشغل بذلك وتفوته سنة وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت صدره، ورفعهما حيث شرع الرفع وغير ذلك؛ لأن فيه ترك سنن أعلى البدن وموضع الزينة، وقد قال الله تعالى: ﴿حَذُوا زِينَتَكُمْ﴾ (الأعراف: ٣١).

ثم قال مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله: هذا النهي للتنزيه لا للتحريم، فلو صلى في ثوب واحد ساتر لعورته ليس على عاتقه منه شيء صحت صلاته مع الكراهة، سواء قدر على شيء يحمله على عاتقه أم لا. وقال أحمد وبعض السلف رحمهم الله: لا تصح صلاته إذا قدر على وضع شيء على عاتقه إلا بوضعه، لظاهر الحديث.

وعن أحمد بن حنبل رحمه الله رواية أنه تصح صلاته ولكن يأثم بتركه، وحجة الجمهور قوله ﷺ في حديث جابر رضي الله عنه: "إِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالتَّحْفُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَأَتَرَهُ بِهِ" رواه البخاري، ورواه مسلم في آخر الكتاب في حديثه الطويل. قوله: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ". وفي الرواية الأخرى: "مُخَالِفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ".

١١٥٦- (١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، جَمِيعاً بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١١٥٧- (١١) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي الزُّبَيْرِ السَّكَنِيُّ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ رَأَى جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ، مُتَوَشِّحاً بِهِ، وَعِنْدَهُ يَبَاقُهُ. وَقَالَ جَابِرٌ: إِنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ.

١١٥٨- (١٢) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو- قَالَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَرَأَيْتَهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْحَدُ عَلَيْهِ. قَالَ: وَرَأَيْتَهُ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، مُتَوَشِّحاً بِهِ.

١١٥٩- (١٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ: وَأَضْمَا طَرَفَهُ عَلَى عَاتِقِهِ. وَرِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ وَسُؤَيْدٍ: مُتَوَشِّحاً بِهِ.

= وفي حديث جابر: "متوشحاً به" المتشتمل والتوشح والمنحالف بين طرفيه معناها واحد هنا. قال ابن الكيت: التوشح أن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى، ويأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى، ثم يعقداهما على صدره، وفيه جواز الصلاة في ثوب واحد.

فائدة الحديث: قوله: "فَرَأَيْتَهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْحَدُ" فيه دليل على جواز الصلاة على شيء يحول بينه وبين الأرض من ثوب وحصير وصوف وشعر وغير ذلك، وسواء نبت من الأرض أم لا، وهذا مذهبتنا ومذهب الجمهور. وقال القاضي رحمه الله: أما ما نبت من الأرض، فلا كراهة فيه. وأما البسط والبود وغيرها مما ليس من نبات الأرض فتصح الصلاة فيه بالإجماع، لكن الأرض أفضل منه إلا الحاجة حر أو يرد أو نحوهما؛ لأن الصلاة سرها التواضع والخضوع، والله عز وجل أعلم.

[٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة]

[١- باب المساجد ومواضع الصلاة]

١١٦٠- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَضْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ؟ قَالَ: "الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ" قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: "الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى" قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: "أَرْبَعُونَ سَنَةً، وَأَيْنَمَا أَذْرَكْتِكَ الصَّلَاةُ فَصَلَّ فَهُوَ مَسْجِدٌ".

وَفِي حَدِيثِ أَبِي كَامِلٍ "ثُمَّ حَيْثُمَا أَذْرَكْتِكَ الصَّلَاةُ فَصَلَّ، فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ".

١١٦١- (٢) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ التَّيْمِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَى أَبِي الْقُرْآنِ فِي السُّدَّةِ، فَإِذَا قَرَأْتَ السَّجْدَةَ سَجَدَ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَتِ! أَتَسْجُدُ فِي الطَّرِيقِ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوَّلِ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: "الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ" قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: "الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى" قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: "أَرْبَعُونَ عَامًا، ثُمَّ الْأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ، فَحَيْثُمَا أَذْرَكْتِكَ الصَّلَاةُ فَصَلَّ".

٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة

١- باب المساجد ومواضع الصلاة

ذكر بعض المواضع التي تكرر الصلاة فيها: قوله ﷺ: "وَأَيْنَمَا أَذْرَكْتِكَ الصَّلَاةُ فَصَلَّ فَهُوَ مَسْجِدٌ" فيه جواز الصلاة في جميع المواضع إلا ما استثناء الشرع من الصلاة في المقابر وغيرها من المواضع التي فيها التحاسة كالمزبلة والمجزرة، وكذا ما هي عنه لمعنى آخر، فمن ذلك أعطان الإبل، وسياقي بيها قريبا إن شاء الله تعالى، ومنه قارعة الطريق واحمام وغيرها حديث ورد فيها.

قوله: "كُنْتُ أَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى أَبِي فِي السُّدَّةِ فَإِذَا قَرَأْتَ السَّجْدَةَ سَجَدَ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَتِ! أَتَسْجُدُ فِي الطَّرِيقِ؟" لذكر الحديث" قوله: "السُّدَّةُ" هي بضم السين وتشديد الدال هكذا هو في صحيح مسلم، ووقع في كتاب-

- ١١٦٢- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ يَزِيدَ الْفَقِيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَعْطِيتُ غَنَمًا لَمْ يُعْطَها أَحَدٌ قَبْلِي: كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُعْتَقُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تُحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طُحْيَةً طَهُورًا وَمَسْجِدًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَذْرَسْتَهُ الصَّلَاةَ صَلَّى حَيْثُ كَانَ، وَنَصِرْتُ بِالرَّغَبِ بَيْنَ يَدَيَّ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ".
- ١١٦٣- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْفَقِيرُ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَدْ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

-النسائي "في السكة"، وفي رواية غيره: "في بعض السكك"، وهذا مطابق لقوله: يا أبت أتسجد في الطريق؟ وهو مقارب لرواية مسلم؛ لأن السدة واحدة اسدد، وهي المواضع التي تظلل حول المسجد وليست منه، ومنه قيل لإسماعيل السدي؛ لأنه كان يبيع في "سدة" الجامع، وليس "للسدة" حكم المسجد إذا كانت خارجة عنه. وأما سجوده في "السدة" وقوله: أتسجد في الطريق؟ فمحتمل على سجوده على طاهر، قال القاضي: واختلف العلماء في المعلم والمتعلم إذا قرعا السجدة فقليل؛ عليهما السجود لأول مرة، وقيل: لا سجود.

قوله ﷺ: "وأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ" قال العلماء: كانت غنائم من قبلنا يجمعونها ثم تأتي نار من السماء فتأكلها كما جاء مبيناً في "الصحيحين" من رواية أبي هريرة في حديث النبي ﷺ الذي غزا وحبس الله تعالى له الشمس. قوله ﷺ: "وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طُحْيَةً طَهُورًا وَمَسْجِدًا" وفي الرواية الأخرى: "وَجُعِلَتْ رَبِيعًا لَنَا طَهُورًا" احتج بالرواية الأولى مالك وأبو حنيفة رحمهما وغيرهما ممن يجوز التيمم بجميع أجزاء الأرض. واحتج بالثانية الشافعي وأحمد رحمهما وغيرهما ممن لا يجوز إلا بالتراب خاصة، وحلوا ذلك المطلق على هذا المقيد. **

وقوله ﷺ: "مَسْجِدًا" معناه: أن من كان قبلنا إنما يُبَحُّ لهم الصلوات في مواضع مخصوصة كالبيع والكنائس. قال القاضي رحمه: وإن من كان قبلنا كانوا لا يصلون إلا فيما تيقنوا طهارته من الأرض، وخصصنا نحن بجواز الصلاة في جميع الأرض إلا ما تيقننا نجاسته.

قوله ﷺ: "وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ" هي الشفاعة العامة التي تكون في المحشر بفرع الخلائق إليه ﷺ؛ لأن الشفاعة في-

** قال في فتح الملهم: لأن شرط المحصن أن يكون منافياً والتراب ليس بمناف للصعيد، لأنه بعض منه، فالنص عليه في حديث علي وحذيفة لبيان أفضليته على غيره، لا لأنه لا يجرى غيره، والصعيد اسم لوجه الأرض، وهو نص القرآن، وليس بعد بيان الله تعالى بيان، وقد قال ﷺ للحنب: "عليك بالصعيد، فإنه يكفيك" فنص له على العام في وقت البيان. (فتح الملهم: ١٢/٤)

١١٦٤- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِداً، وَجُعِلَتْ ثُرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ". وَذَكَرَ خُصْنَةَ أُخْرَى.

١١٦٥- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ: حَدَّثَنِي رَبِيعُ بْنُ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

١١٦٦- (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِثَلَاثٍ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُجِلَّتْ لِيَ الْقَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُوراً وَمَسْجِداً، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ".

١١٦٧- (٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيَّنَّا أَنَا نَائِمٌ أَوْيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ". قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَنْتَبِهُونَهَا.

-الخاصة جعلت لغيره أيضاً. قال القاضي: وقيل: المراد شفاعته لا ترد، قال: وقد تكون شفاعته خروج من في قبهِ مثل ذرة من بيمان من النار؛ لأن الشفاعه التي جاءت لغيره إنما جاءت قبل هذا، وهذه محتصة به، كشفاعة المحشر، وقد سبق في كتاب الإيمان بيان أنواع شفاعته ﷺ.

قوله ﷺ: "فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت ثربتها لنا طهوراً، وذكر خصلة أخرى" قال العلماء: المذكور هنا خصائص؛ لأن قضية الأرض في كونها مسجداً وطهوراً خصلة واحدة، وأما الثانية: فمحذوفة هنا ذكرها النسائي من رواية أبي مالك الراوي هنا في مسنم: قال: "وأوتيت هذه الآيات من خواص البقرة من كنز تحت العرش، ولم يعطهن أحد قبلي ولا يعطاهن أحد بعدي.

شرح جوامع الكلم والأحمر والأسود: قوله ﷺ: "أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ" وفي الرواية الأخرى: "بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ" قال الهروي: يعني به القرآن، جمع الله تعالى في الألفاظ اليسيرة منه المعاني الكثيرة؛ وكلامه ﷺ كان بأجوامع قليل اللفظ كثير المعاني.

١١٦٨- (٩) وَحَدَّثَنَا حَاجِبُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ.

١١٦٩- (١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١١٧٠- (١١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ عَلَى الْعَدُوِّ، وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ".

١١٧١- (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ".

قوله ﷺ: "وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرٍ وَأَسْوَدٍ". وفي الرواية الأخرى: "إِلَى النَّاسِ كُلِّهَا" قيل: المراد بالأحمر: البيض من المعجم وغيرهم، وبالأسود: العرب؛ لقلية السمرة فيهم وغيرهم من السودان. وقيل: المراد بالأسود: السودان، وبالأحمر: من عداهم من العرب وغيرهم. وقيل: الأحمر: الإنس، والأسود: الجن، والجميع صحيح، فقد بعث إلى جميعهم.

قوله ﷺ: "أَتَيْتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ" هذا من أعلام النبوة فإنه إخبار بفتح هذه البلاد لأمتهم ورفع كما أخبر ﷺ والله الحمد والمنة. قوله: "وَأَنْتُمْ تَسْتَخْرِجُونَ مَا فِيهَا، يَعْنِي: خَزَائِنِ الْأَرْضِ وَمَا فَتَحَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ الدُّنْيَا. قَوْلُهُ: "عَنِ الزُّبَيْدِيِّ" هُوَ بَعْضُ الزَّائِي نَسْبَةً إِلَى بَنِي زَيْدٍ.

[٢- باب ابتناء مسجد النبي ﷺ]

١١٧٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي الثَّيَّاحِ الضُّبَيْي: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَتَزَلَّ فِي عُلُوِّ الْمَدِينَةِ، فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَأَقَامَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ إِنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى مَلَأِ بْنِ النَّحَارِ، فَحَاوُوا مُتَقَلِّدِينَ بِشُيُوفِهِمْ. قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ رَدْفُهُ، وَمَلَأُ بْنُ النَّحَارِ حَوْلَهُ، حَتَّى أَلْقَى بِفَنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ. قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي حَيْثُ أَدْرَسَتْهُ الصَّلَاةُ، وَيُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْعَنَمِ، ثُمَّ إِنَّهُ أَمَرَ بِالْمَسْجِدِ، قَالَ: فَأَرْسَلَ إِلَى مَلَأِ بْنِ النَّحَارِ فَحَاوُوا فَقَالَ: "يَا بَنِي النَّحَارِ! تَأْمِنُونِي بِحَاظِكُمْ هَذَا". قَالُوا: لَا، وَاللَّهِ! لَا تَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ.

قَالَ أَنَسُ: فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ: كَانَ فِيهِ تَحْلٌ وَقُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَخَيْرَبٌ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّحْلِ فَقُطِعَ، وَبِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُشِيتْ، وَبِالنَّحْرِ فُسُوِيَتْ، قَالَ: فَصَفَّقُوا النَّحْلَ قِبْلَةً، وَجَعَلُوا عِصَادَتِيهِ جِجَارَةً قَالَ: فَكَانُوا يَمْرُجُزُونَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ! إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَانْصِرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ.

٢- باب ابتناء مسجد النبي ﷺ

قوله: "فتزل في علو المدينة" هو بضم العين وكسر هاء لغتان مشهورتان. قوله: "ثم إنه أمر بالنسجد" ضبطناه أمر بفتح الهمزة والميم، وأمر بضم الهمزة وكسر الميم وكلاهما صحيح. قوله: "أرسل إلى ملأ بني النحار" يعني أشرافهم. قوله ﷺ: "يا بني النحار تأمنوني بحاظكم" أي بآيوني.

قوله: "قَالُوا: لَا وَاللَّهِ! مَا تَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ" هذا الحديث كذا هو مشهور في "الصحيحين" وغيرهما. وذكر محمد بن سعد في "الطبقات" عن الواقدي أن النبي ﷺ اشترى منهم بعشرة دنانير، دفعها عنه أبو بكر الصديق رضي الله عنه.

قوله: "كان فيه تحل وقبور المشركين وخرب" هكذا ضبطناه بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء، قال القاضي: رويناه هكذا، ورويناه بكسر الخاء وفتح الراء، وكلاهما صحيح، وهو ما تحرب من البناء. قال الخطابي: لعل صوابه "خرب" بضم الخاء جمع خربة بالضم، وهي الخروفي في الأرض، أو نعله حرف، قال القاضي: لا أدري ما اضطره إلى هذا؟ يعني أن هذا تكلف لا حاجة إليه، فإن الذي ثبت في الرواية صحيح المعاني لا حاجة إلى تغييره -

- ١١٧٣- (٢) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْعَنَمِ، قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ.
- ١١٧٤- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

=لأنه كما أمر بقطع التحلل لتسوية الأرض أمر بالحرب، فرفعت رسومها وسويت مواضعها لتتصير جميع الأرض مسبوطة مستوية للمصلين، وكذلك فعل بالقبور.

قوله: "فأمر رسول الله ﷺ بالتحلل فقطع".

فقه الحديث وشرح بعض الكلمات: فيه جواز قطع الأشجار المثمرة للحاجة والمصلحة لاستعمال خشبها، أو ليغرس موضعها غيرها، أو لخوف سقوطها على شيء تتلفه، أو لانتخاذ موضعها مسجداً، أو قطعها في بلاد الكفار إذا لم يرج فتحها؛ لأن فيه نكاية وغيظاً لهم، وإضعافاً وإرغاماً.

قوله: "وبقبور المشركين عنت" فيه: جواز نبش القبور العارسة، وأنه إذا أزيل تراها المختلط بصديدهم ودمائهم حازت الصلاة في تلك الأرض، وجواز اتخاذ موضعها مسجداً إذا طُيئت أرضه، وفيه: أن الأرض التي دفن فيها الموتى ودرست يجوز بيعها، وأنها باقية على ملك صاحبها وورثته من بعده إذا لم توقف.

قوله: "وجمعوا عصادتيه حجارة". العصادة بكر العين هي جانب الباب. قوله: "وكنتموا يرنحون" فيه: جواز الارتحاض وقول الأشعار في حال الأعمال والأسفار ونحوها لتنشيط النفوس، وتسهيل الأعمال والمشى عليها، واختلف أهل العروض والأدب في الرجز هل هو شعر أم لا؟ وانفقوا على أن الشعر لا يكون شعراً إلا بالقصد، أما إذا جرى كلام موزون بغير قصد فلا يكون شعراً، وعليه يحمل ما جاء عن النبي ﷺ من ذلك؛ لأن الشعر حرام عليه ﷺ.

"قوله: أن النبي ﷺ كان يصلي في مرائب العنم" قال أهل اللغة: هي مباركها ومواضع مبيتها ووضعها أجسادها على الأرض للاستراحة. قال ابن دريد: ويقال ذلك أيضاً لكل دابة من ذوات الخوافر والسباع، واستدل بهذا الحديث مالك وأحمد رحمهما ممن يقول بطهارة بول المأكول وروثه، وقد سبق بيان المسألة في آخر كتاب الطهارة، وفيه: أنه لا كراهة في الصلاة في مراح العنم، بخلاف أعطان الإبل، وسبقت المسألة هناك أيضاً.

قوله: "أوحديثنا يحيى بن يحيى قال: حدثنا خالد يعني ابن الحارث حدثنا شعبة" هكذا هو في معظم النسخ يحيى بن يحيى، وفي بعضها يحيى فقط غير منسوب، والذي في الأطراف خلف أنه يحيى بن حبيب قيل: وهو الصواب.

[٣- باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة]

١١٧٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الزَّهْرَاءِ بْنِ عَارِبٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَةُ النَّبِيَّ فِي الْبَقْرَةِ: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (البقرة: ١٤٤) فَتَزَلْتُ بَعْدَ مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ، فَأَنْطَلَقَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَمَرَّ بِنَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ يُصَلُّونَ، فَحَدَّثَهُمْ بِالْحَدِيثِ، فَوَلُّوا وُجُوهَهُمْ قِبَلَ الْبَيْتِ.

١١٧٦- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الزَّهْرَاءَ يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ صُرِفْنَا نَحْوَ الْكُعْبَةِ.

٣- باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

فقه الحديث: فيه: حديث الزهراء، وهو دليل على حواز النسخ ووقوعه، وفيه: قبول خبر الواحد، وفيه: جواز الصلاة الواحدة إلى جهتين، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، من صلى إلى جهة بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده في أثناءها فيستدير إلى الجهة الأخرى، حتى لو تغير اجتهاده أربع مرات في الصلاة الواحدة، فصلى كل ركعة منها إلى جهة صحت صلاته على الأصح؛ لأن أهل هذا المسجد المذكور في الحديث استدلوا في صلاتهم واستقبلوا الكعبة ولم يستأنفوها، وفيه: دليل على أن النسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه، فإن قيل: هذا نسخ للمقطوع به بخبر الواحد وذلك ممنوع عند أهل الأصول، فالجواب أنه احتفت به قرائن ومقدمات ألفادت العلم، وخرج عن كونه خبر واحد مجرداً.

اختلاف أهل العلم في استقبال بيت المقدس هل كان بالقرآن أم باجتهاد النبي ﷺ؟ واختلف أصحابنا وغيرهم من العلماء في أن استقبال بيت المقدس هل كان ثابتاً بالقرآن أم باجتهاد النبي ﷺ؟ فحكى الماوردي في "أخاوي" وجهين في ذلك لأصحابنا. قال القاسمي عياض بحث: الذي ذهب إليه أكثر العلماء أنه كان سنة لا بقرآن، فعلى هذا يكون فيه دليل نقول من قال: إن القرآن ينسخ السنة، وهو قول أكثر الأصوليين المتأخرين، =

* قوله: 'اضلّت بعد ما صلى النبي ﷺ فانطلق': ظاهره إنما نزلت بعد الصلاة، وظاهر رواية البخاري أنها نزلت قبل الصلاة، وعلى ذلك ينبغي جعل كلمة "بعد" حرفاً لقوله: "فانطلق" والفاء زائدة مثلها في قوله: ﴿وَوَيْ فِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ (المطففين: ٢٦)

١١٧٧- (٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَقَاءً إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبِلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ.

١١٧٨- (٤) حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقَيْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الْعُدَاةِ، إِذْ جَاءَهُمْ رَجُلٌ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

١١٧٩- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، فَتَرَكْتُ: ﴿قَدْ تَرَى نَفْلًا وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُزِيلَنَّ إِلَيْكَ الْقُبْلَةَ تَرْضَاهَا﴾ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿الْبَقَرَةُ: ١٤٤﴾ فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَقَدْ صَلَّوْا رَكْعَةً، فَقَادَى: أَلَا! إِنَّ الْقُبْلَةَ قَدْ حُوِّلَتْ، فَمَالُوا كَمَا هُمْ نَحْوَ الْقُبْلَةِ.

= وهو أحد قولَي الشافعي رحمه الله والقول الثاني له، وبه قال طائفة: لا يجوز؛ لأن السنة مبنية للكتاب فكيف ينسخها؟ وهؤلاء يقولون: لم يكن استقبال بيت المقدس بسنة، بل كان بوحى، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا الْقُبْلَةَ أَنْتُمْ كُنْتُمْ غَنِيًّا﴾ (البقرة: ١٤٣) الآية، واحتجوا أيضاً في عكسه وهو نسخ السنة لنقل القرآن، فحوزه الأكثرون، ومنعه الشافعي رحمه الله وطائفة.

حبط الأسماء: قوله: "بيت المقدس" فيه لغتان مشهورتان: إحداها: فتح الميم وإسكان القاف، والثانية: ضم الميم وفتح القاف، ويقال فيه أيضاً: إيلاء وإلباء، وأصل المقدس والتقديس من التطهير، وقد أوضحه مع بيان لغاته وتصريفه واشتقاقه في تهذيب الأسماء.

قوله: "بينما الناس في صلاة الصبح بقاء" هو بالمد ومضروف ومذكر، وقيل: مقصور وغير مضروف، وقيل: مؤنث، وهو موضع يقرب المدينة معروف، وتقدم قريباً بيان معنى قولهم: بينا وبيننا، وأن تقديره بين أوقات كذا. قوله: "وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها" روي "فاستقبلوها" بكسر الباء وفتحها، والكسر أصح وأشهر، وهو الذي يقتضيه تمام الكلام بعده. قولها: "بينما الناس في صلاة العداة" فيه: جواز تسمية الصبح عداة وهذا لا خلاف فيه، لكن قال الشافعي رحمه الله: سماها الله تعالى الفجر وسماها رسول الله ﷺ الصبح، فلا أحب أن تسمى بغير هذين الاسمين.

[٤- باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها:....]

١١٨٠- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرْنَا كَنِيسَةً رَأَيْنَاهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، فِيهَا تَصَاوِيرُ، لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ أُولَئِكَ، إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ أُولَئِكَ يَمُرُّارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

١١٨١- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُمْ تَذَاكُرُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ، فَذَكَرَتْ أُمَّ سَلَمَةَ وَأُمَّ حَبِيبَةَ كَنِيسَةً، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

١١٨٢- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: ذَكَرَنَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ كَنِيسَةً رَأَيْنَاهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، يُقَالُ لَهَا: مَارِيَّةُ. بِحِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

١١٨٣- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: "لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ". قَالَتْ: فَلَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: وَلَوْلَا ذَلِكَ: لَمْ يَذْكُرْ: قَالَتْ.

١١٨٤- (٥) حَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَمَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ".

٤- باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد

أحاديث الباب ظاهرة الدلالة فيما ترجمناه له. فوها: "ذكرن أزواج النبي ﷺ كَنِيسَةً" هكذا ضبطناه "ذكرن" بالنون، وفي بعض الأصول "ذكرت" بالياء والأول أشهر، وهو جائز على تلك اللغة القليلة لغة "أكلوني البراغيث"، ومنها: يتعاقبون فيكم ملائكة.

فوها: "غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً" ضبطناه "خشي" بضم الخاء وفتحها وهما صحيحان.

١١٨٥ - (٦) وَحَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْقَزَارِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ".

١١٨٦ - (٧) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - قَالَ حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا - ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَا: لَمَّا نَزَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، طَفِقَ يَصْرُحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ، وَهُوَ كَذَلِكَ: "لَعَنَ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ" يُحَذِّرُ مِثْلَ مَا صَنَعُوا.

١١٨٧ - (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا - زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ النَّخْرَانِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي جُنْدُبٌ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: "إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنْ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ".

قوله ﷺ: "لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ" ومعناه: لعنهم كما في الرواية الأخرى، وقيل: معناه: قتلهم وأهلكهم. ضبط بعض الكلمات وشرحها: قوله: "لَمَّا نَزَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ" هكذا ضبطناه "نزل" بضم النون وكسر الزاي، وفي أكثر الأصوات "نزلت" بفتح الحروف الثلاثة؟ وبناء الثالث الساكنة أي لما حضرت النبي والوفاء، وأما الأول فمعناه: نزل ملك الموت والملائكة الكرام.

قوله: "طَفِقَ يَصْرُحُ خَمِيصَةً لَهُ" يقال: طفق بكسر الفاء وفتحها، أي جعل والكسر أنصح وأشهر، وبه جاء القرآن، ومن حكى الفتح الأخفش والجوهري، والخميص: كساء له أعلام.

قوله: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ النَّخْرَانِيِّ" هو بالنون والجيم. قوله ﷺ: "إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ" ابن آخِرُهُ" معنى "أبرأ": أي امتنع من هذا وأفكره، والخليل: هو المتقطع إليه، وقيل: المختص بشيء دون غيره، قيل: هو مشتق من "اخلة" بفتح احاء وهي الحاجة، وقيل: من الخلة بضم احاء، وهي تخلل المودة في القلب، -

فنفى ﷺ أن تكون حاجته وانقطاعه إلى غير الله تعالى، وقيل: الخليل من لا يتمع انقلب لغيره، قال العلماء: إنما نفى النبي ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه والافتتان به، فربما أدى ذلك إلى الكفر، كما جرى لكثير من الأمم الخالية، ولما احتاجت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ حين كثرت المسلمون، وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه، ومنها حجرة عائشة رضي الله عنها مدفون رسول الله ﷺ وصاحبه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، بنوا على القبر حيطاناً مرتفعة مستديرة حوله؛ فلما يظهر في المسجد فيصل إلى العوام، ويؤدي إلى المخدور، ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين وحرفوهما حتى اتفقا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر، ولهذا قال في الحديث: "ولولا ذلك لأبرز قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً" والله تعالى أعلم بالصواب.

[٥- باب فضل بناء المساجد والحث عليها]

١١٨٨- (١) وَخَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ الْخَوْلَانِيَّ يَذْكُرُ، أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ: إِنَّكُمْ قَدْ أَكْثَرْتُمْ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ تَعَالَى - قَالَ بُكَيْرٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: يَتَّبِعِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ - بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ". وَقَالَ ابْنُ عِيسَى فِي رِوَايَتِهِ "مِثْلُهُ فِي الْجَنَّةِ".

١١٨٩- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ ابْنُ مَخْلَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَرَادَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ، فَكَبَّرَ النَّاسُ ذَلِكَ فَأَحْبَوْا أَنْ يَدَّعُوهُ عَلَى هَيْئَتِهِ. فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ مِثْلَهُ".

٥- باب فضل بناء المساجد والحث عليها

قوله ﷺ: "مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ مِثْلَهُ" يحتمل قوله ﷺ مِثْلَهُ أمرين: أحدهما: أن يكون معناه بِنَى اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِثْلَهُ فِي مَسْجِدِ ابْنَيْهِ، وَأَمَّا صَفَتُهُ فِي السَّعَةِ وَغَيْرِهَا فَمَعْلُومٌ فَضْلُهَا أَمَّا بِأَنَّ لَا عَيْنَ رَأَتْ وَلَا أَذْنَ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ. الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَاهُ أَنْ يَبْنِيَ عَلَى بَيْتِ الْجَنَّةِ كَفَضْلِ الْمَسْجِدِ عَلَى بَيْتِ الدُّنْيَا.

[٦- باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع، ونسخ التطبيق]

١١٩٠- (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَ عُلُقَمَةَ، قَالَا: أَتَيْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فِي دَارِهِ، فَقَالَ: أَصْلَى هَؤُلَاءِ خَلْفَكُمْ؟ فَقُلْنَا: لَا. قَالَ: فَقُومُوا فَصَلُّوا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا بِأَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ. قَالَ: وَذَهَبْنَا لِنَقُومَ خَلْفَهُ، فَأَخَذَ بِأَيْدِينَا فَجَعَلَ أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ. قَالَ: فَلَمَّا رَكَعَ وَضَعْنَا أَيْدِينَا عَلَى رُكْبِنَا. قَالَ: فَضَرَبَ أَيْدِينَا وَطَبَّقَ بَيْنَ كَفَّتَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَهُمَا بَيْنَ فَجَذَيْهِ.

٦- باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع، ونسخ التطبيق

تحقيق نسخ التطبيق في الركوع: مذهبنا ومذهب العلماء كافة أن السنة وضع اليدين على الركبتين وكرهه التطبيق، إلا ابن مسعود وصاحبيه علقمة والأسود فإنهم يقولون: إن السنة التطبيق؛ لأنه لم يبلغهم الناسخ، وهو حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه والصواب ما عليه الجمهور لثبوت الناسخ الصحيح. قوله: "أصلى هؤلاء؟" يعني الأمير والتابعين له، وفيه: إشارة إلى إنكار تأخيرهم الصلاة. قوله: "قوموا فصلوا" فيه: جواز إقامة الجماعة في البيوت، لكن لا يسقط بها فرض الكفاية إذا قلنا بالمذهب الصحيح أنها فرض كفاية بل لا بد من إظهارها، وإنما اقتصر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه على فعلها في البيت؛ لأن الفرض كان يسقط بفعل الأمير وعامة الناس، وإن أخرها إلى أواخر الوقت.

مذهب الجمهور في الأذان والإقامة لمن يصلي وحده في البلد: قوله: "فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة" هذا مذهب ابن مسعود رضي الله عنه وبعض السلف من أصحابه وغيرهم: أنه لا يشرع الأذان ولا الإقامة لمن يصلي وحده في البلد الذي يؤذن فيه، ويقام لصلاة الجماعة العظمى، بل يكفي أذانهم وإقامتهم. ومذهب جمهور العلماء من السلف والخلف إلى أن الإقامة سنة في حقه ولا يكفيه إقامة الجماعة، واحتلفوا في الأذان: فقال بعضهم: يشرع له، وقال بعضهم: لا يشرع، ومذهبنا الصحيح: أنه يشرع له الأذان إن لم يكن سمع أذان الجماعة وإلا فلا يشرع.

قوله: "ذهبنا لنقوم خلفه فأخذ بأيدينا فجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله" وهذا مذهب ابن مسعود وصاحبيه، وخالفهم جميع العلماء من الصحابة فمن بعدهم إلى الآن فقالوا: إذا كان مع الإمام رجلان وقفا وراءه صفاً لحديث جابر وجابر بن صخر، وقد ذكره مسلم في "صحيحه" في آخر الكتاب في الحديث الطويل عن جابر، وأجمعوا إذا كانوا ثلاثة أنهم يقفون وراءه، وأما الواحد فيقف عن يمين الإمام عند العلماء كافة، ونقل جماعة الإجماع فيه: ونقل القاضي عياض رحمته الله عن ابن المسيب أنه يقف عن يساره، ولا أظنه يصح عنه، وإن صح فلمله لم يبلغه حديث ابن عباس، وكيف كان فهم اليوم مجمعون على أنه يقف عن يمينه.

قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: إِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مِيقَاتِهَا. وَيَخْتَفِرُونَهَا إِلَى شَرْقِ الْمَوْتَى، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ قَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِمِيقَاتِهَا، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً، وَإِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَصَلُّوا جَمِيعًا، وَإِذَا كُنْتُمْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلْيُؤَمِّكُمْ أَحَدُكُمْ، وَإِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقْرَأْ ذِرَاعَيْهِ عَلَى فَجْذِهِ، وَلْيَحْنِ، وَلْيُطَبِّقْ يَدَيْنِ كَفَيْهِ، فَتَكَاثُرَ النَّظَرُ إِلَى اخْتِلَافِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَرَاهُمْ.

١١٩١ - (٢) وَحَدَّثَنَا مِنْحَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَنُقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ. بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ وَجَرِيرٍ: فَتَكَاثُرَ النَّظَرُ إِلَى اخْتِلَافِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ رَأَيْتُمْ.

شرح الغريب: قوله: "إنه سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن ميعاتها ويخفونها إلى شرق الموتى" معناه: يؤخرونها عن وقتها المختار، وهو أول وقتها لا عن جميع وقتها، وقوله: يخفونها بضم النون معناه: يضيقون وقتها ويؤخرون أدائها، يقال: هم في حناق من كذا، أي في ضيق والمخنق، المضيق، و"شرق الموتى" بفتح الشين والمرء، قال ابن الأعرابي: فيه معنيان: أحدهما: أن الشمس في ذلك الوقت، - وهو آخر النهار - إنما تبقى ساعة ثم تغيب. والثاني: أنه من قولهم شرق الميت يرفعه، إذا لم يبق بعده إلا يسيراً ثم يموت.

حكمة الدخول في الجماعة بعد أداء الصلاة مفردة في أول وقتها. وبيان أن أيها تكون فريضة: قوله: "فصلوا الصلاة بإقامتها واجعلوا صلاتكم معهم سبحة السجدة بضم السين وإسكان الياء هي السبحة، ومعناه: صلوا في أول الوقت يسقط عنكم الفرض، ثم صلوا معهم متى صلوا لتحزروا فضيلة أول الوقت وفضيلة الجماعة، ولئلا تقع فتنة بسبب التخلف عن الصلاة مع الإمام وتختلف كنمة المسلمين، وفيه: دليل على أن من صلى فريضة مرتين تكون الثانية سنة وتقرض سقط بالأولى وهذا هو الصحيح عند أصحابنا. وقيل: الفرض أكرمهما. وقيل: كلاهما. وقيل: إحداها مبهمة، وتظهر فائدة الخلاف في مسائل معروفة.

قوله: "وليحنا" هو بفتح الحاء وإسكان الجيم آخره مهموز: هكذا ضبطناه وكذا هو في أصول بلادنا، ومعناه: ينعطف. وقال القاضي عياض - رحمه الله - روي "وليحنا" كما ذكرناه، وروي "وليحن" بالخاء المهملة، قال: وهذا رواية أكثر شيوختنا، وكلاهما صحيح، ومعناه: الانحناء والاعطف في الركوع. قال: ورواه بعض شيوختنا بضم النون وهو صحيح في المعنى أيضاً، يقال: حنيت العود وحنوته إذا عطفتها، وأصل الركوع في اللغة الخضوع والذلّة، وسمي الركوع الشرعي ركوعاً لما فيه من صورة الذلّة والخضوع والاستسلام.

١١٩٢- (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ: أَنَّهُمَا ذَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: أَصَلَّى مِنْ خَلْفِكُمْ؟ قَالَا: نَعَمْ؛ فَقَامَ بَيْنَهُمَا، وَجَعَلَ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ رَكَعْنَا، فَوَضَعْنَا أَيْدِيَنَا عَلَى رُكْبِنَا، فَضَرَبَ أَيْدِيَنَا، ثُمَّ طَبَقَ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ جَعَلَهُمَا بَيْنَ فَحْذَيْهِ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١١٩٣- (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ -وَاللَّفْظُ بِ- قُتَيْبَةَ- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَعْقُوبٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، قَالَ وَجَعَلْتُ يَدَيَّ بَيْنَ رُكْبَتَيْ، فَقَالَ لِي أَبِي: اضْرِبْ بِكَفَيْكَ عَلَى رُكْبَتِكَ، قَالَ ثُمَّ فَعَلْتُ ذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَضَرَبَ يَدَيَّ وَقَالَ: إِنَّا نُهَيَّا عَنْ هَذَا، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضْرِبَ بِالْأَكْفَفِ عَلَى الرُّكْبِ.

١١٩٤- (٥) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي يَعْقُوبٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَى قَوْلِهِ: فَتُهَيَّا عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ.

١١٩٥- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: رَكَعْتُ فَقُلْتُ يَدَيَّ هَكَذَا يَعْنِي طَبَقَ بَيْنَهُمَا وَوَضَعَهُمَا بَيْنَ فَحْذَيْهِ فَقَالَ أَبِي: إِنَّا قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا. ثُمَّ أَمَرْنَا بِالرُّكْبِ.

١١٩٦- (٧) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَلَمَّا رَكَعْتُ شَبَّكَتُ أَصَابِعِي وَجَعَلْتُهِمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْ، فَضَرَبَ يَدَيَّ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا، ثُمَّ أَمَرْنَا أَنْ نَرْفَعَ إِلَى الرُّكْبِ.

ضبط الأسماء: قوله: 'حدثنا أبو عوانة عن أبي يعقوب' هو بالراء، واسمه: عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس بكسر النون وهو أبو يعقوب الأصغر، وأما أبو يعقوب الأكبر فاسمه واقف، وقيل: وقدان وقد سبق بيانهما في الكتاب الإيمان" في حديث أبي الأعمال الفضل.

[٧- باب جواز الإقعاء على العقبين]

١١٩٧- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ -وَقَفَّارًا فِي اللَّفْظِ- قَالَ جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا ابْنُ حَرْجٍ: قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: قُنْنَا لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، فَقَالَ: هِيَ السَّنَةُ. فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بِالرَّجُلِ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلْ هِيَ سَنَةٌ نَبِيَّكَ ﷺ.

٧- باب جواز الإقعاء على العقبين

تفسير الإقعاء وحكمه: فيه طائوس قال: "قننا لابن عباس رضي الله عنهما في الإقعاء على القدمين قال: هي السنة، فقلنا له: إن نراه جفاءً بالرجل، فقال ابن عباس: بل هي سنة نبيك ﷺ" أعلم أن الإقعاء ورد فيه حديثان: ففي هذا الحديث أنه سنة، وفي حديث آخر النهي عنه: رواه الترمذي وغيره من رواية علي، وابن ماجه من رواية أنس، وأحمد بن حنبل رضي الله عنه من رواية سمرة وأبي هريرة والبيهقي من رواية سمرة وأنس وأسانيدها كلها ضعيفة. وقد اختلف العلماء في حكم الإقعاء، وفي تفسيره اختلافاً كثيراً لهذه الأحاديث، والصواب الذي لا معدل عنه أن الإقعاء نوعان: أحدهما: أن يلمس يديه بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض، كإقعاء النكلب، هكذا فسره أبو عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبو عبد القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة، وهذا النوع هو المكروه الذي ورد فيه النهي، والنوع الثاني: أن يجعل يديه على عقبه بين السجدين، وهذا هو مراد ابن عباس بقوله: سنة نبيكم ﷺ. وقد نص الشافعي رحمه الله في "الريضي والإملاء" على استحبابه في الجلوس بين السجدين، وحمل حديث ابن عباس رحمه الله عليه جماعات من المحققين منهم البيهقي، والقاضي عياض وآخرون رحمه الله. قال القاضي: وقد روي عن جماعة من الصحابة والسلف أنهم كانوا يفعلونه، قال: وكذا جاء مفسراً عن ابن عباس رحمه الله: "من السنة أن تحس عقبك بإثنيك" هذا هو الصواب في تفسير حديث ابن عباس. وقد ذكرنا أن الشافعي رحمه الله نص على استحبابه في الجلوس بين السجدين، وله نص آخر، وهو الأشهر أن السنة فيه الافتراش، وحاصله أنهما ستان وأيهما أفضل؟ فيه قولان. وأما جلسة التشهد الأول، وجلسة الاستراحة فستهما الافتراش، وجلسة التشهد الأخير السنة فيه التورك، هذا مذهب الشافعي رحمه الله، وقد سبق بيانه مع مذاهب العلماء رحمه الله. وقوله: "إن نراه جفاءً بالرجل" ضبطناه بفتح الراء وضم الجيم أي بالإنسان، وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم. قال: وضبطه أبو عمر بن عبد البر بكسر الراء وإسكان الجيم. قال أبو عمر: ومن ضم الجيم فقد غلط. ورد الجمهور على ابن عبد البر وقالوا: الصواب الضم، وهو الذي يلين به إضافة الجفاء إليه، والله أعلم.

[٨- باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة]

١١٩٨- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حِجَّاجِ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ عَصَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ! فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَاتَّكَلُ أُمَيَّاءُ! مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَيَّ أَفْحَاذِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمَّتُونَنِي، لَكِنِّي سَكَتُ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبَإْيَ هُوَ وَأُمِّي مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللَّهِ مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي قَالَ: "إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ".....

٨- باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة

شرح الغريب: قوله: "واتكل أُمَيَّاءُ" الشكل بضم الاء وإسكان الكاف ويفتحها جميعاً لفتان كالحل والجل حكاهما الجوهري وغيره وهو فقدان المرأة ولدها، وامرأة تكلّي وتأكل وتكته أمه بكسر الكاف وأكله الله تعالى أمه، قوله: "أُمَيَّاءُ" هو بكسر الميم.

قوله: "فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم" يعني فعلوا هذا ليسكتوه، وهذا محمول على أنه كان قبل أن يشرع التسبيح من نابه شيء في صلاته، وفيه دليل على جواز الفعل القليل في الصلاة، وأنه لا يبطل به الصلاة، وأنه لا كراهة فيه إذا كان لحاجة قوله: "فبأي هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليمًا منه".

فوائد الحديث والكلام حول الكلام في أثناء الصلاة: فيه بيان ما كان عليه رسول الله ﷺ من عظيم الخلق الذي شهد الله تعالى له به، ورفقه بالجاهل، ورافقه بأمته، وعففته عليهم، وفيه التحقن بخلق الله ﷺ في لرفق بالجاهل، وحسن تعليمه والطف به، وتقريب الصواب إلى فهمه. قوله: "فوالله ما كهرني أي ما انتهرني".

قوله ﷺ: "إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن" فيه تحريم الكلام في الصلاة سواء كان لحاجة أو غيرها، وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها، فإن احتاج إلى تنبيه أو إذن لدخول ولحوه سبح إن كان رجلاً، وصغقت إن كانت امرأة، هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وغيرهم والجمهور.

قوله: "لكنني سكت" كأنه متعلق بمحذوف هو جواب لما أي أردت أن أسألكم عن سببه، والله تعالى أعلم.

أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ، وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وَإِنَّ مِنَّا رَجُلًا يَأْتُونَ الْكُثَّانَ. قَالَ: "فَلَا تَأْتِهِمْ" قَالَ: وَمِنَّا رَجُلٌ يَتَطَهَّرُونَ. قَالَ: "ذَلِكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَا يَصُدُّهُمْ. - وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: "فَلَا يَصُدُّكُمْ" -

= من السلف والخلف. وقال طائفة منهم الأوزاعي: يجوز الكلام فصلحة الصلاة لحديث ذي الدين، ونوضحه في موضعه - إن شاء الله تعالى -، وهذا في كلام العامد العالم. أما الناسي فلا تبطل صلاته بالكلام القليل عندنا، وبه قال مالك وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون: تبطل.

دليلنا حديث ذي الدين،** فإن كثر كلام الناسي فبه وجهان مشهوران لأصحابنا أصحابهما: تبطل صلاته؛ لأنه نادر، وأما كلام الجاهل إذا كان قريب عهد بالإسلام فهو ككلام الناسي، فلا تبطل الصلاة بقليله لحديث معاوية ابن الحكم هذا الذي نحن فيه؛ لأن النبي ﷺ لم يأمره بإعادة الصلاة، لكن علمه تحريم الكلام فيما يستقبل.

وأما قوله ﷺ: "إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ" فمعناه: هذا ونحوه فإن التشهد والدعاء والتسليم من الصلاة وغير ذلك من الأذكار مشروع فيها، فمعناه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ومخاطباتهم، وإنما هي التسبيح وما في معناه من الذكر والدعاء وأشياهما مما ورد به الشرع، وفيه دليل على أن من حلف لا يتكلم فسبح أو كبر أو قرأ القرآن لا يحنث، وهذا هو الصحيح المشهور في مذهبي، وفيه دلالة لمذهب الشافعي رحمه الله والجمهور أن تكبيرة الإحرام فرض من فروض الصلاة وجزء منها.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: ليست منها بل هي شرط خارج عنها متقدم عليها،** وفي هذا الحديث النهي عن تشميت العاطس في الصلاة، وأنه من كلام الناس الذي يحرم في الصلاة وتفسد به إذا أتى به عالمًا عامدًا. قال أصحابنا: إن قال: يرحمك الله يكاف الخطاب بطلت صلاته. وإن قال: يرحمك الله أو اللهم ارحمه أو رحم الله فلاناً لم تبطل صلاته؛ لأنه ليس بخطاب. وأما العاطس في الصلاة فيستحب له أن يحمده الله تعالى سرًا، هذا مذهبي، وبه قال مالك وغيره، وعن ابن عمر والنخعي وأحمد رحمه الله أنه يجهر به، والأول أظهر؛ لأنه ذكر، والسنة في الأذكار في الصلاة الإسرار إلا ما استثنى من القراءة في بعضها ونحوها. قوله: "إني حديث عهد بجاهلية"،

بيان معنى الجاهلية ووجه المنع عن إتيان الكهان: قال العلماء: الجاهلية ما قبل ورود الشرع، سمو جاهلية لكثرة -

** قال في فتح الملهم: والدليل عليه: أن الآية التي فلونا من قوله تعالى: ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَبِيلِينَ﴾ (البقرة: ٢٢٨) ورواية من روى أنها نزلت في حظر الكلام في الصلاة مع احتماله له، لو لم ترد الرواية بسبب نزولها ليس فيها فرق بين الكلام الواقع على وجه السهو والعمد، وبينه إذا قصد به إصلاح الصلاة أو لم يقصد، وكذلك سائر الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في حظره فيها لم يفرق فيها بين ما قصد به إصلاح الصلاة وبين غيره، ولا بين السهو والعمد منه، فهي عامة في الجميع - (فتح الملهم: ٥٧/٤)

** واستدل أبو حنيفة على كون التحريم شرطًا بقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ آسْرَتَهُ. فَصَلَّى﴾ (الأعلى: ١٥) (فتح الملهم: ٨٢/٤)

قَالَ: قُلْتُ: وَمِمَّا رَجَالَ يَخْطُونَ قَالَ: "كَانَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُ، فَتَنَ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَاكَ. قَالَ: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَارِيَّةُ، فَاطْلَعَتْ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذَّنْبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ عَنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا * صَكَّةً

=جهالاتهم وفحشهم. قوله: "إن من رجالاً يأتون الكهان قال: فلا تأثم" قال العلماء: إنما نهي عن إتيان الكهان؛ لأنهم يتكلمون في مغيبات قد يصادف بعضها الإصابة فيخاف الفتنة على الإنسان بسبب ذلك؛ لأنهم يبنسون على الناس كثيراً من أمر الشرائع، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن إتيان الكهان وتصديقهم فيما يقولون، وتحريم ما يعطون من الحلوان، وهو حرام بإجماع المسلمين. وقد نقل الإجماع في تحريم جماعة منهم أبو محمد البغوي رحمه الله. قال البغوي: اتفق أهل العلم على تحريم حلوان الكاهن، وهو ما يأخذه المتكهن على كهنته؛ لأن فعل الكهانة باطل لا يجوز أخذ الأجرة عليه. وقال الماوردي رحمه الله في "الأحكام السلطانية": ويمنع اغتصب الناس من التكسب بالكهانة واللاهوت، ويؤدب عليه الأخذ والمعطي.

حكم حلوان الكاهن، والفرق بين الكاهن والعراف: وقال الخطابي رحمه الله: حلوان الكاهن ما يأخذه المتكهن على كهنته وهو محرم وفعله باطل. قال: وحلوان العراف حرام أيضاً. قال: والفرق بين العراف والكاهن أن الكاهن إنما يتعاضى الأخبار عن الكواثر في المستقبل ويدعي معرفة الأسرار، والعراف: يتعاضى معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما. وقال الخطابي أيضاً في حديث: من أتى كاهناً فصدقه بما يقول: فقد برئ مما أنزل الله على محمد ﷺ. قال: كان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فمنهم من يزعم أن له رؤيا من الجن يلقى إليه الأخبار. ومنهم من يدعي استدراك ذلك بفهم أعطيه.

ومنهم من يسمى عرافاً، وهو الذي يزعم معرفة الأمور بمقدورات أسباب استدلال بها، كمعرفة من سرق الشيء الفلاني، ومعرفة من تنهم به المرأة ونحو ذلك. ومنهم من يسمى المنجم كاهناً قال: والحديث يشتمل على النهي عن إتيان هؤلاء كلهم والرجوع إلى قولهم وتصديقهم فيما يدعونه، هذا كلام الخطابي وهو نفيس. قوله: "وما رجال يتطهرون قال: ذلك شيء يجذونه في صدورهم فلا يصدنهم" وفي رواية: "فلا يصدنكم". قال العلماء: معناه: أن الطيرة شيء يجذونه في نفوسكم ضرورة ولا عتب عليكم في ذلك، فإنه غير مكتسب لكم فلا تكثيف به، ولكن لا تمتنعوا بسببه من التصرف في أموركم، فهذا هو الذي تقدرون عليه وهو مكتسب لكم، فيقع به التكليف، فنهاهم ﷺ عن العمل بالطيرة والامتناع من تصرفاتهم بسببها، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة في النهي عن التطير. و"الطيرة": هي محمولة على العمل بما لا على ما يوجد في النفس من غير عمل على مقتضا عندهم، وسيأتي بسط الكلام فيها في موضعها - إن شاء الله تعالى - حيث ذكرها مسلم رحمه الله.

قوله: "ومما رجالات يخطون قال: كان نبي من الأنبياء عليهم السلام يخط فمن وافق خطه فذاك" اختلف العلماء في -

* قوله: "لكني صككتها" أي فما صيرت على ذلك لكن صككتها.

فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَّمْ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ "أَتَيْتُ بِهَا" فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ قَالَ: "مَنْ أَذَا" قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: أُعْتِقُهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ.

-معناه، فالصحيح أن معناه: من وافق خطه فهو مباح له، ولكن لا طريق لنا إلى العلم اليقيني بالموافقة فلا يباح، والمقصود أنه حرام؛ لأنه لا يباح إلا يقيين بالموافقة وليس لنا يقين بها، وإنما قال النبي ﷺ: "فمن وافق خطه فذاك"، ولم يقل: هو حرام بغير تعليق على الموافقة لكلا يتوهم متوهم أن هذا النهي يدخل فيه ذلك النبي الذي كان بخطه، فحافظ النبي ﷺ على حرمة ذلك النبي مع بيان الحكم في حقها، فالمعنى أن ذلك النبي لا منع في حقه، وكذا لو علمتم موافقته، ولكن لا علم لكم بها.

وقال الخطابي: هذا الحديث يحتمل النهي عن هذا الخط إذا كان علماً لنبوة ذلك النبي. وقد انقطعت فنيها عن تعاضي ذلك. وقال القاضي عياض: المختار أن معناه: أن من وافق خطه فذاك الذي يجدون إصابته فيقول: لا أنه أباح ذلك لنفسه. قال: ويحتمل أن هذا نسخ في شرعنا، فحصل من مجموع كلام العلماء فيه الاتفاق على النهي عنه الآن.

ضبط كلمة الجوانية وبيان موضعها: قوله: "وكانت في حليمة ترعى غنماً في قبل أحد الجوانية" هي بفتح الجيم وتشديد الواو وبعد الألف نون مكسورة ثم ياء مشددة هكذا ضبطناه وكذا ذكر أبو عبيد البكري والمحققون. وحكى القاضي عياض عن بعضهم تخفيف الياء، والمختار التشديد. والجوانية بقرب أحد موضع في شمالي المدينة. وأما قول القاضي عياض: أنها من عمل الفرع، فليس بمقبول؛ لأن الفرع بين مكة والمدينة بعيد من المدينة، وأحد في شام المدينة، وقد قال في الحديث: قبل أحد والجوانية فكيف يكون عند الفرع؟ وفيه: دليل على جوار استخدام السيد جاريته في الرعي، وإن كانت تنفرد في الرعي، وإنما حرم الشرع مسافرة المرأة وحدها؛ لأن السفر مظنة الطمع فيها وانقطاع ناصرها والذاب عنها وبعدها منه بخلاف الراعية، ومع هذا فإن خيف مفسدة من رعيها لريبة فيها، أو نفساد من يكون في الناحية التي ترعى فيها أو نحو ذلك لم يسترعهما، ولم تمكن الحرية ولا الأمة من الرعي حيثن؛ لأنه حيثن بصير في معنى السفر الذي حرم الشرع على المرأة، فإن كان معها محرم أو نحوه ممن قامن معه على نفسها فلا منع حيثن؛ كما لا تجمع من المسافرة في هذا الحال، والله أعلم.

شرح الغريب والكلام حول قول الجارية في السماء: قوله: "أسف" أي أغضب وهو بفتح السين. قوله: "أصككتها" أي لطمتها. قوله ﷺ: "أين الله؟ قانت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله. قال: أعنفها غنم مؤمنة" هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيها مذهبان تقدم ذكرهما مرات في كتاب الإيمان: أحدهما الإيمان به من غير خوض في معناه مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء وتنزيهه عن سمات المخلوقات. والثاني: تأويله بما يليق به، فمن قال بهذا قال: كان المراد امتحانها هل هي موحدة تقرر بأن الخلق-

١١٩٩ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

المدير الفعال هو الله وحده وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء، كما إذا صلى المصلي استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنه منحصر في السماء كما أنه ليس منحصرًا في جهة الكعبة، بل ذلك لأن السماء قبلة الداعين، كما أن الكعبة قبلة المصلين، أم هي من عبدة الأوثان للعابدين للأوثان التي بين أيديهم فلما قالت: في السماء علم أنها موحدة وليست عابدة للأوثان.

قال القاضي عياض: لا خلاف بين المسلمين قاطبة فيهم ومحدثهم ومتكلمهم ونظارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿أَمِنَ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ تَخْبِتَ بِكُمْ الْأَرْضُ﴾ (الملك: ١٦) ونحوه ليست على ظاهرها: بل متأولة عند جميعهم، فمن قال بإثبات جهة فوق من غير تحديد ولا تكييف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين تأول في السماء أي على السماء.

ومن قال من دهماء النظار والمتكلمين وأصحاب التنزيه بنفي الحد، واستحالة الجهة في حقه سبحانه وتعالى تأولوها تأويلات بحسب مقتضاها، وذكر نحو ما سبق قال: وما لست شعري ما الذي جمع أهل السنة والحق بينهم على وجوب الإساءة عن الفكر في الذات كما أمروا، وسكروا لحيرة العقل، واففقوا على تحريم التكييف وتشكيل، وأن ذلك من وقوفهم وإساءتهم غير شك في الوجود والوجود، وغير قادم في التوحيد، بل هو حقيقته، ثم تسمع بعضهم بإثبات الجهة عاشيًا من مثل هذا التسامح، وهل بين التكييف وإثبات الجهات فرق؟ لكن إطلاق ما أطلقه الشرع من أنه القاهر فوق عباده، وأنه استوى على العرش مع التمسك بالأبوة الجامعة للتسوية الكلية الذي لا يصح في المنقوض غيره وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) عصمة من وفقه الله تعالى. وهذا كلام القاضي رحمه الله.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أن إعتاق المؤمن أفضل من إعتاق الكافر، وأجمع العلماء على جواز عتق الكافر في غير الكفارات، وأجمعوا على أنه لا يجوز الكافر في كفارة القتل، كما ورد به القرآن، واختلفوا في كفارة الظهار واليمين والجماع في غار رمضان فقال الشافعي ومالك والجمهور: لا يجوز له إلا مؤمنة حلالاً للمطلق عني المقيد في كفارة القتل. وقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون: يجوز الكافر للإطلاق فإنها تسمى رقبة.

قوله رحمه الله: "أبى الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: أعنتها فإنها مؤمنة" فيه: دليل على أن الكافر لا يصير مؤمنًا إلا بالإقرار بالله تعالى ورسالة رسول الله ﷺ، وفيه دليل على أن من أقر بالشهادتين واعتقد ذلك حرمًا كفاه ذلك في صحة إيمانه وكونه من أهل القبلة والجنة، ولا يكلف مع هذا إقامة الدليل والبرهان على ذلك، ولا يلزمه معرفة الدليل، وهذا هو الصحيح الذي عنه الجمهور، وقد سبق بيان هذه المسألة في أول كتاب الإيمان مع ما يتعلق بها وبالله التوفيق.

١٢٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ ثُمَيْرٍ، وَابْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ - وَالْقَاضِي مُتَمَرِّبٌ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيَرُدُّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ، سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ، فَتَرُدُّ عَلَيْنَا، فَقَالَ: "إِنَّ فِي الصَّلَاةِ شُعْلًا".

١٢٠١ - (٤) حَدَّثَنِي أَبُو لُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السُّلَوِيُّ: حَدَّثَنَا هُرَيْمٌ بْنُ سُهَيْبٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٢٠٢ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي نَجَّادٍ، عَنْ
الْحَارِثِ بْنِ شَبِيلٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ
الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ فِئَتَيْنِ﴾ (البقرة: ٢٣٨) فَأَمَرْنَا
بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ.

١٢٠٣ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَ وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٢٠٤ - (٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ؛ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمْحٍ أَخْبَرَنَا
اللَيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي لِحَاجَةٍ، ثُمَّ أَذْرَكْتُهُ
وَهُوَ يَسِيرُ. - قَالَ قُتَيْبَةُ: يُصَلِّي - فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَلَمَّا فَرَغَ دَعَانِي فَقَالَ: "إِنَّكَ سَلَّمْتَ
أَنْفَا وَأَنَا أَصَلِّي" وَهُوَ مُوَجَّهٌ جَنِبُهُ قِبَلَ الْمَشْرِقِ.

قوله في حديث ابن مسعود: «كان نسل علي بن رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فرد عليا، فمبارحنا من عند النجاشي سبنا عليه فمرد عليا، يا رسول الله! كان نسلهم عيبت في الصلاة فرد عليا فقال: لا في الصلاة شغلا». وفي حديث زيد بن أرقم: «كان نكلم في الصلاة، فكان الرجل يرحل صاحبه وهو إلى حبه في الصلاة، حين يأتي: «لا والله ما فيه» ثم يأتى بالأسكوت والجماع الكلام».

وفي حديث جابر بن عبد الله قال: "بين رسول الله ﷺ وبين علي بن أبي طالب عمة علي بن أبي طالب".

١٢٠٥ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنْطَلِقٌ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى بَعِيرِهِ، فَكَلَّمْتُهُ، فَقَالَ لِي يَدِي هَكَذَا - وَأَوْمَأَ زُهَيْرٌ يَدِهِ - ثُمَّ كَلَّمْتُهُ، فَقَالَ لِي هَكَذَا - فَأَوْمَأَ زُهَيْرٌ أَيْضاً يَدِهِ نَحْوَ الْأَرْضِ - وَأَنَا أَسْمَعُهُ يَقْرَأُ، يُومِئُ بِرَأْسِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: "مَا فَعَلْتَ فِي الَّذِي أَرْسَلْتُكَ لَهُ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكَلِّمَكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي".

قَالَ زُهَيْرٌ: وَأَبُو الزُّبَيْرِ جَالِسٌ مُسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ يَدِي أَبُو الزُّبَيْرِ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَقَالَ يَدِي إِلَى غَيْرِ الْكَعْبَةِ.

= فوائد الأحاديث: هذه الأحاديث فيها فوائد: منها تحريم الكلام في الصلاة، سواء كان لمصلحتها أم لا، وتحريم رد السلام فيها باللفظ، وأنه لا تضر الإشارة بل يستحب رد السلام بالإشارة، وبهذه الجملة قال الشافعي والأكثرون. قال القاضي عياض: قال جماعة من العلماء برد السلام في الصلاة نهياً؛ منهم أبو هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وقتادة وإسحاق. وقيل: برد في نفسه. وقال عطاء والنخعي والثوري: برد بعد السلام من الصلاة.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: لا يرد بلفظ ولا إشارة بكل حال. * وقال عمر بن عبد العزيز ومالك وأصحابه وجماعة: يرد إشارة ولا يرد نطقاً، ومن قال: يرد نطقاً كأنه لم يبلغه الأحاديث. وأما ابتداء السلام على المصلي فمذهب الشافعي رحمه الله أنه لا يسلم عليه، فإن سلم لم يستحق جواباً، وقال به جماعة من العلماء. وعن مالك رحمه الله روايتان: إحداهما: كراهة السلام، والثانية: جوارحه.

قوله ﷺ: "إن في الصلاة شغلاً" معناه: أن المصلي وظيفته أن يشتغل بصلاته، فيتدبر ما يقوله، ولا يعرج على غيره، فلا يرد سلاماً ولا غيره.

قوله: "حادثنا هريم" هو بضم اطاء وفتح الزاء. قوله تعالى: ﴿وَقَوْمُوا بَيْنَهُ قَبْتِينَ﴾ قيل: معناه: مطيعين، وقيل: ساكتين. قوله: "أمرنا بالسكوت" وقينا عن الكلام.

فقه الحديث: فيه: دليل على تحريم جميع أنواع كلام الآدميين، وأجمع العلماء على أن الكلام فيها عامداً عالماً بتحريمه بغیر مصلحتها، وبغير إنقاذها وشبهه مبطل للصلاة.

* قال في فتح الملهم: وقال الطحاوي: "إن الإشارة في حديث الباب لم تكن رداً للسلام، لما في الطريق الآخر: "فلم يرد عني" وظاهره الإطلاق، بل كانت هيئاً له عن التكلم معه ﷺ، وإعلاماً بأنه في الصلاة". وأما المسئلة ففي النذر المحتر أن يفسد الصلاة رد السلام بلسانه لا يده، بل يكره على المعتمد. (فتح الملهم: ٩٢/٤)

١٢٠٦- (٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَذْرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ كَثِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. يَعْنِي فِي سَفَرٍ فَبَعَثَنِي فِي حَاجَةٍ، فَرَجَعْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَوَجْهُهُ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: أَمَا "إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدُّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي".

١٢٠٧- (١٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ابْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا كَثِيرٌ بْنُ شَيْطَانَ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ، بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَادٍ.

وأما الكلام فوصلحتها فكان الشافعي، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل والجمهور: تبطل الصلاة، وجوزة الأوزاعي وبعض أصحاب مالك وطائفة قليلة. وكلام الناسي لا يبطلها عندنا وعند الجمهور ما لم يطل. وقال أبو حنيفة بن حنبل، والكوفيون: يبطل، وقد تقدم بانه. وفي حديث جابر بن عبد الله رَدُّ السَّلام بالإشارة، وأنه لا تبطل الصلاة بالإشارة ونحوها من الحركات اليسيرة، وأنه ينبغي لمن سمع عليه ومنعه من رد السلام مانع أن يعتذر إلى المسلم ويذكر له ذلك المانع.

قوله: "وهو موجه فلما انشرف" هو بكسر الجيم أي موجه وجهه وراحته، وفيه: دليل لجواز النافذة في السفر حيث توجهت به راحته وهو مجمع عليه. قوله: "حدثنا كثير بن شيطان" هو بكسر الشين والطاء المعجمين.

[٩- باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، والتعوذ منه،...]

١٢٠٨- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجِنِّ جَعَلَ يَفْتِكُ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ، لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلَاةَ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَكْنِي مِنْهُ فَذَعْنُهُ فَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى جَنْبِ سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى تُصْبِحُوا تَنْظُرُونَ إِلَيْهِ أَجْمَعُونَ - أَوْ كُلُّكُمْ - ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَبِي سَلِيمَانَ*": «رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي» (ص: ٣٥). فَرَدَّ اللَّهُ غَاسِقًا.

وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ.

٩- باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، والتعوذ منه، وجواز العمل القليل في الصلاة

شرح الغريب: قوله: "ابن عفرية" من الجن جعل يفتك علي البارحة ليقطع علي صلاتي هكذا هو في مسلم "يفتك". وفي رواية البخاري: "فتك" وهما صحيحان، و"الفتك" الأخذ في غفلة وخديعة، والعفريت: العاني المارد من الجن. قوله ﷺ: "فدعنه" هو بهذا معجمة وتخفيف العين المهملة، أي خففه.

قال مسلم: وفي رواية أبي بكر بن شبة "فدعنه" يعني بالبدال المهملة وهو صحيح أبطأ، ومعناه: دفعته دفعاً شديداً. "والذعنت" والذع: الدفع الشديد، وأنكر الخطائي المهملة وقال: لا تصح، وصححها غيره وصوبوها؛ وإن كانت المعجمة أوضح وأشهر، وفيه: دليل على جواز العمل القليل في الصلاة.

قوله ﷺ: "فلقد هممت أن أربطه حتى تصبحوا تنظرون إليه أجمعون أو كلكم" فيه: دليل على أن الجن موجودون،

قوله: "ثم ذكرت قول أبي سليمان" كأنه ﷺ نظر إلى أن من أعظم من ذلك الملك وأخصه التصرف في الشياطين والتسكن منهم، فيترهم يربط الشياطين عدم خصوص ذلك الملك بسليمان عليه السلام، وعدم استحابة دعائه لما فيه من المشاركة معه في جملة ما هو من أخص أمور ذلك الملك، فترك الربط خشية ذلك التوهم الباطل، ولم يرد أن ربط الشياطين يوجب المشاركة معه في تمام ملكه، ويفضي إلى عدم خصوصية ذلك الملك بسليمان عليه السلام، فإن المتسكن من شيطان واحد، بل من ألف شيطان لا يقدح في الخصوصية قطعاً؛ لأن خصوصية ذلك الملك بسليمان عليه السلام بالنظر إلى جميع ما كان فيه من السلطنة في الدنيا كلها، وتسخير الشياطين والطيور وغيرها، لا بالنظر إلى كل واحد من هذه الأمور، سيما بعض أجزاء بعض هذه الأمور كما لا يخفى، فربطه ألف شيطان لا يقدح في الخصوصية، نعم ربما يترهم ذلك، فالاحتراز عن التوهم أحسن، فلذلك تركه ﷺ، والله تعالى أعلم.

١٢٠٩ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ قَوْلُهُ: فَدَعَتْهُ. وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: فَدَعَتْهُ.

١٢١٠ - (٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَّابٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي رِبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ: "أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ" ثُمَّ قَالَ: "أَلْعَنُكَ بَلْعَنَةُ اللَّهِ" ثَلَاثًا، وَبَسَطَ يَدَهُ كَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ شَيْئًا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ قُنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ سَمِعْنَاكَ تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا نَمْ نَسْمَعُكَ تَقُولُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَرَأَيْنَاكَ بَسَطْتَ يَدَكَ. قَالَ: "إِنَّ عَدُوَّ اللَّهِ، إِبْلِيسَ، جَاءَ بِشَيْهَابٍ مِنْ نَارٍ لِيَحْتَمِلَهُ فِي وَجْهِهِ. فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قُلْتُ: أَلْعَنُكَ بَلْعَنَةُ اللَّهِ الثَّلَاثَةَ، فَلَمْ يَسْتَأْجِرْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَرَدْتُ أَخْذَهُ، وَاللَّهِ لَوْ لَا دَعْوَةُ أَحْيَيْنَا سُلَيْمَانَ لَأَصْبَحَ مُوتَمًا يَلْعَبُ بِهِ وَلَدَانِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ".

وَاللَّهُ قَدْ يَرَاهُمْ بَعْضُ الْآدَمِيِّينَ. وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَمْلِكَكُمْ هُوَ وَفِيهِمْ مِنْ خَيْثُ لَا تُرَوِّجُهُمْ﴾ (الأعراف: ٢٧)، فَمَحْمُودٌ عَلَى الْغَالِبِ، فَلَوْ كَانَتْ رُؤْيُهُمْ عَمَلًا لَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا قُلْنَا مِنْ رُؤْيِهِ إِلَيْهِ، وَمِنْ أَنَّهُ كَانَ يَرْبِطُهُ لِيَنْظُرُوا كُلَّهُمْ إِلَيْهِ، وَيَعْبُ بِه وَلَدَانِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَقِيلَ إِنَّ رُؤْيَهُمْ عَلَى خَلْقِهِمْ وَصُورِهِمْ الْأَصْلِيَّةِ مَمْنَعَةٌ لظَاهِرِ الْآيَةِ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ خَرَقَتْ لَهُ الْعَادَةُ، وَإِنَّمَا يَرَاهُمْ بَنُو آدَمَ فِي صُورٍ غَيْرِ صُورِهِمْ، كَمَا جَاءَ فِي الْآثَارِ، قُلْتُ: هَذِهِ دَعْوَى مَجْرَدَةٍ، فَإِنَّ لَمْ يَصِحَّ فَمَا مَسْتَدَ فِيهِ مَرْدُودَةٌ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيُّ: الْجَنُّ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ رُوحَانِيَّةٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَصَوَّرَ بِصُورَةٍ يُمْكِنُ رِبْطُهُ مَعَهَا، ثُمَّ يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ حَتَّى يَنْتَهِيَ اللَّعَبُ بِهِ، وَإِنْ خَرَقَتْ الْعَادَةُ أُمْكِنَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ ﷺ: "ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ صَلَاةَ اللَّهِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ" قَالَ الْقَاضِي: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ مَخْتَصٌ بِهَذَا فَاِمْتَنَعَ نَبِيًّا ﷺ مِنْ رِبْطِهِ، إِمَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ لِذَلِكَ، وَإِمَّا لِكُونِهِ لَمَّا تَذَكَّرَ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَاظَ ذَلِكَ، لَظَنَهُ أَنَّهُ لَا يَقْسِرُ عَلَيْهِ أَوْ تَوَاضَعًا وَتَادِبًا.

قَوْلُهُ ﷺ: "مَرَدَهُ اللَّهُ حَاسًا" أَيُ ذَلِيلًا صَاحِرًا مَطْرُودًا مَبْعُدًا.

قَوْلُهُ: "وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ زِيَادٍ" يَعْنِي قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي رِوَايَتِهِ: حَدَّثَنَا النُّضْرُ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ زِيَادٍ، فَخَالَفَ رِوَايَةَ رَفِيقِهِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّامِقَةِ فِي شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: -

=شعبة عن محمد بن زياد، وقال: ابن إبراهيم شعبة قال: أخبرنا محمد، والثاني: أنه قال: محمد بن زياد، وفي رواية ابن إبراهيم محمد وهو ابن زياد.

قوله عليه السلام: "ألعنك بلعة الله القامة" قال القاضي: يحتمل تسميتها تامة، أي لا نقص فيها، ويحتمل الواجبة له المستحقة عليه، أو الموجبة عليه العذاب سرمدًا.

وقال القاضي: وقوله عليه السلام: "ألعنك بلعة الله وأعوذ بالله منك"، دليل لجواز الدعاء لغيره، وعلى غيره بصيغة المخاطبة، خلافاً لابن شعبان من أصحاب مالك في قوله: إن الصلاة تبطل بذلك، قلت: وكذا قال أصحابنا: تبطل الصلاة بالدعاء لغيره، بصيغة المخاطبة كقوله للعاطس: رحمتك الله أو يرحمك، ولمن سلم عليه: وعليك السلام وأشباهه، والأحاديث السابقة في الباب الذي قبله في السلام على المصلي تؤيد ما قاله أصحابنا، فيتأول هذا الحديث أو يحمل على أنه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة أو غير ذلك.

قوله عليه السلام: "والله لولا دعوة أحبنا سليمان لأصبح موتقاً يلعب به ولدان أهل المدينة" فيه حواز الخلف من غير استحلاف لتفخيم ما يحرم به الإنسان، وتعظيمه، والمبالغة في صحته، وصدقه، وقد كثرت الأحاديث بمثل هذا. والولدان: الصبيان.

[١٠ - باب جواز حمل الصبيان في الصلاة]

١٢١١ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ فَعْتَبٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْأَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَإِذَا قَامَ حَمَلُهَا وَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا؟ قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ.

١٢١٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَابْنِ عَدْلَانَ سَمِعَا عَامِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّاسِ وَأُمَامَةَ بِنْتَ أَبِي الْعَاصِ وَهِيَ بِنْتُ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَاتِقِهِ، فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ أَعَادَهَا.

١٠ - باب جواز حمل الصبيان في الصلاة وأن ثيابهم محمولة على الطهارة حتى يحق

نجاستها وأنا الفعل القليل لا يبطل الصلاة وكذا إذا فرق الأفعال.

فقه الحديث: فيه: حديث حمل أُمَامَةَ ﷺ، فيه: دليل لصحة صلاة من حمل آدمياً أو حيواناً طاهراً من طهر وشاة وغيرهما، وأن ثياب الصبيان وأجسادهم طاهرة حتى ينحسروا نجاستها، وأن الفعل القليل لا يبطل الصلاة، وأن الأفعال إذا تعددت، ولم تتوالى بل تفرقت لا تبطل الصلاة، وفيه: تواضع مع الصبيان وسائر تضعفة ورحمتهم وملاطفتهم.

وقوله: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّاسِ وَأُمَامَةَ عَلَى عَاتِقِهِ" هذا يدل للمذهب الشافعي رحمه الله ومن وافقه أنه يجوز حمل النسي والنسبة وغيرهما من الحيوان الطاهر في صلاة الفرض وصلاة النفل، ويجوز ذلك للإمام والمأموم وتفرد، وحمله أصحاب مالك عليه السلام على النافعة، ومنعوا جواز ذلك في الفريضة، وهذا التأويل فاسد؛ لأن قوله: "يَوْمَ النَّاسِ" صريح أو كالصريح في أنه كان في الفريضة، وادعى بعض المالكية أنه منسوخ، وبعضهم أنه خاص بالنبي ﷺ، وبعضهم أنه كان لضرورة، وكل هذه الدعوى باطلة ومردودة، فإنه لا دليل عليها ولا ضرورة إليها؛ بل الحديث صحيح صريح في جواز ذلك، وليس فيه ما يخالف قواعد الشرع؛ لأن الأدعي طاهر، وما في جوفه من النجاسة معفو عنه؛ لكونه في معدته؛ وثياب الأطفال وأجسادهم على الطهارة، ودلائل الشرع متظاهرة على هذا، والأفعال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت، وفعل النبي ﷺ هذا بياناً للمعوز وتبهيها به على هذه -

١٢١٣- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ بِنِ بُكَيْرٍ ح: وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلِيمٍ الزُّرْقِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لِلنَّاسِ وَأَمَامَهُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ عَلَى عُنُقِهِ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا.

١٢١٤- (٤) حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، جَمِيعاً عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلِيمٍ الزُّرْقِيِّ، سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ جُوسٌ، خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَنْحَوِرُ حَدِيثَهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أُمُّ النَّاسِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ.

=القواعد التي ذكرتها، وهذا يرد ما ادعاه الإمام أبو سليمان الخطابي: أن هذا الفعل يشبه أن يكون كان يعمر نعمة، فحملها في الصلاة لكونها كانت تتعلق به ﷺ فلم يدفعها فإذا قام بقيت معه، قال: ولا يتوهم أنه حملها ووضعها مرة بعد أخرى عمداً؛ لأنه عمل كثير ويشغل القلب، وإذا كان عنه الحمصة شغله فكيف لا يشغله؟ هذا كلام الخطابي رحمه الله وهو باطل ودعوى مجردة، وما يرددها قوله في صحيح مسلم: فإذا أقام حملها.

وقوله: "فإذا رفع من السجود أعادها". وقوله في رواية غير مسلم: "خرج علينا حاملاً أمامة فصلّى" فذكر الحديث. وأما قضية الحمصة فلائها تشغل القلب، بلا فائدة، وحمل أمامة لا نسلم أنه يشغل القلب وإن شغله فيرتب عليه فوائد وبيان قواعد بما ذكرناه وغيره، فاحتمل ذلك الشغل لهذه الفوائد، بخلاف الحمصة؛ فالصواب الذي لا معادل عنه أن الحديث كان بيان الجواز والتنبيه على هذه الفوائد، فهو جائز لنا، وشرع مستمر للمسلمين إلى يوم الدين والله أعلم.**

تحقيق ابن الربيع: قوله: "وهو حامل أمامة بنت زبيب بنت رسول الله ﷺ" ولأبي العاص من الربيع يعني بنت-

**قال في فتح الملهم: قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله: "أما مذهب أبي حنيفة في هذا ما ذكره صاحب البدائع في بيان العمل الكثير الذي يفسد الصلاة، والقليل الذي لا يفسدها، فالكثير: ما يحتاج فيه إلى استعمال اليدين، والقليل ما لا يحتاج فيه إلى ذلك، وذكر لهما صورا، حتى قال: إذا أخذ قوساً ورمى فسدت صلاته، وكذا لو حملت امرأة صبيها فأرضعته، لوجود العمل الكثير - وأما حمل صبي بدون الإرضاع فلا يوجب الفساد. ثم روى الحديث المذكور، ثم قال: وهذا الصنيع لم يكره منه ﷺ، لأنه كان محتاجاً إلى ذلك لعدم من يحفظها، أو لبيان الشرع بالفعل، وهذا غير موجب فساد الصلاة، ومثل هذا أيضاً في زماننا لا يكره لواحد من لو فعل ذلك عند الحاجة، أما بدون الحاجة لمكرهه" انتهى (فتح الملهم: ٤/١٠٥: ١٠٤)

.....

عزيز بن من زوجها أبي العاص بن الربيع. وقوله: ابن الربيع هو الصحيح المشهور في كتب أسماء الصحابة وكتب الأنساب وغيرها، ورواه أكثر رواة الموطأ عن مالك بن نفع فقالوا: ابن ربيعة، وكذا رواه البخاري من رواية مالك بن نفع. قال القاضي عياض: وقال الأصمعي: هو ابن الربيع بن ربيعة فنسبه مالك إلى جده: قال القاضي: وهذا الذي قاله غير معروف، ونسبه عند أهل الأخبار والأنساب ياتفانهم أبو العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف، واسم أبي العاص لقيط، وقيل: مهشم، وقيل: غير ذلك، والله تعالى أعلم.

[١١ - باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة]

١٢١٥ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ يَحْيَى -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ - عَنْ أَبِيهِ أَنْ تَفَرَّأَ جَاؤُوا إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، فَذُتَّارُوا فِي الْمَنِيرِ، مِنْ أَيِّ عَوْدٍ هُوَ؟ فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَعْرِفُ مِنْ أَيِّ عَوْدٍ هُوَ، وَمَنْ عَمِلَهُ، وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ! فَحَدَّثَنَا. قَالَ: أُرْسِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ قَالَتْ أَبُو حَازِمٍ: إِنَّهُ يُسَمِّيْهَا يَوْمَئِذٍ: "انْظُرِي غُلَامَكَ النَّحَّارَ، يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَكَلْتُ النَّاسَ عَلَيْهَا". فَعَمِلَ هَذِهِ الثَّلَاثَ دَرَجَاتٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَوَضِعَتْ هَذَا الْمَوْضِعَ، فَهِيَ مِنْ طَرَفَاءِ الْعَابَةِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَيْهِ فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَأَاهُ، وَهُوَ عَلَى الْمَنِيرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَتَزَلَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمَنِيرِ، ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُّوا بِي، وَلِتَعْمَلُوا صَلَاتِي".

١١ - باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة وأنه لا كراهة في ذلك إذا كان حاجة،

وجواز صلاة الإمام على موضع أرفع من المأمومين للحاجة كتعليمهم الصلاة أو غير ذلك.

فيه: صلاته ﷺ على المنبر، ونزوله القهقري حتى سجد في أصل المنبر، ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته. قال العلماء: كان المنبر الكريم ثلاث درجات، كما صرح به مسلم في روايته فنزل النبي ﷺ بخطوتين إلى أصل المنبر ثم سجد في حبه.

فوائد الحديث: فقيه فوائده: منها: استحباب اتخاذ المنبر، واستحباب كون الخطيب ونحوه على مرتفع كمنبر أو غيره، وجواز الفعل البسر في الصلاة، فإن الخطوتين لا تبطل هما الصلاة، ولكن الأولى تركه إلا الحاجة، فإن كان الحاجة فلا كراهة فيه كما فعل النبي ﷺ.

وفيه: أن النفس الكثير كالحطوات وغيرها إذا تفرقت لا تبطل؛ لأن النزول عن المنبر والصعود تكرره، وجملة كثيرة ولكن أفرادها المتفرقة كل واحد منها قليل. وفيه: جواز صلاة الإمام على موضع أعلى من موضع المأمومين، ولكنه يكره ارتفاع الإمام على المأموم، وارتداع المأموم على الإمام لغير حاجة، فإن كان الحاجة بأن أراد تعليمهم أفعال الصلاة لم يكره بل يستحب لهذا الحديث، وكذا إن أراد المأموم إعلام المأمومين بصلاة الإمام واحتاج إلى الارتفاع. وفيه: تعليم الإمام المأمومين أفعال الصلاة وأنه لا يقدح ذلك في صلاته، وليس ذلك من -

١٢١٦- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ الْقُرَشِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَوْا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: أَتَوْا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ فَسَأَلُوهُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ مَنَّبَرُ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَسَأَلُوا الْحَدِيثَ. نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ.

-باب التشريك في العبادة بل هو كرفع صوته بالتكبير ليسمعهم.

قوله: "تأروا في نشر" أي اختلفوا وتنازعوا، قال أهل اللغة: نشر، مشتق من النبر وهو الارتفاع. التوفيق بين هذه الرواية ورواية صحيح البخاري وغيره: قوله: "أرسل رسول الله ﷺ إلى امرأة: انطري غلامك النجار يعمل بي أعوداً" هكذا رواه سهل بن سعد، وفي رواية جابر في صحيح البخاري وغيره أن المرأة قالت: "يا رسول الله! ألا أجعل لك شيئاً تفعد عليه فإن لي غلاماً نجاراً؟" قال: إن شئت فعلت النبر. وهذه الرواية في ظاهرها مخالفة لرواية سهل، والجمع بينهما أن المرأة عرضت هذا أولاً على رسول الله ﷺ ثم بعث إليها النبي ﷺ يطلب تنجيز ذلك. قوله: "فعمس هذه الثلاث درجات" هذا مما ينكره أهل العربية، والمعروف عندهم أن يقول ثلاث الدرجات، أو الدرجات الثلاث، وهذا الحديث دليل لكونه لغة قبلية، وفيه: تصريح بأن منبر رسول الله ﷺ كان ثلاث درجات.

شرح الغريب: قوله: "فهو من طرفاء العابة" انظرفاء ممدودة، وفي رواية البخاري وغيره "من أثل العابة" يفتح الحمزة والأثل: الطرفاء، و"العابة" موضع معروف من عوالي المدينة. قوله: "ثم رجع فزول الفهقري حتى سجد" هكذا هو رفع بالغاء، أي رفع رأسه من الركوع، و"الفهقري" هو المشي إلى خلف، وإنما رجع الفهقري للأنا يستدير القبلة قوله ﷺ: "ولتعلموا صلاتي" هو يفتح العين واللام المشددة، أي تعلموا، فين ﷺ أن صعوده المنبر وصلاته عليه إنما كان للتعليم ليرى جميعهم أفعاله ﷺ، بخلاف ما إذا كان على الأرض فإنه لا يراه إلا بعضهم ممن قرب منه.

قوله: "يعقوب بن عبد الرحمن القاري" هو بتشديد الياء سبق بيانه مرات، منسوب إلى "القارة" القبيلة المعروفة. قوله في آخر الباب: "وسأفوا الحديث نحو حديث ابن أبي حازم" هكذا هو في النسخ وسأفوا بضمير الجمع، وكان ينبغي أن يقول: "وسأقا"، لأن المراد بيان رواية يعقوب بن عبد الرحمن وسفيان بن عيينة عن أبي حازم، فهما شريكا ابن أبي حازم في الرواية عن أبي حازم ولعله أتى بلفظ الجمع ومراده الاثنان، وإطلاق الجمع على الاثنين جائز بلا شك، لكن هل هو حقيقة أم مجاز؟ فيه خلاف مشهور، الأكثرون أنه مجاز، ويحتمل أن مسلماً أراد بقوله: "وسأفوا" الرواة عن يعقوب وعن سفيان وهم كثيرون، والله أعلم.

[١٢ - باب كراهة الاختصار في الصلاة]

١٢١٧ - (١) حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ح قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ تَهَيَّأَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِراً، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: تَهَيَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١٢ - باب كراهة الاختصار في الصلاة

تحقيق كلمة القنطري: قوله: "الحكم بن موسى القنطري" بفتح القاف منسوب إلى محلة من محال بغداد، تعرف بقنطرة البروان ينسب إليها جماعات كثيرون، منهم الحكم بن موسى هذا، ولهم جماعات يقال فيهم: القنطري ينسبون إلى محلة من محال "نيسابور" تعرف برأس القنطرة، وقد أوضح القسمين الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

معنى الاختصار في الصلاة: قوله: "لمى أن يصلي الرجل مختصراً" وفي رواية البخاري: لمى عن الخصر في الصلاة" اختلف العلماء في معناه، فالصحيح الذي عليه المخفقون والأكثرون من أهل اللغة والغريب والمحدثين: وبه قال أصحابنا في كتب المذهب: أن المختصر هو الذي يصلي ويده على خصرته، وقال الهروي: قيل: هو أن يأخذ بيده عصاً يتركها عليها، وقيل: أن يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين، وقيل: هو أن يحذف فلا يؤدي قيامها وركوعها وسجودها وحدودها، والصحيح الأول، قيل: لمى عنه؛ لأنه فعل اليهود، وقيل: فعل الشيطان، وقيل: لأن إبليس هبط من الجنة كذلك، وقيل: لأنه فعل المتكبرين.

[١٣- باب كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة]

- ١٢١٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مُعَيْقِبٍ قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْحَ فِي الْمَسْجِدِ، يَعْنِي الْحَصَى. قَالَ: "إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا، فَوَاحِدَةً".
- ١٢١٩- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مُعَيْقِبٍ أَنَّهُمْ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَسْحِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ "وَاحِدَةً".
- ١٢٢٠- (٣) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِيهِ: حَدَّثَنِي مُعَيْقِبٌ.
- ١٢٢١- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَيْقِبٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ، قَالَ "إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا، فَوَاحِدَةً".

١٣- باب كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة

قوله ﷺ: "إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً" معناه: لا تفعل، وإن فعلت فافعل واحدة لا تزد، وهذا هي كراهة تنزيهه، فيه كراهته، واتفق العلماء على كراهة المسح؛ لأنه يناهي التواضع ولأنه يشغل المصلي. قال القاضي: وذكره السلف مسح الجبهة في الصلاة، وقبل الانصراف يعني من المسجد بما يتعلق بها من تراب ونحوه.

[١٤- باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها]

١٢٢٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَتَّصِقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى".

١٢٢٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبَةَ عَنْ أَيُّوبَ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، ح: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى لُحَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، إِلَّا الضَّحَّاكُ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: لُحَامَةً فِي الْقِبْلَةِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ.

١٢٢٤- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ - عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى لُحَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ أَمَامَهُ، وَلَكِنْ يَبْزُقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى.

١٢٢٥- (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَابَا سَعِيدٍ أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى لُحَامَةً، بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

١٤- باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها والنهي عن بصاق المصلي بين

يديه وعن يمينه.

١٢٢٦- (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى بُصَافًا فِي جِدَارِ الْقُبْلَةِ أَوْ مُخَاضًا أَوْ نُخَامَةً، فَحَكَهُ.

١٢٢٧- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ - عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي قُبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ فَيَتَنَحَّعُ أَمَامَهُ؟ أَلَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَحَّعَ فِي وَجْهِهِ؟ فَإِذَا تَنَحَّعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَحَّعْ عَنْ يَسَارِهِ، تَحْتَ قَدَمَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقُلْ هَكَذَا" وَوَصَفَ الْقَاسِمُ، فَتَقَلَّ فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ مَسَحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ.

١٢٢٨- (٧) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ هُشَيْمٍ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرُدُّ ثَوْبَهُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ.

١٢٢٩- (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَزِفُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمَيْهِ.

-قوله ﷺ: 'فلا يصف قبل وجهه فإن الله قبل وجهه' أي الجهة التي عظمها، وقيل: فإن قبله الله، وقيل: ثوبه ونحو هذا، فلا يقابل هذه الجهة بالبصاق الذي هو الاستخفاف بمن يزيق إليه وإهانة وتحقيره.
قوله: "رأى بصافاً" وفي رواية: "نخامة" وفي رواية: "مخاضاً".

معنى البراق والبصاق، والمخاط والنخامة: قال أهل اللغة: المخاط من الأنف، والبصاق والبراق من الفم، والنخامة وهي النخاعة من الرأس أيضاً، ومن الصدر ويقال تنحمت وتنحمت.

قوله: "أن النبي ﷺ رأى أن يزيق الرجل عن يمينه وأمامه ولكن يزيق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى".
وفي الرواية الأخرى: "إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه فلا يزيق بين يديه ولا عن يمينه ولكن عن شماله تحت قدمه اليمنى: أي المصلي عن البصاق بين يديه وعن يمينه، وهذا عام في المسجد وغيرها.

١٢٣٠ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ - عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا".

١٢٣١ - (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ. أَخْبَرَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَأَلْتُ قَتَادَةَ عَنِ الثُّغْلِ فِي الْمَسْجِدِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الثُّغْلُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا".

١٢٣٢ - (١١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا وَاصِلٌ مَوْلَى أَبِي عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّلِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "عَرَضْتُ عَلَى أَعْمَالِ أُمِّتِي، حَسَنَتَهَا وَسَيِّئَتَهَا، فَوَجَدْتُ فِي مَحَابِسِ أَعْمَالِهَا الْأَذَى يُمَاطُ عَنِ الطَّرِيقِ، وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِهَا التُّخَاعَةُ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ".

وقوله ﷺ: "وليزق تحت قدمه وعن يساره" هذا في غير المسجد، أما المصلي في المسجد فلا يزق إلا في ثوبه لقوله ﷺ: "البراق في المسجد خطيئة" فكيف يأذنه فيه ﷺ؟ وإنما هي عن البصاق عن اليمين تشريفاً لها. وفي رواية البخاري: "فلا يمسك أمامه ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكاً" قال القاضي: والنهي عن البراق عن يمينه هو مع إمكان غير اليمين، فإن تعذر غير اليمين بأن يكون عن يساره مصل فله البصاق عن يمينه، لكن الأولى تنزيه اليمين عن ذلك ما أمكن.

قوله: "أرأى نخامة في قبة المسجد فتحكها" فيه: إزالة البراق وغيره من الأقدار ونحوها من المسجد. قوله ﷺ: "فلينزع عن يساره وتحت قدمه" فإن لم يجد فليقل هكذا ووصف القاسم فتفل في ثوبه ثم مسح بعضه على بعض هذا فيه: حواز الفعل في الصلاة، وفيه: أن البراق والمخاط والنخاعة طاهرات، وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين إلا ما حكاه الخطابي عن إبراهيم النخعي أنه قال: البراق نجس ولا أظنه يصح عنه، وفيه: أن البصاق لا يبطل الصلاة، وكذا التنزع إن لم يتبين منه حرفان أو كان مغلوباً عليه.

قوله ﷺ: "فإنه يناجي ربه" إشارة إلى إخلاص القلب، وحضوره وتفريغه لذكر الله تعالى ومحبيه وتلاوة كتابه وتبديره. قوله ﷺ: "الثفل في المسجد خطيئة" هو بفتح التاء المثناة فوق وإسكان الفاء وهو البصاق، كما في الحديث الآخر: "البراق في المسجد خطيئة". وأعلم أن البراق في المسجد خطيئة مطلقاً سواء احتاج إلى البراق أو لم يحتاج، بل يزق في ثوبه، فإن يزق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة، وعليه أن يكرر هذه الخطيئة بدفن البراق، هذا هو -

١٢٣٣- (١٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا كَثْمَسٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَيْتُهُ تَنْحَعُ، فَذَلَّكَهَا بِنَعْيِهِ.

١٢٣٤- (١٣) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنِ الْحَرِيرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ يَزِيدَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ، فَتَنَحَّعَ فَذَلَّكَهَا بِنَعْيِهِ الْبَسْرِيِّ.

-الصواب أن البزاق خطيئة كما صرح به رسول الله ﷺ وقالة العلماء، وللقاضي عياض فيه كلام باطل، حاصله أن البزاق ليس بخطيئة إلا في حق من لم يذفنه، وأما من أراد ذفنه فليس بخطيئة، واستدل له بأشياء باطلة، فقوته هذا غلط صريح يخالف لنص الحديث ولما قاله العلماء، نهت عليه ثلاثا بغيره.

وأما قوله ﷺ: "وَكَفَّارَتُهَا ذَفْنُهَا" فمعناها: إن ارتكبت هذه الخطيئة فعليه تكفيرها، كما أن الزنا والخمر وقتل الصيد في الإحرام محرّمات وخطايا وإذا ارتكبتها فعليه عقوبتها. واختلف العلماء في المراد بذفنها، فالجمهور قالوا: المراد ذفنها في تراب المسجد ورمه وحصاته إن كان فيه تراب أو رمل أو حصاة ونحوها، وإلا فمخرجها. وحكي الروياني من أصحابنا قولاً: أن المراد إخراجها مطلقاً، والله أعلم.

قوله: عن قتادة عن أنس «عنه». وفي الرواية الأخرى: سألت قتادة فقال سمعت أنس بن مالك. فيه: تنبيه على أن قتادة سمعه من أنس؛ لأن قتادة مدلس، فإذا قال "عن" لم يتحقق اتصاله، فإذا جاء في طريق آخر سماعه تحققنا به اتصال الأول، وقد سبق بيان هذه القاعدة في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب ثم في مواضع بعدها.

قوله: "عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدبلي" أما "يعمر" فبفتح اليم وضمها وسبق بيانه في أول كتاب الإيمان، وسبق بهذه يقليل بيان الخلاف في الدبلي.

قوله ﷺ: "وَوُجِدَتْ فِي مَسَانِي أَسْوَاقِهَا الْجَمَاعَةُ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تَذْفِي" هذا ظاهره أن هذا القبح والذم لا يختص بصاحب الجماعة، بل يدخل فيه هو وكل من رآها ولا يزيلها بدفن، أو حك ونحوه.

[١٥- باب جواز الصلاة في التعلين]

- ١٢٣٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ: أَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي التَّعْنِينِ؟ قَالَ: نَعَمْ.
- ١٢٣٦- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو مَسْلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا، بِمِثْلِهِ.

١٥- باب جواز الصلاة في التعلين

قوله: "كان رسول الله ﷺ يصلي في التعلين" فيه: جواز الصلاة في التعليل والخفاف ما لم يتحقق عليها نجاسة، ولو أصاب أسفل الخف نجاسة، ومسحه على الأرض، فهل تصح صلاته؟ فيه خلاف للعلماء وهما قولان للشافعي رحمه الله: الأصح: لا تصح.

* * * *

[١٦ - باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام]

١٢٣٧- (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّافِدِ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لِرُهَيْبٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ نَهَا أَعْلَامًا. وَقَالَ: "شَغَلَتْنِي أَعْلَامٌ هَذِهِ، فَادْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَاتُّوْنِي بِأَنْبِحَائِيَّ".

١٢٣٨- (٢) وَحَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي خَمِيصَةٍ ذَاتِ أَعْلَامٍ، فَتَنَظَّرَ إِلَى عِلْمِهَا، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: "ادْهَبُوا بِهَذِهِ الْخَمِيصَةِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ بَنِ حَدِيقَةَ، وَاتُّوْنِي بِأَنْبِحَائِيَّ، فَإِنَّهَا أَنْهَتْنِي أَنْقَأَ فِي صَلَاتِي".

١٦ - باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام

شرح المغرب: قوله: "في خميصة" هي كساء مربع من صوف.

قوله ﷺ: "واتُّوني بأنبحائي" قال القاضي عياض: رويته بفتح الهمزة وكسرهما، وفتح الباء وكسرهما أيضاً في غير مسلم وبالحجّين ذكرها ثعب، قال: ورويته بتشديد الباء في آخره، وبخفيفها معاً في غير مسلم، إذ هو في رواية لمسلم بأنبحائية مشدد مكسور، على الإضافة إلى أبي جهم، وعلى التذكير كما جاء في الرواية الأخرى: "كساء له أنبحائي"، قال ثعب: هو كل ما كلف، قال غيره: هو كساء غليظ لا صم له، فإذا كان للكساء علم فهو خميصة، فإن لم يكن فهو أنبحائية. وقال الداودي: هو كساء غليظ بين الكساء والعباءة. وقال القاضي أبو عبد الله: هو كساء سداه قطن أو كتان، وخمته صوف. وقال ابن قتيبة: إنما هو منبحائي، ولا يقال: "أنبحائي" منسوب إلى "منبح" وفتح الباء في السب؛ لأنه خرج مخرج الشفوذ، وهو قول الأصمعي قال الليحي: ما قاله ثعلب أظهر، والنسب إلى منبح مباحي.

قوله ﷺ: "شغلتني أعلام" وفي الرواية الأخرى "أنهني" وفي رواية للبخاري: "بأخاف أن تمنني" معنى هذه الألفاظ منقارب وهو اشتغال القلب بها عن كمال الحضور في الصلاة وتدبر أذكراها وتلاوتها ومقاصدها من الانقياد والخضوع، وفيه الحث على حضور القلب في الصلاة، وتدبر ما ذكرناه، ومنع النظر من الامتناد إلى ما يشغل، وإزالة ما يخاف اشتغال القلب به، وكراهية تزويق محراب المسجد وحائطه ونقشه وغير ذلك من التشاغل؛ لأن النبي ﷺ جعل العلة في إزالة الخميصة هذا المعنى.

١٢٣٩- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ خَمِيصَةٌ لَهَا عَلَمٌ، فَكَانَ يَتَشَاغَلُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ، فَأَعْطَاهَا أَبَا جَهْمٍ، وَأَخَذَ كِسَاءً لَهُ أُبْجَانِيًّا.

فقه الحديث: وفيه: أن الصلاة تصح، وإن حصل فيها فكر في شغل ونحوه مما ليس متعلقاً بالصلاة، وهذا بإجماع الفقهاء. وحكى عن بعض السلف والزهاد ما لا يصح عن يعتد به في الإجماع، قال أصحابنا: يستحب له النظر إلى موضع سجوده ولا يتجاوزه، قال بعضهم: يكره تغميض عينيه، وعندني لا يكره إلا أن يخاف ضرراً، وفيه: صحة الصلاة في ثوب له أعلام، وأن غيره أولى، وأما بعثه ﷺ بالخميصة إلى أبي جهم وطلب أُنْجَانِيَّة فهو من باب الإدلال عليه نعلمه بأنه يؤثر هذا ويفرح به، والله أعلم.

واسم أبي جهم هذا: عامر بن حذيفة بن غانم القرشي العدوي المدني الصحابي، قال الحاكم أبو أحمد: ويقال: اسمه عبيد بن حذيفة، وهو غير أبي جهيم بضم الجيم وزيادة ياء على التصغير المذكور في باب التيمم، وفي مرور المار بين يدي المصلي، وقد سبق بيانه في موضعه.

[١٧- باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال،...]

١٢٤٠- (١) أَخْبَرَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ".

١٢٤١- (٢) وَحَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا قُرِبَ الْعِشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ"، وَلَا تَعْمَلُوا عَنْ عِشَائِكُمْ".

١٢٤٢- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَحَفْصٌ وَوَكَيْعٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ.

١٢٤٣- (٤) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا وَضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ، وَلَا تَعْمَلُنَّ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ".

١٢٤٤- (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيْبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعُودَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح: وَحَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَيُّوبَ، كُلُّهُمُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

١٧- باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال،

وكراهة الصلاة مع مدافعة الحدث ونحوه

قوله ﷺ: "إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ". وفي رواية: "إِذَا قُرِبَ الْعِشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ وَلَا تَعْمَلُوا عَنْ عِشَائِكُمْ".

قوله: "قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ" في تخصيص المغرب بالذكر تنبيه على أن غير المغرب أولى بذلك؛ لأن مَبْنِيَّ الْمَغْرِبِ عَلَى التَّحْجِيلِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٢٤٥ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ، قَالَ: تَحَدَّثْتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثًا، وَكَانَ الْقَاسِمُ رَجُلًا لِحَانَةً، وَكَانَ لِأُمِّ وَلَدٍ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا لَكَ لَا تَحَدَّثُ كَمَا يَتَحَدَّثُ ابْنُ أَبِي هَذَا؟ أَنَا إِنِّي قَدْ عَلِمْتُ مِنْ أَيْنَ أُتِيتَ، هَذَا أَدْبَتُهُ أُمُّهُ وَأَنْتَ أَدْبَتَكَ أُمُّكَ، قَالَ فَغَضِبَ الْقَاسِمُ وَأَضْطَبَّ عَلَيْهَا، فَلَمَّا رَأَى مَائِدَةَ عَائِشَةَ قَدْ أُتِيَ بِهَا قَامَ، قَالَتْ: أَيْنَ؟ قَالَ: أَصَلِّي. قَالَتْ: اجْلِسْ. قَالَ: إِنِّي أَصَلِّي. قَالَتْ: اجْلِسْ غَدْرًا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَحْبَانُ".

-وفي رواية: "إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابتدؤوا بأعشاء ولا يعجلن حتى يفرغ منه". وفي رواية: "لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الأحبान".

فوائد هذه الأحاديث: في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله لما فيه من اشتغال القلب به، وذهاب كمال الخشوع، وكراهتها مع مدافعة الأجنبيين وهما البيول والغائط، ويصحق بهذا ما كان في معناه مما يشغل القلب، ويذهب كمال الخشوع، وهذه الكراهة عند جمهور أصحابنا وغيرهم إذا صلى كذلك وفي الوقت سعة، فإذا ضاق بحيث لو أكل أو تظهر خرج وقت الصلاة صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت، ولا يجوز تأخيرها. وحكى أبو سعيد الخواري من أصحابنا وجهاً لبعض أصحابنا: أنه لا يصلي بحاله، بل يأكل وينوضا وإن خرج الوقت؛ لأن مقصود الصلاة الخشوع، فلا يفوته، وإذا صلى على حاله وفي الوقت سعة فقد ارتكب المكروه، وصلاته صحيحة عندنا وعند الجمهور؛ لكن يستحب إعادتها ولا يجب. ونقل القاضي عياض عن أهل الظاهر أنها باطلة. وفي الرواية الثانية دليل على امتداد وقت المغرب، وفيه خلاف بين العلماء، وفي مذهبنا سنوضحه في أبواب الأوقات - إن شاء الله تعالى -.

وقوله ﷺ: "ولا يعجلن حتى يفرغ منه" دليل على أنه يأكل حاجته من الأكل بكماله، وهذا هو المصواب، وأما ما تأوله بعض أصحابنا على أنه يأكل نقماً يكسرهما شدة الجوع، فليس بصحيح، وهذا الحديث صريح في إبطاله. قوله: "حدثنا النسيب بن مسعود قال: حدثنا سفيان بن موسى" سفيان هذا بصري ثقة معروف، قال اندارقضي: هو ثقة مأمون، وقال أبو علي الفسائي: هو ثقة، وأنكروا على من زعم أنه مجهول.

قوله: "وكان لحانة" هو بفتح اللام وتشديد الحاء، أي كثير اللحن في كلامه. قال القاضي: ورواه بعضهم "لحنة" يضم اللام وإسكان الحاء وهو بمعنى "لحانة".

قوله: "ابن أبي عتيق" هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه. والقاسم هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

١٢٤٦ - (٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَازِمَةَ الْقَاسِمُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ قِصَّةَ الْقَاسِمِ.

شرح الغريب: قوله: "فغضب وأغضب" هو بفتح الهمزة والضاد المعجمة وتشديد الياء الموحدة، أي حقد، قولها: "أجلس غدار" هو بضم الغين المعجمة وفتح الدال، أي يا غادر، قال أهل اللغة: "اغدر" ترك الوفاء، ويقال لمن غدر، غادر وغدر، وأكثر ما يستعمل في النداء بالشتيم، وإنما قالت له: غدر؛ لأنه مأمور باحترامها؛ لأنها أم المؤمنين وعمته وأكرم منه، وناصحة له ومؤدية؛ فكان حقه أن يحتملها ولا يغضب عليها.

قوله: "أخبرني أبو حازمة" هو بحاء مهملة مفتوحة، ثم زاي ساكنة، ثم راء، وسمه: يعقوب بن مجاهد، وهو يعقوب بن مجاهد المذكور في الإسناد الأول ويقال: كنيته أبو يوسف وأما أبو حازمة فلقب له، والله أعلم.

[١٨- باب نهي من أكل ثوماً أو بصلًا أو كراثًا أو نحوها لما له رائحة كريهة...]

١٢٤٧- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فِي غَزْوَةِ حَيِّرٍ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ يَعْنِي الثُّومَ فَلَا يَأْتِيَنَّ الْمَسْجِدَ". قَالَ زُهَيْرٌ: فِي غَزْوَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ حَيِّرٍ.

١٢٤٨- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا ابْنُ لُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسَاجِدَنَا، حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا" يَعْنِي الثُّومَ.

١٢٤٩- (٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْنَا، وَلَا يُصَلِّ مَعَنَا".

١٢٥٠- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا- عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، وَلَا يُؤْذِينَا بِرِيحِ الثُّومِ".

١٨- باب نهي من أكل ثوماً وبصلًا أو كراثًا أو نحوها لما له رائحة كريهة

عن حضور المسجد حتى تذهب ذلك الريح وإخراجه من المسجد

قوله ﷺ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ يَعْنِي الثُّومَ فَلَا يَقْرَبَنَّ الْمَسْجِدَ" هذا تصريح بنهي من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد، وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء: أن النهي خاص في مسجد النبي ﷺ لقوله ﷺ: في بعض روايات مسلم: "فلا يقرن مسجدينا" وحنة الجمهور فلا يقرن المساجد، ثم إن هذا النهي إنما هو عن حضور المسجد لا عن أكل الثوم والبصل ونحوهما، فهذه الأقوال حلال بإجماع من يعتد به. وحكى القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها؛ لأنها تمنع عن حضور الجماعة وهي عندهم -

١٢٥١- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ، عَنْ أَبِي الثَّوْبَرِيِّ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْبَصْلِ وَالْكَرَاتِ، فَغَلَبَتْنَا الْحَاجَةُ فَأَكَلْنَا مِنْهَا فَقَالَ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْمُنْتَنَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنَادِي بِمَا يَتَأَذَى بِهِ الْإِنْسُ".

١٢٥٢- (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَجَاحٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ -وَفِي رِوَايَةٍ حَرَمَلَةُ زَعَمَ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا أَوْ لْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا. وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ". وَأَنَّهُ أَتَى بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ يُقُولُ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ، فَقَالَ: "قَرِّبُوهَا" إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِيهِ، فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا، قَالَ: "كُلْ، فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تَنَاجِي".

حرفض عن. وحصة الجمهور قوله ﷺ في أحاديث الباب: "كل، فإن أناجي من لا تناجي" وقوله ﷺ: "أبها الناس إبه نيس في تحريم ما أحل الله لي" قال العلماء: ويلحق بالثوم والبصل والكراث كل ما له رائحة كريهة من المأكولات وغيرها. قال القاضي: ويلحق به من أكل فعلاً وكان يتحشى، وقال ابن المرباط: ويلحق به من به يجر في فيه أو به جرح له رائحة. قال القاضي: وقاس العلماء على هذا مجامع الصلاة غير المسجد كمصلى العيد والجنائز ونحوها من مجامع العبادات، وكذا مجامع العلم والذكر والولائم ونحوها، ولا يلتحق بها الأسواق ونحوها. قوله ﷺ: "من أكل من هذه الشجرة" وفي الرواية الأخرى: "من هذه البقعة" فيه: تسمية الثوم شجرةً وبقلاً، قال أهل اللغة: البقل كل نبات اخضرت به الأرض.

قوله ﷺ: "من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب ولا يصل معنا" هكذا ضبطناه "ولا يصل" على النهي، ووقع في أكثر الأصول "ولا يصلي" بإثبات الباء على الخبر الذي يراد به النهي، وكلاهما صحيح. فيه: لمي من أكل الثوم ونحوه عن حضور مجمع المصلين، وإن كانوا في غير مسجد، ويؤخذ منه النهي عن سائر مجامع العبادات ونحوها كما سبق. ضبط كلمات الحديث وشرح الغريب: قوله ﷺ: "فلا يقرب من مسجدنا ولا يؤدبنا" هو بتشديد نون يؤدبنا. وإنما تبعت عليه؛ لأن رأيت من خففه ثم امتشكل عليه إثبات الباء، مع أن إثبات الباء المخففة جائز على إرادة الخبر كما سبق. قوله ﷺ: "إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَأَذَى بِمَا يَتَأَذَى مِنَ الْإِنْسِ" هكذا ضبطناه بتشديد الذال فيهما وهو ظاهر، ووقع في أكثر الأصول: "تأذى مما يأذى منه الإنس" بتخفيف الذال فيهما وهي لغة يقال: أذى يأذى مثل: عصى يعصى ومعناه تأذى. قال العلماء: وفي هذا الحديث دليل على منع أكل الثوم ونحوه من دخول المسجد وإن كان خالياً؛ لأنه محل الملائكة ولعموم الأحاديث.

١٢٥٣- (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ، الثُّومِ - وَقَالَ مَرَّةً: مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكَرَاثَ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنَازَلُ مِنْهُ بِئَازَى مِنْهُ يَبْزُو آدَمَ".

١٢٥٤- (٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، ح: قَالَ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَصْحَابُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَعُشْنَا فِي مَسْجِدِنَا" وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَصَلَ وَالْكَرَاثَ.

١٢٥٥- (٩) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّافِدِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: لَمْ نَعُدْ أَنْ فُتِحَتْ حَبِيرٌ، فَوَقَعْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي تِلْكَ الْبَقْلَةِ - الثُّومِ - وَالنَّاسُ جِيَاعٌ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا أَكْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ، فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّيحَ. فَقَالَ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَصِيفَةِ شَيْئًا فَلَا يَقْرَبْنَا فِي الْمَسْجِدِ" فَقَالَ النَّاسُ: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ، فَلَمَّ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لِي، وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا".

-قوله: "أني بقدر فيه خضرات" هكذا هو في نسخ صحيح مسلم كلها "بقدر"، ووقع في صحيح البخاري وسنن أبي داود وغيرهما من الكتب المعتمدة "أني بدير" بياين موحدتين قال العلماء: هذا هو الصواب، وفسر الرواة وأهل اللغة والغريب البدر بالطبق قالوا: سمي بديرًا لاستدارته كاستدارة البدر.

قوله ﷺ: "من أكل من هذه الشجرة الخيفة" سماها خيفة لفتح راحتها. قال أهل اللغة: الخيف في كلام العرب: المكروه من قول أو فعل أو مال أو طعام أو شراب أو شخص.

قوله ﷺ: "أيها الناس إنه ليس بي تحريم ما أحل الله لي ولكنها شجرة أكره ريحها" فيه: دليل على أن الثوم ليس بحرام، وهو إجماع من يعتد به كما سبق، وقد اختلف أصحابنا في الثوم هل كان حراماً على رسول الله ﷺ أم كان يتركه تنزهاً؟ وظاهر هذا الحديث أنه ليس بمحرم عليه ﷺ، ومن قال بالتحريم بقوله: المراد ليس لي أن أحرم على أمي ما أحل الله لها.

قوله: "لم نعد أن فتحت حير" من عدا يعدو بمعنى تجاوز أي ما تجاوزنا فتح حير حتى قمنا أي متصلاً بفتح حير ومقارناً معه قمنا، والله تعالى أعلم.

١٢٥٦- (١٠) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَبْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ ابْنِ حَبَابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى زُرَاعَةٍ بَصَلٍ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، فَزَلَّ نَاسٌ مِنْهُمْ فَأَكَلُوا مِنْهُ، وَلَمْ يَأْكُلْ آخَرُونَ. فَرَحْنَا إِلَيْهِ، فَدَعَا الَّذِينَ لَمْ يَأْكُلُوا الْبَصَلَ، وَأَخَّرَ الْآخَرِينَ حَتَّى ذَهَبَ رِيحُهَا.

١٢٥٧- (١١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ سَالِمِ ابْنِ أَبِي الْحَفَظِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ كَانَ دِيكًا فَقَرَنِي ثَلَاثَ نَفَرَاتٍ، وَإِنِّي لَا أَرَاهُ إِلَّا حُضُورَ أَحِبِّي، وَإِنْ أَقْوَامًا يَأْمُرُونَنِي أَنْ أَسْتَحْلِفَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ يُضَيِّعْ دِينَهُ، وَلَا جِلَافَتَهُ، وَلَا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ، فَإِنْ عَجِلَ بِي أَمْرٌ، فَالْخِلَافَةُ شُورَى بَيْنَ هَؤُلَاءِ السَّنَةِ الَّذِينَ تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ،

قوله: "مر على زراعة بصل" هي بفتح الزاي وتشديد الراء؛ وهي الأرض المزروعة.

قوله: "هشام قال حدث قتادة عن سالم بن أبي الحنفية عن معدان بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب عليه خطب يوم الجمعة".

الجواب عن استدراك الدارقطني: هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال: خالف قتادة في هذا الحديث ثلاثة حفاظ وهم: منصور بن المعتمر، وحسين بن عبد الرحمن، وعمر بن مرة، فرواه عن سالم عن عمر منقطعاً لم يذكروا فيه معدان، قال الدارقطني: وقتادة وإن كان ثقة وزيادة الثقة مقبولة عندنا، فإنه مدلس ولم يذكر فيه سماعه من سالم، فأشبهه أن يكون بلغه عن سالم فرواه عنه.

قلت: هذا الاستدراك مردود؛ لأن قتادة وإن كان مدلساً فقد قدمنا في مواضع من هذا الشرح أن ما رواه البخاري ومسلم عن المدلسين وعنه فهو محمول على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث ممن عنده، وأكثر هذا أو كثير منه يذكر مسلم وغيره سماعه من طريق آخر متصل به، وقد اتفقوا على أن المدلس لا يحتاج بمنعته كما سبق بيانه في الفصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح، ولا شك عندنا في أن مسلماً رحمه الله يعلم هذه القاعدة ويعلم تدليس قتادة، فلولا ثبوت سماعه عنده لم يحتاج به، ومع هذا كله فتدليسه لا يلزم منه أن يذكر معداناً من غير أن يكون له ذكر، والذي يخاف من المدلس أن يحذف بعض الرواة، أما زيادة من لم يكن، فهذا لا يقع عند المدلس. وإنما هذا فعل الكاذب الجاهر بكذبه، وإنما ذكر معدان زيادة ثقة فيجب قبولها، والمحب من الدارقطني شك في كونه جعل التدليس موجباً لاختراع ذكر رجل لا ذكر له ونسبه إلى مثل قتادة الذي يحله من العدالة والحفظ والعلم بالغاية العالية، وبالله التوفيق.

وَأَيُّ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَامًا يَطْعَنُونَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَنَا ضَرَبْتُهُمْ بِيَدِي هَذِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ أَعْدَاءُ اللَّهِ، الْكُفْرَةُ الصَّلَاةُ، ثُمَّ إِلَيَّ لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئاً أَهَمُّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَعْنِظُ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَعْنِظُ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِأَصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، فَقَالَ: "يَا عُمَرُ أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟" وَإِنِّي إِنْ أَعِشَ أَقْضِي فِيهَا بِقَضِيَّتِي، يَقْضِي بِهَا مَنْ يَفْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يَفْرَأُ الْقُرْآنَ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ عَلَى أَمْرَاءِ الْأَنْصَارِ، فَإِنِّي إِنَّمَا بَعَثْتُهُمْ عَلَيْهِمْ لِيَعْدِلُوا عَلَيْهِمْ، وَلِيَعْلَمُوا النَّاسَ دِينَهُمْ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَيَتَسَمَّوْا فِيهِمْ فِتْنَهُمْ، وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكَلُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ، ثُمَّ إِنَّكُمْ، أَيُّهَا النَّاسُ تَأْكُلُونَ شَجَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَيْبَتَيْنِ، هَذَا الْبَصَلُ وَالثُّومُ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ، أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَيْعِ، فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلَيْسَتْهُمَا طَبِخًا.

١٢٥٨ - (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ح: وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سُوَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ جَمِيعاً عَنْ قَتَادَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

-قوله: "وَأَنَّ أَقْوَامًا يَأْمُرُونِي أَنْ أَسْتَحْلِفَ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَكُنْ لِيُضِيعَ دِينَهُ وَلَا خِلَافَتَهُ" معناه: إن استحلقت فحسن، وإن تركت الاستحلاف فحسن، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَحْلِفْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَضِيعُ دِينَهُ بَلْ يَقِيمُ لَهُ مَنْ يَقُومُ بِهِ.

قوله: "إِنَّ عَجَلَ فِي أَمْرِ خِلَافَةِ شُورَى بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْأُمَّةِ" معنى شورى يتشاورون فيه ويتفقون على واحد من هَؤُلَاءِ الْأُمَّةِ: عثمان وعلي وطليحة وزبير وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف، ولم يدخل سعيد بن زيد معهم وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَشِيرَةِ لِأَنَّهُ مِنْ أَقَارِبِهِ، فَتَوَرَّعَ عَنْ إِدْخَالِهِ كَمَا تَوَرَّعَ عَنْ إِدْخَالِ ابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.

قوله: "وَأَنَا عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَامًا يَطْعَنُونَ فِي هَذَا الْأَمْرِ" إلى قوله: "فَإِنْ فَعِلُوا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ أَعْدَاءُ اللَّهِ الْكُفْرَةُ الصَّلَاةُ" معناه: استحلوا ذلك فهم كفره ضلال، وَإِنْ لَمْ يَسْتَحْلُوا ذَلِكَ، ففعلهم فعل الكفرة.

وقوله: "ضَعْنُونَ" بضم العين وفتحها وهو الأفضح هنا. قوله ﷺ: "أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ" معناه: الآية التي نزلت في الصيْف وهي قول الله تعالى: ﴿إِذَا ضَعِفَتِ الْأَيُّهُ فَتَقِيصْكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾ (النساء: ١٧٦) إِلَى آخِرِهَا، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ قَوْلِ "سُورَةِ النَّسَاءِ"، وَ"سُورَةِ الْبَقَرَةِ"، وَ"سُورَةِ الْمَكِيدَةِ" -

= ونحوها، وهذا مذهب من يعتد به من العلماء، والإجماع اليوم معقد عليه، وكان فيه نزاع في العصر الأول، وكان بعضهم يقول: لا يقال: سورة كذا، وإنما يقال السورة التي يذكر فيها كذا، وهذا باطل مردود بالأحاديث الصحيحة، واستعمال النبي ﷺ والصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء المسلمين ولا مفسدة فيه؛ لأن المعنى مفهوم والله أعلم.

قوله: "أما رَأَيْتَ رَجُلًا يَتَّقِي اللَّهَ يَتَّقِي إِذَا رَجَعَ رِجْلُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ" أمر به بالخروج إلى البقيع" هذا فيه إخراج من وجد منه ريح الثوم والبصل ونحوهما من المسجد، وإزالة المنكر باليد من أمكنه.

قوله: "ومن أَلَامَهُمْ، وَبَسَّتْهُمُ، صَبْحًا" معناه: من أراد أكلهما، فبَسَّتْ رِجْلَاهُمَا بِالطَّبْعِ، وإماتة كل شيء كسر قوته وحذته، ومنه قولهم: قُلْتُ انْخَسِرْ إِذَا مَرَّحَهَا بِالماء وكسر حذتها، والله أعلم.

[١٩ - باب النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد]

١٢٥٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ حَبِيبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَادِ بْنِ الْهَادِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ"، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُنَّ لَهُذَا".

١٢٦٠ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْمُقَرِّي: حَدَّثَنَا حَبِيبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَادِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بِمِثْلِهِ.

١٢٦١ - (٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ عَلْقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا وَحَدَّثَ، إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيََتْ لَهُ".

[١٩ - باب النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد]

قوله ﷺ: "مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُنَّ لَهُذَا" قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يُقَالُ: نَشَدْتُ الدَّابَّةَ إِذَا طَلَبْتُهَا، وَأَنْشَدْتُهَا إِذَا عَرَفْتُهَا، وَرَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ يَنْشُدُ ضَالَّةً يَفْتَحُ الْبَاءُ وَضَمُّ الشَّيْنِ مِنْ نَشَدْتَ إِذَا طَلَبْتَ.

ومثله قوله في الرواية الأخرى: "أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْجَمَلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا وَحَدَّثَ، إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيََتْ لَهُ".

فقه الحديث: قوله: "إِنِّي الْجَمَلُ الْأَحْمَرُ" فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فَوَائِدُ مِنْهَا: النَّهْيُ عَنْ نَشْدِ الضَّالَّةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَيُلْحَقُ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِجَارَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْعُقُودِ وَكَرَاهَةُ رَفْعِ اصِّصُوتِ فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ الْقَاضِي: قَالَ مَالِكٌ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: يَكْرَهُ رَفْعَ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ بِالْعِلْمِ وَغَيْرِهِ، وَأَجَازَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

قوله: "لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ" يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَا نَافِعَةَ، وَالْجَمْعَةُ دَعَاءٌ عَلَيْهِ وَأَنْ تَكُونَ نَاهِيَةً وَمَا بَعْدَهَا دَعَاءٌ لَهُ، أَيْ لَا تَقْمَلْ ذَلِكَ رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، وَالْمَشْهُورُ بَيْنَ النَّاسِ هُوَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي أَيْضًا غَيْرُ بَعِيدٍ إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ قَصْدِ الْمَعْنَى الثَّانِي هُوَ الْفَصْلُ بِالْوَاوِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٢٦٢- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْحَمَلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ "لَا وَحَدَّثَتْ، إِنَّمَا يُنْبِتُ الْمَسَاجِدُ لِمَا يُنْبِتُ لَهُ".

١٢٦٣- (٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنِ ابْنِ بَرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ بَعْدَمَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا.

قَالَ مُسْنِمٌ: هُوَ شَيْبَةُ بْنُ نَعَامَةَ، أَبُو نَعَامَةَ، رَوَى عَنْهُ مُسْعَرٌ وَهَشِيمٌ وَجَرِيرٌ وَغَيْرُهُمْ، مِنَ الْكُوفِيِّينَ.

ومحمد بن مسلمة من أصحاب مالك رحمه الله رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس؛ لأنه يجمعهم ولا يبدلهم منه.

وقوله ﷺ: "إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَ لَهُ" معناه: لذكر الله تعالى والصلاة والعلم والذاكرة في الخير ونحوها، قال القاضي: فيه دليل على منع عمل الصانع في المسجد، كالتخاطبة وشبهها، قال: وقد منع بعض العلماء من تعليم الصبيان في المسجد، قال: قال بعض شيوخنا: إنما يمنع في المسجد من عمل الصنائع التي يختص بنفعها آحاد الناس ويكتسب به فلا يتخذ المسجد منجرًا، فأما الصنائع التي يشمل نفعها المسلمين في دينهم كالتثاقفة وإصلاح آلات الجهاد مما لا امتحان للمسجد في عمله فلا بأس به، قال: وحكى بعضهم خلافًا في تعليم الصبيان فيها.

وقوله ﷺ: "لَا وَحَدَّثَتْ" وأمر أن يقال مثل هذا، فهو عقوبة له على مخالفته وعصيانته، وينبغي لسامعه أن يقول: لا وجدت، فإن المساجد لم تكن لهذا، أو يقول: لا وجدت إنما بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَ لَهُ، كما قاله رسول الله ﷺ. والله أعلم.

[٢٠ - باب السهو في الصلاة والسجود له]

١٢٦٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنْ أَخَذَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَنَسِيَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَخَذَكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ".

١٢٦٥- (٢) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقَافِذِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَهُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ الثَّيِّثِ بْنِ سَعْدٍ: كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٢٠ - باب السهو في الصلاة والسجود له

قال الإمام أبو عبد الله الحارثي: أحاديث الباب خمسة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فممن شك فلم يدر كم صلى، وفيه أنه يسجد سجدتين، ولم يذكر موضعهما. وحديث أبي سعيد رضي الله عنه، فممن شك فيه، أن يسجد سجدتين قبل أن يسلم، وحديث ابن مسعود رضي الله عنه، وفيه القيام إلى خامسة، وأنه سجد بعد السلام، وحديث ذي النبين، وفيه السلام من اثنين والمشي والكلام، وأنه سجد بعد السلام. وحديث ابن بكينة، وفيه القيام من اثنين والسجود قبل السلام. اختلاف أهل العلم في كيفية سجدتي السهو: واختلف العلماء في كيفية الأخذ بهذه الأحاديث فقال داود: لا يقاس عليها، بن نستعمل في مواضعها على ما جاءت. قال أحمد رحمته الله مقول داود في هذه الصلوات خاصة، وخالفه في غيرها وقال: يسجد فيما سواها قبل السلام لكل سهو، وأما الذين قاتلوا بالنفيس، فاحتفظوا فقال بعضهم: هو غير في كل سهو إن شاء سجد بعد السلام، وإن شاء قبله في الزيادة والنقص. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: الأصل هو السجود بعد السلام، وتأول باقي الأحاديث عليه.

وقال الشافعي رحمته الله: الأصل هو السجود قبل السلام، ورد بقية الأحاديث إليه. وقال مالك رحمته الله: إن كان السهو زيادة سجد بعد السلام، وإن كان نقصاً قبله.

"قال في فتح الملهم: قال صاحب الهداية: فتعارضت روايتا فعله، فبقي التمسك بقوله سبحانك: "لكل سهو سجدتان بعد السلام" رواه أبو داود وابن ماجه عن إسماعيل بن عياش من حديث ثوبان: أنه رضي الله عنه قال: "لكل سهو سجدتان بعد السلام". قال البيهقي: "انفرد به إسماعيل بن عياش، وليس بالقوي". ونحن نضع ذلك مطلقاً، بل الحق في ابن عياش توثيقه مطلقاً، كما هو عند أشد الناس مقالة في الرجال: يحيى بن معين، قال عباس عن يحيى بن معين: ثقة، وثوبينه عن أبي إسحاق الفزاري لا يقبل. ونهيك أبي زرعة، (فتح الملهم: ٤/١٧١)

١٢٦٦ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا نُودِيَ بِالْأَذَانِ أَذِيرَ الشَّيْطَانَ، لَهُ ضَرَاطُ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ، فَإِذَا نُوبَ بِهَا أَذْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ الشُّبُوبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْعَرَى وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، يَمَّا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرْ، حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي كَبْرَ صَلَاتِهِ، فَإِذَا لَمْ يَنْدِرْ أَحَدُكُمْ كَبْرَ صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ".

- فأما الشافعي رحمه الله، فيقول: قال في حديث أبي سعيد فإن كانت خامسة شفعها، ونص على السجود قبل السلام مع تحوير الزيادة، والمحور كالموجود، ويتأول حديث ابن مسعود رحمه الله في القيام إلى خامسة والسجود بعد السلام على أنه ﷺ ما علم السهو إلا بعد السلام، ولو علمه قبله يسجد قبله، ويتأول حديث ذي اليمين على أنها صلاة جرى فيها سهو فسها عن السجود وقبل السلام، فنذكره بعده، هذا كلام المازري وهو كلام حسن نفيس. وأقوى المذاهب هنا مذهب مالك رحمه الله ثم مذهب الشافعي، وللشافعي رحمه الله قول كمذهب مالك رحمه الله يفعل بالتحوير، وعلى القول بمذهب مالك رحمه الله لو اجتمع في صلاة سهوان سهو بزيادة وسهو بنقص سجد قبل السلام. قال القاضي عياض رحمه الله وجماعة من أصحابنا: ولا خلاف بين هؤلاء المختلفين وغيرهم من العلماء أنه لو سجد قبل السلام أو بعده للزيادة أو النقص أنه يجزئه ولا يفسد صلاته وإنما اختلافهم في الأفضل، والله أعلم. قال الجمهور: لو سها سهران فأكثر كفاه سجدتان للجميع، وبهذا قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد رضوان الله عليهم وجمهور التابعين. وعن ابن أبي ليلى رحمه الله لكل سهو سجدتان وفيه حديث ضعيف.

قوله رحمه الله: "جاءه الشيطان فبسه" هو بتخفيف الباء، أي حفظ عليه صلاته وهو شاكها عليه وشككه فيها.

قوله رحمه الله: "إذا نودي بالأذان أذير الشيطان" إلى آخره، هذا الحديث تقدم شرحه في باب الأذان.

قوله رحمه الله في حديث أبي هريرة: "فإذا لم يندر أحدكم كم صلى يسجد سجدتين وهو جالس" اختلف العلماء في المراد به، فقال الحسن البصري وطائفة من السلف بظاهر الحديث وقالوا: إذا شك المصلي فلم يندر زاد أو نقص، فليس عليه إلا سجدتان وهو جالس، عملاً بظاهر هذا الحديث. وقال الشعبي والأوزاعي وجماعة كثيرة من السلف: إذا لم يندر كم صلى لزمه أن يعيد الصلاة مرة بعد أخرى أبداً حتى يستيقن.

وقال بعضهم: يعيد ثلاث مرات، فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه. وقال مالك والشافعي وأحمد رحمه الله والجمهور: متى شك في صلاته هل صلى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً لزمه البناء على اليقين، فيجب أن يأتي برابعة ويسجد للسهو عملاً بحديث أبي سعيد وهو قوله رحمه الله: "إذا شك أحدكم في صلاته فلم يندر كم صلى ثلاثاً أم أربعاً، فليطرح الشك، ولين عنى ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شفع له صلاته، وإن كان صلى إماماً لأربع كانتا ترغيباً للشيطان" قالوا: فهذا الحديث صريح في وجوب البناء على اليقين، وهو =

١٢٦٧- (٤) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا نُوبَ بِالصَّلَاةِ وَلَّى وَلَهُ ضُرَاطٌ". فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وَزَادَ: "فَهَنَاءُ وَمَنَاءُ، وَذِكْرُهُ* مِنْ حَاجَاتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ".

١٢٦٨- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَحِلْسِ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَةً كَبْرًا، فَسَجَدَ سَجَدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، قَبْلَ التَّسْلِيمِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

مفسر الحديث أبي هريرة ؓ، فيحمل حديث أبي هريرة عليه، وهذا متمم فوجب المفسر إليه مع ما في حديث أبي سعيد من الموافقة لقواعد الشرع في الشك في الأحداث والمبررات من المفقود وغير ذلك، والله أعلم. قوله: "نظرنا تسليمة" أي انظرناه.

قوله في حديث ابن بحينة: "صلى لنا رسول الله ﷺ، إلى قوله: فسجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم" فيه حجة لشفاعي رحمه ومالك والجمهور على أبي حنيفة ؓ فإن عنده السجود للنقص والزيادة بعد السلام. قوله: "عن عبد الله بن بحينة الأسدي حليف بني عبد المطلب" أما "الأسدي" فبإسكان السين، ويقال فيه: "الأزدي" كما ذكره في الرواية الأخرى، والأزد والأسد بإسكان السين قبيلة واحدة، وهما اسمان مترادفان لما وهم أزد شنة. وأما قوله: "حليف بني عبد المطلب" فكذا هو في نسخ صحيح البخاري ومسلم، والذي ذكره ابن سعد وغيره من أهل السير والتواريخ أنه حنيف بني المطلب وكان جده حالف المطلب بن عبد مناف. قوله: "عن عبد الله بن مالك ابن بحينة" والصواب في هذا أن يكون مالك ويكتب ابن بحينة بالألف؛ لأن عبد الله هو ابن مالك وابن بحينة، فمالك أبوه وبحينة أمه، وهي زوجة مالك، فمالك أبو عبد الله، وبحينة أم عبد الله، فإذا قرئ-

قوله: "وزاد فهناك ومناء، وذكره..." الأفعال الثلاثة بتشديد الوسط الأول مهزوز الآخر دون الثاني، لكن للازدواج قد يقرآن بلا همز معاً أو همزة. قال القاضي: أي أعطاه من الأمان ومناء ذكره الأمان، قلت: فالمعنى واحد والمقصود بالتكرير التأكيد، والله تعالى أعلم.

**قال في فتح الملهم: ظاهر هذه الروايات أن التحري هو الأخذ بغالب الظن، كما زعمته الحنفية، وهذا اعترف المحافظ في الفتح، فالشك في هذا الحديث أطلق على بعض أفراد الشك اللغوي، وهو ما استوى فيه الطرفان، والله أعلم. (فتح الملهم: ١٧٩/٤)

١٢٦٩- (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا النَّيْتُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْتَةَ الْأَسَدِيِّ، خَلِيفِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ، قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ، مَكَانَ مَا نَاسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ.

١٢٧٠- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْتَةَ الْأَزْدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي الشُّفْعِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَجْلِسَ فِي صَلَاتِهِ، فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ سَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

١٢٧١- (٨) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَالْفٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرْكُمْ صَلَاتِي؟ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشُّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ،

- كما ذكرناه انتظم على الصواب، ولو قرئ بإضافة مالك إلى "بن" فسد المعنى واقتضى أن يكون مالك ابناً لبحينة، وهذا غلط، وإنما هو زوجها.

فقه الحديث: وفي الحديث دليل لمسائل كثيرة إحداها: أن سجود السهر قبل السلام إما مطلقاً كما يقوله انشاقعي، وإما في النقص كما يقوله مالك. الثانية: أن التشهد الأول والجلوس له ليسا بركنين في الصلاة، ولا واجبين إذ لو كانا واجبين لما حرمهما السجود كالركوع والسجود وغيرهما، وهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله، وقال أحمد في طائفة قليلة: هما واجبان، وإذا سها حرمهما السجود على مقتضى الحديث.

الثالثة: فيه أنه بشرع التكبير لسجود السهو، وهذا مجمع عليه، واختلفوا فيما إذا فعلهما بعد السلام هل ينحرم ويتشهد ويسلم أم لا؟ والصحيح في مذهبننا: أنه يسلم ولا يتشهد، وهكذا الصحيح عندنا في سجود التلاوة أنه يسلم ولا يتشهد، كصلاة الجنائزة، وقال مالك: يتشهد ويسلم في سجود السهو بعد السلام واختلف قوله هل يجهر بسلامهما كسائر الصلوات أم لا؟ وهل يحرم لهما أم لا؟ وقد ثبت السلام لهما إذا فعلتا بعد السلام في حديث ابن مسعود وحديث ذي اليمين، ولم يثبت في التشهد حديث. واعلم أن جمهور العلماء على أنه يسجد للسهو في صلاة التطوع، كالفرض. وقال ابن سيرين وقتادة "لا سجود للتطوع، وهو قول ضعيف غريب عن الشافعي رحمه الله". قوله ﷺ في حديث أبي سعيد: "ثم سجد سجدتين قبل أن يسلم" ظاهر الدلالة لمذهب انشاقعي رحمه الله كما سبق في -

فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا، شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِتِمَامًا لِأَرْبَعٍ، كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ".
 ١٢٧٢- (٩) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عُمَى عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي
 دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي مَعْنَاهُ قَالَ "لَيَسْجُدَنَّ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَامِ"
 كَمَا قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بَلَالٍ.

١٢٧٣- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ
 جَرِيرٍ - قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ:
 صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: رَأَى أَوْ نَقَصَ - فَلَمَّا سَمِعَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَحَدَثَ
 فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: "وَمَا ذَلِكَ؟" قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ فَتَنَى رَجُلَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ
 الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: "إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ
 أَتَيْنَاكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ
 فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَنَسِيتُمْ عَلَيْهِ، ثُمَّ لَيَسْجُدَنَّ سَجْدَتَيْنِ".

هأنه يسجد للريادة والنقص قبل السلام. وسبق تقريره في كلام المازري، واعترض عليه بعض أصحاب مالك
 بأن مالكاً رحمه الله رواه مراسلاً، وهذا اعتراض باطل لوجهين: أحدهما: أن الثقات الحفاظ الأكثرين رواه مناصلاً
 فلا يضر مخالفة واحد لهم في إرساله؛ لأنهم حفظوا ما لم يحفظه وهم ثقات ضابطون بحفاظ متقنون. الثاني: أن
 المرس عند مالك رحمه الله حجة فهو وارد عليهم على كل تقدير.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "كانت ترغيماً للشيطان" أي إغافة له وإذلالاً؛ مأخوذ من أرغام وهو التراب، ومنه
 أرغم الله أنفه. والمعنى: أن الشيطان يبس عليه صلاته، وتعرض لإفسادها ونقصها، فجعل الله تعالى للمصلي
 طريقاً إلى جبر صلاته، وتدارك ما لبسه عليه، وإرغام الشيطان ورده خاسئاً مبعداً عن مراده، وكملت صلاة ابن
 آدم وامتلأ أمر الله تعالى الذي عصى به إبليس من امتناعه من السجود، والله أعلم.

قوله في إسناده حديث ابن مسعود: "حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة إلى آخره هذا الإسناد كله كوفيون إلا
 إسحاق بن راهويه رفيق أبي شيبة. قوله: 'فسجد سجدتين ثم سلم' دليل لمن قال يسلم إذا سجد للسهو بعد
 السلام، وقد سبق بيان الخلاف فيه.

قوله ﷺ: "لو حدث في الصلاة شيء، أنأتكم به" فيه: أنه لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة. قوله ﷺ: 'ونكس إنا
 نا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني'.

الكلام حول جواز النسيان على النبي ﷺ في أحكام الشرع بشرط التنبيه فيه: دليل على جواز النسيان عليه ﷺ
 في أحكام الشرع وهو مذهب جمهور العلماء، وهو ظاهر القرآن والحديث، اتفقوا على أنه ﷺ لا يقر عليه بل -

١٢٧٤- (١١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كِلَاهُمَا عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ مَنصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ بِشْرِ "فَلْيَنْظُرْ أُخْرَى ذَلِكَ لِلصَّوَابِ"، وَفِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ "فَلْيَنْتَحِرَ الصَّوَابُ".
١٢٧٥- (١٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مَنصُورٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ مَنصُورٌ: "فَلْيَنْظُرْ أُخْرَى ذَلِكَ لِلصَّوَابِ".

- يعلمه الله تعالى به. ثم قال الأكثرون: شرطه تبييه ﷺ على الفور متصلاً بالحادثة، ولا يقع فيه تأخير، وجوزت طائفة تأخيره مدة حياته ﷺ، واختاره إمام الحرمين، ومنعت طائفة من العلماء السهو عليه ﷺ في الأفعال البلاغية والعبادات، كما أجمعوا على منعه واستحائته عليه ﷺ في الأقوال البلاغية، وأجابوا عن الظواهر الواردة في ذلك، وإليه مائل الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني، والصحيح الأول فإن السهو لا يناقض النبوة، وإذا لم يقر عليه لم يحصل منه مفسدة، بل تحصل فيه فائدة وهو بيان أحكام الناسي وتقرير الأحكام. قال القاضي: واختلفوا في جواز السهو عليه ﷺ في الأمور التي لا تتعلق بالبلاغ وبيان أحكام الشرع من أفعاله وعباداته وأذكاره فحوزه المجهور.

عدم جواز السهو عليه في الأقوال البلاغية والأخبار الدنيوية: وأما السهو في الأقوال البلاغية: فأجمعوا على منعه كما أجمعوا على امتناع تعمده، وأما السهو في الأقوال الدنيوية، وفيما ليس سبيله البلاغ من الكلام الذي لا يتعلق بالأحكام، ولا أخبار القبالة وما يتعلق بها ولا يضاف إلى وحى، فحوزه قوم إذ لا مفسدة فيه، قال القاضي رحمه الله: واخترى الذي لا شك فيه ترجيح قول من منع ذلك على الأنبياء في كل خبر من الأخبار، كما لا يجوز عليهم حلف في غير لا عهداً ولا سهواً، لا في صحة ولا في مرض، ولا رضا ولا غضب، وحسبك في ذلك أن سيرة نبينا ﷺ وكلامه وأفعاله مجموعة معنيها على مر الزمان يتداولها الموافق والمخالف والمؤمن والمرتاب، فلم يأت في شيء منها استدراك غلط في قول ولا اعتراف بوجه في كلمة، ولو كان لنقل كما نقل سهوه في الصلاة ونومه عنها، واستدراكه رأي في تليج النخل وفي نزوله بأذن ميه بدر، وقوله ﷺ: "والله لا أحلف عنى عين فأرى غيرها غيراً منها إلا فعلت الذي هو خير وكفرت عن عيني" وغير ذلك. وأما جواز السهو في الاعتقادات في أمور الدنيا فغير متعمد، والله أعلم. قوله ﷺ: "هَذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي" فيه: أمر التابع بتذكير المنسوي بما ينساه.

دليل لمن يقول ببناء الصلاة على غالب ظنه في صورة الشك: قوله ﷺ: "وَبِإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْتَحِرَ الصَّوَابَ عَلَيْهِمْ عِيبٌ ثُمَّ لَيْسَ بِسَجْدَتَيْنِ" وفي رواية: "فَلْيَنْظُرْ أُخْرَى ذَلِكَ لِلصَّوَابِ" وفي رواية: "فَلْيَنْتَحِرَ اقْرَبَ ذَلِكَ إِلَى الصَّوَابِ" وفي رواية: "فَلْيَنْتَحِرَ الَّذِي يَرَى أَنَّهُ الصَّوَابُ". فيه: دليل لأبي حنيفة رحمه الله وموافقيه من أهل الكوفة وغيرهم من أهل الرأي على أن من شك في صلاته في عدد ركعات تحرى وبين على غالب ظنه، ولا يلزمه الاقتصاد على الأقل والإتيان بالزيادة. وظاهر هذا الحديث حجة لهم، ثم اختلف هؤلاء، فقال أبو حنيفة ومالك رحمه الله في طائفة: هذا من اعتراه شك مرة بعد أخرى، وأما غيره فيسبى على اليقين، وقال آخرون: هو على -

١٢٧٦- (١٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَمَوِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ "فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابُ".

١٢٧٧- (١٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ "فَلْيَتَحَرَّ أَقْرَبَ ذَلِكَ إِلَى الصَّوَابِ".

١٢٧٨- (١٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ مَنصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ "فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يُرَى أَنَّهُ الصَّوَابُ".

١٢٧٩- (١٦) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ عَنْ مَنصُورٍ، بِإِسْنَادٍ هَؤُلَاءِ. وَقَالَ "فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابُ".

١٢٨٠- (١٧) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: أَرِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟" قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

-عمومه. وذهب الشافعي والجمهور إلى أنه: إذا شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً لزمه البناء على اليقين وهو الأقل فيأتي بما بقي ويسجد للنسيء، واحتجوا بقوله ﷺ في حديث أبي سعيد عليه: "فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته وإن كان صلى إتماماً لأربع كانت ترغيباً للشيطان" وهذا صريح في وجوب البناء على اليقين، وحملوا التحري في حديث ابن مسعود عليه على الأخذ باليقين، قالوا: والتحري هو قصد ومنه قول الله تعالى: ﴿فَتَحَرَّوْا زُشْدًا﴾ (الحسن: ١٤) فمعنى الحديث فليقصد الصواب فليعمل به، وقصد الصواب هو ما بينه في حديث أبي سعيد وغيره.

فإن قالت الخنفية: حديث أبي سعيد لا يخالف ما قلناه؛ لأنه ورد في الشك وهو ما استوى طرفاه، ومن شك ولم يرجح له أحد الطرفين بنى على الأقل بالإجماع، بخلاف من غلب على ظنه أنه صلى أربعاً مثلاً، فالجواب أن تفسير الشك بمستوى الطرفين، إنما هو اصطلاح طارئ للأصوليين، وأما في اللغة: فالتردد بين وجود الشيء وعدمه، كله يسمى شكاً سواء المستوي والراجح والمزحج، والحديث يحمل على اللغة ما لم يكن هناك حقيقة شرعية أو عرفية، ولا يجوز حمله على ما يطرأ للمتأخرين من الاصطلاح، والله أعلم.

الكلام حول زيادة ركعة في الصلاة ناسياً: قوله: "عن عبد الله عليه أن النبي ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: أَرِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟" قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ" هذا فيه دليل للذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور من السلف والخلف: أن من زاد في صلاته ركعة ناسياً لم تبطل صلاته، بل إن علم بعد السلام -

١٢٨١- (١٨) وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ خَمْسًا.

١٢٨٢- (١٩) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا عَنْقَمَةُ الظَّهْرَ خَمْسًا، فَمَّا سَلَّمَ قَالَ الْقَوْمُ: يَا أَبَا شَيْبَةَ! قَدْ صَلَّيْتَ خَمْسًا، قَالَ: كَلَّا، مَا فَعَلْتُ. قَالُوا: بَلَى. قَالَ وَكُنْتُ فِي تَاجِئَةِ الْقَوْمِ، وَأَنَا غُلَامٌ، فَقُلْتُ: بَنَى، قَدْ صَلَّيْتَ خَمْسًا.....

=فقد مضت صلاته صحيحة: ويسجد للسهو إن ذكر بعد السلام بقريب، وإن طال فالأصح عندنا أنه لا يسجد؛ وإن ذكر قبل السلام عاد إلى القعود، سواء كان في قيام أو ركوع أو سجود أو غيرها، ويتشهد ويسجد للسهو ويسلم، وهل يسجد للسهو قبل السلام أم بعده؟ فيه خلاف العلماء السابق، هذا مذهب الجمهور؛ وقال أبو حنيفة وأهل "الكوفة" رحمهم الله: إذا زاد ركعة ساهياً بطلت صلاته ولزمه إعادتها.

وقال أبو حنيفة رحمهم الله: إن كان تشهد في الرابعة ثم زاد خامسة، أضاف إليها سادسة تشفعها، وكانت نفلًا، بناء على أصله في أن السلام ليس بواجب ويخرج من الصلاة بكل ما ينافيها، وأن الركعة المفردة لا تكون صلاة؛ قال: وإن لم يكن تشهد بطلت صلاته؛ لأن الجلوس بقدر التشهد واجب، ولم يأت به حتى أتى باخامسة؛ وهذا الحديث يرد كل ما قالوه؛ رحمهم الله لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرجع من الخامسة ولم يشفعها، وإنما تذكر بعد السلام، ففيه رد عليهم؛ وحجة الجمهور: ثم مذهب الشافعي ومن وافقه: أن الزيادة على وجه السهو لا تبطل الصلاة، سواء قلت أو كثرت إذا كانت من جنس الصلاة، فسواء زاد ركوعاً أو سجوداً أو ركعة أو ركعتين كثيرة ساهياً، فصلاته صحيحة في كل ذلك ويسجد للسهو استحباباً لا إيجاباً؛ وأما مالك فقال القاضي عياض: مذهبه أنه إن زاد دون نصف الصلاة لم تبطل صلاته بل هي صحيحة ويسجد للسهو؛ وإن زاد النصف فأكثر فمن أصحابه من أبطلها وهو قول مطرف وابن القاسم، ومنهم من قال: إن زاد ركعتين بطلت وإن زاد ركعة فلا، وهو قول عبد الملك وغيره، ومنهم من قال: لا تبطل مطلقاً، وهو مروي عن مالك رحمهم الله... والله أعلم.

قوله: 'حدث ابن لثيم قال: حدث ابن إدريس' إلى آخره، وقال في الإسناد الآخر: حدثنا عثمان بن أبي شيبة إلى آخره. هذان الإسنادان كلهم كوفيون.

رحمهم الله قال في فتح الملهم: قال الشيخ الأنور: وينظر في حديث أبي سعيد المار في الباب... أي في قوله: فإن كان صلى حمساً شفعن له صلاته - هل ياتي وصل السادسة أو تكون مسحبة بالأولى إن شاء، ولكن سياقه فيما إذا تحقق أنه صلى حمساً، وإنما هو في صورة الشك، وكأنه إنما لم يضم السادسة في حديث عبد الله لما أنه وقع الكلام بعد السلام على التمام وضيء فلم يناسب التضم؛ وإن كان الكلام إذ ذاك جائزاً، والله أعلم - (فتح الملهم: ٤ / ١٧٩)

قَالَ لِي: وَأَنْتَ أَيْضًا، يَا أَعُورُ! تَقُولُ ذَلِكَ؟ قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ فَأَنْتَ تَلْ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمْسًا، فَلَمَّا انْقَضَ تَوَشَّوْشَ الْقَوْمِ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكُمْ؟" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ زِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: "لَا" قَالُوا: فَإِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ حَمْسًا، فَأَنْتَ تَلْ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ" وَزَادَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي حَدِيثِهِ "فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ".

١٢٨٣ - (٢٠) وَحَدَّثَنَا عَنْ بَنِي سَلَامٍ الْكُوفِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ التَّهْلِيلِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمْسًا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ "وَمَا ذَلِكَ؟" قَالُوا: صَلَّيْتَ حَمْسًا، قَالَ "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَذْكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ، وَأُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ". ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ السَّهْوِ.

١٢٨٤ - (٢١) وَحَدَّثَنَا مِنْحَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُلْفَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَادَ أَوْ تَقَصَّ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَالْوَهْمُ مِثْلُ - فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَائِسٌ". ثُمَّ تَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

قوله: "وأنت يا أعور" فيه دليل على جواز قول مثل هذا الكلام لقراءته وتليذه وتاييده إذا لم يتأذ به.

المراد بأعور إبراهيم بن سويد الأعور: قال القاضي: إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي، وإبراهيم بن سويد النخعي الأعور آخر، وزعم الداودي أنه إبراهيم بن يزيد التيمي، وهو وهم فإنه ليس بأعور، وثلاثتهم كوفيون فضلاء. قال البخاري: ابن يزيد النخعي الأعور الكوفي سمع علفمة، وذكر الباجي إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي الفقيه وقال فيه: الأعور. ولم يصفه البخاري بالأعور ولا رأيت من وصفه به. وذكر ابن فتيبة في "العور" إبراهيم النخعي، فيحتمل أنه ابن سويد كما قال البخاري، ويحتمل أنه إبراهيم بن يزيد، هذا آخر كلام القاضي، والصواب أن المراد بإبراهيم هنا إبراهيم بن سويد الأعور النخعي، ونسب إبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه المشهور.

شرح الغريب: قوله: "توشوش القوم" ضبطناه بالشين المعجمة، وقال القاضي: روي بالمعجمة وبالمهملة وكلاهما صحيح، ومعناه: تحركوا، ومنه "وسواس الخلق" بالمهملة وهو تحركه، ووسوسة الشيطان. قال أهل اللغة: التوشوشة بالمعجمة صوت في اختلاط، قال الأصمعي: ويقان: رجل وشوش أي خفيف.

١٢٨٥- (٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ، بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ.

١٢٨٦- (٢٣) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا زَادَ أَوْ نَقَصَ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَاللَّهِ مَا جَاءَ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِي - قَالَ فَقُنَّا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُخَذَتْ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ "لَا" قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ الَّذِي صَنَعَ. فَقَالَ "إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ" قَالَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

قوله: "حدثنا صاحب بن الخارث" إلى آخره هذا الإسناد كله كوفيون. قوله ﷺ: "زاد أو نقص فقبل يا رسول الله أريد في الصلاة شيء؟" فقال: إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون فإذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين وهو حائض. ثم تحول رسول الله ﷺ فسجد سجدتين. هذا الحديث مما يستشكل ظاهره؛ لأن ظاهره أن النبي ﷺ قال هم هذا الكلام بعد أن ذكر أنه زاد أو نقص قبل أن يسجد للسهو، ثم بعد أن قاله سجد للسهو، ومضى ذكر ذلك فالحكم أنه يسجد ولا يحكم ولا يأتي عناف للصلاة، ويحجب عن هذا الإشكال بثلاثة أجوبة:

أحدها: أن ثم هنا ليست لحقيقة الترتيب، وإنما هي لعطف جملة على جملة، وليس معناه: أن التحول والسجود كانا بعد الكلام بل إنما كانا قبله، ومما يؤيد هذا التأويل أنه قد سبق في هذا الباب في أول طرق حديث ابن مسعود رحمه الله هذا الإسناد: قال: صلى رسول الله ﷺ، فراد أو نقص فلما سمع قيل له: يا رسول الله! أحدث في صلاة شيء؟ قال: وما ذلك؟ قالوا: صليت كذا وكذا فثنى رجله واستقبل القبلة فسجد سجدتين. ثم سلم ثم أقبل علينا بوجهه فقال: إنه لو حدث في الصلاة شيء أياكم به، ولكن إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته فليحذر الصوت فليتم عليه ثم يسجد سجدتين. فهذه الرواية صريحة في أن التحول والسجود كان قبل الكلام، فتحصل الثانية عليها جمعاً بين الروايتين، وحمل الثانية على الأولى أولى من عكسه؛ لأن الأولى على وفق التقاعد.

الجواب الثاني: أن يكون هذا قبل تحريم الكلام في الصلاة.

الثالث: أنه وإن تكلم عامداً بعد السلام لا يضره ذلك، ويسجد بعده للسهو، وهذا على أحد الوجهين لأصحابنا: أنه إذا سجد لا يكون بالسجود عائداً إلى الصلاة حتى لو أحدث فيه لا تبطل صلاته، بل قد مضت على الصحة والوجه الثاني: وهو الأصح عند أصحابنا: أنه يكون عائداً وتبطل صلاته بإحداث الكلام وسائر المنافيات للصلاة، والله أعلم.

١٢٨٧- (٢٤) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ، إِمَّا الظُّهْرَ وَإِمَّا الْعَصْرَ، فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَتَى جَذْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَدَّ إِلَيْهَا مُغْضِبًا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يَتَكَلَّمَا، وَخَرَجَ سَرْعَانِ النَّاسُ، قُصِرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْصِرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَتَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ: "مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟" قَالُوا: صَدَقَ، لَمْ تُصَلِّ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَسَلَّم، ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ.

قَالَ وَأَعْبِرْتُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ قَالَ: وَسَلَّم.

سقوله في حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين: "إحدى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر" هو بفتح العين وكسر الشين وتشديد الباء قال الأزهري: "العشي" عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها.

قوله: "ثم أتى جذعًا في قبلة المسجد فاستند إليها" هكذا هو في كل الأصول: فاستند إليها، والجذع مذكر ولكن أنه على إرادة الخشبة، وكذا جاء في رواية البحاري وغيره خشبة. قوله: "فاستند إليها مغضبًا" هو بفتح الصاد.

قوله: "وخرج سرعان الناس قصرت الصلاة" يعني يقولون: قصرت الصلاة، و"السرعان" بفتح السين والراء، هذا هو الصواب الذي قاله الجمهور من أهل الحديث واللغة، وهكذا ضبطه المقتنون، والسرعان: المسرعون إلى الخروج، ونقل القاضي عياض عن بعضهم إسكان الراء قال: وضبطه الأصيلي في البحاري بضم السين وإسكان الراء، ويكون جمع سريع كقفيز وقفزان وكتب وكتابان.

وقوله: قصرت الصلاة بضم القاف وكسر الصاد، وروي بفتح القاف وضم الصاد، وكلاهما صحيح، ولكن الأول أشهر وأصح. قوله: "فقام ذو اليدين" وفي رواية: رجل من بني سليم، وفي رواية: رجل يقال له، الخرياق وكان في يده طول، وفي رواية: رجل بسيط اليدين، هذا كله رجل واحد اسمه الخرياق بن عمرو، بكسر الخاء الموحدة والباء الموحدة وآخره قاف، ولقيه ذو اليدين لطول كان في يديه، وهو معنى قوله: بسيط اليدين.

قوله: "صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر فسلم في ركعتين فقام ذو اليدين" وفي رواية صلاة الظهر، قال المحققون: هما فضيتان. وفي حديث عمران بن الحصين: "سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر ثم دخل منزله فقام إليه رجل يقال له: الخرياق فقال: يا رسول الله... فذكر له صيحه وخرج غضبان بجر رداءه. وفي رواية له: سلم في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة فقام رجل بسيط اليدين فقال: أقصرت الصلاة. وحديث عمران هذا قضية ثالثة في يوم آخر، والله أعلم.

١٢٨٨- (٢٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

١٢٨٩- (٢٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى أَبِي أَبِي أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ" فَقَالَ قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟" فَقَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَمَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجَدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ، بَعْدَ التَّسْلِيمِ.

١٢٩٠- (٢٧) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَّازُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ وَهُوَ ابْنُ الْعُبَّارِكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟ وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

١٢٩١- (٢٨) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ، سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، وَأَقْصَرَ الْحَدِيثَ.

١٢٩٢- (٢٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ،

-قوله: "وأخبرت عن عثمان بن حصيص أنه قال وسليمان القائل "وأخبرت" هو محمد بن سيرين. قوله: "أقصر الصلاة أم نسيت؟" فقال رسول الله ﷺ: كل ذلك لم يكن" فيه تأويلان: أحدهما: قاله جماعة من أصحابنا في كتب المذهب أن معناه لم يكن المصروع فلا ينفي وجود أحدهما. والثاني وهو الصواب معناه لم يكن لا ذاك ولا ذا في ظني، بل ظني أني أكمست الصلاة أربعاً، ويدل على صحة هذا التأويل، وأنه لا يجوز غيره، أنه جاء في روايات البخاري في هذا الحديث أن النبي ﷺ قال: "لم تقصر ولم أنس" فنفي الأمرين.

قوله: "أحدثنا هارون بن إسماعيل الخزاز" هو شيخنا معجمة، وزاي مكررة.

عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخِرْبَاقُ، وَكَانَ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَكَرَ لَهُ صَبِيغَهُ، وَخَرَجَ غَضْبَانٌ يَخْرُ رِدَاءَهُ حَتَّى أَتَى النَّاسَ، فَقَالَ: "أَصْدَقَ هَذَا؟" قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى رَكَعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

١٢٩٣ - (٣٠) وَخَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، وَهُوَ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ: سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، مِنَ الْعَصْرِ، ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ، فَقَامَ رَجُلٌ تَبِيطُ الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَخَرَجَ مُغَضَّبًا، فَصَلَّى الرَّكَعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَّ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

الكلام في اسم أبي المهلب: قوله: "عن أبي المهلب" اسمه عبد الرحمن بن عمر، وقيل: معاوية بن عمر، وقيل: عمرو بن معاوية، ذكر هذه الأقوال الثلاثة في اسمه البخاري في تاريخه وأخرون، وقيل: اسمه النضر بن عمر الجرمي الأزدي البصري التابعي الكبير، روى عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وعمران ابن حصين رضي الله عنهم وهو عم أبي قلابة الراوي عنه هنا.

قوله: "وخرج غضبان يخر رداءه" يعني لكثرة اشتغاله بشأن الصلاة خرج يخر رداءه، ولم يمهل لينبسه. قوله في آخر الباب في حديث إسحاق بن منصور: "سلم رسول الله ﷺ من الركعتين فقال رجل من بني سليم واقتصر الحديث" هكذا هو في بعض الأصول المعتمدة "من الركعتين"، وهو الظاهر الموافق لباقي الروايات، وفي بعضها "بين الركعتين" وهو صحيح أيضاً، ويكون المراد بين الركعتين الثانية والثالثة.

فوائد حديث ذي اليدين: وأعلم أن حديث ذي اليدين هذا فيه فوائد كثيرة وقواعد مهمة: منها: جواز النسيان في الأفعال والعبادات على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وأنهم لا يقرن عليه، وقد تقدمت هذه القاعدة في هذا الباب.

ومنها: أن الواحد إذا ادعى شيئاً جرى بحضرة جمع كثير لا يخفى عليهم سئلوا عنه، ولا يعمل بقوله من غير سؤال ومنها: إثبات سجود السهو، وأنه سجدتان وأنه يكرر لكل واحدة منهما، وأنها على هيئة سجود الصلاة؛ لأنه أطلق السجود، فلم يخالف المعتاد لنيته، وأنه يسلم من سجود السهو، وأنه لا تشهد له، وأن سجود السهو في الزيادة يكون بعد السلام، وقد سبق أن الشافعي رحمته الله يحمله على أن تأخير سجود السهو كان نسياناً لا عمدًا.

ومنها: أن كلام الناسي للصلاة والذي يظن أنه ليس فيها لا يطلها، وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف، -

= وهو قول ابن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأبيه عروة، وعطاء، والحسن، والشعبي، وقنادة، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وجميع محدثي بغداد.

وقال أبو حنيفة رحمته وأصحابه والثوري في أصح الروايتين: تبطل صلاته بالكلام ناسياً أو جاهلاً لحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم رضي الله عنهما وزعموا أن حديث قصة ذي اليمين منسوخ بحديث ابن مسعود وزيد بن أرقم رضي الله عنهما لأن ذا اليمين قتل يوم بدر، ونقلوا عن الزهري أن ذا اليمين قتل يوم بدر وأن قضيه في الصلاة كانت قبل بدر، قالوا: ولا يمنع من هذا كون أبي هريرة رواء وهو متأخر الإسلام عن بدر؛ لأن الصحابي قد يروي ما لا يحضره بأن يسمعه من النبي ﷺ أو صحابي آخر، وأجاب أصحابنا وغيرهم من العلماء عن هذا بأجوبة صحيحة حسنة مشهورة.

أحسنها وأقنعها: ما ذكره أبو عمر بن عبد البر في "التمهيد" قال: أما ادعائهم أن حديث أبي هريرة منسوخ بحديث ابن مسعود رضي الله عنهما فغير صحيح؛ لأنه لا خلاف بين أهل الحديث والسير أن حديث ابن مسعود كان بمكة حين رجع من أرض الحبشة قبل الهجرة، وأن حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين كان بالمدينة وإنما أسلم أبو هريرة عام غير سنة سبع من الهجرة بلا خلاف.

وأما حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه فليس فيه بيان أنه قبل حديث أبي هريرة أو بعده، والنظر يشهد أنه قبل حديث أبي هريرة، وأما قولهم أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يشهد ذلك فليس بصحيح، بل شهره لها محفوظ من روايات الثقات الحفاظ، ثم ذكر بإسناده الرواية الثانية في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما أن أبا هريرة قال: صلى لنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي فسلم من اثنتين، وذكر الحديث وقصة ذي اليمين، وفي روايات: صلى بنا رسول الله ﷺ، وفي رواية في مسلم وغيره: "بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ" وذكر الحديث، وفي رواية في غير مسلم: "بينا نحن نصلي مع رسول الله ﷺ" قال: وقد روى قصة ذي اليمين عبد الله بن عمر، ومعاوية بن حديج بضم الحاء المهملة وعمران بن حصين، وابن مسعدة رجل من الصحابة رضي الله عنه، وكنهم لم يحفظ عن النبي ﷺ ولا صحبه إلا بالمدينة متأخرين، ثم ذكر أحاديثهم بطرقها قال: وابن مسعدة هذا رجل من الصحابة يقال له: صاحب الجيوش اسمه عبد الله، معروف في الصحابة له رواية، قال: وأما قولهم: أن ذا اليمين قتل يوم "بدر" فغلط، وإنما مقتول يوم "بدر" ذو الشمالين، ولنا نذائعهم أن ذا الشمالين قتل يوم "بدر"؛ لأن ابن إسحاق وغيره من أهل السير ذكره فيمن قتل يوم بدر، قال ابن إسحاق: ذو الشمالين هو عمير بن عمرو بن عيشان من خزاعة حليف لبني زهرة، قال أبو عمر: فذو اليمين غير ذي الشمالين المقتول ببدر، بدليل حضور أبي هريرة، ومن ذكرنا قصة ذي اليمين، وأن المتكلم رجل من بني سليم كما ذكره مسلم في صحيحه، وفي رواية عمران بن الحصين رضي الله عنه اسمه الخرباق ذكره مسلم، فلو اليمين الذي شهد السهو في الصلاة سلمه، وذو الشمالين المقتول "ببدر" خزاعي يخالفه في الاسم والنسب، وقد يمكن أن يكون رجلاً وثلاثة يقال لكل واحد منهم ذو اليمين وذو الشمالين، لكن المقتول ببدر غير المذكور في حديث السهو، هذا قول أهل الحذف والفهم من أهل الحديث والفقه.

- ثم روى هذا بإسناده عن مسدد. وأما قول الزهري في حديث السهو: أن المتكلم ذو الشمالين فلم يتابع عليه، وقد اضطرب الزهري في حديث ذي اليدين اضطراباً أوجب عند أهل العلم بالنقل تركه من روايته خاصة، ثم ذكر طرفه وبين اضطرابها في المتن والإسناد، وذكر أن مسلم بن الحجاج غلط الزهري في حديثه، قال أبو عمر: لا أعلم أحداً من أهل العلم بالحديث المصنفين فيه عول على حديث الزهري في قصة ذي اليدين، وكلهم تركوه لاضطرابه، وأنه لم يتم له إسناده ولا متناً، وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن، فالغلط لا يسلم منه بشر، ولكماله لله تعالى، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ، فقول الزهري أنه قتل يوم بدر متروك لتحقيق غلطه فيه، هذا كلام أبي عمر بن عبد البر مختصراً، وقد بسط بحث شرح هذا الحديث بسطاً لم يسطه غيره مشتملاً على التحقيق والإتقان والفوائد الجمية ***.

فإن قيل: كيف تكلم ذو اليدين والقوم وهم بعد في الصلاة؟ فجوابه من وجهين: أحدهما: أنهم لم يكونوا على يقين من البقاء في الصلاة؛ لأنهم كانوا يجوزين نسخ الصلاة من أربع إلى ركعتين ولهذا قال: أفصرت الصلاة أم نسيت؟ والثاني: أن هذا كان خطاباً للنبي ﷺ وجواباً، وذلك لا يبطل عندنا وعند غيرنا، والمسألة مشهورة بذلك. وفي رواية لأبي داود بإسناد صحيح أن الجماعة أو ماوا، أي نعم، فعلى هذه الرواية لم يتكلموا.

فإن قيل: كيف رجع النبي ﷺ إلى قول الجماعة، وعندكم لا يجوز للمصني الرجوع في قدر صلاته إلى قول غيره إماماً كان أو مأموماً ولا يعمل إلا على يقين نفسه؟ فجوابه أن النبي ﷺ سألهم ليتذكروا، فيما ذكرناه، فمما ذكرناه فعلهم السهو فني عنه، لا أنه رجع إلى مجرد قولهم، ولو جاز ترك يقين نفسه والرجوع إلى قول غيره لرجع ذو اليدين حين قال النبي ﷺ "لم تقصر ولم أنس". وفي هذا الحديث دليل على أن العمل الكثير والخطوات إذا كانت في الصلاة سهواً لا يبطلها كما لا يبطلها الكلام سهواً، وفي هذه المسألة وجهان لأصحابنا:

أصحهما عند الثوري: لا يبطلها هذا الحديث، فإنه ثبت في مسند أن النبي ﷺ مشى إلى الجذع وخرج السرعان. وفي رواية: دخل الحجرة، ثم خرج، ورجع الناس، وبني على صلاته. والوجه الثاني: وهو المشهور في المذهب: أن الصلاة تبطل بذلك، وهذا مشكك، وتأويل الحديث أصعب على من أبطلها، والله أعلم.

***ملحوظة: من أراد ذلك فليراجع فتح المنهم المجلد الرابع - من منشورات مكتبة دار العلوم كراتشي - لرد أحوبة الشوافع وشرح هذه المسألة بسط وتفصيل.

[٢١- باب سجود التلاوة]

١٢٩٤- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقْرَأُ سُورَةً فِيهَا سَجْدَةٌ، فَيَسْجُدُ، وَلَيَسْجُدُ مَعَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُنَا مَوْضِعًا لِمَكَانٍ جَنَّتِهِ.

١٢٩٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَسْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رُبَّمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ، فَيَمُرُّ بِالسَّجْدَةِ فَيَسْجُدُ بِنَا، حَتَّى أَزْدَحِمْنَا عِنْدَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لَيَسْجُدَ فِيهِ، فِي غَيْرِ صَلَاةٍ.

٢١- باب سجود التلاوة

الكلام في حكم سجدة التلاوة: قوله: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَيَقْرَأُ سُورَةً فِيهَا سَجْدَةٌ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُنَا مَوْضِعًا لِمَكَانٍ جَنَّتِهِ" وفي رواية: "فَيَمُرُّ بِالسَّجْدَةِ فَيَسْجُدُ بِنَا فِي غَيْرِ صَلَاةٍ" فيه إثبات سجود التلاوة. وقد أجمع العلماء عليه، وهو عندنا وعند الجمهور سنة ليس بواجب، وعند أبي حنيفة ^{عليه} واجب ليس بفرض على اصطلاحه في الفرق بين الواجب والفرض، ^{٤٤} وهو سنة للقارئ والمستمع له، ويستحب أيضاً للمستمع الذي لا يسمع لكن لا يتأكد في حقه تأكيده في حق المستمع المنصفي. وقوله: "فَيَسْجُدُ بِنَا" معناه: يسجد ونسجد معه كما في الرواية الأولى. قال العلماء: إذا سجد المستمع لقراءة =

^{٤٤} قال في فتح الملهم: قال صاحب الهداية: "دليل الوجوب قوله ﷺ: "السجدة على من سمعها أو عني من تلاها" وهي كلمة إيجاب". إلى أن قال:

قال الشيخ: "وما استدلل به على الوجوب الحديث الذي استدلل به الشافعية على أن في الحج سجدتين بتقدير صحته، فإنه أفاد كراهة التحريم للقراء بدون سجود، وهي رتبة الواجب".

والحديث الذي أشار إليه الشيخ هو ما روي عن عقبة بن عامر: "قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفُضِّلْتُ سُورَةَ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَفْرَأْهُمَا" قال الترمذي إسناده ليس بالقوي، كأنه لأجل ابن طيبة.

قال المحاكم: "عبد الله بن طيبة أحد الأئمة، وإنما نقم اختلاصه في آخر عمره..."

قال الحافظ ابن القيم ^{عليه} بعد أن ذكر الحديث المذكور من طريق ابن وهب عن ابن طيبة:

"وحديث ابن خزيمة يحتج منه بما رواه عنه العبادلة، كعبد الله بن وهب، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد

١٢٩٦ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ (النجم: ١)، فَسَجَدَ فِيهَا، وَسَجَدَ مَنْ كَانَ مَعَهُ، غَيْرَ أَنْ شَيْخًا أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا.

١٢٩٧ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إسماعيل، وهو ابن جعفر، عن يزيد بن عصفية، عن ابن فضال، عن عطاء بن يسار أنه أخبره أنه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام؟ فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء، وزعم أنه قرأ على رسول الله ﷺ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾، فَلَمْ يَسْجُدْ.

= غيره وهما في غير صلاة لم يرتبط به، ولم ينو الاقتداء به بل له أن يرفع قبله، وله أن يطول السجود بعده، وله أن يسجد إن لم يسجد القارئ، سواء كان القارئ متطهراً أو محدثاً، أو امرأة أو صبياً أو غيرهم، ولأصحابنا وجه ضعيف: أنه لا يسجد لقراءة الصبي والمحدث والكافر، والصحيح الأول.

قوله: "عن عبد الله يعني ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قرأ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فسجد فيها وسجد من كان معه، غير أن شيخاً أخذ كفاً من حصى أو تراب فرفعه إلى جبهته، وقال يكفيني هذا، قال عبد الله: لقد رأيته بعد قتل كافر! هذا الشيخ هو أمية بن خلف وقد قتل يوم بدر كافراً، ولم يكن أسلم قط.

وأما قوله: "وسجد من كان معه" فمعناه: من كان حاضراً قراءته من المسلمين والمشركون والجن والإنس، قاله ابن عباس رضي الله عنه وغيره، حتى شاع أن أهل "مكة" أسلموا. قال القاضي عياض رحمته الله: وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود رضي الله عنه أما أول سجدة نزلت.

الرد على ما يرويه الأخباريون من الإسرائيليات: قال القاضي رحمته الله: وأما ما يرويه الأخباريون والمفسرون أن سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله ﷺ من الشاء على آلهة المشركين في سورة النجم فباطل لا يصح فيه شيء، لا من جهة النقل، ولا من جهة العقل، لأن مدح إنه غير الله تعالى كفر، ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله ﷺ، ولا أن يقوله الشيطان على لسانه، ولا يصح تسليط الشيطان على ذلك، والله أعلم.

ضبط الاسم والدليل على أن المأموم لا يقرأ خلف إمامه: قوله: "عن ابن فضال" هو يزيد بن عبد الله بن فضال، بضم الفاف وفتح السين المهملة. قوله: "سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء"، وزعم أنه قرأ على رسول الله ﷺ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ فلم يسجد.

أما قوله: "لا قراءة مع الإمام في شيء"، فيستدل به أبو حنيفة رضي الله عنه وغيره ممن يقول: لا قراءة على المأموم في -

=الصلاة سواء كانت سرية أو جهرية، ومذهبتنا: أن قراءة الفاتحة واجبة على المأموم في الصلاة السرية، وكذا في الجهرية على أصح القولين: وال جواب عن قول زيد هذا من وجهين: أحدهما: أنه قد ثبت قول رسول الله ﷺ: "لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن". وقوله ﷺ: "إذا كنتم خلفي فلا تقرأوا إلا بأم القرآن" وغير ذلك من الأحاديث وهي مقدمة على قول زيد وغيره.

والثاني: أن قول زيد محمول على قراءة السورة التي بعد الفاتحة في الصلاة الجهرية، فإن المأموم لا يشرع له قراءتها، وهذا التأويل متعين ليحمل قوله على موافقة الأحاديث الصحيحة، ويؤيد هذا أنه يستحب عندنا وعند جماعة للإمام أن يسكت في الجهرية بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة، وجاء فيه حديث حسن في "سنن أبي داود" وغيره في تلك السكينة: يقرأ المأموم الفاتحة فلا يحصل قراءته مع قراءة الإمام بل في سكنته.

معاني الزعم: وأما قوله: "وزعم أنه قرأ" فالمراد بالزعم هنا القول بالحق، وقد قدمنا بيان هذه المسألة في أوائل هذا الشرح، وأن الزعم يطلق على القول بالحق والكذب وعلى المشكوك فيه، وينزل في كل موضع على ما يليق به، وذكرنا هناك دلائله.

الرد على استدلال الإمام مالك بأنه لا سجود في المفصل: وأما قوله: "وزعم أنه قرأ على رسول الله ﷺ والنجم فلم يسجد"، فاحتج به مالك رحمه الله ومن وافقه في أنه لا سجود في المفصل، وأن سجدة النجم، **إِذَا الشَّمْسُ أَشْرَقَتْ**، و**إِذَا الشَّمْسُ أَسْفَلَتْ**، منسوخات هذا الحديث، أو بحديث ابن عباس: أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة، وهذا مذهب ضعيف فقد ثبت حديث أبي هريرة **ع** المذكور بعده في مسلم قال: سجدا مع رسول الله ﷺ في **إِذَا الشَّمْسُ أَسْفَلَتْ** و**إِذَا الشَّمْسُ أَسْفَلَتْ**، وقد أجمع العلماء على أن إسلام أبي هريرة **ع** كان سنة سبع من الهجرة، فدل على السجود في المفصل بعد الهجرة.

وأما حديث ابن عباس **ع** فضعيف الإسناد لا يصح الاحتجاج به. وأما حديث أبي زيد فمحمول على بيان جواز ترك السجود، وأنه سنة ليس بواجب، ويحتاج إلى هذا التأويل للجمع بينه وبين حديث أبي هريرة، والله أعلم.

اختلاف أهل العلم في عدد سجدة التلاوة: وقد اختلف العلماء في عدد سجدة التلاوة، فمذهب الشافعي **ع** وطائفة أكثر أربع عشرة سجدة، منها سجدتان في الحج وثلاث في المفصل، وليست سجدة "صاد" منهم وإنما هي سجدة شكر.

وقال مالك رحمه الله وطائفة: هي إحدى عشرة، أسقط سجدة المفصل. وقال أبو حنيفة **ع**: هن أربع عشرة، أثبت سجدة المفصل وسجدة "صاد" وأسقط السجدة الثانية من "الحج" وقال أحمد وابن سريج من أصحابنا وطائفة: هن خمسة عشرة، أثبتوا الجميع، ومواضع السجدة معروفة، واختلفوا في سجدة "حم" فقال مالك وطائفة من السلف وبعض أصحابنا: هي عقب قوله تعالى: **إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ** **ع** (البقرة: ١٧٢) وقال أبو حنيفة والشافعي **ع** الجمهور عقب **وَرَجِمَ لَا يَتَنَبَّهُونَ** **ع** (فصلت: ٣٨) والله أعلم.

- ١٢٩٨- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، مَوْلَى الْأَسْوَدِ ابْنِ سُهَيْبَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ لَهُمْ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: ١) فَسَجَدَ فِيهَا. فَلَمَّا انْصَرَفَ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ فِيهَا.
- ١٣٩٩- (٦) وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ.
- ١٣٠٠- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾. وَ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: ١).
- ١٣٠١- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سَلِيمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾ وَ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾.
- ١٣٠٢- (٩) وَحَدَّثَنِي حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِثْلُهُ.
- ١٣٠٣- (١٠) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَاةَ الْعَتَمَةِ فَقَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ﴾. فَسَجَدَ فِيهَا، فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذِهِ السَّجْدَةُ؟ فَقَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ، فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: فَلَا أَزَالُ أَسْجُدُهَا.

ضبط الأسماء وبيان الامتياز بين الأعرجين: قوله: "عن عطاء بن مينا" هو بكسر الميم ومد ويقصر، وقد سبق بيانه. قوله: "عن صفوان بن سليم عن عبد الرحمن الأعرج مولى بني مخزوم عن أبي هريرة" وفي الرواية الثانية: "عن عبد الله بن أبي جعفر عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة" قال الحميدي في "الجمع بين الصحيحين" في آخر ترجمة أبي هريرة: الأعرج الأول مولى بني مخزوم، اسمه عبد الرحمن بن سعد المقعد، كنيته أبو أحمد، وهو قليل الحديث، وأما عبد الرحمن الأعرج الآخر، فهو ابن هرمز، كنيته أبو داود، مولى ربيعة بن -

١٣٠٤ - (١١) وَخَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ح: وَخَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَيْنِي، ح: وَخَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، كُلُّهُمُ عَنْ النَّبِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: خَلَفَ أَبِي الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٣٠٥ - (١٢) وَخَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يُسْجُدُ فِي: ﴿إِذْ السَّبَاءُ انشَقَّتْ﴾. فَقُلْتُ: تَسْجُدُ فِيهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ. رَأَيْتُ خَلِيلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُسْجُدُ فِيهَا، فَلَا أَرَاهُ أَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى الْقَاءِ.

قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ: النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

الحارث، وهو كثر الحديث، وروى عنه جماعات من الأئمة: قال: وقد أخرج مسلم عنهما جميعاً في سجود القرآن، قال: فربما أشكل ذلك. قال: فمولى بني مخزوم يروي ذلك عنه صفوان بن سليم. وأما ابن هرمز فيروي ذلك عنه عبيد الله بن أبي جعفر، هذا كلام الحميدي، وهو مبيح بنفس.

وكذا قال الدارقطني: أن الأعرج الثاقم يرويان عن أبي هريرة: أحدهما: وهو المشهور عبد الرحمن بن هرمز. والثاني: عبد الرحمن بن سعد مولى بني مخزوم وهذا هو الصواب. وقال أبو مسعود الدمشقي: هما واحد. قال أبو علي الفسائي: الجاني! الصواب قول الدارقطني، والله أعلم.

شروط سجود التلاوة: وأعلم أنه يشترط لجواز سجود التلاوة وصحته، شروط صلاة النفل من الطهارة عن الحدث والنجس، وستر انمورة، واستقبال القبلة، ولا يجوز السجود حتى يتم قراءة السجدة، ويجوز عندنا سجود التلاوة في الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها؛ لأنها ذات سبب، ولا يكره عندنا ذوات الأسباب، وفي النسأة خلاف مشهور بين العلماء، وفي سجود التلاوة مسائل وتقريرات مشهورة في كتب الفقه، وبالله التوفيق.

٢٢- باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين

١٣٠٦- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمُخْزُومِيُّ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيْبَرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ فِي الصَّلَاةِ، جَعَلَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى بَيْنَ فَخْذِهِ وَسَاقِهِ، وَفَرَشَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ.

١٣٠٧- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الزَّيْبَرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ يَدْعُو، وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، وَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى إِصْبَعِهِ الْوُسْطَى، وَيُلْقِمُ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ.

١٣٠٨- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا- عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ إِصْبَعَهُ الْيُمْنَى الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ، فَدَعَا بِهَا، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، بِإِسْطِهَا عَلَيْهَا.

١٣٠٩- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا قَعَدَ فِي التَّشَهُّدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ.

٢٢- باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين

قوله: "عن ابن الزبير رضي الله عنهما: كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه وفرش قدمه اليمنى: ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وأشار بإصبعه". -

١٣١٠- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيُّ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَنَا أَعْبْتُ بِالْحَصَى فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ نَهَانِي، فَقَالَ: اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ، قُلْتُ: وَكَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟ قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى، وَكَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى.

وفي رواية: "أشار بإصبعه السبابة ووضع يهامه على إصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته". وفي رواية ابن عمر رضي الله عنهما: "أن النبي ﷺ كان إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبته ووضع إصبعه اليمنى التي تلي الإبهام فدعا بها ويده اليسرى على ركبته باسطها عليها". وفي رواية عنه: "وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثاً وحسين وأشار بالسبابة". توجيه قوله: (وفرش قدمه اليمنى): هذا الذي ذكره من صفة القعود، هو التورك، لكن قوله: "وفرش قدمه اليمنى" مشكك؛ لأن السنة في القدم اليمنى أن تكون منصوبة باتفاق العلماء، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على ذلك في صحيح البخاري وغيره.

قال القاضي عياض رحمته الله: قال الفقيه أبو محمد الحشني صوابه: "وفرش قدمه اليسرى"، ثم أنكر القاضي قوله؛ لأنه قد ذكر في هذه الرواية ما يفعل باليسرى، وأنه جعلها بين فخذه وساقه، قال: ولعن صوابه: ونصب قدمه اليمنى، قال: وقد تكون الرواية صحيحة في اليمنى، ويكون معنى فرشها أنه لم ينصبها على أطراف أصابعه في هذه المرة، ولا فتح أصابعها، كما كان يفعل في غالب الأحوال، هذا كلام القاضي، وهذا التأويل الأخير الذي ذكره هو المختار، ويكون فعل هذا لبيان الجواز، وأن وضع أطراف الأصابع على الأرض، وإن كان مستحباً يجوز تركه، وهذا التأويل له نظائر كثيرة لا سيما في باب الصلاة وهو أولى من تغليب رواية ثابتة في الصحيح، واتفق عليها جميع نسخ مسلم، وقد سبق اختلاف العلماء، في أن الأفضل في الجلوس في التشهدين التورك أم الافتراش؟ فمذهب مالك وطائفة: تفضيل التورك فيهما لهذا الحديث.

ومذهب أبي حنيفة وطائفة: تفضيل الافتراش. ومذهب الشافعي رحمته الله وطائفة: يفتش في الأول ويتورك في الأخير لحديث أبي حميد الساعدي ورفقته في "صحيح البخاري" وهو صريح في الفرق بين التشهدين، قال الشافعي رحمته الله: والأحاديث الواردة بتورك أو افتراش مطلقة لم يبين فيها أنه في التشهدين أو أحدهما، وقد بينه أبو حميد ورفقته ووصفوا الافتراش في الأول والتورك في الأخير وهذا مبين، فوجب حمل ذلك الجمل عليه، والله أعلم.

وأما قوله: "وضع يده اليسرى على ركبته"، وفي رواية: "ويلقم كفه اليسرى ركبته" فهو دليل على استحباب ذلك، وقد أجمع العلماء على استحباب وضعها عند الركبة أو على الركبة، وبعضهم يقول بمطف أصابعها على الركبة وهو معنى قوله: ويلقم كفه اليسرى ركبته، والحكمة في وضعها عند الركبة منعها من العبث.

١٣١١- (٦) وَخَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيِّ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ، فَذَكَرَ لَحْوَ حَدِيثِ مَا بَلَكَ وَزَادَ: قَالَ سُفْيَانُ: فَكَانَ يَحْتَمِي بَنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بِهِ عَنْ مُسْلِمٍ، ثُمَّ حَدَّثَنِيهِ مُسْلِمٌ.

وأما قوله: "ورضع يده اليمنى" على فخذيه اليمنى فمجمع على استحبابه. وقوله: "أشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى"، وفي الرواية الأخرى: "وعقد ثلاثة وخمسين"، هاتان الروايتان محمولتان على حالين، ففعل في وقت هذا وفي وقت هذا، وقد رام بعضهم الجمع بينهما بأن يكون المراد بقوله على أصبعه الوسطى، أي وضعها قريباً من أسفل الوسطى، وحيتذ يكون بمعنى العقد ثلاثاً وخمسين. وأما الإشارة بالمسبحة فمستحبة عندنا للأحاديث الصحيحة، قال أصحابنا: بشر عند قوله: "إلا الله" من الشهادة،* وبشر بمسبحة اليمنى لا غير، فتو كانت مقطوعة، أو عيلة لم يشر بغيرها لا من الأصل باليمنى ولا اليسرى، والسنة أن لا يجاوز بصره إشارته، وفيه حديث صحيح في "سنن أبي داود" وبشر بها موجهة إلى القلب، وينوي بالإشارة التوحيد والإخلاص، والله أعلم.

واعلم أن قوله: "عقد ثلاثاً وخمسين" شرطه عند أهل الحساب أن يضع طرف الخنصر على البنصر، وليس ذلك مراداً ههنا، بل المراد أن يضع الخنصر على الراحة، ويكون على الصورة التي يسميها أهل الحساب تسعة وخمسين، والله أعلم.*

* قال في فتح الملهم: قال الطيبي: "أي رفعها عند قوله: "إلا الله" ليضابق نقول الفعل على التوحيد...". وعندنا يرفعها عند "لا إله" ويضعها عند "إلا الله" لمناسبة الرفع للنفي، وملائمة الوضع للإثبات، ومطابقة بين القول والفعل حقيقة. (فتح الملهم: ٤/ ٢١٤)

* قال في فتح الملهم: قال الطيبي: "وللفقهاء في كيفية عقدها وجوه: أحدها: ما ذكرنا. والثاني: أن يضم الإبهام إلى الوسطى المنقبضة، كالتقاطي ثلاثاً وعشرين، فإن ابن الزبير رواه كذلك. قال الأشرف: وهذا يدل على أن في الصحابة من يعرف هذا العقد والحساب المخصوص. والثالث: أن يقبض الخنصر والبنصر، ويرسل المسبحة، ويحلق الإبهام والوسطى، كما رواه وائل بن حجر... والأخير هو المختار عندنا. قال الرافعي: الأخبار وردت بها جميعاً، وكأنه خطأ كان يصنع مرة هكذا، ومرة هكذا، كذا في المرقاة. وحكي عن شيخ مشايخنا المنجهرمي رحمه الله أنه قال: لعل عقد الأصابع إشارة إلى عقد القلب، والله أعلم. (فتح الملهم: ٤/ ٢١٦)

[٢٣- باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها، وكيفيته]

١٢١٢- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ وَمَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، أَنَّ أَمِيرًا كَانَ بِمَكَّةَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتَى عَلَيْهَا؟

قَالَ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.

١٢١٣- (٢) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ شُعْبَةُ -رَفَعَهُ مَرَّةً-: أَنَّ أَمِيرًا أَوْ رَجُلًا سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتَى عَلَيْهَا؟

١٢١٤- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ.

[٢٣- باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها، وكيفيته]

قوله: "أَنَّ أَمِيرًا كَانَ بِمَكَّةَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَتَى عَلَيْهَا؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ." وعن سعد بن عبد الله قال: "كنت أرى رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى بياض خداه." شرح الغريب وأقوال أهل العلم في التسليمتين: فقوله: "أتى عليها" هو يفتح العين وكسر اللام، أي من أين حصل هذه السنة وظفر لها، فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور من السلف والخلف أنه يسن تسليمتان. وقال مالك وطائفة: إنما يسن تسليمة واحدة، وتعلقوا بأحاديث ضعيفة لا تقاوم هذه الأحاديث الصحيحة؛ ولو ثبت شيء منها حمل على أنه فعل ذلك لبيان جواز الاختصار على تسليمة واحدة. وأجمع العلماء الذين يعتمد بهم على أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة، فإن سلم واحدة استحسب له أن يسلمها تلقاء وجهه، وإن سلم تسليمتين جعل الأولى عن يمينه والثانية عن يساره، ويلتفت في كل تسليمة حتى يرى من عن جانبه خداه، هذا هو الصحيح. وقال بعض أصحابنا: حتى يرى خديه من عن جانبه، ولو سلم التسليمتين عن يمينه، أو عن يساره، أو تلقاء وجهه، أو الأولى عن يساره والثانية عن يمينه صححت صلاته، وحصلت تسليمتان، ولكن فاتته الفضيلة في كفيتهما.

واعلم أن السلام ركن من أركان الصلاة وفرض من فروضها لا تصح إلا به، هذا مذهب جمهور العلماء من-

=**انصحابه والتابعين فمن بعدهم.** وقال أبو حنيفة رحمته: هو سنة، ويحصل التحلل من الصلاة بكل شيء ينافيها من سلام، أو كلام، أو حدث، أو قيام، أو غير ذلك،** واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ كان يستن، وثبت في البخاري أنه ﷺ قال: "صموا كما رأيتموني أصلي" وبالحدِيث الآخر تحريمها التكبير وتحليلها التسليم.**

****قال في فتح الملهم:** وهذا هو مذهب الثوري، والأوزاعي، كما في إكمال إكمال المعلم ٢: ٢٧٨. (فتح الملهم: ٤/٢٢٠)

****قال في فتح الملهم:** قال الشيخ بدر الدين العيني: "قام الدليل على أن التسليم في آخر الصلاة غير واجب، وأن تركه غير مفسد للصلاة، وهو "أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمسا، فلما سلم أخبر بصنيعه، فثنى رجليه، فسجد سجدتين" رواه عبد الله بن مسعود، أخرجه الجماعة بطرق متعددة، وألفاظ مختلفة. قال الطحاوي: "نفى هذا الحديث: أنه أدخل في الصلاة ركعة من غيرها قبل التسليم، ولم يرد ذلك مفسدا للصلاة، فتدل ذلك أن السلام ليس من صليها، ولو كان واجبا كوجوب السجدة في الصلاة لكان حكمه أيضا كذلك، ولكنه بخلافه، فهو سنة". انتهى.

(إلى أن قال:) قلت: اختلفوا في صحته بسبب ابن عقيل، وهو عبد الله بن محمد بن عقيي...

(إلى أن قال:) وعلى تقدير صحته أجاب الطحاوي عنه بما حصله أن عليا رضي روي عنه من رأيه "إذا رفع رأسه من آخر سجدة قد تمت صلاته" فدل على أن معنى الحديث المذكور لم يكن على أن الصلاة لا تتم إلا بالتسليم إذا كانت تتم عنده، بما هو قبل التسليم، فكان معنى "تحليلها التسليم" التحليل الذي ينبغي أن يحل به لا بغيره. وجواب آخر أن الحديث المذكور من أخبار الآحاد، فلا يثبت بها الفرض. (فتح الملهم: ٤/٢٢٠، ٢٢١)

[٢٤ - باب الذكر بعد الصلاة]

١٣١٥- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَنِي، بِذَا، أَبُو مَعْبُدٍ ثُمَّ أُنْكِرَهُ بَعْدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ.

١٣١٦- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ.

قَالَ عَمْرُو: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي مَعْبُدٍ فَأُنْكِرَهُ. وَقَالَ: لَمْ أُحَدِّثْكَ بِهَذَا، قَالَ عَمْرُو: وَقَدْ أَخْبَرَنِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ.

١٣١٧- (٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح: وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ أَبَا مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ، إِذَا انْصَرَفُوا، بِذَلِكَ، إِذَا سَمِعْتُهُ.

٢٤ - باب الذكر بعد الصلاة

فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ. وفي رواية: أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّهُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ بِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ. هذا دليل لما قاله بعض السلف: أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ وَالدُّعَاءِ عَقِبَ الْمَكْتُوبَةِ، وَمَنْ اسْتَحَبَّهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ. وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ وَآخَرُونَ أَنَّ أَصْحَابَ الْمَذَاهِبِ الْمُتَّبِعَةِ وَغَيْرَهُمْ يَتَّفِقُونَ عَلَى عَدَمِ اسْتِحْبَابِ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ وَالتَّكْبِيرِ.

وحمل الشافعي رحمه الله هذا الحديث على أَنَّهُ جَهْرٌ وَقَدْ بَسَمَ حَتَّى يَمْنَعَهُمْ صِفَةُ الذِّكْرِ لَا أَهْمُ جَهْرًا دَائِمًا. قَالَ: فَأَخْتَارَ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ أَنْ يَذْكُرَا اللَّهَ تَعَالَى بَعْدَ الْفَرَاحِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَيَخْفَيَانِ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا يَرِيدُ أَنْ يَعْلَمَ مِنْهُ، فَيَجْهَرُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ تَعْلَمَ مِنْهُ ثُمَّ يَسِرُ، وَحَسَّ الْحَدِيثُ عَلَى هَذَا. **

** قَالَ فِي فَحْهِ الْمُلْهِمِ: وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَوْفَوُلْ ابْنِ عَبَّاسٍ: 'كَانَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ =

وقوله: "كنت أعلم إذا انصرفوا" ظاهره أنه لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض الأوقات لصغره.

قوله: "أخبرني هذا أبو معبد ثم أنكره" في احتجاج مسلم بهذا الحديث دليل على ذهابه إلى صحة الحديث الذي يروى على هذا الوجه مع إنكار المحدث له إذا حدث به عنه ثقة، وهذا مذهب جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين ثالثاً: يحتج به إذا كان إنكار الشيخ له لتشكيكه فيه أو لنسيانه، أو قال: لا أحفظه، أو لا أذكر أنني حدثتكم به ونحو ذلك.

وعالفهم الكرخي من أصحاب أبي حنيفة رحمه فقال: لا يحتج به، فأما إذا أنكره إنكاراً حازماً قاطعاً بتكذيب الراوي عنه، وأنهم لم يحدثه به قط، فلا يجوز الاحتجاج به عند جميعهم؛ لأن حزم كل واحد يعارض حزم الآخر، والشيخ هو الأصل، فوجب إسقاط هذا الحديث، ولا يقدح ذلك في باقي أحاديث الراوي؛ لأننا لم نتحقق كذبه.

حين حدث به، لأنه لو كان يفعل لم يكن لقوله معنى، فكان التكبير في إثر الصلاة لم يواظب الرسول عليه طول حياته، وفهم أصحابه أن ذلك ليس بلازم، فتركوه بحسبة أن يظن أنه مما لا تتم الصلاة إلا به، فلذلك كرهه من كرهه من الفقهاء رحمه... " (فتح الملهم: ٤ / ٢٢٤)

[٢٥- باب استحباب التعوذ من عذاب القبر]

١٣١٨- (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - قَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي امْرَأَةٌ مِنَ الْيَهُودِ، وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ شَعَرْتِ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟ قَالَتْ: فَأَرْنَاكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ * وَقَالَ: "إِنَّمَا تُفْتَنُ يَهُودُ" قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَبِثْنَا لَيْالِي، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ شَعَرْتِ أَنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟" قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعْدُ، يَسْتَعِيدُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

١٣١٩- (٢) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ - قَالَ حَرَمَلَةُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ ذَلِكَ، يَسْتَعِيدُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

[٢٥- باب استحباب التعوذ من عذاب القبر]

حاصل أحاديث الباب استحباب التعوذ بين الشهد والتسليم من هذه الأمور، وفيه إثبات عذاب القبر وفتنته، وهو مذهب أهل الحق خلافاً للمعتزلة، ومعنى فتنة الحياة والممات: الحياة والموت، واحتفظوا في المراد بفتنة الموت فقيل: فتنة الفقر، وقيل: بمقتضى أن يراد بها الفتنة عند الاحتضار، وأما الجمع بين فتنة الحياة والممات وفتنة المسيح الدجال وعذاب القبر، فهو من باب ذكر الخاص بعد العام، ونظائره كثيرة.

قوله: "عن عائشة عيشة أن يهودية قالت: شعرت أنكم تفتنون في القبور؟ فارتاع رسول الله ﷺ وقال: إنما تنصرون يهود، فلبثنا ليلي ثم قال رسول الله ﷺ: هل شعرت أنه أوحى إلي أنكم تفتنون في القبور؟".

وفي الرواية الأخرى: "دخلت عجوزان من عجم يهود المدينة وذكرت أن النبي صدقها، هذا محمول على أنهما قضيتان، فجرت القضية الأولى، ثم أعلم النبي ﷺ بذلك، ثم جاءت العجوزان بعد ليل فكذبتهما عائشة عيشة ولم تكن -

قوله: قالت فارتاع رسول الله ﷺ... الارتجاع هو التفرغ من الروح، قال الأبي حنيفة: ارتجاعه استبعاده لذلك في المؤمنين إذ لم يكن عنده بذلك علم حتى أوحى إليه، وقوله: إنما يفتن يهوداً قلت: تقدم أن يحرمه ﷺ عن الأمور الاعتقادية يجب مطابقتها للواقع، والواقع عموم التعذيب لا حصره في اليهود، ويجب بأنه لا يعلم من العيب إلا بما أعلم به فيحتمل أنه أوحى إليه بتعذيب اليهود، فأحرم بذلك عن مقتضى اعتقاده ثم أوحى إليه بتعذيب الجميع على مقتضى اعتقاده فقال في علمي: ثم انكشف خلافه لم يكن كاذباً، انتهى كلام الأبي.

١٣٢٠ - (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَتَّصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَجُوزَانِ مِنْ عَجَزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَتَا: إِنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، قَالَتْ: فَكَذَّبْتُهُمَا، وَلَمْ أُنْعِمْ أَنْ أُصَدِّقَهُمَا، فَخَرَجَتَا، وَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَجُوزَيْنِ مِنْ عَجَزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ دَخَلَتَا عَلَيَّ، فَوَعَمَتَا أَنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَقَالَ: "صَدَقْتَا، إِنَّهُنَّ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا نَسَمَعُهُ الْبَهَائِمُ" ثُمَّ قَالَتْ: فَمَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ، فِي صَلَاةٍ، إِلَّا يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

١٣٢١ - (٤) وَحَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَفِيهِ قَالَتْ: وَمَا صَلَّي صَلَاةً، بَعْدَ ذَلِكَ، إِلَّا سَمِعْتُهُ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

عنمت نزول الوحي بإثبات عذاب القبر، فدخلى عليها النبي ﷺ فأخبرته بقول العجوزين فقال: صدقتا، وأعنمت عائشة رضيها بأنه كان قد نزل الوحي بإثباته. وقولها: "لم أنعم أن أصدقهما" أي لم تطب نفسي أن أصدقهما. ومنه قولهم في التصديق: "نعم" وهو يضم الهمزة وإسكان النون وكسر العين.

[٢٦- باب ما يستعاذ منه في الصلاة]

١٣٢٢- (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِيزُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ.

١٣٢٣- (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَخَضَرِيُّ وَالْبُنْتُيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ - حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِزْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ".

١٣٢٤- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الِیَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ "اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ" قَالَتْ: فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيزُ مِنَ الْمَغْرَمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، حَدَّثَ فَكَذَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ".

١٣٢٥- (٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَائِشَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ، فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ".

[٢٦- باب ما يستعاذ منه في الصلاة]

قوله ﷺ: "إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَغْرَمِ وَالْمَغْرَمُ" ومعناه: من الإثم والغرم وهو الدين.

قوله ﷺ: "إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ" فيه التصريح باستحبابه في التشهد الآخر -

١٣٢٦- (٥) وَحَدَّثَنِيهِ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى -يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ- جَمِيعاً عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "إِذَا فَرَعَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّسْبِيحِ" وَلَمْ يَذْكُرِ "الْآخِرَ".

١٣٢٧- (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَشَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ".

١٣٢٨- (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ صَاوِسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ".

١٣٢٩- (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

١٣٣٠- (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

١٣٣١- (١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ جَهَنَّمَ، وَفِتْنَةِ الدَّجَالِ.

١٣٣٢- (١١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ -فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ- عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ صَاوِسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ، كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ! إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ".

قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ: بَلَغَنِي أَنَّ طَاوُسًا قَالَ لِأَبْنَيْهِ: أَدْعَوْتُ بِهَا فِي صَلَاتِكَ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: أَعِدْ صَلَاتَكَ؛ لَأَنَّ طَاوُسًا رَوَاهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ، أَوْ كَمَا قَالَ.

يقوله: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعِي هَذَا الدُّعَاءَ، كَمَا يَحْسِبُ السُّورَةُ مِنَ الْعَرَابِ مَا كَانَ طَاوُسًا يَدْعِي، أَمْرٌ بِهِمْ حَرِيصٌ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الدُّعَاءَ مِنْهُمَا، فَهَذَا كَلِمَةٌ يَدْعِي بِهَا تَأْكِيدُ هَذَا الدُّعَاءِ، وَالتَّعْوِذُ وَخِلْتُ الشَّدِيدَ عَلَيْهِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ طَاوُسٍ يَدْعِي، أَنَّهُ حَقٌّ الْأَمْرُ بِهِ عَنِ الْوَجُوبِ، فَأَوْحَى بِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ لِفَوَائِدِهِ، وَجَهْدِ الْعَمَلِ، عَنِ أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَلَعَلَّ طَاوُسًا يُرَادُ تَأْدِيبُ ابْنِهِ، وَتَأْكِيدُ هَذَا الدُّعَاءِ عِنْدَهُ لَا أَنَّهُ يَعْتَقِدُ وَجُوبَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ يَدْعِي: وَدُعَاءَ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتِعَاذَتَهُ مِنْ عَذَابِ الْأُمُورِ الَّتِي قَدْ عُوِيَ مِنْهَا وَعَصَبَ بِهَا فَعَلَهُ لِيَلْتَزِمَ خَوْفَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِعْظَامَهُ وَالْإِنْقَارَ إِلَيْهِ، وَلِيَقْتَدِيَ بِهِ أَمَتُهُ، وَلِيَبَيِّنَ هُمْ صِفَةَ الدُّعَاءِ وَاللَّهُمَّ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• • • •

[٢٧- باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته]

- ١٣٣٣- (١) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُسَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ أَبِي عَمَارٍ - اسْمُهُ شَدَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ، اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: "اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْحَلَالِ وَالْإِكْرَامِ". قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: كَيْفَ الْإِسْتِغْفَارُ؟ قَالَ: تَقُولُ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ، اسْتَغْفِرُ اللَّهَ.
- ١٣٣٤- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَلَّمَ، لَمْ يَقْعُدْ، إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ: "اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْحَلَالِ وَالْإِكْرَامِ" وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ: "يَا ذَا الْحَلَالِ وَالْإِكْرَامِ".
- ١٣٣٥- (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ يَعْنِي الْأَخْمَرُ، عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "يَا ذَا الْحَلَالِ وَالْإِكْرَامِ".
- ١٣٣٦- (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، وَخَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: "يَا ذَا الْحَلَالِ وَالْإِكْرَامِ".

[٢٧- باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته]

قوله: "إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً" المراد بالانصراف: السلام.
قوله ﷺ: "ولا ينفع ذا الجند منك الجند" المشهور الذي عليه الجمهور أنه يفتح الجيم ومعناه: لا ينفع ذا الغنى والحظ منك غناه، وضبطه جماعة بكسر الجيم، وقد سبق بيانه مبسوطاً في باب "ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع". -
قوله: "لم يقعد إلا مقدار ما يقول..." كان المراد به أنه لم يقعد على هيئته إلا هذا القدر، فإن قعد وراء ذلك صرف وجهه إلى الناس حتى لا يخالف ما ثبت أنه كان يقعد في الصباح في مصلاه حتى تطلع الشمس، وعلى هذا فلا وجه للاستدلال به على أن ما ثبت من الأدعية بعد الصلاة كان يأتي بها ﷺ بعد السنة جمعاً بينه وبين هذا الحديث، والله تعالى أعلم.

١٣٣٧- (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ إِلَى مُعَاوِيَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ".

١٣٣٨- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رَوَايَتِهِمَا: قَالَ: فَأَمْلَأَهَا عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ، وَكَتَبْتُ بِهَا إِلَى مُعَاوِيَةَ.

١٣٣٩- (٧) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ أَنَّ وَرَادًا مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ إِلَى مُعَاوِيَةَ - كَتَبَ ذَلِكَ الْكِتَابَ لَهُ وَرَادٌ - إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، حِينَ سَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، إِلَّا قَوْلَهُ: "وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ.

١٣٤٠- (٨) وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي أَزْهَرُ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ وَرَادٍ، - كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ.

١٣٤١- (٩) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ وَعَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ عُمَيْرٍ، سَبْعًا وَرَادًا كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ يَقُولُ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، إِذَا قُضِيَ الصَّلَاةُ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ".

١٣٤٢- (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، حِينَ يُسَلِّمُ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، لَهُ النِّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ، وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ". وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهَلِّلُ بِهِنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ.

١٣٤٣- (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، مَوْلَى لَهُمْ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يُهَلِّلُ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: ثُمَّ يَقُولُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهَلِّلُ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ.

١٣٤٤- (١٢) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ ابْنُ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ عَلَى هَذَا الْمِنْبَرِ، وَهُوَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا سَلَّمَ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ أَوْ الصَّلَوَاتِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

١٣٤٥- (١٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يَحْيَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَقُولُ فِي إِثْرِ الصَّلَاةِ إِذَا سَلَّمَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا. وَقَالَ فِي آخِرِهِ: وَكَانَ يَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٣٤٦- (١٤) حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ التَّضَرِّ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ شُمَيْ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَهَذَا حَدِيثُ قُتَيْبَةَ - أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ

- وغيره من الأئمة: أنه عبد ربه بن سعيد. وقال ابن السكن: هو ابن أخي عائشة رضيها، من الرضاعة، وغلطوه في ذلك. وقال ابن عبد البر: هو الحسن البصري رضيها، وغلطوه أيضا.

قوله: "ذهب أهل الدثور" هو بالثاء المثلثة، واحدهما دثر وهو المال الكثير. وفي هذا الحديث دليل لمن فضل الغني الشاكر على الفقير الصابر. وفي المسألة خلاف مشهور بين السنف والخلف من الطوائف، والله أعلم.

بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ. فَقَالَ: "وَمَا ذَٰلِكَ؟" قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَنْصَدُقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلَا نُعْتِقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَفَلَا أَعَلَمَكُمُ شَيْئًا تُدْرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ؟ وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ" قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً".

قَالَ أَبُو صَالِحٍ: فَرَجَعَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلَ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا، فَفَعَلُوا مِثْلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ".

وَرَأَى غَيْرُ قُتَيْبَةَ فِي هَٰذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ: قَالَ سَمِعْتُ: فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِي هَٰذَا الْحَدِيثَ. فَقَالَ: وَهَيْتَ، إِنَّمَا قَالَ: "تُسَبِّحُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتَحْمَدُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتُكَبِّرُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ" فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَقَسْتُ لَهُ ذَٰلِكَ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ.

قَالَ ابْنُ عَجَلَانَ: فَحَدَّثْتُ بِهَٰذَا الْحَدِيثِ رَحَاءَ بَنِ حَبُوةَ، فَحَدَّثَنِي بِمِثْلِهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٣٤٧ - (١٥) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بِنْتُ بَسْطَامَ الْقَيْشِيَّةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَهَبَ أَهْلُ الْأَنْدَلُسِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ أَدْرَجَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَ أَبِي صَالِحٍ: ثُمَّ رَجَعَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ، إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: يَقُولُ سَهْلٌ: إِحْدَى عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ، فَجَمِيعُ ذَٰلِكَ كُلُّهُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ.

الجمع بين مختلف الروايات: قوله: في كيفية عدد التسميحات والتحميدات والتكبيرات: إنَّ أبا صالح رحمه الله قال: يقرئ الله أكبر، وسبحان الله، والحمد لله ثلاثاً وثلاثين مرة، وذكر بعد هذه الأحاديث من طرق غير طريق أبي صالح. وظاهرها أنه يسبح ثلاثاً وثلاثين مستقلة، ويكبر ثلاثاً وثلاثين مستقلة، ويحمد كذلك، وهذا ظاهر الأحاديث. قال القاضي عياض: وهو أولى من تأويل أبي صالح.

١٣٤٨- (١٦) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى: قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَكَمَ بْنَ عَتِيَّةٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مُعْتَبَاتٌ لَا يَجِيبُ قَائِلُهُنَّ - أَوْ فَاعِلُهُنَّ - دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ تَسْبِيحَةً، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ تَكْبِيرَةً".

١٣٤٩- (١٧) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَيْنِي الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا حَمْرَةُ الزِّيَّاتِ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مُعْتَبَاتٌ* لَا يَجِيبُ قَائِلُهُنَّ - أَوْ فَاعِلُهُنَّ - ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ تَسْبِيحَةً، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ تَكْبِيرَةً، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ".

١٣٥٠- (١٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الثَّمَلِيُّ عَنْ الْحَكَمِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

=وأما قول سهيل: إحدى عشرة إحدى عشرة، فلا ينافي رواية الأكثرين ثلاثا وثلاثين؛ بل معهم زيادة يجب قبولها. وفي رواية "ثلاث اثنتان لا إله إلا الله وحده لا شريك له" تلك وله أحمد وهو عن كل شيء قدير". وفي رواية: "أن التكبيرات أربع وثلاثون". وكلها زيادات من الثقات يجب قبولها، فينبغي أن يخطأ الإنسان، فيأتي بثلاث وثلاثين تسبيحة ومثلها تحميدات، وأربع وثلاثين تكبيرة ويقول معها: لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلى آخرها ليجمع بين الروايات.

معنى قوله: (مُعْتَبَاتُ): قوله ﷺ: "مُعْتَبَاتٌ لَا يَجِيبُ قَائِلُهُنَّ أَوْ فَاعِلُهُنَّ" قال المروزي: قال سمره معناه: تسبيحات تفعل أعقاب الصلاة. وقال أبو الفتح: سميت معقبات لأنها تفعل مرة بعد أخرى وقوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ﴾ (الرعد: ١١) أي ملائكة يعقب بعضهم بعضا. وأعلم أن حديث كعب بن عجرة هذا ذكره الدارقطني في استدرآكاته على مسلم وقال: الصواب أنه موقوف على كعب؛ لأن من رفعه لا يقاومون من وقفه في الحفظ، وهذا الذي قاله الدارقطني مردود؛ لأن مسلما رواه من طرق كلها مرفوعة، وذكره الدارقطني أيضا من طرق أخرى مرفوعة، وإنما روي موقوفاً من جهة منصور وشعبة، وقد اختلفوا عليهما أيضا في رفعه ووقفه، وبين الدارقطني ذلك، وقد قدمنا في الفصول السابقة في أول هذا الشرح أن الحديث الذي روي موقوفاً ومرفوعاً بحكم بأنه مرفوع على المذهب الصحيح الذي عليه الأصوليون والفقهاء والمحققون من المحدثين منهم البخاري وآخرون، =

*قوله: "مُعْتَبَاتُ" أي كلمات تأتي بعضها عقب بعض أو موجبات للعاقبة الحميدة تأتي عقبها، لا يجيب قائلهن عن تلك العاقبة، والله تعالى أعلم.

١٣٥١ - (١٩) حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ يَمَانَ الرَّاسِبِيُّ: أَخْبَرَنَا عَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْمَذْحِجِيِّ، قَالَ مُسْلِمٌ: أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَلَيْكَ بِتِسْعَةِ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَكَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ".

١٣٥٢ - (٢٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

—حق لو كان الواقفون أكثر من الرافعين، حكم بالرفع، كيف والأمر هنا بالعكس، ودليله ما سبق، أن هذه زيادة ثقة، فوجب قبولها، ولا ترد لبيان أو نقص حصل عن وقفه، والله أعلم.

ضبط الاسم وشرح قوله (دبر كل صلاة): قوله: "عن أبي عبيد المذحجي" وهو بفتح الميم وإسكان الدال المعجمة، ثم جاء مهملة مكسورة، ثم جيم منسوب إلى مذحج قبيلة معروفة.

قوله ﷺ: "دبر كل صلاة" وهو بضم الدال. هذا هو المشهور في اللغة، والمعروف في الروايات. وقال أبو عمر المطرزي في كتابه "المواقيت": دبر كل شيء يفتح الدال: آخر أوقاته من الصلاة وغيرها وقال: هذا هو المعروف في اللغة، وأما الجارحة فبالتضم. وقال الدنودي عن ابن الأعرابي: دبر الشيء، وديره بالتضم والفتح: آخر أوقاته، والصحيح التضم، ولم يذكر الجوهري وآخرون غيره.

[٢٨ - باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة]

١٣٥٢- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ، سَكَتَ هُنَّيَّةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَيِّ أُنْتِ وَأُمِّي، أَرَأَيْتَ سَكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: "أَقُولُ: اللَّهُمَّ! بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ! تَقْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا تَقْنِي التَّوْبُ الْأَيْضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالنَّجْلِ وَالْمَاءِ وَالتَّيْرِ".

١٣٥٤- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَغْنِي ابْنُ زِيَادٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْتَدَاءِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

١٣٥٥- (٣) قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثْتُ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ وَيُونُسَ الْمُؤَدَّبِ وَغَيْرِهِمَا، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وَلَمْ يَسْكُتْ.

[٢٨ - باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة]

شرح الغريب: قوله: "سكت هية" هي بضم الهاء وفتح النون وتشديد الباء بغير همزة وهي تصغر "هنة" أصلها هنة فلما صارت صارت "هيرة" فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب النواو ياء فاجتمعت ياءان، فأدغمت إحداهما في الأخرى فصارت "هنية"، ومن همزها فقد أخطأ، ورواه بعضهم "هنية" وهو صحيح أيضا.

وفي هذا الحديث ألفاظ تقدم شرحها في باب ما يقول: إذا رفع رأسه من الركوع، وفيه دليل للشافعي وأبي حنيفة وأحمد والجمهور عليه أنه يستحب دعاء الافتتاح، وجاءت فيه أحاديث كثيرة في الصحيح؛ منها هذا الحديث وحديث علي بن أبي طالب: "وجهت وجهي إلى آخره، ذكره مسلم بعد هذا في أبواب صلاة الليل، وغير ذلك من الأحاديث وقد جمعتها موضحة في شرح المذهب". وقال مالك رحمه الله: لا يستحب دعاء الافتتاح بعد تكبيرة الإحرام، -

١٣٥٦- (٤) وَخَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا قَنَادَةُ وَثَابِتٌ وَحُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ فَدَخَلَ الصَّفَّ وَقَدْ حَفَزَهُ النَّفْسُ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: "أَيُّكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَاتِ؟" فَأَرَمَ الْقَوْمَ. فَقَالَ: "أَيُّكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَأْسًا" فَقَالَ رَجُلٌ: جِئْتُ وَقَدْ حَفَزَنِي النَّفْسُ فَقُلْتُهَا. فَقَالَ: "لَقَدْ رَأَيْتُ ائْتِي عَشْرَ مَلَكًا يَتَدَرَّوْنَهَا، أَيُّهُمْ يَرْفَعُهَا".

١٣٥٧- (٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ: أَخْبَرَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَثِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذًا وَكَذًا؟" قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "عَجِبْتُ لَهَا، فَتَحَتْ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ". قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

-ودليل الجمهور هذه الأحاديث الصحيحة.

قوله: "وحدثت عن يحيى بن حسان" إلى آخره، هذا من الأحاديث المتعلقة التي سقط أول إسنادهما في صحيح مسلم، وقد سبق بيانها في مقدمة هذا الشرح.

قوله: "وقد حفزته النفس" وهو بفتح حروفه وتخفيفها، أي ضبطه لسرعته. قوله: "أَرَمَ الْقَوْمَ" وهو بفتح الراء وتشديد الميم، أي سكتوا، قال القاضي عياض: ورواه بعضهم في غير صحيح مسلم "فأَرَمَ" بالنزاي المفتوحة وتخفيف الميم من الأَرَم وهو الإمساك وهو صحيح النصب. قوله: "الله أكبر كبيراً أي كثرت كبيراً، وفي الرواية الأولى دليل على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة أيضاً.

[٢٩- باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا]

١٣٥٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زِيَادٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى - سَوَالِفُ لَهْ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا أَقْبَمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعُونَ، وَأَتُوهَا تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا".

١٣٥٩- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ. قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا تَوُبَ لِلصَّلَاةِ فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعُونَ، وَأَتُوهَا وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْبُدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ".

[٢٩- باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا]

قوله ﷺ: "إِذَا أَقْبَمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعُونَ، وَأَتُوهَا تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَعْبُدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ" فيه التذنب الأكيد إلى إتيان الصلاة بسكينة ووقار، والنهي عن إتيانها سعيًا، سواء فيها صلاة الجمعة وغيرها، سواء خاف فوت تكبيرة الإحرام أم لا. والمراد بقول الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ (الجمعة: ٩) الذهاب، يقال: سمعت في كذا أو إلى كذا، إذا ذهبت إليه وعملت فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم: ٣٩) قال العلماء: والحكمة في إتيانها بسكينة، والنهي عن السعي أن الذهاب إلى صلاة عامد في تحصيلها ومتوصل إليها، فينبغي أن يكون متادبا بأدائها وعلى أكمل الأحوال، وهذا معنى الرواية الثانية: "فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة".

وقوله ﷺ: "إِذَا أَقْبَمْتَ الصَّلَاةَ" إنما ذكر الإقامة للتنبية ما على ما سواها، لأنه إذا لم يأت عن إتيانها سعيًا في حال الإقامة، مع خوفه فوت بعضها، فقيل: الإقامة أولى، وأكد ذلك بيان العلة فقال ﷺ: "فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة" وهذا يتناول جميع أوقات الإتيان إلى الصلاة، وأكد ذلك تأكيدًا آخر قال: "فما أدرستم فصلوا وما فاتكم فأتوا" فحصل فيه تنبيه وتأکید لئلا يتوهم أن النهي إنما هو لمن لم يخف فوت-

١٣٦٠- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتُوا".

١٣٦١- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ أَبِي عِيَّاضٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَنٍ، وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَلَا تَسْعَ إِلَيْهَا أَحَدُكُمْ، وَلَكِنْ يَمْشِ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، صَلَّ مَا أَدْرَكْتَ وَأَقْضِ مَا سَبَقَكَ".

-بعض الصلاة، فصرح بالنهي، وإن فات من الصلاة ما فات، وبين ما يفعل فيما فات. وقوله ﷺ: "وما فاتكم" دليل على جواز قول: فاتت الصلاة، وأنه لا كراهة فيه، وبهذا قال جمهور العلماء، وكرهه ابن سيرين وقال: إنما يقال: لم تدرَكها.

اختلاف أهل العلم فيما أدرکه المسبوق مع الإمام هل هو من أول صلاته أم من آخره: وقوله ﷺ: "وما فاتكم فأتوها" هكذا ذكره مسلم في أكثر رواياته، وفي رواية: "واقض ما سبقك" واختلف العلماء في المسألة، فقال الشافعي وجمهور العلماء من السلف والخلف: ما أدرکه المسبوق مع الإمام أول صلاته؛ وما يأتي به بعد سلامه آخرها. وعكسه أبو حنيفة رحمه وطائفة. وعن مالك وأصحابه روايتان كالمنهيين وحجة هؤلاء "واقض ما سبقك" وحجة الجمهور أن أكثر الروايات "وما فاتكم فأتوها" وأجابوا عن رواية "واقض ما سبقك" أن المراد بالقضاء: الفعل لا القضاء المصطلح عليه عند الفقهاء، وقد كثر استعمال القضاء بمعنى الفعل، منه قوله تعالى: ﴿فَقَضَيْتُمْ مِنْهُنَّ مَا أُتِيَ فِي الْقُرْآنِ﴾ (فصلت: ١٢) وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ﴾ (البقرة: ٢٠٠) وقول تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ﴾ (الجمعة: ١٠) ويقال: قضيت حق فلان، ومعنى الجميع الفعل. -

**قال في فتح الملهم: "والجواب عما استدلل به الشافعي ومن تبعه -وهو قوله: "فأتوها"- أن صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الإمام، فحمل قوله: "فأتوها" على أن من قضى ما فاتته فقد أتم، لأن الصلاة تنفص عما فات، فقضائه إتمام بما نقص. (إلى أن قال): قلت: أما الجواب عن قوله: "فأتوها" فقد ذكرناه آنفاً. وأما قوله: "المراد بالقضاء: الفعل" فمسترك الدلالة، لأن الفعل يطلق على الأداء والقضاء جميعاً.

ومعنى "فقضاهن سبيح سموات" قدرهن. ومعنى "قضيت مناسككم" فرغتم عنها. وكلها معنى: "فإذا قضيت الصلاة". ومعنى "قضيت حق فلان": أتميت إليه حقه.

ولو سلمنا أن القضاء بمعنى الأداء فيكون مجازاً، والحقيقة أولى من المجاز، ولا سيما على أصلهم أن المجاز ضروري لا يصر إليه إلا عند الضرورة والتعذر....

١٣٦٢- (٥) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ الصُّورِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَسَمِعَ جَلْبَةً، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكُمْ؟" قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: "فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَنَيْتُكُمْ السَّكِينَةَ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا سَبَقَكُمْ فَأَتَمُّوا".

١٣٦٣- (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قوله ﷺ: "إذا توب بالصلاة" معناه: إذا أقيمت، سميت الإقامة تنويهاً، لأنها دعاء إلى الصلاة بعد الدعاء بالأذان من قوطم: ثاب إذا رجع. قوله ﷺ: "فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة فهو في صلاة" دليل على أنه يستحب للذهاب إلى الصلاة ألا يعث بيده، ولا يتكلم بقبیح، ولا ينظر نظراً قبيحاً، ويحسب ما أمكنه بما يجنبه المصلي، فإذا وصل المسجد، وقعد ينتظر الصلاة كان الاعتناء بما ذكرناه أكد.

الفرق بين السكينة والوقار: قوله ﷺ: "وعليه السكينة والوقار" قيل: هما بمعنى، وجمع بينهما تأكيداً، والظاهر أن بينهما فرقاً، وأن السكينة: الثأني في الحركات، واجتناب العيث ونحو ذلك، والوقار في الهيئة، وخض البصر، وخفض الصوت، والإقبال على طريقه بغير التفات ونحو ذلك؛ والله أعلم.

قوله: "فسمع جلبة"، أي أصواتاً لحركاتهم وكلامهم واستعجالهم.

قوله: "حدثنا شيبان بهذا الإسناد" يعني حدثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير بإسناده المتقدم، وكان ينبغي لمسلم أن يقول عن يحيى؛ لأن شيبان لم يتقدم له ذكر، وعادة مسلم وغيره في مثل هذا أن يذكروا في الطريق الثاني رجلاً من سبق في الطريق الأول، ويقولوا بهذا الإسناد حتى يعرف، وكان مسنماً به؛ اقتصر على شيبان؛ للعلم بأنه في درجة معاوية بن سلام السابق، وأنه يروي عن يحيى بن أبي كثير، والله أعلم.

[٣٠ - باب متى يقوم الناس للصلاة]

١٣٦٤ - (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ خُصَّاصِ الصَّوْافِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي". وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: "إِذَا أُقِيمَتِ أَوْ تُودَى".

١٣٦٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ خُصَّاصِ بْنِ أَبِي عَثْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ وَعَبِيدُ الرَّزَاقِ عَنْ مَعْمَرٍ وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ مُسْلِمٍ - عَنْ شَيْبَانَ، كُنْهٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَزَادَ إِسْحَاقُ فِي رَوَاتِهِ حَدِيثَ مَعْمَرٍ وَشَيْبَانَ: "حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ".

١٣٦٦ - (٣) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَخَرَّمَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَكُنَّا نَعْدِلُهَا الصُّفُوفَ، قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مُصَلَّاهُ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ ذَكَرَ فَانصَرَفَ، وَقَالَ لَنَا: "مَكَائِكُمْ" فَلَمْ نَزَلْ قِيَامًا نَنْتَظِرُهُ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا، وَقَدْ اغْتَسَلَ، يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً، فَكَبَّرَ فَصَلَّى بِنَا.

١٣٦٧ - (٤) وَحَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو يَعْنِي الْأَوْزَاعِيَّ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَصَفَّ النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ مَقَامَهُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِمْ بِيَدِهِ، أَنْ "مَكَائِكُمْ" فَخَرَجَ وَقَدْ اغْتَسَلَ وَرَأْسُهُ يَنْطِفُ الْمَاءَ، فَصَلَّى بِهِمْ.

[٣١ - باب متى يقوم الناس للصلاة]

فيه قوله ﷺ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي

وفي رواية أبي هريرة: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَكُنَّا نَعْدِلُهَا الصُّفُوفَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وفي رواية:

١٣٦٨- (٥) وَخَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ.

١٣٦٩- (٦) وَخَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يُوْذَنُ إِذَا دَحَضَتْ، فَلَا يُقِيمُ حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَإِذَا خَرَجَ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ.

- "أن الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ". وفي رواية جابر بن سمرة رحمه الله "كَانَ بِلَالٌ يُوْذَنُ إِذَا دَحَضَتْ وَلَا يُقِيمُ حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ فَإِذَا خَرَجَ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ".

الجميع بين مختلف الأحاديث: قال القاضي عياض رحمه الله: يجمع بين مختلف هذه الأحاديث بأن بلالاً رحمه الله كان يراقب خروج النبي ﷺ من حيث لا يراه غيره أو إلا القليل، فعند أول خروجه يقيم، ولا يقوم الناس حتى يروه، ثم لا يقوم مقامه حتى يعدلوا الصفوف.

وقوله في رواية أبي هريرة رحمه الله: 'فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ خُرُوجِهِ' لعمري كان مرة أو مرتين، ونحوهما؛ لبيان الجواز أو لعدمه، ولعل قوله ﷺ: 'لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ' كان بعد ذلك، قال العلماء: والنهي عن القيام قبل أن يروه؛ لئلا يطول عليهم القيام؛ ولأنه قد يعرض له عارض فيشاعر بسببه. واختلف العلماء من السلف فمن بعدهم متى يقوم الناس للصلاة؟ ومتى يكره الإمام، فمذهب الشافعي رحمه الله وطائفة: أنه يستحب أن لا يقوم أحد حتى يفرغ المؤذن من الإقامة. ونقل القاضي عياض عن مالك رحمه الله وعامة العلماء: أنه يستحب أن يقوموا إذا أخذ المؤذن في الإقامة، وكان انس رحمه الله يقوم إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، وبه قال أحمد رحمه الله.

وقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون: يقومون في الصف إذا قال: حي على الصلاة، فإذا قال: قد قامت الصلاة كبر الإمام. وقال جمهور العلماء من السلف واختلف: لا يكره الإمام حتى يفرغ المؤذن من الإقامة. قوله: "فَمِنَّا فَعَدْنَا الصُّفُوفَ" إشارة إلى أن هذه سنة معهودة عندهم، وقد أجمع العلماء على استحباب تعديل الصفوف والترابص فيها وقد سبق بيانه في باب.

قوله: "فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مَصَلَاةٍ قَبْلَ أَنْ يَكْبُرَ دَكَرَ فَانصَرَفَ، وَقَالَ لَنَا: مَكَانَكُمْ فَهَذَا نَزَلَ قِيَامًا نَنْتَظِرُهُ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَيْنَا وَقَدْ غَنَسَ" فقوله: "قَبْلَ أَنْ يَكْبُرَ" صريح في أنه لم يكن كبر، ودخل في الصلاة، ومثله قوله في رواية البخاري: وانتظرنا تكبيره، وفي رواية أبي داود: أنه كان دخل في الصلاة، فتحمل هذه الرواية على أن أفراد بقوله: دخل في الصلاة، أنه قام في مقامه للصلاة، ونحواً للإحرام بها، ويحتمل أنهما فضيتان، وهو الأظهر، -

=وظاهر هذه الأحاديث أنه لما اغتسل وخرج لم يجددوا إقامة الصلاة، وهذا محمول على قرب الزمان، فإن طأن فلا بد من إعادة الإقامة، ويدل على قرب الزمان في هذا الحديث قوله **يَعْلَمُ**: "مكتكم" وقوله: خرج إلينا ورأسه ينطف. وفيه: جواز النسيان في العبادات على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وقد سبق بيان هذه المسألة قريباً.

شرح الكلجات: قوله: "يطف" بكسر الطاء وضمها لفتان مشهورتان، أي يقطر، وفيه: دليل على طهارة الماء المستعمل. قوله: "فأبمأ إليهم" هو مهموز. قوله: "كان يلاذ يؤذن إذا دحضت" هو بفتح الدال والخاء والضماد المعجمة أي زالت الشمس.

[٣١- باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة]

١٣٧٠- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ".

١٣٧١- (٢) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ".

١٣٧٢- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَيُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ "مَعَ الْإِمَامِ". وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: "فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا".

١٣٧٣- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، وَعَنْ يُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنِ الْأَعْرَجِ، حَدَّثُوهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصَرَ".

[٣١- باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة]

قوله ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ". وفي رواية "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصَرَ". أجمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره، وأنه لا يكون بالركعة مدركاً لكل الصلاة، وتكفيه وتحصل براهته من الصلاة هذه الركعة، بل هو متناول، وفيه إضمار تقديره: فقد أدرك حكم الصلاة، أو وجوهاً أو فضلها، قال أصحابنا: يدخل فيه ثلاث مسائل:

١٣٧٤- (٦) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ وَهَبٍ -وَالسِّيَاقُ يَحْرَمَلَةَ- قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ سَجْدَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، أَوْ مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ، فَقَدْ أَدْرَكَهَا" وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ.

١٣٧٥- (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

=إحداها: إذا أدرك من لا يجب عليه الصلاة ركعة من وقتها لزمت تلك الصلاة، وذلك في النسي يلغ، والمختون والمغنى عليه يفيقان، والخائض والغساء نظهران، والكافر بسنم، فمن أدرك من هؤلاء ركعة قبل خروج وقت الصلاة لزمت تلك الصلاة، وإن أدرك دون ركعة كتكبيرة فقيه قولان للشافعي رحمه الله: أحدهما: لا تلزمه لمفهوم هذا الحديث، وأصحهما عند أصحابنا: تلزمه؛ لأنه أدرك جزءاً منه، فاستوى قليله وكثيره؛ ولأنه يشترط فسر الصلاة بكمالها بالاتفاق، فينبغي أن لا يفرق بين تكبيرة وركعة، وأجابوا عن الحديث بأن التقييد بركعة خرج على الغائب، فإن غالب ما يمكن معرفة إدراكه ركعة ونحوها، وأما التكبيرة، فلا يكاد يحسن بها، وهل يشترط مع التكبيرة أو الركعة إمكان الظهارة؟ فيه وجهان لأصحابنا: أصحهما: أنه لا يشترط.

المسألة الثانية: إذا دخل في الصلاة في آخر وقتها فصلى ركعة ثم خرج الوقت كان مدركاً لأدائها، ويكون كلها أداء، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا. وقال بعض أصحابنا: يكون كلها قضاء. وقال بعضهم: ما وقع في الوقت أداء، وما بعده قضاء. وتظهر فائدة الخلاف في مسافر نوى القصر وصلى ركعة في الوقت وباقيتها بعده. فإن قلنا: الجميع أداء، فله قصرها، وإن قلنا: كلها قضاء أو بعضها وجب إتمامها أربعا، إن قلنا: إن فاتت السفر إذا قضاها في السفر يجب إتمامها، هذا كله إذا أدرك ركعة في الوقت، فإن كان دون ركعة. فقال بعض أصحابنا: هو كالركعة. وقال الجمهور: يكون كلها قضاء، واتفقوا على أنه لا يجوز تعمد التأخير إلى هذا الوقت. وإن قلنا: إنها أداء، وفيه احتمال لأبي محمد الجويني على قولنا: أداء وليس بشيء.

المسألة الثالثة: إذا أدرك المسبوق مع الإمام ركعة كان مدركاً لفضيلة الجماعة بلا خلاف، وإن لم يدرك ركعة بل أدركه قبل السلام، بحيث لا يحسب له ركعة ففيه وجهان لأصحابنا:

أحدهما: لا يكون مدركاً للجماعة؛ لمفهوم قوله ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ". والثاني: وهو الصحيح وبه قال جمهور أصحابنا: يكون مدركاً لفضيلة الجماعة؛ لأنه أدرك جزءاً منه.

١٣٧٦- (٧) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ".

١٣٧٧- (٨) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ مَعْمَرًا، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قوله ﷺ: "من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر" هذا دليل صريح في أن من صلى ركعة من الصبح أو العصر، ثم خرج الوقت قبل سلامه لا تبطل صلاته، بل يتمها وهي صحيحة، وهذا مجمع عليه في العصر. وأما في الصبح فقال به مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة إلا أبا حنيفة فإنه قال: تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس فيها؛ لأنه دخل وقت النهي عن الصلاة بخلاف غروب شمس والحديث حجة عليه.**

** قال في فتح الملهم: وأجيب بأن التعارض لما وقع بين هذا الحديث وبين النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة رجعت إلى القياس، كما هو حكم التعارض، فرجحنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر، وحكم النهي في صلاة الفجر. (إلى أن قال:)

قال السرخسي في المبسوط: "والأصح عندي في الفرق أن الطلوع بظهور حاجب الشمس، وبه لا تنتهي الكراهة بل تحقق، فكان مفسدا للفرض، والغروب بآخره، وبه تنتهي الكراهة، فلم يكن مفسدا للعصر لهذا، وفتوى أبي هريرة راوي الحديث موجود في مصنف عبد الرزاق، قال: "إن حشيت من الصبح فواتا فبادر بالركعة الأولى الشمس، فإن سبقت لها الشمس فلا تعجل بالآخرة أن تكملها"، كذا في كنز العمال (٤: ٢٣٨)- ويؤيدنا في مسألة عصر اليوم قول عمر: "ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب، فإنه يدل على أن عمر أدى الصلاة قبل المغرب، ويؤخذ من كلام الحافظ ترجيح هذا المعنى، فهو دليل لنا في صحة عصر اليوم، وكذا حديث "تلك صلاة الخائف" فإنه سماها صلاة، والله أعلم". (فتح الملهم: ٤/ ٢٨٤، ٢٨٥)

١٣٨٠- (٣) قَالَ عُرْوَةُ وَنَعَدَ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ.

١٣٨١- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ طَائِعَةً فِي حُجْرَتِي، لَمْ يَفِي الْفَيْءُ بَعْدُ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ بَعْدُ.

١٣٨٢- (٥) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، لَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ فِي حُجْرَتِهَا.

١٣٨٣- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ وَاقِعَةً فِي حُجْرَتِي.

١٣٨٤- (٧) حَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا صَلَّيْتُمُ الْفَجْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ * إِلَى أَنْ يَطْلُعَ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ،

-بيان سبب تأخير عمر بن عبد العزيز والمغيرة صلاة العصر: أما تأخيرها فلكونهما لم يبلغها الحديث، أو أنهما كانا يريان جواز التأخير ما لم يخرج الوقت، كما هو مذهبنا ومذهب الجمهور. وأما احتجاج أبي مسعود وعروة بالحديث فقد يقال: قد ثبت في الحديث في "سنن أبي داود" و"الترمذي" وغيرها من رواية ابن عباس وغيره في إمامة جبريل عليه السلام أنه صلى الصلوات الخمس مرتين في يومين، فصلى الخمس في اليوم الأول في أول الوقت، وفي اليوم الثاني في آخر وقت الاختيار، وإذا كان كذلك، فكيف يتوجه الاستدلال بالحديث؟ وجوابه أنه يحتمل أنهما أحرا العصر عن الوقت الثاني، وهو مصر ظل كل شيء مثليه، والله أعلم.

قوله: "كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل أن تظهر"، وفي رواية: "يصلي العصر والشمس طائعة في حجرتي ثم يفي الفئ بعد"، وفي رواية: "والشمس واقعة في حجرتي" معناه: كله التبكير بالعصر في أول وقتها، -

"قوله: "إذا صليتم الفجر فإنه وقت ... قد ورد في هذا الحديث تحرير أول الأوقات بصلاتهم، وهذا يدل على أن صلاتهم المتعاقبة كانت في أول الأوقات، ولا يناسب تحديد أول الأوقات بها، والله تعالى أعلم.

ثُمَّ إِذَا صَلَّيْتُمُ الظُّهْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَخْضُرَ الْعَصْرُ، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعَصْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْمَغْرِبَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَسْقُطَ الشَّفَقُ، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعِشَاءَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ نِصْفِ اللَّيْلِ".

وهو حين يصير ظل كل شيء مثله، وكانت الحجرة ضيقة العرصة، قصيرة الجدار، بحيث يكون طول جدارها أقل من مساحة العرصة بشيء يسير، فإذا صار ظل الجدار مثله دخل وقت العصر، وتكون الشمس بعد في أواخر العرصة لم يقع الفناء في الجدار الشرقي، وكل الروايات محمولة على ما ذكرناه، وبالله التوفيق.

قوله ﷺ: "إِذَا صَلَّيْتُمُ الصُّبْحَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَطْلُعَ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ" معناه: وقت لأداء الصبح، فإذا طلعت الشمس قال: خرج وقت الأداء، وصارت قضاء، ويجوز قضاؤها في كل وقت. وفي هذا الحديث دليل للجمهور أن وقت الأداء يمتد إلى طلوع الشمس. قال أبو سعيد الإصطخري عن أصحابنا: إذا أسفر الفجر صارت قضاء بعده، لأن جبريل عليه السلام صلى في اليوم الثاني حين أسفر وقال: الوقت ما بين هذين، ودليل الجمهور هذا الحديث، قالوا: وحديث جبريل عليه السلام لبيان وقت الاختيار، لا لاستيعاب وقت الجواز وهكذا هو في العصر والمغرب والعشاء لبيان وقت الاختيار فقط، لا لاستيعاب وقت الجواز، للجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة في امتداد الوقت إلى أن يدخل وقت الصلاة الأخرى إلى الصبح، وهذا التأويل أولى من قول من يقول: إن هذه الأحاديث ناسخة لحديث جبريل عليه السلام لأن النسخ لا يصار إليه إذا عجزنا عن التأويل ولم نعجز في هذه المسألة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إِذَا صَلَّيْتُمُ الظُّهْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَخْضُرَ الْعَصْرُ" معناه: وقت لأداء الظهر، وفيه دليل للشافعي عليه السلام وللأكثرين أنه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر، بل من خرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله، غير الظل الذي يكون عند الزوال، دخل وقت العصر، وإذا دخل وقت العصر لم يبق شيء من وقت الظهر.

وقال مالك رحمه الله وطائفة من العلماء: إذا صار ظل كل شيء مثله دخل وقت العصر ولم يخرج وقت الظهر بل يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالح للظهر والعصر أداء، واحتجوا بقوله ﷺ في حديث جبريل عليه السلام: "صَلَّى بَيْنَ الظُّهْرِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَصَلَّى فِي الْعَصْرِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ" فظاهر اشتراكهما في قدر أربع ركعات.

واحتج الشافعي والأكثرون بظاهر الحديث الذي نحن فيه، وأجابوا عن حديث جبريل عليه السلام بأن معناه فرغ من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، وشرع في العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله، فلا اشتراك بينهما، فهذا التأويل متعين للجمع بين الأحاديث، وأنه إذا حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولاً، لأنه إذا ابتداء بها حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها، وحينئذ يكون آخر وقت الظهر مجهولاً، ولا يحصل بيان حدود الأوقات، وإذا حمل على ما تأولناه حصل معرفة آخر الوقت، وانتظمت الأحاديث على اتفاق، وبالله التوفيق.

قوله ﷺ: "إِذَا صَلَّيْتُمُ الْعَصْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ" معناه: فإنه وقت لأدائها بلا كراهة، فإذا أصفرت -

صار وقت كراهة، وتكون أيضاً أداء حتى تغرب الشمس للحديث السابق: "ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر"، وفي هذا الحديث رد على أبي سعيد الإصطخري رحمه الله في قوله: إذا صار ظل الشيء مثليه صارت العصر قضاء، وقد تقدم قريباً الاستدلال عليه، قال أصحابنا رحمه الله: للعصر خمسة أوقات: وقت فضيلة، واختيار، وجواز بلا كراهة، وجواز مع كراهة، ووقت عذر، فأما وقت الفضيلة: فأول وقتها وقت الاختيار: يمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، ووقت الجواز إلى الاصفرار، ووقت الجواز مع الكراهة حالة الاصفرار إلى الغروب، ووقت العذر وهو وقت الظهر في حق من يجمع بين الظهر والعصر لسفر أو مطر، ويكون العصر في هذه الأوقات الخمسة أداء، فإذا فاتت كلها بغروب الشمس صارت قضاء، والله أعلم.

قوله رحمه الله: 'إذا صلبم المغرب فإنه وقت إلى أن يسقط الشفق'.

وفي رواية: قوله: "وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق". وفي رواية: "ما لم يغيب الشفق". وفي رواية: "ما لم يسقط الشفق" هذا الحديث وما بعده من الأحاديث صرائح في أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشفق، وهذا أحد القولين في مذهبننا، وهو ضعيف عند جمهور نقلة مذهبنا وقالوا: الصحيح أنه ليس لما إلا وقت واحد، وهو غيب غروب الشمس بقدر ما ينظهر ويستمر عورته ويؤذن ويقبم، فإن أحر الدخول في الصلاة عن هذا الوقت أثم وصارت قضاء.

وذهب المخفقون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغيب الشفق، وأنه يجوز ابتدائها في كل وقت من ذلك، ولا يأم بتأخيرها عن أول الوقت، وهذا هو الصحيح أو الصواب الذي لا يجوز غيره.

والجواب عن حديث جرير رحمه الله حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد حين غربت الشمس من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار، ولم يستوعب وقت الجواز، وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر.

والثاني: أنه متقدم في أول الأمر بحكمة، وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة، فوجب اعتمادها. والثالث: أن هذه الأحاديث أصبح إسناداً من حديث بيان جرير رحمه الله فوجب تفريعها، فهذا مختصر ما يتعلق بوقت المغرب، وقد بسطت في "شرح المذهب" دلائله والجواب عن ما يوهم خلاف الصحيح، والله أعلم.

قوله رحمه الله: 'إذا صلبم العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل' معناه: وقت لأدائها اختياراً، أما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني؛ لحديث أبي قتادة الذي ذكره مسلم بعد هذا في باب من نسي صلاة أو نام عنها أنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط عني من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، وسنوضح شرحه في موضعه إن شاء الله تعالى، وقال الإصطخري: إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء، ودليل الجمهور حديث أبي قتادة، والله أعلم.

١٣٨٥- (٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، -وَأَسْمُهُ يَحْتَى بْنُ مَالِكٍ الْأَزْدِيُّ وَيُقَالُ: الْمَرَاغِيُّ، وَالْمَرَاغُ حَيٌّ مِنَ الْأَزْدِ- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ يَخْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرِ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ نَوْرُ الشَّفَقِ، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَوَقْتُ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ".

١٣٨٦- (٩) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْتَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ شُعْبَةُ: رَفَعَهُ مَرَّةً وَلَمْ يَرْفَعَهُ مَرَّتَيْنِ.

١٣٨٧- (١٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ، مَا لَمْ تَخْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرِ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ،

شرح الكلمات: قوله: "المراغ حي من الأزدي" هو يفتح الميم وبالفين المعجمة. قوله ﷺ: "ما لم يسقط نور الشفق" هو بالثاء المثناة، أي ثورانه وانتشاره، وفي رواية أبي داود: "نور الشفق" بالغاء وهو عيماءه والمراد بالشفق: الأحمر على مذهب الشافعي رحمه الله وجمهور الفقهاء وأهل اللغة.

وقال أبو حنيفة والزمي رحمه الله وطائفة من الفقهاء وأهل اللغة: المراد الأبيض** والأول هو الراجح المختار، وقد بسطت دلالته في "مذهب اللغات" وفي شرح المذهب.

**قال في فتح الملهم: وله ما روى الترمذي من حديث محمد بن فضيل، عن الأحول، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن للصلاة أولاً وآخرًا، وإن أول وقت الظهر حين تزول الشمس، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر، وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق، وإن أول وقت العشاء حين يغيب الأفق، وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس". فقد جعل آخر وقت المغرب و أول وقت العشاء حين يغيب الأفق، وغيوبة الأفق بسقوط البياض الذي بعد الحمرة، وإلا كان باهيا. (فتح الملهم: ٣٠٩/٤)

وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ، مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكَ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ.

١٢٨٨- (١١) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَزِينَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ -يَعْنِي ابْنَ طَهْمَانَ، عَنِ الْحَجَّاجِ وَهُوَ ابْنُ حَجَّاجٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَقْتِ الصَّلَوَاتِ؟ فَقَالَ: "وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَطْلُعْ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ، مَا لَمْ تَحْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرِ الشَّمْسُ، وَيَسْقُطُ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ، مَا لَمْ يَسْقُطِ الشَّقَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ".

١٢٨٩- (١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجَسَمِ.*

قوله ﷺ: "فإنما تطلع بين قرني شيطان" قيل: المراد بقرنه: أمته، وشيعته.

وقيل: قرنه جانب رأسه وهذا ظاهر الحديث، فهو أولى، ومعناه: أنه يهدي رأسه إلى الشمس في هذا الوقت؛ ليكون الساحلون للشمس من الكفار في هذا الوقت كالساجدين له، وحينئذ يكون له ولشيعته تسلط ويمكن من أن يلبسوا على المصلي صلاته، فكرهت الصلاة في هذا الوقت لهذا المعنى، كما كرهت في مأوى الشيطان. قوله ﷺ: "وقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنها الأول" فيه دليل لمذهب الجمهور: أن وقت العصر يمتد إلى غروب الشمس، والمراد بقرنها: جانبها. فيه أن العصر يكون أداء ما لم تغب الشمس، وقد سبق قريباً هذا كله.

بيان سبب إدخال الإمام مسلم قول يحيى بن أبي كثير في كتابه هذا: قوله: "عن يحيى بن أبي كثير قال: لا يستطيع العلم براحة الجسم" حرت عادة الفضلاء بالسؤال عن إدخال مسلم هذه الحكاية عن يحيى مع أنه لا يذكر في كتابه إلا أحاديث النبي ﷺ محضه، مع أن هذه الحكاية تتعلق بأحاديث مواقيت الصلاة، فكيف أدخلها بينها؟ وحكى القاضي عياض رحمه الله عن بعض الأئمة أنه قال: سببه أن مسلماً رحمه الله أصعبه حسن سياق هذه الطرق.

*قوله: "ويسقط قرنها الأول" هذا يبين أن حد الاصفرار هو غيبوبة الطرف الأول من الشمس.

*قوله: "لا يستطيع العلم براحة الجسم" قال السيوطي: "قلت: وقد أخرجه ابن عدي في الكامل بزيادة ولفظه: سمعت أبي يقول: كان يقال: ميراث العلم خير من ميراث الذهب، والنفس الصالحة خير من اللؤلؤ، ولا يستطيع العلم براحة الجسم".

١٣٩٠ - (١٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَزْرَقِيِّ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ لَهُ: "صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ" يَعْنِي الْيَوْمَيْنِ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِإِلَّا فَأَذَنَ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ يَبْضَاءُ نَقِيَّةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْفَجْرَ، حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ،

=التي ذكرها الحديث عبد الله بن عمر وكثرة فوائدها، وتلخيص مقاصدها، وما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها، ولا نعلم أحداً شاركه فيها، فلما رأى ذلك أراد أن يبه من رغب في تحصيل الرتبة التي ينالها معرفة مثل هذا، فقال: طريقه أن يكثر اشتغاله وإتباعه جسمه في الاعتناء بتحصيل العلم، هذا شرح ما حكاه القاضي.

فوائد الحديث: قوله في حديث بريدة. قوله: "عن النبي ﷺ أن رجلاً سأل عن وقت الصلاة فقال له: صل معنا هذين، يعني اليومين، وذكر الصلوات في اليومين في الوقتين"

فيه: بيان أن للصلاة وقت فضيلة، ووقت اختيار، وفيه: أن وقت المغرب ممدد، وفيه: البيان بالفعل فإنه أبلغ في الإيضاح، والفعل تعم فائدته السائل وغيره، وفيه: تأخير البيان إلى وقت الحاجة وهو مذهب جمهور الأصوليين، وفيه: احتمال تأخير الصلاة عن أول وقتها وترك فضيلة أول الوقت لمصلحة راجحة.

=قلت: يحتمل أن مسلماً يظن ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع أنه ليس من الأحاديث المرفوعة ولا متعلفاً ببيان أوقات الصلاة؛ لأنه رأى أن أوقات الصلوات محدودة بعلامات يصعب الاطلاع عليها لمعرفة الزوال وغيره، فذكر لحاجة ذلك أن العلم مطلقاً لا يحصل بلا عتب تسهياً لتعب الطلب على النفس، وقال بعض أهل التحقيق: والذي يظهر أن مسلماً يظن، أراد أن يته على نكته إجابة النبي ﷺ السائل بالفعل لا بالقول، مع أنه كان يمكنه بيان الأوقات بكلمات يسيرة في سبعة قصيرة، ومع ذلك أحياه بالفعل يومين لينبه على أن العلم لا يستطيع براحة الجسم، فإنه ليس الخبر كالبيان، والمستفاد بالمعينة أقوى من الخبر، والقوى لا يستطيع براحة الجسم بل بالإتباع، والله تعالى أعلم.

قلت: وعلى هذا ينبغي ذكر هذا الكلام بعد حديث إجابة السائل بالفعل والموجود في النسخ ذكره قبل ذلك، وقيل: الراوي عن مسلم سمع هذا من مسلم عند قراءة الصحيح عليه فألحق بمن الصحيح انتهى قلت: وهذا يقتضي أن لا يوثق بالكتب، وقال النووي: أعجبه ما صنع في جمع طرق حديث عبد الله بن عمرو، فبه هذا الكلام على أن هذه الرتبة لا تنال إلا بتعب ومشقة، والله تعالى أعلم.

فَلَمَّا أَنْ كَانَ الْيَوْمَ الثَّانِي أَمَرَهُ فَأَبْرَدَ بِالظُّهْرِ، فَأَبْرَدَ بِهَا، فَأَنْعَمَ أَنْ يُبْرِدَ بِهَا، وَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً، أَخْرَجَهَا فَوْقَ الَّذِي كَانَ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ مَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، وَصَلَّى الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: "أَيُّ السَّائِلِ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟" فَقَالَ الرَّحْلُ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ".

١٣٩١- (١٤) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَرَّعَةَ السَّامِيُّ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: "اشْهَدُ مَعَنَا الصَّلَاةَ" فَأَمَرَ بِإِلَاءٍ فَأَذَنَ بِغَلَسِ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ، حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ، وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ، حِينَ وَجِبَتْ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ، حِينَ وَقَعَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ، الْغَدَ، فَتَوَرَّ بِالصُّبْحِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ بَيَاضًا نَقِيَّةً لَمْ تُخَالِطْهَا صُغُرَةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَفْجَعَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ عِنْدَ ذَهَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ بَعْضِهِ شَكَّ حَرَمِيُّ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: "أَيُّ السَّائِلِ؟ مَا بَيْنَ مَا رَأَيْتَ وَقْتُ؟".

١٣٩٢- (١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ أَنَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، قَالَ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ،

قوله ﷺ: "وقت صلواتكم بين ما رأيتم" هذا خطاب للسائل وغيره، وتقديره وقت صلواتكم في الطرفين اللذين صليت فيهما وفيما بينهما، وترك ذكر الطرفين بحصول علمهما بالفعل، أو يكون المراد ما بين الإحرام بالأولى، والسلام من الثانية.

ضبط الاسمين: قوله: 'وحدثني إبراهيم بن محمد بن عرعة السامي' عرعة يفتح العينين المهملتين وإسكان الراء بينهما، و"السامي" بالسين المهملة منسوب إلى سامة بن لؤي بن غالب وهو من نسله قرشي سامي.

قوله: "حين وجبت الشمس" أي غابت. وقوله: "وقع الشفق" أي غاب. قوله: "فتور بالصبح" أي أسفر من النور وهو الإضاءة.

قوله في حديث أبي موسى 'عن رسول الله ﷺ أنه أَنَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ شَيْئًا، فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ' معنى قوله: "لم يرد عليه شيئاً" أي لم يرد جواباً يبين الأوقات بالنفظة، بل قال له، صل =

وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضَهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالظُّهْرِ، حِينَ زَالَتْ الشَّمْسُ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ انْتَصَفَ النَّهَارُ، وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَخَّرَ الْفَجْرَ مِنَ الْعَدَةِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ كَادَتْ، ثُمَّ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ أَخَّرَ الْعَصْرَ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ: قَدْ احْمَرَّتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ، ثُمَّ أَخَّرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَدَعَا السَّائِلَ فَقَالَ: 'الرَّوْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ'.

١٣٩٣- (١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ بَدْرِ بْنِ عُمَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مُوسَى: سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ أَنْ سَأَلَهُ النَّبِيَّ ﷺ: فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، فِي الْيَوْمِ الثَّانِي.

= معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان بالفعل، وإنما تأولناه؛ لنجمع بينه وبين حديث بريدة، ولأن المعلوم من أحوال النبي ﷺ أنه كان يجب إذا سئل عما يحتاج إليه، والله أعلم.

قوله في حديث بريدة وحديث أبي موسى أنه صلى العشاء بعد ثلث الليل في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «ووقت العشاء إلى نصف الليل». هذه الأحاديث لبيان آخر وقت الاختيار، واختلف العلماء في الراجح منهما، وللشافعي رحمه قولان: أحدهما: أن وقت الاختيار يمتد إلى ثلث الليل، والثاني: إلى نصفه، وهو الأصح. وقال أبو العباس بن شريح: لا اختلاف بين الروايات ولا عن الشافعي رحمه، بل المراد بثلث الليل أنه أول ابتدائها، ونصفه آخر انتهائها، ويجمع بين الأحاديث هذا، وهذا الذي قاله يوفق ظاهر ألفاظ هذه الأحاديث؛ لأن قوله ﷺ: «وقت العشاء إلى نصف الليل» ظاهره أنه آخر وقتها المختار.

وأما حديث بريدة وأبي موسى ففيهما أنه شرع بعد الثلث، وحيثما يمتد إلى قريب من النصف فتتفق الأحاديث الواردة في ذلك قولاً وفعلًا، والله أعلم.

[٣٣- باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر...]

١٣٩٤- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ".

١٣٩٥- (٢) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ سَوَاءً.

١٣٩٦- (٣) وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْمِيُّ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَ سَلَمَانَ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا كَانَ الْيَوْمُ الْحَارُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ".

قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "أَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ".

قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ ذَلِكَ.

٣٣- باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة ويناله الحر في طريقه

فوله ﷺ: "إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ" وذكر مسلم رحمه الله بعد هذا حديث حباب: "شكونا إلى رسول الله ﷺ حر نرمضاء فلم يشكنا" قال زهير: قلت لأبي إسحاق: أي الظهر؟ قال: نعم، قلت: أي تعجليها؟ قال: نعم.

اختلف العلماء في الجمع بين حديثي حباب وأبي هريرة: اختلف العلماء في الجمع بين هذين الحديثين، فقال بعضهم: الإبراد رخصة والتقدم أفضل، واعتمدوا حديث حباب، وحملوا حديث الإبراد على الترخيص والتخفيف في التأخير، وبهذا قال بعض أصحابنا وغيرهم، وقال جماعة: حديث حباب منسوخ بأحاديث الإبراد، وقال آخرون: المختار استحباب الإبراد لأحاديثه.

وأما حديث حباب، فمحمول على أهم طلبوا تأخيراً زائداً على قدر الإبراد؛ لأن الإبراد أن يؤخر بحيث يحصل -

١٣٩٧- (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ هَذَا الْحَرَّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ".

١٣٩٨- (٥) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَبْرِدُوا عَنِ الْحَرِّ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ".

١٣٩٩- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُهَاجِرًا أَبَا الْحَسَنِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: أَدْنَى مُؤَدَّنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَبْرِدْ أَبْرِدْ"، أَوْ قَالَ: "انْتَظِرْ انْتَظِرْ" وَقَالَ: "إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اسْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ". قَالَ أَبُو ذَرٍّ: حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ التَّلَوُّلَ.

١٤٠٠- (٧) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَرَمَلَةَ-: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اسْتَشْكَيْتَ النَّارَ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: يَا رَبُّ أَكُلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٌ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٌ فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ".

الصلحطان فيه يمضون فيه، ويتناقص الحر، والصحيح استحباب الإبراد، وبه قال جمهور الفقهاء، وهو المنصوص للشافعي رحمه الله، وبه قال جمهور الصحابة لكثرة الأحاديث الصحيحة فيه المشتقة على فعله، والأمر به في مواطن كثيرة، ومن جهة جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

قوله ﷺ: "إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ" هو بقاء مفتوحة، ثم مثناة من تحت ساكنة، ثم حاء مهملة، أي سطوع حرها وانتشاره وغيابها. قوله ﷺ: "أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ". وفي الرواية الأخرى: "أَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ" هما بمعنى، وعن تطلق بمعنى البقاء، كما يقال: رميت عن القوس أي بها. قوله: "عن بسر بن سعيد" هو بضم الموحدة وبالسين المهملة، وقد سبق بيانه مرات.

الفرق بين الفاء والظلم: قوله: "حتى رأينا فيه التلؤلؤ" هي جمع تل وهو معروف، والفاء لا يكون إلا بعد الزوال. وأما الظل فيطلق على ما قبل الزوال وبعده، هذا قول أهل اللغة، ومعنى قوله: رأينا فيه التلؤلؤ أنه أعمر-

١٤٠١ - (٨) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ تَوَلَّى الْأَسْوَدَ بْنَ سُهْبَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُوتَبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا كَانَ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِتْحِ جَهَنَّمَ". وَذَكَرَ "أَنَّ النَّارَ اشْتَكَتْ إِلَى رَبِّهَا، فَأَذِنَ لَهَا فِي كُلِّ عَامٍ بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ".

١٤٠٢ - (٩) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا حَيْوَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "قَالَتِ النَّارُ: رَبِّ أَكُلْ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لِي أَنْتَفُسَ، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَمَا وَجَدْتُمْ مِنْ يَرْدٍ أَوْ زَمْهَرِيرٍ فَمِنْ نَفْسٍ جَهَنَّمَ، وَمَا وَجَدْتُمْ مِنْ حَرٍّ أَوْ حَرُورٍ فَمِنْ نَفْسٍ جَهَنَّمَ".

= تأخيراً كثيراً حتى صار للتلول فيء، والتلؤل مبطحة غير منتصبة، ولا يصير لها فيء في العادة إلا بعد زوال الشمس بكثير. قوله ﷺ: "أبردوا عن الحر في الصلاة" أي أخرجوها إلى البرد واطنبروا البرد لها. قوله ﷺ: "فما وجدتم من برد أو زمهرير فمن نفس جهنم، وما وجدتم من حر أو حرور فمن نفس جهنم" قال العلماء: الزمهرير، شدة البرد، والحرور، شدة الحر. قالوا: وقوله: "أو" يحتمل أن يكون شكاً من الراوي، ويحتمل أن يكون للتنسيم.

قوله ﷺ: "اشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب، أكل بعضي بعضاً، فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء، ونفس في الصيف" قال القاضي: اختلف العلماء في معناه. فقال بعضهم: هو على ظاهره واشتكت حقيقة، وشدة الحر من وجعها وفيحها، وجعل الله تعالى فيها إدراكاً وتمييزاً بحيث تكلمت بهذا، ومذهب أهل السنة أن النار مخلوقة، قال: وقيل: ليس هو على ظاهره بل هو على وجه التشبيه والاستعارة والتقريب، وتقديره أن شدة الحر تشبه نار جهنم: فاحذروره واحتنبوا حروره، قال: والأول أظهر. قلت: والصواب الأول؛ لأنه ظاهر الحديث، ولا مانع من جملة على حقيقته؛ فوجب الحكم بأنه على ظاهره، والله أعلم.

واعلم أن الإبراد إنما يشرع في الظهور، ولا يشرع في العصر عند أحد من العلماء إلا أشهب المالكي، ولا يشرع في صلاة الجمعة عند الجمهور، وقال بعض أصحابنا: يشرع فيها، والله أعلم.

[٣٤- باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر]

١٤٠٣- (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَأَبْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا دَخَصَتِ الشَّمْسُ.

١٤٠٤- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ سَلَامٌ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ حَبَابٍ قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ فِي الرَّمْضَاءِ، فَلَمْ يُشْكِنَا.

١٤٠٥- (٣) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَعَوْنُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ عَوْنٌ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ وَالْقَطَّانُ لَهُ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ حَبَابٍ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يُشْكِنَا.

قَالَ زُهَيْرٌ: قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: أَفِي الظُّهْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَفِي تَحْيِيلِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

١٤٠٦- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ غَالِبِ الْقَطَّانِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَيَذَا لَمْ يَسْتَطِيعَ أَحَدُنَا أَنْ يُكَيِّنَ جِهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، بَسَطَ ثَوْبَهُ، فَسَجَدَ عَلَيْهِ.

٣٤- باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر

قوله: "كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر إذا دَخَصَتِ الشمسُ" هو يفتح الدال والطاء، أي إذا زالت، وفيه: دليل على استحباب تقديمها، وبه قال الشافعي والجمهور.

قوله: "حر الرَّمْضَاءِ" أي الرمل الذي اشتدت حرارته. قوله: "فلم يشكنا" أي لم يزل شكوانا، وتقدم الكلام في حديث حباب في الباب السابق.

قوله: "فإن لم يستطع أحدنا أن يكَيِّنَ جِهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ".

فقه الحديث: فيه: دليل لمن أجاز السجود على طرف ثوبه المتصل به، وبه قال أبو حنيفة والجمهور. ولم يجوز الشافعي وتأول هذا الحديث وشبهه على السجود على ثوب منفصل.

[٣٥- باب استحباب التكبير بالعصر]

١٤٠٧- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَيَّةً، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي، فَيَأْتِي الْعَوَالِي وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ: فَيَأْتِي الْعَوَالِي، ح

١٤٠٨- (٢) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْكَلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، بِمِثْلِهِ سَوَاءً.

١٤٠٩- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قَبَاءَ، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

١٤١٠- (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَدْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ.

[٣٥- باب استحباب التكبير بالعصر]

قوله: "كان يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتي العوالي والشمس مرتفعة". وفي رواية: "ثم يذهب الذاهب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة". وفي رواية: "ثم يخرج إلى بني عمرو بن عوف فيجدتهم يصلون العصر".

شرح الكلمات: أما العوالي: فهي القرى التي حول المدينة، بعدها عنى لمائة أميال من المدينة، وأقربها ميلان وبعضها ثلاثة أميال، وبه فسرها مالك، وأما قباء: فتمد وتقصر، وتصرف ولا تصرف، وتذكر وتؤنس، والأفصح فيه التصرف والتذكير والتمد، وهو على نحو ثلاثة أميال من المدينة.

قوله: "والشمس مرتفعة حية" قال الخطابي: حياتها صفاء نورها قبل أن تصفر أو تتغير، وهو مثل قوله: بيضاء نقية، وقال هو أيضاً وغيره: حياتها: وجود حرها، والمراد هذه الأحاديث وما بعدها المبادرة لصلاة العصر أول وقتها؛ لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين وثلاثة والشمس بعد لم تتغير بصفرة ونحوها إلا إذا صلى العصر حين صار ظل الشيء مثله، ولا يكاد يحصل هذا إلا في الأيام الطويلة، وقوله: "كنا يصلي العصر ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدتهم يصلون العصر"، قال العلماء: منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من

١٤١١- (٥) وَخَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ، حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الظُّهْرِ، وَدَارُهُ بِجَنْبِ الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا دَخَلْنَا عَلَيْهِ قَالَ: أَصَلَيْتُمُ الْعَصْرَ؟ فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّمَا انْصَرَفْنَا السَّاعَةَ مِنَ الظُّهْرِ قَالَ: فَصَلُّوا الْعَصْرَ، فَقُمْنَا فَصَلَّيْنَا. فَلَمَّا انْصَرَفْنَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "بِلَيْتِكَ صَلَاةُ الْمُتَأَفِّقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ، حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ، قَامَ فَتَقَرَّهَا أَرْبَعًا، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا".

المدينة، وهذا يدل على المبالغة في تعجيل صلاة رسول الله ﷺ وكانت صلاة بني عمرو في وسط الوقت، ولو لا هذا لم يكن فيه حجة، ولعل تأخير بني عمرو؛ لكونهم كانوا أهل أعمال في حروبهم وزروعهم وحوالطهم، فإذا فرغوا من أعمالهم تأهبوا للصلاة بالطهارة وغيرها ثم اجتمعوا لها، فتأخر صلاحهم إلى وسط الوقت لهذا المعنى، وفي هذه الأحاديث وما بعدها دليل للمذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء: أن وقت العصر يدخل إذا صار ظل كل شيء مثله، وقال أبو حنيفة: لا يدخل حتى يصير ظل الشيء مثله، وهذه الأحاديث حجة للجماعة عليه مع حديث ابن عباس رضي الله عنه في بيان المواقيت، وحديث جابر وغير ذلك. ^{٢٤}

قوله: "عن العلاء أنه دخل على أنس بن مالك رضي الله عنه في دار أبي انصرف من الظهر وداره بجانب المسجد، فلما دخلنا عليه قال: أصليتم العصر؟ فقال له: نعم انصرفنا الساعة من الظهر، قال: فصلوا العصر، فقمنا فصلينا العصر، فلما انصرفنا قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: تلك صلاة المتأفك يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان فتقرها أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً".

^{٢٥} قال في فتح الملهم: قال في شرح المنية: "وأما ما في الصحيح: أنه ﷺ كان يصلي العصر والشمس مرتفعة حية، فيذهب الذاهب إلى العوائق فيأتيهم والشمس مرتفعة وبعض العوالي على أربعة أميال: لا يخالف ما قلناه، لأنه وارد إما على طريق الظن والتخمين، أو الوقوع في بعض الأزمان، ويحتمل كون ذلك زمن الصيف، فإن الوقت فيه متسع، وإن الذاهب قصد الإسراع، إذ لا يمكن حمله على ظاهره أنه في كل زمان، ولكل ذاهب، ففي بعض الأزمنة لا يمكن ذلك، ولو صليت عند أول وقتها، خصوصاً لكثير من آحاد الناس، فيجب حمله على واقعة حال، أو على النهي عن المبالغة في التأخير..."

(إلى أن قال:) قال في شرح المنية: "وكذا ما ذكر البخاري في تاريخه (وهو في صحيح مسلم) عن رافع بن خديج: "كنا نصلي مع رسول الله ﷺ صلاة العصر، ثم ينجر الجزور، فيقسمه عشر قسم، ثم يضح، فأكل لحمه نضيجاً قبل أن تغيب الشمس" محمول على الوقوع في بعض الأزمان، فإنه يمكن إذا صليت قبل التغير أن يوجد في الباقي من الزمان مثل ذلك العمل، ومن شاهد مهرة الطباخين في الأسفار وغيرها مع الرؤساء ثم يستبعد ذلك..." (فتح الملهم: ٣٣٥/٤، ٣٣٤)

١٤١٢- (٦) وَحَدَّثَنَا مَتَّصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْظَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الظَّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ، فَقُلْتُ: يَا أَعْمَى مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ؟ قَالَ: الْعَصْرُ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ.

١٤١٣- (٧) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ النُّعَامِيُّ وَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى -وَالْفَاضِلُ مُمْتَارٌ- قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا- ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُوسَى بْنَ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُتَحَرَّ حَزْرُورًا لَنَا، وَنَحْنُ نُحِبُّ أَنْ نُحْضِرَهَا، قَالَ: "نَعَمْ" فَأُتِلِقَ وَاطْلُقْنَا مَعَهُ، فَوَجَدْنَا الْحَزْرُورَ لَمْ تُتَحَرَّ فَتُحِرَّتْ ثُمَّ قُطِعَتْ، ثُمَّ طُبِخَ مِنْهَا، ثُمَّ أَكَلْنَا، قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ.

وَقَالَ: الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ وَعَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وفي رواية: "عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم دخلنا على أنس فوجدناه يصلي العصر فقلت: يا أعمى، ما هذه الصلاة التي صليت؟ قال: العصر. وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نصلي مع هذين الحديثان صريحان في التبرك بصلاة العصر في أول وقتها، وأن وقتها يدخل بمصير ظل الشيء مثله، وهذا كان الآخرون يلحرون الظهر إلى ذلك الوقت، وبما أخرها عمر بن عبد العزيز على عادة الأمراء قبله قبل أن تبلغه السنة في تقديمها، فلما بلغته صار إلى تقديم، ويحتمل أنه أخرها لشغل وعذر عرض له، وظاهر الحديث يقتضي التأويل الأول، وهذا كان حين ولي عمر بن عبد العزيز المدينة نيابة، لا في خلافته؛ لأن أنسا رضي الله عنه توفي قبل خلافة عمر بن عبد العزيز بنحو تسع سنين.

قوله ﷺ: "كنت صلاة ذافق" فيه تصريح بدم تأخير صلاة العصر بلا عذر لقوله ﷺ: "يجلس يرفب الشمس". تأويل قرني الشيطان: قوله ﷺ: "بين قرني الشيطان" اختلفوا فيه فقيل: هو على حقيقته وظاهر نفعه، والمراد أنه يحاذيها بقرنيه عند غروبها، وكذا عند طلوعها؛ لأن الكفار يسجدون لها حينئذ، فيقارنها ليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له، ويحيل لنفسه ولأعدائه أنهم إنما يسجدون له. وقيل: هو على المجاز، والمراد بقرنيه وقرنيه علوه وارتفاعه وسلطانه وتسبطه وغلبنه وأعدائه، قال الخطابي: هو تمثيل ومعناه: أن تأخيرها بقرنين الشيطان ومدافته لهم عن تعجيلها، كمدافة ذوات القرون لما تدفعه، والصحيح الأول.

١٤١٤ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّخَّاسِ قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَنَحَّرَ الْجَزُورُ، فَتَقَسَّمُ عَشْرَ قِسْمٍ، ثُمَّ تُطْبَخُ، فَنَأْكُلُ لَحْمًا نَضِيحًا، قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ.

١٤١٥ - (٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشَقِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا تَنَحَّرُ الْجَزُورَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ الْعَصْرِ وَلَمْ يَقُلْ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ.

-قوله ﷺ: "فتنحرها لربما لا يذكر الله فيها إلا قليلاً"، تصريح بدم من صلى مسرعاً بحيث لا يكمل الخشوع والطمأنينة والأذكار، والمراد بالنحر: سرعة الحركات كنحر الطائر.

قوله: "صلى لنا رسول الله ﷺ العصر، فلما انصرفنا أتانا رجل من بني سلمة فقال: يا رسول الله! إنما يريد أن ينحر جزوراً لنا ونحن نحب أن نعصرها، قال: نعم فانطلق وأنطلقنا معه فوجدنا الجزور ثم نحر فنحرت ثم فطعت ثم طبخ منها، ثم أكلنا منها قبل أن تغيب الشمس" هذا تصريح بالمبالغة في التذكير بالعصر، وفيه إجابة الدعرة، وأن الدعوة للطعام مستحبة في كل وقت سواء أول النهار وآخره، "والجزور" يفتح الجيم لا يكون إلا من الإبل، وهو سلمة، بكسر اللام.

قوله: "عن أبي النخاسي" هو بفتح النون واسمه عطاء بن صهيب مولى رافع بن خديج رضي الله عنه.

[٣٦- باب التغليظ في تفويت صلاة العصر]

١٤١٦- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الَّذِي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ".

١٤١٧- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِذُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ عَمْرُو: يُبْلَغُ بِهِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: رَفَعَهُ.

١٤١٨- (٣) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ:

أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ فَكَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ".

[٣٦- باب التغليظ في تفويت صلاة العصر]

معنى قوله: "كأنما وُتِرَ أهله وماله" رفعاً ونصباً: قوله ﷺ: "الذي تفوته صلاة العصر كأنما وُتِرَ أهله وماله" روي بنصب اللامين ورفعهما، والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور على أنه مفعول ثان، ومن رفع فعلى ما لم يسم فاعله، ومعناه: ائترع منه أهله وماله، وهذا تفسير مالك بن أنس.

وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره: معناه نقص هو أهله وماله وسلبه فبقي بلا أهل ولا مال، فنيحذر من تفويتها؛ كحذره من ذهاب أهله وماله. وقال أبو عمر بن عبد البر: معناه عند أهل اللغة والفقه: أنه كالذي يصاب بأهله وماله إصابة يطلب بها وترأ، والترأ الجنابة التي يطلب ثأرها، فيجتمع عليه غمان: غم المصيبة، وغم مقاساة طلب الثأر. وقال الداودي من المالكية: معناه: يتوجه عليه من الاسترجاع ما يتوجه على من فقد أهله وماله، فيتوجه عليه الندم والأسف لتفويته الصلاة.

وغير: معناه فاتته من الثواب ما يلحقه من الأسف عليه، كما يلحق من ذهب أهله وماله. قال القاضي عياض رحمه الله: واحتقوا في المراد بفوات العصر في هذا الحديث، فقال ابن وهب وغيره: هو فيمن لم يصلها في وقتها المختار، وقال سحنون والأصيلي: هو أن تفوته بغروب الشمس، وقيل: هو تفويتها إلى أن تصفر الشمس، وقد ورد مفسراً من رواية الأوزاعي في هذا الحديث قال فيه: وفواتها أن يدخل الشمس صفرة. وروي عن سالم أنه قال: هذا فيمن فاتته ناسياً، وعلى قول الداودي هو في العامد، وهذا هو الأظهر، ويؤيده حديث البخاري في صحيحه: "من ترك صلاة العصر حبط عمله".

وهذا إنما يكون في العامد. قال ابن عبد البر: ويحتمل أن يلحق بالعصر باقي الصلوات، ويكون فيه بالعصر على غيرها، وإنما خصها بالذكر؛ لأنها تأتي وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم، وحرصهم على قضاء أشغالهم، وتسويقهم بها إلى انقضاء وظائفهم، وفيما قاله نظراً لأن الشرع ورد في العصر ولم تحقق العلة في هذا الحكم، فلا يلحق بها غيرها بالشك والتوهم، وإنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفنا العلة واشتركا فيها؛ والله أعلم. قوله: "قال عمرو يسخ به، وقال أبو بكر رفعه" هما بمعنى، لكن عادة مسلم يثبت المحافظة على اللفظ، وإن اختلف معناه، وهي عادة جميلة؛ والله أعلم.

[٣٧- باب الدليل لمن قال: الصلاة الوسطى هي صلاة العصر]

- ١٤١٩- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُوتُوهُمْ نَارًا، كَمَا حَبَسُونَا وَشَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ".
- ١٤٢٠- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
- ١٤٢١- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا- مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي حَسَّانَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: "شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى آتَتْ الشَّمْسُ، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ نَارًا، وَيُوتُوهُمْ أَوْ يُطَوَّنُهُمْ" -شَكَّ شُعْبَةُ فِي الْيُوتُونَ وَالْيُطَوَّنُونَ.

٣٧- باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر

قوله ﷺ: "شَغَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ".

وفي رواية: "شَغَلُونَا عَنْ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ". وفي رواية ابن مسعود رضي الله عنه: "شَغَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ".

أقوال أهل العلم في تعيين الصلاة الوسطى: اختلف العلماء من الصحابة رضي الله عنهم، فمن يمدحهم في الصلاة الوسطى المذكورة في القرآن: فقال جماعة: هي العصر. ممن نقل هذا عنه: علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبو أيوب، وابن عمر، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وأبو هريرة، وعبيدة السلماني، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وقَتَادَةَ، والضحاك، والكلبي، ومقاتل، وأبو حنيفة، وأحمد، ودَاوُدَ، وابن المنذر، وغيرهم رضي الله عنهم. قال الترمذي: هو قول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم رضي الله عنهم.

وقال الماوردي من أصحابنا: هذا مذهب الشافعي رحمته الله لصحة الأحاديث فيه، قال: وإنما نص على أنه الصبح؛ لأنه لم يبلغه الأحاديث الصحيحة في العصر، ومذهبه اتباع الحديث. وقالت طائفة: هي الصبح، ممن نقل هذا عنه: عمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل، وابن عباس، وابن عمر، وجابر، وعطاء، وعكرمة، ومجاهد، والربيع بن أنس، ومالك بن أنس، والشافعي وجمهور أصحابه، وغيرهم رضي الله عنهم. وقال طائفة: هي الظهر، نقلوه عن زيد بن ثابت، وأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، وَعَائِشَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، وَرَوَاةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رضي الله عنه.

١٤٢٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: يَوْمُهُمْ وَقُبُورُهُمْ، وَلَمْ يَشْكُ.

١٤٢٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَزَّارِ، عَنْ عَلِيٍّ ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى، سَمِعَ عَلِيًّا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ الْأَحْزَابِ، وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فُرْضَةٍ مِنْ فُرُضِ الْخَنْدَقِ: "شَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيَوْمَهُمْ، أَوْ قَالَ: قُبُورَهُمْ وَيَطُورَهُمْ نَارًا".

وقال قبيصة بن ذؤيب: هي المغرب، وفان غيره: هي العشاء، وقيل: إحدى الخمس مبهم، وقيل: الوسطى جميع الخمس، حكاه القاضي عياض، وقيل: هي الجمعة، والصحيح من هذه الأقوال قولان: العصر، والصبح، وأصحهما العصر؛ للأحاديث الصحيحة، ومن قال: هي الصبح يتأول الأحاديث على أن العصر تسمى وسطاً، ويقول: إنما غير الوسطى المذكورة في القرآن، وهذا تأويل ضعيف، ومن قال: إنما الصبح يخرج يأثم تأتي في وقت مشقة بسبب برد الشتاء، وطيب النوم في الصيف والنعاس وفطور الأعضاء وغفلة الناس فخصت بالتحافظ؛ لكونها معرضة للضياع بخلاف غيرها، ومن قال هي العصر يقول: إنما تأتي في وقت اشتغال الناس بمعايشهم وأعمالهم.

وأما من قال: هي الجمعة، فمذهب ضعيف جداً؛ لأن المفهوم من الإيصاء بالحافظة عليها إنما كان؛ لأنها معرضة للضياع، وهذا لا ينطبق بالجمعة، فإن الناس يحافظون عليها في العادة أكثر من غيرها؛ لأنها تأتي في الأسبوع مرة بخلاف غيرها، ومن قال: هي جميع الخمس، فضعيف أو غلط؛ لأن العرب لا تذكر الشيء مفصلاً ثم تجمله، وإنما تذكره مجملاً ثم تفصله، أو تفصل بعضه فنيهاً على فضيلته، والله أعلم.

قوله: "عن عبيدة عن علي" هو بفتح العين وكسر الباء، وهو عبيدة السلماني، والله أعلم.

قوله: "يوم الأحزاب" هي الغزوة المشهورة يقال لها: الأحزاب والخندق، وكانت سنة أربع من الهجرة، وقيل: سنة خمس. قوله ﷺ: "شعَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى حَتَّى آتَتْ شَمْسُ" هكذا هو في النسخ، وأصول السماع: "صَلَاةِ الْوُسْطَى" وهو من باب قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ كُنْتُمْ بِجَانِبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ (القصص: ٤٤). وفيه المذهب المنعروفان. مذهب الكوفيين: جواز إضافة الموصوف إلى صفته، ومذهب البصريين: منعه، ويقدرُونَ فيه محذوفاً، وتقديره هنا: عن صلاة الصلاة الوسطى، أي عن فعل الصلاة الوسطى.

شرح كلمة (آت) وضبط الأسماء وبيان معنى الفرضية: وقوله ﷺ: "حَتَّى آتَتْ الشَّمْسُ" قال الحري: معناه: رجعت إلى مكانها بالليل، أي غربت، من قولهم: 'آب' إذا رجع، وقال غيره: معناه سارت لغروب، والتأويل: سير النهار.

قوله: "يحيى بن الحزاري" هو بالحيم والزاي وآخره راء، وفي الطريق الأول: يحيى بن الحزاري عن علي، وفي الثاني: عن -

١٤٢٤ - (٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ شَتِيرِ بْنِ شَكْلٍ عَنِ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: "شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ يُوْتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا"، ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ، بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

١٤٢٥ - (٧) وَحَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ الْيَافِي عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ مَرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَبَسَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ، حَتَّى احْمَرَّتِ الشَّمْسُ أَوْ اصْفَرَّتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ أَسْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا" أَوْ قَالَ: "حَشَا اللَّهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا".

١٤٢٦ - (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّيْمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ، أَنَّهُ قَالَ:

-يحيى سمع علياً، أعاده مسلم للاختلاف في "عن" و"سمع"، قوله: "فرضة من فرض الخندق" "الفرضة" بضم الفاء وإسكان الراء وبالضاد المعجمة، وهي المدخل من مداخله والمنفذ إليه. قوله: "عن مسلم بن صبيح" بضم الصاد وهو أبو الضحى.

قوله: "عن شتير بن شكل" شتير بضم الشين، وشكل: بفتح الشين والكاف، ويقال: بإسكان الكاف أيضاً. قوله: "ثم صلاها بين العشاءين بين المغرب والعشاء" فيه: بيان صحة إطلاق لفظ العشاءين على المغرب والعشاء، وقد أنكره بعضهم؛ لأن المغرب لا تسمى عشاء، وهذا غلط؛ لأن التثنية هنا للتغليب كالأبرين، والقمرين، والعمرين ونظائرها، وأما تأخير النبي ﷺ صلاة العصر حتى غربت الشمس، فكان قبل نزول صلاة الخوف.

سبب تأخير صلاة العصر في الأحزاب: قال العلماء: يحتمل أنه أخرها نسباً لا عمداً، وكان السبب في النسيان الاشتغال بأمر العدو، ويحتمل أنه أخرها عمداً للاشتغال بالعدو، وكان هذا عنراً في تأخير الصلاة قبل نزول صلاة الخوف، وأما اليوم، فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها بسبب العدو والقتال، بل يصلي صلاة الخوف على حسب الحال، ولها أنواع معروفة في كتب الفقه، وسنشير إلى مقاصدها في بابها من هذا الشرح، إن شاء الله تعالى.

واعلم أنه وقع في هذا الحديث هنا، وفي "البحاري" أن الصلاة القاتنة، كانت صلاة العصر، وظاهره أنه لم يفت غروبها، وفي "الموطأ" أنها الظهر والعصر، وفي غيره: أنه أخر أربع صلوات: الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، حتى ذهب هوي من الليل، وطريق الجمع بين هذه الرواية أن وقعة الخندق بقيت أياماً، فكان هذا في بعض الأيام، وهذا في بعضها.

أَمَرْتَنِي غَائِثُهُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصَحَّفًا، وَقَالَتْ: إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَادْبَتِي: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة: ٢٣٨) فَلَمَّا بَلَغْتُهَا آذَنْتُهَا، فَأَمَلْتُ عَلَيَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَالصَّلَاةِ الْعَصْرِ، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ. قَالَتْ غَائِثَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٤٢٧- (٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ شَقِيقِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْعَصْرِ، فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ نَسَخَهَا اللَّهُ، فَزَلَّتْ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾. فَقَالَ رَجُلٌ - كَانَ جَالِسًا عِنْدَ شَقِيقٍ - لَهُ: هِيَ إِذَا صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَقَالَ الْبَرَاءُ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٢٨- (١٠) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَاهُ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ شَقِيقِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَرَأْنَاهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ زَمَانًا، يَمِيلُ حَدِيثُ فَضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ.

١٤٢٩- (١١) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَمَّانٍ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ - قَالَ أَبُو عَمَّانٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِي يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَوْمَ الْاُخْتِدَاقِ، جَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! مَا كَذَبْتُ أَنْ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَوْلَانِ إِنَّ صَلَاتَهَا".....

قوله في حديث عائشة: "أَمَلْتُ عَلَيَّ" حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر هكذا هو في الروايات: "أوصلاة العصر" بالواو، واستدل به بعض أصحابنا على أن الوسطى ليست العصر لأن العصف ينقض المغيرة، لكن مذهبا أن القراءة الشادة لا يحتاج لها، ولا يكون لها حكم الخبر عن رسول الله ﷺ لأن نافها لم ينقلها إلا عن ثلث قرآن. والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر، بالإجماع، وإذا لم يثبت قرآنًا، لا يثبت خبرًا، والمسألة مقررة في أصول الفقه، وفيها خلاف بيننا وبين أبي حنيفة رحمه الله.

قوله: "أن عمر جالس قال: يا رسول الله! ما كذب أن أصلي العصر حتى كادت أن تغرب الشمس". فقال رسول الله ﷺ: "فه الله إن صليتها" معناه: ما صليتها، وإنما حلف النبي ﷺ بصيباً لقلب عمر بن الخطاب، فإنه شق عليه تأخير العصر إلى قريب -

فَنَزَلْنَا إِلَى بَطْحَانَ، فَنَوَضُّأُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَوَضُّأُنَا، فَصَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ.

١٤٣- (١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا - وَكَيْعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَبِيرٍ: فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

من المغرب، فأخبره النبي ﷺ أنه لم يصلها بعد، ليكون لعمر به أسوة، ولا يشق عليه ما جرى، وتطيب نفسه، وأكد ذلك الخبر باليمين، وفيه دليل على حواز اليمين من غير استحلاف، وهي مستحبة إذا كان فيه مصفحة من توكيد الأمر أو زيادة طمأنينة، أو نفي توهم نيان أو غير ذلك من المقاصد السائغة، وقد كثرت في الأحاديث، وهكذا القسم من الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾، ﴿وَالطُّور﴾، ﴿وَالْمُرْسَلِينَ﴾، ﴿وَالسَّمَاءَ وَالْطَّارِقَ﴾، ﴿وَالشَّمْسَ وَضُحَاهَا﴾، ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾، ﴿وَالنَّجْمَ﴾، ﴿وَالنَّهَارَ﴾، ﴿وَالْعَنَدِينَ﴾، ﴿وَالْعَصَى﴾ ونظائرها، كل ذلك لتفخيم المقسم عليه، وتوكيده، والله أعلم.

ضبط كلمة "بطحان": قوله: "فترنا إلى بطحان" هو بضم الباء الموحدة، وإسكان الطاء، وبإخاء المهملتين، هكذا هو عند جميع المحدثين في روايتهم، وفي ضبطهم، وثقيدهم. وقال أهل اللغة: هو يفتح الباء وكسر الطاء، ولم يجزوا غم هذا، وكذا نقله صاحب البارخ وأبو عبيد البكري، وهو واد بالمدينة.

قوله: "فنزّلنا إلى بطحان فتوضأ رسول الله ﷺ وتوضأنا فضلى رسول الله ﷺ العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب" هذا ظاهره أنه صلاهما في جماعة؛ فيكون فيه دليل لجواز صلاة الفريضة الفاتحة جماعة، وبه قال العلماء كافة، إلا ما حكاه القاضي عياض عن الليث بن سعد: أنه منع ذلك، وهذا إن صح عن النبي مرود بهذا الحديث، والأحاديث الصحيحة الصريحة أن رسول الله ﷺ صلى الصبح بأصحابه جماعة حين ناموا عنها، كما ذكره مسلم بعد هذا بقليل.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث دليل على أن من فاتته صلاة، وذكرها في وقت أخرى، ينبغي له أن يبدأ بقضاء الفائتة ثم يصلي الحاضرة، وهذا مجمع عليه، لكنه عند الشافعي وطائفة على الاستحباب، فلو صلى الحاضرة ثم الفائتة حملاً، وعند مالك وأبي حنيفة وآخرين على الإيجاب، فلو قدم الحاضرة لم يصح، وقد يحتاج به من يقول: أن وقت المغرب متسع إلى غروب الشفق؛ لأنه قدم العصر عليها، ولو كان ضيقاً لبداً بالمغرب، كئلا يفوت وقتها أيضاً، ولكن لا دلالة فيه لهذا القائل؛ لأن هذا كان بعد غروب الشمس يزمن حيث خرج وقت المغرب عند من يقول: إنه ضيق، فلا يكون في هذا الحديث دلالة لهذا، وإن كان المختار أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشفق، كما سبق إيضاحه بدلائله، والجواب عن معارضها.

٣٨- باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما

١٤٣١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَرْجِعُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ". فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ".

١٤٣٢- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "وَالْمَلَائِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ" بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي الزُّنَادِ.

١٤٣٣- (٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَرَارِيُّ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَقُولُ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

٣٨- باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما

إشارة إلى قاعدة نحوية: قوله ﷺ: يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ فيه دليل لمن قال من النحويين: يجوز إظهار ضمير الجمع والنسبة في الفعل إذا تقدم، وهو لغة بني الحارث، وحكوا في قولهم: أَكَلُوا فِي الْبَرَاغِيثِ، وعليه حمل الأخفش ومن وافقه قول الله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجُوزِي الَّذِينَ هَضَمُوا﴾ (الأنبياء: ٣) وقال سيوطي وأكثر النحويين: لا يجوز إظهار الضمير مع تقدم الفعل، ويتأولون كل هذا، ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضمير، ولا يرفعونه بالفعل، كأنه لما قيل: ﴿وَأَسْرُوا النَّجُوزِي﴾ قيل: من هم؟ قيل: الذين ظلموا، وكذا يَتَعَاقَبُونَ ونظائره، ومعنى "يتعاقبون" تأتي طائفة بعد طائفة، ومنه تعقيب الجيوش، وهو أن يذهب إلى ثغر قوم، ويحیی آخرون، وأما اجتماع الملائكة عندهم، ومفارقتهم لهم في أوقات عبادتهم، واجتماعهم على ساعة رهم، ليكون شهادتهم لهم بما شاهدوه من الخير.

وأما قوله ﷺ: "فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي" فهذا السؤال على ظاهره، وهو تعبد منه-

"قوله: "الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ" أي كانوا فيكم وثبتوا أعم من أن يكون ثبوتهم ليلاً أو نهاراً، ويحتمل أن يكون معطوف محذوف أي باتوا وظلوا، فحذف الثاني اكتفاءً بالأول، كما في قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُكُمْ الْخَرَّةُ﴾ (النحل: ٨١) أي والبرد، والله تعالى أعلم.

إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ: "أَمَّا إِنَّكُمْ سَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَاهَوْنَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا" يَعْنِي الْعَصْرَ وَالْفَجْرَ ثُمَّ قَرَأَ حَرِيرٌ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ (طه: ١٣٠) ١٤٣٤- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُثَيْمٍ وَأَبُو أُسَامَةَ وَوَكَيْعٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "أَمَّا إِنَّكُمْ سَتُعَرِّضُونَ عَلَى رَبِّكُمْ فَقَرُّوْهُ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ" وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ، وَلَمْ يَقُلْ: حَرِيرٌ.

١٤٣٥- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكَيْعٍ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ وَبُسَيْرٍ وَابْنِ الْبُخْتَرِيِّ بْنِ الْمُخْتَارِ، سَمِعُوهُ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْتَةَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَنْ يَلْجُ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا" * يَعْنِي الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ الرَّجُلُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. سَمِعْتُهُ أَذْنًا وَيَوْعَاهُ قَلْبِي.

١٤٣٦- (٦) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْتَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَلْجُ النَّارَ مَنْ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا" وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَقَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهِ. قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ. لَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُهُ، بِالْمَكَانِ الَّذِي سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

-ملائكته، كما أمرهم بكتب الأعمال، وهو أصم بالجميع. قال القاضي عياض رحمه الله: الأظهر وقول الأكثرين: أن-

* قوله: "لَنْ يَلْجُ النَّارَ أَحَدٌ..." لا يحسن حملها على نفي التأييد أي لا يدخل على الدوام؛ لأن نفي السوام يكفي فيه الإيمان، فلا بد من حملها على نفي أصل الدخول، وحينئذ فالأقرب أن يراد بقوله: "صلى قبل طلوع الشمس" أي دأوم على الصلاة قبل طلوع الشمس، فلمل الدأوم عيهما لا يدخل النار أصلاً؛ إذ لم يعلم أن أحداً من الدأومين يدخل النار كما لا يخفى، ولعل من أراد الله تعالى له الدخول فيها لا يوقفه للمداومة على هاتين الصلاتين، والله تعالى أعلم.

١٤٣٧- (٧) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنِي أَبُو حَمْرَةَ الضُّبَيْعِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ".

١٤٣٨- (٨) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ جَرَّاشٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ أَجْمَعًا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَنَسَبَنَا أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: ابْنُ أَبِي مُوسَى.

- هؤلاء الملائكة هم الحفظة الكتاب، قال: وقيل: يحصل أن يكونوا من جملة الملائكة، بحملة الناس غير الحفظة. قوله ﷺ: "لا تضامون في رؤيته" تقدم شرحه وضبطه في كتاب الإيمان، ومعناه لا يلحقكم ضميم في الرؤية. وقوله ﷺ: "أما إنكم ستعرضون على ربك فترونه كما ترون هذا القمر" أي ترونه رؤية محققة لا شك فيها ولا مشقة، كما ترون هذا القمر رؤية محققة بلا مشقة، فهو تشبيه للرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي، والرؤية محصنة بالؤمنين. وأما الكفار فلا يرونه سبحانه وتعالى، وقيل: يراه منافقوا هذه الأمة، وهذا ضعيف، والصحيح الذي عليه جمهور أهل السنة أن المنافقين لا يرونه كما لا يراه باقي الكفار باتفاق العلماء، وقد سبق بيان هذه المسألة في كتاب الإيمان.

قوله: 'أحدثني أبو حمرة' هو بالحميم.

[٣٩- باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس]

١٤٣٩- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا خَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ.

١٤٤٠- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِلَهُ لِيَنْصُرَ مَوَاقِعَ نَبِيِّهِ.

١٤٤١- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشَقِيُّ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ: حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ، يَنْحَوُّهُ.

[٣٩- باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس]

قوله: "كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ" المفضلان معي، وأحدهما تفسير بآخر.
قوله: "كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِلَهُ لِيَنْصُرَ مَوَاقِعَ نَبِيِّهِ" معناه: أنه يكرر الصلاة في أول وقتها بمجرد غروب الشمس حتى تنصرف، ويرمي أحدها النبل عن قوسه، ويصير موقفه لبقاء الضوء. وفي هذين الحديثين أن المغرب تعجل عقب غروب الشمس، وهذا يجمع عليه. وقد حكى عن الشيعة فيه شيء، لا يلتفت إليه، ولا أصل له.

وأما الأحاديث السابقة في تأخير المغرب إلى قريب سقوط الشفق، فكانت لبين جواز التأخير، كما سبق إيضاحه، فإنها كانت جواب سائل عن الوقت، وهذان الحديثان إخبار عن عادة رسول الله ﷺ المتكرر التي واطب عليها، إلا نذكر، فلا اعتماد عليها، والله أعلم.

[٤٠ - باب وقت العشاء وتأخيرها]

١٤٤٢- (١) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَهِيَ الَّتِي تُدْعَى الْعَتَمَةَ، فَلَمْ يَخْرُجْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ حِينَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ: "مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ" وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُوَ الْإِسْلَامُ فِي النَّاسِ.

زَادَ حَرَمَلَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَذُكِرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْزُرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّلَاةِ" وَذَلِكَ حِينَ صَاحَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

١٤٤٣- (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حَدَّثِي، عَنْ عَقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ الزُّهْرِيِّ: وَذُكِرَ لِي، وَمَا بَعْدَهُ.

٤٠ - باب وقت العشاء وتأخيرها

اختلاف أهل العلم في أفضلية تقديم العشاء وتأخيرها: ذكر في الباب تأخير صلاة العشاء، واختلف العلماء: هل الأفضل تقديمها أم تأخيرها؟ وهما مذهبان مشهوران للسلف، وقرآن لمالك والشافعي، فمن فضل التأخير، احتج بهذه الأحاديث، ومن فضل التقديم، احتج بأن العادة الغالبة لرسول الله ﷺ تقديمها، وإنما أخرها في أوقات يسيرة؛ لبيان الجواز، أو لشغل أو لعذر، وفي بعض هذه الأحاديث الإشارة إلى هذا، والله أعلم. قوله: "حدثنا عمرو بن سواد" هو بتشديد الواو. وقوله: "أعتم بالصلاة" أي أخرها حتى اشتدت عتمة الليل وهي ظلمته. قوله: "نام النساء والصبيان" أي من ينتظر الصلاة منهم في المسجد، وإنما قال عمر رضي الله عنه: نام النساء والصبيان؛ لأنه ظن أن النبي ﷺ إنما تأخر عن الصلاة، ناسياً لها أو لولئها.

شرح الغريب: قوله: "وما كان لكم أن تنزروا رسول الله ﷺ على الصلاة" هو بناء مشاة من فوق مفتوحة، ثم نون ساكنة، ثم زاء مضمومة، ثم راء أي تلحوا عليه، ونقل القاضي عن بعض الرواة أنه ضبطه "تنزروا" بضم التاء وبمدها باء موحدة ثم راء مكسورة ثم زاي، من الإبراز وهو الإخراج، والرواية الأولى هي الصحيحة المشهورة التي عليها الجمهور.

واعلم أن التأخير المذكور في هذا الحديث، وما بعده كله تأخير لم يخرج به عن وقت الاختيار، وهو نصف الليل أو ثلث الليل، على الخلاف المشهور، الذي قدمنا بيانه في أول المواقيت.

١٤٤٤ - (٣) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنِي حجاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ - وَالْفَاظُ لَهُمْ مُتَّفَاقٌ - قَالُوا جَمِيعًا: عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْمُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ أُمِّ كَلثُومٍ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَعْتَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، حَتَّى ذَهَبَ عَامَةُ اللَّيْلِ، وَحَتَّى نَامَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فَقَالَ: "إِنَّهُ لَوْفُئُهَا، لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي" وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: "لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي".

١٤٤٥ - (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ عَنْ مَتَّصِرٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: مَكُنَّا ذَاتَ لَيْلَةٍ نَتَنَظَّرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ بَعْدَهُ، فَلَا نَدْرِي أَشَيْءَ شَغَلَهُ فِي أَهْلِهِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَقَالَ حِينَ خَرَجَ: "إِنَّكُمْ لَتَتَنَظَّرُونَ صَلَاةَ مَا يَتَنَظَّرُهَا أَهْلُ دِينٍ غَيْرِكُمْ، وَلَوْلَا أَنْ يَثْقُلَ عَلَى أُمَّتِي لَصَلَّيْتُ بِهِمْ هَذِهِ السَّاعَةَ" ثُمَّ أَمَرَ الْمُؤَذِّنَ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَلَّى.

وقوله في رواية عائشة: "ذهب عامة الليل" أي كثر منه، وليس المراد أكثره، ولا بد من هذا التأويل؛ لقوله ﷺ: "إنه لوقتها". ولا يجوز أن يكون المراد بهذا القول ما بعد نصف الليل؛ لأنه لم يقل أحد من العلماء أن تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل أفضل.

قوله ﷺ: "إنه لوقتها لولا أن أشق على أمتي" معناه: إنه لوقتها المختار أو الأفضل، فيه تفضيل تأخيرها، وأن الغالب كان تقديمها، وإنما قدمها للمشقة في تأخيرها، ومن قال بتفضيل التقديم قال: لو كان التأخير أفضل لواطب عليه، ولو كان فيه مشقة، ومن قال بالتأخير، قال: قد نبه على تفضيل التأخير بهذا اللفظ، وصرح بأن ترك التأخير إنما هو للمشقة، ومعناه: - والله أعلم - أنه عشي أن يواطبوا عليه، فيفرض عليهم، ويهتفوا لإيجابه فلهذا تركه ترك صلاة التراويح، وعلل تركها بخشية إغراضها والمعز عنها، وأجمع العلماء على استحبابها لزوال المشقة التي يخيف منها، وهذا المعنى موجود في العشاء، قال الخطابي وغيره: إنما يستحب تأخيرها لتطول مدة انتظار الصلاة ومنتظر الصلاة في صلاة.

قوله: "العشاء الآخرة" دليل على جواز وصفها بالآخرة، وأنه لا كراهة فيه، خلافا لما حكى عن الأصمعي من كراهة هذا، وقد سبق بيان المسألة. قوله: "فقال حين خرج: إنكم لتتظرون صلاة ما يتظرها أهل دين غيركم" -

١٤٤٦ (٥) وحديثي محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج: أخبرني نافع: حدثنا عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ شغل عنها ليلة فأعزها، حتى رقدنا في المسجد، ثم استيقظنا، ثم رقدنا، ثم استيقظنا، ثم عرج علينا رسول الله ﷺ، ثم قال: ليس أحد من أهل الأرض، الليلة، ينتظر الصلاة غيركم.

١٤٤٧ - (٦) وحديثي أبو بكر بن نافع العبدي: حدثنا بهز بن أسد العمي: حدثنا حساد بن سلمة عن ثابت أنهم سألوا أنسا عن خاتم رسول الله ﷺ، فقال: أحر رسول الله ﷺ العشاء ذات ليلة إلى شطر الليل، أو كاد يذهب شطر الليل، ثم جاء فقال: "إن الناس قد صلوا وتأموا، وإنكم لم تقرأوا في صلاة ما انتظرتُم الصلاة"، قال أنس: كأي أنظر إلى ويحي خاتمه من فضة، ورفع إصبعه اليسرى بالخنصر.

١٤٤٨ - (٧) وحديثي حجاج بن الشاعر: حدثنا أبو زيد سعيد بن الربيع: حدثنا قرة بن خالد عن قتادة عن أنس بن مالك قال: نظرنا رسول الله ﷺ ليلة، حتى كان قريبا من نصف الليل، ثم جاء فصلى، ثم أقبل علينا بوجهه، فكأنما أنظر إلى ويحي خاتمه، في يده، من فضة.

فيه: أنه يستحب للإمام والعالم إذا تأخر عن أصحابه، أو جرى منه ما يظن أنه يشق عليهم، أن يعثر إليهم ويقول: لكم في هذا مصلحة من جهة كذا، أو كان في عذر أو نحو هذا.

قوله: أنظر إلى ويحي خاتمه، رافقه في نسخة أخرى، وفي رواية عائشة: أنه أخذ من المسجد كل هذا محمول على نوم لا ينقض الوضوء، وهو نوم المجلس ممكنا مفقود، وفيه دليل على أن نوم مثل هذا لا ينقض، وبه قال الأكثرون، وهو الصحيح في مذهبه، وقد سبق إيضاح هذه المسألة في آخر كتاب الظهيرة.

قوله: أنظر إلى ويحي خاتمه، والمعناه، والخاتم بكسر التاء وفتحها، ويقال خاتم وخاتم أربع لغات، وفيه حوار ليس خاتم العضة، وهو دماغ المسلمين، قوله: أنظر إلى ويحي خاتمه، من قصة وروى إسناده يسري بالخصم هكذا هو في الأصول بالخصم، وفيه محذوف تقديره مشيراً بالخصم، أي أن الخاتم كان في خنصر اليد اليسرى، وهذا الذي رفع إصبعه هو أنس بن مالك، وفي الإصحاح عشر لغات: كسر الميم، وفتحها، وضمها مع كسر الباء وفتحها، وضمها، والعاشرة أصبوح، وأفصحهن: كسر الميم مع فتح الباء.

قوله: أنظر إلى ويحي خاتمه، من ذلك قريب من نصف الليل هكذا هو في بعض الأصول "قريب" وفي بعضها "قريباً" وكلاهما صحيح، وتقدير منصوب حتى كان الزمان قريباً، وقوله: أنظر إلى ويحي خاتمه، يقال: أنظرته وأنظرته بمعنى.

١٤٤٩- (٨) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ.

١٤٥٠- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَصْحَابِي، -الَّذِينَ قَدِمُوا مَعِيَ فِي السَّفِينَةِ-، نَزُولاً فِي بَقِيعِ بَطْحَانَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ يَتَنَاقَبُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، كُلَّ لَيْلَةٍ، نَفَرٌ مِنْهُمْ. قَالَ أَبُو مُوسَى: فَوَافَقَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَصْحَابِي، وَلَهُ بَعْضُ الشُّغْلِ فِي أَمْرِهِ، حَتَّى أَعْتَمَ بِالصَّلَاةِ، حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلُ، ثُمَّ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ: "عَلَى رِسَالِكُمْ، أَعْلِمُكُمْ، وَأَبَشِرُوا، أَنْ مِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ يُصَلِّي هَذِهِ السَّاعَةَ، غَيْرُكُمْ" أَوْ قَالَ: "مَا صَلَّيْتُ، هَذِهِ السَّاعَةَ، أَحَدٌ غَيْرُكُمْ" - لَا تَذَرِي أَيُّ الْكَلِمَتَيْنِ قَالَ؟ قَالَ أَبُو مُوسَى: فَرَجَعْنَا فَرَجِينِ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٤٥١- (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَيُّ حِينٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَنْ أَصَلِّيَ الْعِشَاءَ، الَّتِي يَقُولُهَا النَّاسُ الْعَتَمَةَ، إِمَاماً وَخَلَوْاً؟ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَعْتَمَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةِ الْعِشَاءِ. قَالَ: حَتَّى رَفَعَهُ نَاسٌ وَاسْتَقْبَطُوا، وَرَفَعُوا وَاسْتَقْبَطُوا، فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ: الصَّلَاةُ. فَقَالَ عَطَاءُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَخَرَجَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ، يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً، وَاضِعاً يَدَهُ عَلَى شِقِّ رَأْسِهِ قَالَ: "لَوْلَا أَنْ يَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ أَنْ يُصَلُّوهَا كَذَلِكَ".

قوله: 'بقيع بطحان' تقدم الاختلاف في ضبط 'بطحان' في باب صلاة الوسطى، ومقيع: بالباء.

شرح الكلمات: قوله: 'ابهار الليل' هو بإسكان الباء الموحدة وتشديد الراء، أي انتصف. قوله: 'فلما قضى صلاته قال لمن حضره: على رسلكم أعلمكم وأبشروا أن من نعمة الله عليكم أنه ليس' إلى آخره، فقولوا: 'رسلكم' بكسر الراء وفتحها لفتان، الكسر أفصح وأشهر، أي تأنوا. وقوله: 'أن من نعمة الله' هو بفتح الهمزة معمول لقوله: 'أعلمكم'. وقوله: 'أنه ليس' بفتحها أيضاً، وفيه: جواز الحديث بعد صلاة العشاء إذا كان في غيره، وإنما هي عن الكلام في غير الخبر.

شرح الغريب: قوله: 'إماماً وخلواً' بكسر الخاء، أي منفرداً. قوله: 'يقطر رأسه ماء' معناه: أنه اغتسل حيثلو.

قَالَ: فَاسْتَنْبَيْتُ عَطَاءً كَيْفَ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ كَمَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَبَدَ لِي عَطَاءً بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئاً مِنْ تَبْدِيدٍ، ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ، ثُمَّ صَبَّهَا، يُجَرِّمُهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ، حَتَّى مَسَّتْ إِبْهَامُهُ طَرَفَ الْأُذُنِ بِمَا يَلِي الْوَجْهَ، ثُمَّ عَلَى الصُّدْغِ وَنَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ، لَا يُقَصِّرُ وَلَا يَبْطِشُ بِشَيْءٍ، إِلَّا كَذَلِكَ، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: كَمْ ذَكَرَ لَكَ آخِرَهَا النَّبِيُّ ﷺ لِيَلْتَمِذَ؟ قَالَ: لَا أَذْهَبُ.

قَالَ عَطَاءٌ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصْلِيَهَا، إِمَاماً وَجَلُوتاً، مُؤَخَّرَةً، كَمَا صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ لِيَلْتَمِذَ، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْكَ ذَلِكَ جَلُوتاً أَوْ عَلَى النَّاسِ فِي الْجَمَاعَةِ، وَأَنْتَ إِمَامُهُمْ، فَصَلَّاهَا وَسَطاً، لَا مُعَجَّلَةً وَلَا مُؤَخَّرَةً.

١٤٥٢- (١١) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَحْبَبْنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ.

١٤٥٣- (١٢) وَحَدَّثَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ نُحُوتاً مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَكَانَ يُؤَخِّرُ الْعَتَمَةَ بَعْدَ صَلَاتِكُمْ شَيْئاً، وَكَانَ يُخَفِّفُ فِي الصَّلَاةِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ يُخَفِّفُ.

١٤٥٤- (١٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْبٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ" عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ، أَلَا إِنَّهَا الْعِشَاءُ، وَهُمْ يُعْتَمُونَ بِالْإِيلِ."

قوله: "لا تغلبنكم الأعراب" لعل المراد النهي عن غلبة استعمال اسم العتمة في موضع اسم العشاء، بحيث يغلب اسم الأعراب ولسانهم عليهم، فلا ينافي استعمال اسم العتمة على قلة، كما ورد في بعض الأحاديث، والله تعالى أعلم.

قوله: "لا تغلبنكم الأعراب" لعل المراد النهي عن غلبة استعمال اسم العتمة في موضع اسم العشاء، بحيث يغلب اسم الأعراب ولسانهم عليهم، فلا ينافي استعمال اسم العتمة على قلة، كما ورد في بعض الأحاديث، والله تعالى أعلم.

١٤٥٥- (١٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَقْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْعِشَاءَ، فَإِنَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، الْعِشَاءُ، فَإِنَّهَا تُعْتَمُ بِحِلَابِ الْإِبِلِ".

حقيقته ﷺ: "لا تقلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء، فإنها في كتاب الله لعشاء، وإنما تعتم بحلاب الإبل" معناه: أن الأعراب يسمونها العتمة؛ لكونهم يعتمون بحلاب الإبل، أي يؤخرونه إلى شدة الظلام، وإنما اسمها في كتاب الله العشاء في قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةِ الْعِشَاءِ﴾ (النور: ٥٨) فينبغي لكم أن تسموها العشاء، وقد جاء في الأحاديث الصحيحة تسميتها بالعتمة كحديث: "لو يعلمون ما في الصبح والعتمة لأنوهم ولو حبوا" وغير ذلك، والجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنه استعمل لبيان الجواز، وأن النهي عن العتمة للتزويه لا للتحريم. والثاني: يحمل أنه خوطب بالعتمة من لا يعرف العشاء فخوطب بما يعرفه، واستعمل لفظ العتمة؛ لأنه أشهر عند العرب، وإنما كانوا يطلقون العشاء على المغرب، ففي صحيح البخاري: "لا يقلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب" قال: وتقول الأعراب: العشاء، فلو قال: لو يعلمون ما في الصبح والعشاء، لتوهوا أن المراد المغرب، والله أعلم.

[٤١] - باب استحباب التذكير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس...

١٤٥٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ كُنَّ يُصَلِّينَ الصُّبْحَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ.

١٤٥٧- (٢) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ نِسَاءُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ الْفَجْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ وَمَا يَعْرِفْنَ، مِنْ تَغْلِيسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ.

١٤٥٨- (٣) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَفْصِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مَعْنُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصْنِي الصُّبْحَ فَيَتَصَرَّفُ النِّسَاءُ مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يَعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ، وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ فِي رِوَايَتِهِ: مُتَلَفَعَاتٍ.

٤١ - باب استحباب التذكير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس. وبيان قدر القراءة فيها

قوله: "أن نساء المؤمنات" صورته صورة إضافة الشيء إلى نفسه، واختلف في تأويله وتقديره فقبل: تقديره: نساء الأنفس المؤمنات، وقيل: نساء الجماعات المؤمنات، وقيل: إن نساء هنا بمعنى الفاضلات، أي فاضلات المؤمنات، كما يقال: رجال القوم، أي فضلاؤهم، ومقدموهم.

شرح الكلمات: قوله: "متلفعات" هو يائمين المنهكة بعد الفاء، أي متحللات ومتلففات. قوله: "بمروطهن" أي بالكسيتين، واحدها مرط بكسر الميم. وفي هذه الأحاديث استحباب التذكير بالصبح، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة: الإسفار أفضل،^{**} وفيها جواز حضور نساء الجماعة في المسجد، وهو إذا لم يحش فتنة عليهن أو يهن.

^{**} قال في فتح الملهم: ولنا أحاديث كثيرة في هذا الباب، رويت عن جماعة من الصحابة.

مهم رافع بن خديج: روى أبو داود من حديث محمود بن نبيد عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "أصبحوا بالصبح، فإنه أعظم لأجركم، أو أعظم للأجر". رواه الترمذي أيضا، وقال حديث حسن صحيح. رواه النسائي وابن ماجه أيضا. =

١٤٥٩- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْحَجَّاجُ الْمَدِينَةَ فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ تَقِيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ، وَالْعِشَاءَ أَحْيَانًا يُؤَخِّرُهَا وَأَحْيَانًا يُعَجِّلُ، كَانَ إِذَا رَأَاهُمْ قَدْ اجْتَمَعُوا عَجَلَ، وَإِذَا رَأَاهُمْ قَدْ أَبْطَأُوا أَخَّرَ، وَالصَّبْحَ كَانُوا أَوْ - قَالَ - كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِهَا بَعْلَسَ.

١٤٦٠- (٥) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو ابْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: كَانَ الْحَجَّاجُ يُؤَخِّرُ الصَّلَوَاتِ، فَسَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، يُمَثِّلُ حَدِيثَ غُنْدَرٍ.

١٤٦١- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا عَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَسْأَلُ أَبَا بَرزَةَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ قُلْتُ: أَلَيْتَ سَمِعْتَهُ؟ قَالَ: فَقَالَ: كَأَنَّمَا أَسْمَعُهُ السَّاعَةَ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَسْأَلُهُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: كَانَ لَا يُبَالِي بَعْضَ تَأْخِيرِهَا - قَالَ يَعْنِي الْعِشَاءَ - إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَلَا يُحِبُّ التَّوَمُّ قَبْلَهَا وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا.

-قوله: "ما يعرف من الفلاس" هو بقايا ظلام الليل.

قال الداودي: معناه: ما يعرف أنساء من أم رجال؟ وقيل: ما يعرف أعيانهم: وهذا ضعيف؛ لأن التلمعة في النهار أيضاً لا يعرف عينها، فلا يبقى في الكلام فائدة.

= (إلى أن قال:) وقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله: "الثابت من فعله ﷺ في التفليس لا يدل على الأفضلية (أي من كل وجه) لأنه يجوز أن يكون غيره أفضل منه، وإنما فعل ذلك للتوسعة على أمته، بخلاف الخير الذي فيه الأمر، لأن قوله ﷺ: "أعظم للأجر" أفعل التفضيل، فيقتضي أجراً: أحدهما: أكمل من الآخر، لأن صيغة "أفعل" تقتضي المشاركة في الأصل مع رجحان أحد الطرفين، فحينئذ يقتضي هذا الكلام حصول الأجر في الصلاة بالفلاس، ولكن حصوله في الأسفار أعظم وأكمل منه، فلو كان الإسفار لأجل تقصي طلوع الفجر لم يكن في وقت الفلاس أجر، لخروجه عن الوقت..." (فتح الملهم: ٣٧٦/٤، ٣٧٩)

قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيْتُهُ بَعْدُ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرُ، يَذْهَبُ الرَّجُلُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ، وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، قَالَ: وَالْمَغْرِبُ، لَا أَدْرِي أَيُّ حِينَ ذَكَرَ. قَالَ: ثُمَّ لَقِيْتُهُ بَعْدُ، فَسَأَلْتُهُ. فَقَالَ: وَكَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ جَلِيسِهِ الَّذِي يَعْرِفُ، فَيَعْرِفُهُ. قَالَ: وَكَانَ يَقْرَأُ فِيهَا بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ.

١٤٦٢- (٧) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُبَالِي بِعُضْرٍ تَأْخِيرَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَكَانَ لَا يُحِبُّ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا. قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيْتُهُ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ: أَوْ ثُلُثَ اللَّيْلِ.

١٤٦٣- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الْكَلْبِيُّ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ أَبِي الْعِيْنِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ الْأَسْلَمِيَّ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ. وَيَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْمِائَةِ إِلَى السُّتَيْنِ، وَكَانَ يَنْصَرِفُ حِينَ يَعْرِفُ بَعْضَنَا وَجْهَ بَعْضٍ.

-قوله: "وكان يصلي الصبح فنصرف الرجل فينظر إلى وجه جليسه الذي يعرفه فيعرفه" وفي الرواية الأخرى: "وكان ينصرف حين يعرف بعضنا وجه بعضنا معناه واحد، وهو أنه ينصرف، أي يسلم في أول ما يمكن أن يعرف بعضنا وجه من يعرفه، مع أنه يقرأ بالسنتين إلى المائة قراءة مرتلة، وهذا ظاهر في شدة التكبر، وليس في هذا مخالفة لقوله في النساء: "ما يعرفن من الفليس"؛ لأن هذا إخبار عن رؤية جليسه وذلك إخبار عن رؤية النساء من بعد.

قوله: "كان يحسي الظهر بالهاجرة" هي شدة الحر نصف النهار عقب الزوال، قيل: سميت "هاجرة" من الهجرة، وهو التردد؛ لأن الناس يتركون التصرف حينئذ بشدة الحر ويقبلون، وفيه: استحباب المبادرة بالصلاة في أول الوقت. قوله: "والشمس نقية" أي صافية خالصة لم يدخلها بعد صفرة.

قوله: "والمغرب إذا وجبت" أي غابت الشمس، "والوجوب" الموقوف، كما سبق، وحذف ذكر الشمس، للعلم بما كفوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَازَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (ص: ٣٢).

قوله: "حدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن سيار بن سلامة قال: سمعت أبا برة" هذا الإسناد كله بصريون. قوله: "كان رسول الله ﷺ يؤخر العشاء إلى ثلث الليل ويكره النوم قبلها والحديث بعدها". بيان سبب كراهة النوم قبل العشاء والحديث بعدها: قال العلماء: وسبب كراهة النوم قبلها، أنه يعرضها لقوات وقتها باستغراق النوم، أو لقوات وقتها المختار والأفضل، ولولا ينساهل الناس في ذلك، فيناموا عن صلاحها جماعة، =

وسبب كراهة الحديث بعدها أنه يؤدي إلى السهر، ويخاف منه غلبة النوم عن قيام الليل، أو الذكر فيه أو عن صلاة الصبح في وقتها الجائز، أو في وقتها المختار أو الأفضل، ولأن السهر في الليل سبب للكسل في النهار عما يتوجه من حقوق الدين والطاعات ومصالح الدنيا.

قال العلماء: والمكروه من الحديث بعد العشاء، هو ما كان في الأمور التي لا مصلحة فيها. أما ما فيه مصلحة وخير فلا كراهة فيه، وذلك كمدارسة العلم، وحكايات الصالحين، ومحادثة الضيف، والعروس للتأنيس، ومحادثة الرجل أهله وأولاده؛ للملاطفة والحاجة، ومحادثة المسافرين بحفظ متاعهم أو أنفسهم، والحديث في الإصلاح بين الناس، والشفاعة إليهم في غير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإرشاد إلى مصلحة، ونحو ذلك، فكل هذا لا كراهة فيه، وقد جاءت أحاديث صحيحة ببعضه والباقي في معناه، وقد تقدم كثير منها في هذه الأبواب، والباقي مشهور، ثم كراهة الحديث بعد العشاء المراد بها بعد صلاة العشاء لا بعد دخول وقتها، واتفق العلماء على كراهة الحديث بعدها إلا ما كان في غير، كما ذكرناه.

وأما النوم قبلها، فكرهه عمر، وابنه، وابن عباس، وغيرهم من السلف، ومالك، وأصحابنا رضي الله عنهم، ورخص فيه علي، وابن مسعود، والكوفيون رضي الله عنهم، وقال الطحاوي: يرخص فيه بشرط أن يكون معه من يوقظه، وروي عن ابن عمر مثله، والله أعلم.

[٤٢ - باب كراهة تأخير الصلاة عن وقتها المختار...]

١٤٦٤ - (١) حَدَّثَنَا خَلْفٌ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَحْدَرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ "كَيْفَ أَثَلْتُ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أُمْرَاءُ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟" قَالَ قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ "صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قِيَّتْ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مِنْهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ"، وَلَمْ يَذْكُرْ خَلْفٌ: عَنْ وَقْتِهَا.

١٤٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أُمْرَاءُ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ، فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قِيَّتْ، فَإِنْ صَلَّيْتُ لَوْ قِيَّتْ كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ، وَإِلَّا كُنْتُ قَدْ أُخْرِزْتُ صَلَاتَكَ".

٤٢ - باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام

قوله ﷺ: "كَيْفَ أَثَلْتُ إِذَا كَانَتْ عَلَيْكَ أُمْرَاءُ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟" قَالَ قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: "صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قِيَّتْ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مِنْهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ". وفي رواية: "صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قِيَّتْ، وَجَعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُ نَافِلَةً" معنى يميتون الصلاة: يؤخرونها، فيجعلونها كالميت الذي خرجت روحه، والمراد بتأخيرها عن وقتها، أي عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها، فإن الثقل على الأئمة المتقدمين والمتأخرين، إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار، ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع وقتها، فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع، وفي هذا الحديث الحديث على الصلاة أول الوقت.

وفيه: أن الإمام إذا أخرها عن أول وقتها يسحب نسأوم أن يصلبها في أول الوقت منفرداً، ثم يصليها مع الإمام فيجمع فضيلتي أول الوقت والجماعة، فمجرد إيراد الإقتصار على إحداها، فهل الأفضل الإقتصار على فعلها منفرداً في أول الوقت، أم الإقتصار على فعلها جماعة في آخر الوقت؟ فيه خلاف مشهور لأصحابنا، واحتلّفوا في الترجيح وقد أوضحته في "باب التيمم" من "شرح المهدب"، والمختار استحباب الانتظار، إن لم يفحش التأخير.

وفيه: الحديث على موافقة الأئمة في غير معصية؛ فلا تنفرق الكلمة وتقع الفتنة، ولهذا قال في الرواية الأخرى: "إِنْ خَلَيْتَنِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُصْبِحَ، وَإِنْ كَانَتْ عِدَاً مَجْدَعِ الْأَضْرَافِ" وفيه: أن الصلاة التي يصلبها مرتين، تكون الأولى فريضة. والثانية نفلاً، وهذا الحديث صريح في ذلك، وقد جاء التصريح به في غير هذا الحديث أيضاً.

١٤٦٦- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّصَّامِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: إِنَّ خَبِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أُسَبِّحَ وَأُطْبِعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدِّعَ الْأَطْرَافِ، وَأَنْ أُصَلِّيَ الصَّلَاةَ لِيُوقِيَهَا، "فَإِنْ أَذْرَكَتَ الْقَوْمَ وَقَدْ صَلَّوْا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ، وَإِلَّا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ".

١٤٦٧- (٤) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْأَحْمَرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ بُدَيْلٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا النُّعْمَانِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّصَّامِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَضَرَبَ فَجْعَذِي "كَيْفَ أَنْتَ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟" قَالَ: قَالَ: مَا تَأْمُرُ؟ قَالَ "صَلِّ الصَّلَاةَ لِيُوقِيَهَا، ثُمَّ اذْهَبْ لِحَاجَتِكَ، فَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلِّ".

واختلف العلماء في هذه المسألة، وفي مذهبينا فيها أربعة أقوال: الصحيح: أن الفرض هي الأولى للحديث، وكان الخطاب مطلقاً. والثاني: أن الفرض اكتملهم. والثالث: كلاهما فرض. والرابع: الفرض إحداها على الإجماع، يحسب الله تعالى بأيهما شاء.

وفي هذا الحديث أنه لا بأس بإعادة الصبح والعصر والمغرب، كباقي الصلوات؛ لأن النبي ﷺ أطلق الأمر بإعادة الصلاة، ولم يفرق بين صلاة وصلاة، وهذا هو الصحيح في مذهبينا، ولنا وجه أنه لا يعيد الصبح والعصر؛ لأن الثانية نفس، ولا تفعل بعدهما، ووجه أنه لا يعيد المغرب لثلاث تصير شفعاً وهو ضعيف.

قوله ﷺ: "إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أُمَرَاءُ يَتَّبِعُونَ انْفِلَافَهُ": دليل من دلائل النبوة وقد وقع هذا في زمن بني أمية. قوله ﷺ: "فصل الصلاة وقتها، فإن حسيب لوقتها كانت لك نافلة، وإلا كنت قد أحزرت صلاتك" معناه: إذا علمت من حاضرك تأخيرها عن وقتها المختار، فصلها لأول وقتها، ثم إن صلواتها لوقتها المختار فصلها أيضاً معهم، وتكون صلاتك معهم نافلة، وإلا كنت قد أحزرت صلاتك بقطعت في أول الوقت أي حصلتها وصبتها واحتظت لها.

شرح الغريب وتأنيل كون مجدع الأطراف إماماً: قوله: "أوصاني حبيبي أن أسبِّح وأطبع" أي مقطوع الأطراف، والمجدع: بالذال المهملة المقطوع، والمجدع: أردأ العبيد خسته، وقلة قيمته، ونقص منفعته ونفرة الناس منه، وفي هذا: الحث على طاعة ولاية الأمور ما لم تكن معصية، فإن قيل: كيف يكون العبد إماماً، وشرط الإمام أن يكون حراً قرشياً سليم الأضراف؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن هذه الشروط وغيرها إنما تشترط فيمن نتقده، الإمامة باختيار أهل الحل والعقد، وأما من ظهر الناس لشوكته وقوة بأسه وأعوانه واستولى عليهم، وانتصب إماماً فإن أحكامه تنفذ ونج طاعته، وتحرم مخالفته في غير

١٤٦٨ - (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ النَّبَرَاءِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ زِيَادٍ الصَّلَاةَ. فَجَاءَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ، فَأَلْقَيْتُ لَهُ كُرْسِيًّا، فَجَلَسَ عَلَيْهِ، فَذَكَرْتُ لَهُ صَنِيعَ ابْنِ زِيَادٍ، فَعَضُّ عَلَى شَعْتِهِ وَضَرَبَ فِجْذِي، وَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ أَبَا ذَرٍّ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَضَرَبَ فِجْذِي كَمَا ضَرَبْتُ فِجْذَكَ، وَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَضَرَبَ فِجْذِي كَمَا ضَرَبْتُ فِجْذَكَ وَقَالَ "صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكَكَ الصَّلَاةُ مَعَهُمْ فَصَلِّ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي قَدْ صَنَيْتُ فَلَا أَصَلِّي".

١٤٦٩ - (٦) وَحَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي تَعَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ "كَيْفَ أَنْتُمْ؟" أَوْ قَالَ "كَيْفَ أَنْتَ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، ثُمَّ إِنْ أَقْبَسَ الصَّلَاةَ فَصَلِّ مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ خَيْرٌ".

١٤٧٠ - (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ النَّبَرَاءِ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ: لُصَلِّي يَوْمَ الْحُسْعَةِ خَلْفَ أَمْرَاءَ، فَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ، قَالَ فَضَرَبَ فِجْذِي ضَرْبَةً أَوْجَعَنِي، وَقَالَ: سَأَلْتُ أَبَا ذَرٍّ عَنْ ذَلِكَ، فَضَرَبَ فِجْذِي، وَقَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ "صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً".

قَالَ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ذَكَرَ لِي أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ فِجْذَ أَبِي ذَرٍّ.

مقصود، عبداً كان أو حراً أو فاسقاً بشرط أن يكون مسلماً. الجواب الثاني: أنه ليس في الحديث أنه يكون إماماً، بل هو عموم على من يفوض إليه الإمام أمر من الأمور أو استيفاء حق أو نحو ذلك. قوله ﷺ: "وإن أدرأكت الخوم وقد صبرا تكنت قد أحررت صلاتك وإلا كانت لك نافلة". وفي الرواية الأخرى: "صل الصلوة لوقتها، ثم اذهب واخجلت، فإن أقيمت الصلاة وأنت في المسجد فصل". معناه: صل في أول الوقت وتصرف في شغلك، فإن صادفتهم بعد ذلك وقد صلوا أحزأتك صلاتك، وإن أدرأكت الصلاة معهم فصل معهم ونكون هذه الثانية لك نافلة. قوله: "أو ضرب مجذتي" أي للقتية وجمع الذنن على ما يفعله له.

قوله: "عن أبي العالمة النبراء" هو بشديد الرأى وبالمند، كان يروي الفل، واسمه: زياد بن عمرو البصري، وقيل: سمى كلثوم، توفي يوم الاثنين في شوال سنة تسعين.

[٤٣- باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها]

١٤٧١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسَةِ وَعَشْرِينَ جُزْءًا.

١٤٧٢- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "تَفْضُلُ صَلَاةٍ فِي الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْسًا وَعَشْرِينَ دَرَجَةً" * قَالَ: "وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ" قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَءُوا إِنَّ شِئْنَكُمْ: ﴿وَقَرَأَ أَنْ الْفَجْرِ﴾ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴿﴾ (الإسراء: ٧٨)

٤٣- باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها وأما فرض كفاية

الجمع بين مختلف الأحاديث: في رواية: "أن صلاة الجماعة بفضل صلاة المنفرد بخمسة وعشرين جزءاً". وفي رواية: "خمسة وعشرين درجة". وفي رواية: "سبع وعشرين درجة" والجمع بينها من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه لا منافاة بينها، فذكر القليل لا ينفي الكثير، ومفهوم العدد باطل عند جمهور الأصوليين. والثاني: أن يكون آخر أولاً بالقليل، ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها.

الثالث: أنه يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة، فيكون لبعضهم خمس وعشرون، وبعضهم سبع وعشرون بحسب كمال الصلاة ومخافته على هياتها وبحشوعها، وكثرة جماعتها وفضلها، وشرف البقعة ونحو ذلك، فهذه هي الأحوبة المعتمدة. وقد قيل: إن الدرجة غير الجزئية، وهذا غفلة من قائله، فإن في الصحيحين سبعاً وعشرين درجة وخمسة وعشرين درجة، فاختلف القدر مع اتحاد لفظ الدرجة، والله أعلم.

واحتج أصحابنا والجمهور بهذه الأحاديث، على أن الجماعة ليست بشروط لصحة الصلاة، خلافاً لداود، ولا فرضاً على الأعيان، خلافاً لجماعة من العلماء، والمختار أنها فرض كفاية، وقيل: سنة، وبسطت دلائل كل هذا واضحة في "شرح المهذب".

* قوله: "خمساً وعشرين درجة" لعل المراد الكثرة لا بخصوص العدد والتحديد فلا ينافي ما سيحيي من الزيادة، ودفع الثاني وإن كان لا يتوقف بخصوص التأويل في هذا العدد، بل يحصل تحمل أحد المحدثين على الكثرة، لكن التأويل في هذا العدد مع إبقاء الزائد على ظاهره أحسن وأرجح، والعمل مع ظن الزيادة غير، وقد ورد في الحديث القدسي: "أنا عند ظن عبدي بي" فليكن العبد راجياً للزيادة، فإن كرم الله تعالى أوسع، والله تعالى أعلم.

١٤٧٣- (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ وَ أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ "بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا".

١٤٧٤- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَعْدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ".

١٤٧٥- (٥) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ أَبِي الْخُوَارِ أَنَّهُ يَتَى هُوَ جَالِسٌ مَعَ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، إِذْ مَرَّ بِهِمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، حَتَّى زَيْدُ بْنُ زَبَّانٍ، مَوْلَى الْأَنْهَارِيِّ، فَدَعَا نَافِعٌ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "صَلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً يُصَلِّيَهَا وَحْدَهُ".

١٤٧٦- (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً".

١٤٧٧- (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ "صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ سَبْعًا وَعِشْرِينَ".

١٤٧٨- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ "بِضْعًا وَعِشْرِينَ" وَقَالَ أَبُو بَكْرِ فِي رِوَايَتِهِ "سَبْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً".

قوله: "فصل صلاة في الخسيع على صلاة الرجل وحده خمسة وعشرين درجة". وفي رواية: "خمس وعشرين جزءًا". هكذا في الأصول، ورواه بعضهم: حاء وعشرين درجة، وخمسة وعشرين جزءًا، هذا هو الجاري على اللغة، والأول مؤول عليه، وأنه أراد بالدرجة الجزء، وبالجزء الدرجة.

ضبط الأسماء: قوله: "عطاء بن أبي الخوار" هو بضم الحاء المعجمة وتخفيف الواو.

١٤٧٩- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو رَافِعٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْبٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ "بِضْعَا وَعِشْرِينَ".

١٤٨٠- (١٠) حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَدِيَّةٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ نَاسًا فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ فَقَالَ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا، فَأَمُرَّ بِهِمْ فَيُحْرَقُوا عَلَيْهِمْ، بِحُزْمِ الْحَطَبِ، يُبَوِّتُهُمْ، وَلَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَحْدُ عَظْمًا سَمِينًا لَشَهِدَهَا" يَعْنِي صَلَاةَ الْعِشَاءِ.

١٤٨١- (١١) حَدَّثَنَا ابْنُ لُثْمٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ -وَالْفَلَقُ لَهُمَا- قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ أَتَقَلَّ صَلَاةٌ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَاتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أَنْتَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَقَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ، إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ يُبَوِّتُهُمْ بِالنَّارِ".

١٤٨٢- (١٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ فِتْيَانِي أَنْ يَسْتَعِدُّوا لِي بِحُزْمٍ مِنْ حَطَبٍ، ثُمَّ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ يُحْرَقُ يُبَوِّتُ عَلَى مَنْ فِيهَا".

-وقوله: "نحن زيد بن زعان" هو بفتح الزاي وتشديد زاء الموحدة، والحن: زوج بنت الرجل أو أخته ونحوها.
-قوله ﷺ: "لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس، ثم أخالف إلى رجال يتخلفون عنها، فأمرهم فيحرقوا عليهم بحزم الحطب يبوئهم، ولو علم أحدهم أنه يحدد عظمًا سمينا لشهداها" هذا مما استدلل به من قال: الجماعة فرض عين، وهو مذهب عطاء، والأوزاعي، وأحمد، وأبي ثور، وابن خزيمة، ودلود، وقال الجمهور: ليست فرض عين، واحتفظوا هل هي سنة، أم فرض كفاية؟ كما قدمناه. وأجابوا عن هذا الحديث: بأن هؤلاء المتخلفين كانوا منافقين، وسباق الحديث يقتضيه، فإنه لا يظن بالمؤمنين من الصحابة أنهم يؤثرون اعظم السمين على حضور الجماعة مع رسول الله ﷺ، وفي مسجده؛ ولأنه لم يحرق، بل هم به ثم تركه، ولو كانت فرض عين لما تركه، =

١٤٨٣- (١٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كَرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

١٤٨٤- (١٤) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ، لِقَوْمٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُحْرِقَ عَلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ، عَنِ الْجُمُعَةِ، يُؤْتَهُمْ".

قال بعضهم: في هذا الحديث دليل على أن العقوبة كانت في أول الأمر بالمال؛ لأن تحريق البيوت عقوبة مالية، وقال غيره: أجمع العلماء على مع العقوبة بالتحريق في غير المتخلف عن الصلاة، والغال من الغنime؛ واحتنف السلف فيهما؛ والجمهور على منع تحريق متاعهما، ومعنى أعانف إلى رجل، أي أذهب إليهم، ثم إنه جاء في رواية: أن هذه الصلاة التي هم بتحريقهم، لتخلف عنها، هي العشاء، وفي رواية: أنها الجمعة.

وفي رواية: يتخلفون عن الصلاة مطلقاً، وكله صحيح، ولا منافاة بين ذلك. قوله ﷺ: "لأتوموا ولو حبواً" الخبوا، حبوا الصبي الصغير على يديه ورجليه، معناه: لو يعلمون ما فيهما من الفضل والخير، ثم لم يستطيعوا الإتيان إليهما إلا حبواً خبوا إليهما، ولم يفتروا جماعتهما في المسجد، ففيه الحث البليغ على حضورهما.

قوله ﷺ: "أمر بالصلاة مقام، ثم أمر رجلاً يصلي بالناس"

فقه الحديث: فيه: أن الإمام إذا عرض له شغل، يستخلف من يصلي بالناس، وإما هم بإتيانهم بعد إقامة الصلاة؛ لأن بذلك الوقت يتحقق مخالفتهم وتخلفهم، فيترجمه اللوم عليهم، وفيه: جواز الإنصراف بعد إقامة الصلاة لمذرك.

قوله: "جعفر بن برقان" هو بضم الباء الموحدة وإسكان الراء.

[٤٤ - باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء]

١٤٨٥ - (١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ كُلُّهُمْ عَنْ مَرْوَانَ الْقَزَارِيِّ قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا الْقَزَارِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَيَّ الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: 'هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟' فَقَالَ: نَعَمْ. قَالَ: 'فَأَجِبْ'.

٤٤ - باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء

قوله: "أتى النبي ﷺ رجل أعمى فقال: يا رسول الله إنه ليس لي قائد يقودني إلى مسجد فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له فيصلي في بيته، فرخص له فلما ولى دعاه فقال: هل تسمع النداء بالصلاة؟ فقال: نعم، قال: فأجب" هذا الأعمى هو ابن أم مكتوم، جاء مفسراً في "سنن أبي داود" وغيره، وفي هذا الحديث دلالة لمن قال: الجماعة فرض عين، وأجاب الجمهور عنه: بأنه سأل هل له رخصة أن يصلي في بيته ونحصر له فضيلة الجماعة بسبب عذره؟ فقبل لا، ويؤيد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالغير بإجماع المسلمين، ودليله من السنة، حديث عتيان بن مالك المذكور بعد هذا.

وأما فرغص النبي ﷺ له ثم رده، وقوله: "فأجب" فيحتمل أنه يروى في الحال، ويحتمل أنه تغير جهده ﷺ إذا قلنا بالصحيح، وقول الأكثرين: أنه يجوز له الاجتهاد، ويحتمل أنه رخص له أولاً، وأراد أنه لا يجب عليك الحضور، إما لعذر، وإما؛ لأن فرض الكفاية حاصل بحضور غيره، وبما للأمرين، ثم تدبه إلى الأفضل فقال: الأفضل لك والأعظم لأجرك أن تحجب وتحضر، فأجب، والله أعلم.

[٤٥ - باب صلاة الجماعة من سنن الهدى]

١٤٨٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا مُنَافِقٌ قَدْ عَلِمَ نِفَاقَهُ، أَوْ مَرِيضٌ، إِنْ كَانَ الْمَرِيضُ لَيَمُشِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ حَتَّى يَأْتِيَ الصَّلَاةَ وَقَالَ: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَّمَنَا سُنَنَ الْهُدَى: وَإِنْ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُؤَذَّنُ فِيهِ.

١٤٨٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْقُضْلِيُّ بْنُ دُكَيْنٍ عَنْ أَبِي الْعَلَيْسِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ عَذَا مُسْلِمًا فَلْيَحَافِظْ عَلَى هَذِهِ الصَّلَوَاتِ حَيْثُ يُنَادَى بِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِنَبِيِّكُمْ ﷺ سُنَنَ الْهُدَى وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى، وَلَوْ أَنَّكُمْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَذَا الْمُتَخَلِّفُ فِي بَيْتِهِ لَتَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَضَلَلْتُمْ، وَمَنْ مِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ فَيُحْسِنُ الطَّهُورَ ثُمَّ يَعْبُدُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً، وَتَرْفَعُهُ بِهَا دَرَجَةً، وَيَحُطُّ عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةٌ، وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ، مَعْلُومُ النِّفَاقِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُرْتَّبِي بِهِ يُهَادِي تَيْنِ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ.

٤٥ - باب صلاة الجماعة من سنن الهدى

قوله: "رَأَيْتُنَا" وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق قد علم نفاقه أو مريض، هذا دليل ظاهره لصحة ما سبق تأويله في الذين هم بتحريق بيوتهم أقم كانوا منافقين. قوله: "عَسَا سُنَنِ الْهُدَى" ووي يضم السين وفتحها، وهما معنى متقارب، أي طرائق الهدى والصواب.

قوله: "وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُرْتَّبِي بِهِ يُهَادِي تَيْنِ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ" معنى يهادي أي يحسكه رجلان من جانبيه بعضهم يضمم عليهما، وهو مراده بقوله في الرواية الأولى: "إِنْ كَانَ الْمَرِيضُ لَيَمُشِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ" وفي هذا كله تأكيد أمر الجماعة، وتحمل المشقة في حضورها، وأنه إذا أمكن المريض ونحوه التوصل إليها استحب له حضورها.

قوله: "سُنَنِ الْهُدَى" المراد بالإضافة أن التمسك بها سبب للضلالة كما نفيه الرواية الآتية.

[٤٦ - باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن]

١٤٨٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ يَمْنِي، فَاتَّبَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصْرَةً حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه *.

١٤٨٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْحَكِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَرَأَى رَجُلًا يَحْتَازُ الْمَسْجِدَ خَارِجًا، بَعْدَ الْأَذَانِ، فَقَالَ: أَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه.

٤٦ - باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن

قوله في الذي خرج من المسجد بعد الأذان: "أما هذا فقد عصى أبا القاسم رضي الله عنه" فيه كراهة الخروج من المسجد بعد الأذان حتى يصلى المكتوبة إلا لعذر، والله أعلم.

*قوله: "أما هذا فقد عصى أبا القاسم رضي الله عنه" كأنه علم من حاله أنه ما كان خروجه لعذر الوضوء وغيره، وإلا لم يصح الحزم بالعصيان، والله تعالى أعلم.

[٤٧- باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة]

١٤٩٠- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ قَالَ: دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَقَعَدَ وَحْدَهُ، فَقَعَدْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ".

١٤٩١- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٤٩٢- (٣) وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَخَّضِيُّ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ يَنْبِيٍّ ابْنُ مُفَضَّلٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يَطْلُبُكُمُ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ فَيَذَرُكَ فَيَكُفُّهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ".

١٤٩٣- (٤) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبَ الْقُسَيْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يَطْلُبُكُمُ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ فَإِنَّهُ مَنْ يَطْلُبُهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ يَذَرُكَ، ثُمَّ يَكُفُّهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ".

١٤٩٤- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو يَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا، وَلَمْ يَذْكُرْ "فَيَكُفُّهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ".

٤٧- باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة

تحقيق إسناده جندب إلى أبي قسرة قوله: "عن جندب بن عبد الله". وفي الرواية الأخرى: "جندب بن سفیان" وهو جندب بن عبد الله بن سفیان، ينسب تارة إلى أبيه، وتارة إلى جده. قوله: "سمعت جندبا القسري" هو بفتح-

«القاف» وإسكان السين المهملة، وقد توقف بعضهم في صحة قوهم القسري؛ لأن جندباً ليس من بني قسر، إنما هو بجلي علقى، وعلاقة بطن من بجيلة، هكذا ذكره أهل التواريخ والأنساب والأسماء، وقسر هو أخو علاقة، قال القاضي عياض: لعل لجندب حلقاً في بني قسر أو سكناً أو حواراً، فنسب إليهم لذلك، أو لعل بني علاقة ينسبون إلى عمهم قسر، كغير واحدة من القبائل ينسبون بنسبة بني عمهم، لكثرة قهرهم أو شهرتهم. قوله عليه السلام: «من صلى الصبح فهو في ذمة الله» قيل: الذمة هنا الضمان، وقيل: الأمان.

♦ ♦ ♦

[٤٨ - باب الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر]

١٤٩٥ - (١) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّحَيْبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ أَكْثَرْتُ بَصَرِي، وَأَنَا أَصَلِّيُ نَفْوَمِي، وَإِذَا كَانَتْ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، وَلَمْ أَسْتَطِيعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ، فَأَصَلِّيَ لَهُمْ، وَوَدِدْتُ أَنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَأْتِيَنِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًّى، قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْأَلْهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

قَالَ عِثْبَانُ: فَعَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَذِنْتُ لَهُ، فَنَمَّ يَجْلِسُ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتُ، * ثُمَّ قَالَ:

[٤٨ - باب الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر]

عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ، بكسر العين على المشهور وحكى ضمها، قوله في حديث عِثْبَانَ: "نَمَّ يَجْلِسُ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتُ" ثم قال: "أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَذِنْتُ لَهُ، فَنَمَّ يَجْلِسُ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتُ، * ثُمَّ قَالَ:"

عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ، بكسر العين على المشهور وحكى ضمها، قوله في حديث عِثْبَانَ: "نَمَّ يَجْلِسُ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتُ" ثم قال: "أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَذِنْتُ لَهُ، فَنَمَّ يَجْلِسُ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتُ، * ثُمَّ قَالَ:"

شرح الغريب: قوله: "أَوْحَسْنَاهُ عَلَى حَزْرٍ" هو بالحاء المعجمة والنازي وآخره راء، ويقال: حَزْرَةٌ بَاءَاءُ، قَالَ ابْنُ قَبِيَّةٍ: الْحَزْرَةُ: خِمٌّ يَقَطَعُ صَفْرًا، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَيْهِ مَاءٌ كَثِيرٌ، فَإِذَا نَضِجَ، دُرَّ عَلَيْهِ دَقِيقٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا لَحْمٌ فَهِيَ عَصِيدَةٌ. وَفِي "صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ" قَالَ: قَالَ النَّظَرُ: الْحَزْرَةُ مِنَ التَّخَالُفِ، وَالْحَزْرَةُ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالرَّاءِ الْمَكْرُورَةِ: مَنْ-

"قوله: 'فَأَذِنْتُ لَهُ فَلَمَّ يَجْلِسُ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتُ' قَالَ النُّووي: زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ صَوَابَهُ حِينَ، قَالَ الْقَاضِي: هَذَا عَمَلٌ، بِلِ الصَّوَابِ حَتَّى كَمَا ثَبَتَ فِي الرِّوَايَاتِ، وَمَعْنَاهُ لَمْ يَجْسُ فِي الدَّارِ وَلَا فِي غَيْرِهِ، حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ مُبَادِرًا إِلَى قِضَاءِ حَاجَتِي، وَهِيَ الصَّلَاةُ فِي بَيْتِي، وَهَذَا الَّذِي قَالَ الْقَاضِي وَاضِحٌ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْبُخَارِيِّ حِينَ انْتَهَى، وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنْ تَرْتَبِ قَوْلُهُ: 'فَلَمَّ يَجْلِسُ' عَلَى قَوْلِهِ: 'فَأَذِنْتُ' بِإِفَاءٍ لَا يَسَاعِدُ مَا ذَكَرُوا، وَيَقْضِي أَنَّ الصَّوَابَ مَا قَالَهُ الْبَعْضُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

"أَيُّنَ تُحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟" قَالَ فَأَشْرَفْتُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، فَقُمْتُ وَرَأَاهُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ وَحَسْبَتَاهُ عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْتَاهُ لَدَا، قَالَ فَقَابَ رِجَالُ مِنَ أَهْلِ الدَّارِ حَوْلَنَا، حَتَّى اجْتَمَعَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ ذَوُو عَدَدٍ، فَقَالَ قَاتِلٌ مِنْهُمْ: أَيُّنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَشَنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَقُلْ لَهُ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟" قَالَ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّمَا تَرَى وَجْهَهُ وَتَصِيحَتَهُ لِلْمُنَافِقِينَ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِ اللَّهُ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ".

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ، وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ، وَهُوَ مِنْ سَرَاتِهِمْ، عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ الرَّبِيعِ، فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ.

١٤٩٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعٍ عَنْ عَثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: أَيُّنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخَشَنِ أَوْ الدُّخَشَنِ؟ وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ مُحَمَّدٌ: فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ نَفَرًا، فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ. فَقَالَ: مَا أَطْنُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا قُتِ. قَالَ فَحَلَفْتُ، إِنْ رَجَعْتُ إِلَى عَثْبَانَ، أَنْ أَسْأَلَهُ. قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ شَيْعًا كَبِيرًا قَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ، وَهُوَ إِمَامٌ قَوْمِهِ، فَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

-اللين، وكذا قال أبو الفهم: إذا كانت من الخالة، فهي حزيرة، وإذا كانت من دفيق، فهي حزيمة، والمراد غزالة فيها غليظ الدفيق. قوله في الرواية الأخرى: 'حشيشة' قال عمر: هي أن تطحن الحنطة طحناً خفيفاً، ثم ينفى فيها لحم أو تمر فتطبخ به.

قوله: 'قصاب رجال من أهل الدار' هو بالناء المثقلة، وآخره باء موحدة، أي اجتمعوا، والمراد بالدار هنا المحلة. قوله: 'مالك بن الدخشن' هذا تقدم ضبطه، وشرح حديثه في كتاب الإيمان. قوله ﷺ: 'لا تقل به ذلك' أي لا تقل في حقه ذلك، وقد جاءت اللام بمعنى 'في' في مواضع كثيرة نحو هذا، وقد بسطت ذلك في كتاب الإيمان من هذا الشرح. قوله: 'وهو من سرافيم' هو بفتح السين، أي ساداتهم.

قَالَ الزُّهْرِيُّ ثُمَّ تَزَلَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَائِضُ وَأُمُورٌ لَرَى أَنَّ الْأَمْرَ انْتَهَى إِلَيْهَا، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَغْتَرَّ فَلَا يَغْتَرَّ.

١٤٩٧- (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: إِنِّي لَأَعْصِلُ مَجَّةً مَجَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذُلِّهِ فِي دَارِنَا. قَالَ مُحَمَّدٌ: فَحَدَّثَنِي عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ نُضِرَ قَدْ سَاءَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ: فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ. وَحَبَسْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَيْشِيَّةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ مِنْ زِيَادَةِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ.

قوله: "لَرَى أَنَّ الْأَمْرَ انْتَهَى إِلَيْهَا" ضبطناه "لَرَى" بفتح النون وضمها.

فوائد حديث عثبان: وفي حديث عثبان هذا فوائد كثيرة، تقدمت في كتاب الإيمان، منها: أنه يستحب لمن قال: سأفعل كذا أن يقول: إن شاء الله! للآية والحديث. ومنها: التبرك بالصالحين وأثارهم. والصلاة في المواضع التي صلوا فيها، وطلب التبرك منهم. ومنها: أن فيه زيارة الفاضل المفضول، وحضور ضيافته، وفيه: سقوط الجماعة لعذر، وفيه: استصحاب الإمام والعام ونحوهما بعض أصحابه في ذهابه، وفيه: الاستئذان على الرجل في منزله وإن كان صاحبه، وقد تقدم منه استدعاء، وفيه: الإبتداء في الأمور بأمرها، لأنه ﷺ جاء للصلاة فلم يجلس حتى صلى، وفيه: جواز صلاة النفل جماعة، وفيه: أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون مثنى، كصلاة الليل، وهو مذهبهنا ومذهب الجمهور، وفيه: أنه يستحب لأهل الخلعة وجرانهم إذا ورد رجل صالح إلى منزل بعضهم أن يجتمعوا إليه ويحضروا مجلسه لزيارته وإكرامه والاستفادة منه، وفيه: أنه لا بأس بملزمة الصلاة في موضع معين من البيت، وإنما جاء في الحديث النهي عن إبطال موضع من المسجدين للحرف من الرياء ونحوه، وفيه: الذب عن ذكر يسوء وهو بريء منه، وفيه: أنه لا يخلط في النار من مات على التوحيد، وفيه: غير ذلك، والله أعلم.

قوله: "إِنِّي لَأَعْصِلُ مَجَّةً مَجَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ" هكذا هو في صحيح مسلم، وزاد في رواية البخاري: "بجها في وجهي"، قال العلماء: "النجح" طرح الماء من القم بالترقيق، وفي هذا ملاطفة الصبيان وتأنيسهم وإكرام آياتهم بذلك، وجواز المزاح، قال بعضهم: ولعل النبي ﷺ أراد بذلك أن يحفظه محمود فيقلبه كما وقع، فتحصل به فضيلة نقل هذا الحديث، وصحة صحبه، وإن كان في زمن النبي ﷺ ممزواً، وكان عمره حينئذ خمس سنين، وقيل: أربعة، والله أعلم.

قوله: "قَالَ الزُّهْرِيُّ إِنَّهُ تَزَلَّتْ..." أراد الزهري أن تحريم من قال: لا إله إلا الله كان في أول الإسلام قبل نزول الفرائض، وهذا بعيد؛ لأن حديث عثبان كان بعد نزول الفرائض بزمان يدل عليه نفس الحديث، فالوجه أن يحمل الحديث على تحريم التأيد بعد أن يراد بالكلمة كلمة التوحيد مع قوله: محمد رسول الله كما لا يخفى، والله تعالى أعلم.

[٤٩ - باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة...]

١٤٩٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّتَهُ مَلِيكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَتْهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: "قُومُوا فَأَصَلِّيْ لَكُمْ" قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَقُمْتُ إِلَيَّ حَصِيرٌ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَبَسَ، فَتَضَعْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ.

٤٩ - باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب وغيرها من الطاهرات

قوله: "أن جدته مليكة" الصحيح أنها جدة إسحاق، فتكون أم أنس؛ لأن إسحاق ابن أخي أنس لأمه، وقيل: إنها جدة أنس، وهي مليكة بضم الميم وفتح اللام؛ هذا هو الصواب الذي قاله الجمهور من الطوائف. وحكى القاضي عياض عن الأصلي: أنها بفتح الميم وكسر اللام، وهذا غريب ضعيف مردود. فقه الحديث: وفي هذا الحديث إجابة الدعوة، وإن لم تكن وليمة عرس، ولا خلاف في أن إجابتها مشروعة، لكن هل إجابتها واجبة أم فرض كفاية أم سنة؟ فيه خلاف مشهور لأصحابنا وغيرهم، وظاهر الأحاديث الإيجاب، وسنوضحه في باب - إن شاء الله تعالى -.

قوله ﷺ: "قوموا لأصلي نكه" فيه جواز النافلة جماعة، ونترك الرجل الصالح، والعالم، أهل المنزل بصلاته في منزله، فقال بعضهم: ولعن النبي ﷺ أراد تعليمهم أعمال الصلاة مشاهدة مع تزيكهم، فإن المرأة قلما تشاهد أفعالها ﷺ في المسجد، فأراد أن تشاهدها وتتفهمها وتعلمها غيرها.

قوله: "فقمتم إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس، فتضعت به ماء، فقام عليه رسول الله ﷺ، وصففت أنا واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا، فصلّى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم انصرف" فيه: جواز الصلاة على الخصر، =

**قال في فتح الملهم: وفي الدر المختار: "ولا يصلي التوتري والتطوع بجماعة خارج رمضان، أي بكرة ذلك لو على سبيل التداهي".

قال ابن عابدين: "أشار إلى ما قالوا: من أن المراد من قول القدوري في مختصره: "لا يجوز" انكراهه، لا عدم أصل الجواز، لكن في الخلاصة عن القدوري أنه لا يكره، وأنه في الخلقة بما أخرجه الضحاوي عن المسور بن مخرمة، قال: دقا أنا بكر لله نيلًا، فقال عمر رضي الله عنه: إني لم أوتر، فقام وصففنا وراءه، فصلّى بنا ثلاث ركعات لم يسم إلا في آخرهن. ثم قال: ويمكن أن يقال: الظاهر أن الجماعة فيه غير مشحبة، ثم إن كان ذلك أحيانًا كما فعل عمر كان مباحًا غير مكروه، وإن كان على سبيل المواظبة كان بدعة مكروهة، لأنه خلاف المتوارث، وعليه يعمل ما ذكر القدوري في مختصره، وما ذكره في غير مختصره يحصل على الأول، والله أعلم... (فتح الملهم: ٤/٤٢٦، ٤٢٥)

١٤٩٩- (٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ فَرُّوخَ وَأَبُو الرَّبِيعِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي الثَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ خُلُقًا قَرِيبًا تَحْضُرُ الصَّلَاةَ وَهُوَ فِي بَيْتِنَا، فَيَأْمُرُ بِالْبَسَاطِ الَّذِي تَحْتَهُ فَيَكْنُسُ، ثُمَّ يَنْصَحُ، ثُمَّ يَوْمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَنَقُومُ خَلْفَهُ فَيُصَلِّي بِنَا، وَكَانَ بِسَاطُهُمْ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ.

١٥٠٠- (٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَيْنَنَا، وَمَا هُوَ إِلَّا أَنَا وَأُمِّي وَأُمُّ حَرَامٍ خَالَتِي فَقَالَ: "قُومُوا فَلَا تُصَلِّي بَكُمْ" - فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ فَصَلَّى بِنَا - فَقَالَ رَجُلٌ لثَابِتٍ: أَيْنَ جَعَلَ أُنْسًا مِنْهُ؟ قَالَ: جَعَلَهُ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ دَعَا لَنَا، أَهْلَ الْبَيْتِ، بِكُلِّ خَيْرٍ مِنَ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَقَالَتْ أُمِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ! خَوِّدِمُكَ، ادْعُ اللَّهَ لَهُ، قَالَ فَدَعَا لِي بِكُلِّ خَيْرٍ، وَكَانَ فِي آخِرِ مَا دَعَا لِي بِهِ أَنْ قَالَ: "اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ".

هو ما ثبته الأرض، وهذا مجمع عليه، وما روي عن عمر بن عبد العزيز من خلاف هذا، عمول على استحباب التواضع بمباشرة نفس الأرض، وفيه: أن الأصل في الثياب والبسط والحصير ونحوها الطهارة، وأن حكم الطهارة مستمر حتى تتحقق نجاسته، وفيه: جواز النافلة جماعة، وفيه: أن الأفضل في نوافل النهار، أن تكون ركعتين كنوافل الليل، وقد سبق بيانه في الباب قبله.

وفيه: صحة صلاة الصبي المميز لقوله: صفت أنا والبيتم وراءه، وفيه: أن للصبي موقفاً من الصف، وهو الصحيح المشهور من مذهبتنا، وبه قال جمهور العلماء، وفيه: أن الاثنين يكونان صفاً وراء الإمام وهذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا ابن مسعود وصاحبه فقالوا: يكونان هما والإمام صفاً واحداً فيقف بينهما، وفيه: أن المرأة تقف خلف الرجال، وأما إذا لم يكن معها امرأة أخرى تقف وحدها متأخرة، واحتج به أصحاب مالك في المسألة المشهورة بالخلاف وهي: إذا حلف لا يلبس ثوباً، فافترضه فعندهم يحنث، وعندنا لا يحنث، واحتجوا بقوله: من طول ما لبس، وأجاب أصحابنا بأن ليس كل شيء بحسبه، فحملنا لبس في الحديث على الإفتراش، للقرينة ولأنه المفهوم منه، بخلاف من حلف لا يلبس ثوباً، فإن أهل العرف لا يفهمون من لبسه الإفتراش.

وأما قوله: "حصير فد اسود" فقالوا: اسوداده لطول زمنه، وكثرة استعماله، وإنما نضجه ليلين فإنه كان من جريد النخل، كما صرح به في الرواية الأخرى، ويذهب عنه الغبار ونحوه، هكذا فسره القاضي إسماعيل المائكي وآخرون. وقال القاضي عياض: الأظهر أنه كان لثبث في نجاسته، وهذا على مذهبه في أن النجاسة المشكوك فيها تطهر بنضحها من غير غسل، ومذهبنا ومذهب الجمهور: أن الطهارة لا تحصل إلا بالغسل، فالملحوظ التأويل الأول. -

١٥٠١- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُخْتَارِ، سَمِعَ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَيَأْمُرُهُ أَوْ خَالَتُهُ قَالَ: فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ وَأَقَامَ الْمَرْأَةُ خَلْفَنَا.

١٥٠٢ (٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٥٠٣- (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ، وَرُبَّمَا أَصَابَنِي نَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ، وَكَانَ يُصَلِّي عَلَيَّ حُمْرَةً.

١٥٠٤- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح: وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي سُوَيْبَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَهُ يُصَلِّي عَلَى خَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ.

حرقوله: "أنا والنبيب" هذا التميم اسم ضمير بن سعد الحميري، والمعجوز هي أم أنس أم سليم.

قوله في الحديث الآخر: "ثم دعانا أهل بيت بكل خير إلى آخره" فيه: ما مكرم الله تعالى به نبيه ﷺ من استحابة دعائه لأنس في تكثير ماله وولده، وفيه: طلب الدعاء من أهل الخير، وجواز الدعاء بكثرة المال والولد مع البركة فيهما.

قوله: "وأما حرام" هي بالراء. قوله: "في غير وقت صلاة" يعني في غير وقت فريضة. قوله: "فأقامني عن يمينه" هذه قضية أخرى في يوم آخر.

قوله: "وكان يصلي على حمرة" هذا الحديث تقدم شرحه في أواخر كتاب الطهارة.

[٥٠ - باب فضل الصلاة المكتوبة في جماعة وفضل انتظار الصلاة.....]

١٥٠٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ بضعاً وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَذَلِكَ أَنْ أَحَدَهُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ التَّوَضُّعَ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ، لَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، فَلَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رَفَعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةً، وَخَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةً، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ هِيَ تَحْبِسُهُ، وَالْمَلَائِكَةُ يُصَلُّونَ عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ، اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! تَبَّ عَلَيْهِ، مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ، مَا لَمْ يُحَدِّثْ فِيهِ".

١٥٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْجَعِيُّ: أَخْبَرَنَا عِشْرَةٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ ابْنُ الرِّيَّانِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِ مَعْنَاهُ.

١٥٠٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُحَدِّثْ، وَأَحَدِكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ".

٥٠ - باب فضل الصلاة المكتوبة في جماعة وفضل انتظار الصلاة وكثرة الخطا إلى المساجد

وفضل المشي إليها

قوله ﷺ: "صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته، وصلاته في سوقه بضعاً وعشرين درجة" المراد صلاته في بيته وسوقه منفرداً، هذا هو الصواب، وقيل فيه غير هذا، وهو قول باطل نهت عنه ثلاثاً بغير به، "والبضع" يكسر الباء وتحتها، وهو من الثلاثة إلى العشرة هذا هو الصحيح، وفيه: كلام صويل سبق بيانه في كتاب الإيمان، والمراد به هنا خمس وعشرون وسبع وعشرون درجة، كما جاء مبيناً في الروايات السابقة.

١٥٠٨ - (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي مُصَلَّاهُ، يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، وَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ حَتَّى يَنْصَرِفَ أَوْ يُحْدِثَ قُلْتُ: مَا يُحْدِثُ؟ قَالَ: يَغْسُو أَوْ يَضْرِبُ."

١٥٠٩ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "لَا يَزَالُ أُحَدِّثُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تُحِبُّهُ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْبِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ."

١٥١٠ - (٦) حَدَّثَنِي خَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ج وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "أُحَدِّثُكُمْ مَا قَعَدَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، فِي صَلَاةٍ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَدْعُو لَهُ الْمَلَائِكَةُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ."

١٥١١ - (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ مَنبُوحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِ هَذَا.

حقوله: "لا تنهيه إلا الصلاة" هو يفتح أوله وفتح افاء وبالنزاع، أي لا نهضه ونفيمه وهو بمعنى قوله بعدد: "لا يريد إلا الصلاة".

قوله: "حدثنا عن" هو بالياء الموحدة ثم المثناة المفتوحة. قوله: "سمعت بن بكر بن الريان" هو بالراء والمثناة تحت المشددة. قوله: "يضرب" هو بكسر الراء.

[٥١- باب فضل كثرة الخطأ إلى المساجد]

- ١٥١٢- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْجَرِيُّ وَابْنُ كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ بَرِيدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَعَدَّهُمْ إِلَيْهَا مَمْشًى، فَأَعَدَّهُمْ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّيَهَا ثُمَّ يَنَامُ" وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ: "حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ".
- ١٥١٣- (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِي، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ، لَا أَعْلَمُ رَجُلًا أَعَدَّ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ، وَكَانَ لَا تُحِطُّهُ صَلَاةٌ، قَالَ فَقِيلَ لَهُ: أَوْ قُلْتُ لَهُ: لَوْ اشْتَرَيْتَ جِمَارًا تُرْكِبُهُ فِي الظُّلُمَاءِ وَفِي الرَّمْضَاءِ. قَالَ: مَا يَسْرُرُنِي أَنْ مَتْرُولِي إِلَى حَنْبِ الْمَسْجِدِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ يُكْتُبَ لِي مَمْشَايَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَرُجُوعِي إِذَا رَجَعْتُ إِلَى أَهْلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ".
- ١٥١٤- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ التَّيْمِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِنَحْوِهِ.
- ١٥١٥- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَادٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْتُهُ أَقْصَى بَيْتٍ فِي الْمَدِينَةِ، فَكَانَ لَا تُحِطُّهُ الصَّلَاةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ فَتَوَجَّعْنَا لَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا فَلَانُ لَوْ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ جِمَارًا يَبْقِيكَ مِنَ الرَّمْضَاءِ وَبَقِيَّتِ مِنَ الْهَوَاءِ الْأَرْضِ قَالَ: أَمْ وَاللَّهِ مَا أَحَبُّ أَنْ يَتَنِي مُطَّابٌ بَيْتِ مُحَمَّدٍ ﷺ. قَالَ فَحَمَلْتُ بِهِ جِمْلًا حَتَّى أَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ. فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ فَدَعَا، فَقَالَ لَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ يَرْجُو فِي آثَرِهِ الْأَجْرَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ لَكَ مَا أَحْسَبْتَ".

٥١- باب فضل كثرة الخطأ إلى المساجد

قوله: "إني أريد أن يكتب لي ممشاي إلى المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي، فقد رسول الله ﷺ: قد جمع الله لك ذلك كله" فيه إثبات الثواب في الخطأ في الرجوع من الصلاة، كما ثبت في الذهاب.

شرح الكلمات: قوله: "أما أحب أن يبين مطب بيت محمد ﷺ" أي ما أحب أنه مشدود بالأطياب وهي: الحبال-

١٥١٦- (٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ؛ ح: وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَزْهَرَ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، بِهِذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٥١٧- (٦) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَتْ دِيَارُنَا نَائِيَةً عَنِ الْمَسْجِدِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَبِيعَ بُيُوتَنَا فَتَقَرَّبَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَهَاجَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "إِنَّ نَكْمَ بِكُلِّ خُطْوَةٍ دَرَجَةٌ".

١٥١٨- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَلَّتِ الْبَقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ لَهُمْ: "إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّكُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ" قَالُوا: نَعَمْ. يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ أَرَدْنَا ذَلِكَ. فَقَالَ: "يَا بَنِي سَلَمَةَ! دِيَارُكُمْ! تُكْتَبُ آثَارُكُمْ، دِيَارُكُمْ! تُكْتَبُ آثَارُكُمْ".

١٥١٩- (٨) حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ الْقِشْبِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ كَهْمَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، قَالَ وَالْبَقَاعُ خَالِيَةٌ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: "يَا بَنِي سَلَمَةَ! دِيَارُكُمْ! تُكْتَبُ آثَارُكُمْ". فَقَالُوا: مَا كَانَ يَسْرُنَا أَنَا كُنَّا نَحْوُنَا.

- إلى بيت النبي ﷺ، بل أحب أن يكون بعيداً منه؛ لتكثر ثوابي وخطاي إليه. قوله: "مطب" بفتح التاء.

قوله: "نحملت به حملاً حتى أتيت بي الله ﷻ" هو بكسر الحاء قال القاضي: معناه: أنه عظم على وتغل، واستعظمته لبشاعة لفظه وهي ذلك، وليس المراد به الحمل على الظهر.

قوله: 'ارجو في أثره الأجر' أي في عشاؤه. قوله ﷺ: "بي سلمة دياركم تك آثاركم" معناه: الزموا دياركم، فإنكمم إذا لزمتموها كتبت آثاركم وخطاكم الكثيرة إلى المسجد، وبنو سلمة بكسر اللام: قبيلة معروفة من الأنصار رضي.

[٥٢- باب المشي إلى الصلاة تمحي به الخطايا وترفع به الدرجات]

١٥٢٠- (١) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، لِيَقْضِيَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ، كَانَتْ خَطْوَتَاهُ إِحْدَاهُمَا تَحُطُّ خَطِيئَةً، وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً".

١٥٢١- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَفَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ، كِلَاهُمَا عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَفِي حَدِيثٍ بَكْرٌ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا يَبَاقُ أَحَدِكُمْ * يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، هَلْ يَبْقَى مِنْ ذَنْبِهِ شَيْءٌ؟" قَالُوا: لَا يَبْقَى مِنْ ذَنْبِهِ شَيْءٌ. قَالَ: "فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِنَّ الْخَطَايَا".

١٥٢٢- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كَمَثَلِ نَهْرٍ جَارٍ غَمَرٍ عَلَى بَابٍ أَحَدِكُمْ، يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ". قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: وَمَا يُبْقِي ذَلِكَ مِنَ الذُّنُوبِ.

[٥٢- باب المشي إلى الصلاة تمحي به الخطايا وترفع به الدرجات]

قوله: "هل يبقى من ذنبه شيء" الدرر الوسخ.

"قوله: "لو أن نهراً يباب أحدكم ... فإن قلت كيف يستقيم هذا التشبيه على ما قال العلماء: إن الخطايا المحمودة بالصَّلَوَاتِ هي الصفات مع أن الفصل خمس مرات، لا يبقى من الذنوب شيئاً أصلاً، قلت: - والله تعالى أعلم - كأنه مبني على أن للصفات تأثيراً في ذنن الظاهر فقط، بخلاف الكبائر، فإن لها تأثيراً في ذنن الباطن، كما يفيد بعض الأحاديث: إن العبد إذا ارتكب المعصية تحصل في قلبه نقطة سوداء ونحو ذلك، وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفْشَوْا فِيهَا﴾ (المطففين: ١٤) فكما أن الفصل إنما يذهب بذنن الظاهر دون ذنن الباطن، فكذلك الصلوات تكفر الصفات فقط، فإن قلت: من أي التشبيه هذا التشبيه؟ قلت: هو من تشبيه الميتة بالهبة، ولا حاجة فيه إلى تكلف اعتبار تشبيه الأجزاء بالأجزاء، فلا يقال: في أي شيء يعبر مثلاً للنهر في جانب الصلاة؟ فافهم.

١٥٢٣- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُحَيْمِرُ بْنُ خَزَّابٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "مَنْ عَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ رَاحَ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ نَزْلًا، كُلَّمَا عَدَا أَوْ رَاحَ".

= قوله ﷺ: 'مثل النصبوات الخمس كمثل هر حار عمر عنى باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات' النهر: بفتح الفين المعجمة وإسكان الهم وهو: الكثير.
قوله: 'على باب أحدكم' إشارة إلى سهولته وقرب تناوله.
قوله ﷺ: "أعد الله له في الجنة نزلاً" ما يهيأ للضيف عند قدومه.

[٥٣- باب فضل الجلوس في صلاة بعد الصبح، وفضل المساجد]

١٥٢٤- (١) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سِمَاكٌ، ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ سِمَاكٍ بْنِ حَرْبٍ، قَالَ: قُلْتُ لِحَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَكُنْتَ تُحَافِسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَثِيرًا. كَانَ لَا يَقُومُ مِنْ مُصَلَّاهُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الصُّبْحَ أَوْ الْعِدَّةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامَ، وَكَانُوا يَتَحَدَّثُونَ، فَيَأْخُذُونَ فِي أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَيَضْحَكُونَ وَيَتَبَسَّمُونَ.

١٥٢٥- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ عَنْ زَكَرِيَّا، كِلَاهُمَا عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ جَلَسَ فِي مُصَلَّاهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا.

١٥٢٦- (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُسَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ سِمَاكٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَقُولَا: حَسَنًا.

١٥٢٧- (٤) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَأَسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ. حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذُئَابٍ، فِي رِوَايَةِ هَارُونَ، وَفِي حَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ، حَدَّثَنِي الْحَارِثُ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مِهْرَانَ مُوَلَّى أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا، * وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا".

٥٣- باب فضل الجلوس في صلاة بعد الصبح، وفضل المساجد

فيه: حديث جابر بن سمرة وهو صريح في الترجمة. قوله: "تطلع الشمس حسنا" هو يفتح السين، وبالتنوين، أي طلوعاً حسناً، أي مرتفعة، وفيه: جواز الضحك والتبسم.

* قوله: "أحب بلاد إلى الله مساجدها" لا بد من اختلفة بين المفضل والمفضل عليه، والمساجد والأسواق ليست من جنس البلاد، ولا يصدق عليها اسم البلاد، فلا مجانسة ههنا ظاهراً، فلا بد من اعتبار حذف المضاف، أي أحب أجزاء البلاد أو من اعتبار التحوز بإرادة البقاع من البلاد.

= قوله: "أحب البلاد إلى الله مساجدها"؛ لأنها بيوت الطاعات وأساسها على التقوى.
قوله: "وأبغض البلاد إلى الله أسواقها"؛ لأنها محل الغش، والخداع، والربا، والأيمان الكاذبة، وإخلاص الوعد، والإعراض عن ذكر الله، وغير ذلك مما في معناه، والحب والبغض من الله تعالى: إرادته الخير والشر، أو فعله ذلك بمن أسعده أو أشقاه، والمساجد محل نزول الرحمة، والأسواق ضدها.

* * * *

[٥٤ - باب من أحق بالإمامة؟]

١٥٢٨ - (١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤَمِّهِمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَبُهُمْ".

١٥٢٩ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي كَلْبُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٥٣٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِمْسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، جَمِيعًا عَنِ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٥٣١ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَوْسِ بْنِ ضَمْعَجٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِنَمَا، وَلَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَنَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ" قَالَ الْأَشْجِيُّ فِي رَوَاتِهِ مَكَانَ سِلْمًا: مِثْلًا.

[٥٤ - باب من أحق بالإمامة؟]

أقول العلماء في الفضيلة الأقرأ والأفقه والأورع: قوله ﷺ: "وأحقهم بالإمامة أقروهم" وفي حديث أبي مسعود: "يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ" فيه دليل لمن يقول بتقديم الأقرأ على الأفقه، وهو مذهب أبي حنيفة*** وأحمد، وبعض أصحابنا، وقال مالك والشافعي وأصحابهما: الأفقه مقدم على الأقرأ؛ لأن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط، والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط، وقد يعرض في الصلاة أمر، لا يقدر على مراعاة الصواب=

*** هذا يخالف ما في كتب الحنفية كما في الهداية وغيرها: "وأولى الناس بالإمامة أعلمهم بالسنة وعن أبي يوسف يَكُ أَقْرَبُهُمْ".

١٥٣٢- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا خَرِيرٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا الْأَشْجُ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضْلٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٥٣٣- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَحَاوٍ، قَالَ سَمِعْتُ أَوْسَ بْنَ ضَمْعَجٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

-فيه إلا كامل الفقه، قالوا: ولهذا قدم النبي ﷺ أبا بكر رضي الله عنه في الصلاة على الباقرين، مع أنه ﷺ نص على أن غيره أقرأ منه، وأجابوا عن الحديث: بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأفقه، لكن في قوله: "فإن كانوا في القراءة سواء فأقدمهم بالسنة" دليل على تقدم الأقرأ مطلقاً، ولنا وجه اختاره جماعة من أصحابنا: أن الأورع مقدم على الأفقه والأقرأ؛ لأن مقصود الإمامة يحصل من الأورع أكثر من غيره.

قوله ﷺ: "فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة" قال أصحابنا: يدخل فيه طائفتان: إحداهما: الذين بهاجرون اليوم من دار الكفر إلى دار الإسلام، فإن الهجرة باقية إلى يوم القيامة عندنا وعند جمهور العلماء. وقوله ﷺ: "لا هجرة بعد الفتح" أي لا هجرة من مكة؛ لأنها صارت دار إسلام، أو لا هجرة فضلها كفضل الهجرة قبل الفتح؛ وسيأتي شرحه مبسوطاً في موضعه إن شاء الله تعالى. الطائفة الثانية: أولاد المهاجرين إلى رسول الله ﷺ، فإذا استوى أشاد في الفقه والقراءة، وأحدهما من أولاد من تقدمت هجرته، والآخر من أولاد من تأخرت هجرته، قدم الأول. قوله ﷺ: "فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم مسلماً". وفي الرواية الأخرى: "سناً". وفي الرواية الأخرى: "فأكبرهم سناً" معناه: إذا استوى في الفقه والقراءة والهجرة، ورجح أحدهما بتقدم إسلامه أو بكر سنه، قدم؛ لأنها فضيلة يرجح بها.

قوله ﷺ: "ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه" معناه: ما ذكره أصحابنا وغيرهم: أن صاحب البيت والمجلس وإمام المسجد أحق من غيره، وإن كان ذلك الغير أفقه وأقرأ وأورع وأفضل منه، وصاحب المكان أحق، فإن شاء تقدم، وإن شاء قدم من يريد، وإن كان ذلك الذي يقدمه مفضولاً بالنسبة إلى باقي الحاضرين؛ لأنه سلطانه فيتصرف فيه كيف شاء، قال أصحابنا: فإن حضر السلطان أو نائبه، قدم على صاحب البيت وإمام المسجد وغيرهما؛ لأن ولايته وسلطانه عامة، قالوا: ويستحب لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل منه.

شرح قوله: (تكرمه): قوله ﷺ: "ولا يقعد في بيته على تكرمته إلا بإذنه". وفي الرواية الأخرى: "ولا تجلس على تكرمته في بيته إلا أن يأذن لك" قال العلماء: "التكرمة": الفراش ونحوه مما ييسط لصاحب المنزل ويخص به، وهي بفتح التاء وكسر الراء.

قوله: "أحسن أوس بن ضمعج" هو بفتح الضاد المعجمة وإسكان الميم وفتح العين.

"يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً فَلْيَوْمُهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيَوْمُهُمْ أَكْبَرُهُمْ سِنًا، وَلَا تَوْمَنَ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا تَحْلِسَ عَلَى تَكْرِمَتِهِ، فِي بَيْتِهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَكَ، أَوْ بِإِذْنِهِ".

١٥٣٤- (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ شَبَابَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَحِيمًا رَقِيقًا، فَظَنَّ أَنَا قَدْ اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، فَسَأَلْنَا عَنْ مَنْ نَرَكُنَا مِنْ أَهْلِنَا، فَأَجَبَنَا، فَقَالَ: "ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ. فَأَقِمْوْا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَمَرِّوهُمْ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ لِيَوْمُكُمْ أَكْبَرُكُمْ".

١٥٣٥- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٥٣٦- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ أَبُو سُلَيْمَانَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَاسٍ، وَنَحْنُ شَبَابَةٌ مُتَقَارِبُونَ، وَأَقْصَا جَمِيعِ الْحَدِيثِ، يَنْخُورُ حَدِيثُ أَبِي عَلِيَّةَ.

١٥٣٧- (١٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَصَاحِبَتِي لِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا الْإِفْقَالَ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ لَنَا "إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأُذِّنَا، ثُمَّ أَقِمْنَا وَلِيَوْمُكُمَا أَكْبَرُكُمَا".

قوله: "ونحن شبابة متقاربون" جمع شباب، ومعناه: متقاربون في السن. قوله: "وكان رسول الله ﷺ رحيماً رقيقاً" هو بالثاقين، هكذا ضبطناه في "مسلم"، وضبطناه في "البحاري" بوجهين: أحدهما هذا، والثاني: "رقيقاً" بالغاء والقاف، وكلاهما ظاهر. قوله ﷺ: "فإذا حضرَت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم".

فوائد الحديث: فيه الحث على الأذان، والجماعة، وتقديم الأكبر في الإمامة، إذا استورا في باقي الخصال، وهؤلاء كانوا مستورين في باقي الخصال؛ لأهم هاجروا جميعاً، وأسلموا جميعاً، وصحبوا رسول الله ﷺ، ولأزموه عشرين ليلة، فاستورا في الأخذ عنه، ولم يبق ما يقدم به إلا السن، واستدل جماعة بهذا على تفضيل الإمامة على الأذان؛ لأنه ﷺ قال: "يؤذن أحدكم" وعص الإمامة بالأكبر، ومن قال بتفضيل الأذان، وهو الصحيح المختار قال: إنما

١٥٣٨ - (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ: قَالَ الْحَدَّاءُ: وَكَانَ مُتَقَارِبِينَ فِي الْقِرَاءَةِ.

قال يؤذن أحدكم، ويخص الإمامة بالأكثر؛ لأن الأذان لا يحتاج إلى كبير علم، وإنما أعظم مقصوده الإعلام بالوقت والإسراع، بخلاف الإمامة، والله أعلم.

قوله: 'فلما أردنا الإقفار' هو يكسر الهجزة يقال فيه: قفل الجيش، إذا رجعوا، وأقفلهم الأمر، إذا أذن لهم في الرجوع، فكانه قال: فلما أردنا أن يؤذن لنا في الرجوع.

قوله عليه السلام: "وإذا حضرت الصلاة فأذنا، ثم أقيما وليؤمكما أكبركما" فيه: أن الأذان والجماعة مشروعان للمسافرين، وفيه: الحث على المحافظة على الأذان في الحضر والسفر، وفيه: أن الجماعة تصح بإمام ومأموم، وهو إجماع المسلمين، وفيه: تقديم الصلاة في أول الوقت.

[٥٥- باب استحباب القنوت في جميع الصلوات، إذا نزلت بالمسلمين نازلة...]

١٥٣٩- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، حِينَ يَقْرَعُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَيَكْبِرُ، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ" ثُمَّ يَقُولُ، وَهُوَ قَائِمٌ: "اللَّهُمَّ! انْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ! اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَيْسِي يُونُسُ، اللَّهُمَّ! الْعَنْ لِحْيَانَ وَرِعْلًا وَذَكْوَانَ وَعُصْبَةَ، عَصَبِ اللَّهِ وَرَسُولَهُ" ثُمَّ بَلَّغَنَا أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لَمَّا أُتِيَ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٢٨)

٥٤- باب استحباب القنوت في جميع الصلوات، إذا نزلت بالمسلمين نازلة والعياذ بالله

واستحبابه في الصبح دائما، وبيان أن محله بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة

واستحباب الجهر به.

مذهب الشافعي رحمه الله أن القنوت مسنون في صلاة الصبح دائما، وأما غيرها فله فيه ثلاثة أقوال، الصحيح المشهور: أنه إن نزلت نازلة، كمدو، وقحط، ووباء، وعطش، وضرر ظاهر في المسلمين، ونحو ذلك، قنوا في جميع انصبوات المكتوبة وإلا فلا. والثاني: يقتنون في الحائضين. والثالث: لا يقتنون في الحائضين، وعمر القنوت، بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة، وفي استحباب الجهر بالقنوت في الصلاة الجهرية وجهان: أصحهما: بجهر، ويستحب رفع اليدين فيه، ولا يمسح الوجه، وقبل: يستحب مسحه، وقبل: لا يرفع اليد، واتفقوا على كراهة مسح الصدر، والصحيح أنه لا ينبغي فيه دعاء مخصوص، بل يحصل بكل دعاء، وفيه وجه: أنه لا يحصل إلا بالدعاء المشهور: "إنهم! اهتدي فيمن هديت" إلى آخره، والصحيح أن هذا مستحب، لا شرط، ولو ترك القنوت في الصبح سجد للسهر، وذهب أبو حنيفة، وأحمد، وآخرون: إلى أنه لا قنوت في الصبح،^{**} وقيل ما نك: يقتت قبل الركوع، ودلائل الجميع معروفة وقد أوضحناها في "شرح المهذب" والله أعلم. =

^{**} قال في فتح الملهم: قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي: "إنما لا يقتت عندما في صلاة الفجر من غير بلية، فإن وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به، فعلى رسول الله ﷺ، وأما القنوت في الصلوات كلها للتنازل فلم يقل به إلا الشافعي رحمه الله، وكألفهم حملوا ما روي عنه عليه: أنه قنت في الظهر والعشاء - كما في مسلم - وأنه قنت في المغرب أيضا - كما في =

١٥٤٠ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إِلَى قَوْلِهِ "وَأَجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كَسِينِي يُوسُفَ" وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

١٥٤١ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ فِي صَلَاةٍ شَهْرًا، إِذَا قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" يَقُولُ فِي قُنُوتِهِ: "اللَّهُمَّ! أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، * اللَّهُمَّ! نَجِّ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ! نَجِّ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ! نَجِّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ! اشْدُدْ وَطَأْتِكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ! اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِينِينَ كَسِينِي يُوسُفَ". قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الدُّعَاءَ بَعْدُ. فَقُلْتُ: أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ تَرَكَ الدُّعَاءَ لَهُمْ * قَالَ: فَقِيلَ: وَمَا تَرَاهُمْ قَدْ قَدِمُوا؟.

ـ قوله: "كان رسول الله ﷺ يقول حين يفرغ من صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، ثم يقول: اللهم: أنج الوليد بن الوليد" إلى آخره.

ـ فوائد الحديث: فيه: استحباب القنوت والجهرب، وأنه بعد الركوع، وأنه يجمع بين قوله: "سمع الله لمن حمده" و"ربنا لك الحمد"، وفيه: جواز الدعاء لإنسان معين وعلى معين، وقد سبق أنه يجوز أن يقول: ربنا لك الحمد، وربنا ولك الحمد، بإثبات الواو وحذفها، وقد ثبت الأمران في الصحيح، وسبق بيان حكمة الواو.

ـ قوله ﷺ: "اللهم اشدد وطأتك على مضر" الوطأة بفتح الواو، وإسكان الطاء، وبعدها همزة، وهي البأس.

ـ قوله ﷺ: "واجعلها عليهم كسني يوسف" هو بكسر السين وتخفيف الياء، أي اجعلها سنين شداداً ذوات قحط وغلاء.

ـ قوله: "اللهم أنج الوليد..." قال الأبي: قلت: دعاءه ﷺ بالنجاة لثلاثة؛ لأنهم كانوا أسراء بأيدي الكفار، وحديثهم في السير فلا يطول يذكره انتهى، وذكر مثله للطبري وغيره.

ـ قوله: "وقد ترك الدعاء لهم" أي للوليد وغيره ممن كان أسيراً في أيدي الكفرة، وكان هذا الكلام منه قبل علمه بغدوم هؤلاء، فلذلك قيل له "وما تراهم قد قدموا؟" بتقدير همزة الاستفهام للتقرير، أي إنهم قد قدموا فلا حاجة لهم إلى الدعاء، والله تعالى أعلم.

ـ البخاري: - على النسخ، لعدم ورود المواظبة والتكرار الوارد في الفجر عنه عليه السلام... "وهو صريح في أن قنوت النافلة عندنا مختص بصلاة الفجر، دون غيرها من الصلوات الجهرية أو السرية، ومفاده أن قولهم بأن القنوت في الفجر منسوخ، معناه: نسخ عموم الحكم لا نسخ أصله، كما به عليه نوح آقندي. (فتح الملهم: ٤/ ٤٧٣)

١٥٤٢- (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ إِذْ قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَحْدِ: "اللَّهُمَّ! نَحِّ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ" ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ "كَيْسِي يَوْسُفُ" وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

١٥٤٣- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: وَاللَّهِ! لَأَقْرَبُ بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُتُّ فِي الظُّهْرِ، وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَصَلَاةَ الصُّبْحِ، وَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ.

١٥٤٤- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوا أَصْحَابَ بَيْتِ مَعُونَةَ، ثَلَاثِينَ صَبَاحًا، يَدْعُو عَلَى رِغَالٍ وَذُكُوانٍ وَلِحِجَّاتٍ وَعُصَبَةٍ، عَصَبَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ، قَالَ أَنَسٌ: أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الَّذِينَ قَتَلُوا بَيْتَ مَعُونَةَ قُرْآنًا قَرَأْنَاهُ حَتَّى نُسَخَّ بَعْدَهُ: أَنْ يُلْغَوْا قَوْمَتَا، أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا، فَرَضِيَ عَنَّا وَرَضِينَا عَنْهُ.

١٥٤٥- (٧) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ قُلْتُ لِأَنَسٍ: هَلْ قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا.

١٥٤٦- (٨) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْدِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى -وَالنَّفْطُ لِابْنِ مُعَاذٍ- حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ،

قوله ﷺ: "اللهم اغفر لي خيانتك" إلى آخره. فيه: جواز لعن الكفار، وضائفة معينة منهم. قوله: "نحن نعلم أنه ترك ذلك" يعني الدعاء على هذه القبائل، وأما أصل القنوت في الصباح فلم يتركه حتى فارق الدنيا، كذا صح عن أنس رضي الله عنه. قوله: "بينا هو يصلي" قال أهل اللغة: أصل "بينما، وبينا" بين، وتقديره بين فترات صلاته قال كذا وكذا، وقد سبق إيضاحه.

عَنْ أَبِي مِحْجَرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ، فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، يُدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذَكَوَانٍ، وَيَقُولُ "عُصِيَّةُ عَصَتِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ".

١٥٤٧- (٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَهُزُّ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، بَعْدَ الرُّكُوعِ، فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، يُدْعُو عَلَى بَنِي عُصِيَّة.

١٥٤٨- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْقَنُوتِ، قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَ الرُّكُوعِ؟ فَقَالَ: قَبْلَ الرُّكُوعِ. قَالَ قُلْتُ: فَإِنْ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ. فَقَالَ: إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يُدْعُو عَلَى النَّاسِ قَتْلُوا أَنَسًا مِنْ أَصْحَابِهِ، يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَاءُ.

١٥٤٩- (١١) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سَعْيَانُ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّ عَلَى سَرِيَّةٍ مَا وَحَدَّ عَلَى السَّبْعِينَ الَّذِينَ أَصِيبُوا يَوْمَ بَقْرٍ مَعُونَةَ، كَانُوا يُدْعَوْنَ الْقُرَاءَ، فَمَكَثَ شَهْرًا يُدْعُو عَلَى قَتْلِهِمْ.

١٥٥٠- (١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ فَضِيلٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، كُلُّهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، يُلْعَنُ رِغْلًا وَذَكَوَانٍ، وَعُصِيَّةُ عَصَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

١٥٥٢- (١٤) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

١٥٥٣- (١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، يُدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ.

١٥٥٤- (١٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْنُتُ فِي الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ.

١٥٥٥ - (١٧) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ. قَالَ: قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ.

١٥٥٦ - (١٨) حَدَّثَنِي أَبُو النَّظَاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرِّحٍ الْمِصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنِ الثَّلَثِ، عَنِ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي الْأَسَدِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ خُفَّافِ بْنِ إِيمَاءٍ الْغِفَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي صَلَاةٍ: "اللَّهُمَّ اِنْعَمْ بِنَبِيِّ لِحَيَّانٍ وَرِعْلًا وَذَكْوَانَ، وَعُصْبَةَ عَصَاؤِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَأَلَمَهَا اللَّهُ".

١٥٥٧ - (١٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنِ الْحَارِثِ ابْنِ خُفَّافٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ خُفَّافُ بْنُ إِيمَاءٍ: رَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: "غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَأَلَمَهَا اللَّهُ، وَعُصْبَةُ عَصَاؤِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، اللَّهُمَّ اِنْعَمْ بِنَبِيِّ لِحَيَّانٍ، وَالْعَنْ رِعْلًا وَذَكْوَانَ" ثُمَّ وَقَعَ سَاجِدًا قَالَ خُفَّافٌ: فَجَعَلْتُ لَعْنَةَ الْكُفْرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

١٥٥٨ - (٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْأَسَدِ، عَنْ خُفَّافِ بْنِ إِيمَاءٍ، بِمِثْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ نَمَّ يَقُولُ: فَجَعَلْتُ لَعْنَةَ الْكُفْرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

قوله: "عن خفاف بن إيماء الغفاري" خفاف بضم الخاء المعجمة، وإيماء بكسر الهمزة، وهو مصروف.

[٥٦- باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها]

١٥٥٩- (١) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيْبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، حِينَ قَفَلَ مِنْ غَزْوَةِ حَبِيرَ، سَارَ لَيْلَهُ، حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْكَرَى عَرَسَ، وَقَالَ لِإِبِلَالٍ: "اَكْلَا لَنَا اللَّيْلَ" فَصَلَّى بِلَالٌ مَا قُدِّرَ لَهُ، وَتَأَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمَّا تَقَارَبَ الصُّجْرُ اسْتَسَنَّدَ بِلَالٌ إِلَى رَاجِلَتِهِ مُوَاجِهَةً الْفَجْرِ، فَعَلَبَتْ بِلَالًا عَيْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَنِدٌّ إِلَى رَاجِلَتِهِ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا بِلَالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى ضَرَبَتْهُمْ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَهُمْ اسْتَيْقَظُوا.....

٥٦- باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها

بيان قضاء الصلوات الفائتة سواء فاتت بعذر أو بدون عذر والخلاف في قضاء المستن: حاصل المذهب: أنه إذا فاتته فريضة وجب قضاؤها، وإن فاتت بعذر استحب قضاؤها على الفور، ويجوز التأخير على الصحيح. وحكى البغوي، وغيره وجها: أنه لا يجوز، وإن فاتته بلا عذر وجب قضاؤها على الفور على الأصح، وقيل: لا يجب على الفور؛ بل له التأخير، وإذا قضى صلوات، استحب قضاؤها مرتباً، فإن خالف ذلك، صحت صلاته عند الشافعي، ومن وافقه، سواء كانت الصلاة قليلة أو كثيرة، وإن فاتته سنة راتبة فبها قولان للشافعي: أصحهما: يستحب قضاؤها، لعموم قوله ﷺ: "من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها" ولأحاديث أخر كثيرة في الصحيح، كقضائه ﷺ سنة الظهر بعد العصر حين شغله عنها الوفد، وقضائه سنة الصبح في حديث الباب. والقول الثاني: لا يستحب، وأما السنن التي شرعت لعارض، كصلاة الكسوف، والاستسقاء ونحوهما، فلا يشرع قضاؤها بلا خلاف، والله أعلم.

شرح الكلمات: قوله: "قفل من غزوة حير" أي رجع، والقول: الرجوع، ويقال: غزوة وغزاة، وخير بالخاء المعجمة، هذا هو الصواب، وكذا ضبطناه، وكذا هو في أصول بلادنا من نسخ مسلم. قال الباجي وأبو عمر بن عبد البر وغيرهما: هذا هو الصواب. قال القاضي عياض: هذا قول أهل السير وهو الصحيح، قال: وقال الأصملي: إنما هو حين بالخاء المهمل والنون، وهذا غريب ضعيف، واحتلفوا هل كان هذا النوم مرة أو مرتين؟ وظاهر الأحاديث مرتان.

قوله: "إذا أدركه الكرى عرس" الكرى، بفتح الكاف: النعاس، وقيل: النوم، يقال منه: كرى الرجل بفتح الكاف وكسر الراء بكري كرى، فهو كرى، وامرأة كرية بتخفيف الياء، "والتعريس": نزول المسافرين آخر الليل للنوم والاستراحة، هكذا قاله الخليل والجمهور. وقال أبو زيد: هو النزول أي وقت كان من ليل أو نهار، وفي الحديث: "معروسون في نحر الظهيرة".

فَفَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "أَيُّ بَلَالٍ" فَقَالَ بِلَالٌ: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ - بِأَيِّ أَنْتَ وَأَمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ - بِنَفْسِكَ. قَالَ: "اقتادوا" فَاقتادوا رَوَّاحَتَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: "مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾" (طه: ١٤) قَالَ يُونُسُ: وَكَانَ ابْنُ شِهَابٍ يَقْرؤها: لِلذِّكْرَى.

= قوله: "وقال لبلا لئلا لنا العجر" هو يهمل آخره، أي ارقبه واحفظه واحرسه، ومصدره الكلا يكسر الكاف والمدة، ذكره الجوهرى. وقوله: "مواجه الفجر" أي مستقبله بوجهه. قوله: "ففرع رسول الله ﷺ" أي اتجه وقام. قوله ﷺ: "أي بلال" هكذا هو في رواياتنا ونسخ بلادنا، وحكى القاضي عياض عن جماعة أنهم ضبطوه: "أين بلال" بزيادة نون. قوله: "فاقتادوا رواحته شئاً".

فقه الحديث: فيه دليل على أن قضاء الفائتة بعذر ليس على الفور، وإنما اقتادوها لما ذكره في الرواية الثانية، فإن هذا متول حضرننا فيه الشيطان. قوله: "وأمر بلالاً بالإقامة فأقام الصلاة" فيه إثبات الإقامة للفائتة، وفيه إشارة إلى ترك الأذان للفائتة، وفي حديث أبي قتادة بعد إثبات الأذان للفائتة. وفي المسألة خلاف مشهور، والأصح عندنا إثبات الأذان بحديث أبي قتادة وغيره من الأحاديث الصحيحة. وأما ترك ذكر الأذان في حديث أبي هريرة وغيره، فحواجه من وجهين: أحدهما: لا يلزم من ترك ذكره أنه لم يؤذن، فلهذا أذن وأهمله الراوى، أو لم يعلم به. والثاني: لعله ترك الأذان في هذه المرة؛ لبيان جواز تركه، وإشارة إلى أنه ليس بواجب متحتم لا سيما في السفر.

قوله: "فصلى هم النصح" فيه استحباب النصيحة في الفائتة، وكذا قاله أصحابنا. قوله ﷺ: "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا" فيه وجوب قضاء الفريضة الفائتة، سواء تركهم بعذر كنوم ونسيان أم بغير عذر، وإنما قيد في الحديث بالنسيان؛ لخروجه على سبب؛ لأنه إذا وجب القضاء على المعتور، فغيره أولى بالوجوب؛ وهو من باب التبيه بالأدنى على الأعلى.

وأما قوله ﷺ: "فليصلها إذا ذكرها" فمحمول على الاستحباب، فإنه يجوز تأخير قضاء الفائتة بعذر على الصحيح؛ وقد سبق بيانه ودليله، وشدد بعض أهل الظاهر فقال: لا يجب قضاء الفائتة بغير عذر، وزعم أنها أعظم =

"قوله: "وكان ابن شهاب يقرأها للذكرى" أي بفتح لراء والألف المنصورة في آخره، على أنه مصدر معرف باللام، أي وقت تذكرها، وهذه القراءة أنسب بالحديث، وأما قراءة "الذكرى" على الإضافة إلى باء المتكلم، فلا يناسب إلا أن يقال: أريد بالذكر المضاف إلى الله تعالى ذكر الصلاة؛ لكون ذكر الصلاة يفضي إلى فعلها المفضي إلى ذكر الله تعالى من حيث إن ذكرها يفضي إلى فعلها المفضي إلى ذكر الله تعالى فيها، فصار وقت ذكر الصلاة كأنه وقت لذكر الله تعالى، فقبل في موضع: أنسم الصلاة لذكرها لذكر الله تعالى، والله تعالى أعلم.

١٥٦٠ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى - قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ -: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: عَرَسْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ نَسْتَقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لِيَأْخُذَ كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَاجِلَيْهِ، فَإِنْ هَذَا مَنْزِلٌ حَضَرْنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ" قَالَ فَفَعَلْنَا، ثُمَّ دَعَا بِالْمَاءِ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ، - وَقَالَ يَعْقُوبُ: ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ -. ثُمَّ أُتِمَّتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْعِدَّةَ.

١٥٦١ - (٣) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَعْنَى ابْنُ الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "إِنَّكُمْ تَسِيرُونَ عَشِيَّتَكُمْ وَتَلْتَنُكُمْ، وَتَأْتُونَ الْمَاءَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، غَدًا"، فَأُتِلِقَ النَّاسُ لَا يَلْوِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: فَبَيَّتَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ حَتَّى أَبْهَارَ اللَّيْلِ وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ،

- من أن يخرج من وياك معصيتها بالقضاء، وهذا خطأ من قائله وجهالة، والله أعلم، وفيه: دليل لقضاء الستين الراتبة إذا فاتت، وقد سبق بيانه والخلاف في ذلك.

قوله ﷺ: "فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان" فيه: دليل على استحباب اجتناب مواضع نشيطان، وهو أظهر المعنيين في الشهي عن الصلاة في الحمام. قوله: "فخرجنا ثم سجد سجدتين ثم أقيمت الصلاة فصلى العدة" فيه: استحباب قضاء النافلة الراتبة، وجواز تسمية صلاة الصبح العدة، وأنه لا يكره ذلك، فإن قيل: كيف نام النبي ﷺ عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس، مع قوله ﷺ: "إن عيني تامان ولا ينام قلبي" فجوابه من وجهين: أحدهما وأشهرهما: أنه لا منافاة بينهما؛ لأن القلب إنما يدرك الخسبات المتعقبة به، كما حدث والألم ونحوهما، ولا يدرك طمأنينة الفجر وغيره مما يتعلق بالعين، وإنما يدرك ذلك بالعين، والعين نائمة، وإن كان القلب يقظان. والثاني: أنه كان له حالان: أحدهما: ينام فيه القلب، وصادف هذا الموضع. والثاني: لا ينام، وهذا هو الغالب من أحواله، وهذا التأويل ضعيف، والصحيح المتمد هو الأول.

قوله: "عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة" رباح هذا بفتح الراء وبالموحدة، وأبو قتادة: الحارث بن ربيعة الأنصاري. قوله: "خطبنا رسول الله ﷺ فقال: إنكم تسبرون" فيه: أنه يستحب لأمر الجيش إذا رأى مصلحة لقومه في إعلامهم بأمر، أن يجمعهم كلهم، ويشيع ذلك فيهم؛ ليلتفتهم كتبهم ويتأهبوا له، ولا يخص به بعضهم وكبارهم؛ لأنه ربما خفي على بعضهم فيلحقه الضرر.

قوله ﷺ: "وتأتون الماء إن شاء الله غدا" فيه: استحباب قول: "إن شاء الله" في الأمور المستقبلية، وهو موافق للأمر به في القرآن. قوله: "لا يسري أحد على أحد" أي لا يعطف.

قَالَ: فَتَعَسَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَأَثَبَتْهُ فَدَعَمَتْهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ أُوقِظَهُ، حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ ثُمَّ سَارَ حَتَّى تَهَوَّرَ اللَّيْلُ، مَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ فَدَعَمَتْهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أُوقِظَهُ، حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ مَالَ مَيْلَةً، هِيَ أَشَدُّ مِنَ الْمَيْلَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ، حَتَّى كَادَ يَنْجَفِلُ، فَأَثَبَتْهُ فَدَعَمَتْهُ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: "مَنْ هَذَا؟" قُلْتُ: أَبُو قَتَادَةَ. قَالَ: "مَنْ كَانَ هَذَا مَسِيرَكَ مِنِّي؟" قُلْتُ: مَا زَالَ هَذَا مَسِيرِي مُنْذُ اللَّيْلَةِ قَالَ: "حَفِظَكَ اللَّهُ بِمَا حَفِظْتَ بِوَيْبِهِ" ثُمَّ قَالَ: "هَلْ تَرَانَا نُخْفِي عَلَى النَّاسِ؟" ثُمَّ قَالَ: "هَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ؟" قُلْتُ: هَذَا رَاكِبٌ، ثُمَّ قُلْتُ: هَذَا رَاكِبٌ آخَرُ، حَتَّى اجْتَمَعْنَا فُكْنَا سَبْعَةَ رُكَبٍ، قَالَ فَمَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الطَّرِيقِ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ: "احْفَظُوا عَلَيْنَا صَلَاتَنَا". فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَبَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالشَّمْسُ فِي ظَهْرِهِ: قَالَ فَقُمْنَا فَرَعَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: "ارْكَبُوا" فَرَكِبْنَا، فَسَبَرْنَا. حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ نَزَلَ. ثُمَّ دَعَا بِمِصْبَاةٍ كَانَتْ مَعِي فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، قَالَ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا وَضُوءاً دُونَ وَضُوءٍ، قَالَ وَبَقِيَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ قَالَ لِأَبِي قَتَادَةَ: "احْفَظْ عَلَيْنَا مِصْبَاتَكَ. فَسَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ".....

شرح الغريب: قوله: "أمار الليل" هو بالباء الموحدة وتشديد الراء، أي انقصف. قوله: "تَعَسَّ" هو بفتح العين، والنماس مقدمة النوم، وهو ريح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي على العين ولا تصل إلى القلب، فإذا وصلت إلى القلب كان نوماً، ولا ينتقض الوضوء بالنماس من المضطجع، وينتقض بنومه، وقد بسطت الفرق بين حقيقتيهما في "شرح المذهب". قوله: "فدعمت" أي أتمت ميله من النوم، وصرت نخته كالدعامة لئلا فوقها. قوله: "تهوّر الليل" أي ذهب أكثره، مأخوذ من تهوّر البناء، وهو التمدد، يقال: تهوّر الليل وتوهر. قوله: "ينجفل" أي يسقط. قوله: "قال من هذا؟ قلت أبو قتادة" فيه: أنه إذا قيل لمستأذن ونحوه: من هذا؟ يقول: فلان، باسمه، وأنه لا بأس أن يقول: أبو فلان، إذا كان مشهوراً بكنيته.

قوله ﷺ: "حفظك الله عما حفظت به نبيه" أي بسبب حفظك نبيه، وفيه: أنه يستحب لمن صنع إليه معروف، أن يدعو لفاعله، وفيه حديث آخر صحيح مشهور. قوله: "سبعة ركب" هو جمع راكب كصاحب وصاحب ونظائره. قوله: "ثم دعا بمِصْبَاةٍ" هي بكسر الميم، ومهمزة بعد الضاد، وهي: الإناء الذي يتوضأ به كالركوة. قوله: "فتوضأ منها وضوءاً دون وضوء" معناه: وضوءاً خفيفاً، مع أنه أسبغ الأعضاء. ونقل القاضي عياض عن بعض شيوخه: أن المراد توضؤاً، ولم ينتج ماء، بل استحمر بالأحجار، وهذا الذي زعمه هذا القائل غلط ظاهر، والصواب ما سبق. قوله ﷺ: "سَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ" هذا من معجزات النبوة.

ثُمَّ أَذَنَ بِإِلَالٍ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْغَدَاةَ فَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبْنَا مَعَهُ، قَالَ: فَحَجَلْ بَعْضُنَا يَهْمِسُ إِلَى بَعْضٍ: مَا كَفَّارَةُ مَا صَنَعْنَا بِتَفْرِيطِنَا فِي صَلَاتِنَا؟ ثُمَّ قَالَ: "أَمَا لَكُمْ فِي أُسُوءَةٍ؟" ثُمَّ قَالَ: "أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ * حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْتَبِهَ نَهَا،

قوله: "ثم أذن لئلا بالصلاة فصلى رسول الله ﷺ ركعتين، ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم" فيه: استحباب الأذان للصلاة الفاتحة، وفيه: قضاء السنة الراتبة؛ لأن الظاهر أن هاتين الركعتين اللتين قبل الغداة هما سنة الصبح، وقوله: "كما كان يصنع كل يوم" فيه: إشارة إلى أن صفة قضاء الغائبة كصفة أدائها، فيلحظ منه أن فاتئة الصبح يقنت فيها، وهذا لا خلاف فيه عندنا، وقد يحتاج به من يقول: يجهر في الصبح التي يقضيها بعد طلوع الشمس، وهذا أحد الوجهين لأصحابنا، وأصحهما: أنه يسر بها، ويحمل قوله: كما كان يصنع أي في الأفعال. وفيه: إياحة تسمية الصبح غداة، وقد تكرر في الأحاديث. قوله: "فجعل بعضنا يهمس إلى بعض"، هو بفتح الياء وكسر الميم، وهو الكلام الخفي. قوله ﷺ: "إنه ليس في النوم تفريط".

فقه الحديث: فيه: دليل لما أجمع عليه العلماء أن النائم ليس بمكلف، وإنما يجب عليه قضاء الصلاة ونحوها بأمر جديد، هذا هو المذهب الصحيح المختار عند أصحاب الفقه والأصول، ومنهم من قال: يجب القضاء بالخطاب السابق، وهذا المقاتل يوافق على أنه في حال النوم غير مكلف، وأما إذا أثلث النائم يده أو غيرها من أعضائه-

"قوله: 'إنما التفريط على من لم يصل الصلاة...' فيه دليل للحيفة الفائتين بعدم جواز اجمع، لكن قد يقال إنه بإطلاقه ينافي جمع المزدلفة في الحج، وهو خلاف مذهبهم، وعند التقيد يمكن تقييده بما أخرجه عن الدلالة بأن يقال، أي يؤخر الصلاة بغير مبيح شرعاً أو نحوه، على أن الظاهر أن المراد بقوله: حتى يجيء وقت صلاة أخرى، أي حتى تخرج وقت تلك الصلاة بطريق الكناية؛ لأن الغالب أنه بدخول الثانية يخرج وقت الأولى، وذلك؛ لأن خروج وقت الأولى مناهل للتفريط، ولا دخل فيه لدخول وقت الثانية، وأيضاً مورد الكلام كانت صلاة الصبح، والتفريط فيها يتحقق بمجرد خروج الوقت بلا دخول وقت صلاة أخرى؛ حيثشذ فمضمون الكلام أن المذموم هو التأخير إلى خروج الوقت، ولا يخفى أنه إذا جاز الجمع في السفر لا يتحقق خروج الوقت بدخول وقت الثانية؛ لأن الشارع قرر وقت الثانية وقتاً لها، وكل منهما في وقتها حيثشذ، وقد قال بعض المحققين: الأصل الذي كان عليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم بل قيل: أنه لم ينقل عن الصحابة خلاف ذلك، هو أن المواقيت لأهل الأعدار ثلاثة ولغيرهم خمسة، فإن الله تعالى قال: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ (الإسراء: ٧٨) ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي لَيْلَيْهِ وَزُلْفَىٰ بَيْنَ اللَّيْلِ﴾ (هود: ١١٤) فذكر ثلاثة مواقيت انتهى، والله تعالى أعلم.

فَإِذَا كَانَ الْغَدُ فَلْيُصَلِّهَا عِنْدَ وَقْتِهَا ثُمَّ قَالَ: "مَا تَرَوْنَ النَّاسَ صَنَعُوا؟" قَالَ: ثُمَّ قَالَ: "أَصْبَحَ النَّاسُ فَقَدُوا نَبِيَّهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَكُمْ، لَمْ يَكُنْ لِيُخَلِّفْكُمْ، وَقَالَ النَّاسُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْضَوْا".

شيئاً في حال نومه، فيجب ضمانه بالاتفاق، وليس ذلك تكليفاً للنائم؛ لأن غرامة التلقات لا يشترط لها التكليف بالإجماع، بل لو أئلف الصبي أو الجنون أو الغافل وغيرهم، ممن لا تكليف عليه شيئاً، وجب ضمانه بالاتفاق، ودلّبه من القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤَيَّنَةٌ وَدِيَّةٌ مُسْمُوعَةٌ إِلَى أُولَئِكَ﴾ (النساء: ٩٢) فرتب سبحانه وتعالى على القتل خطأ الدية والكفارة مع أنه غير آثم بالإجماع. قوله ﷺ: "إِنَّمَا الْغَرَضُ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْسِ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَفَتْ الصَّلَاةَ الْآخَرَى، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْبَغِيهَا، وَإِذَا كَانَ مِنَ الْغَدِ فَلْيُصَلِّهَا عِنْدَ وَقْتِهَا".

الدليل على امتداد وقت كل صلاة حتى يدخل وقت الأخرى: في الحديث دليل على امتداد وقت كل صلاة من الخمس حتى يدخل وقت الأخرى، وهذا مستمر على عمومها في الصلوات إلا الصبح، فإنها لا تمتد إلى الظهر بل يخرج وقتها بطلوع الشمس؛ المفهوم قوله ﷺ: "مَنْ دُرِكَ مِنْ الصَّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أُدْرِكَ الصَّبْحُ" وأما المغرب: ففيها خلاف سبق بيانه في بابها، والصحيح المختار امتداد وقتها إلى دخول وقت العشاء؛ للأحاديث الصحيحة السابقة في صحيح مسلم، وقد ذكرنا الجواب عن حديث إمامة حنبل ﷺ في اليومين في المغرب في وقت واحد، وقال أبو سعيد الإصطخري من أصحابنا: تفوت العصر بمصير ظل الشيء مثليه، وتفتت العشاء بذهاب ثلث الليل أو نصفه، وتفتت الصبح بالإسفار، وهذا القول ضعيف، والصحيح المشهور ما قدمناه من الامتداد إلى دخول الصلاة الثانية.

وأما قوله ﷺ: "إِذَا كَانَ مِنَ الْغَدِ فَلْيُصَلِّهَا عِنْدَ وَقْتِهَا" فمعناه: أنه إذا فاتته صلاة فقضاها لا يتغير وقتها، ويتحول في المستقبل، بل يبقى كما كان، فإذا كان الغد صلى صلاة الغد في وقتها المعتاد ولا يتحول، وليس معناه: أنه يقضي الفائتة مرتين، مرة في الحال ومرة في الغد، وإنما معناه ما قدمناه، فهذا هو الصواب في معنى هذا الحديث، وقد اضطربت أقوال العلماء فيه، واختار المحققون ما ذكرته، والله أعلم.

قوله: "ثُمَّ قَالَ: مَا تَرَوْنَ النَّاسَ صَنَعُوا؟" ثُمَّ قَالَ: "أَصْبَحَ النَّاسُ فَقَدُوا نَبِيَّهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَكُمْ، لَمْ يَكُنْ لِيُخَلِّفْكُمْ، وَقَالَ النَّاسُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْضَوْا". معنى هذا الكلام: أنه ﷺ لما صلى بهم الصبح بعد ارتفاع الشمس، وقد سبقهم الناس، وانقطع النبي ﷺ وهؤلاء الطائفة اليسيرة عنهم قال: ما تظنون الناس يقولون فينا؟ فسكت القوم، فقال النبي ﷺ: أما أبو بكر وعمر فيقولان للناس: إن النبي ﷺ وراءكم، ولا تطيب أنفسكم أن يخلفكم وراءه ويتقدم بين أيديكم، فينبغي لكم أن تنتظروه حتى يلحقكم، وقال باقي الناس: إنه سبقكم فاحفوه، فإن أطاعوا أبا بكر وعمر رشدوا، فإنهما على الصواب، والله أعلم.

قَالَ: فَأَنْتَهَيْتَنَا إِلَى النَّاسِ جِئْنَا امْتَدَّ النَّهَارُ وَحَمِيَ كُلُّ شَيْءٍ، وَهُمْ يَقُولُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلَكْنَا عطشاً، فَقَالَ: "لَا هَلَكَ عَلَيْكُمْ" ثُمَّ قَالَ: "أَطْلِقُوا لِي عُمْرِي" قَالَ وَدَعَا بِالْمِيضَاءِ، فَحَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُبُّ وَأَبُو قَتَادَةَ يَسْقِيهِمْ فَلَمْ يَعُدْ أَنْ رَأَى النَّاسُ * مَا فِي الْمِيضَاءِ تَكَابَوْا عَلَيْهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "أَحْسِنُوا الْمَلَأَ، سَكَلَكُمْ سِرْوَى" قَالَ: فَفَعَلُوا. فَحَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُبُّ وَأَمْسَقِيهِمْ، حَتَّى مَا بَقِيَ عُمْرِي وَغَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ ثُمَّ صَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: "اشْرَبْ" فَقُلْتُ: لَا أَشْرَبُ حَتَّى تَشْرَبَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِنَّ سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ شَرْباً" قَالَ: فَشَرِبْتُ وَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَى النَّاسُ الْمَاءَ جَامِعِينَ رِوَاءً.

قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبَاحٍ: إِنِّي لَأُحَدِّثُ النَّاسَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَسْجِدِ الْحَاجِمِ، إِذْ قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: انْظُرْ أَيُّهَا الْغَنِيُّ كَيْفَ تُحَدِّثُ، فَإِنِّي أَخَذُ الرَّسْبَ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، قَالَ قُلْتُ: فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ، فَقَالَ: بِمَنْ أَنْتَ؟ قُلْتُ: مِنْ الْأَنْصَارِ. قَالَ: حَدِّثْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِحَدِيثِكُمْ. قَالَ فَحَدَّثْتُ الْقَوْمَ. فَقَالَ عِمْرَانُ: أَلَقَدْ شَهِدْتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَمَا شَعَرْتُ أَنَّ أَحَدًا حَفِظَهُ كَمَا حَفِظْتَهُ.

قوله ﷺ: "لا هلك عليكم" هو بضم الهاء، وهو من الهلاك، وهذا من المعجزات.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "اطلقوا لي عمري" هو بضم الفون المعجمة وفتح الميم وبالراء، هو القدح الصغير. قوله: "فلم يعد أن رأى الناس ما في الميضأة تكابوا عليها" ضبطنا قوله "ما" هنا بالمد والقصر وكلاهما صحيح.

قوله ﷺ: "أحسنوا الملاء كلكم سيروى" الملاء بفتح الميم واللام وآخره همزة، وهو منصوب مفعول أحسنوا، والملاء: الخلق والعشرة يقال: ما أحسن ملاء فلان، أي خلقه وعشرته، وما أحسن ملاء بني فلان، أي عشرتهم وأحلافهم، ذكره الجوهري وغيره، وأنشد الجوهري:

تَنَاقَرُوا بِالْهُيْئَةِ إِذْ رَأَوْنَا فَعَلْنَا: أَحْسَنِي مَلَأَ جُهَيْنَا

قوله ﷺ: "إن ساقى القوم آخرهم" فيه هذا الأدب من آداب شارب الماء واللبن وغيرهما، وفي معناه ما يفرق على الجماعة من المأكول، كلحم، وفاكهة، ومشوم، وغير ذلك، والله أعلم.

قوله: "فأتى الناس الماء جامعين رواء" أي نشاطاً مستريحين. قوله: "في مسجد الجامع" هو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، فعند الكوفيين يجوز ذلك بغير تقدير، وعند البصريين لا يجوز إلا بتقدير: ويتناولون ما جاءهم

* قوله: "فلم يعد أن رأى الناس" من عدا يعدو بمعنى تجاوز وتكابوا عليها، أي ازدحموا عليها، تفاعل من الكبة بالضم، وهي الجماعة.

١٥٦٢- (٤) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا سَلَمُ بْنُ زَرِيرٍ الْعُطَارِدِيُّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ لَهُ، فَأَدْلَجْنَا لَيْلَتَنَا، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ عَرَسَتَاهُ، فَغَلَبَتْنَا أَعْيُنُنَا حَتَّى بَرَزَتِ الشَّمْسُ، قَالَ فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَّا أَبُو بَكْرٍ، وَكُنَّا لَا نُوقِظُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَامِهِ إِذَا نَامَ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ عُمَرُ، فَقَامَ عِنْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، حَتَّى اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ وَرَأَى الشَّمْسَ قَدْ بَرَزَتْ قَالَ: "ارْتَحِلُوا" فَسَارَ بَنَاءُ حَتَّى إِذَا ابْيَضَّتِ الشَّمْسُ نَزَلَ فَصَلَّى بِنَا الْعِدَّةَ، فَأَعْتَزَلَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّ مَعَنَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا فَلَانُ! مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَنَا؟" قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَيْمَّمُ بِالصَّعِيدِ، فَصَلَّى،

في هذا بحسب مواضعه، والتقدير هنا مسجد المكان الجامع، وفي قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِمُحَاطَبٍ الْغَرْبِيِّ﴾ (القصص: ٤٤) أي المكان الغربي. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا آخِرَةَ لَهُمْ﴾ (الأعراف: ١٦٩) أي الحياة الآخرة، وقد سبقت المسألة في مواضع، والله أعلم.

قوله: "وما شعرت أن أحداً حفظه كما حفظته" ضبطناه "حفظته" بضم التاء وفتحها وكلاماً حسن. وفي حديث أبي قتادة هذا معجزات ظاهرات لرسول الله ﷺ. إحداها: إخباره بأن الميضأة سيكون لها بناء، وكان كذلك. الثانية: تكثير الماء الفيل. الثالثة: قوله ﷺ: كلكم سروي، وكان كذلك. الرابعة: قوله ﷺ: قال أبو بكر وعمر كذا، وقال الناس كذا. الخامسة: قوله ﷺ: "إنكم تسيرون عشيكم وليلكم وتأتون الماء"، وكان كذلك، ولم يكن أحد من القوم يعلم ذلك؛ ولهذا قال: فانطلق الناس لا يلوي أحد على أحد، إذ لو كان أحد منهم يعلم ذلك، لفعلوا ذلك قبل قوله ﷺ.

ضبط الاسم وشرح الكلمات: قوله: "حدثنا سم ابن زريق" هو بزاي في أوله مفتوحة ثم راء مكررة. قوله: "فأدجننا ليلتنا" هو بإسكان الدال، وهو سر الليل كله. وأما "أدجننا" بفتح الدال المشددة، فمعناها: سرنا آخر الليل، هذا هو الأشهر في اللغة، وقيل: هما لغتان بمعنى، ومصدر الأول إدلاج بإسكان الدال، والثاني: إدلاج بكسر الدال المشددة. قوله: "برزت الشمس" هو أول طلوعها.

وقوله: "وكنا لا نوقظ نبي الله ﷺ من منامه إذا نام حتى يستيقظ" قال العلماء: كانوا يمتنعون من إيقاظه ﷺ لما كانوا يتوقفونه من الإجماع إليه في المنام، ومع هذا، فكانت الصلاة قد فات وقتها، فلو نام أحاد الناس اليوم وحضرت صلاة، وخيف فوقها ليه من حضره؛ لثلاث نفوت الصلاة. قوله في الجنب: "فأمره رسول الله ﷺ فتييمم بالصعيد فصلى" فيه: جواز التيمم للجنب إذا عجز عن الماء، وهو مذهب الجمهور، وقد سبق بيانه في باب.

ثُمَّ عَجَّلَنِي فِي رَكْبٍ بَيْنَ يَدَيْهِ نَطَلَبُ الْمَاءِ، وَقَدْ عَطِشْنَا عَطَشًا شَدِيدًا، فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ إِذَا نَحْنُ بِامْرَأَةٍ سَادِلَةٍ رَحْلَيْهَا بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ، فَقُلْنَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: أَبْهَاهُ! أَبْهَاهُ! لَا مَاءَ لَكُمْ، قُلْنَا: فَكَمْ بَيْنَ أَهْلِكِ وَبَيْنَ الْمَاءِ؟ قَالَتْ: مَسِيرَةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ قُلْنَا: انْطَلِقِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: وَمَا رَسُولُ اللَّهِ؟ فَلَمْ تَمْلِكْهَا مِنْ أَمْرِهَا شَيْئًا حَتَّى انْطَلَقْنَا بِهَا، فَاسْتَقْبَلْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهَا فَأَخْبَرَتْهُ بِثَلَاثِ أَخْبَرَتْنَا، وَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا مُؤَيَّمَةٌ، لَهَا صِيبَانِ أَتْنَامَ، فَأَمَرَ بِرَاوِيَتَيْهَا، فَأُيْبِخَتْ، فَمَجَّ فِي الْعَزْلَاوِينَ الْعُلْيَاوِينَ، ثُمَّ بَعَثَ بِرَاوِيَتَيْهَا، فَشَرَبْنَا، وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ رَجُلًا عَطِشْنًا، حَتَّى رَوَيْنَا، وَمَلَأْنَا كُلُّ قَرْبَةٍ مَعَنَا وَإِدَاوَةَ، وَغَسَلْنَا صَاحِبَنَا، غَيْرَ أَنَّا لَمْ نَسْقِ بَعِيرًا، وَهِيَ تَكَادُ تَنْصَرِّجُ مِنَ الْمَاءِ يَعْنِي الْمَزَادَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: "هَاتُوا مَا كَانَ عِنْدَكُمْ" فَجَمَعْنَا لَهَا مِنْ كِسْرٍ وَتَمْرٍ، وَصَرَّ لَهَا صُرَّةً، فَقَالَ لَهَا: "اذْهَبِي فَأَطْعِمِي هَذَا عِيَالَكِ، وَاعْلَمِي أَنَّا لَمْ نَرُزْ مِنْ مَائِكَ" فَلَمَّا أَتَتْ أَهْلَهَا قَالَتْ: لَقَدْ لَقِيتُ أَسْحَرَ الْبَشَرِ، أَوْ إِنَّهُ لَنَبِيٌّ كَمَا زَعَمَ، كَانَ مِنْ أَمْرِهِ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ، فَهَدَى اللَّهُ ذَاكَ الصِّرَاطَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ، فَأَسْلَمْتُ وَأَسْلَمُوا.

شرح القريب: قوله: "إذا نحن امرأة سادلة رحلها بين مزادتين" السادلة: المرسلة المذلية، والمزادة: معروفة، وهي أكبر من القرية، والمزادتان حمل البعير، سميت مزادة؛ لأنه يزداد فيها من جلد آخر من غيرها.
قوله: "فقلنا ها أين الماء؟ قالت: أبهاه أبهاه لا ماء لكم" هكذا هو في الأصول، وهو بمعنى هيهات هيهات، ومعناه: البعد من المطلوب واليأس منه، كما قالت بعده: "لا ماء لكم" أي ليس لكم ماء حاضر، ولا قريب، وفي هذه النقطة بضع عشرة لغة ذكرتها كلها مفصلة واضحة متقنة مع شرح معناها وتصريفها، وما يتعلق بها في "تهذيب الأسماء واللغات"، وقد تقدم أيضاً ذلك.

قوله: "وأخبرته أنها مؤيمة" بضم الميم وكسر التاء، أي ذات إتمام. قوله: "فأمر براويتها فأبيخت" والراوية عند العرب: هي الجملة الذي يحمل الماء، وأهل العرف قد يستعملونه في المزادة استعارة، والأصل البعير. قوله: "فمَجَّ في العزلاوين العلواوين" المج زرق الماء بالقسم، و"العزلاء" بالمد هو الشعب الأسفل للمزادة، الذي يفرغ منه الماء، ويطلق أيضاً على قمها الأعلى، كما قال في هذه الرواية "العزلاوين العلواوين"، وتنتهيها عزلاوان، والجمع العزالي بكسر اللام. قوله: "وغسلنا صاحبنا" يعني الجنب، هو بتشديد السين، أي أعطيناه ما يعتسل به، وفيه دليل على أن المتيمم عن الجنابة إذا أمكنه استعمال الماء اغتسل.

قوله: "وهي تكاد تنصرج من الماء" أي تنشق، وهو يفتح التاء، وإسكان النون، وفتح الضاد المعجمة وبالجم، وروي بقاء أخرى بدل النون، وهو معناه، والأول هو المشهور.

١٥٦٣- (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي حَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيُّ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْغَطَارِدِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَسَرَّيْنَا لَيْلَةً، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، قُبِيلَ الصُّبْحِ، وَقَعْنَا تِلْكَ الْوَقْعَةَ الَّتِي لَا وَقْعَةَ عِنْدَ الْمُسَافِرِ أَحَلَّى مِنْهَا، فَمَا أَتَقَطْنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، وَسَاقَ الْحَدِيثُ بِنَحْوِ حَدِيثِ سَلَمِ بْنِ زَرِيرٍ، وَزَادَ وَقَصَّ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ، وَكَانَ أَحْوَفَ جَلِيدًا، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، حَتَّى اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لِشِدَّةِ صَوْتِهِ بِالتَّكْبِيرِ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَكُّوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا ضَيْرَ، ارْتَحِلُوا" وَأَقْصَصَ الْحَدِيثَ.

١٥٦٤- (٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حُمَيْلَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ، فَعَرَّسَ بِلَيْلٍ، اضْطَحَّحَ عَلَى يَمِينِهِ، وَإِذَا عَرَّسَ قُبِيلَ الصُّبْحِ، نَصَبَ ذِرَاعَهُ، وَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ.***

١٥٦٥- (٧) حَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ". قَالَ قَتَادَةُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾.

قوله ﷺ: "لم نرأ من مالك" هو يكون مفتوحة ثم راء ساكنة ثم زاء ثم همزة، أي لم تنقص من مالك شيئاً، وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة من أعلام النبوة. قولها: كان من أمره ذبت وذبت، قال أهل اللغة: هو بمعنى كبت وكبت، وكذا وكذا.

قوله: "بهدي الله ذلك الصرم بتلك المرأة فأسلمت وأسلموا"، "الصرم" بكسر الصاد أيات مجتمعة. قوله: "قُبِيلَ الصبح" بضم القاف هو أخص من قبل وأصرح في القرب.

قوله: "وكان أحوف جليداً" أي رفيع الصوت يخرج صوته من خوفه، والجليد القوي. قوله ﷺ: "لا ضير" أي لا ضرر عليكم في هذا النوم، وتأخير الصلاة به، والضير، والضرر، والضرر بمعنى.

*** سقط هذا الحديث من النسخة الهندية، واستدركناه من "طبع العاربة المصر، وكتاب فواد عبد الباقي.

١٥٦٦- (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَسَعِيدُ بْنُ مَتَّصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرْ "لَا كَفَّارَةً لَهَا إِلَّا ذَلِكَ".

١٥٦٧- (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا".

١٥٦٨- (١٠) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ ﷻ".

=قوله ﷻ: "من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك" معناه: لا يجزئه إلا الصلاة مثلها، ولا يلزمه مع ذلك شيء آخر.

قوله: "حدثنا هذا" حرام حدثنا قتادة عن أنس" هذا الإسناد كله بصريون، واعلم أن هذه الأحاديث جرت في سفرين أو أسفار، لا في سفر واحد، وظاهر الفاظها يقتضي ذلك، والله أعلم.

فهرس المجلد الثاني

كتاب الطهارة

- (١) باب فضل الوضوء ٣
معنى الوضوء والطهور واشغل بالضم والفتح
والفرق بينهما ٣
تأويل كون الطهور شعر الإيمان ٤
أقسام الصبر ومعناه ٥
(٢) باب وجوب الطهارة لتفصلا ٦
أقوال العلماء في تعيين أول زمان فرصة الوضوء
للصنوات ٦
الأقوال في موجب الوضوء ٦
حكم قافد الطهورين ٧
(٣) باب صفة الوضوء وكماله ٨
بيان حقيقة المضمضة والاستنشاق ٨
أقسام المضمضة وبيان الوجه الراجح منها ٩
اختلاف الأئمة في ثلث مسح لرأس ٩
أقوال الأئمة في مقدار ما مسح من الرأس وجوبا
وفي وجوب المضمضة والاستنشاق ١٠
المراد بالكعبين ١١
(٤) باب فضل الوضوء والصلاة عقب ١٤
الجواب عن الوهم الناشئ من كون الأعمال المتعددة
كفارات للذنوب ١٦
(٥) باب الذكر المستحب عقب الوضوء ٢١
(٦) باب آخر في صفة الوضوء ٢٤
مغتراف الماء لفضل الوجه بثلاثة أوجه ٢٦
(٧) باب الإيمار في الاستنار والاستجمار ٢٩
- (٨) باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما ٣١
المذاهب في وجوب غسل الرجلين في الوضوء ٣١
(٩) باب وجوب استحباب جميع أجزاء غسل الطهارة ٣٨
(١٠) باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء ٣٩
(١١) باب استحباب إطالة الغرة والتججيل في الوضوء ٤٠
مطلب تطويل الغرة والتججيل ٤١
الأقوال في المطرودين عن الخوض ٤٢
(١٢) باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره ٤٦
(١٣) باب السواك ٤٧
حكم السواك ٤٧
(١٤) باب حصول الفطرة ٥١
تفسير إعفاء اللحية والخصال المكروهة فيها ٥٣
كلام القاضي حول اللحية والشارب ٥٥
(١٥) باب الاستطابة ٥٦
المذاهب في الاستقبال والاستدبار عند قضاء الحاجة ٥٦
(١٦) باب النهي عن الاستنجاء باليمين ٦١
(١٧) باب التيمن في الطهور وغيبه ٦١
بيان القاعدة العامة ٦٦
حكم تقديم اليمين على اليسار في الوضوء ٦٦
(١٨) باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال ٦٧
(١٩) باب الاستنجاء بالماء من التبرؤ ٦٨
(٢٠) باب المسح على الخفين ٧٠
بيان الإجماع على جواز المسح على الخفين ٧٠
أقوال العلماء في الأفضل من غسل الرجلين ٧٠
وجه يؤنه بالحديث فائداً وحكم البول فائداً ٧٢

- ٢٠) باب الاضطجاع مع الخائض في طواف واحد ١١٣
- ٢١) باب جواز غسل الخائض رأس زوجها وترجيله وظهره
سورها، والابتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه ١١٥
- ٢٢) باب المذي ١١٩
- ٢٣) نكاح في سماع عزمة من أبيه ١٢٠
- ٢٤) باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم ١٢١
- ٢٥) باب جواز نوم الخنثى واستحباب الوضوء له، وغسل
الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجمع ١٢٢
- ٢٦) حكم وضوء الخنثى، وتطبيق بين ثرويات ١٢٢
- ٢٧) بيان حكمه وضوءه ١٢٣
- ٢٨) باب موجب غسل الخنثى وضوءه ١٢٤
- ٢٩) باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها ١٢٦
- ٣٠) بيان موجبات الغسل ١٢٦
- ٣١) تأويل قوله الله لا يستحي من الحق ١٢٨
- ٣٢) باب بيان صفة مني الرجل والمرأة، وأن الولد
مخلوق من مائهما ١٣٢
- ٣٣) باب صفة غسل الجنابة ١٣٤
- ٣٤) بيان كيفية الغسل ١٣٤
- ٣٥) نكاح حول تنسب للأعضاء في الوضوء والغسل ١٣٦
- ٣٦) باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة،
وغسل الرجل والمرأة في إلقاء واحد في حاة
واحدة، وغسل أحدهما بفضل الآخر ١٣٨
- ٣٧) بيان مقدار النضار والرص ١٣٩
- ٣٨) قول العلماء في تطهير الرجل بفضل ثمراته ١٣٩
- ٣٩) باب استحباب إلقاء الماء على الرأس وغيره ثلاثاً ١٤٠
- ٤٠) باب حكم صفات المختلة ١٤٨
- ٤١) خلعة الإمام النووي من ربه ١٤٨
- ٤٢) قول العلماء في جواز ثيل قائم أو كراهته ١٤٢
- ٤٣) الجواب عن إتيان ساطعة قوم بدون الإذن ١٤٣
- ٤٤) باب المسح على الناصية والعمامة ١٤٧
- ٤٥) رفع القوم عن هذا الإسناد ١٤٧
- ٤٦) باب التوقيت في المسح على الخفين ١٤٨
- ٤٧) باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد ١٤٩
- ٤٨) باب كراهة غمس المتوضي وغيره بماء المشكوك في
نقاته في الإلقاء قبل غسلها ثلاثاً ١٥٥
- ٤٩) باب حكم ونوع الكلب ١٥٨
- ٥٠) الجمع بين ثرويات في تطهير الإماء من ونوع الكلب ١٥٠
- ٥١) باب النهي عن البول في الماء الراكد ١٥٢
- ٥٢) باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد ١٥٤
- ٥٣) الأحكام الفقهية ١٥٤
- ٥٤) باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا
حصلت في المسح، وأن الأرض تطهر بالماء من
غير حاجة إلى حجرها ١٥٥
- ٥٥) باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله ١٥٩
- ٥٦) المذهب في تطهير بول الصبي والحارثية ١٥٩
- ٥٧) باب حكم المني ١٥٢
- ٥٨) اختلاف العلماء في طهارة النبي وبجاسته ١٥٣
- ٥٩) باب علامة الدم وكيفية غسله ١٥٦
- ٦٠) بيان الواجب في إزالة النجاسة ١٥٦
- ٦١) باب تحليل عني نكاحه البول ووجوب الاستبراء منه ١٥٨
- ٦٢) حكمه وضع الحريدين على القبول ١٥٩
- كتاب الحيض
- ٦٣) باب مباشرة خائض فوق الإزار ١٦٠
- ٦٤) بيان معنى حيض والاستحاضة ١٦١

- (١٣) باب استحباب استعمال المقتصة من الحيض لفرصة
 من صك في موضع الدم ١٥٠
- حكمة استعمال المسك للمتنسبة من الحيض ١٥٠
- (١٤) باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ١٥٣
- كم تصبى المستحاضة بوضوء واحد ١٥٤
- كيفية نية المستحاضة ١٥٥
- عدم وجوب الفصل على المستحاضة لشيء من
 الصلاة عند الجمهور ١٥٥
- الجواب عن الأحاديث التي تدل على التسل عند كل
 صلاة ١٥٥
- أقسام المستحاضة ١٥٦
- (١٥) باب وجوب قضاء الصوم على المقتض دون الصلاة ١٦٢
- (١٦) باب تسير المتسل بنحو ولحوة ١٦٤
- (١٧) باب تحريم النظر إلى العورات ١٦٦
- بيان حرمة النظر إل وجه الأمد الوضوء ١٦٧
- (١٨) باب جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة ١٦٨
- (١٩) باب الاعتناء بحفظ العورة ١٧٠
- (٢٠) باب البسر عند البول ١٧٢
- (٢١) باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا
 يوجب المس إلا أن ينزل المني ويان نسخه وأن
 الفصل يجب بالجماع ١٧٣
- الجواب عن حديث: "إذا الماء من الماء" ١٧٣
- (٢٢) باب: نسخ "الماء من الماء". ووجوب الفصل
 بالقضاء الخفائين ١٧٦
- (٢٣) باب الوضوء مما مست النار ١٧٩
- مذهب الجمهور عدم نقض الوضوء مما مست النار ١٧٩
- (٢٤) باب نسخ الوضوء مما مست النار ١٨١
- (٢٥) باب الوضوء من لحوم الإبل ١٨٤
- (٢٦) باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في
 الخدث لله أن يصلي بطهارته تلك ١٨٦
- (٢٧) باب طهارة جلود الميتة بالذباغ ١٨٨
- للتعاقب في ذباغ جلود الميتة وطهارتها بالذباغ ١٨٨
- (٢٨) باب النيم ١٩٢
- اختلاف أهل العلم في كيفية النيم ١٩٢
- المذاهب فيما يجوز به النيم وما لا يجوز ١٩٣
- مسألة فائد الطهورين ١٩٤
- القاعد على قضاء الحاجة لا يذكر الله تعالى بشيء
 من الأذكار ١٩٩
- (٢٩) باب الدليل على أن المسلم لا يتجسس ٢٠١
- (٣٠) باب ذكر الله تعالى في حال المجتابة وغيرها ٢٠٤
- (٣١) باب جواز أكل المحدث الطعام وأنه لا كراهة في
 ذلك، وأن الوضوء ليس على الفور ٢٠٥
- بيان ما يجوز للمحدث ٢٠٥
- (٣٢) باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء ٢٠٧
- (٣٣) باب الدليل على أن نوم المجلس لا يقضي الوضوء ٢٠٨
- بيان الأشياء التي يرول بها العقل ٢٠٩
- الفرق بين النوم والنعاس وهو السنة ٢١٠
- كتاب الصلاة**
- (١) باب بدء الأذان ٢١١
- معنى الصلاة في اللغة ٢١١
- معنى الأذان لغة ٢١١
- (٢) باب الأمر بشفع الأذان وبإتمام الإقامة ٢١٤
- المذاهب في عدد كلمات الإقامة ٢١٤
- الحكمة في إيراد الإقامة وتنبية الأذان ٢١٨

- (٣) باب صفة الأذان ٢٢٠
- بيان معنى الخيلتين ٢٢٢
- (٤) باب استحباب التلاذ مؤذنين للمسجد الواحد ٢٢٣
- (٥) باب جواز أذان الأعشى إذا كان معه بصير ٢٢٤
- (٦) باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان ٢٢٥
- (٧) باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل له الوسيلة ٢٢٦
- (٨) باب فصل الأذان وحرب الشيطان عند سماعه ٢٣٠
- الإقوال في معنى قوله: "المؤذنون أطول أصافاً" ٢٣١
- (٩) باب استحباب رفع اليدين عند التكبير مع تكبيرة الإحرام والركوع، وفي الرفع من الركوع، وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود ٢٣٣
- بيان المواضع التي يستحب فيها رفع اليدين في الصلاة ... ٢٣٣
- صفة رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ووقت الرفع ٢٣٤
- كلام أهل العلم في حكمه رفع اليدين ٢٣٥
- (١٠) باب إنبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، إلا رفعه من الركوع فيقول فيه: سمع الله لمن حمده .. ٢٣٧
- تكبيرة الإحرام عند الجمهور واجبة وما سواها منة .. ٢٣٧
- (١١) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها ٢٤٠
- مطلب قوله تعالى: نسيت الصلاة بين يدي عبدي نصفين ٢٤٣
- ذكر الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة ٢٤٥
- القراءة على غير ترتيب المصحف مكروهة ٢٤٧
- فوائد الحديث ٢٤٧
- (١٢) باب نهي المأموم عن جهرة بالقراءة خلف إمامه ٢٥٠
- (١٣) باب حجة من قال لا يجهر بالسجدة ٢٥٢
- (١٤) باب حجة من قال: السجدة آية من أول كل سورة، سوى براءة ٢٥٤
- (١٥) باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سترته، ووجهها في السجود على الأرض حذو منكبيه ٢٥٦
- (١٦) باب التشهد في الصلاة ٢٥٨
- اختلاف الأئمة في أفضل تشهد ٢٥٨
- بيان معنى "السلام عليكم" في آخر الصلاة ٢٥٩
- بيان معنى لفظ عتد ٢٦١
- بيان وقت ركوع المأموم ٢٦٢
- (١٧) باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ٢٦٥
- اختلاف العلماء في وجوب الصلاة على النبي عقب التشهد الأخير ٢٦٥
- أقوال أهل العلم في وجه التشبه في قوله كما صليت على إبراهيم ٢٦٧
- أقوال العلماء في جواز الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً ٢٦٨
- (١٨) باب الصميع والتسميد والتأمين ٢٧٠
- (١٩) باب انصاف المأموم بالإمام ٢٧٢
- اختلاف الأئمة في صلاة القادر على القيام خلف القاعد ٢٧٣
- (٢٠) باب استخلاف الإمام إذا عجز له عن من مرض وسفر وغيرها من يصلي بالناس، وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام أزمه القيام إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام ٢٧٧

- (٢١) باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام
ولم يحضره مفسدة بالتقديم ٢٨٥
- (٢٢) باب نسيح الرجل وتصليق المرأة إذا تأخرا شيء
في الصلاة ٢٨٨
- (٢٣) باب الأمر بحسين الصلاة وإقامتها واختشوع فيها ٢٨٩
- شرح قوله ﷺ: أي لأراكم وراء ظهري ٢٨٩
- (٢٤) باب تحريم سبي الإمام بركوع أو سجود ولحوقهما ٢٩١
- (٢٥) باب النهي عن ربح النضر إلى السجاء في الصلاة ٢٩٣
- (٢٦) باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة
باليد، ورفعها عند السلام، وإتمام الصفوف الأول
والتواضع فيها والأمر بالاجتماع ٢٩٤
- (٢٧) باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول للأول
مها. والازدحام على الصف الأول والمسايفة إليها،
وتقديم أولي الفضل وقربهم من الإمام ٢٩٦
- وجه تسمية النساء بالفتنة ٢٩٩
- تعيين مسمى الصف الأول ٣٠٠
- (٢٨) باب أمر النساء المصليات وراء الرجال أن لا
يرفعن رؤوسهن من السجود حتى يرفع الرجال ٣٠١
- (٢٩) باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه
فتنة، وأنها لا تخرج مطية ٣٠٢
- شروط جواز خروج النساء إلى المساجد ٣٠٢
- (٣٠) باب القوس في القراءة في صلاة الجهرية بين
الجمهور والإسراء إذا خاف من الجهر مفسدة ٣٠٥
- (٣١) باب الاستماع للقراءة ٣٠٦
- النكته البلاعية ٣٠٦
- الفرق بين الاستماع والإنصات ٣٠٧
- (٣٢) باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الخن ٣٠٨
- أقول أقول العلم في تعيين زمان منع الشياطين عن
النسيح ٣٠٨
- الكلام حول نعتب الجن بالثار ونصيحهم في الفتنة ٣١٠
- (٣٣) باب القراءة في الظهر والعصر ٣١٢
- بيان موضع إطالة النبي ﷺ الصلاة وتحفيقها ٣١٢
- الأفضل قراءة سورة قصيرة في الصلاة بكسفا من
قراءة قدرها من سورة طويلة ٣١٢
- (٣٤) باب القراءة في الصبح ٣١٧
- (٣٥) باب القراءة في العشاء ٣٢١
- يجوز ترك احصاء وقطع الصلاة لعمر ٣٢٢
- (٣٦) باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ٣٢٤
- (٣٧) باب اعتماد أركان الصلاة وتحفيقها في تمام ٣٢٨
- (٣٨) باب متابعة الإمام والعمل بعده ٣٣٠
- (٣٩) باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ٣٣٣
- (٤٠) باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ٣٣٧
- (٤١) باب ما يقال في الركوع والسجود ٣٤٠
- (٤٢) باب فضل السجود واغتسل عليه ٣٤٥
- (٤٣) باب أعضاء السجود والنهي عن كشف الشعر
والثوب وعقصر الرأس في الصلاة ٣٤٧
- (٤٤) باب الاعتدال في السجود ووضع الكفين على
الأرض، ورفع المرفقين عن الجنتين، ورفع البطن
عن الفخذين في السجود ٣٥٠
- (٤٥) باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به،
وصفة الركوع والاعتدال منه، والسجود
والاعتدال منه، والتشهد بعد كل ركعتين من
الرباعية، وصفة الجلوس بين السجدين، وفي
التشهد الأول ٣٥٣

- ٣٨٧ تحقيق نسخ التطبيق في الركوع ٣٨٧
 منعب المجهول في الأذان والإقامة لمن يصلي وحده
 في البيت ٣٨٧
 حكمة الدخول في الجماعة بعد أداء الصلاة منفردا
 في أول وقتها، وبيان أن أينما تكون فريضة ٣٨٨
 (٧) باب جواز الإقضاء على العقيبين ٣٩٠
 تفسير الإقضاء وحكمه ٣٩٠
 (٨) باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحتها ٣٩١
 بيان معنى الإجماعية ووجه امتنع عن إثبات الكهان ٣٩٢
 حكم حيوان الكاهن، والفرق بين الكهنة والعراف ٣٩٣
 الكلام حول قول الجارية: في النساء ٣٩٤
 (٩) باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، والتعود
 منه، وجواز العمل القليل في الصلاة ٣٩٩
 (١٠) باب جواز حمل الصبيان في الصلاة وأن يباهم
 بحمولة على الطهارة حتى يحقق نجاستها وأنا الفعل
 القليل لا يبطل الصلاة وكذا إذا فرق الأفعال ٤٠٢
 (١١) باب جواز الخطوة والحفوفين في الصلاة وأن لا
 كراهة في ذلك إذا كان لحاجة، وجواز صلاة
 الإمام على موضع أوقع من المأمومين للحاجة
 كصليتهم الصلاة أو غير ذلك ٤٠٥
 (١٢) باب كراهة الاختصار في الصلاة ٤٠٧
 معنى الاختصار في الصلاة ٤٠٧
 (١٣) باب كراهة مسح الحصى وتسوية الخراب في الصلاة ٤٠٨
 (١٤) باب النهي عن البصاف في المسجد في الصلاة وغيرها
 والنهي عن بقاء الخصى بين يديه وعن يمينه ٤٠٩
 معنى البراق والبقاق، والحائط والعمامة ٤١٠
 (١٥) باب جواز الصلاة في التملين ٤١٣
 أقوال الأئمة في حكم التشهد الأول والأخير ٣٥٤
 مذاهب الأئمة في كيفية الخمس في الفطنتين ٣٥٥
 (١٦) باب مشقة المصلي ٣٥٧
 (١٧) باب منع المار بين يدي المصلي ٣٦٣
 حكم دفع المار بين يدي المصلي وتوضيح طريق
 المنع ٣٦٣
 وجه كون نكاز بين يدي المصلي شيطانا ٣٦٥
 (١٨) باب دنو المصلي من المسترة ٣٦٦
 (١٩) باب قلبر ما يسعر المصلي ٣٦٧
 أقوال أهل العلم في منع الخمار والمرأة والكلب
 الأسود للصلاة ٣٦٧
 (٢٠) باب الاعتراض بين يدي المصلي ٣٦٩
 (٢١) باب الصلاة في ثوب واحد وصلة لئسه ٣٧٢
 شرح الصلاة في ثوب واحد ٣٧٢
كتاب المساجد ومواضع الصلاة
 (١) باب المساجد ومواضع الصلاة ٣٧٥
 ذكر بعض المواضع التي تكره الصلاة فيها ٣٧٥
 شرح حوامع الكلم والأهر والأسود ٣٧٧
 (٢) باب إنشاء مسجد النبي ﷺ ٣٧٩
 (٣) باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة ٣٨١
 اختلاف أهل العلم في استقبال بيت المقدس هل كان
 بالقرآن أم باحتجاج النبي ﷺ ٣٨١
 (٤) باب النهي عن بناء المساجد على القبور، والقبول
 الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد ٣٨٣
 (٥) باب فصل بناء المساجد والحث عليها ٣٨٦
 (٦) باب التدب إلى وضع الأيدي على الركب في
 الركوع، ونسخ التطبيق ٣٨٧

- ٤١٦) باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام ٤١٤
- ١٧) باب كراهة الصلاة بمحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال، وكراهة الصلاة مع مدافعة الحدث ونحوه ٤١٦
- ١٨) باب في من أكل لوماً وبهلاً أو كراً أو نحوها ثا له راتحة كريمة عن حضور المسجد حتى تذهب ذلك الريح وإخراجه من المسجد ٤١٩
- ١٩) باب النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من مع الناشد ٤٢٥
- ٢٠) باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٢٧
- اختلاف أهل العلم في كيفية سجدتي السهو ٤٢٧
- الكلام حول جواز النسياء على النبي ﷺ في أحكام الشرع بشرط التنبيه ٤٣١
- عدم جواز السهو عليه في الأقوال اليلاعية والأخبار النبوية ٤٣٢
- الكلام حول زيادة ركعة في الصلاة ناسياً ٤٣٣
- فوائد حديث ذي اليمين ٤٣٩
- ٢١) باب سجود التلاوة ٤٤٢
- الرد على ما يرويه الأخباريون من الإسرائيلية ٤٤٣
- اختلاف أهل العلم في عدد سجدة التلاوة ٤٤٤
- شروط سجود التلاوة ٤٤٦
- ٢٢) باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على المخذلين ٤٤٧
- ٢٣) باب السلام لتحليل من الصلاة عند فراغها، وكيفية ٤٥٠
- أقوال أهل العلم في التسليمين ٤٥٠
- ٢٤) باب الذكر بعد الصلاة ٤٥٢
- ٢٥) باب استحباب الصوف من عذاب القبر ٤٥٤
- ٢٦) باب ما يستعاذ منه في الصلاة ٤٥٦
- ٢٧) باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفة ٤٥٩
- ٢٨) باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة ٤٦٥
- ٢٩) باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعياً ٤٦٧
- اختلاف أهل العلم فيما أدركه الميسوق مع الإمام هل هو من أول صلاته أم من آخره ٤٦٨
- الفرق بين السكينة والوقار ٤٦٩
- ٣٠) باب متى يقوم الناس للصلاة ٤٧٠
- ٣١) باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة ٤٧٣
- ٣٢) باب أوقات الصلوات الخمس ٤٧٦
- بيان سبب تأخير عمر بن عبد العزيز والمغيرة صلاة العصر ٤٧٧
- ٣٣) باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة ويناله الحر في طريقه ٤٨٥
- الفرق بين القيء والظل ٤٨٦
- ٣٤) باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر ٤٨٨
- ٣٥) باب استحباب الصكر بالعصر ٤٨٩
- تأويل فرقي الشيطان ٤٩١
- ٣٦) باب التغلظ في نفوت صلاة العصر ٤٩٣
- ٣٧) باب الدليل أن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ٤٩٥
- أقوال أهل العلم في تعيين الصلاة الوسطى ٤٩٥
- ٣٨) باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ٥٠٠
- ٣٩) باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس .. ٥٠٣
- ٤٠) باب وقت العشاء وتأخيرها ٥٠٤

- ٥٠٠) باب فضل الصلاة المكتوبة في جماعة وفصل انتظار الصلاة وكثرة الخطأ إلى المساجد وفضل المشي إليها.. ٥٣٢
- ٥٠١) باب فضل كثرة الخطأ إلى المساجد..... ٥٣٢
- ٥٠٢) باب المشي إلى الصلاة تحمي به الخطايا وترفع به الدرجات..... ٥٣٦
- ٥٠٣) باب فضل الجلوس في صلاة بعد الصبح وفضل المساجد..... ٥٣٨
- ٥٠٤) باب من أحق بالإمامة..... ٥٤٠
- ٥٠٥) قول النعمان في فضيلة الأقران والأئمة والأورع..... ٥٤٠
- ٥٠٥) باب استحباب القنوت في جميع الصلاة، إذا نزلت بالمسلمين نازلة والعباد بالله واستجابته في الصبح دائما، ويان أن يحمله بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة واستحباب الخبر به..... ٥٤٤
- ٥٠٦) باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضاها..... ٥٤٩
- ٥٠٦) اختلاف أهل العلم في فضيلة تقديم العشاء وتأخيرها..... ٥٠٦
- ٤٠١) باب استحباب التكرار بالصبح في أول وقتها، وهو التعليل، ويان قدر القراءة فيها..... ٥١٠
- ٤٠٢) باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، وما يفعله المأموم إذا أخرها الإمام..... ٥١٤
- ٤٠٣) باب فضل صلاة الجماعة، ويان التشديد في التخلف عنها وأما فريض كفاية..... ٥١٧
- ٤٠٤) باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء..... ٥٢١
- ٤٠٥) باب صلاة الجماعة من سنن الهدى..... ٥٢٢
- ٤٠٦) باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن..... ٥٢٣
- ٤٠٧) باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة..... ٥٢٤
- ٤٠٨) باب المروضة في التخلف عن الجماعة لعذر..... ٥٢٦
- ٤٠٩) باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وحفرة وثوب وغيرها من العاهرات..... ٥٢٩

مكتبة النشر

شركة النشر والتوزيع
بمعية خدمة العملاء، طوية الكتب، المكتبات

ملونة كرتون مقوي		مجلدة	
السراجي	شرح عقود رسم المفتي	المصحح لمسلم	الجامع للترمذي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	الموطأ للإمام مالك	الموطأ للإمام محمد
تلخيص المفتاح	متن الكافي	الهداية	مشكاة المصابيح
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع	تفسير البضاوي	التيان في علوم القرآن
دروس البلاغة	هداية الحكمة	تفسير الجلالين	شرح نخبه الفكر
تعليم المتعلم	كافية	شرح العقائد	المسند للإمام الأعظم
هداية النحو مع تمارين	مبادئ الأصول	آثار السنن	ديوان الحماسة
المرفقات	زاد الطالبين	الحسامي	مختصر المعاني
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)	ديوان المتنبي	الهدية السعيدية
عوامل النحو	شرح مائة عامل	نور الأنوار	رياض الصالحين
المنهاج في القواعد والإعراب		شرح الجامي	الفطحي
ستطيع قريباً بعون الله تعالى		كثر الدقائق	المقامات الحريية
ملونة مجلدة		نقحة العرب	أصول الشاشي
الصحيح للبخاري		مختصر القدوري	شرح تهذيب
		نور الإيضاح	علم الصيغه
Books in English		Other Languages	
Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)		Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)	
Lisaa-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)		Fazail-e-Aamal (German)	
Key Lisaa-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)		Muntakhab Ahadis (German)	
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)		To be published Shortly Insha Allah	
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)		Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)	

مکتبۃ النبوی

بیت تشدد و اخلاص
صدر عمری کوٹلی پور بائبل ٹرسٹ، راجستراڈ، کراچی پاکستان

درس نظامی اردو مطبوعات		سورہیں	نورانی قاعدہ
فصائل نبوی شرح شکل زندگی	خیر الاصول (اصول الحدیث)	روحانی قاعدہ	بغدادی قاعدہ
معین الفلسفہ	الاعتبارات المفیدۃ	اقرار القرآن	تفسیر عثمانی
آسان اصول فقہ	معین الاصول	بیان القرآن	الحیاتی ترجمہ
تیسیر المنطق	فوائد کبیر	سیرت سید اکرمین خاتم النبیین ﷺ	حیات الصحاب رضی اللہ عنہم
فصول اکبری	تاریخ اسلام	خلفائے راشدین	امت مسرور مائیں
علم العرف (اولین و آخرین)	علم الخو	نیک بیباں	رسول اللہ ﷺ کی شخصیتیں
عربی مفتوح المصادر	جوامع الفہم	تلیخ دین (امام غزالی رحمۃ اللہ علیہ)	اکرام المسلمین حقوق و ادب کی فکر کیجیے
جمال القرآن	صرف میر	علامات قیامت	حیلہ اور بہانے
تجوید	تیسیر الایجاب	جزاء اعمال	اسلامی سیاست
میزان و منقشب (العرف)	بہشتی گوہر	عنیک بسبق	آداب معیشت
تحفہ الاسلام (مکمل)	تسہیل المبتدی	منزل	حصن حصین
عربی زبان کا آسان قاعدہ	فاری زبان کا آسان قاعدہ	الحزب الاعظم (ماہور کتب)	الحزب الاعظم (مفتو آرکٹل)
نام حق	کرمیا	اعمال قرآنی	زاو السعید
چند نامہ	تیسیر المبتدی	مناجات مقبول	مسنون دعا میں
عربی کا مختصر (اول تا چہارم)	کلید جدید عربی کا معلوم الاولیاء	فضائل اعمال	فضائل صدقات
عوامل الخو	آداب المعاشرت	اکرام مسلم	فضائل درود شریف
حیات المسلمین	تقدیم الدین	فضائل علم	فضائل حج
تقدیم العقائد	لسان القرآن (اول تا سوم)	فضائل امت محمدیہ ﷺ	جواب الحدیث
مقارن لسان القرآن (اول تا سوم)	سیر صحابہ	مختب احادیث	آسان نماز
بہشتی زیور (تین حصے)		نماز حق	نماز مدلل
		آئینہ نماز	معلم الحجاب
		بہشتی زیور (مکمل)	خطبات الاحکام لمجمعات العام
		روحۃ اللادب	
دیگر اردو مطبوعات			
قرآن مجید چندہ نظری (عاطف)	چچ پادہ		
چچ سورہ	عم پادہ (درسی)		

داہنی نقشہ اوقات نماز، کراچی، سندھ و پنجاب، خیبر پختونخواہ